منشورات جامعة الحكمة في بغداد

سلسلة علم الكلام

١

كتاب التمهيد

تأليف

الإمام القاضي

أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني

عني بتصحيحه ونشره

الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي

المكتبة الشرقية

بيروت

١٩٥٧

بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على تأسيس كلية بغداد
اهدي كتابي
الى مؤسسيها الفاضلين :
سيادة المطران ولسيم آ. رايس
الذي بعد أن جاهد الجهاد الجميل تركنا الى ربه
وحضرة الأب ادورد ف. مدارس
الذي لم يزل يعمل في كرم الرب
واني قد حاولت إنجاز عملي هذا بعين الروح
الطيبة التي امتازا بها

فهرس الكتاب

مقدمة

لنشر هذا الكتاب أسباب شتى . أولها قصدي إخراج طبعة منقّحة لمؤلَف له سمعته وأهميته في تأريخ علم الكلام . ولكن كأني بمن يقول : «وما الجدوى من هذا النشر ، وقد طبع كتاب التمهيد منذ بضع سنين بتحقيق الاستاذين الفاضلين محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبي ريدة[1] ؟» إن هذا السؤال معقول ، لأن الإكثار من الطبعات لا يفيد ولا يحمد إن لم يكن هناك من داع يبرر تجديد الطبعة . ولا أنكر ، بل يسعدني أن أجزم هنا بأن الأستاذين الكريمين خدما العلم والعلماء خدمة محمودة جليلة بنشرهما كتاب التمهيد. وأعترف بأني استفدت كثيراً من طبعتها الثمينة عند دراستي الباقلاني[2] وتآليفه في جامعة أكسفورد .

وإن كان الأمر كذلك ، فلم هذه الطبعة الجديدة ؟ إن الأستاذين البارعين طبعا كتاب التمهيد معتمدين على النسخة المخطوطة القديمة المحفوظة في المكتبة الأهلية في باريس . على أنهما كانا يعرفان أن لكتاب التمهيد مخطوطين آخرين

(١) التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة ، تأليف الإمام ابي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني ، ضبطه وقدم له وعلق عليه محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي ابو ريدة ، القاهرة ، ١٣٦٦/١٩٤٧ . وسأشير الى هذه الطبعة فيما بعد بالحرف «ق» .

(٢) كان « ابن الباقلاني » ، ولكن قد جرت العادة من زمان بعيد بتسميته « الباقلاني » باسقاط « ابن » .

موجودين في تركيا ، كان قد أشار إليها الأستاذ الألماني المشهور هـ. ريتر[٣]. ومع ذلك اضطرّ الأستاذان إلى الاعتماد على النسخة المخطوطة الباريسية وحدها ، وذلك ، كما قالا ، « نظرًا لصعوبة الحصول على غيرها أيام إعدادنا الكتاب للنشر ؛ وهي صعوبة لا تزال قائمة ، لأن معظم كنوز المخطوطات العربية في تركيا لا تزال بسبب عدم الاستقرار في الظروف الحالية في مخابئها بجبال الأناضول »[٤]. فلما كانت النسخة الباريسية جيدة ، اكتفيا بها مؤقتاً ، « حرصاً على تغذية أبحاث الفكر الإسلامي بمراجع جديدة قيّمة »[٥].

وكنت أنا أيضاً قد اطلعت على إشارة الأستاذ ريتر. وكان تفحصي عن المخطوط الباريسي قد انتهى بي إلى أن هذا المخطوط غير كامل وأنه قد سقط منه جزء كبير من النص بين ظهر الورقة الستين ووجه الورقة الحادية والستين . فلذلك أصبحت أَطمع أشد الطمع في الحصول على المخطوطين التركيين . وبعد عناء ومشقة وفقت إلى مطمعي هذا في أواخر سنة ١٩٥٠ لما وصلتني صور شمسية المخطوطين المذكورين. فتحقق ظني في نقص المخطوط الباريسي ، لأن كلا المخطوطين التركيين يتضمن عدة أبواب متتابعة لا وجود لها في المخطوط الباريسي وتزيد عليه بجملتها أكثر من الثلث . وبفضل هذه الأبواب الزائدة صار كتاب التمهيد أكمل كتاب من نوعه ورد علينا من ذلك الزمان البعيد .

كنت لا أشك في ضرورة نشر هـذه الأبواب الزائدة ، وفي أول الأمر هجس في بالي أن أنشرها بصورة « تكملة » النص المطبوع بعناية الأستاذين المصريين الفاضلين . ولكن عقب ذلك الهاجس أثّرت في اعتبارات أخر دعتني إلى نشر النص بالصورة التي هو عليها في هذا الكتاب . فإني ، من حيث المبدأ ، لا أستحسن « التكملات » لاسيما إذا كانت طويلة ضخمة . وقد مرت على طبعة الأستاذين الكريمين عشر سنين ، فلعل من اشترى « التكملة » لا يهتدي إلى شراء طبعتها في يسر وسهولة . وفضلًا عن ذلك ، لا أرى من اللائق أن

---

(٣) H. Ritter, *Muhammedanische Häresiographen*, Der Islam, 18 (1929) 41-42.

(٤) راجع «ق» ، ص ٢٩ .

(٥) راجع «ق» ، ص ٣٠ .

تعتمد « التكملة » على مخطوطين ويعتمد « المكمِّل » على مخطوط واحد ، مع وجود اختلافات كثيرة — طفيفة كانت أو مهمة — في المخطوطين الآخرين . فإن جدي البحث العلمي لا يقنع صاحبه إلا بمعرفة كل ما تختلف فيه روايات المخطوطات الثلاثة . أما الحكم بأهمية اختلاف الروايات ، فقد يختلف عند الباحثين بحسب اختلاف أهداف أبحاثهم الفردية الخاصة .

وهناك باعث آخر حثني على نشر كتاب التمهيد كما هو بمرأى من القارئ المحترم . وذلك أن من قرأ نص كتاب التمهيد في طبعة الأستاذين الفاضلين ، فلا بد له من ملاحظة شيء فيه بعض الغرابة — أعني أن باب الكلام في الإمامة يشغل ثلثاً كاملاً من الكتاب . فلم هذا الإسهاب في هذا الموضوع ؟ لم هذا الإطناب الذي لا نظير له في كتب علم الكلام ، نحو « كتاب اللمع » للأشعري؛ و « البيان عن أصول الإيمان » للسمناني ، و « أصول الدين » لعبد القاهر البغدادي ؛ و « الإرشاد » للجويني ، و « الاقتصاد في الاعتقاد » للغزالي ، و « نهاية الأقدام في علم الكلام » للشهرستاني ؟

قال إمام الحرمين : « الكلام في هذا الباب ليس من أصول الاعتقاد ، والخطر على من يزل فيه يربي على الخطر على من يجهل أصله . . . وقد صنف القاضي (الباقلاني) وغيره من أئمتنا ، رضي الله عنه وعنهم ، كتباً مبسوطة في الإمامة ، وفيها مقنع المستبصر وإرشاد بالغ لمن يروم الغاية ودرك النهاية »[٦] . وقال الغزالي : « النظر في الإمامة أيضاً ليس من المهات ، وليس أيضاً من فنّ المعقولات فيها من الفقهيات ؛ ثم إنها مثار للتعصبات ، والمعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائض ، بل وإن أصاب ، فكيف إذا أخطأ ! ولكن إذا جرى الرسم باختتام المعتقدات به ، أردنا أن نسلك المنهج المعتاد . . . »[٧] . فمن ثم يتجلى أن باب الإمامة بمنزلة ملحق يضاف إلى الكتب التي تتناول موضوع التوحيد ، أي علم

---

(٦) الإرشاد ، طبعة لوسيان ، باريس ، ١٩٣٨ ، ص ٢٣١ ؛ طبعة القاهرة ، ١٣٦٩/١٩٥٠ ، ص ٤١٠ .

(٧) الاقتصاد في الاعتقاد ، طبعة المطبعة المحمودية التجارية بمصر ، بلا تاريخ ، ص ١٣٤ .

الكلام بحصر المعنى[٨] . فلو لم يكن لدينا إلا المخطوط الباريسي لكتاب التمهيد ، لاستغربنا إسهاب الباقلاني في هذا الباب ، وذلك في كتاب قيل إنه ألفه للأمير البويهي الشيعي صمصام الدولة .

على أن الباقلاني نفسه يزيل استغرابنا بقول يرد في المخطوطين التركيين في آخر الجزء الذي سقط من المخطوط الباريسي . فإنه ، بعد أن يكمل كلامه في الشفاعة ، يفتتح باب الكلام في الإمامة بهذه الكلمات : « قد كنا أملينا مختصراً في الإمامة جعلناه مدخلاً إلى كتاب مناقب الأئمة ونقض المطاعن على سلف الأمة ، وأوضحنا معانيه ولم يخل بمعنى يحتاج إليه في فصول منه . فرأينا أن ننقل تلك الفصول على وجهها إلى هذا الكتاب ونزيد في بعضها وننقص من بعض طلباً لسرعة الفراغ من ملتمس الأمير »[٩] : ثم يأتي القاضي بالكلام عن الإمامة الذي يجده الطالب في طبعة الأستاذين المصريين الكريمين . أما في طبعتي هذه ، فقد اكتفيت بنقل الأبواب الأولى من الكلام في الإمامة بصورة «ملحق» إتماماً لتعليم الباقلاني فيما يخص معنى الخبر .

ودفعني إلى ترك نشر الكلام في الإمامة سببان : أحدهما فني والآخر شخصي . أما السبب الفني فهو أن هذا الباب في مجمله — كما قال المؤلف — مدخل لكتاب مناقب الأئمة . وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة خطية قديمة تتضمن المجلد الثاني من كتاب مناقب الأئمة[١٠] . وقد قرأت هذه النسخة قراءة سريعة في « ميكروفيلمات » أعدها لي أحد زملائي الكرام . فأرى من الحري أن يطبع في كتاب واحد باب الإمامة من كتاب التمهيد والمجلد الثاني من كتاب مناقب الأئمة (المفقود مجلده الأول) . على أني — وهو السبب الآخر الشخصي — غير مستعد لتولي هذا العمل الشاق . « لكل امرئ من دهره ما تعودا » — وعادتي لا تتجاوز البحث عن المسائل المختصة بعلم التوحيد ،

---

(٨) وذلك عند اهل السنة ؛ اما الشيعة، فهم يعتبرون مسألة الإمامة من اركان عقيدتهم ويبحثون عنها بحثاً واسعاً في كتبهم الدينية والكلامية . ولكن الباقلاني كان من اهل السنة .

(٩) راجع العدد ٦٣٢ في هذه الطبعة .

(١٠) راجع « فهرست مخطوطات دار الكتب الظاهرية : التاريخ وملحقاته »، ليوسف العش، دمشق ، ١٣٦٦/١٩٤٧ ، ص ٨٤–٨٥ .

أي علم الكلام بحصر المعنى . وفيما أراه — من وجهة نظري الخاصة — ليست مسألة الإمامة من هذه المسائل ، بل هي في أصلها أقرب إلى علم الحديث ، أو إلى علم التأريخ ، منها إلى علم التوحيد[١١] . فلهذا السبب ، والسبب المذكور أعلاه خاصة ، أزمعت على إسقاط باب الإمامة من نشرتي هذه ؛ أما من أراد مطالعة هذا الباب ، فيجده قريب المنال في طبعة الأستاذين الفاضلين[١٢] .

فقصدي الأول إذًا من نشر هذا الكتاب ليس إلا إخراج نص لكتاب التمهيد ، ما عدا باب الإمامة ، إخراجاً أميناً فنيًّا منقحاً على قدر إمكاني . فلذلك لم أضمّن تعليقاتي إلا الروايات المختلفة ، ومواضع آيات القرآن ، وبعض الإشارات إلى أصحاب الأعلام ، وإصلاحات قليلة رأيتها موافقة لمقتضى المعنى أو القواعد . وقلما فسرت نصًّا إلا في مواضع رأيتها محتاجة إلى التفسير لإزالة الإبهام أو لتبرير القراءة التي فضّلتها . أما شرح مذاهب الباقلاني ، وانتقاد آرائه ، والتعليق على طريقته الجدلية ، وموافقتي له على كذا وكذا قولًا ومخالفتي له في غيره[١٣] — فلن يجد القارئ المحترم من ذلك شيئاً . فإن هدفي الوحيد من هذه النشرة هو أن أعرض للعلماء والمستشرقين نصًّا لكتاب التمهيد وأن أسجل في التعليقات كل الروايات المختلفة التي تركتها حتى يختار منها من لم يرتض ما اتخذته وأدخلته في المتن . فاني لا أتوقع موافقة كل قارئ على كل قراءة استحسنتها ، وكثيرًا ما يصيب كل مجتهد في هذه الأمور اللغوية الدقيقة العويصة .

وهنا لا أستطيع الامتناع عن كلمة أخرى لعلها تقع موقع الرضى ممّن يتعجب بعض التعجب من إقدام مثلي على مثل هذا العمل . فإني لست بمسلم ، بل أنا كاهن كاثوليكي . فلم تكلفت نشر مثل هذا الكتاب ؟ إن غايتي

(١١) ولا اريد بذلك ان انتقص اصدقائي الشيعة حقهم لمنزلتهم الخاصة التي احترمها كل الاحترام . ولكن الموضوع واسع ، فلا استطيع تناوله الآن .

(١٢) راجع «ق» ، ص ١٦٤–٢٣٩ .

(١٣) لا يستغرب احد ، مثلا ، اني لا أوافق الباقلاني على ما يقوله في باب كلامه على النصارى (ص ٧٥–١٠٣ من هذه الطبعة) . فاني ، لو وافقته على ذلك ، لما كنت — كما لا ازال في الحقيقة! — كاهناً كاثوليكياً . وأخص هذا بالذكر لئلا يتعجب مني بعض اخواني المسيحيين ولكي يفهم الكل ان غايتي من هذه النشرة ليست المجادلة ولا الرد على ما يختلف فيه رأيي ، بل هي غاية علمية محضة .

الأولى من نشر هذا الكتاب ، كما قد قلت فيما سبق ، لا تغاير غاية كبار المستشرقين (الذين أقتفي أثرهم من بعيد !) من نشرهم كنوز الثقافة الإسلامية وآثارها القيمة في ميادين الدين والفقه والفلسفة والعلوم والتأريخ والآداب . إن البحث العلمي من مفاخر العقل البشري وحاجاته العميقة ، ومن خدم العلم ، ولو خدمة ضئيلة ، فقد أتى بشيء محمود مشكور .

قد يكفي العلم غاية . ولكن هناك اعتبارات أخر دفعتني إلى التعمق في دراسة علم الكلام . فمنذ عشرين سنة تقريباً قدر الله لي أن أتوطن في بيئة عربية إسلامية . فاستقبلني عدد كبير من جيراني ومعارفي المسلمين استقبالاً وديًّا مؤثرًا . فكان من المستحيل أن أتغاضى عن آدابهم وعوائدهم الاجتماعية والدينية. ولما رأيت من الصعب أن أفهم ثقافتهم بدون معرفة لغتهم ، عكفت على درس لغة الضاد الشريفة الفاتنة الصعبة . وبما أن أكثر تهذيبي العقلي كان قد وقع في مجالي الفلسفة واللاهوت ، فقد راقتني مطالعة فلاسفة الإسلام ومتكلميه بقدر ما سنحت لي الفرصة . ثم جاد علي رؤسائي بإرسالي إلى جامعة أكسفورد لكي أحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة . فاغتنمت تلك النهزة العزيزة لأنعم النظر في تصانيف المتكلم الشهير الباقلاني ، الذي كان قد دلني عليه صديقي العلامة والأخ الصفي الأب قنواتي الدومينيكي . فكملت دروسي الجامعية سنة ١٩٥١ — لله الحمد والشكر ! — بنيل درجة الدكتوراه . ولكني أجلت نشر رسالتي في الباقلاني لأني أردت نشر بعض النصوص الأصلية تمهيدًا وتسهيلًا لفهم مذهب الباقلاني ومكانته في تطور علم الكلام بوجه عام ، ولتقدير طول باعه في تنسيق كلام الأشعري وبثه بوجه خاص .

فلذلك ابتدأت بنشر « كتاب اللمع » الأشعري[١٤] لكونه كتاباً قيماً بنفسه ومرجعاً لا يستغنى عنه في تقدير عمل الباقلاني حق قدره . والآن أعقب كتاب اللمع بكتاب التمهيد ، الذي أريد أن يكون الحلقة الثانية من سلسلة نصوص ودراسات كلامية سأواصل نشرها ، إن شاء الله . وأقدم نشر النصوص

(١٤) طبع في المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٣ ؛ اما عنوانه الانكليزي ، فهو *The Theology of al-Ash'arī.*

على نشر الدراسات ، لا لأن هـذا يوافق الترتيب التأريخي والطريقة المنطقية حسب ، بل لأننا في حاجة ماسة إلى إكثار طبع النصوص الأصلية القديمة لكي نحكم حكماً عادلًا سديدًا بحق المتكلمين الأولين وأحوال علم الكلام في أطواره الأولى . فإن الاعتماد على المصادر الثانوية ، لكون النصوص الأصلية عزيزة المنال أو مفقودة ، قد يفضي بالكاتب إلى آراء غريبة وأقوال فيها قليل أو كثير من المبالغة . أما الحقيقة فلا تحتاج إلى المبالغة ، بل تنفر منها كل النفور ، ولا ترضى بأن يعبر الكاتب فلقان جهله بوثبات خياله . فكأن كل نص أصلي ينشر هو حجر يوسع ويقوي الأساس الذي قد يبنى عليه سليم الرأي وصحيح الحكم . فأبعد أملي وأقصى أمنيتي هو أن يكون عملي هـذا ، وكل عملي ، خدمة للعلم ، وترويجاً للتفاهم ، وتمهيدًا عسى أن يسهل على بعضنا خطوة أو خطوتين في سيرنا من الله إلى الله .

ولا يجب علي بعد إلا التعبير عن صميم شكري للذين ساعدوني على إنجاز عملي هذا — وإنهم كثيرون . وقد عبرت ، في مقدمتي الانكليزية ، عن شكري لأولي الأمر فيما يتعلق بالمخطوطات وصورها الشمسية ، وسأكتفي هنا بأن أخص بالذكر منهم ثلاثة . أما الأول ، فهو الأستاذ محمود يوسف ، أستاذ اللغة العربية المنتدب في دار المعلمين الابتدائية ببغداد ، الذي راجع معي النص والتعليقات وصانني من أغلاط غير قليلة وبذل من جهد ووقت وصبر لن أنساه . والثاني هو الأستاذ فرج رفولي ، الذي ساعدني مساعدة وافرة على مقابلة المخطوطات وتحقيق كثير من القراءات ، وذلك بلطف وسخاء غير منقطعين . والثالث هو الأستاذ يوسف شاخت (Dr. J. Schacht) ، أستاذ اللغة العربية في جامعة ليدن حاليًا ، و « قارئ » العربية في جامعة أكسفورد سابقاً ، الذي كان مرشدي العلامة الأمين وقت دراستي في جامعة أكسفورد . لهؤلاء يعود أكثر ما في هذا الكتاب من فضل . أما نقائصه ، فلتنسب إلى العبد الفقير والكاتب الحقير

رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي

إيضاحات وتنبيهات

المخطوطات

(١) مخطوط باريس : هو من «مجموعة شفر» للمكتبة الأهلية ، المرقم «عربي ٦٠٩٠»[١] . سماه درنبورغ «عجيبة من عجائب مجموعة شفر»[٢] ، وحقًا هو مخطوط سني . وفيه ٩٨ ورقة (١٩٦ صفحة) ، ٢٢×١٦ سنتيمترًا ، وفي كل صفحة ٢٣ سطرًا عادةً . والخط نسخي أندلسي جميل ، وكل الكلمات مضبوطة ضبطاً قلما أخطأ فيه الناسخ . ويأتي العنوان في وجه الورقة الثانية ، وفيه أيضاً أشياء لا أهمية لها فيما يخص نص الكتاب[٣] . وفي ظهر الورقة الأولى فهرس لأبواب الكتاب سأرجع إليه بعد قليل . وفي آخر النص (٩٧ ظ) ، بخط الناسخ ، نقرأ ما يلي : «تم كتاب التمهيد بعون الله وتأييده وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً وكان تمامه في غرة شعبان من سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة» . فإذن تأريخ المخطوط هو ٤٧٢ هـ — ١٠٨٠ م ، أي ٧٠ سنة تقريباً بعد وفاة الباقلاني . ويختم الناسخ عمله بهذه الكلمات : «كتبه لخزانة المتوكل على الله أبي محمد عمر بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مسلمة أيد الله أمره وأعز نصره وأعلى يده وأطال أمده ، مملوكه ونعمته المنقطع إليه أحمد بن عبيد الله» .

---

(١) Cf. E. Blochet: *Bibliothèque Nationale : Catalogue des manuscrits arabes des] nouvelles acquisitions, 1884-1924*, Paris, 1925, p.184.

(٢) Cf. H. Derenbourg : *Les manuscrits arabes de la Collection Schefer à la Bibliothèque Nationale*, (extrait du Journal des Savants, mars-juin, 1901), Paris, 1901, p. 10.

(٣) راجع «ق» ، ص ٢٩ .

وفي ٩٧ ظ ، و ٩٨ و ، و ٩٨ ظ ، أشياء بخطوط أخرى لا تهمنا هنا . وسأشير إلى هذا المخطوط فيما بعد بالحرف « ب » . وهو أحسن المخطوطات وأقدمها ، فلذا نأسف على أنه غير كامل .

(٢) مخطوط آيا صوفيا : هو المرقم ٢٢٠١ ، وفيه ٢٥٥ ورقة (٥١٠ صفحات) ، ١٩×٥ و ١٠ سنتيمترًا ، وفي كل صفحة ٢٠ سطرًا . وخطه نسخي قديم غير جميل ، لعله ليس لناسخ واحد . وفي آخر النص (٢٥٥ و) نقرأ : « تم الكتاب بحمد الله ومنه وصلى الله على محمد وآله أجمعين وكتب في شهر محرم المبارك في سنة ثمان وسبعين وأربعمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل » . فإذن تأريخ هذا المخطوط هو ٤٧٨ هـ – ١٠٨٥ م ، أي ٥ سنوات تقريباً بعد « ب » . وفي وجه الورقة الأولى ، تحت العنوان ، نقرأ : « سطره منصور بن عبدالله المكنى بابن سعيد أسعده الله في الدارين بفضله » . وقد ضبط الناسخ نصف الأوراق تقريباً ، وبعد ذلك نرى الضبط قليلًا . والأغلاط كثيرة في هذا المخطوط ، كما سيظهر من التعليقات . وسأشير إلى هذا المخطوط فيما بعد بالحرف « ص » .

(٣) مخطوط مصطفى عاطف افندي : هو المرقم ١٢٢٣[٤] ، وفيه ٢٤٧ ورقة (٤٩٤ صفحة) حسب ترقيم الأوراق ، وإن لم توجد فيه ورقة مرقمة بالرقم ٩٠ لخطأ في الترقيم نتج من اختلاط في ترتيب الأوراق . وحجم الورقة فيه ٢٠×١٦و٥ سنتيمترًا ، وفي كل صفحة ١٤ سطرًا . وخطه نسخي جميل المنظر ، ولكنه أحياناً صعب القراءة . وقد أدرجت قبل صفحة العنوان صفحتان فيهما فهرس لأبواب الكتاب . وفي آخر النص (٢٤٧ و) نقرأ : « تم كتاب التمهيد ولله الحمد والمنة في شهور سنة ٥٥٥ » . فإذن تأريخ هذا المخطوط هو ٥٥٥هـ–١١٦٠م . وضبط الكلمات فيه قليل جدًا ، وكثيرًا ما أهمل الناسخ تنقيط الكلمات . وسأشير إلى هذا المخطوط فيما بعد بالحرف « ف » .

---

(٤) وليس ٢٢٢٣ ، كما كتب ريتر ، وبروكلمان ايضاً في تاريخه للآداب العربية ، الملحق الاول ، ص ٣٤٩ .

عنوان الكتاب

ب (٢ و) : « كتاب التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة » . كتب هذا العنوان في سطرين بحروف ضخمة . وقد أدرجت بين السطرين ، بخط صغير ، هذه الكلمات (التي تدل علامة على انها تأتي بين « على » و « الملحدة ») : « أهل الأهواء ومن زاغ عن التوحيد و»[٥] .

ص (١ و) : « كتاب فيه تمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل » .

ف (١ و) : « كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل » .

ولم يأت ذكر للكتاب في أي مرجع أعرفه إلا بعنوان « التمهيد » أو « كتاب التمهيد » . كذلك أشار إليه ناسخا « ب » و « ف » ، وابن تيمية ، وابن قيم الجوزية ، وابن عساكر ، وغيرهم . وكذلك أيضاً أشار إليه الباقلاني نفسه في كتاب له آخر لم ينشر بعد[٦] . ولعل العنوان القصير « كتاب التمهيد » قد شاع لشهرة الكتاب وكثرة استعماله . على كل حال فقد فضلت استعمال هذا العنوان القصير المعروف ، غير أن العنوان « كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل » يعبر باختصار حسن عما يشتمل عليه الكتاب .

صحة نسبة الكتاب الى الباقلاني

لا نعرف سبباً للشك في أن الباقلاني هو مؤلف كتاب التمهيد . ويشهد على صحة نسبة الكتاب إليه كل من مخطوطاتنا ، كما أشار إليه كثير من

---

(٥) راجع تعليقات الناشرين المصريين ، «ق» ، ص ٣٠ .

(٦) وهو كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات . والمجلد الاول منه موجود في مكتبة جامعة تيبنجن في المانيا الغربية . راجع M. Weisweiler: *Universitätsbibliothek Tübingen: Verzeichnis der arabischen Handschriften*, Leipzig, 1930, II, pp. 53-54. وقد أعددت هذا المخطوط للطبع ، وسيظهر في المستقبل القريب ، ان شاء الله . اما ذكر كتاب التمهيد ، فيأتي في الورقة ٣٦ ظ : « قد بيننا (كذا!) في التمهيد وشرح اللمع وغيرها (كذا!) من الكتب استحالة كون المحدث فاعل (كذا!) في غير محل قدرته » .

المراجع، ولم ينكره، ولا تشكك فيه، أحد في أي مرجع نعرفه . غير أن هناك مسألة أخرى تتعلق بسبب تأليف الكتاب وبصورة النص الذي ورد علينا. فاننا نقرأ في ترجمة الباقلاني للقاضي عياض أن الباقلاني ألف كتاب التمهيد لابن عضد الدولة[٧]. كما يخبرنا القاضي أيضاً أن الباقلاني كان وقتئذٍ شاباً[٨]. أما كتاب التمهيد، في الصورة التي هو عليها في المخطوطات، فليس — في رأيي — بعمل « شاب » . ومما يؤيد رأيي هذا أن الباقلاني يذكر في « تمهيدنا » ستة من تآليفه الأخرى[٩]، ومنها الكتب الطويلة . فلذلك أميل إلى أن يكون كتاب التمهيد في صورته الحالية، إما من عمل الباقلاني كهلاً، وإما هو نص منقح نهائي لما ألفه الباقلاني شاباً . ولكني لا أرى طائلاً في إطالة البحث عن هذه المسألة . فإن الكتاب، مهما كانت أحوال تأليفه، يمثل لنا تمثيلاً أميناً واسعاً مذهب الباقلاني الكلامي، وليس لدينا من المعلومات ما يجبرنا على الحكم بأنه ترك أو غيّر بعض الآراء والمواقف المشروحة فيه[١٠].

هل نص المخطوط الباريسي كامل ؟

قد شرح لنا الناشران المصريان الفاضلان الأسباب التي أفضت بهما إلى الحكم بكمال المخطوط الباريسي[١١]. وفي ذلك الشرح كثير من العلم والمنطق. ولكن الحصول على المخطوطين التركيين قد غيّر الأحوال، فلا أشك في أنها سيوافقانني على أن نص « ب » غير كامل، لا لأجل شهادة المخطوطين التركيين

(٧) راجع «ق»، ص ٢٥٠ . وعلينا ان نشكر للناشرين المصريين نشرهما ترجمة القاضي عياض للباقلاني التي نقلاها من المخطوط رقم ٢٢٩٣ بدار الكتب المصرية . راجع «ق»، ص ١، تعليق (١)، وص ٢٤١–٢٥٩ .

(٨) راجع «ق»، ص ٢٤٧ .

(٩) وهي: كتاب الاستشهاد، وكتاب إكفار الكفار المتأولين وحكم الدار، والإمامة الكبيرة، وكتاب الأصول الكبير في الفقه، وكتاب الهداية، وكتاب مناقب الأئمة ونقض المطاعن على سلف الأمة .

(١٠) أهملت مسألة تعيين تاريخ الكتاب لأني لا ارى لها حلا، ولاننا لا نعرف تاريخ مولد الباقلاني .

(١١) راجع «ق»، ص ٢٦٠–٢٦٦ .

حسب ، بل أيضاً لأجل بينات أعتقد أننـا نستطيع استخراجها من المخطوط الباريسي نفسه .

نجد في «ب» (١٠ ظ) فهرس أبواب يلوح أنه وضع للدلالة على مـا يشتمل عليه المخطوط . وفي هذا الفهرس عدة أبواب لا يقابلها شيء في المخطوط الحالي ، وإن وجدت هذه الأبواب في «ص» و«ف» . فأريد أن أنشر هنا هذا الفهرس مع تعليقاتي عليه وعلى مـا يقول الناشران الكريمان . وعليّ أن أقول أولًا إني لا أوافقهما تمام الوفاق على قولهما : «وهو (الفهرس) مكتوب بيد غير يد ناسخ الكتاب»[١٢] . صحيح أن الخط ليس بالعناية التي نجدها في خط ناسخ الكتاب ، ولكن لا أظن أن الاختلاف بينهما يبلغ حدًّا يمكننا من القطع في القول بأنه «بيد غير يد ناسخ الكتاب» . وعلى كل حال ، كما يقول الناشران ، إن هذا الفهرس مكتوب «بمداد شبيه بمداد الكتاب وقديم العهد . . . وبنفس القاعدة الأندلسية»[١٣] . أما الفهرس فهذا هو[١٤] :

١ – الكلام في حقيقة العلم[١٥]
٢ – الكلام في أقسام العلوم[١٦]
٣ – العلم الضروري
٤ – العلم النظري[١٧]
٥ – الكلام في مدارك العلوم
٦ – الكلام في الاستدلال[١٨] [٣][١٩]
٧ – أقسام المعلومات[٢٠]
٨ – الكلام في الموجودات [٥]

---

(١٢) راجع «ق» ، ص ٢٦١ .
(١٣) راجع «ق» ، ص ٢٦١ .
(١٤) والترقيم من وضعي .
(١٥) والخط غير واضح .
(١٦) والأرجح انه كذلك ، ولكن الخط غير واضح .
(١٧) والأرجح انه كذلك ؛ وفي «ق» ، ص ٢٦١ ، سقط العنوانان ٤ و ٥ .
(١٨) وفي «ق» هذا العنوان مرقم : «٤» .
(١٩) والارقام التي كتبتها بين قوسين ، بعد العناوين ، مكتوبة في الفهرس فوق العناوين بحبر غير حبر المخطوط .
(٢٠) وهذا العنوان رقم ٧ في «ق» ايضاً .

---

(٢١) والسبعة غير واضحة .
(٢٢) و « بالأبصار » غير واضحة .
(٢٣) والاربعة غير واضحة (؟) .
(٢٤) والضمير المتصل غير واضح .

---

(٢٥) والثمانية الأولى غير واضحة .

(٢٦) وهذا العنوان مفقود في «ق» .

(٢٧) ٤٦ في «ق» ؛ وهكذا يختلف الترقيمان من هنا الى آخر الفهرس .

(٢٨) والتسعة غير مرئية .

(٢٩) وآخر كلمة «الشفاعة» غير واضح ؛ في «ق» : «النبوة» ؛ ولكن هذا حدس، والحروف الأولى في المخطوط «الشـ» . فاذاً قد نستغني عما يقوله الناشران في «ق» ، ص ٢٦٣ ، س ٢٠-٢١ .

(٣٠) وهو إما عنوان عام يعم كل الابواب التالية، وإما عنوان يختص بالباب التمهيدي لهذا الموضوع .

(٣١) والرقم غير واضح .

●

إن هذا الفهرس يطابق ما يشتمل عليه «ص» و «ف» ، إلا أنه لا ذكر فيه لباب الكلام في معنى الصفة ، الذي بين الكلام في الصفات [٣٣] والكلام في الاسم والمسمى[٣٤] . ويمكن أن يكون عدم ذكر هذا الباب إهمالاً من جهة المفهرس ، أو — وهو الأرجح في رأيي — لعله ظنّ أن الباب المفقود ذكره فصل من باب الكلام في الصفات[٣٥] . فعلى الأقل يمكننا القول إن المطابقة بين الفهرس وما يحويه «ص» و «ف» إشارة إلى أن نص «ب» في أول أمره اشتمل أيضاً على الأبواب المذكورة بالفهرس تحت الأرقام ٢٧–٥٢ . ويؤيد ذلك بعض التأييد أمر آخر ، أعني أن الأبواب المفقودة من «ب» هي سلسلة متتابعة . فمن المعقول أنها سقطت من المخطوط ، أو سرقت منه ، لسبب من الأسباب لا نستطيع تعيينه[٣٦] .

أما الدليل القاطع على أن نص «ب» غير كامل ، فهو أمر لم يدركه الناشران الفاضلان ، وذلك ، على ما يلوح ، من عدم وضوح صورهما الشمسية للمخطوط . فإذا أمعنا النظر في «ب» ، نجد فيه ثلاثة ترقيمات . وأحدث ترقيم هو بلا شك من يد بعض موظفي المكتبة الأهلية ، أو صاحب «مجموعة شفر»

(٣٢) والواحد الدال على المئة غير موجود .
(٣٣) وهو الرقم ٢٦ في الفهرس، والباب ١٧ في طبعتي هذه .
(٣٤) وهو الرقم ٢٧ في الفهرس ، والباب ١٩ في طبعتي هذه .
(٣٥) ويقابل البابان ٢١ و٢٢ في طبعتي هذه الأرقام ٢٩–٣١ في الفهرس .
(٣٦) وقد يضاف الى ما ذكرت ان آخر الورقة ٦٠ ظ لا ينتهي الى جملة تامة من حيث هي جملة . قابل «ق» ، ص ١٦٠ ، س ١٤ . بما يأتي في هذه الطبعة ، ص ٢١٢ ، س ١ .

وهو واضح الصورة ومكتوب في شمال أعلى كل ورقة . وهو الترقيم الذي تبعه الناشران الفاضلان ، وتبعته أنا كذلك في طبعتي هذه لأنه ترقيم صحيح لأوراق المخطوط في حالته الراهنة .

أما الترقيم الثاني ، فهو أقدم من الترقيم السابق ذكره . وهو مكتوب في وسط أعلى كل ورقة بأرقام قديمة الشكل ، وإن كانت ، كأرقام الترقيم الحديث، بشكل الأرقام التي يسميها الغربيون « عربية » . وهذا الترقيم يبتدئ من صفحة العنوان ، بينما يبتدئ الترقيم الحديث من الورقة الأولى التي تتقدم صفحة العنوان. وعدد الأوراق ، حسب هذا الترقيم ، هو ٩٦ من حيث تهمل فيه الورقة الأولى والورقة الأخيرة المرقمتان ١ و ٩٨ حسب الترقيم الحديث . فإذن قد أضيف هذا الترقيم ، كالترقيم الحديث ، بعد سقوط الأبواب المذكورة بالفهرس تحت الأرقام ٢٧ — ٥٢ .

والترقيم الثالث هو الأقدم ، وهو مكتوب أيضاً بأرقام « عربية » قديمة الشكل[٣٧] في شمال أعلى بعض الأوراق . ولا يظهر هذا الترقيم في كل ورقة لأن الأوراق قصت وقت تجليد المخطوط بصورته الحالية — كما يتجلى أيضاً من قص الحواشي المكتوبة في هامش بعض الصحف . ولكن لحسن الحظ قد بقي من هذا الترقيم الثالث ما يمكننا من تحديد تتابعه بدقة . وأهمية هذا الترقيم هي مطابقته للأرقام المكتوبة فوق عناوين الأبواب في الفهرس . فهذه الأرقام قد أضيفت إذاً حين كان المخطوط في حالته الأصلية الكاملة[٣٨] . فمن ذلك نستنتج أن ٤٠ ورقة قد سقطت من « ب »[٣٩] . وهنا أريد ان أسجل قائمة توضح ما قلته وتمكن القارئ من استنتاج ما استنتجته من اختلاف الترقيمات

---

(٣٧) ومن أراد مثالا لكتابة أرقام هذا الترقيم والترقيم السابق ، فليراجع السطر ٤ من شكل ٦ في ص ٨٠٧ من المجلد ٩ من *Everyman's Encyclopaedia* الطبعة الثالثة، ١٩٤٩ — ١٩٥٠ . أما الرقم «٣» ، فهو مكتوب في المخطوط بالشكل الذي يكتب به الرقم «٣» في السطر ٣ من القائمة المذكورة . وأنبه القارئ على ان كتابة الارقام فوق العناوين بالفهرس (راجع التعليق ١٩) هي تلك الكتابة بعينها .

(٣٨) اي لما كان يشتمل على ١٣٦ ورقة ، كما سيتضح من القائمة الآتية بعد .

(٣٩) وهي الأوراق ٥٩–٩٨ ؛ راجع القائمة الآتية بعد .

الثلاثة ومطابقة أقدمها للفهرس المسجل سابقاً . وأنبه على أن العمود الأَول (ح) يشتمل عـلى الترقيم الحديث ، والعمود الثاني (و) يشتمل على الترقيم الأَوسط (المذكور ثانية فيما سبق) ، والعمود الثالث (ق) يشتمل على الترقيم الأَقدم ، والعمود الرابع (ف) يشتمل عـلى ترتيب الأَبواب في الفهرس . أما الأَرقام التي هي بين قوسين ، فلا تظهر في المخطوط .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
١			
٢	١	(١)	
٣	٢	٢ [٤٠]	١-٢-٣-٤
٤	٣	(٣)	٥-٦
٥	٤	(٤)	٧
٦	٥	٥	٨-٩-١٠-١١
٧	٦	٦	١٢
٨	٧	٧	١٣-١٤
٩	٨	٨ [٤١]	
١٠	٩	٩	
١١	١٠	(١٠)	١٥
١٢	١١	١١	
١٣	١٢	١٢ [٤٢]	
١٤	١٣	(١٣)	
١٥	١٤	(١٤)	١٦
١٦	١٥	١٥ [٤٣]	
١٧	١٦	١٦	
١٨	١٧	١٧	١٧
١٩	١٨	١٨	
٢٠	١٩	١٩	
٢١	٢٠	٢٠	١٨

(٤٠) ونصف الرقم مقطوع .
(٤١) وثلث الرقم مقطوع .
(٤٢) ونصف الرقم مقطوع .
(٤٣) ونصف الرقم مقطوع .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
٢٢	٢١	(٢١)	١٩
٢٣	٢٢	(٢٢)	
٢٤	٢٣	(٢٣)	
٢٥	٢٤	(٢٤)	
٢٦	٢٥	(٢٥)	
٢٧	٢٦	(٢٦)	
٢٨	٢٧	(٢٧)(٤٤)	
٢٩	٢٨	(٢٨)	
٣٠	٢٩	(٢٩)	
٣١	٣٠	(٣٠)	٢٠
٣٢	٣١	(٣١)	
٣٣	٣٢	(٣٢)	
٣٤	٣٣	(٣٣)	
٣٥	٣٤	(٣٤)	
٣٦	٣٥	(٣٥)	
٣٧	٣٦	(٣٦)	
٣٨	٣٧	(؟)(٤٥)	
٣٩	٣٨	(٣٧)	٢١
٤٠	٣٩	(٣٨)	
٤١	٤٠	(٣٩)	
٤٢	٤١	(٤٠)	
٤٣	٤٢	(٤١)	
٤٤	٤٣	(٤٢)	
٤٥	٤٤	(٤٣)	
٤٦	٤٥	(٤٤)	
٤٧	٤٦	(٤٥)	٢٢
٤٨	٤٧	(٤٦)	
٤٩	٤٨	(٤٧)	

(٤٤) ولا يظهر الا نصف السبعة .

(٤٥) وقد حدث خطأ في الترقيم الأقدم بين الورقة (٣٠) وهذه الورقة، ولكن لعدم ظهور الارقام في هذه الاوراق لا نستطيع الا القول بان الذي وضع الترقيم الأقدم إما انه أهمل ورقة ، وإما انه كرر رقماً ما . أما الورقة (٣٧) ، فهي توافق الرقم المكتوب فوق العنوان ٢١ من الفهرس ، ولا تنقطع هذه الموافقة فيما يلي الا في موضع واحد كما سنرى .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
٥٠	٤٩	٤٨	
٥١	٥٠	٤٩	٢٣
٥٢	٥١	٥٠	
٥٣	٥٢	٥١	
٥٤	٥٣	(٥٢)	٢٤
٥٥	٥٤	(٥٣)	٢٥
٥٦	٥٥	(٥٤)	
٥٧	٥٦	(٥٥)	٢٦
٥٨	٥٧	(٥٦)	
٥٩	٥٨	(٥٧)	
٦٠	٥٩	(٥٨)	
		(٥٩)	(٤٦)
		(٦٠)	
		(٦١)	
		(٦٢)	٢٧
		(٦٣)	
		(٦٤)	
		(٦٥)	٢٨
		(٦٦)	
		(٦٧)	
		(٦٨)	
		(٦٩)	
		(٧٠)	
		(٧١)	٢٩—٣٠
		(٧٢)	٣١
		(٧٣)	
		(٧٤)	٣٢
		(٧٥)	
		(٧٦)	
		(٧٧)	٣٣
		(٧٨)	

(٤٦) وهذا ، على ما أظن، موضع باب الكلام في معنى الصفة (الباب ١٨ في هذه الطبعة) الذي لا ذكر له في الفهرس، وقد أشرت الى ذلك سابقاً .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
		(٧٩)	
		(٨٠)	٣٤
		(٨١)	
		(٨٢)	٣٥
		(٨٣)	
		(٨٤)	
		(٨٥)	
		(٨٦)	٣٦
		(٨٧)	٣٧–٣٨
		(٨٨)	٣٩–٤٠–٤١
		(٨٩)	٤٢–٤٣
		(٩٠)	٤٤–٤٥
		(٩١)	٤٦–٤٧–٤٨
		(٩٢)	٤٩
		(٩٣)	٥٠
		(٩٤)	
		(٩٥)	٥١
		(٩٦)	
		(٩٧)	
		(٩٨)	٥٢
٦١	٦٠	٩٩	٥٣–٥٤–٥٥
٦٢	٦١	(١٠٠)	٥٦
٦٣	٦٢	(١٠١)	
٦٤	٦٣	(١٠٢)	
٦٥	٦٤	(١٠٣)	
٦٦	٦٥	(١٠٤)	
٦٧	٦٦	(١٠٥)	
٦٨	٦٧	(١٠٦)	
٦٩	٦٨	١٠٧	٥٧–٥٨ (٤٧)
٧٠	٦٩	(١٠٨)	٥٩
٧١	٧٠	(١٠٩)	

(٤٧) والرقم المكتوب فوق العنوان في الفهرس هو ١٠٨ ، ولا بد ان هذا خطأ من مرقم الفهرس ، لان الرقم ١٠٧ واضح غاية الوضوح في الورقة التي يأتي فيها ذكر العنوان .

(ح)	(و)	(ق)	(ف)
٧٢	٧١	(١١٠)	٦٠–٦١
٧٣	٧٢	١١١	٦٢
٧٤	٧٣	(١١٢)	
٧٥	٧٤	١١٣	
٧٦	٧٥	(١١٤)	
٧٧	٧٦	(١١٥)	
٧٨	٧٧	(١١٦)[٤٨]	٦٣
٧٩	٧٨	(١١٧)	٦٤
٨٠	٧٩	(١١٨)	٦٥
٨١	٨٠	(١١٩)	
٨٢	٨١	(١٢٠)	
٨٣	٨٢	(١٢١)	٦٦
٨٤	٨٣	(١٢٢)	
٨٥	٨٤	(١٢٣)	٦٧
٨٦	٨٥	(١٢٤)	
٨٧	٨٦	(١٢٥)	
٨٨	٨٧	(١٢٦)	٦٨
٨٩	٨٨	(١٢٧)	
٩٠	٨٩	(١٢٨)	
٩١	٩٠	١٢٩	
٩٢	٩١	١٣٠	٦٩
٩٣	٩٢	١٣١	
٩٤	٩٣	(١٣٢)	
٩٥	٩٤	(١٣٣)	
٩٦	٩٥	١٣٤	
٩٧	٩٦	١٣٥	
٩٨			

(٤٨) وهنا شيء غير واضح .

لا أشك في أن القارئ الكريم سيوافقني على أن وجود الترقيم الأقدم ومطابقته للترقيم الموجود فوق عناوين أبواب الفهرس دليل قاطع على أن نص « ب » الحالي ليس بكامل . ولا حاجة لي بعد ذلك إلى إطالة التعليق على الحجج التي استعملها الناشران الفاضلان للبرهان على كمال نص « ب » ، فأكتفي هنا ببعض الملاحظات . وأقول أولًا إن الفهرس ونصي « ص » و « ف » تشتمل على « باب التعديل والتجوير » ، فلذا قد نستغني عما يقونه الناشران[٤٩] تفسيرًا لعدم وجود هذا الباب في نص « ب » الحالي .

أما قولها إن « الباب رقم ٣١ يشترك مع رقم ٢٦ في الموضوع و إذن فلا معنى لزيادته الخ »[٥٠] ، فليس الأمر كما ظنّا معتمدين على مجرد العنوانين . وسيتضح ذلك لمن يقابل الباب السابع عشر من طبعتي هذه بالبابين الحادي والعشرين والثاني والعشرين .

ثم يقول الناشران : « إن هناك (في الفهرس) فصولًا لم تدخل في كتب الكلام إلا بعد عصر الباقلاني وهذه هي رقم ٣٨ و ٣٩ الخاصة بالأرزاق والأسعار »[٥١] . فأقول : مهما كان رأي مؤرخي علم الكلام إلى الآن ، فإن شهادة الفهرس ونصي « ص » و « ف » تدل على أن الباقلاني تعرض لهاتين المسألتين — وأكبر ظني أنه لم يكن مبدعاً في ذلك . وكذلك يبطل قول الناشرين فيما يخص الباب ٤٢ الخاص باللطف ، والأبواب ٤١ و ٤٤ إلى ٤٩[٥٢] . أما الباب ٥٠[٥٣] فليس في النبوة بل في الشفاعة ، كما قلنا من قبل[٥٤] . والباب ٥١[٥٥] هو في الحقيقة باب تمهيدي للقول في الإمامة .

ويقول الناشران الفاضلان : « وتبقى أخيرًا عدة عناوين نجدها موضع شبهة

---

(٤٩) راجع «ق» ، ص ٢٦١ .

(٥٠) راجع «ق» ، ص ٢٦٣ .

(٥١) راجع «ق» ، ص ٢٦٣ .

(٥٢) وهو الرقم ٥٠ في قائمتي – راجع التعليقين (٢٦) و (٢٧) .

(٥٣) وهو ٥١ في قائمتي .

(٥٤) راجع التعليق (٢٩) .

(٥٥) وهو ٥٢ في قائمتي .

خطيرة منها رقم ٣٠ الخاص بالاستواء على العرش . وقد اختص ابن تيمية الحراني وتلميذه ابن قيم الجوزية هذا الفصل المزعوم من التمهيد بالاقتباس ... »[٥٦] ثم ينقلان ذلك الاقتباس كما يرد في « كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية » لابن قيم الجوزية[٥٧] . فلا يريدان أن يسلما بصحة ذلك الاقتباس لأنهما يجدان « عند تأويل هذا النص معنى نشعر فيه بشيء من التجسيم يتعارض مع منهب الباقلاني واتجاهه في التوحيد »[٥٨] . فلا انتقد رأي الناشرين ، إذ بنياه على ما كان لديهما من معلومات . غير أني أرى الآن أن يلزمنا الاعتراف بأن ابن قيم الجوزية قد أحق فيما نقله من كتاب التمهيد ، لأن القارئ سيجد ذلك حرفاً بحرف تقريباً في الفقرات ٤٤٠ ، ٤٤٢ ،و٤٤٣ من طبعتي هذه ، فضلاً عن شهادة الفهرس وترقيم « ب » الأقدم زمناً . فهل يوجد في ذلك ، كما يقول الناشران الكريمان « شيء من التجسيم يتعارض مع منهب الباقلاني واتجاهه في التوحيد » ؟ أو هل يكون هذا التعارض ظاهرًا فقط ؟ أو هل يجب علينا أن نعيد النظر في منهب الباقلاني؟ على كل ، أعتقد أن الباقلاني قال ما نسبه إليه ابن تيمية وابن قيم الجوزية[٥٩] ، فلا أرى سبباً إيجابياً يهدر لومنا إياهما في ذلك .

وجملة هذا القول الطويل أن نص « ب » الحالي غير كامل ، ولا أظن ، بعد كل ما قلت ، أن أحدًا يخالفني في هذا الحكم .

المبادئ التي سرت عليها في نشري لهذا النص

١ — بما أن « ب » أقدم المخطوطات وأصحها ، فقد فضلت عادةً روايته على روايتي « ص » و « ف » . أما فيما يخص الأبواب المفقودة من « ب » (الفقرات ٣٥٨—٦٣٣) ، وإن كان « ص » أقدم من « ف » ، فقد اخترت قراءات « ص »

(٥٦) راجع «ق» ، ص ٢٦٣—٢٦٤ .

(٥٧) راجع طبعة القاهرة ، ١٣٥١ ، ص ١١٩—١٢٠ .

(٥٨) راجع «ق» ، ص ٢٦٥ .

(٥٩) وأستثني من ذلك ، فيما يخص كتاب التمهيد ، مسألة حديث النزول (راجع «ق» ، ص ٢٦٦) ، لانه لا ذكر لهذه المسألة في كتاب التمهيد ، ولا يتضح ان ابن تيمية وابن قيم نسبا ذلك الى ما قاله الباقلاني في كتاب التمهيد .

تارةً وقراءات « ف » أخرى ، وذلك لأن « ص » و « ف » كثيرا الأغلاط في تلك الأبواب . وأحياناً — عندما صحت عندي كل القراءات — أكون كأني قد ركبت رأسي يائساً من التيقن بما كتبه ، أو أملاه ، الباقلاني في أول الأمر. ومن الجدير بالذكر أن المخطوطات الثلاثة تتفق اتفاقاً جوهرياً . أما اختلافاتها ، فهي في أغلب المواضع عرضية . على أننا لا نستطيع القول بأن أي مخطوطين من المخطوطات الثلاثة ينتسبان إلى « أسرة » واحدة .

٢ — لا حاجة إلى شرح طريقتي في التعليقات ، لأنها سهلة واضحة . أما مواضع آيات القرآن ، فيشار إليها باسم السورة الذي يليه رقم السورة ، ثم رقم الآية في طبعة القاهرة ١٣٤٢ ، ثم رقم الآية في طبعة فليگل — ردسلوب عندما يختلف هذا الرقم عن الرقم السابق .

٣ — كل ما أضفته أنا فهو بين قوسين كبيرتين [ ] . وأكثر ذلك في عناوين الأبواب وترقيمها . أما النص ، فقليل ما أضفت إليه .

٤ — قسمت النص إلى فقرات مرقمة طلباً لسهولة القراءة والفهم والمراجعة. وأحياناً ، عندما تطول الحجة أو ينبسط بيان الفكرة الواحدة ، لا يكون هذا التقسيم إلا إرادياً .

٥ — بعد كثير من التردد عزمت على تجهيز النص بكل علامات الترقيم من نقط ، وفواصل ، الخ . إني أعرف حق المعرفة أن هذا شيء لا يستحسنه كل القراء ، لأنه يكوّن تفسيرًا للنص . ولكن شخصاً علامة أحترم رأيه نصحني بذلك ، وأعتقد أن كثيرًا من القراء سيجدون فيه عوناً مرضياً على فهم النص — ولاسيما الذين هم ليسوا من أبناء لغة الضاد . غير أني لا أتوهم أني قد أصبت فيه دائماً ، كما لا أتوهم أن طبعتي هذه بريئة من أغلاط أخرى كثيرة . فليغض القارئ الكريم على نقائصي — هداه الله وإياي إلى صواب المعرفة ولباب الحقيقة في سبيل مجده الأعظم !

تصحيحات

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
١٥:٤	المنجّمين	المنجّمين
١٥:١٠	المخترع	المخترع
١١:٣٠	لداعٍ	لداعٍ
٨:٣٥	يللزمكم	يلزمكم
٧:٤٠	الشيء	الشيء
١٨:٤١	فـ لا	فعلا
٢:٤٤	العام	العلم
٦:٤٧	فيجّب	فيجب
٥:٦١	تباين	تباين
٨:٦٤	نقصوا	نقضوا
١٩:٦٧	فزق	فرق
١٣:٨١	مسئله	مسئلة
١٤:١٠١	حـ ل	حمل
٢:١٠٢	الإ بجيل	الإنجيل
٢:١٠٥	(١٣)	(١٢)
٨:١٠٨	وذالك	وذلك
٢:١٢٢	ونعام	ونعلم
١٤:١٢٤	المعتّزلة	المعتزلة
١٧:١٤٦	للعرآن	للقرآن
١٧:١٤٦	(١)	(١٨)
٨:١٥٢	الكلاد	الكلام
١٣:١٦٦	عليه السلام	عليه السلام (٢)
١٠:١٧٤	(١٠)	(١٢)
١٦:٢١٠	وجـب	وجب
١٨:٢١٥	إ نما	إنما

٤:٢١٦	بما	بما
٢:٢١٩	الم ٰبر	المخبر
٦:٢١٩	الحلق	الخلق
١٠:٢١٩	ا س	ليس
١١:٢١٩	ا س	ليس
١٣:٢٢٠	وصدفاً	وصدقاً
٩:٢٢٢	قا وا	قالوا
١٥:٢٢٢	وَحَ ْل	وَحمْل
١:٢٢٤	صفةُ	صفةٌ
٢:٢٢٦	اماً	اسماً
٨:٢٢٦	وُعَيْدَة	وُعيـْدَة
٩:٢٢٨	سيبويه	سيبويه
١٦:٢٣٢	الجواب	الجواب
٩:٢٣٦	الش ئين	الشيئين
٧:٢٤٨	ع د	عند
٤:٢٤٩	وم	وما
٢:٢٥١	تجدو انفساً	تجدوا نفساً
٤:٢٧٦	نواظرُ	نواظرا (أما الخطأ فهو في المخطوطين)
٢٠:٣١٦	١٧٨:٧	١٧٨/١٧٩:٧
١٢:٣٣٥	يَفضلهم	يُفضلهم
٤:٣٦١	والتہ رُّب	والتقرُّب
١٩:٣٦٢	وا س	وليس
٢:٣٦٣	لحاز	لجاز
١٦:٣٧١	ف ا	فا

وأود أن أسجل هنا شكري وتقديري لإدارة المطبعة الكاثوليكية والعمال الذين بذلوا الجهد الكثير وأعانوني في إخراج هذا الكتاب بصورته الحالية . وأخص بشكري وثنائي المعلم سليم عون ، رئيس فرقة صفافي اللغة العربية ، والصفاف الخبير ، السيد ادمون خوري ، لمساعدتها القيمة ومهارتها الفنية .
والأخطاء المذكورة أعلاه ، فيعود أغلبها إلى سهو مني وتقصير .

استدراكات

إن « البداء » لا يجوز على الله تعالى ؛ أما العباد ، فمعرضون له كثيراً .
عندما عدت فأمعنت النظر في النص المطبوع بدا لي أن القراءات التي نضعها أدناه هي أفضل من التي وردت في نصنا المطبوع . والله أعلم !

الصفحة والسطر	التعليق	القراءة المفضلة
١٥ : ١٠	(٧) – (٧)	ب
١٩ : ٧	(٤)	ب
٣١ : ١٠	(١٢)	ب ص
٣١ : ١٥	(٢)	ب ص
٣٥ : ١١	(٥)	ب
٣٧ : ٨	(٣)	ب
٤٠ : ٢	(٢)	ب
٤٠ : ١١	(٦)	ب
٤٢ : ١٣	(٤)	ب ص
٥٢ : ٦	(١٢)	ب
٥٦ : ١٤	(٥)	ب ص
٦٦ : ١٠	(٥)	ب (واقرأ : أن الدنيا)
٧٩ : ٢	(١٠)	ب
١١٨ : ١٣	(٣)	ب ص
١٢٢ : ٧	(٨)	ب
١٢٤ : ١٤	(١)	ص (واحذف الفارزة بعد «والبراهمة»)
١٢٥ : ١٥	(٦)	ب ص
١٢٨ : ٧	(٧)	ص
١٣٠ : ٧	(٧)	ب

٨ : ١٥٢	(١٠)	ب ص
١٠ : ١٧٨	(١٢)	ب
١٠ : ١٨١	(٨)	ب
٨ : ٢٠١	(٩)	ب
٤ : ٢٩١	(٧) – (٧)	ص (راجع تفسير الطبري)
٦ : ٣٣١	(٦)	ص
٤ : ٣٦٠–٥	(٣) – (٣)	ص

٤٤ : ٥–٧ اقرأ : من جهة الاضطرار ، فكيف نعلم حدوثها من محدث بعينه وعن شيء بعينه اضطراراً ؟ وكثير من الناس يجهلون وجود هذه الأعراض وأعيانها ، فكيف يضطرون الخ .

٤ : ١١٩ اقرأ « حُذِّر » مكان « حذَّر » .

١ : ٣٨٣ التجالع : وقد نحفظ قراءة ب « التعالج » بمعنى التقاتل ؛ وقد نقرأ « التخالع » بمعنى نقض الحلف بينهم ؛ على أن « التجالع » ، بمعنى التنازع والتكالم بالفحش ، يوافق سياق الكلام .

يقال لهم ما التابع إذا النسيان يعنيه أجزاء الكلام عنه ذاكره بعد نسيانه لأن ذكره
عندكم موجود بوجوده لما به ومراده فعل حسن والاضطرار إلى أن الإنسان جزء نسيه عند
علمه بالنسيان عنه عند ذكره لما نسيه أصلاً ولا عالماً بموضعه ومراده على أن الذاكر
قد يصير ناسياً بعد الذكر وهو الذاكر نفسه وإن جاز ذلك جاز أن يصير السهو مريداً وأمرد
مستعملا ومن انفعل فوقهم

باب الكلام على المجوس القائلين بأن حدوث الشيطان

من شكة شكها بعض من أشخاص النور بعد صلاته والقائلين بأنه حدث
من فكر الله تعالى والقائلين بأنه حدث من عفونة عن فكر الله فيه تعالى عن ذلك وتعالى

إن قال منهم قائل لم أنكرتم أن يحدث فعل من شيء هو الشيطان أو غيره من فكره
فكرها أو شكة شكها أو عفونة عادت بها **قيل له** يقام الدليل على استحالة الفكر
والشك على القديم كما يستحيل عليه الجهل والموت والغفلة والنوم ونحو ذلك من
الآفات الدالة على نقص من جازت عليه وحدوثه ولأنه لو كان شاكاً لكان مفكراً مرتاباً
شاكاً لا يصح أن يعلم ولا يقع منه الفعل المحكم الدال على علمه والقصد وقد دللنا
على قدمه **فإن قالوا** ما أنكرتم أن يكون قد حدث في القديم من الفكر والشك والعلم والجهل
قيل لهم لو جاز ذلك عليه مع قدمه وحدوث الفكر فيه وجواز ما عليه جاز حدوث الغفلة في القديم من
الغفلة والموت والفترة والعجز وجميع ذلك من قوته وكونه غير مستمرة فيه **فأما**
حدوث الشيطان عن العفونة فإنه أيضاً باطل لأن العفونة إنما تكون في ذات ذي جثة
فعل وعرض من الأعراض وهذا يوجب حدوث الشيطان عن عرض من الأعراض على سبيل الطبع
والتوليد كما يحدث حدوث سائر الأشياء من الأعراض على مذاهب المثبتين

مسألة ثم يقال لهم خبرونا عن الشر والفكر والعفونة التي حدث منها الشيطان
أمحدثة هي أم قديمة فإن قالوا قديمة بقدم القديم لزمهم أن يكون الشيطان قديماً وأوجب قدمه
بقدم القديم فيه وإذا كان الشر والفكر والعفونة التي عنها كان الشيطان قديمة فيه
لزمه أن يكون الشيطان قديماً بقدمه كان عنه ولم يزل كان وقوفهم خروجه

كما أنه ليس كالجواهر ولا يشغل ... ثم
يقال لهم على سائر ... التي ... ذكره
ما أنكرتم أن يكون القديم سبحانه حاملا للأعراض
مثل ... ذكرتموه وذلك أنا وجدنا
الأشياء كلها ... بين جوهر فعال شريف قائم
بنفسه ليس بعرض وهو الحامل للأعراض وعرض
آخر ليس بقائم بنفسه ولا فعال شريف وهو
العرض ... أن القديم سبحانه فعال قائم
بنفسه شريف ليس بخسيس ... أنه حامل للأعراض
ذو جهة وأشغال ... وأعلى ذلك ... كوا
... وإن أبوه أبطلوا الاستدلال لأنهم أبطلوا الأصل
ثم يقال لهم أنكرتم ... وقسمة الأ
شياء المعقولة الموجودة ... الفعال الشريف
القائم بنفسه الذي هو ... ليس بشيء آخر
فما أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسما فإن قالوا
لأننا لم نعقل جسما إلا متغايرا مؤلفا مصورا
وهذه الأمور من صفات الحدث والباري لا يجوز ذلك
عليه فبطل أن يكون جسما ثم يقال لهم فما أنكرتم
أيضا من استحالة كونه جوهرا لأنا لم نعقل جوهرا
إلا مستقلا متحيزا قابلا للحوادث من جنس

... الله على جوهر من ...
٤٦ عليهم بما أنكرتم أن يكون جوهرا لا كالجواهر يكون جوهرا
على أن سائر الجواهر ضربان شريف وخسيس فالخسيس
هو الحامل للأعراض والذي يتحيز ويشغل المكان
والشريف ما لا يجوز عليه ذلك فوجب أنه جوهر
شريف ليس بحامل للأعراض ... مثل ...
أنكرتم أيضا أن يكون الأجسام على ضربين جسم
خسيس وهو المتحيز القابل للصورة والتأليف
والمشغل للجهات وضرب شريف لا يقبل شيئا من ذلك
ولا يجوز عليه والقديم تعالى شريف فوجب أنه جسم
ليس بذي صورة ولا مكان ولا قابل للأعراض ولا جوانب
ليبعد عن شيء من ذلك

باب الكلام عليهم في الأقانيم

ثم يقال لهم لم زعمتم أن الله سبحانه ثلاثة أقانيم
دون أن تزعموا أنه أربعة عشر أو أكثر من ذلك
... فإن قالوا لأنه قد ثبت أن الباري
سبحانه موجود ثبت أنه حي وأنه عالم
فوجب أنه شيء واحد ثلاثة أقانيم منها

النجوم وكيف يجتمع في قلب مؤمن تصديق الرسل وتصحيح الآيات مع
اعتقاد تصحيح احكام المنجمين واعتقاد كون سير الافلاك ادلة على علم ما
كان ويكون وقد روي عن النبي عليه السلم انه قال من صدق كاهنا او
عرافا فقد كفر بما انزل على قلب محمد في امثال هذه الرواية يطول
ذكرها

باب

الكلام على اهل التثنية القائلين بان العالم
من اصلين احدهما نور والآخر ظلام لم يزالا
متباينين ثم امتزج منهما اجزاء وان النور
خير حكيم بطبعه وان الظلام شرير سفيه
بطبعه

ان قال قايل منهم لم انكرتم ان يكون العالم من اصلين قديمين احدهما نور
والآخر ظلام قيل لهم لسنا ننكر ان يكون من جملة العالم ما هو نور ومنه
ما هو ظلام غير انهما لا يجوز عندنا ان يكونا من اشخاص العالم وجثثه
القايمة بانفسها ولا ان يكونا قديمين ولا فاعلين بالطبع ولا بالاختيار
ولا ان يكون الاجسام من النور والظلام في شي فان قيل ولم انكرتم اولا

ان يكون النور والظلام المختلفين في الجنس اجساما قيل له انكرنا ذلك لقيام
الدليل على ان الاجسام كلها من جنس واحد من حيث كان كل واحد منهما
يسد مسد الآخر وينوب منابه ويجوز عليه من الوصف مثل ما جاز على
غيره من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والزيادة والنقصان
وغير ذلك من الاوصاف وليس معنى المتماثلين المتشابهين اكثر من ذلك ولو
كان بعض الاجسام غيرا مع اشتباههما وتماثلهما لكانت كلها ظلاما
نورا وكذلك لو كان منهما ما هو ظلام لكانت كلها ظلاما كما انه
لو كان منهما حركة او سكون او امتزاج او تباين او زيادة او علم لكانت
كلها كذلك مع تماثلها وفي فساد هذا دليل على ان الاجسام كلها
جنس متشابه غير متضاد ولا مختلف ليس منها نور ولا ظلام ولا اجتماع
ولا افتراق ولا حركة ولا سكون ولا طعم ولا لون وان ذلك
ان النور والظلام هما السواد والبياض اللذان يوجدان بالاجسام وانهما
من جملة الاعراض وبعض العالم وليسا بكل العالم ولا قايمين بانفسهما
فاما ما يدل على انهما ليسا بقديمين فهو ما قدمناه من الدلالة على [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم[1] [2]

١ الحمد لله قامع الأباطيل، ومدحض الأضاليل، وهادي من اختصه[1] برحمته إلى سواء السبيل، ومضل الناكب عن النهج[2] المستقيم والحائد عن واضحات الحجج ونيّرات[3] البراهين. أحمده حمد معترف بأنه لا شِبْه له يساويه، ولا ضدَّ[4] ينازعه ويناويه؛ وأنه مالك الخلق ومنشئه، ومعيده ومبدئه، ومفقره ومغنيه، وراحمه ومبتليه، لا مالك فوقه يزجره، ولا قاهر ينهاه ويأمره؛ وأن الخلق جميعاً في قبضته، ومتقلبون بمشيئته، ومتصرفون بين حدوده ومراسمه، لا معقِّب لحكمه، ولا رادَّ لأمره[5]، ولا اعتراض لمخلوق في قضائه وقدره.

٢ وأرغب إليه في الصلاة على خِيَرته من خلقه، محمد نبيه[1]، خاتم النبيّين، وإمام المتّقين، كما أوضح السبيل، وأنار[2] الدليل؛ وعلى إخوانه من المرسَلين، وأهل بيته الطاهرين، وأصحابه المنتجبين[3]، ومَن بعدهم من التابعين. وأسأله التوفيق لإصابة ما به[4] أمرنا، والاقتداء بالسلف الصالح من أُمة نبينا، وصرفنا عن الميل إلى الحائد عن ديننا والطاعن على ملتنا.

٣ أما بعد: فقد عرفتُ إيثار سيدنا الأمير — أطال الله في دوام العز[1] بقاءه، وأدام بالتمسُّك بالتقوى (ص ٢ و) ولزوم الطريقة المثلى نعماءه، ومنَّ

(البسملة) (١) ب ٢ ظ؛ ص ١ ظ؛ ف ١ ظ. (٢) ب: + الله المعين.

١ (١) ف: اختص. (٢) ص: المنهج. (٣) ص ف: نير. (٤) ص: + له. (٥) ف: — ولا راد لأمره.

٢ (١) ب: — نبيه؛ ف: + صلى الله عليه. (٢) ص: وأقام. (٣) ب: لعلها «المنتخبين»؛ ف: بدون نقط. (٤) ف: — به.

٣ (١) ص ف: — في دوام العز.

بإرشاده وهداه (ف ٢ و) وجعل[٢] له من وافر عقله وعزمه[٣] واعظاً، ومن علوّ همته وسؤدده زاجرًا ورقيباً، ومن استكانته لربّه تعالى والخنوع لطاعته سامعاً ومطيعاً، حتى يُلحِقه اعتقادُ فعل الخير وإيثاره بأهل النجاة والسلامة، ويُبلِّغَه بما[٤] يُتيحه[٥] له من ذلك ويُوفِّقه لأقصى[٦] منازل أهل الزُّلفة والكرامة — لِعَمَل كتاب جامع مختصر، مشتمل على ما يُحتاج إليه في الكشف عن معنى العلم وأقسامه وطرقه ومراتبه، وضروب المعلومات، وحقائق الموجودات؛ وذكر الأدلة على حدوث[٧] العالم وإثبات مُحدِثه، وأنه مخالف لخلقه؛ وعلى ما يجب كونه عليه من وحدانيته، وكونه حيًّا عالماً قادرًا في أزَله، وما جرى مجرى ذلك من صفات ذاته؛ وأنه عادل حكيم فيما أنشأه من مخترعاته، من غير حاجة منه اليها ولا محرِّك وداع وخاطر وعِلل دعَتْه إلى إيجادها — تعالى عن ذلك! وجواز إرساله[٨] رسلًا إلى خلقه وسفراء بينه وبين عباده؛ وأنه قد فعل ذلك وقطع[٩] العذر في إيجاب تصديقهم بما أبانهم به من الآيات ودل به على صدقهم من المعجزات؛ وجُمَلٍ (ص ٢ ظ) من[١٠] الكلام على سائر أهل الملل المخالفين لملة الإسلام، من اليهود والنصارى والمجوس وأهل التثنية وأصحاب (ب ٣ و) الطبائع والمنجمين.

٤ ونُعقِّب[١] ذلك بذكر أبواب[٢] الخلاف بين أهل الحق وأهل التجسيم والتشبيه، وأهل القدر والاعتزال، (ف ٢ ظ) والروافض والخوارج؛ وذكر جمل من[٣] مناقب الصحابة وفضائل الأئمة الأربعة، وإثبات إمامتهم، ووجه التأويل فيما شجر بينهم، ووجوب موالاتهم. ولن آلُوَ[٤] جهدًا فيما يميل إليه سيّدنا الأمير — حرس الله مهجته وأعلى كعبه — من الاختصار، وتحرير المعاني[٥] والألفاظ،

---

(٢) ف: يكرر «وجعل». (٣) ب: وحزمه. (٤) ف: ما. (٥) ف: ينجه، ولعلها «ينتجه». (٦) ص: أقصى. (٧) ب ف: حدث. (٨) ص: إرسال. (٩) ص: في قطع. (١٠) ص: في.

٤ (١) ف: وتعقيب. (٢) ص ف: — ابواب. (٣) ص: — جمل من. (٤) ص: ولم آل. (٥) ب: + والأدلة.

وسلوك طريق العون على تأمل ما أودِعه هذا الكتابَ ، وإزالة الشكوك فيه والارتياب . وأنا ، بحول الله وعونه[٦]، أسارِع إلى امتثال ما رسمه وأقِف عنده. وإلى الله تعالى[٧] أرغب في حُسن التوفيق والإمداد[٨] بالتأييد والتسديد .

(٦) ب : وقوته . (٧) ب : جل ذكره . (٨) ص : والامتداد .

[الباب الاول]

[في العلم وأقسامه وطرقه]

باب الكلام في حقيقة العلم ومعناه

٥ **فإن قال قائل** : ما حدّ العلم عندكم؟ قلنا : حده أنه معرفة المعلوم على ما هو به . والدليل على ذلك[١] أن هذا الحد يحصره على معناه ولا يُدخل (ص٣و) فيه ما ليس منه ولا يُخرج منه شيئاً هو منه . والحد ، إذا أحاط بالمحدود على[٢] هذه[٣] السبيل، وجب أن يكون حدّاً ثابتاً صحيحاً . وكل[٤] ما حُدّ به العلم وغيره ، وكانت حاله في حصر[٥] المحدود وتمييزه من غيره وإحاطته به حال (ف ٣ و) ما حددنا به العلم ، وجب الاعتراف بصحّته . وقد ثبت أن كل علم تعلّق بمعلوم ، فإنه معرفة له على ما هو به[٦] ؛ وكل معرفة لمعلوم[٧] ، فإنها[٨] علم به . فوجب توثيق[٩] الحد الذي حددنا به العلم وجعلناه تفسيراً لمعنى وصفه بأنه علم .

٦ **فإن قال قائل** : ولم[١] رغبتم عن القول بأنه معرفة الشيء على ما هو به إلى القول بأنه معرفة المعلوم على ما هو به ؟ قيل له[٢] : لِمَا قام من الدليل على أن المعلوم يكون شيئاً وما ليس بشيء — لأن[٣] المعدوم معلوم وليس بشيء ولا موجود . فلو قلنا : حدّه[٤] أنه معرفة الشيء على ما هو به[٥] ،

٥ (١) ص : هذا . (٢) ف : يكرر « على » . (٣) ص ف : هذا . (٤) ب : نكل . (٥) ص : حصره . (٦) ب : — على ما هو به . (٧) ص : بمعلوم ؛ ف : معلوم . (٨) ص : فإنه . (٩) ص : هنا لوثة ، والأرجح أن القراءة « توثيق » .

٦ (١) ب : فلم . (٢) ب : — له . (٣) ب : ولأن . (٤) أي : حد العلم . (٥) ص : — على ما هو به .

لخرج[٦] العلم بما ليس بشيء ، من المعلومات المعدومات ، عن أن يكون علماً . وذلك مُفسِد له[٧] ، فوجب[٨] صحّة ما قلناه[٩] .

باب الكلام في أقسام العلوم

٧ **فإن[١] قال قائل** : فعلى كم وجه تنقسم (ص ٣ ظ) العلوم ؟ قيل له[٢] على وجهين . فعلم قديم — وهو علم الله تعـالى[٣] ، وليس بعلم ضرورة ولا استدلال[٤] . وعلم مُحـدَث – وهو كل ما يَعْلَم به (ب ٣ ظ) المخلوقون ، من الملائكة والجن والإنس وغيرهم من الحيوان (ف ٣ ظ) .

باب

٨ **فإن قال قائل** : فعلى كم وجه تنقسم علوم[١] المخلوقين ؟ قيل له : على قسمين : قسم[٢] منها علم[٣] ضرورة ، والثاني منها علم نظر واستدلال . وهذه الثلاثة العلوم ، التي وصفناها ، غير مختلفة فيما له يكون الشيء علماً ، من كونها معرفةً للمعلوم[٤] على ما هو به . وقد تقدّم القول في إيضاح ذلك .

باب العلم الضروري[١]

٩ **فإن قال قائل[١]** : فما معنى وصفكم للضروري منها بأنـه ضروري على مواضعة المتكلمين ؟ قيل له : معنى ذلك أنه علم يلزم نفسَ المخلوق لزوماً لا يمكنه معه الخروج عنه ولا الانفكاك منه ، ولا يتهيأ له الشك في متعلقه ولا الارتياب به . وحقيقة وصفه بذلك في اللغة أنه مما أُكرِهَ العالم به على

(٦) ص : يُخرج . (٧) ف : — له . (٨) ومثل هذه المطابقة يقع مرات في هذه المخطوطات.
(٩) ب : + وبالله التوفيق .
٧ (١) ب : فإن . (٢) ص : — له . (٣) ب : عز وجل ؛ ف : — تعالى . (٤) ف : الضرورة والاستدلال ؛ والألف واللام في « الضرورة » مشطوبتان بحبر غير حبر المخطوط (؟) .
٨ (١) ص : علم . (٢) ب : فقسم . (٣) ص ف : — علم . (٤) ص : المعلوم .
(العنوان) (١) ص : — العلم الضروري ؛ ف : بدون عنوان .
٩ (١) ب ف : فإن قيل .

وجوده . لأن الاضطرار في اللغة هو الحمل والإكراه[٢] والإلجاء ، وكل (ص ٤ و) هذه الألفاظ بمعنى واحد . فلا[٣] فرق عندهم بين قول القائل « اضطرهُ السلطانُ إلى تسليم ماله وبيع عقاره » وبين قوله « أكرهه على ذلك » و « حمله عليه » و« ألجأه إليه » . فالواجب[٤] بما[٥] وصفناه أن يكون ما قلناه[٦] هو معنى وصف العلم وغيره بأنه ضرورة .

١٠ وقد يوصَف العلم وغيره من الأجناس بأنه ضرورة على معنى أن العالم به محتاج إليه . لأن الضرورة في اللغة تكون[١] بمعنى الحاجة . يدل على ذلك قولهم (ف ٤ و) « فلان مضطرّ إلى تكفُّف الناس وسؤالهم » — يعنون أنه محتاج إلى ذلك[٢] . ومنه قوله تعالى: « فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ »[٣] ؛ وقوله[٤] : « إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ »[٥] . وهو الذي يريده المسلمون بقولهم: « إن المضطر إلى[٦] أكل الميْتة قد أُبيح له أكلها[٧] » — يعنون به المحتاج إلى أكل[٨] ذلك . وكل[٩] محتاج إلى علم أو[١٠] غيره من الأجناس ، فهو مضطر إلى ما احتاج إليه .

باب العلم النظري[١]

١١ **فإن قال قائل**[١] : فما معنى تسميتكم للضرب الآخر[٢] علم نظر واستدلال؟[٣] قيل له : مرادنا بذلك أنه علم يقع بعقِب استدلال[٣] وتفكر في (ص ٤ ظ) حال المنظور فيه أو تذكر نظر فيه[٤] . فكل ما[٥] احتاج

(٢) ب : وهو الإلجاء . (٣) ص : ولا . (٤) ص : والواجب . (٥) ص : لما . (٦) ب : قلنا .

١٠ (١) ص ف : — تكون . (٢) ف : — إلى ذلك . (٣) البقرة ٢ : ١٧٣/١٦٨ ؛ الأنعام ٦ : ١٤٥/١٤٦ ؛ النحل ١٦ : ١١٥/١١٦ . (٤) ص : + تعالى . (٥) الأنعام ٦ : ١١٩ . (٦) ص : بأكل . (٧) ص : أكله . (٨) ب : — أكل . (٩) ب : فكل . (١٠) ف : و .

(العنوان) (١) ص ف : باب آخر من القول فيه .

١١ (١) ب ف : فإن قيل . (٢) ب : + منهما . (٣) — (٣) ص : مكتوب في الهامش ، وبعض حروفه مقطوعة . (٤) ص ف : — أو تذكر نظر فيه . (٥) ف : فكلما .

من العلوم إلى تقدم الفكر فيه والرويّة وتأمّل[٦] حال المعلوم، فهو الموصوف بقولنا : (ب ٤ و) علم نظريّ . وقد يُجعَل مكان هذه الألفاظ أن تقول : إن[٧] العلم النظري هو ما بُني على علم الضرورة والحس[٨] ، أو[٩] على ما بُني العلم بصحّته عليها[٩] . ومعنى قولنا في هذا العلم إنه كَسْبيّ أنه مما وُجد بالعالِم وله عليه قدرة مُحدَثة . وكذلك كل شيء شَرِكه[١٠] — أعني العلم[١١] — في وجود القدرة المحدَثة عليه ، فهو كَسْب لمن وُجد به .

باب الكلام في مدارك العلوم[١]

١٢ (ف ٤ ظ) **فإن قال قائل**[١] : فمن كم وجه يقع العلم بالمعلوم إذا كان ضرورة؟ قيل له : من ستة طرق . فمنها الحواسّ الخمس ، وهي حاسة البصر وحاسة السمع وحاسة الذوق وحاسة الشمّ وحاسة اللمس . وقصدنا بذكر الحاسة هٰهنا الإدراك الموجود بالحواس ، لا الأجسام المؤتلفة على الصورة التي ما حصل عليها من الأجسام سمَّيناه عيناً وأنفاً[٢] وأذناً وفماً ويداً . فكل علم حصل[٣] عند إدراك حاسة[٤] من هذه الحواس فهو علم ضرورة يلزم[٥] النفس لزوماً لا يمكن معه الشك في المدرَك ولا الارتياب (ص ٥ و) به . وكل حاسة من هذه الحواس تختصّ في وقتنا هذا ، على عادة جارية ، بإدراك جنس أو أجناس . فحاسة الرؤية تُدرَك بها اليوم الألوان والأكوان والأجسام . وحاسة السمع يدرك بها الكلام والأصوات . وحاسة الشم تُدرَك بها الأرايح[٦] . وحاسة الذوق تدرك بها الطعوم . وحاسة اللمس ، وكل عضو فيه[٧] حياة ، تدرك بها[٨] الحرارة والبرودة واللين والخشونة والرخاوة والصلابة — على قول من زعم أن اللين[٩] والخشونة والرخاوة[١٠] والصلابة معانٍ[١١] زائدة[١٢] توجد بالجواهر كالحرارة والبرودة .

(٦) ص : في تأمل . (٧) ب : — إن . (٨) ب : الحس والضرورة . (٩) —(٩) ص : أو بني على ما بني عليهما . (١٠) ب : + في ذلك . (١١) ص : — أعني العلم .

(العنوان) (١) ص ف : باب آخر من (ص : في) الكلام فيه .

١٢ (١) ص ف : فإن قيل . (٢) ف : وأذنا وأنفا . (٣) ص : « لا » مكتوبة فوق «حصل». (٤) ص : الحاسة . (٥) ص : لزم . (٦) ص : الأرياح . (٧) ص : فيها . (٨) ص ف : به . (٩) ب : « اللين » بعد « الرخاوة » . (١٠) ف : — الرخاوة . (١١) ص : معنىً ؛ ف : معاني . (١٢) ص ف : — زائدة .

١٣ **والضرب السادس** منها ضرورة تُخترَع في النفس ابتداء، من غير أن تكون موجودة[١] ببعض هذه الحواس — كعلم الإنسان (ف ٥ و) بوجود[٢] نفسه وما يجده فيها[٣] من الصحّة والسقم، واللذة والألم، والغم والفرح، والقدرة والعجز، والإرادة والكراهة، والإدراك والعي[٤]، وغير ذلك مما يحدث في نفسه[٥] مما يدركه الحيّ إذا وُجد به. ومنه[٦] أيضاً العلم الواقع بقصد المتكلم إلى ما يقصد[٧] ومن يقصده بخطابه دون غيره، وأنه قاصد إلى اكتساب ما يوجد به من ضروب(ص ٥ ظ)مقدوراته من الكلام وغيره. (ب ٤ ظ) ومنه أيضاً[٨] العلم بأن الأجسام متى كانت موجودة، فلا بد من أن تكون مجتمعةً متماسّةَ الأبعاض أو مفترقةً متباينةً؛ وأن الخبر عن وجود الشيء، وأنه على بعض الأوصاف، لا بد أن يكون صدقاً أو كذباً؛ وأن الخبرين المتضادَّ[٩] مخبَرُهما لا يجوز أن يكونا جميعاً صدقاً أو كذباً؛ وما جرى مجرى ذلك من الأمور المنقسمة في العقل إلى أمرَيْن لا واسطة بينهما.

١٤ **ومنه ايضاً** العلم بخجل الخجل ووجل الوجل، والعلم بالشجاعة والجبن، والبرّ والعقوق، والتحية والاستهزاء، الواقعُ عند مشاهدة الأمارات. ومنه أيضاً العلم المختَرَع في النفس بما تواتَر الخبر عن كونه واستفاض عن وجوده — نحو العلم الواقع عند[١]إخبار المخبرين عن الصين (ف ٥ ظ) وخراسان وفارس[٢] وكَرْمان، وعن ظهور موسى[٣] وعيسى ومحمد،[٤] صلى الله عليه وعلى جميع النبيين[٤] ا والخبرِ عن الوقائع والفتن والممالك والدول، وغير ذلك من الأمور الحاصلِ الخبرُ عنها من[٥] قوم قطع العذرَ نقلُهم ووجب العلم عند خبرهم. فكل[٦] هذه العلوم الواقعة لنا بالمعلومات التي وصفناها[٧] توجد (ص ٦ و) مخترَعة

---

١٣ (١) ص ف : يكون موجوداً . (٢) ب ف : بنفسه . (٣) ص: منها. (٤) ب ف : والعمى. (٥) ب : النفس . (٦) ص ف : ومنها . (٧) ص ف : — ما يقصدو. (٨) ص ف : — أيضاً . (٩) ص : « ين » في الهامش .

١٤ (١) ف : عن . (٢) ص : — وفارس. (٣) ص ف : عيسى وموسى. (٤)—(٤) ص : صلى الله عليهم؛ ف : عليهم السلام . (٥) ف : عن . (٦) ص : وكل. (٧) ص ف : وصفنا.

في النفس، وُجدت[٨] الحواس وما[٩] يوجد بها من الإدراكات أو لم توجد، سوى العلم الواقع عند الخبر المتواتر، والعلم بخجل الخجل ووجل الوجل، وقصد القاصد إلى من يقصده وما يقصده بكلامه[١٠]. فإنه، وما جرى مجراه[١١]، في وقتنا هذا مُضمَّن بوجود الإدراك للخبر عن المعلوم ومشاهدة[١٢] الأمارات التي عند مشاهدتها يقع العلم بما ذكرناه.

١٥ **وقد يصح** أن يخترع الله[١] العلم بوجود المخبَر عنه من غير سماع[٢] خبر عنه في الزمن الذي يصحّ فيه خرقُ العادات وإظهارُ المعجزات وخروجُ الأمور عما هي عليه[٣] في العادة. وتسميتهم الإدراكاتِ الموجودةَ بالجوارح[٤] والحواس[٥] لمساً وذوقاً وشمّاً[٦] إنما أُجرِيَت[٧] عليها على سبيل المجاز والاتّساع لما بينه وبينها من التعلُّق، على طريقتهم في التجوّز بإجراء اسم الشيء على ما قاربه وناسبه وتَعلّق به ضرباً من التعلق. والإدراك في الحقيقة[٨] شيء غير اللمس واتصال سائر (ف ٦ و) الحواس بالمحسوسات وأماكِنها وغيره[٩] من ضروب[١٠] الاتصال.

باب الكلام في الاستدلال

١٦ (ص ٦ ظ) **فإن[١] قال قائل** : فعلى كم وجه ينقسم الاستدلال؟ قيل له : على وجوه يكثر تعدادها. فمنها (ب ٥ و) أن ينقسم الشيء في العقل على قسمين أو أقسام يستحيل أن تجتمع كلها في الصحّة والفساد. فيُبطل[٢] الدليل أحد القسمين، فيقضي العقل على صحّة ضدّه. وكذلك إن أفسد الدليل سائرَ الأقسام، صحّح العقل الباقيَ منها لا محالة. نظير ذلك علمُنا باستحالة

(٨) ب : + هذه. (٩) ف : — و. (١٠) ص ف : + وما جرى مجرى ذلك.
(١١) ص ف : — وما جرى مجراه. (١٢) ب : بمشاهدة ؛ ص : مشاهدات.
١٥ (١) ص ف : — الله. (٢) ص: استماع لخبر ؛ ف: استماع خبر. (٣) ب ف: « عليه » بعد « في العادة ». (٤) ب : — بالجوارح. (٥) ب : بالحواس. (٦) ص ف : — وشماً. (٧) ب: جرت. (٨) ف: + هو. (٩) ف : غيرها. (١٠) ص: — ضروب.
١٦ (١) ص ف : إن. (٢) ص : فأبطل.

خروج الشيء[٣] عن القِدَم والحدَث. فمتى قام الدليل على حدَثه بطل قدَمُه، ولو قام على قدمه لأفسد حدثه.

١٧ **ومنها**: أن يجب الحكمُ والوصف للشيء في الشاهد لعلّة ما، فيجب القضاء على أن كل[١] مَن وُصِفَ بتلك الصفة في الغائب، فحكمه[٢] في أنه مستحقّ لها لتلك العلة حكمُ مستحقّها في الشاهد. لأنه يستحيل[٣] قيام دليل على مستحقّ الوصف بتلك الصفة مع عدم ما يوجبها. وذلك كعلمنا بأن[٤] الجسم إنما كان جسماً لتأليفه، وأن العالِم إنما كان عالماً لوجود علمه. فوجب القضاء بإثبات علم[٥] كل من وُصف بأنه عالم، وتأليفِ كل من وُصف بأنه جسم (ف ٦ ظ) أو مجتمع. لأن الحكم العقلي المستحَقّ لعلّة لا يجوز أن يُستحَقّ مع عدمها ولا (ص ٧ و) لوجود[٦] شيء يخالفها، لأنّ ذلك يُخرِجها عن أن تكون علّةً للحكم.

١٨ **ومن ذلك** أن يُستدَلّ بصحّة الشيء على صحّة مثله وما هو في معناه، وباستحالته على استحالة مثله وما كان بمعناه — كاستدلالنا على إثبات قدرة القديم سبحانه[١] على خلق جوهر ولون مثل الذي خلقه، وإحياء ميّت مثل[٢] الذي أحياه، وخلق الحياة فيه مرّةً أُخرى بعد أن أماته؛[٣] وعلى أنه محال منه[٤] خلقُ شيء من جنس السواد والحركات لا في مكان في الماضي[٤]، كما استحال ذلك في جنسها الموجود في وقتنا هذا[٥].

١٩ **وقد يستدل** بتوقيف أهل اللغة لنا على أنه لا نارَ إلّا حارّة ملتهبة[١]، ولا إنسانَ إلا ما كانت له هذه البِنية، على أن كل من خبّرنا من الصادقين بأنه رأى نارًا أو إنساناً، وهو من أهل لغتنا، يقصد إلى إفهامنا[٢] أنه ما

---

(٣) ف : الجسم.

١٧ (١) ب : — كل. (٢) ص : حكمه. (٣) ف : لمستحيل. (٤) ب : أن.

(٥) ف : العلم. (٦) ص : لأجل، و « لوجود » مكتوبة فوقها.

١٨ (١) ص ف : — سبحانه. (٢) ص ف : غير. (٣) — (٣) ب : وعلى استحالة.

(٤) ص ف : — في الماضي. (٥) ص ف : — هذا.

١٩ (١) ف : متلهبة. (٢) ص : + بها على، و « بها » في الهامش؛ ف : + بها.

شاهد إلا مثل ما سمّى بحضرتنا ناراً أو إنساناً ، لا تَحْـمِل[٣] بعض ذلك على بعض ، لكن بموَجب الاسم وموضوع اللغة ووجوب[٤] استعمال الكلام على ما استعملوه ووَضعِهِ حيث وضعوه .

٢٠ **وقد يُستدل** بالمعجزة على صدق من ظهرت على يده[١] ، لأنها تجري مجرى الشهادة له[٢] . ويُستدل على صدق[٣] المخبِر الذي أخبر[٤] عنه النبي ، (ص٧ظ) [٥]صلى الله عليه[٥] ، أنه لا يكذب (ف ٧ و) . وكذلك يُستدل بخبر من خبّر[٦] عن صدقه صاحب المعجزة[٧] على صدق من أخبر عنه أنه لا يكذب[٧] .

٢١ **وقد يُستدل** أيضاً على بعض القضايا العقلية[١] ، وعلى جميع[٢] الأحكام الشرعيّة ،[٣] بأدلة التوقيف والسمع[٤] . فأولها الكتاب[٣] ، والسنة ، وإجماع الأمة ، والقياس[٥] (ب٥ظ) الشرعي المنتَزَعِ من الأصول المنطوق بها ،[٦] وما جرى مجرى القياس على العلة من ضرب الاجتهاد ، الـذي يسوغ الحكم بمثله من الشرع[٦] على مذهب القايسين . فكل هذه الأدلة السمعيَّة جارية في الكشف عن صحة الأحكام مجرى ما قدّمنا ذكره[٧] من لأحكام العقليـة ، وإن كانت فروعاً[٨] لأدلة العقول وقضاياها . وفيما أومأنا إليه من وجوه الاستدلال كفاية وتنبيه على ما أضربنا عن ذكره[٩] .

باب آخر

٢٢ **فإن قال قائل** : فما معنى الدليل عندكم ؟ قيل لـه[١] : هو المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس وما لا يُعرف باضطرار . وهو الذى يُنصَب من

---

(٣) ص : يُحمَل ؛ ف : بدون نقط . (٤) ف : — و .

٢٠ (١) ص : يديه . (٢) ص : « له » في الهامش . (٣) ص ف : + خبر . (٤) ف : خبر . (٥) – (٥) ص : عليه السلام ؛ ف : + السلم . (٦) ف : + عمن خبر . (٧) — (٧) ف : مفقود . والمعنى : يخبر الرسول أن زيداً لا يكذب . ثم يخبر زيد أن عمراً لا يكذب . فيستدل بخبر زيد على صدق عمرو .

٢١ (١) ص ف : قضايا العقول . (٢) ب ص : — جميع . (٣) — (٣) ب : بالكتاب . (٤) ص : بجميع أدلة السمع . (٥) ص : وقياس . (٦) — (٦) ص ف : مفقود . (٧) ص : — ذكره . (٨) ب ص : كان فرعاً . (٩) ف : + وبالله التوفيق.

٢٢ (١) ص : — له .

الأمارات ويورد من الإيماء والإشارات، مما يمكن التوصل[2] به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس[3]. ومنه سُمّي دليل القوم دليلًا. وسمّت العرب أثر اللصوص دليلًا عليهم، لما أمكن معرفة مكانهم (ص ٨ و) من جهته. ومنه سُمّيت الأميال[4] والعلامات المنصوبة والنجوم الهادية أدلةً، لما أمكن أن يُتعرّف بها ما يُلتمس علمه. وإنما سُمّي ناصب (ف ٧ ظ) الآيات والأمارات، التي يمكن التوصل بها إلى معرفة المعلوم، دليلًا، مجازًا واتّساعاً لما بينه وبين الدليل، الذي هو الأمارات والإشارات[5]، من التعلق. وإنما الدليل في الحقيقة هو ما قدّمنا ذكره، من الأسباب المتوصَّل بها إلى معرفة الغائب عن الضرورة والحواس، من الأمارات والعلامات والأحوال التي يمكن بها معرفة المستنبَطات. وهذا الدليل، الذي وصفنا حاله، هو الدلالة، وهو المستدَل به، وهو الحُجّة.

٢٣ **وأما الاستدلال** والنظر، فهو تقسيم المستدِل[1] وفكره في المستدَل عليه وتأمله له[2]، [3]المطلوب به علم حقائق الأمور[3]. وقد يُسمّى ذلك أيضاً دليلًا ودلالةً مجازًا واتّساعاً لما بينهما من التعلق. وقد تُسمّى العبارة المسموعة، التي تُنبِئ[4] عن استدلال القلب ونظره وتأمّله، نظرًا واستدلالًا مجازًا واتّساعاً لدلالتها عليه. وقد ذكرنا صورة الاستدلال بتغيُّر الأجسام على إثبات صانعها[5]، وتقصّينا طرفاً من الكلام في الأبواب (ص٨ظ) التي قدمنا ذكرها في كتاب[6] كيفية الاستشهاد في الرد على أهل الجحد والعناد[7] بما نستغني[8] به عن الترداد.

---

(٢) ص : « التوصل » بعد « به ». (٣) ف : والحواس. (٤) ف : الأمثال. (٥) ص ب : والتأثيرات.

٢٣ (١) ص : — و. (٢) ص : — له. (٣) — (٣) ب ص : مفقود. (٤) ص : تبنى. (٥) ص ف : صفاتها. (٦) ص : — كتاب. (٧) ولعله الكتاب الثاني من فهرست كتب القاضي ؛ راجع ق، ص ٢٥٧. (٨) ف : يستغنى.

[الباب الثاني]

[في المعلومات والموجودات]

باب الكلام في أقسام المعلومات

٢٤ **جميع المعلومات** على ضربين — معدوم وموجود . فالموجود هو الشيء الثابت الكائن. (ب٦و) لأن معنى الشيء عندنا أنه موجود. يدل على ذلك أن[١] قول أهل اللغة (ف ٨ و) « شيء » إثبات، وقولهم « لا شيء » أو[٢] « ليس بشيء » نفي . يبين[٣] ذلك أن قول[٤] القائل[٥] « ما أخذتُ من زيد شيئاً ، ولا سمعت منه شيئاً ، ولا رأيت شيئاً » نفي للمذكور ؛ وقولهم « أخذت شيئاً ، وسمعت شيئاً ، ورأيت شيئاً » إثبات للمذكور[٦] ورجوع إلى كائن موجود . فوجب أن يكون كل[٧] شيء موجوداً وكل موجود شيئاً[٧] .

٢٥ **والمعدوم** مُنتفٍ[١] ليس بشيء . فمنه معلوم معدوم لم يوجد قط ولا يصح أن يوجد . وهو المحال الممتنع الذي ليس[٢] بشيء ، وهو القول المتناقض[٢] — نحو اجتماع الضدّين ، وكون الجسم في مكانين ، وما جرى مجرى ذلك . فهذا[٣] مما لم يوجد قط ولا يصح أن[٤] يوجد أبداً . ومنه معدوم[٥] لم

---

٢٤ (١) ب : — أن . (٢) ب ص : — لا شيء أو . (٣) ف : بين . (٤) ب ص : — قول . (٥) ب ص : + يقول . (٦) ص ف : — المذكور . (٧) — (٧) ب : كل موجود شيئاً وكل شيء موجوداً .

٢٥ (١) ف : منتفى. (٢) — (٢) ص ف : بقول متناقض . (٣) ب : — فهذا . (٤) ب ص : — يصح أن . (٥) ف : « ما » مكان « معدوم » ، و — لم يوجد قط ولا يوجد أبداً وهو مما .

يوجد قط ولا يوجد أبدًا ، وهو مما[٦] يصح ويمكن أن يوجد ، نحو ما علم الله أنه لا يكون من مقدوراته (ص ٩ و) وأخبر أنه لا يكون – من نحو ردّه[٧] أهل المعاد إلى الدنيا ، وخلق مثل العالم ، وأمثال ذلك مما علم وأخبر أنه لا يفعله ، وإن كان مما يصح فِعْلُه تعالى[٨] له . ومنه[٩] معلوم معدوم في وقتنا هذا وسيوجد فيما بعد – نحو الحشر والنشر ، والجزاء والثواب والعقاب ، وقيام الساعة ، وأمثال ذلك مما أخبر الله[١٠] تعالى أنه سيفعله وعلم أنه سيوجد . ومعلوم آخر هو[١١] معدوم في وقتنا هذا[١٢] ، وقد كان موجودًا قبل ذلك – نحو ما كان وتقضّى من أحوالنا وتصرُّفنا ، من[١٣] كلامنا وقيامنا وقعودنا ، الذي كان في أمس يومنا وتقضّى ومضى . (ف ٨ ظ) ومعلوم آخر[١٤] معدوم[١٥] يمكن عندنا[١٦] أن يكون ويمكن أن[١٧] لا يكون ، ولا[١٨] يُدْرَى أيكون[١٩] أم لا يكون ، نحو ما يقدر الله تعالى[٢٠] عليه مما لا نعلم نحن[٢١] أيفعله أم[٢٢] لا يفعله – نحو[٢٣] تحريك الساكن من الأجسام ، وتسكين المتحرّك منها ، وأمثال ذلك .

باب الكلام في الموجودات[١]

٢٦ **والموجودات** كلها على ضربين – قديم لم يزل ، ومحدَث لوجوده أوّل . فالقديم هو المتقدِّم (ص٩ظ) في الوجود على غيره . وقد يكون لم يزل ، وقد يكون مُسْتفتَح الوجود[١] . دليل ذلك قولهم «بناء قديم» – يعنون أنه الموجود قبل الحادث بعده . وقد يكون المتقدِّم في[٢] وجوده على ما حدَث بعده متقدماً إلى غاية ، وهو المحدَث الموقَّت الوجود[٣] . وقد يكون متقدماً إلى غير غاية ،

(٦) ص: ما . (٧) ف: رد . (٨) ب: – تعالى . (٩) ب ص: – منه . (١٠) ب ف: – الله . (١١) ص: وهو؛ ف: – هو . (١٢) ف: – هذا . (١٣) ف: و . (١٤) ص: وهو معدوم مقدور يمكن الخ . (١٥) ب: + هو مقدور و . (١٦) ب ص: – عندنا . (١٧) «أن لا»: هكذا كتبت في المخطوطات الثلاثة . وتكتب على هذا النحو دائماً في ص وف ؛ أما ب ، فلا يتبع وجهاً واحداً . (١٨) ص: – ولا يدري أيكون أم لا يكون . (١٩) ب: هل يكون . (٢٠) ص: – تعالى؛ ف: عز وجل . (٢١) ب ص: – نحن . (٢٢) ف: أو . (٢٣) ص: + جواز .

(العنوان) (١) ص ف: – الكلام في الموجودات .

٢٦ (١) ص ف: – الوجود . (٢) ب ف: بوجوده . (٣) ب ص: الموجود .

وهو القديم ، جل ذكره ، وصفات ذاته . لأنه لو كان متقدماً إلى غـاية يُوقَّت بها فيقال إنه قبل العالم بعام أو مائة ألف عام ، لأفاد توقيت وجوده أنه معدوم قبل ذلك (ب ٦ ظ) الوقت — والله يتعالى عن ذلك ! والمحدث هو الموجود عن عدم . يدل على ذلك قولهم « حدث بفلان حادث من مرض أو صداع » إذا وُجد به ذلك[٤] بعد أن لم يكن ؛ و « حدث به حدث الموت » ؛ و « أحدث فلان في هذه العرصة بناء » ، أي فعل ما لم يكن من[٥] قبل (ف ٩ و) .

باب أقسام المحدثات[١]

٢٧ **والمحدَثات** كلها تنقسم ثلاثـة أقسام — فجسم مُؤلَّف ، وجوهر منفرد ، وعَرض موجود بالأجسام والجواهر . فالجسم هو المؤلَّف. يدل على ذلك قولهم « رجل جسيم » ، و « زيد أجسم من عمرو » ، إذا (ص ١٠ و) كثر ذهابه في الجهات. وليس يعنون بالمبالغة في قولهم «أجسَمُ» و«جسيم» إلا كثرة الأجزاء المنضمّة والتأليف . لأنهم لا يقولون « أجسم » فيمن كثرت علومه وقدره وسائر تصرُّفه وصفاته غير الاجتماع ، حتى إذا كثر الاجتماع فيه بتزايد أجزائه قيل « أجسم » و « رجل جسيم » . فدل ذلك[١] على أن قولهم « جسم » مفيد للتأليف.[٢] لأن معنى[٣] المبالغة في الاسم والصفة[٤] مأخوذ من معنى الاسم ، [٥] لأن قولهم «أقتل» و«أضرب» مأخوذ من معنى قولهم « قاتل » و« ضارب»[٥] .

٢٨ **والجوهر** هو الذي يقبل من كل جنس من أجنـاس الأعراض عَرَضاً واحداً . لأنه متى كان كذلك كان جوهرًا ؛ ومتى خرج عن ذلـك ، خرج عن[١] أن يكون جوهرًا . والدليل على إثباته علمنا بأن الفيل أكبر من الذرّة . فلو كان لا غاية لمقادير الفيل ولا لمقادير الذرّة[٢] ، لم يكن أحدهمـا

(٤) ب ص : — ذلك . (٥) ب : — من .

(العنوان) (١) ص ف : — أقسام المحدثات .

٢٧ (١) ب : بذلك . (٢) ب : الكلام من هنا إلى آخر الفقرة ناقص . (٣) ف : المعنى في المبالغة . (٤) ف : والوصف . (٥) — (٥) ص : كما ضرب من ضارب ؛ وكلمة «ألف» مكتوبة فوق «ضرب» .

٢٨ (١) ف : — عن . (٢) ص ف : الخردلة .

أكثر مقادير من الآخر ؛ ولو كانا كذلك ، لم يكن أحدهما أكبر من الآخر، كما أنه ليس بأكثر مقادير منه (ف ٩ ظ) .

باب الكلام في الأعراض[١]

٢٩ **والأعراض** هي التي لا يصح بقاؤها[١] . وهي التي تَعرِض في الجواهر والأجسام،وتبطل في ثاني حال[٢] وجودها(ص١٠ظ). والدليل على أن هذا فائدة وصفها بأنها أعراض قوله تعالى « تُرِيــدونَ عَرَضَ ٱلدُّنيَا وَٱللهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ »[٣] . فسمّى الأموال أعراضاً إذ كان آخرها إلى الزوال والبطلان ؛ وقول أهل اللغة « عرض لفلان[٤] عارض من حُمّى أو جنون » ، إذا لم يدُم به ذلك . ومنه أيضاً قول[٥] الله تعالى ، إخبــاراً عن الكفار في اعتقادهم فيما أظلّهم من العذاب أنه عارض لما اعتقدوا فيه[٦] أنه مما لا دوام له ، «[٧] قالوا : هٰذا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا »[٨] .

باب الكلام في إثبات الأعراض

٣٠ **والدليل** على إثبات الأعراض تحرُّك الجسم بعد سكونه وسكونُه بعد حركته . ولا بدّ(ب٧ و) أن يكون ذلك[١] كذلك لنفسه أو لعلّة . فلو كان متحركاً لنفسه ، ما جاز سكونه .وفي صحة سكونه بعد تحرُّكه[٢] دليل على أنه متحرك لعلة هي الحركة . وهذا الدليل هو الدليل على إثبات الألوان[٣] والطعوم والأراييح ، والتأليف، والحياة والموت،والعلم والجهل ، والقدرة والعجز، وغير ذلك من ضروبها . (ف ٣٠ و)[٤]

(العنوان) (١) ص ف : — الكلام في الأعراض .

٢٩ (١) ف : + في ثاني حال وجودها . (٢) ص : الحال . (٣) الأنفال ٨ : ٦٧/٦٨ . (٤) ب : بفلان . (٥) ص : قوله (— الله تعالى) . (٦) ب ص : — فيه . (٧) ص : + و . (٨) الأحقاف ٤٦ : ٢٤/٢٣ .

٣٠ (١) ف : — ذلك . (٢) ص ف : الحركة . (٣) ف : الأكوان . (٤) انتبه لعدم الترتيب في صحف ف !

٣١ **ويدل** (ص١١و) على ذلك أيضاً[١] أن الجسم لا يخلو من[٢] أن يكون متحركاً لنفسه أو لمعنًى . ويستحيل أن يكون متحركاً لنفسه . لأن ذلك ، لو كان كذلك ، لوجب أن لا يوجد من جنسه في ذلك الوقت إلا ما كان متحركاً . ألا ترى أن السواد ، إذا كان سوادًا لنفسه ، لم يَجُز أن يوجد من جنسه ما ليس بسواد ؟ وفي علمنا بأنه قد يوجد من جنس الجواهر[٣] والأجسام المتحركة ما ليس بمتحرك دليل على أن المتحرك منها ليس بمتحرك لنفسه ، وأنه للحركة ما[٤] كان متحركاً .

٣٢ **ومما يدل** على ذلك عِلمُنا بأن الإنسان تارةً يقدر على التحرّك ويعجز عنه أخرى . وقد[١] ثبت أنه لا بدَّ لقدرته من تعلق بمقدور . وكذلك[٢] القديم تعالى[٣] يقدر — عند الموحِّدين وعند من أثبته من الملحدين النافين للأعراض — على تحريك الجسم تارة وعلى تسكينه أخرى . فلا يخلو أن يكون مقدور القدرة على تحريك الجسم[٤] هو إحداث الجسم وإيجاده[٥] ، أو إحداث معنى فيه ، أو إعدامه[٦] ، أو إعـدام معنى منه ، أو لا نفسه ولا معنى[٧] تعلق بنفسه . و[٨] يستحيل أن تكون القدرة على ذلك لا تعلّق لها بمقدور ، كما يستحيل وجود (ص ١١ ظ) علم لا تعلق له بمعلوم وذكرٍ لا تعلق له بمذكور .

٣٣ **ويستحيل** أن يكون مقدور (ف٢٠ظ) القدرة هو إيجاد الجسم وإحداثه . لأنه إنما يتحرّك في الثاني من حال وجوده مع استحالة حدوثه وتجدُّده في ذلك

---

٣١ (١) ب ص : — أيضاً . (٢) ص : كلمة «من» مكتوبة في الهامش؛ ف : — من؛ ولا تتبع المخطوطات وجهاً واحداً في استعمال «من» بعد الفعل « خلا » . وفي ص وف « يخلو » و« تخلو » تكتبان دائماً مع الألف الفاصلة ، ولن أسجل هذا بعد . (ولكن راجع العدد ١٢٠ ، تعليق ١) . (٣) ص : الجوهر . (٤) ب : — ما .

٣٢ (١) ص : فقد . (٢) ص : فكذلك . (٣) ص ف : — تعالى . (٤) ص : + وعلى تسكينه من أن يكون؛ ف : + من أن يكون . (٥) ص ف : — وإيجاده . (٦) « إعدامه » ، أي : إعدام الجسم ؛ ويمكن ان نفهم هذة الفقرة على النحو الآتي : « أن يكون مقدور القدرة على تحريك الجسم هو إحداث الجسم ، أو إحداث معنى فيه ، أو إعدام الجسم ، أو إعدام معنى منه » . وفيما يلي يترك المؤلف الكلام في « إعدام الجسم » ، لأن بطلان هذا الافتراض غني عن البيان . (٧) ب : لنفسه أو لمعنى . (٨) ص : — و .

الوقت . ولأن ذلك ، إن كان كذلك ، فقد صحَّ وثبت حدوثُ الجسم — وهذا هو الذي نبتغيه بإثبات الأعراض .

٣٤ **ويستحيل** أن يكون مقدورُ القدرة إعدامَ معنى من الجسم . لأن ذلك المعنى لا يخلو من[١] أن يكون جسماً أو عرضاً . فإن كان جسماً ، أقرُّوا بجواز عدم الجسم ، فصح[٢] بذلك حدوثه لاستحالة عدم القديم عندنا وعندهم—وذلك ما أردناه . وإن كان عرضاً ، فقد أقرّوا بوجود الأعراض وعدمها بعد الوجود— وهذا ما رُمنا إثباته . ولأن عدم معنى من[٣] الجسم ليس بشيء يحدث ، ولا يُكتسَب . ومحال[٤] تعلُّق القدرة بما ليس بمعنى يحدث ولا[٥] يُكتسب ، فبطل هذا القول . ولأن الجسم ، لو تحرّك في جهة بعينها وإلى محاذاة بعينها لِعَدَمِ معنى منه[٦] — مع صحة تحرُّكه مع عدم ذلك المعنى إلى[٧] غير تلك الجهة والمحاذاة —لم يكن بأن يتحرّك إلى الجهة والمحاذاة التي تحرَّك إليها أولى من تحركه إلى غيرها . وفي العلم بكونه (ص ١٢ و ، ب ٧ ظ) أولى بالتحرك إلى ما تحرَّك إليه ، وأحقَّ (ف ٢١ و) به في ذلك الوقت ، دليل على بطلان هذا القول . ولأن الجسم أيضاً ، لو تحرَّك لِعدم معنى منه ، لم يكن هو بالتحرك أولى من غيره من الأجسام . لأن ذلك المعنى الذي عُدِمَ منه ليس هو فيه ولا في غيره ؛ فيجب لذلك تحرُّك كل ما ليس فيه ذلك المعنى . وفي العلم ببطلان هذا دليل على فساد هذا القول .

٣٥ **ويستحيل** أيضاً أن يكون مقدور القدرة على تحريك الجسم ما ليس هو نفس الجسم ولا معنى سواه . لأن ما ليس هو نفسه ولا معنى غيره ليس بشيء يصح أن يكون حادثاً أو مكتسباً ؛ فبطل أيضاً هذا الوجه . وصح بذلك أن قدرة القادر على تحريك الجسم قدرة على فعل معنى فيه أو اكتسابه . وهذا هو معنى قولنا : إن المتحرك كان متحركاً بالفاعل .

٣٦ **ويدل** على أن قدرة الإنسان على التحرُّك لا يجوز أن تكون قدرةً

---

٣٤ (١) ب ص : — من . (٢) ب ف : وصح . (٣) ف : في . (٤) ب : فمحال .
(٥) ب : — لا . (٦) ص : — منه . (٧) ص : في .

على نفسه علمُنا وإيّاهم[١] باستحالة كون الإنسان فاعلًا للأجسام، و أنه لو صحّ[٢] أن يقدر على نفسه، لصحّ أن يقدر على مثله . ومما يدل أيضاً على أنه لا يجوز أن يكون المتحرك متحركاً لا لنفسه ولا لِعلة أن ذلك، لو كان كذلك، لصار قولنا فيه «إنه متحرك» (ص ١٢ ظ) لقباً لا فائدة تحته، ولجرى مجرى تسميتنا[٣] (ف٢١ظ)زيدًا زيدًا — وذلك باطل . ولأن ذلك، لو كان كذلك، لم يكن هو بالتحرك أولى من غيره، ولخرج قولنا «متحَرك» عن أن يكون له مُثْبَتٌ[٤] به[٥] ومُخْبَرٌ[٦] عنه — وإن كان إثباتاً وخبرًا — لأنه غير راجع إلى نفس الجسم ولا إلى معنى سواه . وذلك باطل بالاتفاق[٧] . وهـذا يُحيل أن يكون شيء من الأوصاف مُستَحقًا لا للنفس[٨] ولا لِعلة . وفي بعض[٩] ما أومأنا إليـه دليل على إثبات الأعراض .

٣٦ (١) ب: وهم . (٢) ب: + ذلك و . (٣) ص ف: تسميه زيد؛ وفي ص «تسمية زيداً» مصححة إلى «تسميه زيد». (٤) ب: مُثبِتاً؛ ص: مُثْبَتاً؛ ف: مثبت . (٥) ب ف: — به . (٦) ب: مُخبِراً؛ ص: مخبَراً؛ ف: مخبر . (٧) ب: باتفاق . (٨) ب ف: لنفس . (٩) ص: — بعض .

[الباب الثالث]

[في وجود الله وصفاته]

باب الكلام في إثبات[1] حدث العالم

٣٧ [1] جميع العالم العُلويّ والسُّفليّ[2] لا يخرج عن هـذين الجنسين — أعني الجواهر والأعراض — وهو محدَث بأسره. والدليل على حدثه[3] ما قدّمناه من إثبات الأعراض. والأعراض حوادث. والدليل على حدوثها بطلان الحركة عند مجيء السكون. لأنها لو لم تبطل عند مجيء السكون، لكانا موجودين في الجسم معاً، ولوجب لذلك أن يكون متحركاً ساكناً معاً[4] — وذلك مما يُعلَم فساده ضرورةً.

٣٨ والدليل على حدوث الأجسام أنها لم تسبق الحوادث ولم توجد قبلها. وما لم (ص ١٣ و) يسبق المحدَث محدَث كهو، إذ كان لا يخلو أن يكون موجودًا معه[1] أو بعـده — وكِلا[2] الأمرين يوجب حدوثه. (ف ٢٢ و) والدليل على أن الجسم لا يجوز أن يسبق الحوادث أنّا نعلم باضطرار أنه، متى (ب٨و) كان موجودًا، فلا يخلو من[3] أن يكون مُماسّ الأبعاض مجتمعاً، أو متبايناً مفترقاً. لأنه ليس بين أن تكون أجزاؤه متماسّةً أو متباينةً منزلةٌ ثالثة. فوجب ألّا يصحّ أن يسبق الحوادث. وما لم يسبق الحوادث، فواجب كونه محدَثاً،

(العنوان) (١) ص ف: — إثبات.

٣٧ (١) ص ف: + و. (٢) ص: السفلى والعلوى (وكلمة «مقدم» مكتوبة فوق «العلوى»). (٣) ص: حدوثه. (٤) ف: — معاً.

٣٨ (١) ص: معاً؛ ف: معها. (٢) ص ف: بعدها وكلى. (٣) ب: — من.

إذ كان لا بدّ أن يكون إنما وُجد مع وجودها أو بعدها . وأي[٤] الأمرين ثبت ، وجب به القضاء على حدوث الأجسام .

باب القول[١] في إثبات الصانع

٣٩ **ولا بدّ** لهذا العالم المحدَث المصوَّر من محدِث مصوّر[١] . والدليل على ذلك أن الكتابة لا بد لها من كاتب ، ولا بد للصورة من مصوّر ، وللبناء من بانٍ ؛ وأنّا لا نشك في جهل من أخبَرَنا[٢] بكتابة حصلت لا من كاتب ، وصياغة[٣] لا من صائغ[٤] ، وحياكة لا من ناسج[٥] . فوجب أن تكون صُوَر العالم وحركات[٦] الفلك متعلِّقةً بصانع صنعها ، إذ كانت ألطفَ وأعجب (ص١٣ظ) صنعاً من سائر ما يتعذّر وجوده لا من صانع من الحركات والتصويرات .

٤٠ **ويدل** على ذلك ايضاً[١] علمُنا بتقدُّم بعض الحوادث على بعض وتأخُّر بعضها عن بعض ، مع (ف ٢٢ ظ) العلم بتجانُسها . ولا يجوز أن يكون المتقدّم منها متقدماً لنفسه وجنسه[٢] لأنه ، لو تقدّم لنفسه ، لوجب تقدُّم كل ما هو من جنسه . وكذلك لو تأخّر المتأخِر منها لنفسه وجنسه ، لم يكن المتقدمُ منها بالتقدُّم أولى منه بالتأخر . وفي العلم بأن المتقدم من المتماثلات لم يكن[٣] بالتقدُّم أولى منه بالتأخُّر دليل على أن له مقدِّماً قدَّمه وجعله في الوجود مقصورًا على مشيئته .

٤١ **ويدل** على ذلك أيضاً علمُنا بصحة قَبول كل جسم من أجسام العالم لغير[١] ما حصل عليه من التركيب ، وصحة كون المربَّع منها مدوَّرًا ، وكون المدور مربعاً ، وكون ما هو بصورة بعض الحيوان بصورة غيره ، وانتقالِ كل جسم عن شكله إلى غيره من الأشكال . فلا يجوز أن يكون ما اختصّ منها

---

(٤) ب : فأي .

(العنوان) (١) ب : الكلام .

٣٩ (١) ص ف : – مصور . (٢) ب : خبرنا . (٣) ص : صناعة . (٤) ص : صانع . (٥) ب ص : – وحياكة لا من ناسج . (٦) ف : – و .

٤٠ (١) ب : – أيضاً . (٢) ص ف : – وجنسه . (٣) ص ف : – لم يكن .

٤١ (١) ص : بغير .

بشكل معيّن مخصوص إنما اختصّ به لنفسه أو لصحة قبوله له. لأن ذلك، لو كان كذلك، لوجب قبوله لكل شكل يصح قبوله له في وقت واحد، حتى يجتمع فيه جميع الأشكال المتضادّة. (ص١١و) وفي فساد ذلك دليل على بطلان هذا القول ووجوب العلم بأن كل ذي شكل منها إنما حصل كذلك بمؤلف ألّفه وقاصدٍ قصد كونه كذلك.

باب

٤٢ (ف ٢٣ و) **والدليل** على أنه[1] ليس بفاعل لنفسه أن منه الموات والأعراض التي لا يصح أن تحيا، والفاعل لا يكون إلا حيًّا قادرًا. ولأن الحيّ منه كان مواتاً في بدء[2] أمره وجاهلًا بنفسه وكيفية تركيبه، ولن يجوز أن يصنع المحكمات إلّا حيّ قادر عالم[3]. وليس يجوز أن يكون كل شيء (ب٨ظ) منه فعل غيره، لأن المخلوق لا يفعل في غيره شيئاً — وسنُبيّن ذلك فيما بعد[4]، إن شاء الله. وأيضاً فانه لو صح أن يفعل المحدَث غيره وما هو مثل له، لصح أن يفعل نفسَه، إذ كانت بمعنى ما هو فِعْل له ومن جنسه. ولما استحال ذلك بما قدمناه أولًا، صح أن لجميع العالم خالقاً غَيْرَهُ ليس منه.

باب

٤٣ **ولا يجوز** أن يكون صانع المحدَثات مُشبِهاً لها. لأنه لو أشبهها لكان لا يخلو أن يُشبهها[1] في الجنس أو في الصورة. ولو أشبهها في الجنس، لكان محدَثاً كهي[2] ولكانت قديمةً كما أنه قديم. لأن المشتبهَيْن (ص١٤ ظ) هما ما سدّ أحدهما مَسَدّ صاحبه وناب منابه. ودليل ذلك أن السوادَيْن المشتبهين يسدّان في المنظر مسدًّا واحدًا، وكذلك البياضان والتأليفان[3]. ولو أشبهها في

---

٤٢ (١) أي: العالم. (٢) ص: يدئ؛ ف: بدي. (٣) ب: عالم قادر. (٤) راجع الكلام في إبطال التولد وفي خلق الأفعال، من العدد ٥٠٧ إلى العدد ٥٥٠.

٤٣ (١) ص: يكون يشْبهها؛ ف: يكون يشبهها. (٢) ص: كهن. (٣) ف:

الصورة والتأليف ، لم يكن شيئاً واحـداً ، ولوجب أن يكون له[٤] مصوِّرٌ جامعٌ[٥] (ف ٢٣ ظ) — لأن الصورة لا تقع إلا من مصوِّر لِما قدمنـاه من قبل — ولوجب أن يكون من جنس الجواهر المتماسّة ، وأن يكون محدَثاً كهي[٦] ، وذلك محال .

باب

٤٤ **ولا يجوز** أن يكون فاعل المحدثات محدَثاً ، بل يجب أن يكون قديماً . والدليل على ذلك أنه لو كان محدَثاً لاحتاج إلى محدِث ، لأن غيره من الحوادث إنما احتاج إلى محدِث من حيث كان محدَثاً . وكذلك القول في محدِثه — إن كان محدَثاً — في وجوب حاجته إلى محدِث آخر . وذلك محال ، لأنه كان يستحيل وجود شيء من الحوادث ، إذا[١] كان وجوده مشروطاً بوجود ما لا غاية له من الحوادث شيئاً قبل شيء . وهذا هو الدليل على إبطال قول من زعم من أهل الدهر أن الحوادث لا أوّل لوجودها .

باب الكلام في أن صانع العالم واحد

٤٥ (ص ١٥ و) **وليس يجوز**[١] أن يكون صانع العالم اثنين ولا أكثر من[٢] ذلك[٣] . والدليل على ذلك أن الاثنين يصح أن يختلفا ويريد أحدهما ضدّ مراد (ف ٢٤ و) الآخر . فلو اختلفا وأراد أحدهما إحياء جسم وأراد الآخر إماتته لوجب أن يلحقهما العجز أو واحداً[٤] منهما . لأنه محال أن يتمّ ما يريدان جميعاً لتضادّ مراديهما . فوجب أن لا يتمّا ، أو[٥] يتم مراد أحدهمـا دون الآخر[٦] فيلحق من لم يتم مراده العجز ، [٧] أو لا يتم مرادهما فيلحقهما العجز[٧] . والعجز من سمات الحدث ، والقديم[٨] لا يجوز أن يكون عاجزاً .

البياضين والتاليفين . (٤) ف : — له . (٥) ص ف : مصوراً جامعاً . (٦) ص : كهن .

٤٤ (١) ف : اذ .

٤٥ (١) ف : يجب . (٢) ص : — من ذلك . (٣) ف : + تعالى علواً كبيراً . (٤) ص : أحدهما . (٥) ص : وان . (٦) ب ف : — دون الآخر . (٧) — (٧) ف : مفقود ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ : فوجب أن يتم مراد أحدهما فيلحق من لم يتم مراده العجز ، أو لا يتم مرادهما فيلحقهما العجز . (٨) ب : + الإله .

باب

٤٦ **فإن قال قائل** : فما الدليل على أن صانع الأشياء حيّ ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنه فاعل عالم قادر ، والفاعل العالم القادر لا يكون إلا حيًّا. يبيّن[1] ذلك أنه لو جاز أن (ب ٩ و) تظهر الأفعال المحكمات ممّن ليس بحيّ ولا عالم ولا[2] قادر ، لم نَدْرِ لعل جميع[3] ما يظهر من الناس من الكتابة والصياغة وسائر التصرُّف يظهر منهم وهم موتى جماد عجزة . ولم ندرِ لعل السائل لنا عن هذا السؤال ، المناظر لنا[4] على تصحيح مذهبه وإبطال قولنا ، ميّت أو موات . وهذا تجاهُل مِن راكبه وجحد لما نحن إلى إثباته مضطرّون. فوجب أن يكون الصانع حيًّا[5] عالمًا قادرًا .

باب

٤٧ (ص١٥ظ) **فإن قال قائل** : فما الدليل على صحة ما تذهبون إليه من[1] أنه عالم ؟ قيل له : يدل (ف٢٤ظ) على ذلك وجود الأفعال المحكمات منه[2]. لأن الأفعال المحكمات لا تقع منا على ترتيب ونظام — كالصياغة والنجارة[3] والكتابة والنساجة — إلا من عالم . وأفعال الله تعالى[4] أدقّ وأحكم، فكانت أولى بأن تدل على أنه[5] عالم .

باب

٤٨ **فإن قال قائل** : فما الدليل على أنه سميع بصير متكلم ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنه قد ثبت أنه حيّ بما وصفناه . والحيّ يصح أن يكون سميعًا بصيرًا متكلمًا[1] . ومتى عَرِيَ من[2] هذه الأوصاف ، مع صحة وصفه بها ، فلا بدّ من[3] أن يكون موصوفًا بأضدادها من الخرس والسكوت والعمى

---

٤٦ (١) ف : بين . (٢) ف : — ولا . (٣) ب ص : — جميع . (٤) ص ف : — لنا . (٥) ب ف : « حياً » بعد « قادراً » .

٤٧ (١) ب : في . (٢) ص : — منه . (٣) ف : والتجارة . (٤) ص : — تعالى ؛ ف : عز وجل . (٥) ب : + حي .

٤٨ (١) ب : « متكلماً » قبل « سميعاً » . (٢) ف : عن . (٣) ص : — من .

والصمم . وكل هذه الأمور آفات قد اتُّفق على أنها تدل على حدث الموصوف بها . فلم يجز وصف القديم بشيء منها . فوجب أن يكون سميعاً بصيراً متكلماً .

باب

٤٩ **فإن قال قائل** : فما الدليل على أنه مريد ؟ قيل له : وجود الأفعال منه وتقدُّم بعضها على (ص ١٦ و) بعض في الوجود[1] وتأخُّر بعضها عن بعض في الوجود[1] . فلولا أنه قصد إلى إيجاد ما وُجد[2] منها لما وُجد ولا تقدم من ذلك ما تقدم ولا تأخر منه ما تأخر ، مع صحة تقدمه بدلًا من تأخره وتأخره بدلًا من تقدمه .

باب

٥٠ (ف ٢٥ و) **فإن قال قائل** : فهل تقولون إنه تعالى غضبان راضٍ[1] وإنه موصوف بذلك ؟ قيل له : أجل . وغَضَبُه على من غَضِبَ عليه ورضاه عمن رضي عنه هما إرادته لإثابة المرضيّ عنه وعقوبة المغضوب عليه لا غير ذلك . فإن قال قائل : فما[2] الدليل على أن غَضَبَ الباري[3] ورضاه ورحمته وسخطه هو[4] إرادته لإثابة المرضيّ عنه و[5] لمنفعة من رضي عنه وعقاب من غضب عليه وإيلامه وضرره ؟ قيل له : الدليل على ذلك أن الغضب والرضى إمّا أن يكونا[6] الارادة[7] للنفع والضرر[8] فقط ، أو يكون الغضب[9] نفور الطبع وتغيُّره[10] والرضى[11] السكون[12] بعد تغير الطبع[13] . فلما لم يجز[14] أن يكون الباري ، جل وعز[15] ، ذا طبع يتغير وينفر ويسكن ، ولا ممن يألم ويرق — من حيث ثبت قِدَمه وغناه

٤٩ (١) – (١) ص ف : مفقود . (٢) ب : أوجد.

٥٠ (١) ف : راضى . (٢) ص ف : وما . (٣) ب : + جل وعز . (٤) ص : – وسخطه هو . (٥) ص : – و . (٦) ص ف : يكون . (٧) ب : إرادة . (٨) ب : والضر ، و – فقط . (٩) ص ف : – الغضب . (١٠) ب : تغير الطبع ونفور النفس . (١١) ص : + ورقه وميل الطبع وهوادةٍ ؛ ف :+ رقته وميل طبع وهواده. ولعل الأحسن أن نقرأ : والرضى رقة الطبع وميله وهوادته والسكون بعد تغيره (؟) . . (١٢) ب : والسكون . (١٣) ص ف : – السكون بعد تغير الطبع . (١٤) ب : ولا يجوز . (١٥) ف : سبحانه .

عن اللذة (ب٩ظ) وامتناعُ تألُّمه بشيء ينفر عنه ويتألم لإدراكه، إذ[١٦] ليست[١٧] الأشياء من جنسه وشكله أو مضادّةً له أو مباينة[١٨] ومنافرةً لطباعه[١٩]، لما قام من الدليل على أنه ليس بذي جنس ولا[٢٠] نوع ولا شكل، ولا ملتذّ ولا (ص١٦ ظ) متألم، ولا منتفع ولا مستضرّ — ثبت[٢١] بذلك أن رضاه وغضبه وسخطه إنما هي[٢٢] إرادته وقصده إلى نفع من في المعلوم أنه ينفعه، وضرر مَن سبَق علمُه وخبرُه بأنه[٢٣] يضره، لا غير ذلك. (ف٥٢ظ) وكذلك الحب والبغض والولاية والمداوة هو[٢٤] نفس الإرادة للنفع والإضرار فقط.

مسألة

٥١ **فإن قال قائل** : فهل تجوز عليه الشهوة ؟ قيل له : إن أراد السائل بوصفه بالشهوة الإرادةَ لأفعاله، فذلك صحيح في المعنى، غير أنه قد أخطأ وخالف الأمة في وصفه القديم بالشهوة، إذ لم يكن ذلك من أسمائه[١] وأوصافه. وإن أراد بوصفه بالشهوة توق[٢] النفس وميل الطبع إلى المنافع واللذات، فذلك محال ممتنع عليه لِما قدّمناه[٣] من قبل.

باب

٥٢ **فإن قال قائل** : ولِمَ زعمتم أن الصانع لم يزل حيًّا عالمًا قادرًا سميعًا بصيرًا متكلمًا مريدًا، كما أنه اليوم موصوف بذلك ؟ قيل له : لأنه لو كان، فيما لم يزل، غيرَ حيٍّ ولا عالم ولا قادر (ص١٧و) ولا سميع ولا[١] بصير ولا متكلم ولا مريد، لكان لم يزل ميتًا عاجزًا أخرسَ ساكتًا — تعالى[٢] عن ذلك علوًّا

(١٦) ص: و. (١٧) ب: + هذه. (١٨) ب: — مباينة و؛ ص: — ومنافرة. (١٩) ب: كلمة «لصفاته» مكتوبة في الهامش، وكلمة «لطباعه» مكتوبة في النص؛ ف: + يتعالى عن ذلك.
(٢٠) ف: يكرر «ولا». (٢١) ب: فثبت. (٢٢) ص: هو. (٢٣) ب: أنه.
(٢٤) ف: وهو.
٥١ (١) ب: أوصافه وأسمائه. (٢) ب: توقان. (٣) ب: قد مر (مكان «قدمناه»).
٥٢ (١) ف: — ولا. (٢) ب: فتعالى.

كبيراً[٣] ! ولو كان لم يزل موصوفاً بالموت ، الذي يضادّ[٤] الحياة والعلم والقدرة، لكان إنما يوصف بذلك لنفسه أو[٥] لعلة قديمة . [٦]ولو كان لنفسه[٦] كذلك[٧]، لاستحال أن يحيا ما دامت نفسه كائنة . وكذلك، لو كان على ما ذكره السائل لعلة قديمة، لاستحال أن يحيا اليوم(ف ٢٦ و) لاستحالة عدم موته القديم — لأن القديم لا يجوز عدمُه . ولو[٨] استحال ذلك، لاستحال[٩] أن يفعل ويوجَد منه ما يدل على أنه اليوم حيّ قادر . وفي صحة ذلك منه ووجوده دليل على أنه لم يزل حيًّا . وكذلك لو كان لم يزل حيًّا ، وهو غير متكلم ولا سميع ولا بصير[١٠] ولا مريد ولا عالم ولا قادر ، لوجب أن يوصف بأضداد هذه الصفات في أزَله ، من الخرس والسكوت والصمم والعمى والاستكراه والسهو[١١] والجهل والعجز — تعالى[١٢] عن ذلك أجمع ! ولو كان لم يزل موصوفاً بهذه الأوصاف — [١٣]لنفسه أو لمعنى قديم[١٣] — لاستحال[١٤] أن يخرج اليوم عنها لِما وصفنا من استحالة[١٤] عدم القديم ، ولوجب أن يكون في وقتنا هذا غير حيّ ولا عالم[١٥] ولا قادر ولا سميع ولا بصير . وذلك خلاف إجماع المسلمين .

باب

٥٣ فإن قال قائل : ولِمَ[١] قلتم(ب ١٠و) إن القديم لا يجوز أن يُعدَم؟ قيل له : لأجل أنه لو عُدم لصح وجوده بعد عدمه (ص ١٧ ظ) على سبيل الحدوث، كما أنه قد صح له الوجود من قبل . ولو[٢] حدث لكان محدثاً لنفسه[٣] قديماً لنفسه[٤] ، إذ[٥] لنفسه كان قديماً ، ونفسه قد وُجدت لمّا حدثت ، وهي تلك النفس

(٣) ب ص : — علواً كبيراً ؛ راجع القرآن ، الإسراء ١٧ : ٤٣/٤٥ . (٤) ص : يضاده . (٥) ص : — أو لعلة قديمة ؛ ولعلها مكتوبة في الهامش المقطوع. (٦)—(٦) ص : لو كان إنما يوصف بذلك لنفسه . (٧) ص ف : — كذلك . (٨) ب ص : وإذا . (٩) ب ص : استحال . (١٠) ف : — ولا بصير . (١١) ف : والشهوة . (١٢) ب : فتعالى؛ ص : والله يتعالى. (١٣)—(١٣) ف : مفقود؛ ص : الكلمتان « لنفسه أو لمعنى » مشطوبتان ، و— قديم. (١٤)—(١٤) ب : خروجه عنها ووصفه بضدها لاستحالة. (١٥) ص : ولا قادر ولا عالم .

٥٣ (١) ص : — و . (٢) ب : فلو . (٣) ص ف : بنفسه . (٤) ص ف : بنفسه . (٥) ص : + كان، وهي مكررة بعد « لنفسه » .

بعينها . ومحال أن يكون القديم قديماً[٦] لنفسه[٧] (ف ٢٦ ظ) محدَثاً لنفسه[٨]، كما يستحيل أن يكون السواد سوادًا[٩] لنفسه[١٠] بياضاً لنفسه[١١] . ويدل على ذلك أيضاً أنه لو جاز عدم القديم بعد وجوده، لوجب أن تكون ذاته مما يصح عليها العدم تارةً والوجود أخرى . ولو كانت كذلك، لجرت مجرى سائر الذوات المحدَثات التي يجوز عليها العدم تارة والوجود أخرى . ولو كانت كذلك، لاحتاجت إلى مُوجِد يوجدها، كما أن الحوادث التي هذه[١٢] سبيلها لا تكون بالوجود أولى منها بالعدم إلا عند قصد قاصد وإرادة مريد تكون موجودةً بإرادته ومتعلِّقةً بمشيئته . ولمَّا[١٣] لم يجز تعلق القديم بمحدِث لم يجز عليه العدم بعد وجوده .

باب

٥٤ **فإن قال قائل** : فهل تقولون إن صانع العالم صنعه بعد أن لم يصنعه لداعٍ دعاه إلى فعله، أو[١] محرِّك حرَّكه، أو[٢] باعث بعثه، أو[٣] مزعج[٤] ازعجه، أو[٥] خاطر اقتضى وجودَ الحوادث منه ؟ أم صنعه لا لشيء مما سألتُ (ص ١٨ و) عنه ؟ قيل له : إنه[٦] تعالى صنع العالم لا لشيء مما سألتَ عنه . فإن قال[٧] : وما الدليل على ذلك ؟ قيل له[٨] : الدليل عليه أن الدواعي المزعجات والخواطر والأغراض إنما[٩] تجوز على ذي الحاجة الذي يصح منه (ف ٢٧ و) اجتلابُ المنافع ودفع المضارّ . وذلك أمر لا يجوز إلا على من جازت عليه الآلام واللذات وميل الطبع والنفور . وكل ذلك دليل على حدث من يوصف به وحاجته إليه[١٠]، وهو منتفٍ عن القديم تعالى[١١] . وكذلك الأسباب المزعجة المحركة الباعثة على الأفعال إنما تحرِّك الغافل وتنبِّه الجاهل وتخطر للخائف[١٢] والراجي الذي يخاف الاستضرار بترك الأفعال ويرجو بإيقاعها الصلاح والانتفاع .

(٦) ف : — قديماً . (٧) ف : بنفسه . (٨) ف : بنفسه . (٩) ف : — سواداً .
(١٠) ف : بنفسه . (١١) ف : بنفسه . (١٢) ف : هذا . (١٣) ب : فلما .
٥٤ (١) ب ف : و . (٢) ب ف : و . (٣) ب ف : و . (٤) ب ف : غرض .
(٥) ب ف : و . (٦) ص : الله . (٧) ب : قيل . (٨) ب ص : — له . (٩) ب : + تكون و . (١٠) ص ف : — إليه . (١١) ص ف : — تعالى . (١٢) ص : الخايف .

٥٥ والله ، عز وجل[١] ، يتعالى عن ذلك ، لأنه عالم بما يكون قبل أن يكون ، وبما[٢] تؤول إليه عواقب الأمور ، و«يعلم السر وأخفى»[٣] . ولا يجوز على من هذه صفته خطور الأمر بباله كالذي[٤] لم يكن عالمًا بـه ، ولا أن تبعثه الدواعي والبواعث على أفعاله . وذلك أنّا إذا قلنا للفاعل منّا[٥] : ما الذي دعاك إلى الفعل وحرّكك على إيقاعه ؟ وما الغرض فيه دون غيره ، وفي فعله دون تركه والانصراف عنه ؟ — فإنما نسأله ليخبرنا (ب ١٠ ظ) أقصد[٦] بذلك اجتلاب منفعة أو دفع مضرّة أم لا[٧] . فإن قال إنه[٨] فعله لا لاجتلاب منفعـة ولا لدفع مضرّة ، (ص ١٨ ظ) مع علمه بوقوعه ، وجب القضاء[٩] على تسفيهه[١٠] ، لأنه ممّن يحتاج إلى جر المنافع ودفع المضارّ ، وهو مأمور بذلك . فإيقاعه[١١] الفعل عاريًا من القصد إلى ذلك المعنى[١٢] و[١٣]التصدي[١٤] له سَفَـه وخلاف لما وجب عليه . والقديم تعالى[١٥] ليس بذي حاجة ولا ممن يلزمه الانقياد والطاعة . (ف ٢٧ ظ) فلم يجز أن يُقاس على فاعلنا .

مسئلة

٥٦ فإن قال قائل : فهل تقولون إن القديم تعالى[١] فعل العالم لعلة أوجبت حدوثه منه ؟ قيل له : لا ، لأن العلة[٢] لا تجوز عليه ، لأنها مقصورة على جر المنافع ودفع المضارّ . ويدل على ذلك أيضًا أنه لو كان تعالى فاعلًا للعالم لعلة أوجبته ، لم تَخْلُ تلك العلة من أن تكون قديمةً أو محدَثـةً . فإن كانت قديمة ، وجب قدم العالم لقدم علته ، وألّا يكون بين العلة القديمة وبين وجود[٣] العالم إلا مقدار زمان الإيجاد[٤] . وذلك يوجب حدوث القديم ، لأن ما لم يكن

---

٥٥ (١) ب ص : — عز وجل . (٢) ص : ما . (٣) طه ٢٠ : ٧ / ٦ . (٤) ص ف : الذي . (٥) ب ص : لفاعلنا . (٦) ص : أنه قصد . (٧) ص : — أم لا . (٨) ب : — إنه ؛ ص : إنما . (٩) ص : — القضاء ؛ ويظهر أنها كانت في الهامش وقطعت منه . (١٠) ف : سفهه . (١١) ب : وإيقاعه ؛ ص : فايقاع . (١٢) ب ص : — المعنى . (١٣) ص ف : أو . (١٤) ص : التعني ؛ ف : التظني . (١٥) ص ف : — تعالى .

٥٦ (١) ب : — تعالى . (٢) ب ص : العلل ؛ ف : يكرر «لا» . (٣) ص : — وجود . (٤) ص ف : واحد .

قبل المحدَث إلا بزمان أو أزمنة محدودة وجب حدوثه . لأن فائدة توقيت وجود الشيء هو أنه كان معدوماً قبل تلك الحال . فلمّا لم يجز حدوث القديم لم يجز أن يكون العالم محدَثاً لعلة قديمة .

٥٧ **وإن كانت** تلك العلة محدَثةً فلا يخلو محدِثها[١] من[٢] (ص ١٩و) أن يكون[٣] أحدثها لعلة أو لا لعلة . فإن كانت محدَثة لعلة، وعلتها أيضاً محدَثة ، وجب أن تكون علة العلة محدَثة لعلة أخرى، وكذلك أبداً إلى غير غاية . وذلك يُحيل وجود العالم جملةً لتعلّقه بما يستحيل فعله وخروجه إلى الوجود . وإن كانت العلة والخاطر والداعي[٤] والباعث والمحرِّك محدَثةً لا لعلة ، [٥] وكانت بالوجود — لمّا وُجدت من فاعلها — أولى [منها] بالعدم لا لعلة[٥] ، وكان فاعلها حكيماً غير سفيه ، جاز حدوث سائر الحوادث منه لا لعلة ، وكان[٦] حكيماً (ف ٢٨ و) غير سفيه . و[٧] لم يكن خروجه عن السفه بإحداث[٨] محدَث واحد لا لعلة أولى من خروجه عنه بإحداث[٨] جميع الحوادث لا لعلة . وهذا يبطل ما توهّموه إبطالاً ظاهراً .

مسألة

٥٨ **فإن قال قائل** : فهل وجدتم فاعلاً حكيماً يفعل الفعل[١] ويُوقعه[٢] لا لعلة مع العلم والذكر ؟ قيل له[٣] : لا ، إذا صح أن يُوقعه على وجه يصح انتفاعه به أو دفعُ الضرر عنه[٤] . فإن قال[٥] : فيجب حمل أمر القديم في فعله على حال فاعلنا . قيل له : لا يجب ذلك لافتراقهما في علة جواز النفع والضرر عليهما ، وقد مرّ ذلك بما يُغني عن ردّه . ويقال لهم : لو لم يصح القضاء إلا بما شوهد ووُجد ، لوجب إحالة (ص ١٩ ظ) ما تذهبون[٦] إليه من إثبات حوادث

---

٥٧ (١) ف : — محدثها . (٢) ب : — من . (٣) ف : + محدثها . (٤) ص : والباعث والداعي. (٥)—(٥) ب ف : مفقود . (٦) ص : وإن كان . (٧) ص : — و . (٨) — (٨) ف : يكرر هذا المقطع.

٥٨ (١) ص : — الفعل . (٢) ب ص : — ويوقعه . (٣) ب ف : لهم . (٤) ص ف : — أو دفع الضرر عنه . (٥) ف : قيل . (٦) ص : يذهبون؛ ف : بدون نقط.

لا أوّل لها[٧] ، وإحالة القضاء على قدم الجسم وأنه لا أوّل لوجوده ، وإحالة (ب ١١ و) قول من قال منكم بأن الهيولى والطينة قد كانت خلت من الكمية والصورة والكيفية وجميع الأعراض ، وإحالةُ قول من قال إن الطبائع الأربع قد كانت غير مركّبة في الأجسام ، وقولِ من قال إن النور والظلام قد كانا في القدم[٨] خالصَيْن غير ممتزجَيْن (ف ٢٨ ظ) — لأنّ ذلك أجمع مما لم يُرَ ولم يشاهَد . ولوجب على من نشأ في بلاد الزنج[٩] ، ولم يُشاهد فيها إنساناً إلا أسود ولا ماء إلا عذباً ولا زرعاً إلا أخضر ، أن يقضي على أنه لا إنسان ولا ماء ولا زرع[١٠] إلا على صفة ما وَجَد وشاهد ، حتى ينفي وجود الروم والصقالبة وماء البحار والأحمر والأصفر من النبات . فلما لم يجب ذلك أجمع ، وكان القضاء بذلك قضاء بالجهل ، بطل التعلق بمجرّد الشاهد والوجود ، وزال جميع ما يسألون عنه من هذا الجنس .

(٧) ف : يكرر « وإحالة ما تذهبون ... لا أول لها ». (٨) ص ف : — في القدم .
(٩) ص ف : — الزنج و . (١٠) ب : الكلمات « إنسان وماء وزرع » مرفوعة بضمتين ؛ وفي ص هذه الكلمات منصوبة بفتحة واحدة ؛ ف : بدون حركات .

[الباب الرابع]

باب الكلام على القائلين بفعل الطبائع[1]

٥٩ **فإن قال قائل** : لم أنكرتم أن يكون صانعُ العالم طبيعةً من الطبائع وجب حدوثُ العالم عن وجودها ؟ قيل له : أنكرنا ذلك لأن هذه الطبيعة لا تخلو (ص٢٠و)[1] أن تكون معنى موجودًا[2] أو طبيعةً[3] معدومةً[4] ليست[5] بشيء . فإن كانت معدومةً ليست بشيء ، لم يجز أن تفعل شيئاً ، أو أن[6] يجب[7] عنها شيء ، أو يُنسَب إليها شيء . لأنه لو جاز ذلك ، لجاز[8] وجود الحوادث من كل معدوم ووجوبها[9] عن كل معدوم . لأن ما يقع عليه هذا الاسم فليس بذات ولا يختصّ[10] ببعض الأحكام والصفات ؛ فلو كان (ف ٢٩ و) منه ما يُحدِث الأفعال أو تجب عنه ، لصح ذلك من كل معدوم — وذلك باطل باتفاق .

٦٠ **وإن كانت** الطبيعة التي نَسَبَ السائلُ إليها[1] حدوثَ العالم وعلّقه بها معنى موجودًا ، لم تخل تلك الطبيعة ، الموجبة عندهم لحدوث العالم ، من أن تكون قديمة أو محدَثة . فإن كانت قديمة ، وجب أن تكون الحوادث الكائنةُ عنها قديمةً . لأن الطبيعة لم تزل موجودة ، ولا مانع يمنع من وجود الحوادث

(العنوان) (١) ب : الطباع ؛ ف : الطباع ، والكلمة مكتوبة بدون الياء ، لكن نقطتا الياء موجودتان تحت رأس العين .

٥٩ (١) ص : + إما . (٢) ف : موجودة . (٣) ب ف : — طبيعة . (٤) ب : معدوماً . (٥) ب ف : ليس . (٦) ص ف : — أن . (٧) ب ص : يكون . (٨) ب ص : جاز . (٩) ب ص : — وجوبها . (١٠) ف : مختص .

٦٠ (١) ب : « إليها » بعد « نسب » .

الموجَبة عنها . فيجب وجودها مع الطبيعة في القدم، كما يجب وجود[٢] اعتماد الحجر[٣] مع وجود طَبْعه، وإحراق النار وانحلال الطبع والإسكار مع وجود طبع النار والسَّقَمُونيا[٤] والشراب، اذا لم يمنع من ذلك مانع. فكذلك[٥] يجب وجود العالم في القدم — وإن كان محدَثاً — مع وجود الطبع الكائن عنه [العالم] عندهم، إذا لم يمنع من ذلك مانع . وفي إطباقنا وإياهم على استحالة (ص ٢٠ ظ) قدم الحوادث دليل على أنها لا يجوز أن تكون حادثة عن طبيعة قديمة .

٦١ (ب ١١ ظ) **فإن قالوا** : هذا يلزمكم في قولكم إن صانع العالم لم يزل قادرًا على إيجاده، لأن قدرته على الإيجاد قديمة . قلنا[١] : لا يجب ذلك من وجهين . أحدهما أننا[٢] نحن لا نزعم (ف ٢٩ ظ) أن[٣] القديم سبحانه[٤] قادر بقدرته[٥] في الأزل على أن تكون الأفعال مع القدرة . وإنما نقول إنه قادر على أن يستأنف الأفعال وعلى أن يحدثها في زمان قد كانت قبله معدومة. ومحال أن تكون قدرة على ما لم يكن معدوماً قبل وجوده . فلم يجب قدم الأفعال لقدم القدرة عليها .

٦٢ **والوجه الآخر** أننا نحن[١] لا نزعم أن قدرة القديم سبحانه[٢] علة للأفعال ولا موجبة لها، حسب ما تقولون أنتم في إيجاب الطبع لحدوث[٣] ما يحدُث عنه وكونِه علةً له ووجوبِ كونه عنه . ولا نُحيل أن توجد قدرة القديم في الأزل[٤] وهو غير فاعل بها، وإن كانت على صفة ما يصح أن يُفعَل[٥] بها،

(٢) ب ف : — وجود . (٣) ف : يكرر الفقرة « الحجر مع وجود الطبيعة في القدم كما يجب اعتماد » ، ثم يشطبها . (٤) السقمونيا : نوع من النبات يؤخذ من جذره صمغ مسهل . (٥) ص : وكذلك .

٦١ (١) ف : قيل له. (٢) ص : أنّا ؛ وتختلف المخطوطات في كتابة الكلمات « أنّا وأنّنا وإنّا وإنّنا » ، ولن أسجّل هذا الاختلاف بعد. (٣) ف : يكرر «أن». (٤) ص ف : — سبحانه . (٥) ب : بقدرة .

٦٢ (١) ف : — نحن . (٢) ص ف : — سبحانه . (٣) ب : لحدث . (٤) ص : في الأبد؛ ف : الأبد (— في). (٥) ب : يَفعَل ؛ ف : بدون حركات .

وكان هو تعالى على صفة من يصح أن يفعل بها [٦] ، وكان المعدوم المقدور مما يصح أن يخرج الى الوجود ، ولا مانع يمنع من خروجه . لأن قدرته ليست بعلة ولا سبب لمقدوره ولا موجبة له . وأنتم تزعمون أن الطبع الكائن عنه العالم ، وكل طبع كان منه أمر من الأمور ، موجِب لما يحدُث عنه ومقتضٍ [٧] (ص ٢١ و) له ، إذا لم يمنع من ذلك مانع . فبان الفرق بين قولنا وقولكم .

٦٣ **وكذلك** الجواب إن ألزموا هذا الإلزام في إرادة الله تعالى للأفعال ، وإن كانت قديمة عندنا ، لأنها على قولنا إرادة لكون الفعل على التراخي ، ولأنها ليست علة لوجود المراد . (ف ٣٠ و) فإن قالوا : إن هذا الطبع القديم هو شيء حيّ عالم قادر ، ليس بموجب الأفعال [١] ولا علة لها [٢] ، بل يفعلها [٣] بالقدرة والاختيار — أقرّوا بالحق وصانع العالم الذي نُثبته تعالى [٤] ، وإن خالفونا [٥] في [٦] تسميته طبعاً . وكان [٧] هذا عندنا محظورًا بالشرع ، لا بالعقل .

٦٤ **وإن كان** الطبع المحدِثُ للعالم محدَثاً ، فلا يخلو من [١] أن يكون حادثاً [٢] عن طبع أو لا عن طبع . فإن كان حادثاً عن طبع أوجبه ، وجب أيضاً أن تكون تلك الطبيعة كائنةً حادثةً عن طبيعة أخرى أوجبتها . وكذلك القول في طبع الطبع أبدًا إلى غير غاية . وهذا يُحيل وجود العالم ، لأنه متعلق بوجود ما لا غاية له . وقد ثبت استحالةُ خروج ما لا غاية له إلى الوجود ، كما ثبتت [٣] استحالة اجتماع الحركة عن المكان والسكون فيه [٤] معاً [٥] . فكما تجب استحالة وجود العالم وحدوثه ، لو عُلِّق باجتماع الحركة عن المكان والسكون فيه [٦] معاً ، فكذلك [٧] أيضاً تجب استحالة وجوده (ص ٢١ ظ) وحدوثه ، إذا عُلِّقَ بوجود طبائع هي حوادث لا غاية (ب ١٢ و) لها . وفي صحة وجود العالم وحدوثه دليل على فساد هذا القول . وإن كانت الطبيعة (ف ٣٠ ظ)

(٦) ص ف :— بها . (٧) ف : مقتضي ؛ ومثل هذه الصيغة ، أي اسم الفاعل المنقوص النكرة المرفوع والمجرور ، مكتوبة بياء المنقوص دائماً في ف ، ولن أعلق على مثل هذه الكتابة بعد .

٦٣ (١) ب ص : للفعل . (٢) ب ص : له . (٣) ب ص : يفعل . (٤) ب ص : — تعالى . (٥) ص ف : خالفوا . (٦) ف : — في . (٧) ص : — و .

٦٤ (١) ب : — من؛ ص : إما . (٢) ص : — حادثاً . (٣) ص ف : ثبت . (٤) ب : في المحل الواحد . (٥) ص :— معاً . (٦) ب :+أيضاً. (٧) ص : كذلك ، و— أيضاً.

الموجبةُ لحدوث العالم حادثةً لا عن طبيعة أوجبتها ، جاز أيضاً حدوث العالم لا عن طبيعة[٨] ، وحدوثُ الإسكار والإحراق والتبريد والتسخين وسائر الحوادث لا عن طبيعة . كما أنه لو جاز حدوث محدَثٍ واحد[٩] لا من محدِث ، لجاز حدوث سائر الحوادث لا من محدِث . وهذا يُبطل قولهم بإثبات طبيعة حَدَثَ العالمُ عنها .

٦٥ **وعلى انه** هذه الطبيعة ، إن كانت محدَثة ، فلا تخلو أن يكون أحدثها محدِث أو لا محدث لها[١] . فإن كانت حادثة من محدِث ، فلا تخلو من[٢] أن يكون أحدثها[٣] بطبع أو بغير طبع . فإن كان أحدثها بطبع ، وكان طبعه أيضاً محدَثاً ، وجب أن يكون لطبعه محدِث[٤] ، ولمحدِثه طبعٌ محدَثٌ لـه محدِث[٥] أبداً إلى غير غاية — وذلك محال . وإن كان محدِث الطبيعة أحدثها بغير طبع ، جاز حدوث العالم أيضاً من محدِث ليس بذي طبع — وبطل إثبات الطبع . وإن كان محدِث الطبيعة التي حدث عنها[٦] العالم قديماً ، وكان طبعه قديماً ، وجب قِدم الطبيعة وقدم العالم الكائن عنها على ما بيّنّاه من قبل[٧] . وهذا ظاهر في أنه لا يجوز أن يكون العالم حادثاً (ف ٣١ و) عن طبع من الطبائع .

٦٦ **وأما قول** (ص ٢٢ و) من قال إن العالم بأسره مركب من الطبائع الأربع — الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة — فإنه باطل من وجوه. أحدها أن هذه الطبائع أعراضٌ محدَثة متضادّة على الأجسام . لأنه محال اجتماع الحرارة[١] مع البرودة في محل واحد . فيجب حدوث الحرارة[١] بعد بطلان البرودة ، وكذلك الرطوبة بعد اليبوسة . فهذه الطبائع جارية مجرى الحركة والسكون والسواد والبياض وسائر الأعراض المتضادّة . فيجب حدوثها[٢] واستحالة كونها قديمةً أو بعضاً لكلِّيَّة حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة قديمة

(٨) ب : + أوجبته . (٩) ص : — واحد .

٦٥ (١) ب ص : — محدث لها . (٢) ب ص : — من . (٣) ب : + محدثها . (٤) ص ف : محدثاً . (٥) ص : — محدث . (٦) ب : « عنها » بعد « العالم » . (٧) ب : + هذا .

٦٦ (١) — (١) ف : يكرر هذا المقطع . (٢) ب : حدثها .

أزلية[٣] . لأن المحدَث لا يجوز أن يكون بعضاً للقديم، كما لا يجوز أن تكون جُزئيَّات[٤] الحركة[٥] والسكون[٦] منفصلاتٍ عن[٧] كلياتٍ قديمة . فوجب القضاء على حدوث هذه الطبائع وأنها حادثة عن[٨] غير طبائع . فكذلك جائز حدوث[٩] سائر العالم عن غير طبيعة . وعلى أننا قد بينَّا أن هذه الأجناس أعراض، وبينا أن الأعراض لا يجوز أن تفعل شيئاً . لأن الفاعل لا يكون إلا حيًّا عالمًا قادرًا قاصدًا — إذا كان فعله محكَماً . فلم يجز أن تكون هذه الطبائع فاعلةً للعالم، (ف ٣١ ظ) ولا لشيء منه، ولا مريدةً له[١٠] .

٦٧ **ومما يدل** على استحالة قِدم هذه الطبائع أنها لو كانت قديمة، وكان العالم حادثاً (ص ٢٢ ظ) عنها، لوجب قدمه مع قدمها، على ما بيناه من قبل، إذ لا مانع يمنع من كونه معها . (ب ١٢ ظ) فإن قالوا : كذلك نقول . قيل لهم : فإذا كان الطبع قديماً أزليًّا، وكان الكائن عنه قديماً أزليًّا، فلِمَ كان أحدهما بأن يكون موجِباً للآخر وسبباً له أولى من أن يكون المسبَّبُ سبباً وعلةً[١] ؟ فلا يجدون في ذلك متعلَّقاً .

٦٨ **وإن قالوا** العالم محدَث التركيب والتصوير عن اجتماع هذه الطبائع واختلاطها دون وجود ذواتها . قيل لهم : فخبِرونا عن اختلاط هذه الطبائع وامتزاجها — أهو هي، أم معنًى سواها ؟ فإن قالوا : هو هي . قيل لهم : فهي قديمة الأعيان . فيجب قِدم تركيب العالم وتصويره لقدم الاختلاط. وإن قالوا : معنى سواها . قيل لهم[١] : أقديم هو، أم محدَث؟ فإن قالوا : قديم . قيل لهم : فيجب قدم التصوير والتركيب لقدم الاختلاط الموجِب لذلك . وإن قالوا : محدَث . قيل لهم : أفمِنْ طبع حدث، أم[٢] من غير طبع ؟ فإن قالوا : من

(٣) ص ف : قديم أزلي . (٤) ص ف : جزوبات . (٥) ص ف : الحركات . (٦) ف : والسواد (مكان «والسكون»). (٧) ص : من. (٨) ب : من. (٩) ب : حدث. (١٠) ب : — ولا لشيء منه ولا مريدة له .

٦٧ (١) ف : + له .

٦٨ (١) ب : — لهم . (٢) ب : أو .

طبع غير الطبائع الأربع — أقروا بطبع خامس وتركوا قولهم . (ف ٣٢ و) وإن قالوا : بغير طبع . قيل لهم : فما أنكرتم من جواز حدوث تركيب العالم وسائر الأشكال بغير طبع ؟ فلا يجدون من ذلك مخرجاً .

٦٩ (ص ٢٣ و) **ويقال لهم أيضاً** : كيف اجتمعت هذه الطبائع الأربع وتركّبت في الأجسام، وهي لم تزل متنافرة[١] متباينة، [٢] طبع كل شيء منها البعد عن[٣] صاحبه والنفور[٤] عنه، وحيّز كل شيء منها في القدم غير حيّز صاحبه[٢] ؟ وهل يجوز أن يجتمع شيئان، أحدهما ثقيل يهوي وينزل بطبعه، والآخر خفيف متصاعد بطبعه، من غير جامع يجمعها وقامع يقمعها ؟ لأن ما هذه[٥] سبيله، متى لم يُقهَر على الاجتماع، لم يَزْدَدْ من الاجتماع والتقارب إلّا بُعدًا . فإن قالوا : إن[٦] هٰهنا صانعاً[٧] أو طبيعةً أخرى[٨] قهرت هذه الطبائع على الاختلاط والاجتماع بعد التنافر[٩] والتباعد والتضادّ — تركوا قولهم وأثبتوا طبعاً خامساً وصانعاً غيرها . وإن أجازوا ذلك بغير صانع[١٠] ألزَموا اجتماعَ الخفيف والثقيل، والمتصاعد[١١] والمنحدر، بغير سبب ولا جامع، بل بسجيّتها[١٢] وسوم أنفسها[١٣] — ولا فصل في ذلك .

٧٠ **وأما اعتلالهم** بأنهم لم يجدوا جسماً يخلو من هذه الطبائع الأربع، فوجب أن تكون الأجسام مركبةً منها — فإنه يوجب عليهم أن تكون الأجسام مركبة (ف ٣٢ ظ) من النور والظلام والألوان والطعوم والروائح والحركات والسكنات[١] وسائر ما لا تنفكّ منه الأجسام . (ص ٢٣ ظ) وفي بطلان ذلك دليل على بطلان ما قالوه[٢] .

٧١ **ومما يدل** أيضاً على فساد ما يذهبون إليه من إثبات فعل الطبائع

---

٦٩ (١) ف : متنافية . (٢)–(٢) ب : حيز كل واحد في القدم غير حيز صاحبه وطبع كل شيء منها البعد عن صاحبه والنفور عنه . (٣) ص : من . (٤) ف : والنفار . (٥) ب : هذا . (٦) ب : — إن . (٧) ب ف : صانع . (٨) ب : — اخرى . (٩) ف : التنافي . (١٠) ص : + و . (١١) ب : والمنحدر والمتصاعد . (١٢) ص : بسجيتها . (١٣) ص : أنفسها .

٧٠ (١) ص ف : والسكون . (٢) ب : قالوا .

أنه لو كان الإسكار والإحراق والتبريد والتسخين والشبع والريّ ، وغير ذلك مما يدّعونه[1] من الأمور الحادثة ، واقعاً[2] عن طبيعة من الطبائع ، لكان ذلك الطبع لا يخلو من[3] أن يكون هو نفس الجسم المطبوع أو معنى سواه . فإن كان هو نفس الجسم ، (ب ١٣و) وجب أن يكون[4] تناوُل سائر الأجسام يوجب حدوث الإسكار والشبع والريّ ، ومجاورة كل جسم يوجب التبريد والتسخين ، لقيام الدليل على أن الأجسام كلها من جنس واحد . وقد عُلِم أن الشيء ، إذا أوجب أمرًا ما وأثّر تأثيرًا ما ، وجب أن يكون ما هو مثله وما جانسه موجِباً لمثل حكمه وتأثيره — كالسوادَيْن الموجودين بالمحل ، والحركتَيْن في الجهة الواحدة ، وما جرى مجراها[5] من الأجناس . وفي العلم باختلاف ما يحدث عند تناوُل هذه الأجسام دليل على أنــه لا يجوز أن يكون الموجِبُ لكل[6] شيء منه بعضَ الأجسام الذي هو مجانس لسائرها . ولأن[7] الشبع والرِيّ والإسكار ، لو وجب عن (ص ٢٤ و) تناول الطعام والشراب ، لوجب حدوث ذلك عند تناول الحصى[8] والتراب والفثّ[9] والحنظل ، (ف ٣٣ و) وأن يحدث الريّ والإسكار عند شرب الخل والبَلَسان[10] وسائر المائعات والجامدات أيضاً ، لأنها من جنس الطعام والشراب .

٧٢ **وإن كان** ذلك الطبع الذي يُومِئون[1] إليه عرضاً من الأعراض ، فسد إثباتُه فاعلًا من وجوه . أحدها أن الأعراض لا يجوز أن تكون فاعلة ، كما لا يجوز أن تفعل الأفعالَ الألوانُ والأكوان وغيرهما من أجناس الأعراض ، وكما لا يجوز أن يصنع دقائقَ المحكمات ، من الصياغة والنساجة والكتابة ، شيءٌ من الأعراض ، ولا الميتُ ولا الجماد . وعلى أنه لو جاز وقوع هذه الأفعال من الشبع والرِيّ والإسكار والصحة والأسقام ، من الأَعراض ، لجاز وقوعها من الموات . ولو جاز ذلك ، لجاز أن نفعل نحن جميع ذلك . لأننا قــادرون

---

٧١ (١) ب : — مما يدعونه . (٢) ب : واقعة . (٣) ص : إما . (٤) ص : كرر المقطع « هو نفس الجسم المطبوع أو معنى سواه » ، ثم شطبه . (٥) ص : مجريها . (٦) ب : — كل (الشيء) . (٧) ب : وأن . (٨) ف : الحصا . (٩) الفث : حب شجرة برية . (١٠) البلسان : شجر يستخرج منه دهن عطر الرائحة .

٧٢ (١) ص ف : يومون .

عالمون مريدون ، فوقوع هذه الأفعال من الحيّ العالم القادر أقربُ في عقل كل عاقل من وقوعها من الأعراض والموات . وفي تعذُّر ذلك علينا دليل على أنه أشدّ تعذرًا على من قصُرَ عن صفتنا .

٧٣ **ولولا هذه الامور** ، لو كانت (ص ٢٤ ظ) حادثــةً عن طبائع هي أعراض موجودة بهذه الأجسام المطبوعة ، نحو النار والطعام والشراب ، لم تخلُ تلك الأعراض من أن تكون موجودةً بالأجسام عن طبيعة أو غير طبيعة. فإن كانت موجودة بها عن طبيعة أخرى ، وجب تعلُّقُ ذلك بما لا غاية له ، كما بيَّناه من قبل . وإن كانت موجودة عن غير (ف ٣٣ ظ) طبيعة ، جاز أن تحتمل أيضاً الأجسامُ وجودَ الإسكار والشبع والريّ عن غير طبيعــة توجب ذلك . وهذا يبطل إثبات الطبائع[1] إبطالًا ظاهرًا . ويقال لهم أيضاً : خبّرونا عن هذه الطبائع – من أيّ أجناس الأعراض هي ؟ ومن أي قبيل هي ؟ فلا يجدون إلى ذكر شيء سبيلًا .

٧٤ **ومما يدل** أيضاً[1] على فساد فعل الطباع[2] أنه لو جاز وقوع بعض (ب ١٣ ظ) الحوادث – من الشبع والريّ ، والصحة والسقم ، واللذة والألم – من طبع ليس بحيّ ولا قادر ولا قاصد ، لجاز وقوع الإرادة والنظر والكتابة ودقائق الصياغة والنجارة من طبع وعن طبع ليس بحيّ ولا قادر ولا عالم . كما أنه لو جاز استغناء بعض الحوادث عن محدِث ، لجاز غنى[3] سائرها عن ذلك . فلما كان جهةُ تعلُّق الإرادة بفاعل حيّ قادر هي كونها فعلًا حادثاً (ص ٢٥ و) دون كونها إرادةً ، ثبت أن سائر الحوادث المشارِكة للإرادة في صفــة[4] الحدوث محتاجةٌ إلى ما تحتاج إليه الإرادة من فاعلٍ حيّ قادر .

٧٥ **ومما يدل** أيضاً على إبطال قولهم بفعل الطبائع علمُنا بوجوب وجود كل معلول بعلة[1] كلما وُجدت وتكررت وكلما وُجد مثلهــا ، ووجوبِ[2]

---

٧٣ (١) ب ص: الطباع .
٧٤ (١) ب: – أيضاً . (٢) ب: + أيضاً . (٣) ف: غنا . (٤) ب: وصف .
٧٥ (١) ص: لعلة . (٢) ف: وجود .

كثرة المسبَّبات عند كثرة أسبابهــا ، على قول من أثبت السبَب والمسبَّب . (ف ٣٤ و) ألا ترى إلى وجوب كون العالِم عالمًا بالشيء والمريد مريدًا له كلما تكررت له الإرادة والعلم[3]، إذا [4] وُجد به أمثالها في كل وقت وزمان ، ولم[5] يجز أن توجد به علةُ الحكم في بعض الأماكن والأزمان ولا يوجد[6] الحكم ؟ وكذلك يجب عند القائلين بتولُّد الألم عن الضرب وذهاب الحجر[7] عند الدفعة أن يكثرا[8] عند كثرة أسبابها[9]. ويشتدّا[10] عند كثرة الضرب والاعتماد والدفع .

٧٦ **وكذلك** يجب ، لو كان الإسكار والشبع والريّ ونمـاء[1] الزرع حادثًا عن طبع الشراب والطعام والسقي والتسميد وحَمْي[2] الشمس، لوجب[3] أن تزداد هذه الأمور ما كانت الأجسام محتملةً لها عند وجود أمثال مـا أوجب ذلك وتناوُله . فكان يجب أن يزيد الزرع ويَنميَ ، وإن بلغ حــدّ النهاية في مستقر العادة ، إذا أديمَ سقيه وأُكثِر (ص ٢٥ ظ) تسميده وإظهاره للشمس ، حتى يزيد بذلك[4] أبدًا وينمي ، وأن تُوجِب له هذه الأمورُ الزيادةَ في غير إبّان الزرع وحينه ، كما توجب ذلك في وقت عــادة خروجه . وفي[5] علمنا بأن[6] السقي والتسميد يعود بتلفه إذا بلغ مقدارًا ما ، وأنه لا يوجب له ذلك في غير حين نمائه[7] ، دليل على سقوط ما قالوه . وكذلك فلو أن الإنسان أكل وشرب فوق شبعه ، لم يحدث له أبــدًا من الشبع (ف ٣٤ ظ) والريّ ما يحدث له عند الحاجة إلى تناول الطعام والشراب ، بل يصير ذلــك ضررًا وألمًا . وإذا كان هذا هكذا وجب بطلان ما قالوه، وفسد أن تكون الطبائع، التي [هي] في هذه الأشياء بزعمهم ، موجبةً لهذه الأمور – لا على حد[8] إيجاب العلة للحكم ، ولا على سبيل[9] إيجاب السبب المولّد لمــا يُولّد[9] على مذهب

---

(٣) ب: + له . (٤) ب: – إذا؛ ص: اذ لو؛ ولعل إسقاط « اذا وجد به أمثالها » أحسن؟ (٥) ص : – و. (٦) ف: يثبت . (٧) ب: الجسم . (٨) ص: يكثر. (٩) ص: أسبابها . (١٠) ص: ويشتد .

٧٦ (١) ص ف : نما . (٢) ص ف : حما . (٣) ولعل إسقاط « لوجب » أحسن . (٤) ب ص: – بذلك. (٥) ص: ففي . (٦) ب: أن. (٧) ص ف: نباته. (٨) ف: – حد . (٩) — (٩) ب: ما تولد عن سبب يوجبه ؛ ص: ما يولده.

أصحاب التولد . وقد ثبت أيضاً بما قدمنـاه أنه لا يجوز أن تكون الأعراض فاعلةً للأفعال . فبطل ما يُثبتونه[10] من (ب ١٤و) فعل الطبائع[11] وإيجابها[12] لهذه الحوادث .

٧٧ **فأما ما يهذون** بـه كثيرًا من أنهم يعلمون حِسًّا واضطرارًا أن الإحراق[1] والإسكار الحادثَيْن[2] واقعان عن حرارة النار وشدة الشراب — فإنه جهل عظيم . وذلك أن الذي نشاهده ونُحسّه إنما هو تغيُّر حال الجسم عند تناوُل الشراب ومجاورة النار وكونه (ص ٢٦ و) سكرانَ[3] ومحترقاً ومتغيرًا عما كان عليه فقط . فأما العلم بأن هذه الحال[4] الحادثة المتجددة مِن فِعـل مَن هي — فإنه غير مشاهَد بل مـدرَك بدقيق الفحص والبحث . فمن قائل يقول إنه من فعل قديم مخترع قادر ، وهو الحق الذي نذهب إليه . ومن قائل يقول إنه من فعل الإنسان الذي جاور النار وتناول الشراب ومتولّد عن فعله الذي هو (ف ٣٥ و) سبب الإحراق والإسكار . ومن قائل يقول إنه فعل الطبع في الجسم[5] — ولا أدري أهو[6] نفس الجسم المطبوع أم معنى فيـه ؛ ومن[7] قائل يقول إن الطبع عرض من الأعراض .

٧٨ **فكيف** تُدرَك حقيقةُ ما قد اختُلِف فيه هذا الضرب من الاختلاف بالمشاهدة ودَرْك الحواس ؟ ولو جاز لزاعم أن يزعم أنه يعلم صحة فعلَ الطبع في الجسم لِمَا حدث من هذه الأمور اضطرارًا ، لجاز لنـا أن ندّعي أنّا نعلم كذب مدّعي ذلك اضطرارًا ، وأنه هو[1] مضطرّ إلى ذلك . وهذا ممـا[2] لا حيلة لهم في الخلاص منه . وقد ثبت أن ما يُعلَم بالضرورة ودرك[3] الحواسّ ، لا يجوز أن يُجمِع[4] على جحده وإنكاره قومٌ بهم[5] تثبت الحجّـة وينقطع العذر ، كما[6] لا يجوز مثل ذلك في جحد وجودنا ووجود السماء فوقنا والأرض

(١٠) ص: — ما ، و « تثبيته » . (١١) ص: الطبع . (١٢) ب: او إيجابها .

٧٧ (١) ص: الإسكار والإحراق . (٢) ص: — الحادثين . (٣) ص ف: سكراناً .
(٤) ف: الحالة . (٥) ص: الجسد . (٦) ص ف: — أ . (٧) ص: ومنهم من يقول .

٧٨ (١) ص: — هو . (٢) ص ف: ما . (٣) ص: ويدرك بالحواس . (٤) ب ف: يجتمع . (٥) ص: تثبت بهم . (٦) ص: عما .

تحتنا وسماع كلام السائل[٧] لنا في هذا[٨] (ص ٢٦ ظ) الباب . وفي جحد أكثر العالم والأمم بفعل[٩] الطبائع ، و[ب]العلم بهذه الطبائع أصلاً ، دليل على جهل مدّعي هذه الدعوى .

٧٩ **وعلى أن** كثيرًا من المتكلمين يُنكر العلم بوجود حوادث هي إحراق وإسكار من جهة الاضطرار[١] . فكيف نَعلم[٢] حدوثها من محدِث بعينه وعن شيء بعينه اضطرارًا ، وكثير من الناس يجهلون وجود هذه الأعراض وأعيانها ؟ فكيف يُضطرون مع ذلك إلى العلم (ف ٣٥ ظ) بفاعلها ؟ وعلى أن سائر المتكلمين وأهل التحصيل قد أطبقوا على أن حدوث الشيء وكونه عن عدم لا يُعلم اضطرارًا . فكيف يُعلم بِمَن حدث ، وعن أيِّ شيء حدث ، اضطرارًا ، والعلم بمحدِث[٣] الشيء ، وما حدث عنه ، فرعٌ للعلم بأنه محدَث ؟ فإذا لم نعلمه[٤] محدَثًا اضطرارًا ، ولم نشاهده[٥] معدومًا قبل وجوده وموجودًا بعد عدمه ، فكيف نُضطر[٦] إلى العلم بحدِثه — لولا الغفلةُ والذهاب (ب١٤ظ) عن التحصيل ؟

٨٠ **ويقال لهم** في هذا أيضًا : لو قال لكم قائل من المعتزلة القائلين بالتولد[١] : « إنني أعلم حدوثَ الألم وذهاب السهم والحجر متولدَين عن الرمي والدفع والاعتماد ، وكذلك الكسر والقطع وتأليف الأجسام عند حركات البنّائين[٢] واعتمادهم . وإنني أشاهده وأُحِسُّه اضطرارًا » — هل كان في دعواه ذلك إلا بمنزلتكم (ص ٢٧ و) في ادّعاء فعل الطبائع[٣] ؟ لأنه يقول : « وجدتُ[٤] هذه الأمور تحدث عند الرمي والاعتماد والضرب والزجّ[٥] والصكة وأُحسّ ذلك » — فيتعلق في ذلك بمثل ما به[٦] تعلقتم . فإن سوّغوا[٧] ذلك ، صاروا إلى إثبات التولد وتركوا القول بفعل الطبائع[٨] . وإن امتنعوا منه ، لم

---

(٧) ص ف : المسائل . (٨) ص : يكرر « في هذا » . (٩) ب ف : لفعل الطباع .

٧٩ (١) ف : — من جهة الاضطرار . (٢) ب : يُعلم . (٣) ب : بحدث . (٤) ب : يعلمه . (٥) ب : يشاهده . (٦) ب : يضطر .

٨٠ (١) ص : بالمتولد . (٢) ص : الناس . (٣) ب ف : الطباع . (٤) ص : وُجد . (٥) ب : والزجم . (٦) ص : «به» بعد « تعلقتم» . (٧) ب : سوغوه . (٨) ب ف : الطباع .

يجدوا إلى الفصل سبيلًا . وتُعارَض المعتزلة في القول بتولد هـذه الأمور عن الصكة والضرب والرمية بقول المثبتين للطبائع[٩] . (ف ٣٦ و) فلا يجدون في ذلك فصلًا .

٨١ **وإن قال** أصحاب الطبائع : قد توجد هـذه الحركات والاعتمادات أحياناً غير مُولَّدة[١] لما[٢] ادّعته المعتزلة . فبطل أن تكون مولَّـدة[٣] في حال من الأحوال. يقال لهم : وكذلك قد يوجد تناوُل الشراب ومجاورة النار أحياناً مع عدم الإحراق والإسكار ، فبطل أن يكون الإحراق واجباً عن فصـل الطباع[٤] . فإن قالوا : إنما تفعل طباع الأغذية والأدوية مع عدم المانع لها[٥] . قيل : وكذلك[٦] إنما تولِّد[٧] هذه الأسباب مع عدم الموانع من مسبَّباتها[٨] . ولا فصل في ذلك[٦] .

٨٢ **فأما قول** كثير من هؤلاء إن للفلك طبيعةً خامسةً ليست بحرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ، (ص ٢٧ ظ) فإنه أيضاً قول باطل لا حجة عليه — وهو مذهب أرسطاطاليس[١] . فيقال لهم :[٢] لمَ قلتم ذلك ؟ ومـا دليلكم عليه ؟ فإن قالوا : لأنّا وجدنا الفلـك يتحرك حركة دورية أبدًا سرمدًا ، ولا يصح أن يتحرك في جهات العالم الست[٣] ، ولا أن يقف ويسكن بدلًا من الحركة . فوجب أن تكون له طبيعة خامسة ؛ لأن الدالَّ على طبائع الأجسام حركاتُها في جهة العُلو والسُّفل . فيقال لهم : لم قلتم هذا ؟ وما الحجة فيه ؟ وما يُدْريكم أن الفلك لا يجوز أن يسكن يوماً ما[٤] ، ولا أن يتحرك (ف ٣٦ ظ) حركة مستقيمة في إحدى الجهات الست[٥] ، وإن كنتم لم تجدوا ذلك قط ؟ فإن قالوا : لأن ذلك ، لو جاز ، لجاز أن يتحرك المـاء والأرض

(٩) ب ف : الطباع .

٨١ (١) ب ص : متولدة . (٢) ص : كما . (٣) ب : متولدة . (٤) ص : الطبايع . (٥) ص : — لها. (٦)–(٦) ف : يكرر هذا المقطع . (٧) ب ص : تتولد . (٨) ب ص : مسبباتها ؛ ف : بدون حركات .

٨٢ (١) ب ف : — وهو مذهب أرسطاطاليس . (٢) ص : + و . (٣) ص ف : الستة . (٤) ص : — ما . (٥) ص ف : الستة .

سوم أنفسها إلى فوق ، وأن تتحرك النار سوم نفسها إلى أسفل . قيل لهم : وما[٦] أنكرتم من جواز ذلك ، إن كان هٰهنا متحركٌ يتحرك سوم نفسه بغير محرِّك يحرِّكه[٧] ، وما في وجودكم لتعذُّر هذا اليومَ ما يدل على استحالته ؟

٨٣ (ب ١٥ و) **ثم يقال لهم** : ما الدليل أولًا على أن ههنا متحركًا يتحرَّك سوم نفسه بغير محرِّك يحرِّكه ويخترع فيه الحركة ، أو من غير أن يكون قادرًا على تحريك نفسه ومختارًا لذلك ؟ فلا يجدون إلى (ص ٢٨ و) تصحيح هذا[١] سبيلًا . ثم يقال لهم : فيجب على اعتلالكم هذا استواء طبع الهواء والنار والماء والأرض . لأن النار والهواء يتحركان أبدًا صُعُدًا[٢] سوم أنفسها ، ولا يتحركان في غير هذه الجهة . فيجب استواء طبعَيْها[٣] لاستواء حركتَيْها – إن كان اختلاف الحركات دالًّا على اختلاف الطباع . وكذلك يجب أيضًا[٤] اتّفاق طبع الماء والأرض لاتّفاق حركتيهما إلى جهة السفل . وهذا ترك لقولهم إن الماء رطب والأرض يابسة والهواء رطب والنار يابسة حارة[٥] . فإن (ف ٣٧ و) قالوا : الأرض أقربُ حركة إلى[٦] المركز من الماء ، فوجب اختلاف طبعيهما . قيل لهم : فتجب[٧] مخالفةُ طبع الصفحة التي نحن عليها من الأرض لطبع الصفحة التي تلي المركز ، لأن ذلك أقرب حركة إلى المركز . وكذلك[٨] القول في ترتيب[٩] الصفحات . وهذا ترك قولهم .

٨٤ **ويقال لهم** : ويجب على اعتلالكم هذا أن تقضوا على اتفاق طبع كليَّة الماء والأرض والنار[١] والهواء . لأن من طبع كليَّات هذه الأشياء الوقوفَ في عالمها ، الذي هو مركزها ، وأن لا تتحرك عنه . فإن صاروا إلى ذلك تركوا قولهم . وإن قالوا : اتفاق كليات هذه الأشياء في السكون

(٦) ب ص : – و . (٧) ص ف : – بغير محرك يحركه .

٨٣. (١) ب : ذلك . (٢) ص : صُعَداً . (٣) ب : طبعها . (٤) ب : – أيضاً ؛ ص : كلمة « يجب » مكتوبة فوق السطر قبل كلمة « أيضاً » ؛ ف : « أيضاً » قبل « يجب » . (٥) ب : – حارة . (٦) ب : من . (٧) ب : فوجب . (٨) ص : فكذلك . (٩) ب : تركيب .

٨٤ (١) ص : – والنار .

في مراكزها ومواضع كلياتها لا يدل (ص ٢٨ ظ) على اتفاق طباعها . قيل لهم : وكذلك اختلاف حركات جزئياتها[٢] الموجودة في عالمنا لا يدل على اختلاف طباعها – ولا فصل في ذلك . ويقال لهم أيضاً : يجب على موضوعكم هذا أن تكون[٣] جزئيات هذه الأشياء مخالفةً[٤] لكلياتها ، وأن تكون طباعُها خلاف طباع كلياتها . وذلك أن من شأن هذه[٥] الجزئيات الموجودة في عالمنا الحركة ، ومن شأن كلياتها السكون والوقوف . فيجب لذلك اختلاف طباع الجزئيات والكليات . فإن مرُّوا على ذلك تركوا قولهم . وإن أبَوْه ، قيل لهم : فما أنكرتم أيضاً من اتفاق طبع الفلك (ف ٣٧ ظ) والنار والهواء والماء والأرض – وإن اختلفت حركات هذه الامور ؟ فلا[٦] يجدون إلى دفع ذلك سبيلًا .

(٢) ص ف : جزوياتها . (٣) ب : يكون ، و+ طبع . (٤) ب : مخالفاً . (٥) ف : — هذه . (٦) ص : ولا .

[الباب الخامس]

باب الكلام على المنجِّمين

٨٥ (ب ١٥ ظ) **إن قال قائل** : فما أنكرتم أن يكون صانعُ هذا العالم ومصوّره ومدبّره[1] ونافعه وضارّه ومبتليه الأَفلاكَ السبعة ، التي هي الطوالع : الشمس والقمر والمِرّيخ والمشتَرِي وزُحَل[2] وعُطارِد والزُّهَرة[3] ؟ قيل له : أنكرنا ذلك لعلمنا بحدوث هذه النجوم (ص ٢٩ و) وأنها جارية مجرى سائر أجسام العالم . وذلك أنه قد جاز عليها ، من الحد والنهاية والتأليف والسكون والانتقال من حال إلى حال ، ما يجوز على سائر أجسام العالم . فلو[4] جاز أن تكون قديمة ، مع ما[5] وصفنا ، لجاز قِدم سائر الأجسام .

٨٦ **والدليل** على حدوث هذه الأَفلاك علمنا بأن الشمس تكون في برج الحمل ، ثم تنتقل إلى برج الثور ، ثم إلى غيرهما من البروج . وقد[1] علمنا أنها لا يجوز[2] أن تكون كائنة في برج الحمل ومتحركة إليه لعينها و[3]نفسها[4] . لأن ذلك لو كان كذلك ، لم تُعلَم نفسها إلا وهي كائنة في برج الحمل ، ولوجب أن تكون لم تزل (ف ٣٨ و) كائنة فيه[5] ولا تزال كذلك ، وأن يستحيل خروجها عنه وانتقالها منه ، اذ كانت كائنة فيه لعينها . كما أنها إذا كانت قديمة لعينها وجوهرًا لعينها ، استحال خروجها من القدم والجوهريّة[7] .

---

٨٥ (١) ص ف : — ومدبره . (٢) ب : « وزحل » قبل «والمريخ » . (٣) ب : « والزهرة » قبل « وعطارد » . (٤) ص : ولو . (٥) ف : معا .

٨٦ (١) ص : ثم (مكان « وقد ») . (٢) ب : تجوز ؛ ف : بدون نقط . (٣) ص : أو . (٤) ف : بعينها وبنفسها . (٥) ب : + لعينها . (٦) ص : إذا . (٧) ب : « والجو » ، وفي الهامش كتبت « هر » ، وبقية الكلمة مقطوعة .

وفي علمنا بخروجها[٨] من كل برج إلى غيره وأن كونها فيه مضادّ لكونها في غيره دليل[٩] [على] أنه لا يجوز أن يكون كونها[١٠] في هذه البروج قديمًا . لأن ذلك لو كان كذلك ، لوجب أن تكون[١١] في برج الحمل في حال كونها في برج الثور ، ولم[١٢] تكن (ص ٢٩ ظ) بأن تكون في أحد المكانين بأولى من أن تكون في[١٣] الآخر — إذا كان كونها فيهما قديمًا لم يزل موجودًا ولا يزال كذلك موجودًا . واذا لم يجز ذلك ، ثبت حدوث حركات هذه الأفلاك وأكوانها ، وثبت بذلك حدوثها . لأنها ، عندنا وعندهم ، لم توجد قط منفكة من هذه الأكوان. وما لم يسبق الحوادث[١٤] فواجب كونه محدَثًا . وقد أفسدنا من قبل قول مَن زعم أن الحوادث لا أوّل لها بما يُغني عن ردّه . فوجب القضاء على حدوث هذه الأجسام . وقد قام الدليل على أن الجسم المحدَث لا يصح أن يفعل في غيره ، وأنه لا توجد أفعاله إلا في نفسه . فلم يجز أن تكون هذه الآثار الأرضية (ف ٣٨ ظ) من فعل الأفلاك ، إذ ليست[١٥] موجودة بذواتها .

٨٧ **وعلى انه** هذه الأفلاك ، إذا ثبت حدوثها بما وصفناه ، فلا تخلو من أن يكون لها محدِث مدبّر ، أو لا محدِث لها ولا مدبر[١] . فإن لم يكن لها محدِث ، جاز وقوع الآثار الأرضية والعلوية وسائر الحوادث من غير محدِث هو فلك أو غيره . وإن كان لها محدِث ، فلا يخلو أن يكون أحدثها بالطبع أو بالقدرة والاختيار . فإن كان أحدثها بالطبع ، وجب أن تكون قديمة لقدم الطبع الذي وجبت عنه ، على ما بيّناه ، وخرجت عن (ص ٣٠ و) أن تكون (ب ١٦ و) محدَثة — وقد بيّنا فساد ذلك من قبل . وجاز أيضاً أن تكون[٢] سائر الحوادث والتأثيرات حادثةً بطبع ذلك الصانع المحدِث[٣] لهذه الأفلاك ، دون طباع هذه الكواكب ، فتكون[٤] كل الحوادث واقعة بطبع ذلك[٥] الفاعل.

(٨) ب : لخروجها . (٩) ص ف : — دليل، ثم « وأنه » . (١٠) ف : يكرر « فيه مضاد ... أن يكون كونها » . (١١) ص : يكون كونها . (١٢) ص : واذ لم . (١٣) ف : — في . (١٤) ص ف : المحدث . (١٥) ب : + هذه الأفعال.

٨٧ (١) ص : — محدث لها ولا مدبر . (٢) ص : يكون . (٣) ص : — المحدث . (٤) ص : فيكون . (٥) ص : بعد كلمة « ذلك » كلمة غير واضحة ، ولعلها « الصانع » ، وهي مكتوبة أيضاً في الهامش .

وإن كان أحدثها بالقدرة والاختيار، فلا يخلو أن يكون قادرًا على ألّا تكون الحوادث التي يوجبون(٦) وجودها عند كون الشمس في برج(٧) الثور ومقابلتها لما قابلته، أو غيرَ قادر على ذلك. فإن كان غير قادر عليه، وجب ممانعة هذه الأفلاك له(٨) وغلبتُها إياه – وذلك يقتضي نقصه وحدوثه. وإن كان صانعها(٩) قادرًا على المنع من وجود هذه التأثيرات، مع وجود الأفلاك ومقابلتها وتربيعها وتسديسها (ف ٣٩ و) وثبوت طبائعها، ويقدر على إيجاد غيرها من الحوادث، بطل أن تكون(١٠) لهذه الكواكب أفعال وتأثيرات(١١) وطباع توجب حدوث ما يحدث في عالمنا، وثبت أن ذلك أجمعَ فعلُ فاعل قادر مختار، يُحدِثه إذا شاء ويتركه إذا شاء – وليست هذه من صفات المطبوع على الأفعال بسبيل.

٨٨ **ومما يدل** أيضاً على أنه لا يجوز أن تكون هذه التأثيرات والحوادث الأرضية والسماوية من فعل هذه(١) الكواكب (ص ٣٠ ظ) أنها لو كانت من فعلها، لم تخل من أن تكون فعلت هذه الأمور وهي قادرة عليها أو غير قادرة على ذلك(٢). فإن كانت غير قادرة على ذلك، استحال وقوع الأفعال منها، كما يستحيل وقوع القصد والاختيار وحل الإشكال وعمل الهندسة(٣) ودقائق الكتابة والنساجة والذرع والمساحة، عندهم وعندنا، ممّن ليس بقادر. وذلك لأن الفعل إنما تعلق(٤) بفاعل حيّ قادر من حيث كان فعلًا. فإذا جاز وقوع بعض الأفعال من غير قادر، خرج جميعها عن(٥) الحاجة إلى التعلق بقادر. وفي بطلان ذلك دليل على أنها لا يجوز(٦) أن تكون غير قادرة. وإن كانت قادرة على ما كان منها ومختارة له، فلا يخلو(٧) كل واحد(٨) منها، قديماً كان أو محدَثاً(٩)، من أن يكون قادرًا على ممانعة الآخر من فعله والاستبداد (ف ٣٩ ظ) بوجود مراده دون مراد مخالفه، أو لا يكون فيها قادر(١٠) على

(٦) ص: توجبون. (٧) ص: – برج. (٨) ص: – له. (٩) ص ف: + تعالى.
(١٠) ص: يكون. (١١) ب ص: وتأثير.
٨٨ (١) ف: – هذه. (٢) ص: عليها. (٣) ص ف: الهندسي. (٤) ص: يتعلق. (٥) ف: في. (٦) ب: تجوز؛ ف: بدون نقط. (٧) ف: + أن يكون.
(٨) ب ف: واحدة. (٩) ب ف: قديمة كانت أو محدثة. (١٠) ص ف: قادراً.

ذلك[11] ، أو يكون بعضها قادرًا على هذا وبعضها غير قادر عليه . ويُساق معهم دليل التمانع بعينه ، فإنه مفسد لقولهم وموجب لحدوث سائر هذه الأفلاك ، وفيه ترك دينهم[12] بقدمها .

٨٩ **فأما من قال** من المنجمين إن هذه الكواكب محدَثة وإنها (ص ٣١ و) حية قادرة قاصدة ، وجوّز[1] تمانعها ولحوق العجز بها – فإنهم لا سبيل لهم إلى العلم بكونها قادرة مختارة وما معهم فيه سوى الدعوى. فيقال لهم : لم قلتم إن هذه الأفلاك حية قادرة ؟ فإن قالوا : لظهور ما ظهر من سيرها وقطعها البروج وكونها فيها على ترتيب ونظام[2] في الأوقات المعلومة. (ب ١٦ ظ) قيل لهم[3] : وما الدليل على أن هذه الحركات من فعلها وأنها قادرة عليها مع علمنا وإياكم بأنه قد يتحرك الحيّ والميت والقادر ومن ليس بقادر ، فما في ظهور الحركات منها ما يدل على أنها قادرة ؟ وما أنكرتم أن يكون صانعها خالقًا للسير[4] وقطع البروج فيها ؟

٩٠ **فإن قالوا** : الذي به نعلم أن ما يظهر من حركات الناس وتصرّفهم فعلٌ لهم ، به نعلم أن سير هذه الكواكب وكونها في البروج فعلٌ لها . يقال لهم : لم قلتم ذلك ؟ وما أنكرتم أن يكون علمُ الإنسان بأن نفسه فاعلة لقيامه وقعوده وضروب (ف ٤٠ و) تصرّفه المتعلق بقدرته ، هو وجوده لنفسه قادرة على ذلك ومختارة له ، وعلى خلاف صفته إذا دُفِع[1] وسُحب واضطُر إلى حركة مثل حركة[2] الحمي والفالج ؟ وأن يكون علمه بأن غيره من الناس المتصرفين في الصياغة والكتابة مختارون[3] لذلك وقاصدون[4] (ص ٣١ ظ) إليه وقادرون[5] عليه يقع اضطرارًا من وجه يَلزم النفسَ العلمُ به ؟ لأننا قد نُضطرّ إلى علم[6] كون المريد منا مريدًا والقاصد قاصدًا ، وأنه

---

(١١) ص : – على ذلك . (١٢) ب : تدينهم .

٨٩ (١) ب : فانه جوز . (٢) ب : + و . (٣) ص : – لهم . (٤) ص : لسيرها .

٩٠ (١) ف : – دُفع و . (٢) ص : – مثل حركة . (٣) ص ف : مختارين؛ وفي ص الكلمة مصححة . (٤) ص ف : وقاصدين؛ وفي ص الكلمة مصححة. (٥) ص ف : وقادرين؛ وفي ص الكلمة مصححة . (٦) ص ف : – علم.

بالصفة التي إذا كنا نحن عليها سُمّينا قادرين، عنــد أحوال تظهر منهم[٧]، ليست بأسباب لكونهم[٨] قادرين و[٩]لا بأدلّة[١٠] على ذلك. ولكنا نضطر عند مشاهدتها والعلم بها إلى كونهم قاصدين وأنهم بصفة القادرين، على سبيل وضع العادة ومستقرّها. كما نُضطر[١١] إلى خجَل الخجِل ووَجَل الوجِل وشجاعة الشجاع أو جبن الجبان عند أمور تظهر منهم ليست بأسباب الشجاعة والجبن ولا دلالة[١٢] عليها، ولكن العادة جارية بحصول العلم الضروري بأحوالهم عند حصولها[١٣]. وإذا كان ذلك كذلــك، ولم نكن مضطرين إلى العلم بأن النجوم مختارة قادرة حية، ولا عالمين بذلك من جهة الاستدلال – لفقد الدليل عليه – ثبت أنه لا سبيل لهم[١٤] إلى العلم بأنها حيّة قادرة.

٩١ **وعلى أنه لو قال قائل** : إن ما يظهر من حركات النجوم وسيرها ودوران الفلك (ف ٤٠ ظ) على نمط واحد وسجية واحدة غير مختلفة يدل على أنها مجبولة على ذلك ومضطرة إليه ومطبوعة عليه، على قول أصحاب الطباع – لكان ذلك أقربَ. (ص ٣٢ و) لأن المطبوع المجبول على الفعل من شأنه أن يكون ما يُضطرّ إليه على سجية واحدة. وليس كذلك المتصرف باختياره، لأنه يفعل الشيء وضِدّه وخلافه. فتأثيرات هــذه النجوم لِما تُؤثّره على سَنَن واحد يجري مجرى تأثير النار والثلج للتسخين والتبريد على سجيــة واحدة، وتأثير الطعام والشراب، وما جرى مجرى ذلك. فما ظهر من حركاتها أقرب إلى[١] أن يدل على قول أصحاب الطباع.

٩٢ **فأما استدلال** من استدل منهم على حياة الفلك الأعظم وهــذه الأفلاك التي دونه بعظم[١] أجرامها (ب ١٧ و) وضيائها وإشراقهــا وعلوّ شأنها – فإنه من وساوس النفوس. وذلك أن عظم الجسم وعلو مكانه وشدّة

---

(٧) ص: منه. (٨) ص: فكونُهُم. (٩) ص: – و. (١٠) ب: دالة؛ ص: لأدلة.
(١١) ف: يضطر. (١٢) ب: دالة. (١٣) أي: عند حصول الأمور التي تظهر منهم؛ ولعل الأحسن أن نقرأ «عند ظهورها». (١٤) ص: – لهم.
٩١ (١) ص: من.
٩٢ (١) ب: لعظم.

إشراقه وضيائه لا يدل على كونه حياً . وكذلك ظلمة الجسم ولطافتــه وصغر شأنه لا يدل على المنع من كونه حياً . لأنه قد يكون المضيء العظيم غير حي، والخسيس المظلم اللطيف من الأجسام حياً درّاكاً ، كالذرّ والبقّ وما جرى مجرى ذلك . فلا تعلّق في هذا[٢] .

٩٣ **وأما تعلقهم** في إثبات تأثيرات هذه الكواكب بمجيء[١] الزمان عند قرب الشمس وبرده عند (ف ٤١ و) بعدها عن عالمنا وكونِ الاعتدال في زمن الخريف والربيع عند توسّطها — فإن ذلك أجمع لا يدل على أن ما يحدث في عالمنا (ص ٣٢ ظ) من هذه الأمور من فِعلها ، كما لا يدل حدوث[٢] التبريد والتسخين في الأجسام عند مجاورة الثلج والنار على أن ذلك من فعلها[٣] . وكل شيء نقضنا به على القائلين بفعل الطباع[٤] من[٥] هذا الاستدلال ، فهو بعينه ناقض لتعلّق المنجّمين به[٤] .

٩٤ **ومما يدل** على ذلك أيضاً أن هذه الحوادث الأرضية لا تخلو[١] أن تكون واجبة عن ذوات هذه[٢] الأفلاك أو عن أكوانها في هذه البروج .[١] فإن كانت كائنة مُوجَبة عن ذواتها ، وجب أن تكون[٣] سائر الأجسام مُوجِبة لمثل[٤] ما توجبه هذه الأفلاك[٥] من هذه الآثار لقيام الدليل على تجانُس الأجسام وتماثُل جِرم المشتري وزُحل والشمس والقمر . فكان يجب أن يكون تأثير كل شيء منها كتأثير غيره سواء . وكذلك سائر أجسام العالم . وعلى أنه لا بدّ من[٦] أن تكون[٧] ههنا جهة من قبلها يصح العلم بأن ذوات هذه الأجرام[٨] وأنفسها توجب حدوث هذه الآثار . وفي تعذُّر ذلك عليهم دليل على فساد هذه الدعوى .

---

(٢) ص : + المعنى.

٩٣ (١) ص : بحماه ؛ ف : بحما . (٢) ص : « حدوث التبريد و » ؛ هذا المقطع مكتوب في الهامش، وجزوءه الأعلى مقطوع . (٣) ب : فعلها ؛ ف :+ معاً . (٤)–(٤) ص : هو استدلال وهو ناقض بعينه لما تعلق المنجمون به . (٥) ب : بهذا .

٩٤ (١)–(١) ف : يكرر هذه الفقرة مع «أو» مكان «أن» في أولها . (٢) ب : — هذه. (٣) ص : يكون . (٤) ص : بمثل . (٥) ص ف : — هذه الأفلاك . (٦) ب ف : — من. (٧) ص : يكون . (٨) ص : الأجسام .

٩٥ **وإن كانت** هذه الحوادث إنما تحدث عن أكوان هذه الأجسام في تلك (ف ٤١ ظ) البروج، فيجب أن يكون كون القمر أو[1] المشتري في برج الحمل موجباً لما يوجبه كون الشمس فيه[2]. لأن كون كل جرم، نيرًا كان أو غير نير، رطباً (ص ٣٣ و) كان أو[3] يابساً، في المكان من جنس كون غيره فيه. ألا ترى أن كون الزئبق[4] والبلسان في القدح والمكان المعيَّن من جنس كون الماء فيه، وكذلك كون الجمرة في المكان من جنس كون القطعة من[5] الثلج فيه؟ وإذا ثبت ذلك، وجب أن يكون كون[6] كل كوكب في برج من هذه البروج موجباً لمثل ما أوجبه[7] كون غيره فيه. لأن الشيئين المتماثلين يجب أن يكون تأثيرهما والموجَب عنهما واحدًا. ألا ترى انه لمّا كان كون القمر في برج الحمل من جنس كون الشمس فيه، وجب أن يصير[8] كل واحد من الكونين في تلك المحاذاة وذلك البرج بعينه، فكذلك يجب أن يكون سائر موجَبات الكونين واحدًا؟ وكذلك السوادان المتماثلان[9] يجب أن يكون تأثيرهما (ب ١٧ ظ) في المحل والمنظر[10] تأثيرًا واحدًا، ولا يجوز أن يكون أحدهما مسوِّدًا والآخر مبيِّضاً. وكذلك الحرارتان والبرودتان[11] لا يجوز أن تكون إحداهما[12] مسخِّنةً والأخرى[13] (ف ٤٢ و) مبرِّدةً.

٩٦ **وإذا[1] كان** ذلك كذلك، وجب أن يكون تأثير الشمس، إذا كانت في برج الحمل، هو تأثير المرّيخ أو[2] زحل إذا كان أحدهما[3] فيه؛ وأن يكون كوننا نحن في ذلك البرج، لو وُجدنا فيه، أو بعض الحجارة[4]، موجباً من التأثير مثل الموجَب عن كون الشمس فيه. وإن لم يصح وجود

---

٩٥ (١) ب ف: و. (٢) ف: فيها. (٣) ص: أم. (٤) ص ف: الزنبق. (٥) ب: قطعة، و – من؛ ف: – القطعة من. (٦) ص: – كون. (٧) ف: يكرر الفقرة «أن يكون كون ... ما أوجبه». (٨) ص ف: يصيرا بكل. (٩) ف: السوادين المتماثلين. (١٠) ف: والمنظرة. (١١) ف: الحرارتين والبرودتين. (١٢) ف: أحدهما. (١٣) ف: والآخر.

٩٦ (١) ب: فاذا. (٢) ب ف: و. (٣) ب ف: كانا، و – أحدهما. (٤) ص: الأحجار.

كل[٥] نجم[٦] من هـذه الطوالع في مكان الآخر وفلكه ، وجب أن يؤثّر كون الشمس في البرج والدقيقة في الدرجة ، اذا كانت مقارنة لزحل او مقابلة لبعض الطوالع ، ما تؤثّره[٧] إذا لم تكن[٨] تلك[٩] في المقابلة والمقارنة . (ص ٣٣ ظ) وفي إجماعهم على بطلان ذلك دليل على أن هذه التأثيرات لا يجوز أن تكون واجبة عن ذوات هذه الأفلاك[١٠]، ولا عن ذوات أكوانها في البروج ، ولا كائنة عنها على سبيل الطبع ، ولا على وجه القدرة والاختيار . فلا معنى إذًا[١١] لنسبة هذه الآثار إلى الأفلاك .

٩٧ **فإن قال قائل منهم**[١] : ما أنكرتم أن يكون تعلق هذه الآثار بالأفلاك ونسبتها إليها على حسب تعلق الحكم بالعلة ونسبتـه إليها ؟ وذلك ككون العالِم عالمًا والقـادر قادرًا والمتحرك متحركًا ، الواجب عن العلم والقدرة والحركة ، لا على سبيل الفعل ولا على سبيل الطبع . قيل له : لا يجب ما قلتَه من وجوه . أحدها أن الحكم عندنا ، الـذي زعمتَ أنه موجَب عن (ف ٤٢ ظ) العلة ، ليس هو شيئاً[٢] غير العلة ؛ بل كون العالم عالمًا والمتحرك متحركًا ليس بمعنى أكثر من وجود الحركة والعلم فقط . فيجب على هذا أَلّا تكون هـذه الحوادث الكائنة في الأرض معنى سوى ذوات الكواكب أو كونها في تلك البروج . وهذا جهل لا يصير إليه[٣] أحد .

٩٨ **والوجه الآخر** أن الحكم الواجب عن العـلة لا يصح أن ينفصل عن العلة ولا[١] عن الذات[٢] التي توجد بها العلة . فلذلـك لم يجز أن تكون الحركة موجِبة (ص ٣٤ و) لكون غير مَن وجدت به متحركًا . وكذلـك العلم والإراده وسائر مـا يوجِب حكماً لا يجوز أن يوجب حكماً في غير محله . فيجب ، إذا كان ذلك كذلك ، أَلّا توجب أنفس هـذه الأفلاك أو[٣]

(٥) ب : — كل . (٦) ص ف : نجمين . (٧) ف : يؤثره . (٨) ف : يكن .
(٩) ص ف : — تلك . (١٠) ص : في النص كلمة « الأفلاك » مشطوبة ، وفي الهامش كتبت كلمة « الكواكب » . (١١) ب : إذن .

٩٧ (١) ف : « منهم » قبل « قائل » . (٢) ص : شيىٌ ؛ ف : شي . (٣) ب ص : « إليه » بعد « أحد » .

٩٨ (١) ص ف : — لا . (٢) ف : الذوات . (٣) ب : و .

كونها في البروج شيئاً من التأثيرات إلا في أنفسهـا ومواضع أكوانها . وفي العلم بانفصال هذه الأفلاك عن ذوات البروج ومحل أكوانها دليل على فساد تشبيههم ما ادَّعوه بالعلة والحكم .

٩٩ **وإن**[1] **قالوا** : أفليس الفعل والعدل والتفضل يوجب كون الفاعل فاعلًا والعادل عادلًا ، وإن لم يوجد ذلك في فاعله[2] ؟ لأن الفعل[3] والعدل من الله تعالى منفصل من ذاته[4] . قيل لهم : ليس للفاعل بكونه فاعلًا وعادلًا حكم أكثر من وجود الفعل والعدل منه . (ف ٤٣ و — ب ١٨و) وليس يتغير حكم نفسه بوجود الفعل ، كما يتغير حكم من ليس بعالم ولا مريد بوجود العلم والإرادة . فسقط ما سألتم عنه .

١٠٠ **فإن قال منهم**[1] **قائل** : ما أنكرتم أن يكون تعلُّق هذه الحوادث بالأفلاك على حسب تعلق الفعل المتولد بما ولَّده من الأسباب ؟ قيل له[2] : أنكرنا ذلك لأمور . أحدها أن التولد عندنا باطل ، غير ثابت في أفعال الخلق ولا في أفعال الخالق تعالى . فلا معنى لتشبيه الأمور به . والوجه الآخر أن هذه الحوادث لا تخلو[3] أن تكون متولدة عن ذوات الأفلاك[4] وأجرامها[5] ، (ص ٣٤ ظ) أو عن أكوانها في البروج . فإن كانت متولدة عن ذواتها — فقد ثبت عند كل أحد ممن ينفي التولد ومن يُثْبِته أن ذوات الأجسام لا تولد شيئاً . وعلى أنه لو جاز توليدها لهذه التأثيرات ، لوجب توليدُ الشمس لمثل ما يولِّده القمر وتوليد الصخور الصلاب وسائر الأجسام لما تولده[6] ذوات هذه الأفلاك[7] — لأنها كلها من جنس واحد . وهذا باطل عندنا وعندهم .

١٠١ **وإن كانت** هذه الحوادث متولدة عن أكوان هذه الأفلاك[1] في البروج ، وجب أن يكون كون الشمس في برج الحمل مولِّدًا لمثل[2] ما يولده

٩٩ (١) ب ص : فإن . (٢) ب ص : بمحله . (٣) ف : التفضل . (٤) ب ف : + تعالى .
١٠٠ (١) ص ف : — منهم . (٢) ب : — له . (٣) ص : + إما . (٤) ص : الكواكب . (٥) ب ص : وجواهرها . (٦) ص : يولده . (٧) ص : الكواكب .
١٠١ (١) ص : الكواكب . (٢) ب ص : لما .

كون المشتري والقمر فيه — وذلك باطل عندهم . وإنما وجب ذلك لما قلناه من وجوب تجانُس هذه الأكوان في المكان الواحد (ف ٤٣ ظ) مع تغاير الكائنَيْن فيه . وفي بطلان هذا دليل على فساد ما ظنّوه من ذلك.[٣] ويجب ، إن لم يصح كون الشمس سائرة في برج القمر وكائنة في الدقائق التي يكون فيها القمر ، أن يكون كون الشمس في تلك الدقيقة من فلكها ومن البرج مؤثّرًا لذلك الحادث متى وُجد — سواء كان في مقابلة الكائن فيه شيء أو لم يكن ، وسواء ربّع الكوكبَ أو سدّسه؛ لأن الكوكبين في ذلك المكان لا شك من جنس واحد .[٤] بل كان يجب أن يكون كون الشمس في تلك الدرجة من البرج موالدًا في كل وقت مثل الذي يولده في غيره — وهذا باطل باتفاق منا ومنه[٤] . فسقط[٥] ما قالوه .

١٠٢ **وعلى انه** الفاعل في غيره على سبيل التولد[١] لا يفعل فيه إلا بأن يماسّه أو يماسّ ما ماسّه . ومحال عند أصحاب التولد أن يَخْتَرِعَ[٢] فيه الفعل اختراعاً بغير مماسّة له ولا مماسّة لما ماسّه . فيجب ، إذا كان كذلك ، ألا يصح فعل هذه الأفلاك فينا وتأثيراتها[٣] في أنفسنا (ص ٣٥ و) وعالمنا إلا بأن تماسّنا أو تماسّ ما ماسّنا . لأنه لو جاز أن تفعل فينا بالتولد على غير هذه السبيل ، لجاز وصح أن نفعل نحن أيضاً فيها تأثيرات وحوادث من غير أن نماسّها أو نماسّ ما ماسّها . وفي تعذر ذلك واستحالته دليل على استحالة فعل هذه الكواكب فينا على هذه[٤] السبيل . وإذا بطل ذلك صح أنه (ب ١٨ ظ) لا فعل ولا تأثير لهذه الكواكب[٥] بحال بتة .

١٠٣ **فأما من اقرّ** منهم بالإسلام وأذْعَن بحدوثها[١] وأنها متعلقة بمحدِث أحدثها ، وزعم أن الله تعالى جعلها دلالة على ما يحدث في العالم في أوقاته —

---

(٣) ص : الكلام من هنا إلى آخر العدد ناقص ؛ ف : الكلام من هنا إلى « بل كان يجب » ناقص . (٤) — (٤) ب : ناقص . (٥) ب : فبطل بذلك .

١٠٢ (١) ف : + مما له جهة . (٢) ب : مُخْتَرِعٌ ؛ ف : بدون حركات . (٣) ص : وتأثيرها . (٤) ص : هذا . (٥) ب : + والأفلاك .

١٠٣ (١) ب : لحدوثها .

فإنه أيضاً خبط وتخليط . لأن الدليل المتعلق بمدلوله لا بد أن (ف ٤٤ و) تكون[٢] جهة تعلقه به معروفةً معلومةً — كجهة تعلق الكتابة بالكاتب وبكون صانعها عالمًا ، ودلالة الحوادث على حدوث ما لا[٣] يسبقها ولا ينفكّ منها ، ودلالة المعجزات على صدق صاحبها ، وأمثال ذلك ممـا قد عُرف جهة تعلق الدليل فيه[٤] بمدلوله . ولا وجه من قبله يُعلَم[٥] أن[٦] كون هذه الأفلاك[٧] في البروج وسيرها وحركاتها[٨] دلالة[٩] على حدوث ما يحدث من الأمطار والنماء والنقصان وغلاء الأسعار وسفك الدماء وسكون الهيج والفساد وعلى ما يستسرّ الناس بعلمه وما ينطوون[١٠] عليه .

١٠٤ وقد (ص ٣٥ ظ) أخبر الله تعالى[١] عن كذب مدّعي علم ذلك ، وأنه تعالى المستبدّ بعلم ما كان وما[٢] يكون ، فقال تعالى[٣] : « وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ . »[٤] فجعل ذلك من دليل النبوّة ومما[٥] لا يطّلع عليه إلا من أُوحِيَ إليه[٦] به . وقال : « إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ . »[٧] وقال : «عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ . »[٨] وفي[٩] نظائر هذه الآيات ما[١٠] يدل على أن علم ما يكون لا يُدرِكه إلا علام[١١] الغيوب أو من أطلعه على ذلك . فكيف يُدرَك ذلك بقطع الأفلاك وسير (ف ٤٤ ظ) النجوم ؟ وكيف يجتمع في قلب مؤمن تصديق الرسل وتصحيح الآيات مع اعتقاد تصحيح أحكام المنجمين واعتقاد كون[١٢] سير الأفلاك أدلة

---

(٢) ص: يكون . (٣) ص: — لا ، ومكانها فراغ . (٤) ص ف: منه . (٥) ص: — من قبله يعلم ؛ ف : + به . (٦) ب ص : — أن ، و + لدلالة . (٧) ص : الكواكب . (٨) ص: وحركتها . (٩) ب ص: — دلالة . (١٠) ص: ينطوى .

١٠٤ (١) ف : سبحانه . (٢) ب ف : — ما . (٣) ب ف : — تعالى . (٤) آل عمران ٣ : ٤٩/٤٣ . (٥) ب: وما . (٦) ب ف: به إليه . (٧) ب ف: — إن الله عليم خبير ؛ لقمان ٣١ : ٣٤ . (٨) الجن ٧٢ : ٢٦-٢٧ . (٩) ف : — و . (١٠) ص ف: مما . (١١) ص: عالم . (١٢) ص: — كون .

على علم ما كان[١٣] ويكون ؟ وقد رُوِي عن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم[١٤]، أنه قال : « من صدّق كاهناً أو عرّافاً — وفي بعضها : أو منجماً[١٥] — فقد كفر بما أنزل[١٦] الله على قلب محمد »[١٧] ، في أمثال لهذه الرواية يطول ذكرها[١٨].

(١٣) ص: ما يكون وما كان . (١٤) ب: — وآله وسلم ؛ ف: عليه السلام. (١٥) ص ف: — وفي بعضها أو منجماً . (١٦) ص ف: أُنزِلَ ، و— الله . (١٧) ب: + صلى الله عليه ؛ ص: + صلى الله عليه وآله وسلم . (١٨) ص: + ونحوها .

[الباب السادس]

باب الكلام على أهل التثنية

القائلين بأن العالم (ص ٣٦ و) من أصلَيْن أحدهما نور والآخر ظلام ، لم يزالا متباينين ، ثم امتزج منهما جزآن[1]؛ وأن النور خيّر حكيم بطبعه ، وأن الظلام شرّير سفيه بطبعه .

١٠٥ **الله[1] قال قائل منهم** : لِمَ[2] أنكرتم أن يكون العالم من أصلين قديمين ، أحدهما نور[3] والآخر ظلام ؟ (ب ١٩ و) قيل له[4] : لسنا نُنكر أن يكون من جملة العالم ما هو نور ومنه ما هو ظلام . غير أنهما لا يجوز عندنا أن يكونا من أشخاص العالم وأجسامه القائمة بأنفسها ، ولا أن يكونا قديمين ، ولا فاعلين بالطبع ولا بالاختيار[5]، ولا أن تكون الأجسامُ من النور والظلام في شيء .

١٠٦ **فإنه قيل** : ولم أنكرتم أوّلًا (ف ٥٤ و) أن يكون النورُ والظلام المختلفان[1] في الجنس أجساماً ؟ قيل له : أنكرنا ذلك لقيام الدليل على أن الأجسام كلها من جنس واحد من حيث كان كل واحد منها[2] يسُدّ مَسَدّ الآخر وينوب منابه، ويجوز عليه من الوصف مثل ما جاز على غيره[3] من الحركة

(العنوان) (١) ص: — آن .

١٠٥ (١) ب: فإن . (٢) ص: ما . (٣) ف: نوراً . (٤) ص ف: لهم .

(٥) ص ف: باختيار .

١٠٦ (١) ص ف: المختلفين . (٢) ب ص: منهما . (٣) ب: عليه (مكان «على غيره»).

والسكون والاجتماع والافتراق والزيادة والنقصان وغير ذلك من الأوصاف . وليس معنى المثلين المتشابهين أكثر من ذلك . فلو كان بعض الأجسام نورًا ، (ص ٣٦ ظ) مع اشتباهها وتماثلها ، لكانت كلها نورا . وكذلك لو كان منها ما هو ظلام ، لكانت كلها ظلاماً . كما أنه[٤] لو كان منها ما هو[٥] حركة أو سكون أو امتزاج أو تباين أو إرادة أو علم[٦] ، لكانت كلها كذلك مع تماثلها . وفي فساد هذا دليل على أن الأجسام كلها جنس واحد[٧] مشتبه[٨] ، غير متضادّ ولا مختلف ، ليس منها نور ولا ظلام ، ولا اجتماع ولا افتراق ، ولا حركة ولا سكون ، ولا ظهور ولا كون . وبان بذلك أن النور والظلام هما السواد والبياض اللذان يوجدان بالأجسام ، وأنهما من جملة الأعراض وبعض العالم ، وليسا بكل العالم[٩] ، ولا[١٠] قائمَيْن[١١] بأنفسهما .

١٠٧ **فأما ما يدل** على أنهما ليسا بقديمين ، فهو ما قدَّمناه من الدلالة على تضادّهما (ف ٤٥ ظ) وجواز كون الشخص مرّةً مضيئاً نيّرًا ومرّةً أسودَ مظلماً . وأنه لا يجوز أن يكون ضياء الجسم ونوره موجودًا به في حال وجود سواده وظلامه ، كما لا يجوز أن تكون حركته موجودة به[١] في حال سكونه . فوجب أنهما يحدثان ويتجدّدان على الأجسام ، ويَبْطل النورُ في حال وجود الظلام كما تَبْطل الحركةُ عند مجيء السكون . وقد قام الدليل أيضاً على أنه لا يجوز عليهما ، ولا على (ص ٣٧ و) غيرهما من الأعراض ، الظهورُ والكمون . لأن الظهور خروج إلى مكان ، والكمونَ انتقالٌ عنه وكونٌ في غيره من الأماكن واستتار ببعض الأجسام . والحركة والسكون والاستتار والظهور من صفات الأجسام دون الأعراض — لما قدمناه[٢] من قبل في باب إثبات الأعراض .

١٠٨ **وأما ما يدل** على أن النور والظلام ، وغيرهما من الأعراض ، لا يجوز أن يكونا فاعلين بالطباع ولا بالاختيار لخير ولا شرّ ولا نفع ولا ضرّ ،

---

(٤) ص : أنها . (٥) ص ف : — ما هو . (٦) ص : حركةً أو سكوناً أو امتزاجاً أو تبايناً أو إرادةً أو علماً . (٧) ف : — واحد . (٨) ف : متشابه . (٩) ب : + ولا مريدين . (١٠) ص : — ولا . (١١) ص ف : بقايمين .

١٠٧ (١) ب : — به . (٢) ف : قدمنا . راجع العدد ٣٠ وما يليه .

فهو أن الدلالة قد قامت على أن الفاعل لا يكون إلّا حيًّا قادرًا مختارًا ، وأن هذه الصفات مستحَقّة (ب ١٩ ظ) لمعانٍ[1] توجد بالموصوف . وسندل على ذلك فيما بعد إن شاء الله[2] . وقد اتّفقنا على استحالة قبول الأعراض للأعراض (ف ٤٦ و) فبطل أن تكون فاعلة. ولو جاز وقوع بعض الأفعال من الأعراض ومن الموات وبفعل الطباع ، لجاز وقوع القصد والاختيار والعلم والنظر ونساجة الديباج بالتصاوير ودقائق المحكمات من الأعراض والموات وبفعل الطباع . فإن مرّوا على ذلك ، تركوا قولهم ؛ وإن أبَوه ، لم يجدوا في[3] ذلك فصلًا.

١٠٩ **ويقال** لأهل التثنية : لم زعمتم بأن العالم بأسره من (ص ٣٧ ظ) أصلين قديمين[1]، أحدهما نور والآخر ظلام ؟ فإن قالوا: لأننا وجدنا جميع الأجسام لا تنفكّ من[2] أن تكون من ذوات الظل ، أو ليست[3] من ذوات الظل ، كالنار والنور[4] النيّرَين وغير ذلك من الأجسام التي لا ظل لها . وما كان من هذا القبيل فهو من أشخاص النور ، وما كان من الأول فهو من أشخاص الظلام. ووجدناها أيضاً لا تخلو أن تكون ستّارة منّاعة من إدراك ما وراءها ، كالحديد والصخر والحيطان الغلاظ المانعة من إدراك المرئيات والمسموعات ؛ أو ليست كذلك ، نحو الهواء والماء الصافي والقوارير وكل ما يصف ما وراءه ولا يمنع من إدراك ما وراءه من المرئيات والمسموعات . وما كان كذلك فهو[5] من أشخاص النور ، والضرب الأول من أشخاص الظلام .

١١٠ **ولأنّا** أيضاً[1] وجدناه لا ينفكّ من شخصين — إما خفيف (ف ٤٦ ظ) صافٍ شأنه الارتفاع والتصاعد واللحوق بعالمه والشوق إلى معدنه وموضع مركزه ، أو ثقيل مظلم شأنه الهبوط والانحدار وخرق الخفيف والاعتماد على ما تحته ، كالحديد والصخر والأرض وغير ذلك من الأجسام الثقيلة المعتمدة على ما تحتها والموهِنة لحاملها ككارة (ص ٣٨ و) الحمّال وسائر الأجسام

---

١٠٨ (١) ص ف : لمعاني . (٢) راجع البابين الثامن عشر والتاسع عشر . (٣) ب : من.
١٠٩ (١) ص ف : — قديمين . (٢) ص ف : — من . (٣) ص ف : ليس .
(٤) ص ف : — والنور . (٥) ص : + شخص .
١١٠ (١) ص : « أيضاً » بعد « وجدناه » ؛ وجدناه : أي العالم .

الواقفة بالحبس والاعتماد[٢] . وما كان من هذا الضرب فهو من أشخاص الظلام ، والأول الخفيف من أشخاص النور . فوجب أن يكون سائر أجسام العالم لا تنفكّ من نور وظلام .

١١١ **فيقال لهم** : و[١] لم قلتم إن سائر الأجسام لا تنفك من ذلك[٢] لأنكم لم تجدوا خلافه ؟ ولم زعمتم أن القضاء على غائب الأمور وما نأى من العالَم عنّا بمجرّد الشاهد والوجود ثابت صحيح ، وأن الشيء دالّ على مثله وكل ما انفصل عنه ؟ فلا يجدون في ذلك سوى الدعوى . ثم يقال لهم : ما أنكرتم أن يكون في أجسام العالم ما طبعه الوقوف ، كالهواء وما جرى مجراه ، فيكون لا منحدرًا ولا متصاعدًا؟ وما أنكرتم ، إن دل[٣] اختلاف حركة جزئيّات[٤] النور والظلام في هذا العالم لطلب المركز والشوق إلى كليتها[٥] على اختلاف جنسيها[٦] ، أن يدل وقوف كلية الظلام والنور في عالمها (ف ٤٧ و) وموضع مركزهما على تماثلها وتجانسها (ب ٢٠ و) واتّفاق طباعها ؟ فإن مرّوا على ذلك تركوا[٧] قولهم ؛ وإن أبوه نقضوا استدلالهم على اختلاف جنس النور والظلام وطباعها باختلاف حركات جزئياتها[٨] .

١١٢ **ثم يقال لهم** (ص ٣٨ ظ) في جواب الدلالة[١] الثالثة التي هي عمادهم ومفزعهم : ما أنكرتم على اعتلالكم من أن يكون العالم بأسره من طبائع أربع — حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة — على ما قاله الأطباء وأصحاب الطبائع ؟ فإن مروا على ذلك تركوا دينهم ؛ وإن راموا فصلًا لم يجدوه . وإن هم قالوا : إن سائر الأجسام المركبة من الطبائع الأربع[٢] لا يخلو[٣] أن[٤] تكون ذوات ظل أو ليست بذوات ظل[٤] ، فوجب أنها[٥] من نور وظلام . قيل

---

(٢) ص ف : والعماد .

١١١ (١) ص : — و . (٢) ب : + أ . (٣) ص : يدل . (٤) ص ف : جزويات . (٥) ب : كُلّيتها . (٦) ص ف : لاختلاف جنسها (— على) . (٧) ص : + دينهم ، والكلمة مشطوبة . (٨) ص : جزوياتها ؛ ف : جزوياتها .

١١٢ (١) ص ف : الأدلة . (٢) ص ف : الأربعة . (٣) ولعل قراءتها « تخلو » أحسن في سياق الكلام . (٤)-(٤) ص ف : يكون ذا ظل أو ليس بذي ظل . (٥) ف : ان يكون .

لهم[٦] : وجميع الأجسام التي لا تنفك من أن[٧] تكون ذوات ظل أو ليست بذوات ظل[٧] لا تخلو[٨] ولا تنفك[٩] من الطبائع الأربع ،[١٠] فوجب أن يكون النور والظلام مركباً[١١] من الطبائع الأربع . ولا فصل في ذلك[١٠] . وكذلك يعارَض أصحاب الطبائع إذا استدلوا بالشاهد والوجود فيُلزَمون قولَ الثنوية. ثم يؤخذ الفريقان بأن تكون الأجسام من أجناس كثيرة وما لا غاية له ، من نحو الحركات والسكون والروائح[١٢] والطعوم والألوان واللين والخشونة والحياة[١٣] والموت وغير ذلك مما لا تنفك منه[١٤] أجسام العالم . فإن ركبوه تركوا قولهم ، وإن أبوه نقصوا استدلالهم (ف ٤٧ ظ) ولم يجدوا من المعارضة فصلًا[١٥] .

١١٣ [١]ويقال للمرقيونية[٢] الذين يقولون[١] إن الأصول ثلاثة : نور خالص ، وظلام خالص ، وأصل (ص ٣٩ و) ثالث معدّل بينهما ليس بنور ولا ظلام ، فوق الظلام دون النور[٣] — لِمَ قلتم ذلك ؟ فإن قالوا : لِما ثبت من تضادّ النور والظلام وتنافُرهما[٤]، فلا بد من أصل ثالث معدِّل بينهما. يقال لهم : فهل[٥] يخلو ذلك الأصل من أن يكون من جنسهما أو من جنس أحدهما أو مخالفاً[٦] لهما جميعاً ؟ فاذا قالوا : لا . قيل لهم[٧] : فان كان من جنسهما، وجب أن يكون نورًا ظلاماً وألا يعدِّل بينهما — وذلك محال . وإن كان من جنس أحدهما ، فكيف يعدل بينهما، وهو ضدّ للآخر؟ وكيف لم يَحْتَج إلى معدِّل؟ وكيف لم يستغنِ الأصل الذي هو من جنسه عن معدل مثله؟ وإن كان مخالفاً لهما ، احتاج إلى معدل بينه وبينهما كحاجتهما لموضع اختلافهما[٨] وتضادّهما . ولا جواب عن ذلك .

---

(٦) ص : — لهم . (٧)–(٧) ص ف : يكون ذا ظل أو ليس بذي ظل . (٨) ص : يخلوا ؛ ف : بدون نقط. (٩) ص ف : ينفك. (١٠)–(١٠) ف : يكرر هذا المقطع. (١١) مركباً : هكذا كتبت في كل المخطوطات، ولعل الأفضل أن تكون بصيغة التثنية . (١٢) ص : — والروائح. (١٣) ص ف : والحيوة . (١٤) ص : عنه . (١٥) ص : — ولم يجدوا من المعارضة فصلا .

١١٣ (١)–(١) ب ص : ويقال لمن زعم منهم. (٢) المرقيونية : راجع «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» لفخر الدين الرازي، القاهرة ١٩٣٨ ، ص ٨٩ والتعليق . (٣) ب : — فوق الظلام ودون النور . (٤) ب : تنافيهما . (٥) ف : فلا . (٦) ص ف : مخالف . (٧) ص ف : — لهم . (٨) ص : خلافهما .

مسألة

١١٤ **ويقال لهم** : خبّرونا عن الأصلين — ألِأنفسهما تباينا في الأزل أم لمعنى هو تباين ؟ فإن قالوا : لأنفسهما . قيل لهم : فيجب أن يكونا متباينين في حال امتزاجهما[1] لوجود أنفسهما[2] ، حتى يكونا متباينين ممتزجين . وما أنكرتم أن يكونا أيضاً ممتزجين لأنفسهما[1] ؟ فإن قالوا : هو كذلك . قيل لهم : (ف ٤٨ و) فامتزاجهما إذًا هو تباينهما ، لأن الامتزاج (ص ٣٩ ظ) والتباين هو هما . فإن قالوا : أجل . قيل لهم : فإذا كانت الدنيا (ب ٢٠ ظ) لأجل امتزاجهما ، ولم تكن لأجل تباينهما ، فيجب أن تكون الآن دنيا وألّا تكون دنيا . لأن التباين هو الامتزاج ، ويجب أن تكون[3] لأنفسهما كانت الدنيا ولأنفسهما لم تكن . وهذا يوجب أن يكون ما له وُجد الشيء وكان[4] ، هو بعينه ما له عُدم ولم يكن . وإن[5] جاز ذلك ، جاز أن يكون ما له تحرّك الجسم وخرج عن مكانه هو ما لأجله سكن واستقرّ فيه ، وما له يكون الشيء قديماً له يكون حادثاً مستفتحاً . وذلك باطل باتّفاق .

١١٥ **وإن[1] قالوا** : تباين الأصلين معنى ثالث لا يقال هو هما — أقرّوا بقدم أصل ثالث هو تباين ونور وظلام وتركوا التثنية . وقيل لهم أيضاً : خبّرونا[2] عن التباين — أبطل لما جاء الامتزاج أم لا ؟ فإن قالوا : بطل . قيل لهم : فإذا جاز عدم القديم ، الذي هو التباين ، وبطلانه لعلة ما ، فلم لا يجوز بطلان النور والظلام القديمين وعدمهما لعلة ما وسبب يقتضي ذلك لهما[3] ؟ فإن مرّوا على ذلك[4] تركوا دينهم ، وإن أبوه لم يجدوا فصلًا . وإن[5] قالوا : بل التباين باقٍ موجود في حال[6] وجود الامتزاج . قيل (ص ٤٠ و) لهم : فيجب أن يكونا متباينين ممتزجين ، وأن تكون[7] (ف ٤٨ ظ) اليوم دنيا وألا

---

١١٤ (١)–(١) ص : حتّى يكونا متباينين ممتزجين لأنفسهما . (٢) ب : + في حال تباينهما . (٣) ص : يكون . (٤) ص : فكان . (٥) ب : فإن .

١١٥ (١) ف : فإن . (٢) ص ف : فخبرونا . (٣) ب : – لهما . (٤) ف : هذا . (٥) ص : فإن . (٦) ب : حالة . (٧) ص : يكون ؛ ف : بدون نقط .

تكون[٨] دنيا ، لوجود الامتزاج والتباين اللذين كانت لأحدهما ولم تكن للآخر[٩] — وهذا جهل ![١٠]

١١٦ **وإن قالوا** : إن تباين الأصلين محدَث وامتزاجها محدَث. قيل لهم : فهل ينفكّ الأصلان[١] من التباين والامتزاج ؟ فإن قالوا : نعم — تركوا قولهم[٢] بتباين الأصلين في القدم . وإن قالوا : لا . قيل لهم : فيجب القضاء على حدوث النور والظلام ، إذا كانا لا ينفكان من حادثَيْن ولا يخلوان منهما — وكنا[٣] قد بيّنا أن ما لم ينفك من المحدث ولم يسبقه ، فهو محدث مثله[٤] . وإن قالوا : لا غاية لتباين الأصلين وامتزاجهما ، وإن كانا حادثين؛ ولا تباينَ إلا وقبله امتزاج ، ولا امتزاجَ إلا وقبله تباين أبدًا لا أوّلَ لذلك ولا غاية . قيل لهم : فمحال على هذا[٥] قولكم إن الدنيا لم تكن في الأزل. لأن الامتزاج، على قولكم هذا، لا أول له ولا شيء منه إلا وقد كان قبله مثله وتباين يخالفه إلى غير غاية[٦] .

١١٧ **ثم يقال لهم** ولمن قال بذلك من أهل الدهر : إن قولكم لا أول للحوادث يقتضي قدمها وأنها لم تكن (ص ٤٠ ظ) عن عدم . وقولكم فيها إنها حوادث[١] نقض لذلك . لأن القول « حوادث » هو جمع « حادث ». والحادث حقيقته أنه ما[٢] وُجد عن عدم . فحقيقة الجمع الذي يقع عليه الاسم أنه موجود عن عدم . ومن المحال أن يدخل (ف ٤٩ و) في جمع[٣] الحوادث ما لا أول لوجوده . فمحال إذًا قولكم إن ما وقع عليه قولكم «حوادث»[٤] لا أول له[٥] ، أو منه ما لا أول له . ولا جواب لهم عن ذلك .

---

(٨) ص ف : يكون . (٩) ف : لآخر. (١٠) ص : + فان مروا على ذلك تركوا دينهم وإن أبوه لم يجدوا فصلاً .

١١٦ (١) ص : الأصل . (٢) ص ف : دينهم . (٣) ص : فكنا . (٤) ب : — مثله ؛ راجع العدد ٣٨ . (٥) ب : — هذا . (٦) ص : ذلك (مكان « غاية ») .

١١٧ (١) ص : حوادث". (٢) ص : — ما . (٣) ص : جميع . (٤) ص : حوادث". (٥) ص : بعد «له» كلمة مشطوبة غير واضحة .

مسئلة

١١٨ **ويقال** للدّيصانية[1] منهم : لم زعمتم أن الظلام موات فعّال للشر بطبعه دون (ب ٢١ و) النور ؟ فإن قالوا : لأنها ، لمّا كانا خلافين بأنفسهما وكان النور حيًّا بذاته ، استحال أن يكون الظلام حيًّا بذاته . يقال لهم : ما أنكرتم أن يكون الظلام محدَثاً ؟ لأنه ، لمّا ثبت من قولكم أن النور قديم بذاته[2] ، استحال أن يكون الظلام قديماً بذاته[3] ونفسه . ولا جواب لهم[4] عن ذلك .

مسئلة

١١٩ **ويقال لجميعهم** : إذا جاز أن يصير ما لم يزل متبايناً ممتزجاً ، فلم لا يجوز أن يصير ما لم يزل نورًا ظلاماً ، وما لم يزل ظلاماً نورًا ؟ فلا يجدون لذلك[1] مدفعاً .

مسئلة

١٢٠ (ص ٤١ و) **ويقال لجميعهم أيضاً** : خبّرونا عن قائل قال : « أنا ظلام ». هل يخلو[1] أن يكون من أشخاص النور أو من أشخاص الظلام ؟ فإن قالوا : لا . قيل لهم : فمِن أيّهما هو ؟ فإن قالوا : من أشخاص النور . قيل لهم : فقد كذب النور إذًا في قوله « أنا[2] ظلام » ، لأنه ليس بظلام — وهذا نقض قولكم . وإن قالوا : من أشخاص الظلام . قيل لهم :فقد صدق الظلام[3] في قوله « أنا ظلام » ، ووُجد الصدق (ف ٤٩ ظ)والكذب من جوهر

---

١١٨ (١) الديصانية : راجع «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» لفخر الدين الرازي، القاهرة ١٩٣٨ ، ص ٨٨ والتعليق . (٢) ب : لذاته . (٣) ب : لذاته . (٤) ص ف : — لهم .

١١٩ (١) ب : له .

١٢٠ (١) ف : هنا « يخلو » ؛ (راجع العدد ٣١، تعليق ٢) . (٢) ف : إنه .
(٣) ب ف : — الظلام .

واحد. وإن جاز ذلك، جاز[٤] وقوع الخير والشر والجور والعدل[٥] والتبريد والتسخين من جوهر واحد — وهذا ترك دينكم[٦]. فإن قال منهم قائل: قد وقع الصدق والكذب من جوهر الظلام وهما شرّان. قيل لهم: ما أنكرتم من أن يقع منه الجور والعدل والإيلام والإلذاذ ويكون شرًّا كله؟ فإن قالوا: لا يجوز أن يكون من العدل والإلذاذ شرّ. قيل لهم: ولا يجوز أن يكون من الصدق شرّ.

١٢١ ويقال لهم أيضاً[١]: اعملوا على أن الصدق والكذب الواقعَين من الظلام شرّ — أليس أحدهما خبرًا[٢] عن الشيء على غير[٣] ما هو به، والآخر خبر عنه على[٤] ما هو به؟ فما أنكرتم أن يقع العدل والجور من جوهر واحد مع اختلافهما؟ وإن قال من الدّيصانية (ص ٤١ ظ) قائل: إن الظلام ليس بصادق في قوله « أنا ظلام »، لأنه غير عالم بقوله وما كان منه، والصدق مقرون[٥] بالقصد إليه والعلم به[٥]. قيل له[٦]: لم قلت ذلك؟ ثم يقال[٧]: أفليس هو مع ما[٨] وصفتَه[٩] خبرًا[١٠] عن الشيء على ما[١١] هو به؟ وقد يوجد أيضاً من الظلام الخبر عن الشيء على خلاف[١٢] ما هو به. فما أنكرتَ[١٣] من جواز وقوع العدل والجور جميعاً من[١٤] الظلام؟ ولا فصل في ذلك.

مسألة

١٢٢ ويُسألون أيضاً عمّن خبّأ شيئاً في موضع ثم[١] نسيه وذهب عنه ذكره، فيقال لهم: أليس قد صار الذاكر (ف ٥٠ و) ناسياً[٢] ووقع الذكر والنسيان، مع تضادّهما واختلافهما، من جوهر واحد؟ فلِمَ لا يجوز أيضاً

(٤) ف: — ذلك جاز. (٥) ب: والعدل والجور. (٦) ب: دينهم.

١٢١ (١) ف: — أيضاً. (٢) ص ف: خبر. (٣) ب: — غير. (٤) ب: + خلاف. (٥)–(٥) ص: بقصد القاصد إليه والعالم به. (٦) ف: — له. (٧) ص: + له. (٨) ص ف: معا. (٩) ف: وصف. (١٠) ص ف: خبر. (١١) ص ف: + ليس. (١٢) ص ف: — خلاف. (١٣) ص: أنكرتم. (١٤) ص: في.

١٢٢ (١) ب: و. (٢) ب ص: الناسي ذاكراً.

وقوع العدل والجور من جوهر واحد ؟ فان قالوا : الواضع للشيء لم يَنْسَه ، وإنما غلبت عليه أجزاء الظلام ، وذكره باقٍ قائم . (ب ٢١ ظ) يقال لهم : فالناسي إذًا للشيء بغلبة أجزاء الظلام عليه ذاكر له في حال نسيانه — لأن ذكره(٣) عندهم(٤) موجود في هذه الحال . وهذا دفع الحس والاضطرار . لأن الإنسان يجد نفسه عند غلبة النسيان عليه غير ذاكر لما نَسِيَه أصلًا ولا عالمًا بموضعه . وهذا يدل على أن (ص٤٢ و) الذاكر قد يصير ناسيًا بعد الذكر ، وهو الذاكر نفسه . وإن جاز ذلك ، جاز أن يصير المسخِّن مبرِّدًا والمبرِّد مسخنًا . وهذا نقض قولهم .

(٣) ص : عندهم ذكره .   (٤) ب : عندكم .

[الباب السابع]

باب الكلام على المجوس

القائلين بحدوث[1] الشيطان من شكة شكها شخص من أشخاص النور في صلاته ، والقائلين بأنه حدث من فكر الله تعالى[2] ، والقائلين بأنه حدث من عقوبة عاقب الله[3] تعالى بها .

١٢٣ (ف ٥٠ ظ) **فإن قال قائل منهم**[1] : لِمَ أنكرتم أن يحدث فعل من الله[2] ، هو الشيطان أو غيره، من فكرة فكرها أو شكّة شكّها أو عقوبة عاقب بها ؟ قيل له[3] : لقيام الدليل على استحالة الفكر والشك على القديم، كما يستحيل عليه الجهل والموت والغفلة والنوم وغير ذلك من الآفات الدالّة على نقص من جازت عليه و[4]حدوثه . ولأنه لو كان سبحانه في أزاله[5] مفكراً مرتاباً[6] شاكًّا لاستحال[7] أن يعلم وأن تقع منه الأفعال المحكمة الدالّة على العلم والقصد . وذلك باطل بما قدمناه .

١٢٤ **فإن قالوا** : ما أنكرتم أن يكون قد خلا في القدم من (ص٤٢ظ) الفكر[1] والشك والعلم والجهل ؟ قيل لهم : لو جاز ذلك عليه[2] ، مع صحة

(العنوان) (١) ب : بأن حدوث ؛ ف : بأن (- حدوث) . (٢) ص : - تعالى .
(٣) ب : الله بها سبحانه وتعالى ؛ ص : الله بها .
١٢٣ (١) ب : «منهم» بعد «قال» ؛ ف : - منهم . (٢) ص : + تعالى . (٣) ص : لهم .
(٤) ص : - و . (٥) ب : أوله . (٦) ف : مرتيباً . (٧) ص : كان يستحيل .
١٢٤ (١) ص ف : الفكرة . (٢) ص ف : - عليه .

وجود[٣] العلم له وجوازه عليه ، لجاز خُلوّه تعــالى في القدم من الحياة والموت والقدرة والعجز — وذلك باطل من قولنا وقولكم. ففسد ما قلتموه. فأما حدوث الفعل عن العقوبة[٤] — فانه أيضاً باطل . لأن العقوبة التي ذكرتم لو كانت ثابتة لكانت فعلًا وعرضاً من الأعراض. ومحال وقوع شخص الشيطان أو غيره من العرض على سبيل الابتداء[٥] للفعل أو[٦] التوليد ، كما يستحيل حدوث سائر الأشخاص من الأعراض على هذه[٧] السبيل .

مسألة

١٢٥ *ثم يقال لهم* : خبّرونا عن الشك أو الفكرة[١] أو العقوبة التي حدث منها الشيطان (ف ٥١ و) — أمحدَث ذلك أم قديم ؟ فان قالوا بقدم هــذه الأمور ، ألزموا إحالة كون الباري عالمًا وأوجب[٢] عليهم قدم الجهل. ثم قيل[٣] لهم : فان كان الشك والفكر والعقوبة ، التي عنها كان الشيطان ، قديمةً — فما أنكرتم أن يكون الشيطان قديمًا لقدم ما كان عنه ؟ فان مرّوا على ذلك تركوا قولهم بحدوثه ، (ب ٢٢ و) ولا خلاص لهم[٤] من ذلك . وإن قالوا : إن الشك محدَث ، وكذلك العقوبة والفكر عند القائل بكل واحد منها . قيل لهم : أفمِن محدِث (ص ٤٣ و) حدث الشك أم لا من محدِث؟ فان قالوا: لا من محدِث . قيل لهم : فما يُؤَمِّنكم[٥] أن يكون[٦] سائر الأفعال والحوادث كائنة لا من محدث ؟ وفي ذلك التعطيل وإبطال الصانع . وإن قالوا : من محدِث حدثت هذه الأمور . قيل لهم : فمَن محدِثها ؟ فان قالوا : الشيطان — تجاهلوا ؛ وقيل لهم : فقد كان[٧] الشيطان قبل الفكر والشك اللذَين كان عنهما ! فكيف يكون الشيء قبل أصله وسببه الذي عنه كان ووُجد ؟

---

(٣) ص ف : — وجود . (٤) ب : عقوبة . (٥) ص : كلمة «ابتدا» مكتوبة في الهامش . (٦) ب : و . (٧) ص : هذا.

١٢٥ (١) ب : التفكر . (٢) ب : أوجب ؛ ص : أُوجب ؛ ف : أوجب . (٣) ف : يقال . (٤) ص ف : — لهم. (٥) ب : يؤمِّنكم ؛ ص ف : يُومنكم . (٦) ص : — يكون . (٧) ص : وُجد .

١٢٦ **وإن قالوا** : الله أحدث الشك والفكرة . قيل لهم : فخبّرونا عن الشك والفكرة — أشرٌّ هما أم خير ؟ فإن قالوا : خير. قيل لهم : فكيف كان عنهما الشيطان الذي هو شرّ ؟ وما أنكرتم ، إن جاز ذاك ، أن يفكر الشيطان ، الذي هو شرّ ، فكرًا هو شرّ يتولد عنه ويقع الخير ؟ وإن جاز (ف ٥١ ظ) ذلك ، جاز وقوع التبريد عن النار والتسخين عن الثلج — وهذا نقض قولهم . وإن قالوا : إن[1] الشك شرّ ، لأنه ولد الشيطان الذي هو شرّ . قيل لهم : فقد فعل الله[2] الخيّر[3]، الشكَّ الذي هو شرّ من الشرّ وهو أصل الشيطان . وإن جاز ذلك ، فلم لا يجوز أن يفعل سائر الشرور وجميع الأشخاص الضارّة — من السباع والعقارب والحيّات والهموم والأحزان وسائر الشرور ؟ (ص ٤٣ ظ) وما الفصل في ذلك ؟ ولا فصل فيه .

١٢٧ **وكذلك السؤال** على أصحاب الفكر والعقاب . ويقال للقائلين بأن الشيطان حدث عن عقوبة: من خلَق العاصيَ المستوجب للعقاب؟ فاذا قالوا: الله . قيل لهم : أفليس من كان منه العصيان[1] شرًّا[2] كالذي كان منه ؟ فاذا قالوا : أجل . قيل لهم : أفليس قد[3] خلق الله شِرّيرًا عصاه ابتداء ، وكان عندكم بذلك حكيماً ؟ فلم لا يجوز على هذا أن يبتدِئَ خلقَ الشيطان ، الذي كان منه الشرّ ، ويكون بذلك خيّرًا[4] حكيماً ؟ فان راموا فصلًا لم يجدوه ، وإن مرّوا على ذلك تركوا قولهم . وقيل لهم : فما أنكرتم أن يخلق الله سائر الشرور ويكون بذلك حكيماً ؟

مسئلة أخرى[1]

١٢٨ **وكذلك يُسألون** فيقال[1] لهم : خبّرونا عن الشيطان — أمحدَث هو

١٢٦ (١) ب : بأن . (٢) ص : + في النور (في الهامش) ؛ ف : النور (مكان «الله») . (٣) ف : + و .
١٢٧ (١) ص ف : + فانه . (٢) ص ف : شر . (٣) ص : فقد (– أفليس) . (٤) ص : حكيماً خيراً .
(العنوان) (١) ص : – أخرى .
١٢٨ (١) ص : يقال .

عندكم أم قديم ؟ فان قالوا : قديم — تركوا قولهم . وإن قالوا : محدَث . (ف ٥٢ و) قيل لهم : أفمِن محدِث حدث أم لا من محدث[٢] ؟ فان قالوا : لا من محدِث. قيل لهم : فما أنكرتم من وقوع جميع[٣] الحوادث لا من محدِث ؟ وإن قالوا : من محدِث . قيل لهم : ومَن محدِثه ؟ فان قالوا : الله[٤] — ولا بد من ذلك — قيل لهم : فما أنكرتم[٥] أن يُحدث الباري سبحانه[٦] سائر الشرور (ص ٤٤ و) ويكون بذلك حكيماً غير سفيه ؟ ولا فصل في هذا . ويعارَض من قال : « إن[٧] الشيطان حدث من شكة (ب ٢٢ ظ) شكها بعض أشخاص النور » بقول من قال : « حدث عن فكر[٨] » . ويعارَض أصحاب[٩] الفكر بأصحاب الشك . ويعارض الفريقان بقول أصحاب العقاب .

مسئلة

١٢٩ **ويقال لهم** : إذا جاز قِدم النور ، الذي هو الباري سبحانه[١] ، فما أنكرتم من قدم الشيطان ، الذي هو ظلام ؟ فان تعاطوا إقامة الدليل على حدث الظلام بشيء ، أريناهم به ، وبما هو أقوى منه ، حدث النور ، وبيَّنَّا بذلك أن الله تعالى[٢] ليس بنور ولا ظلام .

مسئلة أخرى عليهم

١٣٠ **ويقال لهم** : خبرونا عمَّن[١] سمعناه يقول: «أنا من خلق الشيطان» — من الذي خلقه ؟ فان قالوا : النور خلقه . قيل لهم : فقد خلق النور مَن كذب وأضاف خلقَ نفسه إلى غير خالقه . وإن جاز ذلك ، جاز أن يخلق الظالم الجائر ، وجاز أن يخلق سائر الشرور . وإن قالوا : الشيطان هو الذي خلق هذا القائل . قيل لهم : فقد صدق هذا الناطق . وإن[٢] جاز أن يخلق

---

(٢) ص : + حدث . (٣) ب : — جميع . (٤) ب ف : + سبحانه . (٥) ص : + من . (٦) ف : — سبحانه . (٧) ص : — إن . (٨) ب : فكرة . (٩) ب : أهل .

١٢٩ (١) ب ف : — سبحانه . (٢) ص : سبحانه .

١٣٠ (١) ص : عن من . (٢) ب : فإن .

الشيطان (ف ٥٢ ظ) خيّرًا صادقاً عليه، فما أنكرتم أن يخلق سائر الخير وجميع فاعليه، (ص ٤٤ ظ) حتى يكون منه الخير[٣] والشر؟ وهذا ترك دينكم.

مسألة أُخرى عليهم

١٣١ ويقال لهم: هل يجوز أن يخلق الله شرّيرًا كذّاباً يعصيه ويشتمه ويفتري عليه؟ فإن قالوا: نعم — تركوا قولهم، وقيل لهم: فما أنكرتم[١] أن يكون خالقاً لجميع الشرور؟ وإن قالوا: لا يجوز[٢]. قيل لهم: فخبرونا عن رجل كان مجوسيًّا دائناً بقولكم[٣]، ثم تهوَّد وانتقل عن المجوسيَّة وأكفر أهلها — مِن خَلقِ مَنْ هو؟ فإن قالوا: من خلق الشيطان. قيل: فقد فعل الشيطان خيّرًا معتقدًا[٤] للحق[٥] برهة من الدهر. وإن جاز ذلك، جاز أن يخلق جميع الخير. وإن قالوا: هذا الرجل[٦] من خلق الرحمٰن[٧]. قيل لهم: فقد خلق الرحمٰن[٨] الشرير الذي تهوّد وتزندق وكذب عليه. وإن جاز ذلك، جاز أن يفعل سائر الشرور. وإن قالوا: إن[٩] الذي تزندق وتهوَّد غير الذي كان مجوسيًّا. قيل لهم: فعلى هذا ما انتقل أحد[١٠] قط عن حق اعتقده؛ والمعتقد للمجوسيَّة على ما هو عليه، وإن صار إلى التديّن باليهوديّة والزندقة، لم يفارق ما اعتقده قط[١١] ولا بَرِئَ منه. وهذا جحد الضرورة والحس، لأن الانسان (ص ٤٥ و) يجد من نفسه اعتقاده[١٢] لغير ما كان معتقدًا له وذمَّه لما كان عليه بعد مدحه له. فلا معنى لمناظرة مَن انتهى إلى هذا الحد — وبالله التوفيق[١٣]!

---

(٣) ص: الشرور والخير.

١٣١ (١) ص: + من. (٢) ب ف: — يجوز. (٣) ص: في النص «بقولكم»، وفي الهامش «بدينكم». (٤) ف: معتقد. (٥) ب: للخير. (٦) ب ف: — هذا الرجل. (٧) ص: الله تعالى. (٨) ص: الله سبحانه. (٩) ب ف: — إن. (١٠) ص: «أحد» في الهامش؛ ف: — أحد. (١١) ص: — قط. (١٢) ب: اعتقاداً. (١٣) ب ص: — وبالله التوفيق.

[الباب الثامن]

[ابواب الكلام على النصارى]

باب الكلام على النصارى
في قولهم[١] إن الله[٢] جوهر

١٣٢ (ف٥٣ و) **يقال لهم** : لم قلتم[١] إن الله سبحانه[٢] جوهر ، وما دليلكم على ذلك ؟ فإن قالوا : الدليل على (ب ٢٣ و) ذلك أنّا وجدنا الأشياء كلها في الشاهد والوجود لا تخلو من أن تكون جواهر[٣] أو[٤] أعراضاً . وقد اتفقنا على أن القديم ليس بعرض . فوجب أن يكون جوهراً . أو[٥] قالوا : الدليل على ذلك أنّا وجدنا الأشياء كلها لا تخرج عن قسمَيْن : إما قائم بنفسه أو قائم بغيره . والقائم بغيره هو العرض ، والقائم بنفسه هو الجوهر. فلمّا فسد من قولنا وقولكم أن يكون قائماً بغيره وأن يكون عرضاً ، ثبت أنه قائم بنفسه وأنه جوهر من الجواهر .

١٣٣ **أو[١] قالوا** : الدليل على ذلك أنّا وجدنا الأشياء كلها على ضربين : فضرب منها يصحّ منه الأفعال ، وهو الجوهر ؛ وضرب يتعذر[٢] ويمتنع[٣] منه الأفعال ، وهو العرض. فلما ثبت أن القديم فاعل وممّن يتأتّى[٤]

(العنوان) (١) ف : — قولهم . (٢) ب : + تعالى ؛ ف : + سبحانه .

١٣٢ (١) ص: زعمتم . (٢) ص: تعالى . (٣) ف : جواهراً . (٤) ب ص: و . (٥) ف : و .

١٣٣ (١) ف : و . (٢) ف : تتعذر . (٣) ب ف : تمتنع . (٤) ب: تأتى .

(ص ٤٥ ظ) منه الأفعال، ثبت أنه جوهر[٥]. أو[٦] قالوا: الدليل على ذلك أنّا[٧] وجدنا الأشياء على ضربين: شريف، وهو الجوهر القائم بنفسه المستغني في الوجود عن غيره؛ وخسيس قائم بغيره ومحتاج إليه، وهو العرض. فلمّا لم يجز أن يكون القديم سبحانه[٨] من قبيل الخسيس، ثبت أنه شريف وأنه قائم بنفسه.

١٣٤ **فيقال لهم**: لم زعمتم أولًا أنكم، إذا لم تجدوا الأشياء في الشاهد إلا على ما وصفتم، وجب القضاء على الغائب بمجرّد الشاهد، وأن الموجود في الغائب (ف ٥٣ ظ) لا ينفكّ من أجناس[١] الموجودات في الشاهد؟ وما حجّتكم على ذلك؟ فإن الخلاف في جهة استدلالكم أعظم، والغلط والخطأ فيه أفحش.

١٣٥ **ثم يقال لهم**: فأنتم أيضاً لم تجدوا حادثاً إلا وقبله حادث، ولا[١] شيئاً[٢] إلا من[٣] شيء، ولا جسماً[٤] إلا وبعده جسم وفوقه جسم وتحته جسم ومن عن يمينه وشماله وتجاهه وخلفه جسم. ولا وجدتم فاعلًا اخترع الأَجسام وأحدث الأفعال بغير أدوات و[٥] آلات وجوارح وعلاج. فاقضوا بذلك على قدم العالم ونفي النهاية عنه، وأن الحوادث لا أول[٦] لها، وأن الأَجسام لا كلّ لها ولا غاية، وأنه[٧] لا إنسان إلا من نطفة ولا نطفة إلا من إنسان، [٨]ولا طائر إلا من بيضة ولا بيضة إلا من طائر[٨]، أبدًا إلى غير نهاية[٩] — وهذا لحوق بأهل الدهر. (ص ٤٦ و) وكذلك فاقضوا على أنه لا فاعل لأجسام العالم، وأن الفاعل لأعراضه يفعلها[١٠] بآلات وأدوات. وأَوجبوا على من نشأ في بلد الزنج، فلم يشاهد[١١] به[١٢] ماء إلا عذباً ولا إنساناً إلا أسود ولا زرعاً إلا

---

(٥) ف: جوهراً. (٦) ف: و. (٧) ص: أن، و — وجدنا. (٨) ب: — سبحانه.
١٣٤ (١) ب: أصناف.
١٣٥ (١) ص: فلا. (٢) ص: شيء؛ ف: شي. (٣) ب: عن. (٤) ص ف: جسمٌ. (٥) ف: ولا. (٦) ب: في النص «أول»، وفي الهامش «حدّ». (٧) ب: وألّا. (٨)–(٨) ص: ولا بيضة إلا من دجاجة ولا دجاجة إلا من بيضة. (٩) ص ف: غاية.
(١٠) ص ف: يفعله. (١١) ب: يجد. (١٢) ب: بها؛ ص: — به.

أخضر[١٣]، أن يقضي على أنه لا ماء[١٤] ولا إنسان [ولا زرع] إلا[١٥] كما وجد وشاهد، حتى توجبوا[١٦] القضاء بالجهل الذي يُعلم بطلانه اضطرارًا. فإن مرّوا على ذلك أجمع لحقوا بأهل الدهر والجهالات، وإن امتنعوا منه نقضوا استدلالهم .

١٣٦ **ثم يقال لهم** : أليس[١] قد اتّفقنا على أنه لا موجود معلوم (ف ٥٤ و) في الشاهد (ب ٢٣ ظ) والمعقول إلا محدَث موجود عن عدم؟ فإن[٢] قالوا : أجل . قيل لهم : فيجب أن يكون صانع العالم جل ذكره[٣] موجودًا محدَثًا قياسًا على الشاهد . فإن مرّوا على ذلك تركوا مذهبهم[٤] ؛ وإن أبوه نقضوا دليلهم . ثم يقال لهم : فهل وجدتم جوهرًا في الشاهد إلا متحيّزًا قابلًا للأعراض من جنس هذه الجواهر المعقولة ؟ فإن[٥] قالوا : لا[٦] . قيل لهم : فيجب عليكم ، إذا كان القديم تعالى[٧] جوهرًا ، أن يكون كالجواهر المعقولة ومن جنسها وقابلًا للأعراض كقبولها . فإن مرّوا على ذلك تركوا دينهم ؛ وإن أبوه ، قيل لهم : فما أنكرتم أن يكون القديم سبحانه[٨] موجودًا ليس بجوهر ولا عرض ولا كالموجودات في الشاهد (ص ٤٦ ظ) كما أنه ليس كالجواهر ؟ ولا فصل في ذلك أبدًا[٩] .

١٣٧ **ثم يقال لهم** على سائر أدلّتهم التي قدّمنا ذكرها : ما أنكرتم أن يكون القديم سبحانه[١] حاملًا للأعراض بمثل[٢] كل دليل ذكرتموه ؟ وذلك أنّا وجدنا الأشياء كلها على ضربين . فضرب فعّال شريف قائم بنفسه ليس بعرض ، وهو الحامل للأعراض . وضرب آخر ليس قائمًا[٣] بنفسه ولا فعّالًا[٤] ولا[٥] شريفًا[٦] ، وهو العرض . فلما ثبت أن القديم سبحانه[٧] فعّال[٨] قائم

(١٣) ص ف : — ولا زرعاً إلا أخضر . (١٤) ب : + إلا عذب ؛ ص : + إلا عذباً .
(١٥) ص : + أسود. (١٦) ب : يوجبوا ؛ ف : بدون نقط .
١٣٦ (١) ب : أفليس ؛ ف : أوليس . (٢) ب ف : فاذا . (٣) ص ف : — جل ذكره . (٤) ص : دينهم ؛ ف : قولهم . (٥) ب ف : فإذا . (٦) ب : بلى . (٧) ص ف : — تعالى . (٨) ص ف : — سبحانه . (٩) ف : — أبداً .
١٣٧ (١) ب ف : — سبحانه . (٢) ص : مثلّ . (٣) ص ف : بقائم . (٤) ص ف : فعال . (٥) ص : — ولا . (٦) ص ف : شريف . (٧) ب ف : — سبحانه .
(٨) ف : — فعال .

بنفسه شريف ليس بخسيس ، ثبت أنه حامل الأعراض ذو حيّز وشغل[٩] . فإن مرّوا على ذلك تركوا دينهم ؛ وإن أبوه أبطلوا (ف ٥٤ ظ) استدلالهم إبطالًا ظاهرًا .

١٣٨ **ثم يقال لهم** : إنكم قد أخطأتم أيضاً[١] في قسمة الأشياء المعقولة الموجودة . لأن منها الفعال الشريف القائم بنفسه الذي هو الجسم المؤلّف وليس بشيء واحد ، [٢] ومنها الشريف القائم بنفسه الذي هو الجوهر الذي ليس بمؤلف[٢] . فلم[٣] أنكرتم أن يكون الباري سبحانه[٤] جسماً ؟ فإن قالوا : لأننا لم نعقل جسماً إلا متغايرًا مؤتلفاً مصوّرًا . وهذه الأمور من صفات الحدث ، والباري سبحانه[٥] لا يجوز ذلك[٦] عليه . فبطل أن يكون جسماً. [٧]يقال لهم[٨] : فما أنكرتم أيضاً[٩] من استحالة كونه جوهراً ؟ لأننا لم نعقل جوهرًا إلا شاغلًا[١٠] متحيّزًا قابلًا للحوادث من جنس (ص ٤٧ و) هذه[١١] الجواهر[١٢] . وهذه الأمور دالّة على حدث من جازت عليه . فلما لم يجز أن يكون القديم سبحانه[١٣] محدَثاً ، لم يجز أن يكون جوهرًا .

١٣٩ **فإن قالوا** : الجوهر ضربان – شريف وخسيس . فالخسيس هو القابل[١] للأعراض[٢] الذي يتحيّز[٣] وَيَشغَلُ المكان . والشريف هو[٤] ما لا يجوز ذلك[٥] عليه[٦] . فوجب أنه [تعالى] جوهر[٧] غير متحيّز ولا قابل للأعراض. قيل لهم : ما أنكرتم أيضاً أن تكون الأجسام على ضربين؟ فجسم[٨] خسيس، وهو المتحيّز القابل للصورة والتأليف والحوادث ؛ وضرب شريف لا يقبل شيئاً

---

(٩) ص : واشغال.

١٣٨ (١) ب : – أيضاً. (٢)–(٢) ص ف : مفقود. (٣) ب ص : فما. (٤) ف : – سبحانه . (٥) ص ف : – سبحانه. (٦) ب : عليه ذلك. (٧) ص : + ثم . (٨) ب : + أيضاً . (٩) ب : – أيضاً . (١٠) ص : مشغلا ؛ ف : + و . (١١) ص : – هذه . (١٢) ص : الجوهر . (١٣) ص : – القديم سبحانه ؛ ف : – سبحانه .

١٣٩ (١) ب : + منها . (٢) ص : + و . (٣) ف : تتحيز وتشغل . (٤) ص ف : – هو. (٥) ص : عليه ذلك . (٦) ب : + منها . (٧) ب : أن يكون (مكان « أنه [تعالى] جوهر ») . (٨) ب : جسم .

من ذلك ولا يجوز عليه . والقديم سبحانه[٩] شريف (ب ٢٤ و) فوجب أنه جسم ليس بذي صورة ولا مكان ولا قابل[١٠] للأعراض . ولا جواب لهم عن شيء من ذلك . (ف ٥٥ و)

باب[١] الكلام عليهم في الأقانيم

١٤٠ **يقال لهم** : لم زعمتم أن الله[١] تعالى ثلاثة أقانيم دون أن تزعموا[٢] أنه أربعة وعشرة وأكثر من ذلك ؟ فإن قالوا : من قبل أنه قد ثبت أن الباري سبحانه[٣] موجود جوهر[٤] ، وثبت أنه حيّ وأنه عالم . فوجب أنه جوهر[٥] واحد ثلاثة أقانيم ، منها (ص ٤٧ ظ) الوجود[٦] ومنها العلم ومنها[٧] الحياة . لأن الحيّ العالم[٨] لا يكون حيًّا عالمًا حتّى يكون ذا حياة وعلم . فوجب وثبت[٩] أن[١٠] الأقانيم ثلاثة . فيقال لهم : ما أنكرتم[١١] أن يكون[١٢] الأقانيم أربعة ؟ لأننا نقول إن القديم موجود حيّ عالم[١٣] قادر . والقادر لا بدّ له من قدرة . فوجب أن يكون الأقانيم أربعة . فإن قالوا : القدرة هي الحياة ، فهما أقنوم واحد . قيل[١٤] لهم : فما أنكرتم أن يكون العلم هو الحياة ، فوجب أن يكون الباري سبحانه[١٥] أقنومين ؟

١٤١ **فإن قالوا** : قد ينقص العلم ويزيد[١] ويُعدَم جملةً ويوجد ، والحياة[١] بحالها . فوجب أن يكون العلم ليس من معنى الحياة في شيء . قيل لهم : وكذلك[٢] قد تنقص[٣] القدرة[٤] وتزيد وتُعدَم جملة و[٥]توجد ،

---

(٩) ص : تعالى ؛ ف : — سبحانه . (١٠) ب : قابلاً .

(العنوان) (١) ب : — باب .

١٤٠ (١) ب : الباري سبحانه ؛ ص : — تعالى . (٢) ب : تقولوا . (٣) ف : — سبحانه . (٤) ص : — جوهر . (٥) ص ف : شيء . (٦) ب : الجوهر الموجود ؛ ف : الموجود الجوهر . (٧) ب ص : — منها . (٨) ص : — العالم . (٩) ب ف : — وثبت . (١٠) ف : + يكون . (١١) ب : + من . (١٢) ب : تكون (وتكتب مؤنثة في مثل هذا المكان) . (١٣) ص : قادر عالم . (١٤) ص : يقال . (١٥) ص ف : — سبحانه .

١٤١ (١)–(١) ب ف : ويوجد ويعدم والحياة باقية. (٢) ب ص : فكذلك. (٣) ص : تزيد وتنقص . (٤) ص ف : « القدرة » قبل « قد تنقص » . (٥) ب : ثم توجد .

والحياة بحالها . فوجب أن تكون القدرة غير الحياة وبخلاف معناها. فإن قالوا: قد يبطل العلم جملة[٦] في حال[٧] النوم والغشي، والإنسان (ف ٥٥ ظ) حيّ . قيل لهم[٨]: وكذلك[٩] قد تبطل القدرة جملة حتى لا يقدر الإنسان على تحريك يده أو لسانه[١٠] أو إيماء بعض[١٠] جوارحه، وهو حيّ في تلك الحال. فوجب أن تكون[١١] القدرة غير الحياة وأن الأقانيم أربعة. فإن[١٢] قالوا: دخول حرف المبالغة في صفة العالم (ص ٤٨ و) في[١٣] قولنا «عالم» و «أعلم منه»، واستحالة المبالغة في صفة الحيّ والتفضيل بين الحيَّين دليل على أن العلم ليس من الحياة في شيء . قيل لهم : فقولوا لأجل هذا بعينه إن القدرة غير الحياة . لأننا قد نبالغ في صفة[١٤] القادر ونقول[١٥] «قادر» و «أقدر منه»، ولا نقول «حيّ» و «أحيا منه». فوجب أن تكون القدرة غير الحياة .

١٤٢ **وكذلك يقال لهم** : ما أنكرتم أن يكون الأقانيم خمسة وعشرة؟ لأننا نقول : إن[١] الباري موجود حيّ عالم[٢] قادر، ونقول[٣] : إنه مريد وباق وسميع وبصير ومتكلم . والباقي السميع البصير المتكلم المريد لا يكون كذلك إلا لوجود[٤] بقاء وإرادة وسمع وبصر وكلام . فإن قالوا : البقاء هو هو . قيل لهم: والحياة والعلم هما هو، فقولوا إنه أقنوم واحد . فإن[٥] قالوا: الكلام والإرادة فعل من أفعال المتكلم المريد . قيل لهم : وكذلك العلم فعل من (ب ٢٤ ظ) أفعال العالم، فقولوا إنه أقنومان . فإن قالوا : قد يَعْلَم بالعلم مَن لم يفعله . قيل لهم : و[٦] قد يريد بالإرادة من لم يفعلها[٧] ويتكلم بالكلام من لم[٨] يفعله . وكذلك إن قالوا : (ف ٥٦ و) سمع الباري سبحانه[٩] وبصره هو نفس علمه، فوجب أنهما ليسا بأقنومين غير العلم. قيل لهم :

(٦) ص: –جملة. (٧) ب: حالة. (٨) ص: –لهم. (٩) ص: –كذلك. (١٠)–(١٠) ص: وإنما يومئ ببعض ؛ ف: أو يومي ببعض. (١١) ص: يكون ؛ ف: – تكون . (١٢) ف: وإن. (١٣) ص ف: و . (١٤) ص: + الحي . (١٥) ص: فنقول .

١٤٢ (١) ف: – إن . (٢) ف: – عالم . (٣) ص: – نقول إنه ؛ ف: – إنه . (٤) ف: بوجود . (٥) ص ف: وإن. (٦) ص: – و . (٧) ب ص: – من لم يفعلها . (٨) ب: لا . (٩) ص ف: – سبحانه .

وكذلك علم الباري سبحانه[١٠] (ص ٤٨ ظ) هو حياته ، فوجب أنه[١١] تعالى أقنومان[١١] . ولا جواب لهم عن شيء من ذلك .

١٤٣ وإن[١] قال منهم قائل : القنومية[٢] إنما تثبت للباري[٣] بصفة ترجع إلى[٤] نفسه لا تعلّق لها بغيره . وكونه[٥] موجودًا وجوهرًا يرجع إلى[٦] نفسه، وكونه حيًا يرجع إليه ، ولا تعلق له بغيره . وكونه عالمًا بنفسه[٧] يرجع[٨] إلى نفسه ، وإنما له أقنوم[٩] بكونه عالمًا بنفسه لا بغيره . قيل له[١٠] : وكذلك هو قديم بنفسه ، وليس كل موجود جوهرًا قديماً بنفسه[١١] . فوجب أن يكون كونه قديماً أقنوماً رابعاً . وكذلك[١٢] هو شيء[١٣] موجود بنفسه وجوهر بنفسه. فيجب أن يكون كونه شيئًا موجودًا أقنوماً وكونه جوهرًا أقنوماً . لأنه ليس كل موجود جوهرًا . وكذلك كونه باقياً صفة[١٤] ترجع[١٥] إلى نفسه لا تعلق لها[١٦] بغيره . وليس كل موجود باقياً . فوجب أن يكون كونه باقياً أقنوماً خامساً . ولا جواب لهم[١٧] عن ذاك ، وفيه ترك التثليث .

مسئله عليهم في الأقانيم

١٤٤ يقال لهم : خبّرونا[١] عن الجوهر العامّ الجامع للأقانيم الذي هذه الأقانيم أقانيم[٢] له — أهو عندكم الأقانيم أم غيرها ؟ فإن قالت اليعقوبيّة والنسطوريّة[٣] : ليس الجوهر بغير الأقانيم . قيل لهم : أفليس الجوهر غير مختلف من حيث كان (ف ٥٦ ظ) جوهرًا ، ومن حيث لم يكن[٤] معدودًا،

(١٠) ف :— سبحانه. (١١)—(١١) ب: أن يكون أقنومين؛ ف : أن يقال إنهما أقنوماً واحداً.

١٤٣ (١) ب: فإن . (٢) ب: الأقنومية . (٣) ص: ثبتت له تعالى . (٤) ص ف : إليه (— نفسه) . (٥) ب: وهي كونه . (٦) ص ف : إليه (— نفسه) . (٧) ب: +صفة. (٨) ب: + بها . (٩) ف : قنوم . (١٠) ب ص ف : لهم . (١١) ص ف : — بنفسه . (١٢) ب: + كونه باقياً صفة . (١٣) ف : — شيء . (١٤) ب: — وكذلك كونه باقياً صفة ؛ ص: — وكذلك كونه ... أقنوماً خامساً . (١٥) ب: يرجع . (١٦) ب: له . (١٧) ص ف : — لهم .

١٤٤ (١) ب: خبروني . (٢) ب: له أقانيم. (٣) ب: النّسطورية؛ ص: النُسطورية؛ ف : بدون حركات . (٤) ص: «كان» بدل «لم يكن» .

ومن حيث لم يكن[5] (ص ٤٩ و) خواص[6] متباينة المعنى ؟ فإن[7] قالوا : أجل — وهو قولهم — قيل لهم : أفليس الأقانيم مختلفة من حيث هي خواص متباينة المعنى ، ومن حيث هي معدودة ، ومن حيث هي أقانيم ، ومن حيث إن الابن منها تدرّع واتّحد بجسد[8] المسيح عليه السلام دون الروح ؟ فإن[9] قالوا : نعم : — ولا بدّ من ذلك — قيل لهم : فإذا كان الجوهر هو الأقانيم ، والأقانيم مختلفة معدودة متباينة في الاختصاص ، ومنها المتّحد[10] — وهي[11] نفس الجوهر — فنفس الجوهر إذًا مختلفة معدودة متباينة المعنى متّحدة بناسوت المسيح عليه السلام[12] . فيجب أن يكون نفس الجوهر الذي ليس بمعدود ولا مختلف ولا متحد ولا متباين المعنى هو نفس المختلف المعدود المتباين المعنى المتّحد. وهــذا جهل ممن صار إليه ، وليس ذلك من قولهم في الجوهر . ولا خلاص لهم منه .

١٤٥ **واله[1] قالت** الملكية منهم — وهم الروم : إن الجوهر غير الأقانيم . قيل لهم : فإذا كان الجوهر إلهًا[3] ، والأقانيم الثلاثة آلهة ، وهي[2] (ب ٢٥ و) غيره ، فالإله[4] إذًا أربعة : جوهر وثلاثة أقانيم غيره — وهذا يبطل[5] قولكم بالتثليث . وإن قالوا : الإله[6] ثلاثة أقانيم ، والرابع جوهر[7] ليس بإله غير[8] الثلاثة . قيل لهم : فلا فرق إذًا بين قولنا « الأقانيم (ص ٤٩ ظ) ثلاثة ولا جوهر هناك يجمعها وتكون[9] له » ، وبين قولنا « إن هناك ثلاثة أقانيم وجوهرًا جامعًا[10] لها » . فيجب أن يكون وجود الرابع كعدمه وإثباته كنفيه ، (ف ٥٧ و) وهذا[11] تجاهل[12] ممّن صار إليه .

---

(٥) ب : تكن ، و + له ؛ ص : «كان» بدل «لم تكن» ؛ ف : بدون نقط . (٦) ص ف : خواصا . (٧) ف : فإذا . (٨) ص : + عيسى . (٩) ف : فإذا . (١٠) ص : + فيه . (١١) ف : وهو . (١٢) ف : — عليه السلام .

١٤٥ (١) ب : فان . (٢) ف : اله . (٣) ف : وهو . (٤) ب : والآلهة . (٥) ص ف : نقض القول . (٦) ب : الآلهة . (٧) ص ف : — جوهر . (٨) ص : بغير الثلاثة (— بإله) ؛ ف : بغير (— بإله). (٩) ص : ويكون ، و+ الخواص . (١٠) ص ف : وجوهر جامع . (١١) ف : كرر « وهذا » ، ثم شطب « وهذا » الأولى . (١٢) ب : جهل .

١٤٦ **ويقال لهم أيضاً** [1] : إن جاز أن يكون الرابع مع الثلاثة ثلاثة فقط ، فما أنكرتم أن يكون الروح والعلم مع الإله الموجود واحدًا فقط ، وأن يكون أقنوماً واحدًا ، ولا يكون الثاني والثالث شيئاً يزيد على الواحد، كما لم يكن الرابع شيئاً يزيد على الثالث؟ فتكون الثلاثة الأقانيم هي جوهر واحد [2] ، كما كانت الأربعة التي منها الجوهر ثلاثة . ولا جواب عن ذلك . وكذلك يقال لهم [3] ، ولليعقوبية [4] والنسطورية ، في قولهم : « إن الأب إله وإن الابن إله وإن الروح إله وإن الإله [5] مع ذلك واحد ». لأنه إذا كان كل واحد منهم إلهاً [6] ، فهم ثلاثة آلهة ، فلا [7] معنى لقولهم « إله واحد» — وهم قد جعلوا الإلهية لكل واحد منهم .

مسئلة أخرى على الملكية

١٤٧ **و** [1] **يقال لهم** : خبّرونا عن الجوهر الذي هو عندكم غير الأقانيم — أهو مع ذلك موافق [2] لها أم مخالف لها ؟ فان قالوا :(ص ٥٠ و) إنه موافق لها . قيل لهم : فيجب أن يكون أقانيم [3] مثلها ، وأن يكون الجوهر ابناً من حيث وافق الابن ، وأن يكون روحاً من حيث وافق الروح، وأن يكون أقنوماً [4] وخاصاً لجوهر آخر خامس، كما أن الأقانيم خواص لجوهر . ويجب أيضاً أن تكون نفسه متباينة المعنى مختلفة من حيث أشبهت أقانيم [5] مختلفة المعاني ، وأن يكون (ف ٥٧ ظ) ابن نفسه وروح نفسه ، لأنه مثل ابنه وروحه وبمعناهما . وهذا جهل عظيم وترك لقولهم إن صاروا إليه .

---

١٤٦ (١) ب : — أيضاً . (٢) ص : جوهراً واحداً . (٣) ف : — لهم و . (٤) ب : والنسطورية واليعقوبية . (٥) ب : الآلهة . (٦) ف : اله . (٧) ب : ولا .

١٤٧ (١) ب : — و . (٢) ب : مخالف لها أو موافق لها . (٣) ص ف : أقنوماً ؛ وفي ص « أقنوماً » مكتوبة في أعلى الهامش وهي مقطوعة . (٤) ص ف : قنوماً . (٥) ص ف : أقانيما .

١٤٨ وإن[١] قالوا : ليس الجوهر موافقاً للأقانيم من كل جهة[٢]، وإنما يوافقها بالجوهرية ، لأن جوهرها من جوهره. وإنما يخالفها في القنومية. قيل لهم : فالجهة التي وافقها بها — وهي الجوهرية — هي الجهة التي خالفها بها — وهي القنومية . فان قالوا : نعم — جعلوا معنى الجوهرية هو معنى القنومية. وقيل لهم : فما أنكرتم أن يكون الجوهر أقنوماً[٣] لجوهر آخر ولنفسه؟ وذلك ترك قولهم. وإن[٤] قالوا : جهة الاختلاف بينهما ، وهي القنومية ، غير جهة الاتفاق ، التي هي الجوهرية . قيل لهم : فيجب أن يكون هناك خلاف ثابت بين الجوهر والأقانيم في القنومية ، وأن يكون ذلك الخلاف (ص ٥٠ ظ) لا يعدو أن يكون جوهراً أو قنوماً[٥] . وإلا وجب أن يوافقها بنفسه في[٦] الجوهرية ويخالفها (ب ٢٥ ظ) بنفسه في القنومية. وإن جاز ذلك، جاز أن يكون وفاق الشيئين هو خلافهما ، وأن يكون قدمه هو حدوثه ، وأن يكون قديماً بنفسه[٧] محدَثاً بنفسه[٨] . وفي فساد ذلك دليل على بطلان ما قالوه .

١٤٩ فإن قال منهم قائل : أفليس قد قلتم أنتم في[١] صفات الباري سبحانه[٢] إنها[٣] ليست بموافقة له ولا مخالفة له ؟ فما أنكرتم أيضاً أن يكون الجوهر غير موافق للأقانيم ولا مخالف[٤] لها ؟ قيل لهم : إنما سألناكم عن هذا لأجل قولكم إن الجوهر غير الأقانيم . ونحن (ف ٥٨ و) فلا نقول إن الله عز وجل[٥] غير صفاته ، فلا[٦] يلزم ما قلتم. و[٧] على أننا لو قلنا إن الله تعالى[٨] مخالف لصفاته في معناها بمعنى أنه[٩] يجوز عليه ما يستحيل عليها وأنه لا يسُدّ مسدها ولا ينوب منابها ، لم يدخل علينا مثل ما لزمكم من[١٠] كون المتَّفق بنفسه مختلفاً بنفسه وكون جهة الاتفاق هي جهة الاختلاف. لأننا لا نزعم أن

---

١٤٨ (١) ف : فإن . (٢) ف : وجه . (٣) ص : قنوماً . (٤) ب : فإن .
(٥) ب ف : عرضاً . (٦) ص ف : بالجوهرية . (٧) ب : — بنفسه . (٨) ب : لنفسه .
١٤٩ (١) ص ف : إن . (٢) ف : — سبحانه . (٣) ص ف : — إنها ، و « ليس » .
(٤) ب : مخالفاً . (٥) ف : — عز وجل ؛ ب : سبحانه . (٦) ف : فلم . (٧) ف : — و . (٨) ص : سبحانه ؛ ف : — تعالى . (٩) ص : أن . (١٠) ف : في .

الله سبحانه[11] موافق لصفاته من[12] جهة من الجهات . وأنتم تزعمون أن الجوهر موافق للأقانيم بالجوهرية ، فإنه[13] موافق لها بنفسه ، ومخالف لها أيضاً في القنومية بنفسه . فشتّان بين (ص ٥١ و) قولنا وقولكم .

١٥٠ وإن قالوا : لا نقول إنه موافق لها ولا مخالف لها . قيل لهم : فإنه لا بدّ أن يسدّ مسدّها فيوافقها أو لا يسدّ مسدّها فيخالفها . وهذا المعنى نفسه هو[1] الذي نعنيه بالاتّفاق والاختلاف ، فلا معنى للمراوغة . وإن قالوا : أليس لا[2] يقال إن يد الإنسان من الإنسان[3] مخالفة له ولا موافقة له[3] ؟ وكذلك الواحد من العشرة ، والبيت من القصيدة ، و[4] الآية[5] من السورة[6] . فما أنكرتم من مثل ذلك في الجوهر والأقانيم ؟ قيل لهم : إنما لم يجز إطلاق الخلاف والوفاق فيما ذكرتم لأن قولنا « إنسان » واقع على الجملة التي منها اليد ، وكذلك العشرة والواحد منها ، والبيت و[7] القصيدة ، والآية و[8] السورة . و[9] من المحال أن يكون الشيء مثل نفسه و[10] غيره أو خلاف نفسه وغيره[11] . (ف ٥٨ ظ) وقولنا « جوهر » ليس بواقع عندكم على الجوهر والأقانيم التي هي خواصه ، ولا من أسماء الجُمَل . فسقط ما سألتم عنه .

باب[1] ذكر[2] اختلافهم في معنى قولهم[3] « الأقانيم »

١٥١ وقد[1] زعم قوم منهم أن معنى الأقانيم ، التي هي الخواصّ ، أنها صفات للجوهر . فيقال لهم : إذا استحال أن تكون أقانيم[2] وخواص[3] لأنفسها ، فإنما[4] تكون صفات وأقانيم لشيء آخر هو غيرها ، و[5] لا يقال

---

(١١) ف : عز وجل . (١٢) ب : في . (١٣) ص ف : وأنه .

١٥٠ (١) ص ف : — المعنى نفسه هو . (٢) ولعل الأحسن أن نقرأ كلمة « لا » بعد « من الإنسان » . (٣)–(٣) ص : لا يخالفه ويوافقه ؛ ف : يوافقه ولا يخالفه . (٤) ص : وكذلك . (٥) ف : السورة . (٦) ص ف : القرآن . (٧) ب : من القصيدة . (٨) ب : من السورة . (٩) ف : — و . (١٠) ب : أو . (١١) ب : — وغيره .

(العنوان) (١) ب : — باب . (٢) ف : — ذكر . (٣) ب : — قولهم .

١٥١ (١) ب : — وقد . (٢) ص : أقانيماً . (٣) ص ف : وخواصاً . (٤) ب : وإنما . (٥) ص ف : أو .

له[٦] إنه هي . وهذا[٧] (ص ٥١ ظ) يوجب إثبات أربعة معانٍ[٨] منها جوهر وثلاثة خواص له . وهذا ترك التثليث . (ب ٢٦ و) وإن قالوا : هي خواص لأنفسها[٩] وأقانيم لأنفسها . قيل لهم : فيجب أن يكون الابن ابن نفسه والروح روح نفسه والصفة صفة نفسها — وهذا جهل عظيم . ويجب بطلان ما هي خواص له ونفيه وألا يكون هناك مخصوص[١٠] بهذه الخواص . وهذا إبطال للجوهر .

١٥٢ **وزعم قوم** منهم أن معنى الأقانيم والخواص أنها أشخاص . فيقال لهم : أهي[١] أشخاص لأنفسها أم لجوهر يجمعها ؟ فإن قالوا : لأنفسها — تركوا قولهم . وإن قالوا : لجوهر جامع لها — أبطلوا التثليث . وقال بعضهم : معنى الأقانيم أنها خواص فقط . (ف ٥٩ و) فيقال لهم : أفهي[٢] خواص لأنفسها أم الجوهر جامع لها هي خواص له ؟ ويكلّمون في ذلك بما كلّمنا به من زعم[٣] أنها أشخاص وصفات . ولا جواب لهم عن ذلك .

مسئلة أخرى عليهم في الأقانيم

١٥٣ **ويقال لهم** : إذا كانت الأقانيم جوهرًا واحدًا ، وكان الأب جوهره جوهر الابن ، وجوهر الروح من جوهرهما ، فلِمَ كان الابن والروح بأن يكونا[١] (ص ٥٢ و) ابناً وروحاً خاصّين للأب أولى من أن يكون كل واحد منهما أباً ، وأن يكون الأب خاصًا لهما ؟ إذا كان الابن[٢] والروح جوهرين لأنفسهما ، وكان جوهرهما من جوهر الأب، وكان الأب جوهرًا لنفسه، وكان[٣] قديمًا لنفسه ، وكانا[٤] أيضًا قديمين لأنفسهما ، ولم يكن الأب قبل الأقانيم والخواصّ ولا أسبق في الوجود، ولا الخواصّ أسبق منه — فما الذي جعله بأن

(٦) ب ص : — له . (٧) ب : فهذا . (٨) ص ف : معاني . (٩) ف : أنفسها . (١٠) ب : مخصوصاً .

١٥٢ (١) ص ف : فهي . (٢) ب : أهي . (٣) ص : يزعم .

١٥٣ (١) ص ف : يكون . (٢) ب ص : الروح والابن . (٣) ص : — كان . (٤) ف : كان .

يكون أباً لها أولى من أن يكون كل واحد منها أباً لما جعلتموه[٥] أباً له ، وأن يكون الأب خاصاً ؟ فلا يجدون إلى تصحيح تحكّمهم سبيلاً .

باب[١] الكلام عليهم في معنى الاتحاد[٢]

١٥٤ **وقد اختلفت** عباراتهم عن[١] معنى الاتّحاد . فقال كثير منهم : معنى[٢] الاتّحاد أن[٣] الكلمة ، (ف ٥٩ ظ) التي هي الابن ، [٤] حلّت جسد المسيح[٥] . وقال[٦] كثير منهم : إن الاتّحاد هو[٧] اختلاط وامتزاج . وزعمت اليعقوبية أن كلمة الله انقلبت لحماً ودماً بالاتّحاد . وزعم كثير منهم[٨] ، أعني[٩] اليعقوبية والنسطورية ، أن اتّحاد الكلمة بالناسوت اختلاط وامتزاج كاختلاط الماء وامتزاجه بالخمر واللبن إذا صُبّ فيها ومُزج بها . وزعم قوم منهم أن معنى اتّحاد الكلمة بالناسوت ، الذي هو الجسد ، هو[١٠] اتّخاذه له[١١] (ص ٥٢ ظ) هيكلاً (ب ٢٦ ظ) ومحلاً وتدبيرها الأشياء عليه وظهورها فيه دون غيره . واختلفوا في معنى ظهور الكلمة في الهيكل وادّراعها له[١٢] وإظهار التدبير عليه . فقال أكثرهم : معنى ذلك أنها حلّته ومازجته واختلطت به اختلاط الخمر واللبن بالماء عند امتزاجها .

١٥٥ **وقال قوم**[١] **منهم** : إن ظهور الكلمة في الجسد واتّحادها به ليس على معنى المزاج والاختلاط ، ولكن على سبيل ظهور صورة الإنسان في المرآة والأجسام الصقيلة النقية عند مقابلتها من غير حلول صورة الإنسان في

---

(٥) ف : جعلوه .

(العنوان) (١) ب : — باب . (٢) ص : الايتحاد ، وتكتب هذه الكلمة هكذا كثيراً في ص ، كما أن كلمة « اتحد » تكتب « ايتحد » وكلمة « متحد » تكتب « موتحد » .

١٥٤ (١) ص : في . (٢) ص ف : في (مكان «معنى») . (٣) ص ف : — أن . (٤) ص ف : + أنها . (٥) ب : + عليه السلام . (٦) ب : قالت ، و+ طائفة أخرى وهم اليعاقبة و . (٧) ص ف : — هو . (٨) ف : — منهم . (٩) ص ف : من (مكان«أعني»). (١٠) ص ف : — هو. (١١) ص ف : — له ؛ والأحسن أن نقرأ « اتخاذها » على أن يعود الضمير هنا الى « الكلمة » . (١٢) ص : — له .

١٥٥ (١) ف : فريق .

المرآة ، وكظهور[٢] نقش الخاتم وكل طابع في الشمع والطين وكل ذي لين قابل للطبع من[٣] الأجسام من غير حلول نقش الخاتم والرشم[٤] في الشمع والطين والتراب والدقيق[٥] . وقال بعضهم : «أقول إن الكلمة اتّحدت بجسد المسيح[٦] (ف ٦٠ و) على معنى أنها حلّته من غير مماسّة ولا ممازجة و[٧] مخالطة ، كما أقول إن الله تعالى[٨] حالّ في السماء وليس بماسّ ولا مخالط لها[٩] ، وكما أقول إن العقل جوهر[١٠] حالّ في النفس وهو مع ذلك غير مخالط للنفس ولا مماسّ لها». وزعمت الروم ، وهم[١١] الملكية ، أن معنى اتّحاد[١٢] الكلمة بالجسد أن الاثنين صارا واحدًا ، وصارت[١٣] (ص ٥٣ و) الكثرة قلّة ، وصارت الكلمة وما اتّحدت به واحدًا ، وكان[١٤] هذا الواحد بالاتّحاد اثنين قبل ذلك . هذا جملة المشهور عنهم في معنى الاتّحاد .

١٥٦ *فأما*[١] *من زعم منهم*[٢] أن معنى الاتّحاد هو ظهور الابن في الجسد وادّراعه له على سبيل ظهور الوجه في المرآة والنقش في المطبوع من غير حلول الوجه في المرآة وانتقال النقش إلى الشمع — فإنه[٣] لا معنى له . لأن الوجه لا[٤] يظهر في المرآة ولا صورة مثله ولا ينتقل إليها ولا يوجد على صفحتها ولا ممازجاً لها . وإنما يُدرك الإنسان وجه نفسه عند مقابلته[٥] هذه[٦] الأجسام الصافية الصقيلة بإدراك يحدث له بِجَرْيِ العادة عند مقابلته[٧] هذه[٨] الأجسام ، أو[٩] بانعكاس الشعاع على ما يذهب إليه بعض المتكلمين. فيظنّ عند إدراكه لنفسه ومقابلة الجسم الصقيل أن في المرآة صورة هي وجه أو مثل صورة وجه — وليس ذلك[١٠] كذلك . وقد بيّنّا هذا في غير هذا[١١] الموضع بما يُغني الناظر (ف ٦٠ ظ) فيه . وإذا ثبت أنه لا شيء يظهر في المرآة ولا يختص بها ، بطل بناء الاتّحاد عليه .

---

(٢) ف : وظهور . (٣) ص : في . (٤) ب : والرسم . (٥) ب : — والدقيق . (٦) ب : + عليه السلام . (٧) ب : ولا . (٨) ب : سبحانه ؛ ف : — تعالى . (٩) ب : «لها» بعد «بماس» . (١٠) ص ف : + وإنه. (١١) ب : وهي . (١٢) ص : الايتحاد والكلمة . (١٣) ص : فصارت . (١٤) ص : فكان .

١٥٦ (١) ص : وأما . (٢) ص ف : — منهم . (٣) ب : فلا . (٤) ب ص : ليس . (٥) ب ف : مقابلة . (٦) ب : — هذه . (٧) ب ف : مقابلة . (٨) ب : — هذه . (٩) ب ص : — أو . (١٠) ب : — ذلك . (١١) ب : — هذا ، و « موضع » .

١٥٧ **وأما تشبيههم** ذلك بظهور نقش الطابع[1] في الشمع والطين، فإنه باطل وتخليط من قائله . وذلك أن (ص٥٣ ظ) الظاهر في الشمع شيء مثل نقش الخاتم وهو غيره لأن الحروف الموجودة بالشمع هي بعض له وجزء من أجزائه . وما في الطابع من الحروف (ب ٢٧ و)هو بعض الطابع ومن جملته. وهما غيران يصحّ وجود أحدهما مع عدم الآخر، فظنّهم أن نفس[2] النقش الذي في الشمع هو نفس الطابع جهل وتفريط[3] . فيجب على هذا ، إن لم تكن الكلمة هي نفسها الظاهرة في جسد المسيح ، أن يكون الظاهر فيه غيرها وهو شيء مثلها ، وأن يكون لله[4] ابنان[5] وكلمتان،أحدهما لا يحلّ الأجسام ولا يتخذها هيكلاً ومكاناً ، والآخر[6] حالّ في جسد المسيح . وهذا قول بأربعة أقانيم وترك القول بالتثليث .

١٥٨ **وأما[1] من قال** إن الاتّحاد إنما هو حلول الكلمة في المتّحد به واختلاطها به وممازجتها له[2] ، فإنه يقال له : إذا جاز على الكلمة الحلول في الجسد المخلوق وممازجتها له واختلاطها به — وهي[3] مع ذلك قديمة[4] — فما أنكرتم من[5] اجتماعها مع الجسد ومماسّتها له؟ وإذا جاز على القديم سبحانه[6] المماسّة والمجاورة والمخالطة للمحدَث والممازجة له، فلم لا يجوز عليه مقابلة المحدَث ومحاذاته؟ولم لا يجوز عليه الظهور والكمون والحركة والسكون (ص ٥٤ و) والبعد والقرب والإشغال[7] (ف ٦١ و) والتفريغ والتصوير والتركيب ؟ فإن راموا في ذلك فصلاً لم يجدوه . وإن مرّوا على[8] ذلك، قيل لهم : فإذا جاز أن يكون ما هذه صفته قديماً ، وقد كان في القدم غير مماسّ ولا ممازج ولا مخالط ، فما أنكرتم أن يكون سائر الأجسام المتماسّة[9] المختلطة المتحركة الساكنة قديمة ؟ وما الذي جعل الكلمة التي هذه[10] صفتها بالقدم أولى منها بالحدث ؟ وما الذي جعل الأجسام بالحدوث أولى من الكلمة ؟

---

١٥٧ (١) ب : الطبع . (٢) ف : — نفس . (٣) ب : وتخليط . (٤) ص : الله ؛ ب : + سبحانه . (٥) ص ف : اثنين وكلمتين . (٦) ص ف : والأخرى حالة .

١٥٨ (١) ف : وما . (٢) ص : + على الكلمة . (٣) ص : وهو . (٤) ص : قديم . (٥) ف : في . (٦) ص ف : — سبحانه . (٧) ب : والشغل . (٨) ص : عليهم(— ذلك) . (٩) ب : المماسة . (١٠) ص : هي .

١٥٩ **ويقال لليعقوبية** : إذا جاز أن ينقلب ما ليس بلحم ولا دم لنفسه ، وما هو مخالف الدم واللحم لنفسه ، لحماً ودماً بالاتّحاد — فلم لا يجوز أن تنقلب الكلمة التي تخالف المحدَثات لنفسها[١] وليست[٢] بمحدَثة لنفسها محدثةً بالاتّحاد ، فيصير القديم لنفسه[٣] محدَثاً عند اتّحاده بالمحدَث[٤] ، كما صار لحماً ودماً عند اتّحاده باللحم[٥] والدم ؟ ولم لا يصير المحدَث لنفسه قبل اتّحاد القديم به[٦] قديماً عند اتّحاد القديم به[٧] ، فيخرج عن أن يكون لحماً ودماً عند اتّحاده في المتّحد به[٨] ، فتصير الطبيعتان واحدة[٩] ويصير ما ليس بلحم ولا دم لحماً ودماً وما هو لحم ودم غير لحم ودم ؟ فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلًا .

١٦٠ **وأما قول من قال** إن الاتّحاد (ص ٥٤ ظ) هو حلول الكلمة في الناسوت من غير مماسّة له ، وإنه[١] كحلول الباري سبحانه[٢] في السماء وكحلوله[٣] على العرش من غير مماسّة لها — فإنه باطل (ف ٦١ ظ) غير معقول . وذلك أن الباري سبحانه[٤] ليس في السماء ولا هو مستوٍ على العرش[٥] بمعنى حلوله على العرش . لأنه لو كان حالّاً في أحدهما (ب ٢٧ ظ) ومستوياً على الآخر بمعنى الحلول[٦] ، لوجب أن يكون مماسّاً لها لا محالة .

١٦١ **وأما قولهم** إن العقل جوهر حالّ في النفس و[١]غير مماسّ لها[٢] — فإنه باطل . لأن الجوهر لا يحلّ في العرض ، وإنما يحل في الجسم على معنى المماسّة له[٣] والاعتماد عليه واتّخاذه مكاناً يُعمده[٤] ويحيط به من جهاته ، كحلول الماء في الحبّ والدهن في القارورة . وإذا لم يُعقل الحلول إلا مماسّة

---

١٥٩ (١) ص ف : بنفسها . (٢) ف : وليس . (٣) ب : + بالاتحاد . (٤) ب : – بالمحدث . (٥) ب ص : – باللحم والدم . (٦) ف : – به . (٧) ص : – به . (٨) ص : في الوقت به (مكان « في المتحد به ») ؛ ف : – في المتحد به . (٩) ص : واحداً .

١٦٠ (١) ص : – وإنه. (٢) ص ف : – سبحانه . (٣) ص ف : وحلوله . (٤) ف : – سبحانه . (٥) ب : عرشه . (٦) ص ف : – بمعنى الحلول .

١٦١ (١) ب : – و . (٢) ص : – لها . (٣) ف : لها . (٤) ب ف : يعتمده .

وملاصقة ، وكانت المجاورة والاجتماع من صفات الأجسام ، وكانت كلمة الله تعالى[٥] غير جسم ، لم يجز عليها[٦] الاتحاد والحلول في الأماكن .

١٦٢ **وأما قول الروم** إن الاتحاد هو أن يصير الكثير قليلًا والاثنان واحدًا ، فإنه قول لجميعهم ، لأنهم كلهم يزعمون أن الاتحاد هو[١] أن يصير الكثير قليلًا – والروم توافق اليعاقبة والنسطورية في أن الاتحاد لا يكون إلا بالامتزاج[٢] والاختلاط – فيقال لهم : إذا لم يجز أن يحصل الاتحاد(ص ٥٥ و) وأن يصير الاثنان واحدًا إلا بالاختلاط والامتزاج – وكنا[٣] قد بيّنا أن ذلك مماسّة وملاصقة ، وأنه بمنزلة الحركة والسكون والظهور والكمون ، وأن هذه الأمور أجمع تختصّ بالأجسام[٤] ولا تجوز إلا عليها – لم يصحّ الاتحاد على الكلمة القديمة ، ولا أن يصير الاثنان واحدًا[٥] أبدًا ، لأنه معلق بمحال لا يصحّ ، وهو مماسّة ما ليس بجسم[٦] ولا جوهر للأجسام(ف ٦٢ و) والجواهر[٦]—وذلك ممتنع محال .

١٦٣ **ويقال للروم أيضاً**[١] : إذا جاز أن يتّحد قديم بمحدَث فيصيران واحدًا ، وقد كانا اثنين قبل الاتحـاد ، فما أنكرتم من أن[٢] يتّحد محدَث بمحدَث ، إذا خالطه ومازجه ، فيصيران[٣] بذلك واحدًا ؟ ومـا أنكرتم أن يصير الرطلان والقدحان اللذان أحدهما خمر[٤] والآخر ماء[٥] ، إذا اختلطا وامتزجا، رطلًا واحدًا وقدحاً واحدًا؟ وما أنكرتم أيضاً من أن يصير العرضان، إذا وُجدا في محلّ واحد ، عرضاً واحدًا جنساً واحدًا[٦] ، وإن كان أحدهما حركة والآخر سوادًا ؟ وما أنكرتم من أن تتكثَّر القلة فتَصِيرَ[٧] الطينة الواحدة والشيء الواحد ، الذي لا بعض له ولا نصف ولا تأليف فيه ولا صورة له ، مائة ألف شيء وذا أبعاض وأبعاد وأقطار وصور[٨] متغايرة وأشكال[٩] مختلفة

(٥) ب ف : – تعالى . (٦) ص ف : عليه .

١٦٢ (١) ب : – هو . (٢) ب : بامتزاج واختلاط . (٣) ف : – كنا . (٤) ص ف : الأجسام . (٥) ص : واحدة . (٦)–(٦) ب : – ولا جوهر للأجسام والجواهر .

١٦٣ (١) ب : – أيضاً . (٢) ص : أنه . (٣) ولعل قراءة « فيصيرا » أحسن لأن الفاء هنا سببية . (٤) ف : خمرا . (٥) ص : لبن . (٦) ص : – واحداً . (٧) ص : فيصيرُ ؛ ف : بدون حركات . (٨) ف : صوراً . (٩) ف : وأشكالاً .

على حدّ ما يقوله بعض الفلاسفة ؟ (ص ٥٥ ظ) فإن مرّوا على هذا [١٠] أجمع تركوا قولهم وتجاهلوا ، وإن أبوه لم يجدوا فصلًا .

١٦٤ **ويقال للروم أيضاً** : إذا كان من دينكم مخالفة النسطورية واليعاقبة في قولهم إن الكلمة اتّحدت بإنسان واحد جزئي دون غيره، وكنتم[١] تزعمون أن الابن إنما اتّحد بالإنسان الكلّي — وهو الجوهر الجامع لسائر أشخاص الناس — لكي يخلّص الجوهر الجامع (ف ٦٢ ظ) لسائر الناس من المعصية ، (ب ٢٨ و) وهو إذا اتّحد بالإنسان الكلّي صار معه واحدًا — فيجب أن يصير الجوهر الكلّي جزئيًّا وأقنوماً واحدًا . لأن الابن أحد الأقانيم وليس هو كل الأقانيم والخواصّ ، فهو من حيث القنومية[٢] شخص واحد[٣] جزئي . فإذا صار عند الاتّحاد بالإنسان الكلّي — الذي هو الجوهر الجامع لكل الناس — شيئاً واحدًا ، وجب أن يكون كليًّا جزئيًّا . لأنــه كلّي من حيث كان جوهرًا جامعاً لسائر الناس ، وجزئيّ من حيث كان خاصًّا وقنوماً للجوهر العامّ . فيجب أن يكون كليًّا جزئيًّا — وهذه[٤] غاية الإحالة .

فصل

١٦٥ **وقد اتفقت** النصارى على أن الاتّحاد فعل من الأفعال صار به المتّحد متّحدًا والمسيح (ص ٥٦ و) مسيحاً . فيقال لهم : خبّرونا عن الاتّحاد بالإنسان الذي[١] اتّحدت به الكلمة — إذا كان فعلًا ، فهل له عندكم فاعل أم لا ؟ فإن قالوا : لا فاعل له . قيل لهم : فما أنكرتم من أن يكون سائر الأفعال والحوادث لا فاعل لها ؟ وليس ذلك من قولهم . وإن قالوا : الاتّحاد فعل لفاعل فعله وكان متّحدًا به[٢] . قيل لهم[٣] : فمن[٤] فاعله ؟ أهو الجوهر

---

(١٠) ص : ذلك .

١٦٤ (١) ص : وأنتم . (٢) ب : القنومة . (٣) ص : في النص « وحي » ، وفي الهامش « واحد » . (٤) ب : وهذا .

١٦٥ (١) ب : المتحدة (مكان « الذي اتحدت») . (٢) ب : «به» قبل « متحداً » .
(٣) ص : — لهم ؛ ف : له . (٤) ص : ومن .

الجامع للأقانيم دون الأقانيم ، أم الأقانيم الثلاثة دونه ، أم هو والثلاثة الأقانيم ، أم الفاعل له واحد من الأقانيم ؟ فإن قالوا : هو الجوهر العامّ الجامع الأقانيم . (ف ٦٣ و) قيل لهم[٥] : فيجب أن يكون الجوهر هو المتَّحد بالجسد و[٦]الإنسان الكليّ أو الجزئيّ على ما تختارونه . لأن المتحد عندكم هو مَنْ فعَل الاتّحاد دون من لم يفعله. ويجب أيضاً أن يكون هو الاله المستحقّ للعبادة ، لأنه هو الفعال[٧] .

١٦٦ **وكذلك ان قالوا** : الجوهر والأقانيم فعلوا الاتّحاد . قيل لهم : فيجب أن يكون هو و[١]الثلاثة الأقانيم متّحدِين بالإنسان ، ولا معنى لقولكم إن الابن وحده[٢] هو المتّحد دون الأب والروح ودون الجوهر العامّ الجامع للأقانيم . وهذا نقض قولكم[٣] إن الاتّحاد للابن فقط . وكذلك إن قالوا: إنما فعَل الاتّحاد (ص ٥٦ ظ) الثلاثة[٤] الأقانيم دون الجوهر . قيل لهم : فيجب أن يكون الروح أيضاً متّحداً[٥]وألا[٦] يكون الابن وحده من خواصّ الجوهر متّحدا. وإن[٧] قالوا : فاعل الاتّحاد إنما هو الابن وحده ، ولانفراده بفعل الاتّحاد كان متّحدا دون الروح . قيل لهم : فإذا جاز أن ينفرد الابن بفعل حادث هو الاتّحاد دون الروح والأب و[٨]دون الجوهر العامّ، فلم لا يجوز أيضاً[٩] أن ينفرد الروح بفعل حادث وحوادث أُخَر ، وأن ينفرد كل أقنوم من الأقانيم بعوالم[١٠] وأفعال لا يفعلها الآخر ، وينفرد الجوهر الجامع لها بفعل غير فعلها ؟ وإذا كان (ب ٢٨ ظ) ذلك كذلك ، جاز أن تتمانع وتختلف . ويقال لهم : إذا[١١] كانت الأقانيم تفعل كما أن الجوهر الجامع لها يفعل ، فلِمَ صار بأن[١٢] يكون جامعاً لها[١٣] (ف ٦٣ ظ) وأن تكون خواصّ[١٤] لـه

---

(٥) ب : — لهم . (٦) ص : أو . (٧) ص : الفاعل ؛ ب : + لها .

١٦٦ (١) ف : — و . (٢) ص : — وحده . (٣) ص ف : قولهم . (٤) ب : الأقانيم الثلاثة . (٥) ص ف : متحدة . (٦) ف : وأن (— لا) . (٧) ص : فإن . (٨) ف : — و . (٩) ب : — أيضاً . (١٠) ص : — بعوالم (بأفعال) . (١١) ص ف : فإذا . (١٢) ص : أن . (١٣) ص ف : — لها . (١٤) ص ف : خواصّا.

أولى من أن يكون[١٥] هو[١٦] خاصًا لها وهي جامعة له ، فيكون أقنوماً[١٦] من أقانيمها ؟ فلا يجدون إلى دفع[١٧] ذلك سبيلًا[١٨] .

[١]مسئلة أخرى عليهم في الاتحاد[٢]

١٦٧ **ويقال لهم** : خبّرونا[١] كيف اتّحدت الكلمة التي هي الابن بجسد المسيح دون الأب والروح مع قولكم بأنه غير مباين لهما ولا منفصل عنهما . (ص ٥٧ و) وإن جاز ذلك ، فما أنكرتم من أن يكون الماء المازج للخمر المختلط به مشروباً دون الخمر أو الخمر مشروباً دون الماء ، وإن[٢] كانا غير منفصلين ولا متباينين ؟ فإذا[٣] استحال هذا عندكم ، و[٤] وجب أن يكون شارب الخمر الممتزج بالماء شارباً للخمر والماء ، إذا كانا غير منفصلين ولا متباينين، فما أنكرتم من أن يجب ، متى[٥] كان الابن متحدًا ، وهو غير منفصل من الروح والأب ولا مباين لهما ، أن يكون الأب والروح متّحدين[٦] كما أن الابن متّحد[٧] ؟

١٦٨ **فإن قالوا** : إن الكلمة إنما اتّحدت بالإنسان الكلي في الجزئيّ الذي ولدته مريم[١] . قيل لهم[٢] : فيجب أيضاً أن يكون الأب والروح متّحدين بالكليّ في الجزئيّ الذي ولدته مريم . لأننا لسنا نقصد بهذا السؤال الكلام في الإنسان الذي اتّحدت به الكلمة ، وهل هو جزئيّ أو كليّ ، أو اتّحد[٣] بالكلي في الجزئي الذي ولدته مريم . وإنما الكلام في كيف يمكن أن يكون الابن متّحدًا بما اتّحد به —[٤] كليًا كان أو جزئيًا[٤] — دون الأب والروح ، وهو غير مباين لهما ولا منفصل عنهما. فأجيبوا عن هذا إن كنتم قادرين !

---

(١٥) ص: تكون ؛ ف: بدون نقط . (١٦)–(١٦) ص ف : هي جامعة له وهو خواص لها وقنوم . (١٧) ب: — إلى دفع ، و «لذلك» . (١٨) ب : مدفعاً .

(العنوان) (١) ف: + فصل . (٢) ب: — اخرى عليهم في الاتحاد؛ ص: — في الاتحاد .

١٦٧ (١) ب ف: — خبرونا . (٢) ف: وإذا. (٣) ب: وإذا. (٤) ص ف: — و . (٥) ب: إذا . (٦) ب ف: + به . (٧) ب: + به .

١٦٨ (١) ب: + عليها السلام . (٢) ص: — لهم؛ ف: له . (٣) ب: اتحاد؛ أما «اتحد» فتقدير فاعله «الابن» . (٤)–(٤) ب ف: من كلي (ف: + كان) أو جزئي .

١٦٩ **ثم يقال لهم** : إن كانت (ف ٦٤ و) الكلمة اتّحدت بالإنسان[1] الكليّ ، فلا تخلو[2] أن تكون اتّحدت بـه في مكان أو لا في مكان . فإن كانت اتّحدت به لا في مكان ،(ص ٥٧ ظ) فليس[3] بينها[4] وبين الجسد المولود المأخوذ من مريم إلا ما بينها[5] وبين سائر أجساد[6] النـاس وسائر الأجساد[7]، ولا مزيّة لمريم ولا للجسد المأخوذ منها ، إذا لم يكن للابن اتّحاد به ولا بغيره . ويجب[8] أن يكون القتل والصلب جارِيَيْن على الجسد فقط ، لا على الابن ولا على المسيح. لأن الجسد الذي لا اتّحاد للابن به ليس بمسيح. فكيف يكون المسيح مقتولًا مصلوبًا ؟ وإن كان اتّحـاد الابن بالكليّ اتّحادًا[9] به في مكان ما[10] ، هو الجسد المأخوذ من مريم أو غـيره من الأجساد[11] ، فيجب أن يكون الكليّ محصورًا في ذلك المكان الجزئيّ وأن يكون الجزئي حاويًا محيطًا بالكليّ (ب ٢٩ و)ومكانًا له ، وإن كان جزءًا منه . وهذا عكس ما في العقل وقلبُه . لأن ذلك لو جاز ، لجاز اشتمال العدد القليل على العدد الكثير وزيادته عليه ، ولجاز أن يكون الصغير من الأجسام محيطًا بالعظيم وحاويًا له . وإذا علمنا بأوائل العقول فساد ذلك ، علمنا أيضًا استحالة اتّحاد الابن بالكليّ ، إن كان ههنا كليّ ، في مكان صغير جزئيّ .

مسئلة على الملكية

١٧٠ **يقال لهم** : خبّرونا كيف ولدت مريم الابن دون الأب وروح القدس ، وهو غير مباين لهما[1] (ص ٥٨ و) ولا منفصل عنهما . فيكون المتّحد بالجسد[2] حلًّا في بطن مريم ، والأب (ف ٦٤ ظ) والروح والجوهر الجـامع للأقانيم لا في بطن مريم . وهما مع ذلك غـير متباينين ولا منفصلين ممّا هو

١٦٩ (١) ص : — الإنسان (بالكلي) . (٢) ص : + من . (٣) ص : وليس .
(٤) ص ف : بينهما . (٥) ب : بينه ؛ ف : بينهما . (٦) ب : أجسام ؛ ف : الأجسام ، و — الناس . (٧) ص : وسائر الأجسام ؛ ف : — وسائر الأجساد . (٨) ص : « فيجب » في الهامش ، وفي النص كلمة « ويجب » حولت إلى « فيجب » ولكن كتابتها غير واضحة .
(٩) ص : اتحاده ، و — به . (١٠) ف : — ما . (١١) ب : الأجسام .
١٧٠ (١) ص ف : باين منهما . (٢) ص : بالجسم .

حالّ في الجسد[٣] في بطن مريم . فما لا ينفصل ولا يتميّز بالذات[٤] كيف يكون منه مولود ومنه غير مولود ومنه متّحد ومنه غير متّحد ، لولا الجهل والعجز ؟

مسألة أخرى على الملكية

١٧١ **يقال لهم** : خبّرونا عن مريم — أهي[١] إنسان كلّيّ أم إنسان جزئيّ ؟ فإن قالوا : إنها كلي — تجاهلوا ، وقيل لهم : فما أنكرتم أن يكون كل ذكر وأنثى من الناس إنساناً كلياً ؟ فإن قالوا : هو[٢] كذلك — تركوا قولهم ، وقيل لهم : فأيّ[٣] هو الإنسان الجزئيّ وكل جزئيّ تشيرون إليه على قولكم هذا فهو كليّ ؟ فلا يجدون إلى إثبات الجزئيّ سبيلاً — وفي ذلك[٤] هدم مذهبهم . وإن قالوا : مريم[٥] إنسان جزئيّ . قيل لهم : فالإنسان الذي ولدته ، أليس هو الذي اتّحد الابن به[٦] بولادته ؟ فإذا[٧] قالوا : نعم . قيل لهم : فخبّرونا عن[٨] الإنسان الذي ولدته مريم[٩] — أكليّ هو[١٠] أم[١١] جزئيّ ؟ فإن قالوا : جزئيّ — تركوا قولهم بأن الابن متّحد بالإنسان الكليّ الذي أراد خلاصه ، وصاروا إلى قول النسطورية واليعاقبة .

١٧٢ **وإن قالوا** : إن[١] الإنسان المأخوذ من مريم ، الذي اتّحدت (ص ٥٨ ظ) به الكلمة ، إنسان كليّ . قيل لهم : أفليس هذا الإنسان المولود من مريم هو ابن مريم ؟ (ف ٦٥ و) فإذا قالوا : أجل . قيل لهم : فهو كليّ وأمّه التي هي مريم إنسان جزئيّ . فيجب على قولكم أن يكون الإنسان الكليّ ابن الإنسان الجزئيّ — وهذا طريف جداً . لأننا لو فرضنا عندهم عدم مريم ، لم يعدم الإنسان الكليّ ، ولو فرضنا عدم الإنسان الكليّ ، لم تكن

(٣) ص ف : جسد . (٤) ب : من الذات .
١٧١ (١) ص : هي (— أ) . (٢) ص : هي . (٣) ص ف : فأيما . (٤) ب : هذا . (٥) ف : — مريم ؛ ب : + عليها السلام . (٦) ب : — به . (٧) ب : وإذا . (٨) ص : + ذلك . (٩) ص ف : — مريم . (١٠) ف : — هو . (١١) ص : أو .
١٧٢ (١) ب : — إن .

مريم ولا غيرها من جزئيّات الإنسان[٢] . فكيف[٣] يكون الكليّ ابن ما لا يجب أن يعدم بعدمه ويرتفع بارتفاعه ، ويكون الجزئيّ والدًا[٤] للكليّ ؟ (ب ٢٩ ظ) ويقال لهم : أنتم تقولون[٥] « إن الجوهر الكليّ »[٦] — وكل ما تقولون إنه كليّ لا تصحّ ولادته ولا أن[٧] يحويه مكان دون مكان. والمولود من مريم كان في بطنها ، وكان مكانه منها[٨] حاوياً له — فكيف يكون كليًّا ؟ وإن[٩] جاز أن يكون الكليّ ابن الجزئيّ ، فلم لا يجوز أن تكون مريم ابنة[١٠] عيسى المولود منها ، وأن يكون آدم ونوح ابنَيْ مريم التي هي ابنة لهما ؟ و[١١] هذا تجاهل عظيم لا يبلغه صاحب تحصيل .

مسألة على جميعهم[١]

١٧٣ **ويقال لجميعهم**[١] : خبّرونا عن اتّحاد الابن بالجسد — أكان[٢] باقياً موجودًا في حال وقوع القتل والصلب به أم لا؟ فإن قالوا: كان باقياً موجودًا[٣]. (ص ٥٩ و) قيل لهم : فالذي مات مسيح من طبيعتين : لاهوت ،[٤] هو الابن ، وناسوت ،[٥] هو الجسد . فيجب أن يكون ابن الله القديمُ قد مات كما قُتل وصُلب ، لأن جواز القتل والصلب (ف ٦٥ ظ) عليه كجواز الموت. وإذا صار الابن عند القتل ميتاً ، لم يجز أن يكون في تلك[٦] الحال إلهاً . لأن الإله لا يكون ميتاً ولا ناقصاً ولا ممّن يجوز عليه الموت . ولو جاز ذلك عليه[٧] ، لجاز موت الأب والروح — وهذا ترك قولهم[٨] . وإن قالوا: إن[٩] الاتّحاد بطل عند القتل والصلب . قيل لهم[١٠] : فيجب انتقاض الاتّحاد عند القتل والصلب — وهذا ترك قولهم. ويجب أيضاً ألا يكون المقتول مسيحاً،

(٢) ف : + موجوداً . (٣) ب : وكيف . (٤) ب : حاوياً. (٥) ص ف : تزعمون . (٦) ص : + والجزء الكلي ؛ ف : + والحي الكلي . (٧) ص : — أن . (٨) ص : — منها. (٩) ب : فإن . (١٠) ف : + عمران ، وهي مشطوبة . (١١) ب : — و .

(العنوان) (١) ص ف : — على جميعهم .

١٧٣ (١) ب : لهم . (٢) ف : — أ . (٣) ص : باقٍ ثابت (— كان) . (٤) ب : + و . (٥) ب : + و . (٦) ص : ذلك . (٧) ص ف : — عليه . (٨) ص : «قولكم» أو «قولهم» ، وواحدة منها مصحّحة ، ولكن لا يتضح أيها الأصل. (٩) ب : — إن . (١٠) ص : — قيل لهم .

لأن الجسد عند انتقاض الاتّحاد ومفارقة المتّحد به[11] ليس بمسيح . وإنما يكون الجسد وما اتّحد به مسيحاً مع ثبوت الاتّحاد ووجوده . فإذا بطل ، كان المقتول المصلوب الواقع عليه الموت والدفن[12] إنساناً ، ولا معنى لقولهم[13] إن المسيح قُتل وصُلب .

مسألة أخرى على جميعهم[1] في الاتّحاد

١٧٤ و[1] *يقال لهم* : لم قلتم إن كلمة الله اتّحدت بجسد المسيح دون جسد موسى وإبراهيم وغيرهما من النبيّين ؟ فإن قالوا : لأجل ما ظهر على[2] يد عيسى من فعل الآيات واختراع المعجزات التي لا يقدر البشر على مثلها ، من نحو إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وجعل القليل كثيرًا وقلب (ص٥٩ظ) الماء خمرًا والمشي على الماء وصعوده[3] السماء وإبراء الزمن وإقامة المقعد وغير ذلك من عجيب الآيات . فوجب أنه[4] إله وأن الكلمة متّحدة به. يقال لهم: لم زعمتم أن عيسى فاعل لم وصفتم من الآيات ومخترع لها ؟ وما أنكرتم أن يكون غير قادر على قليل من ذلك ولا كثير ، وأن يكون الله تعالى هو الذي (ف ٦٦ و) فعل جميع ما ظهر على[5] يده من ذلك[6] ، وتكون حاله فيه حال (ب ٣٠ و) سائر الأنبياء فيما ظهر عليهم من الآيات ؟

١٧٥ *ثم يقال لهم* : فما[1] أنكرتم أن يكون موسى عليه السلام[2] إلهًا ؟ وأن تكون الكلمة متّحدة به لما فعله من الآيات البديعة ، نحو[3] قلب العصا حيّةً ذات[4] فم وعينين وخروق — ولم تكن من قبل حيّة ولا فيها رسم عين ولا فم — ونحو فلق البحر وإخراج يده بيضاء و[5] غير ذلك ، وما[6] أتى به من[5] الجراد والقمّل والضفادع والدم وغير ذلك ممّا لا يقدر عليه[7]

---

(١١) ص: له . (١٢) ب: — والدفن . (١٣) ب: لقولكم .
(العنوان) (١) ص: عليهم ، و — في الاتحاد ؛ ف: عليهم .
١٧٤ (١) ب: — و . (٢) ص: عليه (— يد عيسى) ؛ ف: على يده (— عيسى) . (٣) ب: صعود . (٤) ب: أن يكون إلاهاً . (٥) ص: عليه (— يده) . (٦) ص ف: — من ذلك .
١٧٥ (١) ب: ما . (٢) ص ف: — عليه السلام . (٣) ف: مثل . (٤) ص: ذا . (٥)–(٥) ص: — غير ذلك وما أتى به من . (٦) ف: مما . (٧) ص: البشر عليه .

البشر ؟ فإن قالوا : موسى لم يكن مخترعاً لشيء[٨] من ذلك ، وإنما كان يدعو ويرغب إلى الله[٩] في أن يُظهر ذلك[١٠] على يده[١١] . يقال لهم : فما أنكرتم أن تكون[١٢] هذه حال عيسى وأنه كان يرغب إلى[١٣] خالقه وربّه ومالكه في أن يُظهر الآيات على يده ؟

١٧٦ **وقد نطق الإنجيل**[١] بذلك . لأن في الإنجيل أن عيسى عليه السلام[٢] بكى وقال[٣] : «ربِّ إن كان في[٤] مشيئتك (ص ٦٠ و) أن تصرف هذه[٥] الكأس عن أحد ، فاصرفها عنّي ! »[٦] وأنه أراد أن يُحيي رجلًا[٧] فقال : « يا أبي ، أدعوك كما كنت أدعوك فتستجيب لي . وإنما أدعوك من أجل هؤلاء القوم[٨] ليعلموا . »[٩] وقال : « يا أبي أنا[١٠] أحمدك . »[١١] وقال ، وهو على الخشبة وقت الصلب بزعمهم : «إلهي إلهي لم تركتني ؟ »[١٢] وهذا فوق دعاء موسى وتضرُّعه وابتهاله . فوجب أنه عبد مربوب ومحدَث مخلوق كموسى وغيره (ف ٦٦ ظ) من الرسل عليهم السلام[١٣] . فإن[١٤] قالوا : كان[١٥] عيسى يدعو[١٦] ويرغب بهذا الدعاء على سبيل التعليم للأتباع والتلاميذ[١٧] . وإلا فقد كان يخترع الآيات اختراعاً ويأمر أن يكون فيكون . قيل لهم : فما[١٨] أنكرتم[١٩] أن يكون دعاء موسى ورغبته إنما وقع على سبيل التعليم ؟ وإلا فقد كان يخترع فلق البحر[٢٠] وإخراج اليد بيضاء[٢١] وقلب العصا حيّة[٢٢] وتظليلهم بالغمام واختراع المنّ والسلوى ، ويأمر بأن يكون ذلك فيكون . فلا يجدون لذلك مدفعاً .

(٨) ص : من شيء . (٩) ب ص : + تعالى . (١٠) ب : « ذلك » بعد « على يده » .
(١١) ب ص : يديه . (١٢) ص : يكون هذا . (١٣) ف : + الله .

١٧٦ (١) ف : بذلك الإنجيل . (٢) ص ف : — عليه السلام . (٣) ب : فقال .
(٤) ص : من . (٥) ص : هذا . (٦) راجع : متّى ٢٦ : ٣٩ ؛ مرقس ١٤ : ٣٦ ؛ لوقا ٢٢ : ٤٢ . (٧) ب : كهلاً . (٨) ب : — القوم . (٩) راجع : يوحنا ١١ : ٤١-٤٢ .
(١٠) ص ف : — أنا . (١١) راجع : لوقا ١٠ : ٢١ ؛ يوحنا ١٧ : ٤ . (١٢) راجع : متّى ٢٧ : ٤٦ ؛ مرقس ١٥ : ٣٤ ؛ وهذه الكلمات من سفر المزامير ٢١ : ٢ . (١٣) ص ف : — عليهم السلام . (١٤) ب : وإن. (١٥) ب ف : عيسى كان. (١٦) ف : يرغب ويدعو.
(١٧) ف : والتلامذة . (١٨) ص : ما . (١٩) ب : + من . (٢٠) ف : هنا « وقلب العصا حية » . (٢١) ص : — وإخراج اليد بيضاء. (٢٢) ب : ثعباناً .

١٧٧ **وإنه[1] قالوا** : قولنا « مسيح » اسم لمعنيَيْن : لاهوت ، هو إِلٰه، وناسوت ، هو إنسان مخلوق . فما كان[2] من تضرُّع ودعاء ، فإنما وقع من الإنسان الذي هو الناسوت. وما كان من إحداث آية وإظهار معجزة فهو واقع من الإلٰه دون الإنسان . يقال لهم : فما أنكرتم أيضاً[3] من[4] أن يكون «موسى» اسماً لمعنيَيْن : إلٰه وإنسان ؟ فما كان من دعاء ورغبة فإنه واقع من الناسوت، وما (ص ٦٠ ظ) كان من اختراع آية[5] و[6] إبداع معجزة فإنه من اللاهوت دون الناسوت . ولا فصل في ذلك .

١٧٨ **وإنه[1] قالوا** : كل واحد من هؤلاء الأنبياء[2] قد أقرّ بلسانه[3] بأنه إنسان[4] مخلوق وعبد مربوب مألوه مرسل من عند الله[5]، والمسيح لم يُقِرّ بذلك . يقال[6] لهم : وكذلك المسيح قد (ب٣٠ ظ) اعترف بأنه نبيّ مرسل وعبد مخلوق . لأن الإنجيل (ف ٦٧ و) ينطق بأنه قال : « إني عبد الله[7] أُرسِلتُ معلماً »[8] . وقال : « فكما بعثني أبي فكذلك أبعثكم . عمِّدوا[9] الناس وغسِّلوهم باسم الأب والابن والروح القدس . »[10] وقال في الإنجيل : « أخرجوا بنا من هذه المدينة . فإن النبيّ لا يُكرَم في مدينته. »[11] في نظائر هذه[12] الإقرارات عنه كثيرة بأنه نبيّ وعبد مرسل ومألوه مدبَّر . فوجب أنه ليس بإلٰه. فإن قالوا : هذه الإقرارات واقعة من ناسوت المسيح دون لاهوته. قيل لهم : فما أنكرتم أن يكون كل إقرار سُمع من نبيّ بأنه[13] خلق وعبد ونبي[14] فإنه إقرار بناسوته[15] دون لاهوته؟ فهل تجدون في ذلك فصلًا؟

---

١٧٧ (١) ب : فإن . (٢) ص : وقع . (٣) ب : « أيضاً » بعد « موسى » . (٤) ص : – من . (٥) ص ف : آيات . (٦) ب : أو .

١٧٨ (١) ب : فان . (٢) ف : نبي . (٣) ص ف : – بلسانه . (٤) ب : – إنسان . (٥) ب : + عز وجل . (٦) ب : قيل . (٧) ب : + و . (٨) لم أجد هذا القول في الإنجيل ولا معناه . (٩) ف : عمدوا . (١٠) راجع : يوحنا ٢٠ : ٢١ ؛ متّى ٢٨ : ١٩ . (١١) راجع : يوحنا ١٤ : ٣١(؟) ؛ متّى ١٣ : ٥٧ ؛ مرقس ٦ : ٤ ؛ لوقا ٤ : ٢٤ . (١٢) ص : – هذه . (١٣) ص ف : – بأنه . (١٤) ص : مخلوق وعبودية ونبوة ؛ ف : بخلق وعبودية ونبوة . (١٥) ب : ناسوته ؛ ص : من ناسوته .

١٧٩ **وإن[1] قالوا** : إنما قلنا إن المسيح إله لأن الله[2] قال في الكتب إنه إله وسمّاه بذلك . فقال : « العذراء البتول[3] تحمل وتلد ابناً ويُدعى[4] اسمه إلٰهاً »[5] . يقال لهم : فقد قال الله[6] أيضاً[7] لموسى : « إني قد جعلتك إلٰهاً[8] لهرون وجعلتك إلٰهاً[9] لفرعون »[10] على معنى أنك مدبّر له (ص٦١و) وآمر له وواجبة[11] عليه طاعتك . وقد[12] كانت هذه اللغة . ثم[13] يقال لهم : لم يخبر[14] الله[15] تعالى أنه[16] هو سمّاه أو يسمّيه إلٰهاً[17] ، وإنما قال : «يُدعى اسمه إلٰهاً[18] » . فيمكن أن يكون أراد أن قوماً[19] يغلون في تعظيمه ويدعونه بذلك[19] ويتجاوزون به حدّ[20] الخلق ويكذبون في ذلك ويفترون[21] . فمن أين لكم أن ما سُمّي به من ذلك واجب صحيح؟ فلا يجدون إلى ذلك سبيلاً .

١٨٠ **وإن هم قالوا**: إنما قلنا إن (ف ٦٧ ظ)عيسى إله وإن الكلمة اتّحدت به لأنــه وُلد لا من فحل ، وليس كذلك من تقدّم[1] من الرسل . فيقال لهم : فيجب أن يكون آدم عليه السلام[2] إلٰهاً ، لأنه وُجد لا من ذكر ولا[3] أنثى . فهو أبعد عن صفــة المحدَث ، لأنه لم يَحوِه[4] بطن مريم ولا غيره[5] ولا كان من مَعدِنٍ وَلَدٍ ولا[6] موضع حَمْلٍ له[7] . وكذلك يجب أن تكون حوّاء ربًّا ، لأنها خُلقت من ضلع آدم من غير ذكر ولا[8] أنثى —[9] فهو أبعد . وكذلك المطالبة عليهم في وجوب كون الملائكة آلهةً ، لأنهم لا من ذكر ولا أنثى ولا على وجه التبنّي .

---

١٧٩ (١) ف : فإن . (٢) ص: + تعالى . (٣) ص ف : — البتول . (٤) ب : يدعى أو يسمّى إلاهاً ؛ ص : ويدعى اسمه إله؛ ف : يسمى إله (— ويدعى). (٥) راجع : متّى ١ :٢٣؛ والنص من نبوة أشعيا ٧ : ١٤ . (٦) ف : تعالى (— الله) . (٧) ب : — أيضاً . (٨) ص ف : إله هرون. (٩) ب: إلاه فرعون . (١٠) راجع سفر الخروج ٧ : ١ . (١١) ب : وواجب . (١٢) ب : فقد . (١٣) ص ف : ويقال . (١٤) ص ف : +إنه. (١٥) ص ف : — الله . (١٦) ب: بأنه . (١٧) ص ف : — إلٰهاً. (١٨) ص ف : إله. (١٩)–(١٩) ص ف : يدعونه بذلك ويغلون في تعظيمه. (٢٠) ب: الحد (— الخلق). (٢١) ص ف : + به .

١٨٠ (١) ب : ذكرتموه ؛ ف : ذكرتم . (٢) ص ف : — عليه السلام . (٣) ف : — لا . (٤) ب: يحل . (٥) ب: غيرها . (٦) ص ف : — لا . (٧) ص: — له . (٨) ف : — لا . (٩) ص ف : النص مفقود من هنا إلى آخر الفقرة .

١٨١ **وإن[1] قالوا** : إنما وجب القضاء على ربوبية[2] المسيح لأنه قال في الإنجيل ، وهو الصادق[3] في قوله : « أنا وأبي واحد . ومن رآني ، فقد رأى أبي »[4] . يقال لهم[5] : ما[6] أنكرتم أن يكون معنى ذلك أن[7] « من أطاعني فقد أطاع أبي ، أي مرسلي ومعلّمي الحكمة ، ومن عصاني فقد عصاه » ؟[8] فيكون معنى «أبي» أي «إنه معلمي ومرسلي»[8]. وقوله «ومن[9] رآني ، فقد رأى[10] أبي» معناه[11] : فكأنه قد رآه وسمع حكمته[12] وأمره ونهيه. ولا بدّ من هذا التأويل . لأنه لو كان هو (ص ٦١ ظ) وأبوه واحداً ، لوجب أن تكون الولادة والحمل والقتل والصلب (ب ٣١ و) والأكل والشرب والحركة — الجاري كل ذلك[13] عليه — جارياً على الأب ؛ وإذا كان هو[14] متّحداً بالجسد ، وجب[15] أن يكون الأب متّحداً به[16] . وهذا[17] كله[18] ترك لقولهم[19] إن ركبوه[20] . فوجب أن يكون[21] تأويل القول على ما ذكرناه .

١٨٢ **وإن[1] قالوا** : إنما وجبت إلهيّة المسيح لأنه قال ، وهو الصادق في قوله : « أنا قبل إبراهيم »[2] . وهو إنسان من ولد إبراهيم ، فعلمنا بذلك أنه قبل إبراهيم بلاهوته[3] وابنه بناسوتـه .[4] يقال لهم : ما[5] أنكرتم أن يكون المراد[6] بقوله « أنا قبل إبراهيم » أي[7] كثير من ديني وشرعي (ف ٦٨ و) كان متعبّدًا به و[8] مشروعاً قبل إبراهيم على لسان بعض الرسل ؟ أو ما أنكرتم أن يكون أراد بقوله « أنا قبل إبراهيم »[9] مكتوباً عند الله[10] ، أو[11] « أنا معروف قبل إبراهيم عند قوم من الملائكة » أو[12] « أنا مبعوث

---

١٨١ (١) ب: فإن . (٢) ب: ربوبيته (— المسيح) . (٣) ب: + المصدوق . (٤) راجع: يوحنا ١٠ : ٣٠ و ١٤ : ٩ . (٥) ف: — لهم . (٦) ف: فما . (٧) ص ف: — أن . (٨)—(٨) ص ف: مفقود. (٩) ص: فمن . (١٠) ب: رآه (— أبي). (١١) ص ف: — معناه . (١٢) ب: كلامه . (١٣) ب: «كل ذلك» بعد «عليه» . (١٤) ص: هذا . (١٥) ب ص: — وجب . (١٦) ص ف: — به . (١٧) ب: فهذا . (١٨) ف: — كله . (١٩) ص: قولهم . (٢٠) ص: — إن ركبوه . (٢١) ص ف: — أن يكون .

١٨٢ (١) ب: فإن . (٢) راجع: يوحنا ٨ : ٥٨ . (٣) ص: باللاهوت . (٤) ب: + و . (٥) ب: فما . (٦) ص: أراد . (٧) ب: أن كثيراً (بدون «أي») . (٨) ب: — و . (٩) ب: + أي . (١٠) ب: + تعالى . (١١) ب ص: و . (١٢) ص: و .

إلى المحشر قبل إبراهيم » ؟ إذ[١٣] لا يجوز إثبات الربوبية لجسد[١٤] أكل[١٥] الطعام ومشى[١٦] في الأسواق .

١٨٣ **والقول** بأن اللاهوت اتّحد به قول[١] بعيد[٢] يحتمل التأويل . وقد قال سليمان عليه السلام[٣] في كتابه : « أنا قبل الدنيا . وكنت مع الله[٤] حيث مدّ الأرض . وكنت صبيًّا ألعب بين يدي الله[٥] . »[٦] ولم يجب أن يكون سليمان قبل الدنيا و[٧] مع الله سبحانه[٨] حيث مدّ الأرض بلاهوته ، وأن يكون ابن[٩] داود بناسوته . (ص ٦٢ و) فإن[١٠] قالوا : أراد أنْ[١١] « اسمي عند الله قبل خلق الدنيا ، وفي علمه ، وعنده حيث مدّ الأرض » ، أو[١٢] « العلم بإرسالي وتمليكي » ، أو غير ذلك من التأويلات — قيل لهم مثله فيما احتجوا به . ولا جواب عنه .

---

(١٣) ص : و . (١٤) ب : بجسد . (١٥) ص : يأكل . (١٦) ص : يمشي .

١٨٣ (١) ص : لقول . (٢) ب : + لا ؛ ص : محتمل التأويل . (٣) ص ف : — عليه السلام . (٤) ب : + سبحانه . (٥) ب : + تعالى . (٦) راجع : سفر الأمثال ٨ : ٢٢-٣٠ . (٧) ب : أو . (٨) ص : — سبحانه . (٩) ب : ابناً لداود . (١٠) ف : وإن . (١١) ص ف : — أن . (١٢) ب : و .

[الباب التاسع]

باب الكلام على البراهمة

١٨٤ **وقد افترقت** البراهمة على قولين . فمنهم[1] قوم جحدوا الرسل وزعموا[2] أنه لا يجوز في حكمة[3] الباري[4] وصفته أن يبعث رسولاً إلى خلقه ، وأنه لا وجه من ناحيته (ف ٦٨ ظ) يصحّ تلقّي الرسالة عن الخالق[5] . وقال الفريق الآخر : إن الله[6] ما أرسل رسولاً إلى خلقه[7] سوى آدم[8] ، وكذّبوا كل مُدّع للنبوّة سواه . وقال قوم منهم : بل ما بعث الله[9] غير إبراهيم وحده ، وأنكروا نبوّة مَن سواه . وهذا جملة قولهم .

١٨٥ **فيقال** لمن أحال من الله سبحانه[1] إنفاذ[2] رسولٍ إلى خلقه : لم قلت ذلك وما دليلك عليه ؟ فإن قال : لعلمي[3] بأن الرسول من جنس المرسَل إليه ، وأن جوهرهما واحد ، وأن تفضيل أحد المتماثلين المتساويين على مثله ونوعه ومن هو بصفته حيف[4] ومحاباة وجنف[5] وميل وخروج عن الحكمة . وذلك غير جائز على القديم[6] . يقال[7] لهم : لم قلتم (ب ٣١ ظ) إن تفضيل (ص ٦٢ ظ) الله سبحانه[8] بعض الجنس على بعض ورفع بعضهم على بعض[9] ،

---

١٨٤ (١) ب : فنهم من جحد ؛ ف : — فنهم . (٢) ص : فزعموا . (٣) ص : حكم . (٤) ب : الله سبحانه . (٥) ب : + سبحانه . (٦) ب : + تعالى . (٧) ب ف : — إلى خلقه . (٨) ب : + عليه السلام . (٩) ب : + تعالى ؛ ص : — الله ؛ ف : + منهم .

١٨٥ (١) ص : عز وجل ؛ ف : — سبحانه . (٢) ب : إنفاذ رسله ؛ ص : ابتعاث رسول . (٣) ب ف : لعلمه سبحانه . (٤) ص ف : تحيّف . (٥) ب ف : — وجنف . (٦) ب : الحكيم . (٧) ص ف : فيقال . (٨) ص ف : — سبحانه . (٩) ب : — على بعض .

إذا كان محاباة للمفضَّل(١٠) ، وجب ان يكون ظلماً وخروجاً عن الحكمة ؟ وما أنكرتم أن يكون لله تعالى(١١) أن(١٢) يخصّ بتفضيله وإكرامه(١٣) من يشاء من خلقه وله التسوية بين سائرهم، وأن(١٢) ذلك أجمع عدل منه وصواب من تدبيره؟ فإن قالوا : لأن تفضيل أحد المتجانسين على الآخر في الشاهد سفه منّا. فوجب القضاء بذلك على القديم(١٤) . قيل لهم : ولم قلتم : إن ذلك سفه منّا(١٥) ؟ وما أنكرتم من أنه جائز لنا وصواب في حكمتنا أن نحبُوَ بعض عبيدنا وأصدقائنا (ف ٦٩ و) والمتصرّفين معنا كتصرُّف غيره بأكثر ممّا(١٦) نحبو به غيره ونفضّله بعطاء وتشريف لا يستحقّه أكثر ممّا نحبو به غيره ؟ فلم قلتم إن هذا سفه وقبيح من فعلنا ؟

١٨٦ **ويقال لهم** : نحن نمنعكم أشدّ المنع من أن يكون في العقل بمجرّده طريق(١) إلى العلم(٢) بقبح(٣) فعل أو بحسنه(٤) أو حظره أو إباحته(٥) أو إيجابه ، ونقول(٦) : إن هذه الأحكام بأسرها لا تثبت للأفعال إلا بالشرع دون قضية العقل . وسنتكلم على هذا الباب وما يتّصل به في باب التعديل والتجوير(٧) من كتابنا هذا ، إن شاء الله . فإن(٨) قالوا : لو حَسُن(٩) ما قلتم ، لحسن من الله أن يَشكر ويُثني على من لم يعمل شيئاً أو على من قلَّ فعل البِرّ(١٠) منه بأكثر ممّا يشكر (ص ٦٣ و) ويثني على العامل الزاهد المجتهد . قيل لهم : لم قلتم ذلك ؟ ثم يقال لهم : ما أنكرتم أن يكون الفرق بينهما أن الشكر والثناء على العبد(١١) بما لم يكن منه كذب ؟ والكذب مستحيل على الله تعالى(١٢) ، إذ كان الصدق من صفات نفسه ، ولغير ذلك من الأدِلّة(١٣) ، كما يستحيل عليه الجهل والعجز . والتفضّل على من(١٤) لم يعمل

---

(١٠) ب : المتفضل عليه. (١١) ب : سبحانه ؛ ف : — تعالى. (١٢)–(١٢) ب : أن يختص بفضله . (١٣) ب : فان (١٤) ب : + تعالى . (١٥) ب : — منا . (١٦) ص : ما :

١٨٦ (١) ص : طريقاً . (٢) ب ص : — إلى العلم . (٣) ب ص : لقبح . (٤) ب : لحسنه ؛ ص : حسنه . (٥) ص : حظر أو إباحة ؛ و — أو إيجابه . (٦) ف : فنقول .

(٧) راجع الباب الخامس والثلاثين. (٨) ف : وإن . (٩) ب : + من الله . (١٠) ص : الخير . (١١) ب ف : المرء . (١٢) ص ف : — تعالى . (١٣) ب ص : — من الأدلة .

(١٤) ص : ما .

أو على من عَمِل أقلَّ مِن عَمَلِ غيره بأكثر من التفضّل على العامل إنعام وإحسان. وليس ذلك بقبيح ولا من الكذب بسبيل . فبطل ما قلتم .

١٨٧ **ثم يقال لهم** : [١]ما أنكرتم على من قال من مثبتي نبوّة الرسل إن الله تعالى[٢] ليس يفضّل أحد الشخصين على الآخر المجانس له ابتداء ولا لأجل جنسه ، ولكن لأجل أنه مستحقّ للتفضيل[٣] (ف ٦٩ ظ) بالرسالة وغيرها بعمله والإخلاص في اجتهاده[٤] ، كما أن الله تعالى[٥] يفضل المنيب[٦] وقابل الحجج العقلية عندكم على من لم يقبلها ، لا لجنسه ولا لابتدائه بذلك[٧] ولا لغير علّة ، ولكن لأنه مستحقّ للتعظيم والشكر والثناء عندكم لِمَا كان من برّه وطاعته ؟ فيكون التفضيل[٨] بالرسالة ، إذا أراد الله سبحانه[٩] إرسال بعض عباده إلى باقيهم ، مستحَقًّا لأفضلهم[١٠] وأكثرهم عملًا . فلا يجدون لذلك مدفعاً[١١] .

١٨٨ (ب ٣٢ و) **ويقال لهم أيضاً** : ما أنكرتم من أنه لا يجوز في عدل القديم سبحانه[١] وحكمته ، على موضوع دليلكم ، أن يخلق في بعض عباده الجهل وفي بعضهم (ص ٦٣ ظ) العلم وفي بعضهم العمى والبكم والخرس والزمانة وفي بعضهم القوّة[٢] والتمكين وصحة الآلة وكمال العقل والتحيزة والحس[٣] ، لأن ذلك تفضيل لبعض الجنس على بعض ؟ فإن قالوا : عطيّته العلم والحياة وكمال العقل والحواسّ لبعضهم ومنعه لغيره[٤] مصلحة للمُعطى والممنوع وسبيل لهم إلى نفع عظيم[٥] هو تعالى[٦] أعلم به . قيل لهم : فما[٧] أنكرتم أن يكون إرساله بعضَ الخلق وجعله راعياً وجعل باقيهم رعية مصلحةً للراعي والرعيّة وللرسول[٨] والمرسَل إليه ولطفاً[٩] لهم في النظر في حجج العقول التي أمرهم بالرجوع إليها والعمل على موجبها ؟

١٨٧ (١) ص: + و . (٢) ف: — تعالى . (٣) ص: للتفضل . (٤) ب: في الاجتهاد . (٥) ص ف: — تعالى . (٦) ص ف: المثاب . (٧) ص: لذلك . (٨) ف: التفضل. (٩) ص ف: —سبحانه. (١٠) ب: لأنه أفضلهم. (١١) ص: متعلقاً.

١٨٨ (١) ص ف: — سبحانه . (٢) ف : القدرة . (٣) ب ف : — والحس . (٤) ب: لغيرهم . (٥) ف: + و . (٦) ب: سبحانه . (٧) ف: ما . (٨) ص ف: والرسول . (٩) ص ف: ولطف .

١٨٩ **ويقال لهم** : إن بنيتم الأمر على قبح ذلك في الشاهد بزعمكم، فيجب أن تقضوا على أن الفاعل للعالم[1] لا يفعله إلا لاجتلاب منفعة أو دفع مضرّة وداعٍ (ف ٧٠ و) دعاه إلى الفعل وبعثه عليه، وأنه تعالى جسم مؤلّف ذو حيّز وقبول الأعراض وفي مكان دون مكان، لأنكم لم تعقلوا فاعلًا في الشاهد إلا كذلك. فإن مرّوا على هذا[2] أبطلوا الحدوث والمحدِث[3] وسيقت عليهم مطالبات[4] الدهرية. وإن أبوه نقضوا استدلالهم[5] بمجرّد الشاهد والوجود.

دليل لهم آخر[1]

١٩٠ [1] **قالوا** : و[2]الدليل على أنه لا يجوز أن يرسل الله[3] (ص ٦٤ و) رسولًا إلى خلقه أنا وجدنا الرسول في الشاهد والمعقول من جنس المرسِل. فلما لم يجز أن يكون القديم من جنس المخلوق[4]، ثبت أنه لا يجوز أن يرسل رسولًا إلى خلقه. فيقال لهم : فيجب على اعتلالكم هذا ألا يكون الله تعالى[5] محتجًّا على الخلق بعقولهم، ولا آمرًا لهم بما[6] وضعه فيها عندكم من وجوب[7] فعل الحسَن وترك القبيح واستعمال النظر وفعل التوحيد لله والمعرفة به والشكر لنعمه. لأن المحتجّ الآمر في الشاهد من جنس المأمور المحتجّ عليه. فإن مرّوا على ذلك تركوا التوحيد ولحقوا بأهل التعطيل. وإن أبوه[8] وراموا فصلًا نقضوا اعتلالهم[9].

١٩١ **ويقال لهم** : فيجب[1] على موضوعكم ألا يكون القديم سبحانه[2] شيئًا ولا فاعلًا ولا عالمًا حيًّا قادرًا. لأن ذلك يوجب أن يكون

١٨٩ (١) ص: العالم. (٢) ص: ذلك. (٣) ص: والمحدَث؛ ف: والمُحدث.
(٤) ص: المطالبات للدهرية. (٥) ص ف: التعلق.
(العنوان) (١) ب: علة أخرى لهم.
١٩٠ (١) ب: + فإن؛ ص: + وإن. (٢) ب: – و. (٣) ب ص: + تعالى.
(٤) ب: + بذاته. (٥) ب: سبحانه؛ ف: – تعالى. (٦) ص: لما. (٧) ص ف: – وجوب. (٨) ص: أبوا. (٩) ب: استدلالهم.
١٩١ (١) ص: يجب. (٢) ص ف: – سبحانه.

من جنس الأشياء المعقولة . لأن الشيء في الشاهد والوجود[٣] لا ينفكّ من أن يكون جسماً أو جوهرًا (ب ٣٢ ظ) أو عرضاً . والحيّ القادر[٤] العالم لا يكون إلا جسماً وجواهر[٥] مجتمعة . (ف ٧٠ ظ) والفاعل منّا[٦] لا يفعل إلا في نفسه أو في[٧] غيره بسبب[٨] يحدثه في نفسه . فإن لم يجب هذا أجمع سقط ما تعلقتم به .

دليل لهم[١] آخر

١٩٢ واستدلوا[١] أيضاً على منع إرسال الرسل بأن قالوا[١] : لم نجد وجهاً (ص ٦٤ ظ) من قبله يصحّ تلقّي الرسالة عن الخالق[٢] . وذلك أنه ليس ممّن يُدرَك بالأبصار ويشاهَد بالحواسّ فيتولى مخاطبة الرسول بنفسه من حيث يراه[٣] ويعلمه مخاطباً له[٣] حسب الرائيَيْن[٤] أحدهما الآخر[٥] . وإنما يدّعي الرسول العلم بالرسالة من ناحية[٦] صوت يسمعه أو كتاب يسقط[٧] إليه أو سماع شخص[٨] ماثل بين يديه يدّعي[٩] أنه بعض ملائكة ربّه[١٠] . قالوا : وذلك كالذي ادّعاه موسى بن عمران من[١١] أن الله[١٢] كلّمه وتولّى خطابه بلا واسطة ولا ترجمان . قالوا : ولم يدّع مع ذلك رؤية ربّه[١٣] ، وإنما أخبر عن صوت سمعه . فما يُدريه لعلّ صاحب ذلك الصوت ومكلّمه بعض الملائكة أو الجن أو مستتر عنه من الإنس ؟ فلا[١٤] سبيل له إلى أن يعلم أن متولي مخاطبته[١٥] هو الله[١٦] ، مع علمه بأن في العالم أرواحاً ناطقة بمثل ما سمعه ومن جنسه وعلى صفته .

---

(٣) ص ف : — في الشاهد والوجود . (٤) ب : العالم القادر . (٥) ف : وجوهراً . (٦) ص ف : — منا . (٧) ص : — في . (٨) ص : ولسبب .

(العنوان) (١) ب : آخر لهم .

١٩٢ (١)–(١) ص ف : قالوا ومما يدل أيضاً (ص : — أيضاً) على ذلك أنا . (٢) ب : + جل ذكره ؛ ف : + تعالى . (٣)–(٣) ص ف : ويعلم قصده بخطابه . (٤) ص : الرائيين . (٥) ف : الآخر . (٦) ب : جهة . (٧) ب : يقع . (٨) ص ف : + يذكر أنه . (٩) ب : يذكر . (١٠) ص : + عز وجل . (١١) ص : — من . (١٢) ب : + تعالى . (١٣) ب : + سبحانه . (١٤) ب : ولا . (١٥) ب : خطابه . (١٦) ب : + ربّ العالمين .

١٩٣ **وكذلك زعموا** أن قول الرسول إن[1] الذي أدّى إليه الرسالة عن ربّه ملك مقرّب[2] قول لا سبيل له إلى العلم به . ولعل الذي خاطبه عفريت من العفاريت أو بعض السحرة والمخيِّلين . فأما التعويل على كتاب يُظَنّ أنه من عند ربّه ، فهو أبعد الأمور (ف ٧١ و) من أن يُعلم أن ذلك الكتاب ليس من عمل البشر ونظمهم . ولو أنه أيضاً سقط عليه من نحو السماء ، لم يدر لعله[3] مما طرحه عفريت من العفاريت أو مما (ص ٦٥ و) أُرسل مع الريح أو حملته فألقته إليه . وإذا كان ذلك كذلك ، فلا سبيل إذًا للرسول إلى تلقّي الرسالة عن الخالق[4] . وفي فساد الطريق إلى ذلك فساد القول بنبوّة الرسل[5] .

١٩٤ **فيقال**[1] **لهم** : ما أنكرتم من سقوط ما تعلقتم به ؟ وذلك أن موسى عليه السلام[2] وكل من تولى الله تعالى[3] خطابه بلا واسطة ولا ترجمان يعلم ان خالق العالم هو المتولي لخطابه من أربعة أوجه . أحدها أن كلام الله سبحانه[4] ، الذي يخاطب به من يشاء[5] من خلقه ، ليس من جنس كلام الآدميين ولا مشبّها[6] لكلام[7] المخلوقين . بل هو مخالف لسائر الأجناس والأصوات وأبنية اللغات ، وإن كان مسموعاً بحاسّة السمع ، (ب ٣٣ و) لما قام عندنا[8] من الدليل على قدمه واستحالة خلقه وأنه صفة من صفات ذات المتكلم به تعالى[9] . وسنوضح ذلك[10] في باب القول في الصفات ، إن شاء الله تعالى[11] . وإذا[12] كان ذلك كذلك ، علم من تولّى الله خطابه أن المكلّم له بما سمعه هو القديم الذي « لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »[13] وأنه الذي ينبغي أن يكون ما سمعه كلاماً له دون سائر الخلق .

---

١٩٣ (١) ف : — إن . (٢) ص ف : — مقرب . (٣) ف : لعل . (٤) ب : + تعالى . (٥) ب : + عليهم السلام .

١٩٤ (١) ص : يقال . (٢) ف : — عليه السلام . (٣) ب ف : — تعالى . (٤) ص : تعالى ؛ ف : — سبحانه . (٥) ص ف : شاء . (٦) ص ف : مشبه . (٧) ص ف : + سائر . (٨) ص : — عندنا . (٩) ب : — تعالى . (١٠) ب : + بما يوضح الحق . (١١) ص ف : — إن شاء الله تعالى ؛ راجع الباب العشرين . (١٢) ص : فإذا . (١٣) الشورى ٤٢ : ١١/٩ .

١٩٥ **والوجه الآخر** أنه لو كان ما سمعه الرسول أو الملك من جنس كلام الآدميّين، لكان الله سبحانه[1] قادرًا على أن يضطرّه[2] إلى العلم بأنه هو المكلّم له وأن الكلام الذي سمعه[3] كلام له، بأن يضطرّه أولًا إلى (ف ٧١ ظ) العلم بذاته ووجوده، ثم يضطرّه إلى العلم بأن الكلام كلامه وأن مراده (ص ٦٥ ظ) به، إن[4] كان بصيغة ما يحتمل من الكلام وجوهاً[5]، كذا وكذا. ويسقط عن الرسول تكليف معرفته وفرض العلم بوجوده، إذ[6] كان قد اضطرّه إلى العلم به وكلّفه حمل[7] الرسالة وأداءها إلى من شاء من خلقه. ولعل في ملائكته مَن هذه سبيل علمه[8] به وبكلامه ومراده به[9]، إن لم يمنع من ذلك سمع و[10]توقيف — ولا سمع نعرفه في ذلك يمنع منه. وإذا كان ذلك[11] كذلك، بطل قولكم[12] إنه لا سبيل للرسول إلى العلم بتلقّي الرسالة عن الخالق.

١٩٦ **وما أنكرتم** أيضاً من أن يصحّ علم الرسول بأن الله سبحانه[1] هو المتولي لكلامه مع بقاء المحنة عليه وإلزام الله تعالى[2] إيّاه معرفته من وجهين؟ أحدهما أن يجعل الخطاب له خبرًا عن غيب[3] استسرّه[4] موسى عليه السلام[5] واعتقده في نفسه ولم يُطلِع[6] عليه أحدًا من الخلق، ويخبره عمّا أجنّه[7] قلبه[8] وانطوى عليه ضميره أخبارًا متّصلة تخرج بكثرتها عن حدّ ما يمكن إصابة الظانّ والمخمِّن فيه. لأن المعلوم بمستقرّ العادة أن الحادس يصيب في الخبر والاثنين والثلاثة ولا يصيب في المائة والمائتين والألف والألفين حتى لا يغلط في واحد منها. وإذا كان ذلك كذلك، كان الله تعالى[9]، متى أراد إعلام من يتولى خطابه أنه[10] تعالى المتولي لكلامه، ضمّن خطابه الإخبار

---

١٩٥ (١) ص: تعالى ؛ ف: — سبحانه. (٢) ص: + أولا. (٣) ف: يسمعه. (٤) ف: اذا. (٥) ب: «وجوهاً» قبل «من الكلام». (٦) ب ف: إذا. (٧) ب ف: ويكلفه تحمّل (٨) ص: إعلامه. (٩) ب: له ؛ ص: — به. (١٠) ب: أو. (١١) ص: — ذلك. (١٢) ب: سؤالكم.

١٩٦ (١) ص: تعالى. (٢) ب: سبحانه ؛ ف: — تعالى. (٣) ص: سبب. (٤) ف: استسر به. (٥) ص ف: — عليه السلام. (٦) ص: يطلم. (٧) ب: أحبه. (٨) ص ف: — قلبه. (٩) ف: — تعالى. (١٠) ص: + هو ؛ ب: — تعالى.

(ف ٧٢ و) عن الغيوب وما أسرّته[11] النفوس. فيعلم المخاطَب عند (ص ٦٦و) ذلك أن المتولي لكلامه هو علّام الغيوب لتقدُّم علمه بأن الإخبار عن ذلك والإصابة[12] في جميعه متعذّر على المخلوقين وأن المنفرد بهذا هو الله ربّ[13] العالمين . وهذا طريق للعالم[14] بصحّة تلقّي الرسالة عن الله تعالى[15] واضح لا إشكال فيه .

١٩٧ **وقد يمكن** أن يُعلِم الله سبحانه[1] الرسول (ب ٣٣ ظ) أنه هو[2] المتولي لخطابه بأن يقول : «أنا الله الذي لا إله إلا أنا[3] . وآية ذلك أنني أقلب الجماد حيواناً وأخرج يدك بيضاء وأفلق البحر وأخرج الحيوان من الصخر .» فيعلم الرسول أن المتولي لخطابه هو محدِث الآيات ومبدع المعجزات لتقدُّم علمه بأن الخلق لا قدرة لهم على ذلك . وليس يجوز أن يحمّل الله تعالى[4] الرسالة لبعض أنبيائه وهو مع ذلك ممّن[5] لم يتقدم علمه بأن أحدًا من المخلوقين لا يستطيع الإخبار عن علم[6] الغيوب والإصابة فيه[7] ولا يقدر على إبداع الأجسام وإحياء الموات وخرق العادات . بل لا يُرسِل إلا أكمل الخلق علماً به ومعرفةً له . وإذا كان ذلك كذلك سقط ما[8] توهّمتم .

١٩٨ **وكذلك أيضاً** إنما يتبيّن الرسول من البشر أن المتنزّل عليه بالرسالة ملَك من عند ربّه بأن يكون الخطاب الذي أدّاه إليه متضمّناً للإخبار[1] عن الغيوب أو بأن يظهر معه من الآيات مثل الذي ظهر[2] على أيدي الرسل عند الأداء إلى أمثالهم[3] (ص ٦٦ ظ) من ولد آدم . فيعلم عند ذلك أن من ظهرت (ف ٧٢ ظ) هذه الأمور[4] على يده فليس بساحر ولا شيطان ولا متمثّل من الأرواح . وكل هذا يبطل ما توهّموه . وأما[5] الكتاب الساقط

(١١) ص: أسر به. (١٢) ب: + له . (١٣) ص: تعالى؛ ف: عز وجل. (١٤) ص: العلم . (١٥) ب ف: – تعالى .

١٩٧ (١) ص: تعالى ؛ ف: – سبحانه . (٢) ب: – هو. (٣) راجع: طه ٢٠ : ١٤. (٤) ب: – تعالى ؛ ف: عز وجل . (٥) ف: – ممن . (٦) ب: – علم . (٧) ب: فيها . (٨) ص: – ما ، و «توهمهم» .

١٩٨ (١) ب: لإخباره. (٢) ص ف: يظهر . (٣) ص: أمثاله . (٤) ف: «هذه الأمور» بعد «على يده». (٥) ب: فأما .

على الرسول، فلا بدّ من أن تكون معه آية تظهر[٦] على يد[٧] ملك[٨] يؤديه[٩]، أو بأن يُنطِق الله سبحانه[١٠] الكتاب ويُحييه حتى يؤدّي[١١] عن نفسه ويخبر بتضمّنه ويخرق العادة بما يظهر منه. فلا تعلق لهم في ذلك.

دليل لهم[١] آخر[٢]

١٩٩ **واستدلوا** على إبطال الرسالة بأن[١] قالوا: وجدنا المدّعين لها[٢] يزعمون أنه لا طريق إلى العلم بصدقهم إلا بوجود[٣] محالات ممتنع في العقل وجودها — من نحو فلق البحر وخلق ناقة من صخرة[٤] وقلب العصا حيّة وإحياء الموتى وإبراء الأكمة والأبرص والمشي على الماء وإنطاق الذئب والحصى، وما جرى مجرى ذلك من ادعائهم جعل القليل كثيرًا — مع علمنا بأن[٥] القليل لا يتكثر كما أن الكثير لا يتقلل[٦] ويتوحد. وإذا كان ذلك كذلك، بطل ما يدّعونه.

٢٠٠ **فيقال لهم**: ما الذي أردتم بقولكم إن هذه الأمور مستحيلة ممتنعة؟ أعنيتم بذلك أنها مستحيلة في العادة أو في قدرة الصانع[١] تعالى؟ فإن قالوا:[٢] في قدرة الصانع — ألحدوا وتركوا دينهم. وقيل لهم: ما الدليل على إحالة (ص ٦٧ و) ذلك؟ فإن[٣] قالوا: لأننا لم نجد أحدًا فعله ولا قدر[٤] عليه، ولا رأينا ذلك قط، ولا حدث[٥] مثل ما تدّعون. قيل لهم: فيجب أن تحيلوا أيضًا أن يخلق الله تعالى[٦] الأجسام، وأن[٧] يُوجِدَ آدمَ[٨] (ب ٣٤ و)

---

(٦) ص: — تظهر على يد، و + مع. (٧) ف: يدي. (٨) ب: + سواه. (٩) ص: ف: يؤديها. (١٠) ب ف: — سبحانه. (١١) ص: يوديه.

(العنوان) (١) ب: — لهم. (٢) ص: — آخر.

١٩٩ (١) ص ف: — واستدلوا على إبطال الرسالة بأن. (٢) ب: للرسالة. (٣) ب ص: وجود. (٤) ف: صخر. (٥) ب ص: — مع علمنا بأن، و + و. (٦) ص: — يتقلل و؛ ف: — ويتوحد.

٢٠٠ (١) ص ف: الله؛ ف: — تعالى. (٢) ف: + لأنها محال. (٣) ب: وإن. (٤) ب ص: يقدر. (٥) ب: جرى. (٦) ف: — تعالى. (٧) ب: + لا. (٨) ص: يُوجَدَ آدمُ؛ ف: توجد ادمي.

لا[٩] من ذكر و[١٠]أنثى ، وأن[١١] يُخلَقَ دجاجةً لا[١٢] من بيضة (ف ٧٣ و) أو بيضةً لا[١٣] من دجاجة ، أو نطفةً لا[١٤] من إنسان أو إنساناً[١٥] لا[١٦] من نطفة – لأن ذلك أجمع مماً[١٧] لم[١٨] يوجد قط ولم يشاهَد . فإن مرّوا على ذلك لحقوا بأهل الدهر ؛ وإن أبوه نقضوا اعتلالهم . وإن هم[١٩] قالوا : عندنا أن هذه الأمور مستحيلة في العادة . قيل لهم : فلا[٢٠] أنكرتم أن ينقض الله سبحانه[٢١] العادات ويُظهر المعجزات على أيدي رسله لِما[٢٢] أراده من حُسْن النظر لهم ولمن علم أنه يؤمن بهم ، ويعمل من العادات ما يكون وُصلة وذريعة إلى إجزال ثوابهم ، كما جاز وحسن منه أن يحتجَّ عليهم بعقولهم ؟ فلا يجدون إلى دفع ذلك من حيث اعتلّوا متعلقاً .

٢٠١ [١]وأما[٢] ما قالوه من استحالة كون الكثير قليلًا والقليل كثيرًا – فإنه صحيح على ما ادّعوه . وإنما معنى قول المسلمين ، [٣]وأهل كل ملة[٣] ، إن الرسول عليه السلام يجعل القليل من الطعام والشراب كثيرًا ، هو أن الله تعالى[٤] يخلق عند دعاء النبي ، صلى الله عليه[٥] ، و[٦]وضعه يده في الطعام والشراب أمثال ذلك الطعام والشراب[٧] ويخترع أضعافه ، لا أن كل جزء منه[٨] يصير جزئين أو أكثر من ذلك . لأن الكثير لا يتوحّد[٩] ، كما أن الواحد لا يتكثّر . [١٠]وكذلك يُعدَم عند دعائه عليه السلام بعض الموجودات ويبقى بعضها[١٠] . وإن[١١] كان التأويل في ذلك[١٢] ما قلناه[١٣] سقط ما توهموه .

---

(٩) ب : إلا. (١٠) ص : ولا. (١١) ب :+ لا. (١٢) ب : إلا . (١٣) ب؛ إلا. (١٤) ب : إلا . (١٥) ص ف : إنسان . (١٦) ب : إلا . (١٧) ب : – مما . (١٨) ص : لا . (١٩) ص : ثلثا ستة أسطر مختفيان بما أدرج عليها من صحف صغيرة كُتب فيها نص العدد ٢٠١. (٢٠) ف : فلم . (٢١) ف : – سبحانه . (٢٢) ص : لمّا.

٢٠١ (١) ص : نص هذه الفقرة مكتوب في خمس رقع أُدرجت بين ٦٦ ظ و ٦٧ و . (٢) ب : فأما . (٣)–(٣) ب ص : وكل ذي ملة . (٤) ب : سبحانه. (٥) ف : عليه السلام . (٦) ف : – و . (٧) ص : – والشراب . (٨) ب : فيه . (٩) ف : يتقلل؛ ويناسب سياق الكلام أن تكون الجملة : « لأن الواحد لا يتكثّر كما أن الكثير لا يتوحد » . (١٠)–(١٠) ص ف : مفقود . (١١) ص ف : واذا . (١٢) ب : + على . (١٣) ب ص : وصفنا .

دليل لهم آخر[١]

٢٠٢ **وإن[١] قالوا** : [٢]الدليل على كذب كل[٣] مدّعٍ لرسالة[٤] على[٥] ربّه أنّا[٦] وجدنا كل مدع لذلك يخبر[٦] عن الله[٧] بإباحة (ف ٧٣ ظ) ما تحظره العقول من إيلام الحيوان وذبحه وسلخه وتسخيره وغير ذلك مما يجري مجراه . والحكيم (ص ٦٧ ظ) لا يجوز أن يبيح ما تحظره العقول ، ولا أن يبعث من يتكذب عليه في إطلاق ذلك وإباحته. فدل[٨] ما وصفناه على أنهم ليسوا من عند الله[٩] . فيقال لهم : أول ما في هذا أن الذي ذكرتم[١٠] إنما [١١]يمنع من أن يكون مبيح هذه الأمور ومدّعي الإباحة لها[١٢] على الله سبحانه[١٣] صادقاً[١٤] في ادّعائه الرسالة ، وأن الله سبحانه[١٥] لا يجوز أن يرسله. وليس فيه ما يدل على أنه لا يجوز أن يرسل غير من ذكرتم ومن[١٦] لا يبيح محظوراً في العقل ولا يحظر مباحاً فيه . وليس[١٧] الكلام معكم في نبوّة قوم بأعيانهم ، فإن الكلام في ذلك دائر[١٨] بين أهل الملل[١٩] المجوّزين لإرسال الله تعالى[٢٠] الرسل ، وأنتم تحيلون أن يرسل الله رسولاً أصلاً . فلا معنى للكلام في تعيين رسالة فلان دون فلان ، فإنه خروج عن الكلام وعجز وانتقال من باب إلى باب .

٢٠٣ **ثم يقال لهم** : ما أنكرتم أن يكون جميع ما (ب ٣٤ ظ) ادّعيتم حظره في العقل غير محظور فيه ولا مباح أيضاً ، وأن[١] الحظر والاباحة إنما هما ورود القول المبين عن مالك الأعيان بإباحة ما أباحه وحظر ما حظره ؟

(العنوان) (١) ص: – آخر ؛ ب: دليل آخر لهم .
٢٠٢ (١) ص ف: – وإن . (٢) ص ف: + ومن . (٣) ب ف: – كل . (٤) ب ف: مدعي الرسالة . (٥) ص: عن . (٦)–(٦) ص ف: وجدناهم يخبرون . (٧) ب: + سبحانه . (٨) ص: + ذلك على . (٩) ب: + سبحانه . (١٠) ب: ذكرتموه . (١١) ب: + فيه ، و – يمنع من . (١٢) ب ص: – لها . (١٣) ص ف: – سبحانه . (١٤) ب ف: كاذباً . (١٥) ب: تعالى ؛ ف: – سبحانه . (١٦) ب: ولا من . (١٧) ب: فليس . (١٨) ب: جار . (١٩) ب: + و . (٢٠) ص ف: – تعالى .
٢٠٣ (١) ص: فإن .

فلم قلتم إن في العقل إباحةً وحظرًا ؟ ثم يقال لهم : ما أنكرتم أن يكون العقل قاضياً على أن لخالق الأعيان (ص ٦٨ و) ومالك (ف ٧٤ و) الذوات أن يتلفها ويؤلمها وأن يبيح ذلك فيها وأن يتدئها باللذات بدلًا من[٢] الآلام وبالآلام بدلًا من[٣] اللذات ، لأنه لا مالك فوقه ولا زاجر يزجره[٤] ؟ فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلًا .

٢٠٤ **فإن قالوا**[١] : فما الدليل على أن الله[٢] ابتدأ الحيوان بالآلام من غير عوض ولا جرم تقدم ؟ قيل لهم[٣] : الدليل على ذلك اتفاقنا وسائر أهل[٤] التوحيد وأهل الملل على أن الله سبحانه[٥] متفضل على الحيوان بالنعم واللذات التي[٦] يبتدئهم بها ، وأنه مستوجب للحمد والشكر على ذلك . وإذا كان هذا هكذا ، وكان المتفضل فعل التفضل وله تركه على وجه ما كان له فعله ، وإن هذا هو الفرق بين التفضل وبين المستحَقّ الواجب الذي يجب الظلم بتركه ، ثبت أن لله سبحانه[٧] أن يترك فعل اللذة في الحيوان على وجه ما كان له فعلها . وإذا[٨] ثبت ذلك ، وكان الدليل قد قام على أن الحيوان المحتمل للذات والآلام المتضادّة لا يجوز أن ينفكّ منها بأسرها كما لا يجوز أن تنفكّ الأجسام من سائر المتضادّات ، ثبت أن الله سبحانه[٩] إذا ترك فعل اللذة في الحيوان ، حَسُن منه ذلك وكان[١٠] عدلًا وصواباً في الحكمة . ولن يترك الله[١١] اللذة إلا بما يضادّها من الألم . (ص ٦٨ ظ) وذلك يوجب أن يكون فعل الألم لغير[١٢] جرم ولا لعوض[١٣] عدلًا من الله سبحانه[١٤] ، وإن كان مثله ظلماً وجورًا منا إذا كُلِّفنا (ف ٧٤ ظ) تركَهُ وأُمِرْنا من هو أملك بالحيوان منا بترك إيلامه .

---

(٢) ص : عن . (٣) ص : عن . (٤) ب : يجدد له .

٢٠٤ (١) ص ف : قال قائل . (٢) ب : + سبحانه ؛ ص : +تعالى . (٣) ص : —لم .

(٤) ص : + الملل و ، و — أهل الملل (بعد «التوحيد») . (٥) ب : تعالى . (٦) ص : الذى . (٧) ص : تعالى ؛ ف : — سبحانه . (٨) ب : فإذا . (٩) ص ف : — سبحانه .

(١٠) ص : + ذلك ، وهي مشطوبة . (١١) ص : — الله . (١٢) ب ص : بغير .

(١٣) ص : بعوض . (١٤) ص ف : — سبحانه .

٢٠٥ **فإن قالوا** ، أو[١] قال إخوانهم من المعتزلة : ما أنكرتم أن يكون لله[٢] ترك التفضل من اللذة بفعل الموت النافي للآلام[٣] واللذات ، وليس له ذلك بفعل الألم ؟ قيل لهم[٤] : أنكرنا ذلك لأجل ما اتفقنا عليه من أنه متفضل بفعل اللذة في الجسم[٥] مع وجود الحياة ، لا مع عدمها . فيجب أن يكون له ترك فعل اللذة على الوجه[٦] الذي كان له فعلها . وله فعلها مع الحياة، فيجب أن يكون له تركها مع الحياة . ولن يترك اللذة مع وجود الحياة إلا بفعل الألم . وإذا كان ذلك كذلك ، سقط ما سألتم عنه وبطل ما تعلقتم[٧] به وثبت أن لمالك الأعيان أن يبيح خلقه ما يشاء[٨] من إتلاف بعض الحيوان وإيلامه ، وأنه لا اعتراض لمخلوق في حكمه[٩] .

٢٠٦ **ويقال لهم** : لو سُلم لكم أن ذبح البهائم[١] وإيلامها محظور في[٢] العقل ما لم يُبِح ذلك فيها[٣] مالكها ، (ب ٣٥ و) لم يجب لأجل هذا أن يكون ذبحها محظوراً[٤] مع إطلاق المالك له . فإن قالوا : المحظور في العقل محظور أبدًا و[٥] كيف تصرفت به الحال . (ص ٦٩ و) قيل لهم : لم[٦] قلتم ذلك ؟ ثم يقال لهم : ما أنكرتم من أن ذلك كان محظورًا بشريطة عدم إذن مالكه فيه[٧] ، وإطلاقه وحظره في العقل بهذا الشرط لا ينقلب أبدًا ؟ ثم يقال لهم : أليس الأكل والشرب والاصطلاء بالنار والتبرّد بالثلج (ف ٧٥ و) قبيحاً[٨] مع الشبع والريّ التامّين اللذين يخاف الضرر بما[٩] يُتناول بعدهما[١٠]، وكذلك الاصطلاء بالنار مع الحمّى والتبرّد بالثلج مع شدّة البرد[١١] ؟ فإن[١٢] قالوا : أجل — ولا بدّ لهم من ذلك[١٣] — قيل لهم : فيجب أن

---

٢٠٥ (١) ص ف : و . (٢) ص : + تعالى ؛ ب : + سبحانه . (٣) ب : للألم . (٤) ب : له . (٥) ص : الجسد . (٦) ص : وجه ما كان . (٧) ص : تعلقوا . (٨) ب : + منها ؛ ص ف : شاء . (٩) ف : حكمته .

٢٠٦ (١) ب : الحيوان وإيلامه . (٢) ص : بالعقل . (٣) ف : منها . (٤) ص : مباحاً . (٥) ص : — و . (٦) ف : + و . (٧) ص : فيها . (٨) ص ف : قبيح . (٩) ب ص : فيا . (١٠) ص ف : بعده . (١١) ب : + محظور مع النهي عنه . (١٢) ب ف : وإذا . (١٣) ص ف : — ولا بد لهم من ذلك .

يكون ذلك أجمع محظورًا مع حصول[١٤] الحاجة إليه وشدّة لهب الجوع والظمأ والحرّ والقرّ وخوف الضرر بتركه . فإن مرّوا على ذلك تركوا دينهم ؛ وإن أبوه وأباحوا هذه الأمور وأوجبوها أيضاً[١٥] عند الحاجة إليها ، قيل لهم : فقد صار المحظور في العقل مباحاً وانقلبت قضايا العقول — وهذا ما تكرهون . وإن[١٦] قالوا : كل شيء مما سألتم عنه مباح بشرط[١٧] الحاجة إليه ومحظور بشرط الغنى عنه[١٨] وخوف الضرر بتناوله وفعله ، قيل لهم مثل ذلك في إيلام الحيوان وإتلافه[١٩] .

٢٠٧ **وكذلك يسألونه** عمّن هدّده الملحدون بالقتل إن لم يُلحِد بربّه ويشتمه ويُسِئ الثناء عليه، وخاف نزول القتل به إن لم يفعل كلمة (ص ٦٩ ظ) الكفر وشَتْمَ[١] ربّ العالمين ، ورجا البقاء والحياة إن فعله — ما الذي يجب عليه ؟ فإن قالوا : يجب عليه فعل شتم ربّ العالمين وسوء الثناء عليه. قيل[٢] لهم : فقد صار المحظور في العقل مباحاً . وكذلك إن قالوا : يلزمه ألا يكفر وإن أدّى ذلك إلى تلف نفسه . قيل لهم : فقد صار قتل نفسه وإلقاؤها في التهلكة مباحاً بعد أن كان محظورًا. وهذا ما كرهتم المصير إليه.[٣] فان[٤] قالوا : فعل كلمة الكفر (ف ٧٥ ظ) أولى . قيل لهم[٥] : فما[٦] أنكرتم أن يكون الكفّ عن ذلك مع القتل أولى ، لأنه يكفّ عن شتم ربّه وليس هو القاتل لنفسه ؟

٢٠٨ **وإن[١] قالوا** : فالكفّ عمّا[٢] قلتم أولى . قيل لهم : ما[٣] أنكرتم أن يكون إظهار كلمة الكفر أولى ، إذا لم يشرح بالكفر صدرًا ، لحفظ نفسه وعلمه بأن الله سبحانه[٤] عالم باعتقاده وأنه مخلص في وحدانيته ،

---

(١٤) ص ف : حضور . (١٥) ص: — أيضاً . (١٦) ص: فان . (١٧) ص ف: مع شرط . (١٨) ب: فيه . (١٩) ب: — وإتلافه؛ ص: إتلاف الحيوان وإيلامه.

٢٠٧ (١) ص: ويشتم ؛ ف: بدون حركات . (٢) ب: يقال . (٣) ب ص: + ويقال لهم . (٤) ب ص: إن . (٥) ب ص: — قيل لهم . (٦) ص ف: ما .

٢٠٨ (١) ب: فان. (٢) ص: الكف على ما. (٣) ف: فما. (٤) ص ف: — سبحانه .

وأنه تعالى[٥] لا يستضر[٦] بإظهار ما يظهره، وأنه هو يستضرّ بترك إظهاره ويطرّق إلى قتل نفسه وتعدّي الحق[٧] في إتلاف مِلك ربّه وفعل المحظور عليه فعله ؟ ولا جواب لهم عن ذلك. وإن[٨] هم قالوا : إن إلقاء النفس في التهلكة[٩] محظور في العقل إذا لم يؤدّ[١٠] إلى الكفر بصانعها[١١] (ب ٣٥ ظ) وجحد نعمه[١٢]، وإن أدّى إلى ذلك كان مباحاً[١٣]. أو[١٤] قالوا : إن الكفر بالصانع محظور في العقل اذا[١٥] لم يؤدّ[١٦] إلى تلف النفس، فإن أدّى إليه كان مباحاً من غير أن ينقلب المباح في العقل محظوراً. قيل لهم : وكذلك إتلاف الحيوان وإيلامه محظور في العقل إن لم يُبِحْهُ[١٧] مالكه[١٨]، فإن[١٩] أباحه[٢٠] لم يكن محظوراً[٢١] من غير انقلاب قضيّة العقل[٢١].

دليل لهم[١] آخر

٢٠٩ **فإن قالوا** : الدليل[١] على استحالة[١] إرسال الله[٢] الرسل أن إرساله الرسل إلى من يعلم أنه يكفر بـه ويشتمه (ص ٧٠ و) ويردّ قوله ويستوجب بذلك الإثم[٣] أليم[٤] العقاب (ف ٧٦ و) سفهٌ وخلاف الصواب. فلما لم يجز السفه على القديم[٥] لم يجز أن يرسل الرسل إلى من حالهم[٦] ما وصفناه. فيقال لهم : أول ما في هذا أنه يجب جواز إرسال الله تعالى[٧] الرسل إلى من يعلم قبوله منهم وانتفاعه بهم، لأن هذه العلّة عنهم زائلة. ثم يقال لهم :

(٥) ب: — تعالى. (٦) ب: + سبحانه. (٧) ف: الخلق. (٨) ب: فان؛ ص: من هنا إلى ابتداء الفقرة التالية مكتوب في رقعتين أدرجتا بين ٦٩ ظ و ٧٠ و. (٩) ب: الهلكة. (١٠) ص: يؤدى. (١١) ف: + سبحانه. (١٢) ص: نعمته. (١٣) ف: محظوراً. (١٤) ف: و. (١٥) ف: ان. (١٦) ص: يؤدى. (١٧) ص: يبح. (١٨) ص ف: مالكها؛ ص: + فيه. (١٩) ص: من؛ وقبلها «ولما» (؟) مصححة إلى «ما»؟ (٢٠) ص: اباحة. (٢١)—(٢١) ب: في العقل من غير إتلافه نفسه بقضية العقول أو كان مشروطاً بما كان شرطاً له؛ ص: + دائماً (بعد «محظوراً»)، و «المعقول» مكان «العقل».

(العنوان) (١) ب: — لهم؛ ص: — آخر.

٢٠٩ (١)—(١) ب: على أنه لا يجوز في حكمة الله سبحانه. (٢) ب ص: — الله. (٣) ب ص: — الإثم. (٤) ب: العقاب الأليم. (٥) ب: الله سبحانه. (٦) ب: حاله ما وصفنا. (٧) ص ف: إرساله (— الله تعالى).

فيجب على اعتلالكم ألا يخلق الله سبحانه[٨] من يعلم أنه يكفر به ويجحد نعمه ويلحد في صفاته ولا ينتفع بوجود نفسه ، وألا يحتجّ بالعقول وما وضعه من الأدلة فيها على أحد علم أنـه يجحدها ولا يستعملها ولا ينيب[٩] إلى ما وضع في عقله حُسنه و[١٠]لا يحذَر مما حذَّر منه . فإن مرّوا على ذلك تركوا دينهم ، وإن أبوه نقضوا اعتلالهم .

٢١٠ **وانه قالوا** : إذا خَلَق من يعلم أنه يكفر ، واحتجّ عليه بعقله مع العلم بأنه[١] لا يقبل ما كلّفه بعقله ، تعريضاً منه للقبول وحسن الانتفاع به إذا كان منه[٢] . قيل لهم : فما أنكرتم أيضاً أن يكلف على ألسنة الرسل من علم أنه يكفر ولا ينتفع ، إذا قصد بذلك تعريضه لنفع لا يصل إليه إلا بالتكليف السمعي ، وإن علم أنه يخالف ولا يقبل ؟ فإن[٣] قالوا : علمه بأنه[٤] لا يقبل يمنع من حسن النظر له[٥] بإنفاذ الرسل إليه[٦] . قيل لهم : وكذلك علمه بأنه لا يقبل حجج (ص ٧٠ ظ) العقول ولا ينظر ولا يختار إلا الإلحاد وفعل الظلم والعدوان يمنع[٧] من حسن النظر له بإقامة حجة العقل[٨] عليه وتكليفه[٩] المصير إليها . ولا جواب لهم[١٠] عن ذلك .

دليل لهم آخر[١]

٢١١ [١]**وانه**[٢] **قالوا** : الدليل على فساد الرسالة قبح السَّعي بين الصفا والمروة والطواف بالبيت وتقبيل الحجر والجوع والعطش في أيّام الصيام[٣] والمنع من فعل الملاذّ التي تُصلح الأجسام ، وأنه لا فرق بين البيت الحرام

---

(٨) ص ف : — الله سبحانه . (٩) ص : يثيب ؛ ف : بدون نقط . (١٠) ص: — و .

٢١٠ (١) ف : فانه . (٢) ب: منهم . (٣) ص: وإن. (٤) ص ف: بأن . (٥) ص ف: — له . (٦) ف: — إليه . (٧) ص ف: يمنعه . (٨) ص: العقول . (٩) ب: تكليف . (١٠) ص ف: — لهم .

(العنوان) (١) ب: دليل آخر لهم .

٢١١ (١) ف : هذه الفقرة كلها مكتوبة في الهامش ، وكذلك الفقرة التالية . (٢) ب: فان . (٣) ف: الصيف ؛ ص: + في الصيف .

وبين غيره، وبين الصفا والمروة وبين سائر[٤] البقاع، وبين عرفة وبين غيرها. فثبت أن ذلك أجمع ليس من أوامر الحكيم[٥]. يقال[٦] لهم: ما أنكرتم أن يكون ذلك أجمع حكمةً، (ب ٣٦ و) إذا علم الله سبحانه[٧] أن فعله والتعبّد به صلاح لكثير من خلقه وداعٍ لهم إلى فعل توحيده والثناء عليه بصفاته وما هو[٨] أهله وغير ذلك ممّا ينالون به جزيل ثوابه؟ وأن يكون ذلك بمنزلة حسن ركوب البحر وقطع المهمه[٩] القفر في طِلاب[١٠] الرفد والربح، وبمنزلة عَدْو الإنسان بجهده وطاقته[١١] في الحَزْن والوعر من الأرض[١١] خوفاً من السبع وممّن يريد قتله[١٢] وسفك دمه ظلماً وأخذ ماله، وقُبح ذلك منه[١٣] إذا لم[١٤] يكن في فعله اجتلاب[١٤] منفعة ولا دفع مضرّة؟

٢١٢ وأما قولكم إنه لا فرق بين الصفا والمروة والسعي بينهما وبين غيرهما، ولا بين البيت[١] (ص ٧١ و) الحرام وبين غيره — فهو كما وصفتم. ولو شاء الله أن يتعبّد بالسعي في كل بقعة (ف ٧٦ ظ — الهامش) والتوجه إلى كل جهة، لساغ ذلك منه، إذا عرّض به[٢] لثوابه، ولم يكن ذلك ناقضاً لحكمته. ويقال لهم: وكذلك ليس[٣] بحكيم مَن بني أحسن البنيان وصوّر أجمل[٤] الصور وأشرفها ثم نقضها وهدمها[٥] وقبّح صورتها وذهب ببهجتها وشوّه خلقها. فإن قالوا: إذا كان في ذلك مصلحة المخلوق[٦] جاز تغيير[٧] خلقه وقلب صفته ومَحْو[٨] محاسنه. قيل لهم: وكذلك اذا كان صوم النهار وقيام الليل وتقبيل الحجر والطواف والسعي ورمي الجمار يعود بصلاح المكلف، حَسُن[٩] تكليفه. وكان ذلك أحسن في العقل — إن كان فيه حَسَنٌ[١٠] —

(٤) ب: غيرها من. (٥) ب: + سبحانه. (٦) ص ف: فيقال. (٧) ف: — سبحانه. (٨) ف: + من. (٩) ص المهمة. (١٠) ب: طلب. (١١)-(١١) ص ف: مفقود. (١٢) ص ف: — قتله و. (١٣) ص ف: — منه. (١٤)-(١٤) ب: يفعله لاجتلاب.

٢١٢ (١) ص: بيت. (٢) ص: — به. (٣) ب: لم تجدوا حكيماً بنى الخ. (٤) ب: أكمل؛ ص: أحسن. (٥) ب: وهدم صورها وقبحها (— صورتها). (٦) ب: المخلوق. (٧) ص: تغير؛ ف: ؟ (٨) ص ف: — ومحو محاسنه. (٩) ص: وبحُسن تكليفه. (١٠) ص: حُسناً.

من إتلاف نفس المكلف وإبطال حياته وهدم صورته ومحو[١١] محاسنه وإبطال عقله وحواسه . ولا جواب لهم[١٢] عن ذلك .

دليل لهم آخر[١]

٢١٣ (ف ٧٦ ظ — المتن) **وإن قالوا** : الدليل على منع إرسال الرسل والغنى عنهم أن الله[١] أكمَلَ العقول وحسَّن فيها الحسَن وقبَّح فيها[٢] القبيح وجعلها دلالة على مراشد الخلق ومصالحهم ومنع بها من التظالم وجعلها دلالة وذريعة إلى علم كل ما يحتاج إليه . وليس يجوز أن يأتي الرسل بغير ما وُضع في العقل . فدلّ ذلك على الغنى عنهم وعدم حاجة الخلق إليهم . فيقال لهم : ما أنكرتم من أنه لا سبيل (ص ٧١ ظ) من ناحية العقل إلى إيجاب شيء[٣] ولا الى[٤] حظره ولا إلى إباحته ؟ وأن ذلك لا يثبت في[٥] أحكام الأشياء إلا من جهة السمع ؟ وأن التعريض للثواب لا يقع بالأفعال الواقعة مع فقد السمع ، لأنها لا تكون مع فقده طاعة لله سبحانه[٦] ولا قربة إليه ولا يثاب[٧] صاحبها ؟ وإذا كان ذلك كذلك ، فلا بدّ من سمع يأتي على لسان رسول بفعل ما[٨] قرّر السمع وجوبه ، وعُلِمَ[٩] أن العلم بالقُرَب وحصول الثواب عليها لا يجوز أن يثبُت عقلًا . فقد بطل قولكم إن جميع ما يحتاج إليه العباد (ب ٣٦ ظ) من المراشد والمصالح مدرَك من ناحية العقول[١٠] . فدُلّوا[١١] على صحّة ما تدّعونه[١٢] من إيجاب العقل لشيء[١٣] من الأفعال وحظر شيء منها وإباحته حتّى يسلم لكم ما بنيتم عليه .

٢١٤ **فإن[١] قالوا** ، أو قال إخوانهم من المعتزلة : الدليل على ذلك

---

(١١) ف : «ومحو محاسنه» مكتوبة في آخر السطر بخط غير واضح . (١٢) ص ف : — لهم.
(العنوان) (١) ب : علة لهم أخرى ؛ ف : العنوان مكتوب في أسفل الورقة ٧٦ و .
٢١٣ (١) ب : + سبحانه ؛ ص : + تعالى . (٢) ص : — فيها . (٣) ص : الشيء .
(٤) ف : — إلى . (٥) ص ف : من . (٦) ص ف : — سبحانه . (٧) ف : مثاباً .
(٨) ب : — ما . (٩) ب : فعلم . (١٠) ص : العقل . (١١) ص : ودلوا . (١٢) ف : يدعونه . (١٣) ص : بشيء .
٢١٤ (١) ص : وإن.

[٢]أنا نعلم وجوب[٢] النظر عند قرع الخواطر لقلوبنا وتخويف بعضها من الضرر بترك النظر . ونعلم[٣] أيضاً (ف ٧٧ و) وجوب شكر المنعم وترك الكفر به ، ووجوب معرفة الله ، وحُسن العدل والإنصاف وقبح الظلم والعدوان . فوجب أن يكون[٤] تقرير الفرائض من ناحية العقول . يقال لهم : أما قولكم إنكم تعلمون وجوب النظر اضطرارًا عند اختلاج[٥] الخواطر على القلوب—فإنه باطل . (ص ٧٢ و) لأن ذلك لو كان كذلك ، لاشترك في علمه جميع العاقلين ولم يسع جحده من قوم[٦] ثبتت الحجة بقولهم[٧] ويضطرّ[٨] الى صدق نقلهم فيما أخبروا به عن مشاهدة واضطرار[٩] . وفي علمنا بخلاف ذلك من أنفسنا ، وعلمنا بأن[١٠] كثيرًا من الدهرية وأهل الملل ينكر حُسْن النظر جملة ، وقول كثير من الثنوية إنه باطل وإنه سفه وشر وإنه[١١] من تدبير الظلام—[١٢] لأنه يورث العداوة والأحقاد ويخرج إلى التهارج[١٣] والفساد واستحلال الدماء والأموال — دليل على أن العلم بوجوبه أبعد عن أن يكون اضطرارًا . وكيف يَعْلم وجوبه اضطرارًا مَن لا يعلم حُسْنه اضطرارًا[١٤] ويعتقد قبحه ووجوب تركه[١٤] ؟ هذا غاية البهت ممن صار إليه من البراهمة[١٥] والمعتزلة .

٢١٥ ويقال لهم في[١] قولهم إنا نعلم وجوب شكر المنعم وترك الكفر به اضطرارًا : ما الفرق بينكم وبين من قال إنكم تعلمون بطلان ذلك اضطرارًا ؟ فلا يجدون لذلك مدفعاً . وكذلك يقال لهم : لو علمتم حُسن إلذاذ غيركم لكم[٢] إذا قصد نفعكم وقبح إيلامه لكم إذا قصد الإضرار (ف ٧٧ ظ) بكم ، لوجب أن نعلم[٣] مِن حُسن ذلك أو قبحه ما علمتم ، من غير سمع وتوقيف على حسن ذلك وقبحه . اللهمّ إلا أَن تعنوا[٤] بالحَسَن ميل الطباع إلى فعل اللذات ونفورها عن فعل الآلام (ص ٧٢ ظ) — فهذا لعمري

---

(٢)—(٢) ب : علمنا بوجوب. (٣) ص : ويُعلَمُ. (٤) ب ف : — أن يكون. (٥) ص : إعتلاج ؛ ف : احتلاح. (٦) ب : +بهم . (٧) ب : —بقولهم. (٨) ب : ونضطرّ. (٩) ص : اضطراراً . (١٠) ب : أن . (١١) ص ف : — إنه . (١٢) ص : +و. (١٣) ب : الهرج . (١٤)—(١٤) ب : أو يعتقد وجوب تركه وقبحه . (١٥) ص : المعتزلة والبراهمة .

٢١٥ (١) ف : من . (٢) ف : + ممن . (٣) ص : يعلم . (٤) ب ف : يعنوا .

معلوم حسناً ! ولكن ليس ميل الطباع[٥] إلى فعل[٦] الشيء يقتضي شكر فاعله ولا نفورها عنه يقتضي قبحه وذمه على سبيل ما تدّعونه . فبطل ما تعلقتم[٧] به .

٢١٦ فإن[١] **قالوا** : لو كان العلم بوجوب هذه الأمور وقبح القبيح الذي ذكرناه منهـا وحُسن الحسَن[٢] لا يُعلم إلا من طريق السمع ، لم يَعلم قبح ذلك ولا[٣] حسنه[٢] إلا مَن عَلِم السمع وعرفه . فلما كنّا نعلم ذلك ويعلمه كثير من أهل الملل قبل العلم بصحّة السمع وبلوغه إلينا[٤] ، ثبت أن العلم بما وصفناه[٥] ليس بموقوف على ورود السمع . يقال (ب ٣٧ و) لهم : ما أنكرتم ألا يعلم ذلك إلا مَن علم السمع وعرف وجوبه ؟ وأن يكون مَن اعتقد قبح القبيح وحسن الحسن من غير علم بما له كان حسناً وقبيحاً ، فإنه معتقد للشيء على ما هو به ، وإن لم يكن اعتقاده ذلك علماً بل[٦] ظنّاً وتقليدًا وعلى سبيل المتابعة لأهل الشرائع ؟ كما أن المعتقد للشيء على ما هو به ، من غير جهة الاضطرار والاستدلال ، غير عالم به ، وإن كان معتقدًا له على ما هو به . وكما أن المعتقد لكون الوصف[٧] والحكم ثابتاً للشيء ، مع الجهل بعلّته التي كان لها[٨] ، غير عالم به في الحقيقة . وهذا يبطل تعلقكم[٩] .

٢١٧ وإن[١] **قال** من الفريقين قائـل (ف ٧٨ و) — أعني البراهمة والمعتزلة : لو كان قبح هذه الأمور وحسنها غير معلوم بالعقل بل بالسمع ، لوجب أن يكون (ص ٧٣ و) العلم بقدم القديم وحدوث المحدَث وحقيقة الجوهر والعرض ، والعلم بكل معلوم ، غير مدرك من ناحية العقل ، بل بحجّة السمع . فلما لم يجز ذلك بطل ما قلتم . قيل[٢] لهم : لم قلتم هذا[٣] ؟ فلا يجدون فيه[٤] سوى الدعوى . ثم يقال لهم : ما الفصل بينكم وبين من زعم

---

(٥) ص: الطبع . (٦) ب ف: — فعل . (٧) ص: فطقتم .

٢١٦ (١) ب : وإن؛ ص: ولو. (٢)—(٢) ص: مدركاً من جهة السمع لم يعلم حسن ذلك وقبحه . (٣) ف: — لا . (٤) ص ف: إليه . (٥) ب: وصفنا . (٦) ب: بل هو ظن وتقليد . (٧) ص: القصد . (٨) ص ف: — التي كان لها . (٩) ب: تعلقهم ؛ ف: + به .

٢١٧ (١) ب: فان . (٢) ص ف: فيقال . (٣) ص: ذلك . (٤) ب: في ذلك .

أنه لو جاز أو وجب أن يُعلم بعض المعلومات اضطرارًا، لا استدلالًا، لجاز أو وجب[٥] أن يُعلم سائر المعلومات اضطرارًا، لا استدلالًا[٦]؟ وكذلك لو جاز أن يُعلم بعض المعلومات نظرًا[٧] واستدلالًا، لا اضطرارًا، لجاز[٨] أن يُعلم سائر المعلومات نظرًا واستدلالًا؛ ولو وجب ذلك[٩]، لكان يجب أن يكون العلم بسائر المشاهَدات والمحسوسات علمًا واقعًا[١٠] عن نظر واستدلال[١٠]. وهذا جهل من راكبه.

٢١٨ **وكذلك يقال لهم**: لو جاز أو وجب العلم ببعض[١] الأمور من ناحية الخبر، كالعلم بالصين وخراسان والسِيَر والممالك، لجاز ووجب[٢] أن يكون سائر الأمور معلومة خبرًا. وإذا جاز أو[٣] وجب أن يُعلم بعض الأمور بغير خبر، استحال العلم بشيء من جهة الخبر أصلًا. فإن لم يجب هذا أجمع، لم يجب، إذا عُلم بعض الأمور عقلًا، أن يُعلم سائرها من هذه الجهة، ولا، إذا عُلم بعض الأمور اضطرارًا، وجب العلم بسائرها من هذه الطريقة.

٢١٩ **ويُخَصّ حشو** أصحاب (ص ٧٣ ظ) هذه المقالة من أتباع المجوس والبراهمة، (ف ٧٨ ظ) وهم[١] المعتزلة، إن استدلوا بهذه الدلالة، بأن يقال لهم: لو كان ما قلتموه صحيحًا، لوجب، إن كان العلم بوجوب بعض الواجبات وحسن بعض المحسَّنات وقبح بعض المقبَّحات لا يُدرَك ويُنال إلا سمعًا — كوجوب[٢] الصلوات وتقديرها والزكوات ونصابها[٣] وحُسن إيجاب الدية على العاقلة وتقبيل الحجر والسعي بين الصفا والمروة وقبح شرب الخمر والوطء بغير[٤] عقد ولا ملك يمين[٤] وقبح ترك الصلوات وما جرى مجرى ذلك (ب ٣٧ ظ) مما لا سبيل

---

(٥) ف: — أو وجب. (٦) ص ف: — لا استدلالًا؛ ف: + ولوجب ذلك. (٧) ص ف: — نظرًا و. (٨) ب: لوجب. (٩) ب: — لو وجب ذلك لَـ. (١٠)–(١٠) ص ف: نظرًا لا اضطرارًا.

٢١٨ (١) ب: + هذه. (٢) ب: — ووجب؛ ولعل الأحسن أن نقرأ «أو وجب». (٣) ص: و؛ ولعلها «أو».

٢١٩ (١) ص: — هم. (٢) ب: نحو وجوب الصلاة. (٣) ص ف: ونصبها. (٤)–(٤) ص ف: ملك يمين ولا عقد.

إلى العالم[٥] بوجوبه وقبحه وحسنه من ناحية العقل — أن يكون العلم بوجوب النظر عند الخاطر ووجوب المعرفة وحسن العدل والإنصاف وقبح الظلم والعدوان ووجوب شكر المنعم وترك الكفر به مدركاً كالعلم[٦] بسائره من جهة السمع دون العقل . فإن مرّوا على ذلك تركوا قولهم ؛ وإن أبوه أبطلوا استدلالهم .

٢٢٠ وإن قال الفريقان ومن تابعهم : الدليل على أن قضايا العقول تحسين وتقبيح علمنا بأن من أمكنه التوصّل إلى غرضه بالصدق وبالكذب[١] وجب عليه أن يتوصل إليه بالصدق دون الكذب وأنه لا يقع منه إلا ذلك . وليس يترك التوصل إلى الغرض في هذا[٢] بالكذب إلى الصدق إلا لحسن الصدق ولقبح[٣] الكذب . فوجب قضاء (ص ٧٤ و) العقل على حسن الحسن وقبح القبيح . فيقال لهم : ما أنكرتم من أنه، إن كان القاصد إلى التوصل إلى غرضه ممّن لا يعتقد تفضيل الصدق على الكذب، ولا هو بين قوم يعتقدون ذلك ولا يرون في الكذب عاراً ولا في الصدق (ف ٧٩ و) مدحاً ولا[٤] تعظيماً، ولا يفرقون في التفضيل بين الصدق[٥] والكذب وبين الصادق والكاذب[٦] ولا يتديّنون[٧] بذلك، فإنه[٨] مخيّر في التوصل إلى غرضه بين[٩] الصدق والكذب؟ كما أن المعتقد للتوصل إلى غرضه بكل واحد من الدرهمين اللذين[١٠] معه على وجه واحد، وبالكلام وبالسكوت[١١] على حدّ غير مختلف، وتحريك[١٢] يمينه وشماله والدفع بهما من غير مزيّة تحصل في الدفع بإحداهما[١٣]، مخيّر بين إنفاق أيّ الدرهمين شاء، وبين السكوت والكلام، والتحريك[١٤] باليمين والشمال[١٥]، إذا استوت[١٦] الحال عنده في ذلك واعتدلت في نفسه. وإذا كان ذلك كذلك، سقط ما اعتللتم به .

(٥) ب ف : علم وجوبه . (٦) ص ف : العلم .

٢٢٠ (١) ب ص : والكذب . (٢) ب : هذه الأمور . (٣) ب ف : وقبح .
(٤) ص ف : — لا . (٥) ب : الكذب والصدق . (٦) ب ص : — وبين الصادق والكاذب .
(٧) ب : يدينون . (٨) ب : أنه . (٩) ف : + فعل . (١٠) ف : الذين . (١١) ب : والسكوت . (١٢) ب : بحركة ؛ ص : تحركه . (١٣) ف : باحدهما . (١٤) ص : والتحرك . (١٥) ص ف : واليسار . (١٦) ب : + هذه .

٢٢١ **فإن قالوا** بعد هذا : يجب على هذا[١] الإنسان أن يختار الصدق على الكذب لحسنه . [٢]قيل لهم : ذلك جهل من الكلام وعدول[٢] عن النظر . وذلك أنهم جعلوا وجوب التوصل إلى الغرض بفعل الصدق دون الكذب دلالةً على حسن الصدق ؛ فلمّا أبطلنا ذلك عليهم ، رجعوا يجعلون الدلالة على [٣]وجوب فعل الصدق دون الكذب حُسنه[٣] . وهذا يؤدّي إلى أن لا يثبت حُسن الصدق ولا وجوب فعله . وذلك (ص ٧٤ ظ) أنا إذا لم نعلم وجوب فعل الصدق إلا إذا علمنا حسنه ، ولم نعلم حسنه إلا إذا علمنا وجوبه ، لم يكن لنا طريق إلى العلم بوجوبه ولا بحسنه . كما أن قائلًا لو قال : « إني لا أعلم أن زيدًا في الدار (ف ٧٩ ظ) حتّى أعلم أن عمرًا فيها ، ولا أعلم أن عمرًا فيها حتّى أعلم أن زيدًا فيها » — لم يصحّ[٤] أن يعلم أن زيدًا في الدار ولا عمرًا . لأنه قد[٥] جعل شرط[٦] علمه بالشيء شرطًا لما[٧] هو شرط[٨] له ، (ب ٣٨ و) وذلك ممّا[٩] يحيل وقوع كل[١٠] واحد من[١١] المشروطين . وإذا كان ذلك كذلك ، ثبت بهذه الجملة أن العلم بوجوب الأفعال وحظرها وإباحتها غير مدرَك بقضايا العقول . وثبت أنه لا بدّ من سمع يكشف عمّا يُنال به الثواب والعقاب ، ويحظّر الله عز وجل[١٢] به الجهل بوجوده وترك النظر فيما يؤدي إلى معرفته على من كلّفه ذلك من خلقه . وهذا[١٣] أعظم الأمور وأجسمها حظرًا ، وهو[١٤] غير مدرَك علمه من جهة العقول . فبطل قول البراهمة إن العقل يستغنى[١٥] به في إدراك جميع المراشد والمصالح .

٢٢٢ **ثم يقال لهم**[١] : خبّرونا من أين عرف[٢] العقلاء الأغذية من الأدوية والسموم القاتلة الوحيّة منها وغير الوحيّة[٣] ؟ وإنما هجموا على العالم

---

٢٢١ (١) ص : — هذا . (٢)–(٢) ص ف : صار ذلك جهلاً من الكلام وعدولاً . (٣)–(٣) ص ف : حسن الصدق وجوب فعله دون الكذب . (٤) ب : يجز . (٥) ص : —قد . (٦) ف : شرطه . (٧) ص : بما . (٨) ف : شرطه (— له) . (٩) ب : ما . (١٠) ف : —كل . (١١) ف : — من ، و « الشرطين » . (١٢) ب : تعالى ؛ ص : سبحانه ، و — به ؛ ف : — به . (١٣) ص ف : + من . (١٤) ب : وهذا . (١٥) ص ف : مستغنى .

٢٢٢ (١) ص : + أيضاً . (٢) ب : عرفت . (٣) ص ف : الموحية منها وغير الموحية .

بغتةً ، وليس في دلائل عقولهم[٤] ما يعرفون به[٥] الأغذية من[٦] الأدوية والسموم القاتلة ، ولا في مشاهداتهم وسائر حواسّهم ما يدل على ذلك (ص ٧٥ و) أو يحس[٧] به معرفة[٨] ما يُحتاج إليه من هذا الباب[٩] ولا هو مما[١٠] يُعرف باضطرار[١١]. فإن قالوا : إنما أدرك الناس ذلك قديماً وعرفوه بالامتحان والتجربة على أجسامهم وأجسام أمثالهم من بني[١٢] آدم[١٣] . (ف ٨٠ و) قيل لهم : فهذا مُخرِج للقديم سبحانه[١٤] عن الحكمة . لأنه قد[١٥] كان قادرًا عندنا[١٦] وعندكم أن يعرّفهم السمومات ويوقفهم على الاغتذاء بما فيه صلاح أجسامهم والأدوية التي عند تناولها تزول أمراضهم وأسقامهم ، فيغنيهم ذلك عن إتلاف أنفسهم وأمثالهم وذهاب كثير منهم بالامتحان وطول التجربة . وليس بحكيم عندكم من قدر أن يوقف أولاده وضَعَفته[١٧] ومن يحبّ مصلحته على تجنُّب ما فيه هلكته وتناول ما فيه سلامته وبقاء مهجته ، فلم يفعل وأحالهم على التجربة والامتحان الذي فيه عطب البعض[١٨] منهم[١٩] والبوار . وهذا ما لا حيلة لهم فيه .

٢٢٣ فإن قالوا : إنما أدرك الناس[١] علم ذلك بالامتحان على أجسام غير الناس من الحيوان ، من[٢] نحو الكلاب[٣] والذئاب والدواب[٤] وأجناس الطير وغيرهم من الحيوان . قيل لهم : فالمسألة[٥] بحالها ، لأن إتلاف جميع الحيوان عندكم قبيح . فإذا أباحكم الله تعالى[٦] إتلاف بعضه بالتجربة والمحنة ، وهو قادر على توقيفكم على ما يغني عن إتلاف[٧] الحيوان ، فقد سفه على أوضاعكم وخرج عن[٨] الحكمة . ولا فرق بين الناس في ذلك وبين كل (ص ٧٥ ظ) حيوان يلذّ ويألم .

(٤) ص : العقول . (٥) ص : — به . (٦) ب ف : والأدوية . (٧) ف : يحسن .
(٨) ص : لمعرفة . (٩) ف : — الباب . (١٠) ص : ممن . (١١) ف : اضطراراً .
(١٢) ب : نسل . (١٣) ب : + عليه السلام . (١٤) ص ف : — سبحانه . (١٥) ص : — قد . (١٦) ب ف : عندكم وعندنا . (١٧) ص ف : وضيفه . (١٨) ص : النفس .
(١٩) ص ف : — منهم .

٢٢٣ (١) ب : أَدْرِكَ ، و— الناس ؛ ص : « الناس » بعد « علم » . (٢) ب : — من .
(٣) ب : الذئاب والكلاب ؛ ف : — والذئاب . (٤) ب ص : — والدواب . (٥) ص ف : المسألة . (٦) ب ف : — تعالى . (٧) ص ف : تلف . (٨) ف : من .

٢٢٤ ثم[1] يقال لهم : ما أنكرتم[2] من أن لا يحصل أيضاً[3] لبني آدم علم ما يحتاجون إليه من[4] هذا الباب بالتجربة على أجسام الحيوان سوى الإنسان ؟ وذلك أنهم يعلمون[5] أن الحيوان مختلف الطباع (ف ٨٠ ظ) والأغذية (ب ٣٨ ظ) والأدوية ، وأن منه ما يعالج مرضه بما لو عولج به الإنسان لتلف ، ومنه ما يغتذي بما لو اغتذى به الإنسان أو أكل يسيره لتلف ، كالوعل الذي يأكل الحيّات ، والظبي الذي يرعى[6] الحنظل ، والوحش الذي لا يعمل في جسده شيء من خشاش[7] الأرض ، وكالنعَم الذي يقتات التبن والقتّ ، والسمك الذي[8] يرعى الطين وغيره . ولو أكل الإنسان بعض هذه الأشياء[9] ، لأدّى ذلك[10] إلى تلفه . فمن أين لابن آدم بالحيوان الذي طبعه في التسوية مثل طبعه ، وغذاؤه مثل غذائه ، ودواؤه مثل دوائه ، مع اختلاف طباعه[11] وتباين تركيبه وشهواته ونفوره ؟ فلا يجدون إلى دفع[12] ذلك سبيلاً .

٢٢٥ ثم يقال لهم : أليس قد تُجرَّب الحشيشة على جسم بعض الحيوان فتُولِّد حُمَّى في كبده أو ورماً في طِحاله أو تقطعاً[1] في أمعائه وغير ذلك من الأدواء التي يعظم شأنها ويخاف التلف بها ، فلا يُعلم ما ولدته[2] تلك الحشيشة والثمرة ، لأنه ليس بناطق يذكر ما يجده ويخبر بسببه ؟ فما يؤمّننا أن نتناول[3] من ذلك[4] شيئاً فيولد[5] مرضاً (ص ٧٦ و) مثل الذي ولده[6] في جسم الحيوان ؟ فلا يقدرون على دفع ذلك بحجة . وكذلك يقال لهم : أليس من السموم ما يقتل لوقته وساعته ، ومنه ما يقتل[7] ليومه ، ومنه ما يقتل بعد شهر وحول ؟ فإن[8] قالوا : نعم . قيل لهم : فما الذي يؤمننا من

---

٢٢٤ (١) ب : و . (٢) ص : + أيضاً ، و — من . (٣) ص : — أيضاً . (٤) ب : في . (٥) ب ف : — أنهم يعلمون . (٦) ص : يأكل . (٧) ص : حشائش ؛ ف : حشاش. (٨) ب ف : التي ترعى . (٩) ص : الأمور . (١٠) ب ص : — ذلك . (١١) ب : طبائعه . (١٢) ص ف : — دفع .

٢٢٥ (١) ص ف : تقطيعاً . (٢) ب : ولدت . (٣) ب : يتناول ؛ ف : بدون نقط . (٤) ص : هذا . (٥) ص ف : يولد . (٦) ص : ولدته . (٧) ب : — ما يقتل . (٨) ف : فإذا .

أن يكون تلف ذلك[٩] الحيوان بعد يوم[١٠] أو شهر أو سنة (ف ٨١ و) من تأثير تلك الثمرة وعمل تلك[١١] الحشيشة[١٢]؟ وإننا لا نأمن أن يكون ما جرّبنا[١٣] عليه قاتلًا بعد سنة[١٤] — فما الأمان لنا عند أكله من الاستضرار والتلف بعد[١٥] وقت أو أوقات؟ فلا يجدون سبيلًا[١٦] إلى الخلاص من ذلك.

٢٢٦ **وهذا يدل** على بطلان ما تعلقوا به ويوجب[١] أن يكون[٢] العلم بهذا الشأن الجسيم والخطب[٣] العظيم غير منال ولا مدرَك من جهة العقول[٤]؛ وأن الناس محتاجون في علم ذلك إلى سمع وتوقيف؛ وأن الواجب على أصولهم أن يكون العلم بأصل الطبّ موقّفًا عليه ومأخوذًا من جهة الرسل، عليهم السلام[٥]، وإن قيس على ذلك واحتُذي عليه. وعلى هذا أكثر الأمة وكثير ممّن خالفهم من أهل الملل.

٢٢٧ **ومما يدل** على صحّة إرسال الله تعالى[١] الرسل وجوازه هو أنه اذا لم يكن في إرسالهم إفساد للتكليف[٢]، ولا ابطال المحنة[٣]، ولا إيجاب قلب بعض الأدلة، ولا إخراج للقديم عن قدمه، ولا قلب[٤] لبعض الحقائق، ولا إلحاق نقيصة[٥] بالمرسل جل ذكره[٦]، وكان في الرسالة[٧] تعريض الخلق[٨] من المكلفين لثواب جزيل ونفع عظيم — صحّ ذلك في حكمته (ب ٣٩ و) وكان عدلًا من (ص ٧٦ ظ) فعله سبحانه[٩].

٢٢٨ **ومما يدل** على[١] جواز إرسال الله الرسل[١] وأنه قد أرسل رسلًا[٢] علمنا بأن اليهود والنصارى والمسلمين قد أطبقوا على نقل أعلام موسى

---

(٩) ص ف : — ذلك. (١٠) ص: يومين. (١١) ص ف : — تلك. (١٢) ص: الحشيش. (١٣) ب : جربناه. (١٤) ص : السنة. (١٥) ب : بعده بوقت. (١٦) ص: «سبيلاً» بعد «من ذلك».

٢٢٦ (١) ب: فوجب. (٢) ص ف: — يكون. (٣) ص ف: والخطر. (٤) ص: العقل. (٥) ص ف : — عليهم السلام.

٢٢٧ (١) ف : — تعالى. (٢) ب: التكليف. (٣) ب: المحنة. (٤) ف: قلباً. (٥) ب: صفة النقص. (٦) ص ف : — جل ذكره. (٧) ب: إرساله. (٨) ص: + الله. (٩) ص ف : — سبحانه.

٢٢٨ (١)–(١) ص : ذلك وجوازه؛ ف: جواز ذلك. (٢) ب: قد فعل ذلك؛ ص: قد أرسل الرسل.

وعيسى ومحمد، عليهم السلام[٣]، وأن الكذب مستحيل جوازه على مثلهم من ناحية التراسُل والتكاتب والمواطأة على ذلك. لأن تمام[٤] (ف ٨١ ظ) ذلك وانتظامه من مثلهم محال متعذّر في العادة. ومحال أيضاً جوازه على مثلهم بأن يجتمعوا جميعاً في بقعة واحدة من حيث يشاهد[٥] بعضهم بعضاً ويتوافقون على الكذب ونقله وإذاعته، لأن اجتماع مثلهم في بقعة واحدة متعذّر في مستقرّ العادة. ولو أمكن أيضاً اجتماعهم، لتعذّر في مستقرّ العادة تواطؤهم على[٦] وضع الكذب ونقله واستتباب[٧] ذلك منهم وانكتامه عليهم[٨] لأنه[٩] خلاف موضوع العادة[٩]. ويستحيل أيضاً وقوع الكذب من جماعة من ذكرنا من نقلة أعلام الرسل باتّفاق وقوعه، لأن العادة لم تجر باتّفاق وقوع الكذب من[١٠] مائة ألف إنسان عن مخبَر واحد لداع[١١] واحد أو[١٢] دواع متفرقة، وإن جاز ذلك من الواحد والاثنين والنفر اليسير. وليس يمكن وقوع الكذب من هذه الجماعات إلا على هذه الوجوه. فإذا امتنعت، فسدجواز الكذب عليهم[١٣]. وفي فساد ذلك إيجاب صدقهم فيما نقلوه وصحّة (ص ٧٧ و) ما إليه ذهبنا.

٢٢٩ ولو أمكن وقوع الكذب[١] من جميع من ذكرنا[٢] من نقلة أعلام الرسل على بعض هذه الوجوه أو غيرها لداع واحد أو دواع متباينة، لأمكن وقوعه من نقلة الأمصار والبلدان والممالك والسير، ولم نأمن ألا تكون في العالم بلدة تُدعى خراسان والنهروان والبَرَدان[٣]، ولجاز جحد ما نأى[٤] وقرب منا من البلدان. (ف ٨٢ و) وفي بطلان ذلك دليل على صحّة إثبات نبوّة الرسل عليهم السلام[٥]. وسنقول في الكلام في الأخبار وأقسامها ووصف[٦] التواتر منها والآحاد، وما يُعلم صحّة مخبَره باضطرار وما يعلم بنظر واستدلال،

---

(٣) ب: صلى الله عليه وعليهم. (٤) ص: — تمام. (٥) ص: شاهد. (٦) ص: بوضع؛ ب: — وضع. (٧) ب: واستتار. (٨) ص ف: — وانكتامه عليهم.
(٩)–(٩) ب: لأن العادة موضوعة على خلاف ذلك. (١٠) ب: في. (١١) ص: بداع.
(١٢) ب ف: و. (١٣) ص: عنهم.
٢٢٩ (١) ص: ذلك (— الكذب). (٢) ب: ذكرناه. (٣) ص ف: — والبردان؛ وهي مدينة قديمة في العراق في بعد نحو ٢٣ كم شمالي بغداد. (٤) ص: بَعُدَ. (٥) ص ف: — عليهم السلام. (٦) ب: ونَصِفُ.

وأحوال المخبرين[٧] عنه[٨]، عند انتهائنا إلى الكلام في الإمامة والردّ على اليهود، قولًا بيّنًا[٩]، إن شاء الله[١٠]. [١١]ومتى ثبت صحّة نقلة أعلام الرسل من المسلمين وغيرهم من أهل الملل، عُلم بذلك ثبوت نبوّتهم. لأنّ الله سبحانه لا يظهر المعجزات ويخرق العادات على الذي يدّعي النبوّة، مع العلم بدعواهم عليه، إلا للدلالة على صدقهم والشهادة بثبوت نبوّتهم.

٢٣٠ **فأما المثبتون** من البراهمة لنبوّة آدم[١] الجاحدون لمن بعده من الرسل، [٢]والمثبتون (ب ٣٩ ظ) لنبوة إبراهيم[٣] الجاحدون لمن بعده من[٤] الرسل[٢] — فإنهم[٥] قد أقرّوا بجواز إرسال الرسل وبأنه[٦] قد وُجد[٧] ونُقل، وإن خالفوا في نبوّة أنبياء[٨] بأعيانهم. وليس ذلك من قول محيل الرسالة جملةً في شيء. فيقال لهم: ما الدليل على إثبات نبوّة آدم وإبراهيم، عليهما السلام[٩]؟ فإن قالوا: ظهور الأعلام على أيديهما. قيل لهم: وما الدليل على صحّة هذه الأعلام، ونحن لم نشاهدها ولا عاصرنا أصحابها؟ فإن قالوا: لنقل[١٠] من يستحيل عليه الكذب لها — عورضوا (ص ٧٧ ظ) بمثل ذلك في نقل أعلام موسى وعيسى ومحمد، عليهم السلام. والكلام مع هؤلاء كالكلام مع اليهود. وسنذكر منه ما يبين[١١] الحقّ[١٢]، إن شاء الله[١٣]!

---

(٧) ص: المخبر. (٨) ف: — عنه. (٩) راجع الباب الثاني عشر والعدد ٦٣٤ وما بعده.
(١٠) ب: + تعالى. (١١) ص ف: من هنا إلى آخر الفقرة مفقود.

٢٣٠ (١) ص ف: + و. (٢)—(٢) ف: مفقود. (٣) ص: + و. (٤) ص: — من الرسل. (٥) ب: فقد. (٦) ب ص: وأنه. (٧) ص: وجب وُفعل. (٨) ب: قوم. (٩) ص ف: — عليهما السلام. (١٠) ص: َنقلَ. (١١) ب: يُنبيء عن؛ ص: + عن. (١٢) ص: في النص كلمة «ذلك» وهي مشطوبة، وفي الهامش كتبت كلمة «الحق». (١٣) ب: + تعالى.

[الباب العاشر]

باب الكلام[١] في إثبات نبوّة[٢] محمد صلى الله عليه[٣] والردّ على من أنكرها وطعن فيها من المجوس والصابئة[٤] والنصارى واليهود

٢٣١ (ف ٨٢ ظ) **فإن قال قائل** : [١]قد دللتم على جواز إرسال الله الرسل، عليهم السلام[١] . فما[٢] الدليل على إثبات نبوّة نبيّكم مع خلاف من يخالفكم[٣] في ذلك[٤] من النصارى[٥] واليهود وغيرهم من أهل الأديان ؟ قيل له[٦] : الدليل على ذلك[٧] ما ظهر على يده، صلى الله عليه[٨]، من الآيات الباهرة والمعجزات القاهرة والحجج النيّرة الخارقة للعادة والخارجة عمّا عليه العادة وتركيب الطبيعة . والله سبحانه[٩] لا يُظهر المعجزات ولا ينقض العادات إلا للدلالة على صدق صاحبها وكشف قناعه وإيجاب الإقرار بنبوّته والخضوع[١٠] لطاعته والانقياد لأوامره ونواهيه[١١] .

٢٣٢ **فإن قالوا**[١] : وما هذه المعجزات الدالّة على صدقه ؟ قيل[٢] : أمور كثيرة . منها القرآن المرسوم في مصاحفنا الذي أتى بــه وتحدّى العرب

(العنوان) (١) ب : + على اليهود . (٢) ص : + نبيّنا . (٣) ص : صلى الله عليه وسلم ؛ ف : عليه السلام . (٤) ص ف : والصابة .

٢٣١ (١)–(١) ص ف : مفقود. (٢) ص : ما. (٣) ص : خالفكم. (٤) ب : فيها . (٥) ص : اليهود والنصارى . (٦) ص : لهم . (٧) ص : على إثبات نبوته . (٨) ص ف : – صلى الله عليه . (٩) ف : – سبحانه . (١٠) ص ف : والخنوع . (١١) ص ف : لنواهيه وأوامره .

٢٣٢ (١) ص : قال . (٢) ص ف : + له .

بالإتيان بمثله . ومنها حنين الجذع وكلام الذئب وجعل قليل الطعام كثيرًا (ص ٧٨ و)[٢] وانشقاق القمر وتسبيح الحصى في يده[٣] وكلام الذراع له في غير هذه الآيات مما يجري مجراها . وقد عُلم أن مجيء مثلها من الخلق ممتنع متعذّر وأنه من مقدورات الخالق تعالى[٤] .

٢٣٣ **فإن قالوا** : وما الطريق إلى العلم بصحّة هذه الآيات وظهورها على يديه ؟ قيل لهم[١] : السبيل إلى ذلك طريقان[٢] : أحدهما الاضطرار ، والآخر النظر والاستدلال . فأما العلم بظهور القرآن على يده ومجيئه من جهته وأنه تحدّى العرب أن يأتي[٣] بمثله – فواقع لنا ولكل من خالفنا اضطرارًا[٤] من حيث لا يمكن (ف ٨٣ و) جحده ولا الارتياب به . كما أن العلم بظهور (ب ٤٠ و) النبيّ ، صلى الله عليه[٥] ، بمكة[٦] والمدينة ودعوته إلى نفسه واقعٌ من جهة الاضطرار . لأن المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والصابئة[٧] والثنوية والزنادقة وكل منحرف عن الملة مقرّون[٨] بأن القرآن المتلوّ في محاريبنا المرسوم في مصاحفنا من قبل النبيّ ، صلى الله عليه[٩] ، نجم ومن جهته ظهر بلا[١٠] اختلاف بينهم في ذلك .

٢٣٤ **ولو**[١] **حمل** حامل نفسه على ذلك ، لجحد الضرورة ولسقطت[٢] مكالمته[٣] . كما أنه[٤] لو ادّعى مدّع أن التوراة[٥] والإنجيل[٦] ليسا مما ظهر وأتى[٦] من قبل موسى وعيسى ، عليهما السلام[٧] ، لكان معاندًا وجاحدًا للضرورة. بل لو جحد جاحد ما هو[٨] دون هذا فزعم أن « قِفَا نَبْكِ » ليست[٩] من

(٣)–(٣) ص: وتسبيح الحصى في يده وانشقاق القمر . (٤) ب: سبحانه .

٢٣٣ (١) ف: له . (٢) ب: من طريقين . (٣) يأتي: ولعل الأحسن أن نقرأ « تأتي » أو « يأتوا » . (٤) ب: باضطرار . (٥) ص: + وآله وسلم ؛ ف: عليه السلام ؛ وهكذا تختلف المخطوطات في أكثر المحال التي فيها نجد في ب « صلى الله عليه »، ولن أنبه القارئ بعد إلا على ما شذّ عن ذلك. (٦) ص: من مكة . (٧) ص ف: والصابة . (٨) ص ف: مقرّ . (٩) ص ف: + وسلم . (١٠) ب: من غير .

٢٣٤ (١) ب: فلو . (٢) ب: وسقطت ؛ ص: ولسقط . (٣) ب: مطالبته . (٤) ب: –أنه. (٥) ص ف: التورية. (٦)–(٦) ب: ليس هما من جمل ما ظهر. (٧) ص ف: – عليهما السلام . (٨) ب: – هو . (٩) ص: ليس .

شعر امرئ القيس ، وأن[١٠] « وَدِّعْ هُرَيْرَةَ (ص ٧٨ ظ) إنَّ آلرَّكْبَ مُرْتَحِلُ » ليست[١١] من نظم الأعشى ، [١٢]ونزل إلى جحد[١٣] خطب الحجاج وزياد ورسائل ابن المقفع وإنكار[١٣] كون « الكتاب » لسيبويه — لوجب عناده وسقط كلامه . وقد عُلم أن ظهور الخبر بمجيء القرآن من جهة النبيّ ، صلى الله عليه ، أظهر[١٤] وأشهر . [١٥]وما تواتر الخبر عنه على هذه السبيل والعلم به اضطرار[١٦] لا يمكن جحده ولا الشكّ فيه و[١٧]لا يحتاج في إثباته إلى استعمال الرويّة والنظر في الأدلة .

٢٣٥ وأما[١] سبيل العلم بكلام الذراع وتسبيح الحصى وحنين الجذع وجعل قليل الطعام كثيرًا وانشقاق القمر[٢] وأشباه ذلك من أعلامه ، عليه السلام[٣]، (ف٨٣ظ) فهو النظر[٤] والاستدلال، لا الاضطرار. فان قال قائل[٥] : وما الدليل على صحّة ظهور[٦] هذه الأمور على يده مع علمكم بخلاف من يخالف[٧] فيها وإقراركم بأنكم غير مضطرّين إلى العلم بصحّتها ؟ قيل له : الدليل على ذلك أنّا نعلم ضرورةً ، وجميع أهل الآثار ونقلة الأخبار ومعرفة السيرة[٨] ، أن هذه الأعلام قد نُقلت للنبيّ ، صلى الله عليه وسلم[٩] ، في جميع أعصار المسلمين [١٠]وأن الأمة لم تخل قط[١٠] في زمن من الأزمان من ناقلة لهذه الأعلام وما جرى مجراها ؛ وأنها قد أذيعت [١١] في الصدر الأول ورُويت[١٢] من حيث يسمع روايتها[١٣] مشاهدوا النبيّ ، صلى الله عليه ، ومعاصروه[١٤] ؛ وأن الناقلة[١٥] لها ، وإن قصُر عددهم (ص ٧٩ و) عن عدد أهل التواتر وكانوا آحادًا ، فإن كل ناقل[١٦] منهم أضاف ما نقله النبيّ ، صلى الله عليه ، من هذه[١٧]

(١٠) ب ف : — أن . (١١) ب ص: ليس . (١٢)—(١٢) ص : وكذلك لو جحد . (١٣) ص : وأنكر . (١٤) ص: أعظم ؛ ب: أعظم وحاله أشهر . (١٥) ب ف : + فوجب أن يكون ، و — و . (١٦) ب: اضطراراً . (١٧) ف : — و .

٢٣٥ (١) ب : فأما . (٢) ب : — وانشقاق القمر . (٣) ص ف : — عليه السلام . (٤) ب : نظر واستدلال لا اضطرار . (٥) ص : — قائل . (٦) ص : كون . (٧) ص ف : خالف . (٨) ب ف : السير . (٩) ف : — صلى الله عليه وسلم . (١٠)—(١٠) ص ف : وأنه لم تخل الأمة قط. (١١) ص ف : ادّعيت . (١٢) ف : فرويت. (١٣) ب : رُواتها من شاهد. (١٤) ب: وعاصره ؛ ف : ومعاصره . (١٥) ب: الناقلين . (١٦) ب: واحد . (١٧) ف : — هذه .

الأعلام إلى مشهد مشهود وموقف معروف وغزاة قد حضر أهلها وبقعة أكثر السامعين لخبره[١٨] قد شهدها[١٩] ومجتمع قد عرفوه وحضروه . فقال : كان في الغزاة الفلانية كذا وكذا ، وكلّم الذراع رسول الله ، صلى الله عليه[٢٠] ، في مسجده يوم مجتمع صحابته[٢١] ، وجعل قليل الطعام كثيرًا يوم أولم في قصّة كذا وكذا وفي بقعة كذا وكذا . وعزوا[٢٢] (ب ٤٠ ظ) كل شيء من ذلك إلى مشهد قد حضره السامعون لنقلهم ومشهد قد شهدوه . فلم ينكروا[٢٣] ، ولا أحد[٢٤] منهم ، ذلك[٢٥] عليهم ، ولا ردّوا نقلهم ، ولا ظهر (ف ٨٤ و) منهم[٢٦] تهمة للنقلة[٢٧] ولا شكّ في أمرهم ، لا عند سماع[٢٨] خبرهم وطرقه لأسماعهم ولا بعد ذلك .

٢٣٦ وقد عُلم بمستقرّ العادة امتناع إمساك مثل ذلك[١] العدد الكثير والجمّ الغفير عن إنكار[٢] كذب يُدّعى عليهم ويضاف إلى سماعهم ومشاهدتهم[٣]، مع[٤] ما هم عليه من نزاهة الأنفس وكبر الهمم وعظم الخطر وجلالة القدر والتديّن بتحريم الكذب والنفور عنه والذمّ له والتبجّح بالصدق وشدّة تمسّكهم به . فلو كانوا عالمين بكذب ما ادّعاه النقلة عليهم ، لسارع جميعهم أو[٥] الجمهور منهم ، وقت سماع الكذب عليهم وإضافة ما لا أصل له إليهم (ص ٧٩ ظ) وبعد ذلك الوقت ، إلى إنكاره وتبكيت ناقله[٦] وتكذيبه وذمّه وإعلام الناس كذبه . كما أنه لو ادّعى في وقتنا هذا مدّع أن من أعلام محمد ، صلى الله عليه[٧] ، قلبَ العصا حيّة وفلقَ البحر وإبراء الأكمه والأبرص وغير ذلك من الآيات التي ليست له[٨] ، لم نلبث[٩] أن[١٠] نسارع إلى تكذيبه وردّ قوله وإعلام الناس بطلان ما أتى به . ولقلنا له ، أو أكثرنا : لسنا محتاجين في إثبات

---

(١٨) ف : — لخبره ؛ ص : حين (؟) . (١٩) شهدها : ولعل الأحسن أن نقرأ « شهدوها » .
(٢٠) ص : + وسلم ؛ ف : — صلى الله عليه . (٢١) ب : أصحابه . (٢٢) ب : وعزا .
(٢٣) ب : + ذلك . (٢٤) ص : واحد . (٢٥) ب : — ذلك ؛ ص : عليهم ذلك .
(٢٦) ص : فيهم . (٢٧) ص : النقلة وتشكك . (٢٨) ب : سماعهم (— خبرهم) .
٢٣٦ (١) ص : هذا ؛ ب : — مثل ذلك . (٢) ف : امساك . (٣) ب : + وعلمهم .
(٤) ف : ومما . (٥) ف : و . (٦) ب : ناقليه . (٧) ص : + وآله وسلم ؛ ف : — صلى الله عليه . (٨) ب : — له . (٩) ب : يلبث . (١٠) ف : او .

نبوّة نبيّنا ، صلى الله عليه[١١]، إلى وضع هذا[١٢] الكذب الذي لا أصل له .

٢٣٧ **وكذلك** لو ادّعى مدّع بحضرة كافّة أهل بغداد[١] ، أو الجانب الشرقيّ منها أو الغربيّ أو[٢] محلّة من محالّها ، أنهم رأوا ما لم يروه[٣] و[٤] سمعوا ما لم يسمعوه[٥] وشهدوا ما لم يعاينوه ، لم يلبثوا أن[٦] يردّوا قوله ويشهدوا بكذبه ويُعلموا (ف ٨٤ ظ) الناس بطلان ما ادّعاه عليهم . هذا ثابت في مستقرّ العادة ، كما أنه ثابت فيه[٧] أن[٨] اجتماع مثل[٩] عدد من ذكرنا على نقل كذب وكتمان ما شوهد ممتنع مع[١٠] استمرار السلامة[١١] في النقل والكتمان من غير ذكر سبب دعاهم إلى ذلك وجمعهم عليه وظهور الحديث به وانطلاق الألسن بذكره ولهج النفوس بحفظه . وكما يستحيل في موضوع العادة على نقلة السير والوقائع والبلدان الكذبُ فيما نقلوه . وإذا كان ذلك كذلك، دلّ إمساك الصحابة ، رضوان الله عليهم[١٢]، عن تكذيب (ص ٨٠ و) ما نُقل من هذه الأعلام وادُّعي فيه حضورهم[١٣] ومشاهدتهم وسماعهم على صدق ما أُضيف إليهم وادُّعي عليهم . وقام إمساكهم عن إنكار ذلك مقام نقلهم لمثل ما نقله الآحاد وشهادتهم من جهة النطق به[١٤] وقولهم : « قد صدقوا فيما نقلوه وقد شاهدنا منه مثل الذي (ب ٤١ و) شاهدوه[١٥] . » وهذه دلالة ظاهرة وحجّة قاهرة على صحّة نقل هذه الأعلام وصدق رواتها ، وإن قصروا عن حدّ أهل[١٦] التواتر .

٢٣٨ **فإن قال قائل** : أليس قد يجوز عندكم إمساك المخالفين عن القول والمذهب الظاهر فيهم مع خلافهم عليه واعتقادهم لفساده ، وإن[١] لم يدل

(١١) ص ف : — صلى الله عليه . (١٢) ف : — هذا .
٢٣٧ (١) ب : بغداذ ، وهكذا تكتب دائماً فيه . (٢) ب : + في . (٣) ب : يروا . (٤) ص : أو . (٥) ب : يسمعوا . (٦) ف : او . (٧) ص : فيها ، و + من .
(٨) ص ف : امتناع (مكان «أن») . (٩) ص : — مثل . (١٠) ص ف : — ممتنع مع ، و + و . (١١) ص ف : + بهم . (١٢) ص ف : — رضوان الله عليهم . (١٣) ب : مشاهدتهم وحضورهم . (١٤) ص : لهم ؛ ف : منهم . (١٥) ب : شاهدوا . (١٦) ب : — حد أهل .
٢٣٨ (١) ب : فإن .

إمساكهم عن[٢] ذلك على توثيقهم له واعتقادهم إيَّاه ؟ فما أنكرتم أيضاً من مثل ذلك في الإمساك عمَّا يُدَّعى على الجماعات الكثيرة حضوره ومشاهدته (ف ٨٥ و) إذا أمسكوا عن إنكار ذلك في أنه غير دالّ على توثيقهم للخبر واعتقادهم[٣] لصحّته ؟ قيل له[٤] : لا يجب ما قلته[٥] من وجوه . أحدها[٦] أن كثيرًا من المسلمين يُحيل ظهور المذهب بين الجماعات التي تعتقد فساده وخطأ الدائن[٧] به و[٨]الذاهب إليه من غير إنكار منهـا له وردّها[٩] على قائله ، ويَجعل السكت[١٠] على القول الظاهر فيها إجماعاً على تصويبه وبمنزلة النطق بتصديقه وتصحيحه. ولا يفرّقون بين أن يكون ذلك القول الظاهر (ص٨٠ظ) بين العلماء والأئمة[١١] مع السكت من فروع الدين أو من أصوله التي يقع في مثلها التأثيم والتفسيق . فهذا الاعتراض زائل عن هؤلاء .

٢٣٩ **والجواب الآخر** أن العادة في ذلك مفترقة[١] . وللسكت[٢] على[٣] المذهب المستخرج بالدليل[٤] والقياس علـل تقتضي السكت عليه[٥] ، ليست في القول المدَّعى على الناس حضوره ومشاهدته . والأصل في ذلك أن العادة لم تجر بإمساك الجماعات عن إنكار كذب يُدَّعى عليها[٦] ، كما لم تجر بنقل[٧] الجماعات[٨] للكذب وكتمان ما سُمع[٩] وشوهد لِمَا بيَّنّاه[١٠] من قبل ولِمَا جعلهم الله عليه من تفرّق الدواعي والأغراض والهِمَم[١١] . وليس كذلك العادة في المذهب المقول من ناحية الرأي والقياس . لأنه قد يكون[١٢] المعتقد (ف ٨٥ ظ) لصحّته عددًا قليلًا يجوز إمساك مثلهم عن إظهار مذهبهم . وقد يكون الأكثر[١٣] منهم عددًا في مُهلة النظر والرويّة وممن لم تنكشف لهم[١٤]

---

(٢) ب : — عن ذلك ؛ ص : — عن . (٣) ب : واعتقاد صحته . (٤) ص : لهم ؛ ف : — له . (٥) ص : قلتم . (٦) ف : اولها . (٧) ص : الدائنين ، أو : الراثين . (٨) ص : — و . (٩) ص : ورد . (١٠) ب : السكوت . (١١) ص ف : والأمة .

٢٣٩ (١) ب : مختلفة . (٢) ب : وللسكوت ؛ ص : والسكت . (٣) ص ف : عن . (٤) ب : بالقياس والدليل . (٥) ب : عنه ؛ ص : — عليه . (٦) ب : عليهم . (٧) ف : نقل . (٨) ب : الجماعة الكذب . (٩) ب : شوهد وسمع . (١٠) ف : بينا . (١١) ب : — والهمم . (١٢) ص ف : + عدد . (١٣) ص : الأكثرون . (١٤) ب : له .

صحّة قول[١٥] في ذلك المذهب . وقد يكون القول الظاهر ممّا يسوغ أن يعتقد فيه أكثر الساكتين أن كل مجتهد فيه مصيب ، نحو مسائل فروع الدين وما يتعلق بالأحكام والحلال والحرام . وقد يسكت العالم ببطلان القول لاعتقاده العزم على إنكاره بعد ذلك الوقت ، وأنه أولى وأصوب.[١٦] وقد يسكت بعض المخالفين على المذهب لإحالته على حجّة العقل ودليله على بطلانه[١٦] . وليس (ص ٨١ و) يمكن في العادة سكوت مثل[١٧] عدد أهل[١٨] جانبي بغداد على إنكار كذب يُدَّعى فيه[١٩] مشاهدتهم وحضورهم ، ولا اليسير منهم أيضاً لعلّة من هذه العلل ، كما لا يجوز في العادة عليهم نقل الكذب وكتمان ما رُئي[٢٠] وشوهد لعلّة من العلل . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل هـذا الاعتراض . (ب ٤١ ظ — ف ٨٥ ظ الهامش) .

سؤال آخر على هذا الاستدلال

٢٤٠ **فإن قال قائل** : فما[١] أنكرتم أن يكون الصحابة أو أكثر منهم قد أنكروا مشاهدة ما ادّعاه الناقلون[٢] عليهم وسماعه[٢] ، وإن لم يُنقل ذلك إلينا ؟ قيل له[٣] : هذا باطل من قِبَل أن إنكار مثل[٤] هذه الأعلام ممّا يجب توفُّر الدواعي عـلى نقله وضبطه ومعرفة عين المعترض فيه ولفظه حتى يظهر[٥] ذلك[٦] وينتشر[٧] ويُنقل نقل مثله ويجري مجرى نقل[٨] الخبر الذي هو اعتراض عليه وإنكار له[٩] . هذا واجب في[١٠] وضع العادة ومستقرّها[١٠] . كما أن عيسى وموسى لو عورضا في نقل أعلامها[١١] ، لوجب أن تنقل المعارضة كنقل الأمر المعارَض وتحلّ[١٢] في الظهور والشهرة محلّه . وكذلك إنكار[١٣] نقل الأعلام[١٤] يجب أن يظهر كظهور نقـل الأعلام ؛ وإلا وجب بطلانه والعلم بفساده .

---

(١٥) ف : قوله. (١٦)—(١٦) ب : مفقود : (١٧) ب : « مثل » بعد « عدد » . (١٨) ص ف : — أهل . (١٩) ص : فيهم بمشاهدتهم . (٢٠) ب : رُوِي ؛ ص : رُئي ؛ ف : راي .

٢٤٠ (١) ف : ما . (٢)—(٢) ف : من علمهم وسماعهم. (٣) ب : لهم. (٤) ب : — مثل . (٥) ب : يشتهر . (٦) ب : + ويظهر . (٧) ف : وينشر . (٨) ب ص : — نقل . (٩) ب : — له. (١٠)—(١٠) ب : مستقر العادة ووضعها. (١١) ص : أعلامها. (١٢) ب : ولحلّ. (١٣) ص : ان كل . (١٤) ص ف : — الأعلام .

سؤال آخر على ما قدّمناه

٢٤١ **فإن قال قائل** : فما[1] أنكرتم أن يكون ما نقله هؤلاء[2] الآحاد كذباً ، وإن سلّمت الجماعات نقلهم ، بدلالة إنكار اليهود (ص ٨١ظ) والنصارى والمجوس الذين عاصروا (ف ٨٦ و) محمداً[3] وجحدهم لها وقولهم : « قد رأيناه وعاصرناه فما ظهر على يده مما نقله الآحاد من مشبعه شيء » . ولو كان ذلك صحيحاً ، لما[4] تهيّأ لهم[5] جحده وإنكاره . فدل ذلك على بطلانه . يقال له : هذا باطل من وجهين . أحدهما أن نقول : لو دل إنكار من ذكرتم على كذب نقل الآحاد مع إمساك الجماعات عن ردّه ، لدل ذلك أيضاً على كذب النقل[6] ولو شهدت الجماعات بصحّته بدلاً من سكتها عليه . إذ لا فرق بين إمساكها[7] عن[8] إنكار ما ادُّعي عليها وبين تصديقها[9] له على ما بيَّنّاه . [10]ولو كان ذلك كذلك لكانت الجماعة المصدِّقة الواحدَ في روايته كاذبةً في تصديقه . وهذا يوجب جواز افتعال الكذب على التواتر .

٢٤٢ **ولو كان** ذلك[1] كذلك[2] لدل إنكار البراهمة والمجوس وأهل التثنية والإلحاد والتنجيم والطبائعيين[3] لأعلام موسى وعيسى ، وقولُ من شاهدهما وعاصرهما من هذه الفرق : « إنا قد شاهدنا هذين الرجلين وعاصرناهما ، فلم نرَ ما[4] ادُّعي لهما من هذه الأمور التي هي فلق البحر وإخراج اليد بيضاء وإحياء ميت وإبراء أكمه[5] وأبرص وإقامة[6] زمن[7] ومن مشي على الماء وغير ذلك[7] » ، على بطلان ما ادُّعي ونُقل لها . فلمّا لم يكن ذلك[8] عندنا وعندهم كذلك ، لم يكن في إنكار الفرق لما قد[9] قام الدليل على صحّته وثبوته دليل[10] على بطلانه وكذب ناقليه . فإن قالوا : ليس ينكر أحد ممّن ذكرتم

---

٢٤١ (١) ف : ما . (٢) ب : — هؤلاء . (٣) ب : + صلى الله عليه . (٤) ب ص : لم يتهيأ . (٥) ص : له . (٦) ص ف : النقلة . (٧) ص ف : إمساكهم . (٨) ب : + إنكاره و . (٩) ب : تصويبها . (١٠) ب ف : من هنا إلى آخر الفقرة مفقود .

٢٤٢ (١) ص : — ذلك . (٢) ص : + أيضاً . (٣) ص ف : والطبايعين . (٤) ب ص : مما . (٥) ف : الأكمه ، و — أبرص . (٦) ب : — إقامة . (٧)-(٧) ص : « مشا » فقط ؛ ف : مفقود . (٨) ب : هذا . (٩) ب ف : — قد . (١٠) ف : دليلاً .

(ص ٨٢ و) ظهور هذه الأمور على يدي[١١] موسى وعيسى ، وإنما ينكرون كونها (ف ٨٦ ظ) معجزات[١٢] ويزعمون[١٣] أنها حِيَل ومخاريق[١٤] وختل وتخييل . فبطل قلبكم[١٥] الاعتراض (ب ٤٢ و) علينا . يقال[١٦] لهم : ليس الأمر كما[١٧] ظننتم . لأن أكثر من ذكرنا[١٨]، بل الكل منهم يجحد هذه الأمور أصلاً ، وإن تعاطى المتحذلق[١٩] منهم أحياناً تسليمه جدلاً والطعن فيه بادّعائه أنه من ضروب السِحْر والحيل وغير ذلك . فلا معنى لإنكارهم جحدهم[٢٠] لذلك.

٢٤٣ *وشيء آخر* يبطل ما سألوا[١] عنه – وهو أنا لا ننكر تكذّب الواحد والاثنين وجحد ما شاهدوه وطيّه وكتمانه ، من المسلمين وغيرهم من سائر أهل[٢] الملل . وإذا كان ذلك[٣] كذلك ، وكنّا نعلم أنه لم[٤] يحضر مع النبيّ ، صلى الله عليه ، في هذه المساجد[٥] والغزوات والمشاهد من اليهود والنصارى والمجوس عدد ينقطع بهم العذر ولا يجوز عليهم الكذب وطيّ ما شوهد ، بل لا نعلم أيضاً أنه حضر في أكثرها أحد منهم لما كان من إبعاده إيّاهم وإخراجهم عن تلك[٦] الديار وتحيّزهم إلى حيث يمكنهم قتاله[٧] ونصب راية حرب معه من الحصون والنواحي كخيبر وغيرها ، لم يجب[٨] أن يكون إنكار من أنكر ذلك من اليهود والنصارى حجّةً في إبطاله . لأنهم إمّا ألا يكون حضر معه في أكثرها أحد منهم أصلاً ، أو أن[٩] يكون حضر منهم الواحد (ف ٨٧ و) والاثنان والخمسة و[١٠] العدد الذي يجوز[١١] على مثلهم افتعال الكذب وكتمان ما سُمع[١٢] وشوهد[١١] . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل هذا الاعتراض بطلاناً ظاهراً . فأما العلم بظهور (ص ٨٢ ظ) القرآن على يده ومجيئه من جهته – فضرورة لا إشكال فيها ولا جدال .

---

(١١) ص ف : يد . (١٢) ب : معجزاً ؛ ص : معجزة . (١٣) ب : يدعون . (١٤) ب : وتخييل ومخاريق ، و – وختل ؛ ص : وختل وتخييل ومخاريق . (١٥) ب : فبطل ما قلبتم به .
(١٦) ب : قيل . (١٧) ب : على ما . (١٨) ب : ذكرناه . (١٩) ص : المتحذلقون .
(٢٠) ب : – جحدهم .

٢٤٣ (١) ب : سألتم . (٢) ب : – أهل. (٣) ف : – ذلك . (٤) ص : + يكن .
(٥) ب : – المساجد و ، ثم : المشاهد والغزوات . (٦) ص : عن ديارهم . (٧) ب ص : قتال . (٨) ف : يجز . (٩) ص ف : – أن. (١٠) ب : أو. (١١)–(١١) ب : عليهم الكذب وعلى مثلهم افتعاله والكتمان لما سُمع وشوهد . (١٢) ص : سَوِمَ وشَهِدَ .

[الباب الحادي عشر]

[في إعجاز القرآن]

٢٤٤ **فإن قال قائل** : وما[١] وجه دلالة ظهور القرآن على يده[٢] على صدقه ؟ قيل له[٣] : وجه ذلك من طريقين. أحدهما نظمه[٤] وبراعته. والآخر[٥] ما انطوى عليه من أخبار[٦] الغيوب وعلمها[٧]. فأما وجه الدلالة من جهة نظمه — فهو أنا نعلم أنه، صلى الله عليه[٨]، تحدّى العرب بأن[٩] تأتي بمثله في براعته وفصاحته وحُسن تأليفه ونظمه وجزالته ورصانته وإيجازه واختصاره واشتمال اللفظ اليسير منه على المعاني الكثيرة. ودعاهم إلى ذلك وطالبهم به في أيام المواسم وغيرها[١٠] مجتمعين ومتفرقين. وقال[١١] لهم في نصّ التلاوة : « قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَـٰذَا الْقُرْآنِ لَا[١٢] يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا »[١٣] — يقول : ممالئاً[١٤] معيناً ؛ وقال : « فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ »[١٥] ؛ وقال : « فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ »[١٦] — مبالغة في تقريعهم بالعجز عنه، مع أن اللسان الذي نزل به لسانهم، ومع العلم بما هم عليه من عزّة الأنفس[١٧] وعظم الأنفة وشدّة الحميّة

---

٢٤٤ (١) ب : فما . (٢) ب ص : + مما يدل . (٣) ص ف : لهم . (٤) ص : نظم ذلك . (٥) ب : والثاني . (٦) ص ف : علم . (٧) ص ف : – وعلمها . (٨) ص ف : – صلى الله عليه . (٩) ص ف : أن . (١٠) ص ف : + و . (١١) ب : فقال . (١٢) ف : يكرر « لا » . (١٣) الإسراء ١٧ : ٨٨/٩٠ . (١٤) ب : موالياً . (١٥) هود ١١ : ١٣/١٦ . (١٦) البقرة ٢ : ٢٣/٢١ . (١٧) ص : النفوس وعظيم .

والحرص (ف ٨٧ ظ) على تكذيب[١٨] الرسول وتشتيت[١٩] جمعه وتفريق الناس من حوله والتوفّر على إكذابه وما عزّه وغضّ منه وخروجهم إلى ما خرجوا إليه[٢٠] معه من الحرب والمسايفة (ب ٤٢ ظ) وحمل الأنفس على إراقة دمائهم[٢١] (ص ٨٣ و) والخروج عن ديارهم[٢٢] ومفارقة أوطانهم[٢٣] .

٢٤٥ فلو كانوا مع ذلك قادرين على معارضته أو معارضة سورة منه لسارعوا إلى ذلك ولكان أهون عليهم وأخفّ من نصب الحرب معه والجلاء عن الأوطان وتحمّل الأهوال والصبر على القتل وألم الجراح واحتمال الذل والعار. لأنه قد كان ، صلى الله عليه وسلم[١] ، مكّنهم من تكذيبه[٢] من وجهين . أحدهما قوله : « إنكم[٣] لن تأتوا بمثله » . والآخر قوله[٤] : « إن أتيتم به[٥] فلجتم وكنتُ مبطلًا وكنتم المحقّين » . هذا مع تلاوته عليهم في نصّ التنزيل[٦] قوله: « وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِنْ[٧] قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ . »[٨] ولو عرفوه بذلك أو بصحبة أهل الكتب ونقلة السير ومداخلة أهل الأخبار[٩] ومجالسة أصحاب[١٠] هذا الشأن ، لم يلبثوا أن[١١] يقولوا له[١٢] : « هذا كذب . لأنك ما زلت خاطًا كاتبًا[١٣] و[١٤] ما زلت معروفًا بصحبة أهل الكتب ومجالستهم وقصدهم إلى مواضعهم ومواطنهم[١٥] ومجاراتهم[١٦] والأخذ عنهم والاستفادة منهم .

٢٤٦ وفي صدفهم[١] عن هذا أجمع وعن تكلّف معارضة سورة منه أو[٢] إيراد (ف ٨٨ و) ما قلّ وكثر من ذلك ، مع علمهم بخروج نظم القرآن

---

(١٨) ب : تكذيبه (– الرسول). (١٩) ص : تشتّت. (٢٠) ص : معه إليه . (٢١) ب : الدماء . (٢٢) ب : الديار . (٢٣) ب : الأوطان .

٢٤٥ (١) ب ف : عليه السلام . (٢) ص ف : كذبه . (٣) ب : – إنكم ؛ ص : ان تأتوا الخ . (٤) ص : – قوله . (٥) ب ص : – به . (٦) ف : القران . (٧) ف : يكرر «من» . (٨) العنكبوت ٢٩ : ٤٨/٤٧ . (٩) ف : الامصار . (١٠) ب : أهل . (١١) ف : او . (١٢) ص ف : – له . (١٣) ب : – ما زلت خاطا كاتباً و . (١٤) ص : أو . (١٥) ص : ومظانهم ؛ ف : ومحادثتهم . (١٦) ف : – ومجاراتهم .

٢٤٦ (١) ب : صدقهم ؛ ص : صرفهم . (٢) ص ف : و .

عن سائر أوزان كلامهم ونظومهم ، أعظم دليل على صدقه ، صلى الله عليه[٣]، وأن ظهور القرآن منه ، وقد[٤] نشأ معهم وبين أظهرهم ولم يعرفوه بقصد أهل الكتاب ومجالسة[٥] غير من لقوه وعرفوه والاقتباس منه ولا انفرد بمداخلة فصيح منهم ومتقدّم في البراعة (ص ٨٣ ظ) واللسَن عليهم ، آيةٌ عظيمة وأمر خارق للعادة ، [٦]لأن مثل ذلك لا يكتسب بتعلُّم[٧] وتدقيق ذكاء وفطنة ولطيف حسّ وحيلة .

٢٤٧ ولا فرق بين ذلك وبين أن يبيت ، عليه السلام[١] ، وهو غير عالم بلغة الزنج والترك وغيرهما من اللغات ، ثم[٢] يصبح أفصح الناس بكل لغة منها وأجرأهم فيها ، مع العلم بأنه لم يأخذ ذلك عن أهلها . لأن خلق العلم فيه[٣] بذلك وإقداره عليه في يسير الوقت خرق للعادة وخارج عمّا عليه بناء الطبيعة . وكذلك تعلُّم هذه اللغات واكتساب معرفتها والتمكن من علمها وتحصيلها في يسير الوقت ، الذي لا يُكتسب في مثله العلم بعظيم[٤] ما جاء به ، آيةٌ عظيمة وخرق للعادة . فإنزال[٥] هذا الكلام عليه واضطراره إلى إجراء لسانه به[٦] ، أو خلق لطيفة[٧] يتمكن بها من إدراك معرفة[٨] هذا النظم ورصفه (ف ٨٨ ظ) وبيانه[٩]، من أظهر الآيات وأبين الدلالات . لأن التمكن من تعلّم ذلك بلطيفة[١٠] في يسير الوقت مما لم تجر العادة بمثله[١١] نقضٌ لها . والله تعالى[١٢] لا يظهر الآيات إلا لِمَا ذكرناه[١٣] من القصد إلى[١٤] الدلالة على صدق الرسل ، عليهم السلام[١٥] .

(٣) ص ف : — صلى الله عليه. (٤) ب : وهو. (٥) ف : ومجالسته. (٦) ص ف : +و. (٧) ص : بتعليم وبدقيق .

٢٤٧ (١) ص : صلى الله عليه وآله وسلم . (٢) ص ف : ويصبح . (٣) ص : — فيه . (٤) ف : — عظيم (بما) . (٥) ص : وإيراد. (٦) ب ص : — به . (٧) ب : لطبيعة . (٨) ب : — معرفة . (٩) ف : + لو ادعاه كلاماً لنفسه . (١٠) ب : بكل لطيفة . (١١) ص : بمثل بعض لها (— نقض لها) . (١٢) ب : سبحانه ؛ ف : — تعالى . (١٣) ب ص : ذكرنا . (١٤) ص : — القصد إلى . (١٥) ص : — السلام ؛ ف : — عليهم السلام .

مسألة

٢٤٨ (ب ٤٣ و) **فإن**[1] **قالت** اليهود والنصارى : ما أنكرتم أن يكون ما أتى به[2] من جنس كلامهم ، غير أنه كان أوجز[3] وأفصح وأحسن نظماً ؟ وأن يكون ذلك إنما تأتى له لتقدّمه[4] في البلاغة عليهم وحسن فصاحته ولسنه ، فبرعهم[5] بذلك وزاد فيه على (ص ٨٤ و) جميعهم ؟ قيل لهم : إنّ قدرَ ما يقتضيه التقدّم والحذق في الصناعة قدر معروف ، [6]لا يخرق العادة مثله ولا يعجز أهل الصناعة[6] والمتقدّمون فيها عنه مع التحدّي به[7] والتقريع بالعجز والقصور . لأن العادة جارية بجمع الدواعي والهمم على بلوغ منزلة الحاذق المتقدّم في الصناعة . وما أتى به النبيّ ، صلى الله عليه ، من القرآن قد خرج عن حدّ ما يُكتسب بالحذق . وعَجزَ القومُ عن معارضته ومقابلته مع إيثارهم لذلك واجتماع هممهم له وتوفر دواعيهم عليه وعلمهم بجعله حجّة له ودلالة على صدقه . فخرج بذلك عن نمط ما سألتم عنه .

٢٤٩ و[1] **على أنه الآية** في القرآن أنه منزل بلسان العرب وكلامهم[2] ومنظوم على وزن يفارق سائر أوزان (ف ٨٩ و) كلامهم . ولو كان من بعض النظوم التي يعرفونها ، لعلموا أنه شعر أو خطابة أو رجز أو طويل أو مزدوج ، غير أن ناظمه قد برع وتقدّم فيه . وليس يخرج الحذق في الصنعة إلى أن يُؤْتَى[3] بغير جنسها وما ليس منها في شيء وما لا يعرفه أهلها . وإذا كان ذلك[4] كذلك ، وكنا نعلم أن قريشاً أفصح العرب وأعرفها باللسان وأقدرها على سائر[5] أوزان الكلام ، وأنها[6] قد دهشت وطاشت عقولها فيما أتى به — فقالت مرة : « إنه سحر »[7] ، وقالت تارةً : [8]« مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ »[9] ، وقالت أخرى :

---

٢٤٨ (١) ص : وإن . (٢) ب : + النبي صلى الله عليه . (٣) ب : أفصح وأوجز . (٤) ب : بتقدمه . (٥) ب : وبرعهم . (٦)–(٦) ص : هذا المقطع مكتوب في الهامش وهو مقطوع وكلماته غير واضحة . (٧) ب : — به .

٢٤٩ (١) ص : — و . (٢) ص ف : وكلام مفهوم ، و — ومنظوم . (٣) ص ف : يوتا . (٤) ص : — ذلك . (٥) ص : — سائر . (٦) ص : وأنه . (٧) لا يوجد نص هذا القول في القرآن ، ولكن راجع : سبأ ٣٤ : ٤٣/٢ وغيرها . (٨) ب : + إنه . (٩) الدخان ٤٤ : ١٤/١٣ .

« أَسَاطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا »[١٠] ، وقالت تارةً[١١] : « شعر »[١٢] ، وقالت تارةً : « سلمان يُلقّنه ويلقي[١٣] إليه »[١٤] ، حتى قال الله[١٥] تعالى : « لِسَانُ ٱلَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ »[١٦] — (ص ٨٤ ظ) عُلم بذلك أن ما أتى به ليس من جنس الحذق والتقدم في الصناعة في شيء .

٢٥٠ **وعلى أنه الله** تعالى[١] إذا أتاح[٢] هذا الحذق[٣] والتقدم له وجمع له أسبابه ووفر دواعيه وهممه[٤] على تحصيله ، وعلم مع ذلك أنه سيدّعيه[٥] آيةً له وحجّة على صدقه ، ولم يجمع هممَ من تحدّاه على فعــل مثله ولا أتاحه لهم[٦] ولا مكّنهم منه ، صار ذلك آية من فعله وخرقاً[٧] للعادة وجرى مجرى سائر الآيات . ولو علم تعالى[٨] أنــه كاذب فيما يدّعيه ، لوفر الدواعي والهمم وجمعها على معارضته وخلق اللطائف التي يُتوصل بها إلى بلوغ منزلته لكي يُبطل حجّته (ف ٨٩ ظ) ويزيل شبهته . ومتى لم يفعــل ذلك ، كان ناقضاً للعادة بصرف[٩] الهمم عن فعل ذلك وجمع الدواعي عليه ومنع اللطائف والأسباب الممكنة (ب ٤٣ ظ) منه . والله[١٠] تعالى لا ينقض العادة[١١] إلا للدلالة على الصدق .

مسئلة

٢٥١ **فإن قال قائل**[١] : فكذلك[٢] تقولون إن صاحب كتاب إقليدس والمجسطي والقائل « قِفَا نَبْكِ » لو تحدّوا بمثــل ما أتوا به وجعلوه دلالة على صدقهم وأنهم رسل الله[٣] ، فلم يُعارَضوا ، وجب أن يكون ذلك آية لهم .

---

(١٠) الفرقان ٢٥ : ٥/٦ . (١١) ب : + أخرى . (١٢) راجع : يس ٣٦ : ٦٩ . (١٣) ص ف : — ويلقي إليه . (١٤) لا توجد هذه الكلمات في القرآن ، ولكن الفكرة موجودة في تفاسير سورة النحل ١٦ : ١٠٣/١٠٥ . (١٥) ب : — الله ؛ ص : — تعالى ؛ ف : — الله تعالى . (١٦) النحل ١٦ : ١٠٣/١٠٥ .

٢٥٠ (١) ب : سبحانه ؛ ف : عز وجل . (٢) ب : أباح له . (٣) ب : التقدم والحذق ، و — له . (٤) ب : وهمته . (٥) ص : يدعيه . (٦) ص : له . (٧) ف : وخرق . (٨) ب : الله سبحانه . (٩) ص : لصرف . (١٠) ص : وإن الله . (١١) ب : العادات .

٢٥١ (١) ص : — قائل . (٢) ب : وكذلك . (٣) ب : + سبحانه .

قيل له : أجل — إلا أن الله سبحانه[٤]، إذا علم أن مدّعي[٥] ذلك كاذب، فلا بدّ من[٦] أن يجمع الهمم ويوفر الدواعي على معارضة ما تحدّى القوم به[٧]، فلا يلبثون عند احتجاجهم به أن[٨] يأتيهم الناس بأمثاله وما هو أبلغ منه (ص ٨٥ و) في معناه لكي ينقض كون ما ادّعوه[٩] معجزًا .

مسألة

٢٥٢ **فإن قالوا** : ما أنكرتم أن تكون العرب قد عارضته وأن يكون خوف سيفكم يمنع من إظهار[١] معارضته[٢] ؟ قيل لهم : لو كان[٣] ذلك كذلك، لعُلِم[٣] نقله وذكره[٤] وذكر المعارض[٥] والمتولي له، ولوجب بمستقرّ العادة أن يغلب إظهاره على طيّه[٦] وكتمانه حتى يكون العلم به كالعلم بالقرآن الذي هو عروضه، وإن منع الخوف من النصّ عليه والتبيين[٧] من كل واحد (ف ١٠ و)[٨] لذكره[٩]. لأنه كان لا بدّ من تحدّثهم به[١٠] بينهم إذا خلوا وجالسوا من يأمنون[١١] سيفه على وجه يجب أن يُضطرّ إليه . كما يجب أن تُعلم الأسباب الحاملة على الكتمان والكذب[١٢] الواقعين من السلطان لغرض في الحمل على ذلك مع الخوف منه . و[١٣] كما يجب في مستقرّ العادة تحدّث الناس بعيوب سلاطينهم[١٤] وجبابرتهم ومذموم الخصال التي فيهم، وإن لم يُنقل ذلك نقلًا ظاهرًا و[لم] يقع تفصيله[١٥] والنصّ عليه والبيان[١٦] له من كل رجل[١٧] بعينه . وإذا كنا لا نعلم وجود المعارضة للقرآن كعلمنا بظهوره[١٨] من جهة النبيّ، صلى الله عليه، سقط[١٩] ما قالوه . وأيضاً، فلو كان الخوف من السيف مانعاً من نقلهم المعارضة، لمنع ذلك أيضاً من دعوى[٢٠] المعارضة .

(٤) ص: تعالى ؛ ف: — سبحانه . (٥) ب: المدعي لذلك . (٦) ب: — من . (٧) ص: « به » قبل « القوم » . (٨) ص ف: أو . (٩) ص ف: ادعى .

٢٥٢ (١) ف: — إظهار ؛ ص: في الهامش . (٢) ص: معارضة اظهاره، وكلمة «اظهاره» مشطوبة . (٣)–(٣) ب: الأمر على ما ادعيتموه لجاز . (٤) ص: — وذكره . (٥) ص: + له ؛ ف: + به . (٦) ص ف: — طيّه و . (٧) ص: والسكت ؛ ف: والسكت والتبتل . (٨) انتبه للاختلاط في ترتيب أوراق ف . (٩) ف: عن ذكره . (١٠) ب: — به . (١١) ص: يامنوا . (١٢) ف: — والكذب، و « الواقعة » . (١٣) ف: — و . (١٤) ب: سلطانهم . (١٥) ف: بعضيله . (١٦) ص ف: والتبتل . (١٧) ف: احد . (١٨) ب: لظهوره . (١٩) ب: وجب سقوط ما قالوا . (٢٠) ص: + كذبه وجحد .

فإذا لم يمنع الخوف من قولكم « قد عورض » — وإن (ص ٨٥ ظ) كان تصريحًا بالقدح في القرآن والتكذيب له[٢١] ، مع عُرُوّه من حجّة أو شبهة — فكيف يمنعكم[٢٢] الخوف من بيان[٢٣] ما ادّعيتم ؟

٢٥٣ **ويقال** لمن سأل عن هذا من اليهود والنصارى : لو كان ما قلتم[١] صحيحاً ، لجاز لمدّع أن يدّعي أن موسى وعيسى، عليهما السلام[٢]، قد عورضا في[٣] (ف ١٠ ظ) قلب العصا حيّة[٤] وفلق البحر وإحياء الميت وإبراء الأكمه والأبرص ، وأن الخوف من أسيافكم منع[٥] من نقل ذلك سالفًا[٦] ، وأن الخوف من سيوف[٧] المسلمين اليوم يمنع[٨] من نقله الآن[٩] . لأن مكذّب موسى وعيسى، عليهما السلام[١٠]، عند المسلمين (ب ٤٤ و) بمنزلة مكذب محمد ، صلى الله عليه[١١] . فإن لم يجب هذا ، لم يجب ما قلتم .

مسألة

٢٥٤ **فإن قال قائل** : ما أنكرتم أن تكون المعارضة قد وقعت ، ونُسيت وذهب ذكرها وضبطها عن كل فرقة ، لأن الله تعالى[١] صرف دواعي الناس وهممهم عن حفظها[٢] والتوفر على نقلها ؟ قيل له[٣] : هذا أيضاً غير جائز ، لأنه بمنزلة ابتداء إظهار المعجزات على أيدي[٤] الكذابين . لأنه لا فرق بين خرقه[٥] العادة بقلب العصا حيّة وفلق البحر وغير ذلك وبين خرقه العادة بصرف[٦] دواعي الناس عن نقل الأمر العظيم والخطب[٧] الجسيم وما قد

(٢١) ف : + عليه السلام . (٢٢) ص ف : منعكم ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ « منعهم » ؟ (٢٣) ب : إظهار .

٢٥٣ (١) ب : قلتموه . (٢) ص ف : — عليهما السلام . (٣) ف : يكرر « في » . (٤) ص : — حية . (٥) ب : يمنع . (٦) ب ف : — سالفاً . (٧) ص ف : سيف . (٨) ص : — يمنع . (٩) ص : — الآن . (١٠) ب ص : — عليهما السلام . (١١) ص : — صلى الله عليه .

٢٥٤ (١) ب : — تعالى . (٢) ف : حفظه . (٣) ب ف : لهم ؛ ص : — له . (٤) ص ف : يد . (٥) ب : خرق . (٦) ب : في صرف ؛ ص : من صرف . (٧) ص ف : والخطر .

جرت العادة بحفظه وانطلاق الألسن به[٨] وإلهاج الأنفس بذكره وغلبة إشهاره وإظهاره على طيّه وكتمانه . لأن ذلك أجمع خرق للعـادة ولأنه أيضاً إفساد للأدلة[٩] وسدّ[١٠] لطريق العلم بإثبات (ص ٨٦ و) النبوّة . لأنه لو جاز ذلك ، لم نأمن أن يكون جميع الرسل قـد عورضوا في آياتهم وصرف الله سبحانه[١١] دواعي الخلق[١٢] عن نقل المعارضة وحفظها . فلا يكون لنا مع ذلك سبيل إلى العلم بصدق (ف ١١ و) أحد[١٣] منهم وقيام حجّة على أمّته. لأننا ، إذا لم نأمن كون المعارضة ، وإن جهلناها لموضع ترك النقل لها ، لم نأمن أن يكونوا كذبة غير صادقين — وذلك يضادّ اعتقاد نبوّتهم . وهذا كلام ليس لبعض أهل الملل على بعض ، وإنما هو للطاعن على سائر النبوّات . وجوابه ما ذكرناه من أنه إفساد للأعلام[١٤] وإيجاب لعجز القـديم سبحانه[١٥] عن الدلالة[١٦] على صدق الصادق والتفرقة بينه وبين الكاذب .

مسألة

٢٥٥ **فإن قال قائل** : ما أنكرتم أن يكون القوم إنما تركوا معارضة القرآن لإعراضهم عن النظر في أن مقابلته بمثله موجب لتكذيب من أتى به ؟ قيل له : هذا[١] مما لا نظر فيه ولا تأمّل . لأنه لا شبهة على أحد كمل عقله في أن من قال له قائل « إنك[٢] لن تقوم ولن تقدر على[٣] القيام » كاذب إذا قام وقدر على القيام . والأطفال المنتقصون[٤] يعلمون هذا ، فضلاً عن قريش في وفارة عقولهم وجودة قرائحهم وتحاوّرهم وصحة آدابهم[٥] وما وصفهم الله تعالى[٦] به من أنهم « قَوْمٌ[٧] خَصِمُونَ »[٨] والتماسهم من الرسول ، صلى الله عليه[٩] ، آيات غير التي أتى بها ، حتى قال تعالى[١٠] « وَمَا مَنَعَنَـا أَنْ نُرْسِلَ بِالآيَاتِ

(٨) ب : عليه . (٩) ب : الأدلة ؛ ص : للدلالة . (١٠) ف : سد الطريق. (١١) ص ف : — سبحانه. (١٢) ب : الناس. (١٣) ب : واحد. (١٤) ف : الاعلام. (١٥) ص ف : — سبحانه . (١٦) ب : الأدلة .

٢٥٥ (١) ب ص : فهذا . (٢) ص : — إنك ؛ ف : ان تقوم . (٣) ص ف : أن تقوم . (٤) ص : المتنقصون ؛ ف : بدون نقط . (٥) ف : ارايهم . (٦) ف : سبحانه . (٧) ف : لدّ ؛ راجع : مريم ١٩ : ٩٧ (قوماً لدّاً) . (٨) الزخرف ٤٣ : ٥٨ . (٩) ص : عليه السلام ؛ ف : — صلى الله عليه . (١٠) ص : — تعالى ؛ ف : سبحانه .

إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ »[١١] (ص ٨٦ ظ) — يعني التي سألوها . ومع قولهم : « لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنْبُوعاً[١٢] أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ (ف ١١ ظ) فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَاءَ[١٣] » إلى قوله : « قَبِيلًا »[١٤] وقوله[١٢] : « أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ » [١٥]إلى قوله « نَقْرَؤُهُ »[١٥] .

٢٥٦ ومع[١] ما ذكره عن اليهود في قوله : يَسْأَلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ ٱلسَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى (ب ٤٤ ظ) أَكْبَرَ مِنْ ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً »[٢] . ومع[٣] ما عليه أهل الإلحاد والتعطيل من الاحتجاج والعناد . فكيف جهل هؤلاء أجمع هذا الباب ولم يُنبِّه بعضهم بعضاً عليه لولا جهل السائل عن هذا ؟ ويقال للسائل عن هذا من اليهود والنصارى: فما أنكرتم ألا يكون إضراب[٤] السحرة والأطباء عن معارضة موسى وعيسى، عليهما السلام[٥]، في آياتهما[٦] لعجزهم عن ذلك، وإنما صدفوا[٧] عنه لذهابهم عن[٨] النظر في أن معارضتهما تؤدّي إلى تكذيبهما ؟ ولا جواب عن ذلك[٩] .

مسألة

٢٥٧ فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون الصارف للقوم عن معارضته اعتقادهم أن السيف أنجع في أمره وأحسم لمادّة شبهته[١] ، لا العجز[٢] عن ذلك ؟ قيل له : لو كان في قدرة القوم التكلم بمثل القرآن، لأتوا به مع نصب الحرب، كما أنهم كانوا يأتون مع ذلك بالشعر والرجز والخطابة والرسائل

---

(١١) الإسراء ١٧ : ٥٩/٦١ . (١٢)-(١٢) ص : مفقود. (١٣) ف :- أو تسقط السماء.
(١٤) ف :- قبيلا وقوله؛ الإسراء ١٧ : ٩٠-٩٢/٩٢-٩٤ . (١٥)-(١٥) ص ف : إلى آخر الآية ؛ الإسراء ١٧ : ٩٣/٩٥ .

٢٥٦ (١) ف : - مع . (٢) النساء ٤ : ١٥٣/١٥٢ . (٣) ب : - و ؛ ف : ومعا .
(٤) ص : إصراف الأطباء والسحرة . (٥) ب ص : - عليهما السلام . (٦) ص : آيهما .
(٧) ص : صرفوا . (٨) ب : في . (٩) ب : + أبداً .

٢٥٧ (١) ص : شبهة . (٢) ب : للعجز ؛ ص : لعجز .

وكل ما هو من[٣] طباعهم . وفي تركهم[٤] ذلك دليل على بطلان ما قلتم . (ف ١٢ و) .

مسئلة

٢٥٨ **فإن قالوا** : ما أنكرتم أن يكون المانع لهم عن[١] معارضته (ص ٨٧ و) هو خوفهم من دخول الشبهة على أوليائه وقوله لهم : « إنه ليس بعروض لما أتيتُ[٢] به » ؟ قيل لهم : هذا باطل . لأن اللسان لسانهم واللغة لغتهم وهي طباع لهم ، ولا شبهة عليهم[٣] في معرفة ما هو بوزن كلامهم ولا[٤] مجال ولا مسرح[٥] للشكّ في هذا الباب . ثم يقال لهم : فبإزاء الخوف من ذلك الرجاء لوضوح بطلان ما أتى به لهم ووقوفهم[٦] عليه — فكيف لم يبعثهم هذا على معارضته ؟ ويقال لهم في هذه المسئلة والتي قبلها : فما[٧] أنكرتم أن يكون هذا هو الصارف لقوم موسى وعيسى عن معارضة ما ادّعياه[٨] آيةً لهما ؟ فكل شيء أجابونا[٩] به فهو جوابنا .

مسئلة

٢٥٩ **فإن قال قائل** : فإذا قدر[١] العباد عندكم على مثل الكلمة والكلمتين والحرف والحرفين ، فما أنكرتم أن يقدروا على مثل جميعه وألا يكون في ذلك إعجاز ؟ يقال له[٢] : لو وجب ما قلتَه[٣] ، لوجب — إذا قدر الناس على مثل ما سألتَ عنه — أن يكونوا كلهم شعراء وخطباء وأصحاب نظم ورسائل لقدرتهم على الكلمة والكلمتين[٤] والبيت والبيتين . وهذا جهل ممّن صار (ف ١٢ ظ) إليه . وليس يجب ، إذا تعذّر على الإنسان نظم الكثير ، أن

(٣) ص : في طبايعهم . (٤) ب ص : ترك .

٢٥٨ (١) ب : من . (٢) ص : أتيتَ . (٣) ص : — عليهم. (٤) ف : فلا . (٥) ص : مسالح . (٦) ف : ووقوفه . (٧) ب : ما . (٨) ب ص : ادعوه . (٩) ف : اجابوا ؛ ص : اجابوا ، و — به .

٢٥٩ (١) ص ف : كان يقدر . (٢) ص : قيل لهم . (٣) ص ف : قلتم . (٤) ب ص : والاثنتين ، و — والبيت والبيتين .

يتعذر عليه نظم اليسير . كما لا يجب ، إذا تعذر[٥] عليه شرب ماء البحار والأنهار ، أن يتعذر عليه شرب[٦] الجرعة والجرعتين[٧] ؛ وإذا تعذر عليه الصعود إلى السماء وحمل الجبال ، أن يتعذر عليه[٨] قطع الذراع إلى فوق (ص ٨٧ ظ) والذراعين وحمل الرطل والرطلين . وإذا كان حمل الجبال والصعود إلى السماء آيةً لمن ظهر على يده ، وجب أن يكون (ب ٤٥ و) نظم القرآن آية لمن أتى به ، وإن لم يكن نظم ما دون قدر[٩] سورة منه آيةً لأحد .

مسئلة

٢٦٠ **فإنه**[١] **قالوا** : كيف يكون القرآن معجزًا وهو غير خارج عن حروف المعجم التي يتكلم بها الخلق من أهل الفصاحة واللكنة[٢] والعيّ ؟ قيل لهم[٣] : ليس الإعجاز في نفس الحروف ، وإنما هو في نظمها وإحكام رصفها وكونها على وزن ما أتى به النبيّ ، صلى الله عليه[٤] . وليس نظمها أكثر من وجودها متقدمة ومتأخرة ومترتبة[٥] في الوجود ، وليس لها نظم سواها . وهو كتتابُع الحركات إلى السماء ووجود بعضها قبل بعض و[٦]وجود بعضها بعد بعض . ولو كان ما سألتم عنه يُبطل مزيّة القرآن وموضع الأعجوبة في نظمه ، لأوجب[٧] إبطال فضيلة الشاعر المفلق والخطيب المصقع[٨] والمترسّل[٩] الفصيح المقتدر ، حتى لا يكون على[١٠] أحد تكلم باللسان العربي — وإن كان أعيا من باقل — فضلٌ[١١] (ف ١٣ و) لسحبان[١٢] وائل . وهذا أيضاً جهل ممّن صار إليه . فبطل ما تعلقتم به[١٣] .

---

(٥) ص : — إذا تعذر . (٦) ص : + الخمر ، وهي مشطوبة . (٧) ص : واليسير ؛ ف : والثنتين . (٨) ف : منه . (٩) ب : — قدر .

٢٦٠ (١) ص : وإن. (٢) ب : والعي واللكنة ؛ ف : واللكنة والعجز . (٣) ص ف : له . (٤) ص : + وسلم . (٥) ص : ومترتباً . (٦) ص : أو . (٧) ب ص : لوجب . (٨) ص ف : المسقع . (٩) ب ف : والمرسل . (١٠) ص ف : لأحد . (١١) ص : فصلاً . (١٢) ص ف : على سحبان وايل . (١٣) ص : — فبطل ما تعلقتم به .

مسئلة

٢٦١ وإنه[١] **قال**[٢] من اليهود والنصارى والمعتزلة قائل[٣] : كيف يجوز التحدّي بمثل القرآن وهو عندكم قديم لا مثل له من كلام الآدميين ولا يجانس كلام المخلوقين ؟ (ص ٨٨ و) قيل له : لم يتحـدّ النبيّ ، صلى الله عليه[٤] ، بمثل الكلام القائم بالله سبحانه[٥] . وإنما تحدّاهم بمثل الحروف المنظومة، التي هي عبارة عنه ، في براعتها وفصاحتها واختصارها وكثرة معانيها . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما سألتم عنه[٦] . [٧]على أنه يصحّ من الله تعالى[٨] ومن رسوله، صلى الله عليه[٩]، أن يتحدّيا[١٠] بمثل الكلام القديم إذا ادّعى ملحد أو معاند أنه[١١] مثل كلام الآدميين ومن جنس كلام المخلوقين ، بأن يقال له : «ائتِ بمثله إن كان له مثل على ما تدعيه» ، كما قال الله[١٢] تعالى : «قُلْ[١٣] : هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»[١٤] ؛ و[١٥]«فَإِنْ[١٦] كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ»[١٧] ؛ و[١٨]«أَيْنَ شُرَكَائِيَ[١٩] الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ؟»[٢٠] . فطالبهم بذلك على مذهب التحدّي والتقريع – أي[٢١] : إن كان للباطل برهان وللقديم سبحانه[٢٢] شريك أو[٢٣] كيد يكاد به . وإذا[٢٤] كان ذلك كذلك ، سقط تعجّبهم من ذلك وثبت أنه لا تعلق لأحد فيه .

مسئلة

٢٦٢ فإنه قال قائل : لو كان القرآن معجزًا ، لوجب ، إذا[١] خفظه

٢٦١ (١) ب : فإن . (٢) ب : + قائل . (٣) ب : – قائل . (٤) ف : عليه السلام . (٥) ف : – سبحانه . (٦) ص : – عنه . (٧) ص : + و . (٨) ص : سبحانه . (٩) ص ف : – صلى الله عليه . (١٠) ب ص : يتحدى . (١١) ص : به (مكان «أنه») . (١٢) ب : – الله ؛ ص : الله سبحانه . (١٣) ف : فاتوا برهانكم (– قل). (١٤) البقرة ٢ : ١١١/١٠٥ . (١٥) ص : وقال . (١٦) ب ف : وان . (١٧) المرسلات ٧٧ : ٣٩ . (١٨) ص : وقال . (١٩) ب : شركاؤكم ؛ راجع : الأنعام ٦ : ٢٢ . (٢٠) القصص ٢٨ : ٦٢ و ٧٤ . (٢١) ب : – أي . (٢٢) ص ف : – سبحانه . (٢٣) ص : و . (٢٤) ص : فإذا .

٢٦٢ (١) ص : لو.

بعض الناس وتلاه على أهل بلده وادّعاه آيةً له ، أن يكون دلالة على صدقه. (ف ١٣ ظ) قيل له : لا يجب ما قلته من وجهين . أحدهما أن القرآن لا يكون معجزًا عند من سمعه إلا بعد فحصه وبحثه وتفتيشه وعلمه بأنه لا أحد سبق الذي أتى به إليه وأنه من جهته نجم ومن قبله (ص ٨٨ ظ) ظهر. ومتى لم يَعلم ذلك لم يعلمه معجزًا له . وحافظ (ب ٤٥ ظ) القرآن إذا ادّعاه آية[2] ، لم يلبث سامع دعواه مع أدنى بحث حتى يعلم أنه ظاهر[3] من جهة غيره[3] . فسقط احتجاجه به . والوجه الآخر أن الله تعالى ، إذا علم ذلك[4] من حال مَنْ حفظه ، أنساه إيّاه وذهب بحفظه من قلبه ، أو خلق لسامعه القدرة على حفظه من أوّله إلى آخره حتى يقول لمن أتى به : « هذا أمر[5] حفظناه وعرفناه ، ولعلّك عنّا[6] أخذتَه » . فسقط أيضاً[7] تعلقه به .

مسئلة

٢٦٣ فإن قالوا : ما أنكرتم أن تكون[1] التوراة والإنجيل معجزًا؟ قيل لهم : أنكرنا[2] ذلك لعدم العلة التي لها كان القرآن معجزًا . وهي[3] عجز العرب عن معارضة مورده مع حرصهم على تكذيبه وما عزّه[4] وغضّ منه وإيثارهم لغلبته[5] وبلوغ كل غاية وممكن[6] في[7] مكارهه وفضّ الجمع من حوله . فلو تحدّى موسى وعيسى، عليهما السلام[8]، أعداءهما[9] بمثل التوراة والإنجيل وغيرهم من أهل الأهواء والملحدين – [10]فعجزوا عند التحدّي عن ذلك[10] – لوجب أن يكون ما أتيا[11] به من ذلك[12] معجزًا . وإذا لم يكن ذلك[13] كذلك ، لم يجب[14] ما قلتموه .

---

(٢) ص ف : – آية. (٣)–(٣) ب ص: لغيره. (٤) ص : – ذلك . (٥) ف : + و.
(٦) ب : عني . (٧) ب : – أيضاً ، و « التعلق » .
٢٦٣ (١) ص : يكون . (٢) ص : – أنكرنا ذلك ؛ ف : – ذلك . (٣) ص: وهو .
(٤) ص: عزه . (٥) ب: لقتله ؛ ص: لذلك . (٦) ب : – وممكن . (٧) ص: كلمة مضافة في الهامش ، وهي غير واضحة . (٨) ص ف : – عليهما السلام . (٩) ف : قومهما .
(١٠)–(١٠) ص ف : مفقود. (١١) ص ف :أتوا. (١٢) ص :– من ذلك. (١٣) ص: – ذلك . (١٤) ف : بطل (مكان « لم يجب ») .

مسألة

٢٦٤ **فإن قالوا**[١] : كيف[٢] لزمت حجّةُ القرآن الهند والترك وهم لا يعرفون أن ما أتى به[٣] معجز ؟ قيل لهم : من حيث إنهم[٤] إذا فتشوا علموا (ف ١٤ و) أن العرب الذين[٥] (ص ٨٩ و) بُعث فيهم النبيّ ، صلى الله عليه[٦] ، كانوا أفصح الناس وأقدرهم على نظم الكلام العربي وأنهم النهاية في هذا الباب ، وأنهم مع ذلك أحرص الناس على تكذيبه ، عليه السلام[٧] ، وأنه نشأ معهم ، وأنهم يعرفون دخيلته وأهل مجالسته في ظعنه وإقامته ، وأنه ما كان يتلو من قبله من كتاب ولا يخطّه بيمينه ، وأنه مع ذلك كله[٨] أجمع تحدّاهم بمثله أو بمثل[٩] سورة منه[١٠] مجتمعين و[١١] مفترقين، فعجزوا عن ذلك[١٢] . كما أن حجّة موسى وعيسى ، صلى الله عليهما[١٣] ، قائمة[١٤] على من ليس بساحر ولا طبيب لعلمه بأنهما[١٥] تحدّيا[١٦] أطبّ الناس وأعظمهم سحرًا بمثل ما أتيا به ، فعجزوا عن ذلك مع الحرص[١٧] على تكذيبهما والإتيان بمثل ما أتيا به[١٧] .

مسألة

٢٦٥ **فإن قال قائل** : ما[١] أنكرتم أن يكون مسيلمة[٢] قد عارض القرآن وقابله بقوله : « يا ضفدع بنت ضفدعين ، نِقِّي فكم[٣] تنقّين ، لا الماءَ تكدِّرين[٤] ولا الشارب تمنعين » ، وبقوله[٥] : « والزارعات زرعًا ، فالحاصدات حصدًا ، فالطاحنات[٦] طحنًا » ، وأمثال ذلك من الكلام الركيك السخيف؟

---

٢٦٤ (١) ص ف : قال قائل . (٢) ف : فكيف . (٣) ف : — به . (٤) ف : — إنهم . (٥) ص : التي . (٦) ص : + وسلم ؛ ف : عليه السلام . (٧) ص : — عليه السلام . (٨) ص ف : — كله . (٩) ص : مثل ؛ ب : — بمثل (بسورة) . (١٠) ب : من مثله . (١١) ب : أو . (١٢) ب : + أجمع . (١٣) ب : عليهما السلام ؛ ف : —صلى الله عليهما . (١٤) ص : قائم . (١٥) ص : بأنها . (١٦) ص : + إليه . (١٧)–(١٧) ص ف : عليه والإيثار له .

٢٦٥ (١) ص : فما . (٢) ف : + الكذاب . (٣) ص : كما ؛ ف : كم . (٤) ب : تغيّرين . (٥) ب : وقوله ؛ ص : وكقوله . (٦) ب ص : والطاحنات .

قيل له[٧] : هذا الكلام دالّ على جهل مورده وضعف عقله وسخافة[٨] رأيه ومما[٩] يُوجب السخرية منه والهزء[١٠] به . وليس هو[١١] مع ذلك خارجاً عن وزن ركيك السجع وسخيفه . وما زاد على ذلك قليلًا (ص ٨٩ ظ) خرج إلى وزن الشعر ، كقول (ب ٤٦ و) بعضهم (ف ١٤ ظ) في شعره[١٢] :

وَقِرَا مُعلِناً لِيَصدَعَ قَلبي … وَٱلْهَوَى يَصْدَعُ ٱلْفُؤَادَ ٱلسَّقِيما
أَرَأَيتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ [م] فَذَاكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَا[١٣]

وعلى أن هذا الكلام لو كان معجزًا لتعلقت العرب وأهل الردّة به ، ولعرف أتباع[١٤] النبيّ ، صلى الله عليه[١٥] ، أنه عروض له ، ولوقع علم[١٦] اليقين لهم بأنه قد قوبل . وفي عدم ذلك دليل على جهل مدعي هذا[١٧] . وعلى أن مسيلمة لم يدّع هذا الكلام معجزًا ولا تحدّى العرب أن تأتي[١٨] بمثله فعجزوا[١٩] عنه. بل كان في نفسه ونفس كل سامع له أخفّ[٢٠] وأركّ[٢١] من أن[٢٢] يُتعلق به . ولذلك لا نجد [٢٣]له نبأً ولا أحدًا من العرب تعلق به[٢٣] .

مسألة

٢٦٦ **فإن قال قائل** من أهل الملل وغيرهم : من أين نَعلَم[١] أن النبيّ ، صلى الله عليه[٢] ، تحدّى العرب أن تأتي بمثله وطالبهم بذلك ؟ قيل له[٣] : نعلم ذلك اضطرارًا من دينه وقوله [٤]كما نعلم وجوده وظهوره[٤] وكما نعلم وجود

(٧) ص ف : لهم . (٨) ب ف : – سخافة . (٩) ب ص : وما . (١٠) ف : والهزل .
(١١) ص : – هو . (١٢) ص : – في شعره . (١٣) خفيف ؛ والبيتان لأبي نواس . أما البيت الثاني ، فهو مأخوذ من سورة الماعون ١٠٧ : ١-٢ ؛ وفي الآية « فذلك » مكان « ذاك » .
(١٤) ص ف : ولقالت لأتباع . (١٥) ص : + وسلم ؛ ف : عليه السلام . (١٦) ب : لهم العلم اليقين ؛ ص : – علم . (١٧) ب : ذلك . (١٨) ب : – أن تأتي . (١٩) ص : لعجزوا . (٢٠) ص : واستخف . (٢١) ب : وأذل . (٢٢) ف : – أن . (٢٣)–(٢٣) ص : له بناة ولا متعلقاً به ؛ ف : متاولاً متعلقاً به .

٢٦٦ (١) ب : يُعلَم ؛ ف : بدون نقط . (٢) ص : + وسلم ؛ ف : عليه السلام .
(٣) ب ص : لهم . (٤)–(٤) ص : – كما نعلم وجوده وظهوره و .

القرآن نفسه اضطراراً . هذا على أنه في نص التلاوة ، نحو قوله : [٥]« فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ » ، و[٥]« فَأْتُوا [٦] بِسُورَةٍ مِثْلِهِ[٧]» [و« فَأْتُوا بِسُورَةٍ] مِنْ[٨] مِثْلِهِ » ،[٩] و« قُلْ : لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ »[١٠] . وهذا غاية التحدّي والتقريع . وقد وصل قوله « فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ » بقوله « وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللّٰهِ . »[١١] فلا متعلق (ص ٩٠ و) لأحد في هذا الباب . ويقلب[١٢] هذا السؤال (ف ١٥ و) على من سأل عنه من اليهود والنصارى والمجوس المدّعين[١٣] لنبوّة زرادشت[١٤] ، فيقال لهم : من أين علمتم أن عيسى[١٥] وموسى وزرادشت تحدّوا[١٦] قومهم بمثل شيء مما أتوا به ؟ وما أنكرتم أن يكون ذلك قد ظهر من غير احتجاج منهم به[١٧] ولا تحدٍّ بمثله ؟ فكل[١٨] شيء تعلقوا به[١٩] فهو جوابنا عمّا سألوا عنه .

مسألة

٢٦٧ **فإن قالوا** : كيف تبطلون حجّة من أتى بكلام منظوم وزعم أنه مثل القرآن وعروضه ؟ قيل لهم[١] : لعلمنا بأنه ليس بمثل[٢] له ولا من جنس نظمه . فإن قدر قادر[٣] على ذلك ، فليأت به لنُريه أنه خلاف له . ونعلم ذلك[٤] بعجز العرب أيضاً[٥] عن معارضة القرآن مع العلم بأنهم أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء وأشعر الشعراء[٦] وأخطب[٧] من كل متكلم[٧] بلسانهم

(٥)-(٥) ب ص : مفقود ؛ ب : + قل ؛ هود ١١ : ١٣/١٦ . (٦) ف : – فأتوا . (٧) ب ف : – مثله ؛ ص : + وسورة ؛ يونس ١٠ : ٣٨/٣٩ . (٨) ص : – من ؛ البقرة ٢ : ٢٣/٢١ . (٩) ص : +وبعشر سور مثله ؛ راجع : هود ١١ : ١٣/١٦ . (١٠) الإسراء ١٧ : ٨٨/٩٠ . (١١) البقرة ٢ : ٢٣/٢١ . (١٢) ف : ويقلت (؟) ؛ ب ص : – هذا . (١٣) ف : والمدعين . (١٤) ب : زَرادَشْتَ ؛ ص : زَرادُشْتْ ؛ ف : بلا حركات . (١٥) ب : موسى وعيسى وزرادشت ، و «زرادشت» كما في التعليق السابق . (١٦) ف : تحدى . (١٧) ب : – به . (١٨) ف : وكل . (١٩) ص : – به .

٢٦٧ (١) ب ص ف : له . (٢) ف : كمثاله (؟) ، و – له . (٣) ب : « قادر » بعد « على ذلك » . (٤) ص : + أيضاً . (٥) ص : – أيضاً . (٦) ب : – الشعراء ؛ ف : الشعر ، وهي مشطوبة . (٧)-(٧) ب : مَن على وجه الأرض من تكلم ؛ ص : من كل من تكلم .

بعدهم . فنعلم[٨] بذلك تعذُّر معارضته على من بعدهم . وعلى أن من الناس من يزعم أن الله سبحانه[٩] إنما أعجز العرب[١٠] عن معارضته وقت التحدّي بالإتيان بمثله لكي يخرق بذلك[١١] العادة لصاحبه ويدل على صدقه . وقد يجوز أن يقدرهم بعد موت النبيّ ، صلى الله عليه ، على مثله .

٢٦٨ **ومنهم**[١] **أيضاً** من يقول : قد كانت العرب قادرة قبل التحدّي على (ص ٩٠ ظ) الإتيان بمثله ، وإنما أعجزهم الله سبحانه[٢] عن ذلك وقت تحدّي الرسول ، (ب ٤٦ ظ) صلى الله عليه[٣] ، ونقض عادتهم ليدلهم[٤] على صدقه . ولعمري إن ذلك ، لو كان كذلك ، لكان آيةً عظيمة وخرقاً للعادة. كما أن نبياً لو تحدّى قومه بتحريك أيديهم والخروج عن أماكنهم إلى أقرب (ف ١٥ ظ) المواضع إليها ، فمُنعوا القدرة على ذلك ، وقد اعتادوا الاقتدار[٥] عليه ، ثم أُقدروا عليه[٦] ثانية بعد تقضّي تحدّيه ، لكان خرق[٧] العادة بإيجاد القدرة على ذلك وإعدامها على خلاف المتعالم المألوف آيةً عظيمة وحجّة بيّنة . فإذا[٨] كان ذلك[٩] كذلك ، سقط ما سألوا عنه .

مسئلة

٢٦٩ **فإن قال قائل** : فهل في القرآن وجه من وجوه الإعجاز غير ما ذكرتموه من بديع نظمه وعجيب رصفه وتأليفه ؟ قيل له : أجل ، فيه وجهان آخران من وجوه الإعجاز . أحدهما ما انطوى عليه من الإخبار[١] عن الغيوب التي يعلم كل عاقل عجز الخلق عن معرفتها والتوصل إلى إدراكها . وذلك[٢] نحو قوله تعالى[٣] : «لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِنْ شَاءَ ٱللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ

(٨) ص: فيعلم بعد ذلك ؛ ف: فيعلم . (٩) ف: – سبحانه . (١٠) ب: + أيضاً . (١١) ص: تلك .

٢٦٨ (١) ص ف : وفيهم . (٢) ص: تعالى ؛ ف: – سبحانه . (٣) ص: – صلى الله ، و+ وآله وسلم ؛ ف: – صلى الله عليه . (٤) ب: ليدل . (٥) ص ف: الإقدار . (٦) ص ف: – عليه . (٧) ف: خرقه . (٨) ص: وإذا . (٩) ص: – ذلك .

٢٦٩ (١) ب: أخبار الغيوب . (٢) ب: – وذلك ؛ ص: وذلك كنحو . (٣) ب ص: – تعالى .

وَمُقَصِّرِينَ[٤] لَا تَخَافُونَ »[٥] — فدخلوه كما وعدهم[٦] وأخبرهم . ومن[٧] ذلك قوله تعالى : « سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ »[٨] — فكان ذلك[٩] كما قال[١٠] وأخبر . وقوله عز وجل[١١] : « لِيُظْهِرَهُ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ »[١٢] — وقد أظهره الله[١٣] وأعلى دعوته وأذلّ (ص ٩١ و) الملوك المحاولة لإبطاله التي كانت[١٤] حول صاحب الدعوة إليه[١٥] . وقوله تعالى[١٦] : « وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ »[١٧] — فكان[١٨] من ذلك ما وعدهم الله تعالى[١٩] ، واستخلاف الأربعة[٢٠] الأئمة الخلفاء الراشدين .

٢٧٠ وقوله لليهود : « قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ . وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ »[١] — (ف ١٦ و) فأخبر أنهم إن تمنوا الموت ماتوا وأنهم لن يتمنوه . فلم يتمنوه على ما أخبر به علماً منهم بصدقه وأنهم لو تمنوا الموت لماتوا لا محالة . وكذلك امتناع النصارى من[٢] مباهلته عند دعائه لهم إليها ومطالبته[٣] بها في قوله تعالى : « قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ[٤] وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَاذِبِينَ »[٥] — فامتنعوا من المباهلة خوفاً من النكال وأليم العقاب[٦] وأن

(٤) ص : + الآية ، و — لا تخافون ؛ ف : — لا تخافون . (٥) الفتح ٤٨ : ٢٧ . (٦) ص ف : — وعدهم و . (٧) ص ف : ومنها قوله (— تعالى) . (٨) القمر ٥٤ : ٤٥ . (٩) ص ف : — ذلك . (١٠) ب ف : — قال و ؛ ف : أخبره . (١١) ب ف : — عز وجل . (١٢) التوبة ٩ : ٣٣ . (١٣) ص ف : — الله ؛ ص : على دعوته ؛ ف : وأعز دعوته. (١٤) ص : — كانت . (١٥) ص : عليه . (١٦) ص ف : — تعالى . (١٧) النور ٢٤ : ٥٥/٥٤ . (١٨) ب ص : وكان . (١٩) ص ف : — الله تعالى . (٢٠) ص : الأيمة الأربعة .

٢٧٠ (١) البقرة ٢ : ٩٤-٩٥/٨٨-٨٩ . (٢) ف : عن . (٣) ص ف : ومطالبتهم . (٤) ب : إلى قوله الكاذبين (لا يكمل الآية). (٥) آل عمران ٣ : ٦١/٥٤ ، وفي الآية «فنقل » . (٦) ف : العذاب .

ينزل بهم ما توعّدهم به . وليس ذلك إلا لعلمهم بصدقه وثبوت نبوّته . ومن أخبار الغيوب قوله تعالى[٧] : « الٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ »[٨] — فغلبت الرومُ فارسَ في بضع سنين[٩] ، كما أخبر تعالى[١٠] — في نظائر هذا مما يكثر[١١] تتبّعه . واتّفاق الصواب في هذا أجمع على سبيل (ص ٩١ ظ) التخمين والظنّ (ب ٤٧ و) ممتنع متعذّر . فدلّ ذلك على أنه من أخبار علام الغيوب سبحانه[١٢] .

٢٧١ **والوجه الآخر** ما[١] انطوى عليه القرآن من قصص الأولين وسير الماضين وأحاديث المتقدّمين وذكر ما شجر بينهم وكان في أعصارهم مما لا يجوز حصول علمه إلا لمن كثر لقاؤه لأهل السير ودرسه لها وعنايته بها ومجالسته[٢] لأهلها وكان ممّن يتلو الكتب[٣] ويستخرجها ، مع العلم (ف ١٦ ظ) بأن النبي ، صلى الله عليه ، لم يكن[٤] يتلو كتاباً ولا يخطه بيمينه ، [٥]وأنه لم[٦] يُعرَف بدراسة الكتب ومجالسة أهل السير والأخذ عنهم ، ولا لقي إلا[٧] من لقوه[٨] ولا عرف إلا من عرفوه ، وأنهم يعرفون دأبه وديدنه ومنشأه وتصرّفه في حال إقامته بينهم وظعنه عنهم . فدلّ ذلك على أن المخبر له عن هذه الأمور [٩]هو الله سبحانه علام الغيوب[٩] . فهذا وجه[١٠] الإعجاز في القرآن .

(٧) ص : — تعالى. (٨) الروم ٣٠ : ١-٣/١-٢ . (٩) ب ف : السنين . (١٠) ص ف : — تعالى. (١١) ب : تُكثر . (١٢) ص ف : — سبحانه .

٢٧١ (١) ف : — ما . (٢) ف : ومجالسة اهلها . (٣) ص : الكتاب . (٤) ص : + من ؛ راجع : العنكبوت ٢٩ : ٤٨/٤٧ . (٥) ف : + اذاً لارتاب المبطلون (العنكبوت ٢٩ : ٤٨/٤٧) . (٦) ب : + يكن من . (٧) ف : — إلا . (٨) ص : تلقوه ؛ ف : لم يلقوه . (٩)—(٩) ص ف : علام الغيوب وهو الله تعالى (ف : سبحانه) . (١٠) ف : وجهه .

[الباب الثاني عشر]

باب الكلام على اليهود في الأخبار

٢٧٢ **وقد افترقت** اليهود في الأصل على فرقتين. فزعمت[١] الشَّمْعَنية[٢] منهم أن نسخ الشرائع وإرسال نبيّ بعد موسى[٣] لنسخ[٤] شريعته جائز من طريق العقل ، وأنهم إنما منعوا نسخ شريعتهم على يد[٥] نبيّ بعد نبيّهم من جهة توقيف الله ، جل اسمه[٦] ، في التوراة[٧] على لسان (ص ٩٢ و) موسى[٨] بأنه[٩] لا ينسخها ولا يَبْعَث[١٠] نبيًا بتبديلها بألفاظ سنذكر[١١] بعضها . وزعمت العنَّانيَّة[١٢] منهم أن نسخ الشرائع محال من جهة العقل وأن السمع أيضاً قد[١٣] ورد بتأكيد (ف ١٧ و) ما في العقل من ذلك . وأجمعوا ، إلا فريقاً منهم ، على أن نسخ الشيء قبل امتثاله ووقت فعله بداء ودلالة على الجهل — إلا فريقاً[١٤] منهم ، فإنهم أجازوا نسخ العبادة بما هو[١٥] أغلظ منها[١٦] وأشق[١٧] على سبيل العقوبة للمكلف .

٢٧٣ **وقالت السامرية**[١] منهم بنبوّة موسى وهارون ويوشع بن نون ،

٢٧٢ (١) ص: فزعم . (٢) ص: الشمونيّة ؛ ف: الشمعتيه . (٣) ب: + عليه السلام. (٤) ف: تقرأ « بنسخ » أو « ينسخ » ، والكلمة بدون نقط . (٥) ص: يدي . (٦) ص: تعالى ؛ ف: عز وجل . (٧) ب ص: + و . (٨) ب: + عليه السلام . (٩) ب: أنه . (١٠) ب: يُبعث نبي. (١١) ص: سنذكرها (– بعضها). (١٢) ص: العِنانية : ف: العَنانيّة . (١٣) ص ف: – قد . (١٤) ف: فريق . (١٥) ص: هي . (١٦) ص: – منها . (١٧) ص: + منه .

٢٧٣ (١) ص ف: السامرة .

وأنكرت نبوّة غيرهم من الرسل الذين بعدهم[٢]، كسليمان وداود وَاليَسَع[٣] وحِزْقِيَالَ وغيرهم. وقال الباقون منهم بنبوّة كل من ظهرت الأعلام على يده بعد موسى، وأن محمدًا وعيسى[٤] ليسا بنبيّين، وأن الذي يُدّعى أنهما[٥] أظهراه إما أن يكون لا أصل له أو يكون من جنس الحيل والمخاريق، وأن عيسى الذي هو المسيح الذي أُخبِروا[٦] بنبوّته لم يأت بعد، وأنه سيأتي، وأنه نبيّ صادق. وزعمت العِيسَوِيّة منهم — أصحاب أبي عيسى الأصبهاني[٧] — أن محمدًا (ب ٤٧ ظ) وعيسى[٨] نبيّان صادقان، وأنهما أُرسلا إلى قومهما ولم يرسلا بتبديل شريعة موسى.

٢٧٤ *فيقال لهم جميعاً*[١] : ما الدليل على صحّة[٢] نبوّة موسى، عليه السلام[٣] ؟ فإن قالوا : ما ظهر على يده من الأعلام المعجزة، كفلق البحر وإخراج اليد بيضاء وغير ذلك (ص ٩٢ ظ) من أعلامه. قيل لهم : وما الدليل على صحّة هذه الاعلام وثبوتها، مع علمكم بخلاف (ف ١٧ ظ) من يخالف فيها من البراهمة والمجوس والملحدين وأهل التنجيم وغيرهم من الجاحدين لنبوّته[٤] ؟ فإن قالوا : الدليل على ذلك نقل اليهود خلفاً[٥] عن سلف — وهم قوم بهم تقوم الحجّة لما هم عليه من كثرة العدد وتفرّق الدواعي والهمم[٦] وتباين الأوطان[٧] وتباعد الديار واختلاف المذاهب، والكذب ممتنع على مثلهم — أن موسى[٨] أتى بهذه الأعلام التي ذكرناها. فوجب العلم بصحّتها.

[٩]يقال لهم : أليس قد أنكر جميع من قدمنا ذكرهم[١٠] من المجوس والبراهمة وغيرهم صحّةَ ما نقله أسلافكم وأخلافكم ؟ فكيف يكون النقل موجِباً للعلم مع إنكار من أنكره وطعن من طعن فيه ؟

---

(٢) ص ف : — الذين بعدهم. (٣) ب : وَحِزْقِيلَ وَالهَسَع ؛ ف : وليسع وحرقيال. (٤) ب : + عليهما السلام. (٥) ب ف : — يدعى أنهما. (٦) ص : اخبَروا ؛ ف : بلا حركات. (٧) ص ف : الاصفهاني. (٨) ب : + عليهما السلام.

٢٧٤ (١) ص : — جميعاً. (٢) ب : إثبات. (٣) ص : — عليه السلام. (٤) ب : — لنبوته. (٥) ف : خلف. (٦) ف : — والهمم. (٧) ف : + والهمم. (٨) ب : + عليه السلام. (٩) ص ف : + و. (١٠) ب ف : ذكره.

٢٧٥ **فإن قالوا** : إذا استوى أول الخبر [1]وآخره وطرفاه ووسطه[1] ثبتت[2] صحّته ووجب العلم بصدق نقلته ، وإن خالف[3] في ذلك مخالفون . يقال لهم : فما[4] أنكرتم أن يكون محمد[5] ، صلى الله عليه ، نبيًّا ، وأن يكون ما أثبته المسلمون من أعلامه صحيحاً بنقل من نقل له[6] ذلك من المسلمين ؟ وذلك أن المسلمين في وقتنا هذا قوم ببعضهم يثبت التواتر وتقوم الحجة . وقد نقلوا خلفاً[7] عن سلف ، مع كثرة عددهم (ف ١٨ و) وتنافر طباعهم[8] وتباين أغراضهم ودواعيهم واختلاف (ص ٩٣ و) آرائهم ومذاهبهم وتفرّق أوطانهم[9] وامتناع جواز الكذب على مثلهم ، أن محمدًا ، صلى الله عليه[10] ، أتى بالأعلام الباهرة[11] والبراهين اللائحة . فمنها ما قد أطبقوا جميعًا وسائر أهل الملل على نقله والعلم به ، كالقرآن . ومنها ما أخبرت الحجّة من[12] المسلمين أنها أخذته عن حجة ، والحجة عن مثلها ، حتى ينتهي ذلك إلى قوم نقلوه بحضرة جماعة من[13] الصحابة وأضافوه إلى مشاهدتهم وعلموا تصديقهم لما ادُّعي عليهم وإقرارهم بصحّته ، كالذي نُقل من أعلام موسى وادُّعي فيه مشاهدة من سلف[14] ممّن عاصره . فوجب القضاء بنبوّة محمد ، صلى الله عليه .

٢٧٦ **وإن قالوا** : سلف المسلمين الذين[1] أخذ النقل عنهم كانوا قلةً ونفرًا يجوز على مثلهم الكذب ، وإن كان[2] خلفهم اليوم بخلاف هذه الصفة. فلذلك لم يجب العلم بصدقهم . قيل لهم : فما أنكرتم أن يكون السلف الذين نقلوا في الأصل أعلام موسى ، عليه السلام[3] ، قلةً ونفرًا يجوز على مثلهم الكذب ؟ فلذلك لم يجب (ب ٤٨ و) ثبوتها وعلم البراهمة[4] والمجوس

---

٢٧٥ (١)-(١) ب : وطرفاه من آخره ووسطه. (٢) ص ف : ثبت. (٣) ص : خالفه. (٤) ب : ما . (٥) ف : محمداً . (٦) ب : — له . (٧) ف : خلف . (٨) ص : طبايعهم . (٩) ص : أسبابهم . (١٠) ص : — صلى الله ، و + وآله وسلم ؛ ف : عليه السلام. (١١) ف : القاهرة . (١٢) ف : عن . (١٣) ب ص : — من . (١٤) ص ف : سكت .

٢٧٦ (١) ص : الذي . (٢) ص : كانوا خلفهم . (٣) ص ف : — عليه السلام . (٤) ص : المجوس والبراهمة ؛ نص ص غير واضح ، وفيه كل الكلمات الموجودة في ب وف ، ولكن المقطع « يجب ثبوتها وعلم » مشطوب ، وفي الهامش كلمتان هما « يلزم القول » ؛ فيكون نص ص : « فلذلك لم يلزم المجوس والبراهمة القول بصحتها » .

بصحّتها . فإن قالوا : قد[٥] أخبرت اليهود ، وهم اليوم حجة ، أنهم أخذوا هذا النقل عن قوم هم حجة كهم وعمّن نقل بحضرة الحجة[٦] وادّعى[٧] حضورهم لإخراج اليد بيضاء ومشاهدتهم لذلك[٨]، فأمسكوا عن إنكاره . (ص ٩٣ ظ) قيل لهم : وكذلك[٩] المسلمون — وهم اليوم حجة ، بل بعضهم — يخبرون أنهم أخذوا نقلهم (ف ١٨ ظ) عن حجة كهم وممّن نقل بحضرة[١٠] الحجة فلم ينكر ما نقله مع ادّعائه[١١] حضورهم .

٢٧٧ فإنه[١] قالوا : لو كان ذلك كما يدّعون ، لعلمنا صدقهم فيما نقلوه ضرورة[٢] . قيل لهم : أول ما في هذا تجويزكم الكذب على عدد المسلمين اليوم في قولهم إنهم[٣] أخذوا ذلك عن حجة . وإن جاز الكذب عليهم في هذه[٤] الدعوى ، جاز عليهم في جميع ما يدّعونه وينقلونه[٥] . وجاز أيضاً على أمثالهم من اليهود والنصارى والمجوس ونقلة البلدان . وفي ذلك تعطيل[٦] الأخبار والعلم[٧] بشيء من جهتها أصلاً وتجويز[٨] أن تكون اليهود اليوم كاذبة في قولها إن هذا[٩] النقل أخذته عن حجة كهي . وذلك ما لا خلاص منه . ويقال لهم أيضاً[١٠] : ولو كان ما تنقله[١١] اليهود اليوم وتدّعيه[١٢] صحيحاً ومأخوذاً عن[١٣] مثلها [١٤]من سلف هم[١٤] حجة ، لعلم الملحدون والبراهمة وأهل التثنية[١٥] والمجوس وأصحاب[١٦] الطبائع والفلاسفة والمنجّمون صحة نقلهم اضطراراً . فلما لم يكن ذلك كذلك ، وكان سائر من ذكرناه[١٧] يجحد نقلهم ، بطل أن يكون صحيحاً .

---

(٥) ص : — قد . (٦) ب : — الحجة. (٧) ص : من ادعى (— و). (٨) ص : — لذلك. (٩) ب : فكذلك . (١٠) ف : بحضرته. (١١) ف : ادعايهم .

٢٧٧ (١) ص : وان . (٢) ص: « ضرورة » بعد « صدقهم » ؛ ف : « ضرورة » بعد « لعلمنا » . (٣) ب : إنما . (٤) ص : هذا ، و — الدعوى . (٥) ص : ينقلوه . (٦) ب : التعطيل للأخبار ؛ ص : تعطيل للأخبار . (٧) ف : والعمل . (٨) ص : تجويز لأن ؛ ف : تجويزا لان . (٩) ب : — هذا . (١٠) ب : — أيضاً و . (١١) ص : ينقله؛ ف : بدون نقط. (١٢) ص : ويدعيه. (١٣) ف : على. (١٤)—(١٤) ص ف : وسلفهم. (١٥) ص ف : — وأهل التثنية . (١٦) ص ف : وأهل . (١٧) ب : ذكرناهم ؛ ص : ذكرنا .

٢٧٨ **فإن قالوا** : هم يعلمون ذلك ضرورةً ، ولكنهم يجحدون ما يعلمون . قيل لهم : وكذلك أنتم وسائر النصارى عالمون بصحة نقل المسلمين لأعلام نبيّهم ، غير أنكم (ص ٩٤ و) تجحدون ذلك على علم منكم (ف ١٩ و) بصحته[1] . فإن قالوا : نحن[2] نجد أنفسنا بخلاف ما تدّعون[3] . قيل لهم : وكذلك تزعم البراهمة والمجوس والفلاسفة وأهل الإلحاد أنهم يجدون أنفسهم غير عالمين بصحة نقلكم — فلا[4] يجب تصديقكم . ولا جواب لهم[5] عن ذلك . وإن[6] قالوا : لسنا[7] نعلم صدق السلف الذين[8] نقلوا أعلام موسى اضطرارًا . وإنما نعلم ذلك من أمرهم استدلالًا بسكوت[9] من سكت عن إنكار ما نقلوه مع ادّعاء حضورهم ومشاهدتهم . ومن صدّ[10] عن النظر في ذلك جهل الحقّ فيما نقلوه . قيل لهم مثل ذلك في العلم بصحة كثير من أعلام النبيّ ، صلى الله عليه[11] ، وأنها معلومة بمثل هذا الاستدلال ، وأنهم إنما جهلوا ذلك[12] لتركهم النظر فيما يدل على صحته .

٢٧٩ **فإن قالوا** : إنما وجب صحة نقل أعلام موسى والانقياد له لإطباق أهل الأديان المختلفة عليه ، كاليهود والنصارى والمسلمين . وهذه العلّة مفقودة من خبركم . قيل لهم : [1]لِمَ (ب ٤٨ ظ) وجب ذلك دون أن يجب بطلانه وتكذيبه لإجماع[2] أهل الأديان المختلفة على تكذيبه وردّه ، كالبراهمة والمجوس والفلاسفة وضروب الدهرية ؟ فإن كان إطباق المختلفين في دياناتهم على تكذيب المخبِر لا يدل على كذبه[3] ، فما أنكرتم أن يكون (ص ٩٤ ظ) إطباق المختلفين في دياناتهم على تصديق المخبرين (ف ١٩ ظ) لا يدل على صدقهم ؟

٢٨٠ **ثم يقال لهم** : فما أنكرتم من وجوب ثبوت خبر المسلمين وصدقهم

---

٢٧٨ (١) ب : لصحته . (٢) ب ف : — نحن . (٣) ف : تدعونه . (٤) ب ص : فلم . (٥) ص ف : — لهم . (٦) ب : + هم . (٧) ب ص : ليس . (٨) ف : الذي . (٩) ب ف : لسكوت . (١٠) ص : صرف ؛ ف : صدف . (١١) ص : + وآله وسلم ؛ ف : — صلى الله عليه . (١٢) ب : — ذلك .

٢٧٩ (١) ص : + و . (٢) ب : لاجتماع . (٣) ف : تكذيبه .

لإطباقهم وإطباق العيسوية منكم على تصديقهم — وهم أهل دينين مختلفين وملتين متباينتين ؟ فإن قالوا : العيسوية إنما أخذوا نقل أعلام [١] نبيّكم عنكم[١]، وأنتم في الأصل فرقة واحدة [٢]لا تجب الحجة بنقلكم[٢] . قيل لهم : وكذلك المسلمون[٣] والنصارى إنما أخذوا نقل أعلام موسى، عليه السلام[٤]، عن أسلافكم وعنكم ، وأنتم في الأصل فرقة واحدة[٥] لا[٦] تجب الحجة بنقلكم[٥] . ثم يقال لهم : فيجب على موضوع اعتلالكم تصحيح آيات المسيح ، عليه السلام، لإطباقنا والنصارى والعيسوية على صحتها . فإن أجابوا إلى ذلك تركوا دينهم ؛ وإن أبوه تركوا اعتلالهم .

٢٨١ **فإن قالوا** : قد ضمّت النصارى إلى نقلهم[١] أعلام المسيح ما تحيله[٢] العقول من التثليث . قيل لهم : إن[٣] النصارى لم تنقل التثليث فيفسد نقلها ، وإنما تأوّلته واستدلت عليه عند أنفسها وضربت للحلول والاتّحاد والجوهر[٤] والأقانيم[٥] الأمثال وغلطت وأخطأت[٦] في اجتهادها وتأويلها . وذلك لا يوجب غلطها[٧] في نقلها أن المسيح أبرأ الأكمه والأبرص ومشى على الماء ونحو ذلك . فبطل ما قلتم . ويقال لهم : فيجب تصحيح أعلام المسيح[٨] بنقلنا[٩] ونقل العيسوية ونقل (ص ٩٥ و) الموحّدة[١٠] من النصارى من[١١] الأروسية[١٢] الذين يقولون إن عيسى [هو] ابن الله على جهة (ف ٩١ و)[١٣] الاختصاص والإكرام . فلا[١٤] يجدون لذلك مدفعاً .

---

٢٨٠ (١)—(١) ب : محمد صلى الله عليه عنكم ؛ ص : موسى عن أسلافكم وعنكم. (٢)—(٢) ب ف : مفقود. (٣) ف : النصارى والمسلمون. (٤) ف : — عيله السلام. (٥)—(٥) ص : مفقود. (٦) ب : فلا. (٧) ص ف : — عليه السلام .

٢٨١ (١) ص ف : نقل . (٢) ص ف : يحيله العقل . (٣) ص ف : — إن . (٤) ب : والأقانيم والجوهر . (٥) ف : + و . (٦) ص ف : — وأخطأت . (٧) ص ف : الغلط . (٨) ب : + صلى الله عليه . (٩) ص : بنقلها . (١٠) ص ف : موحدة، و — من. (١١) ب : + روءوس . (١٢) ف : تعليق في الهامش : « قال الاخ الامام هم الاروسية أصحاب اي أريس » ؛ ولعله يقصد « أي أصحاب أريس » . راجع التعليق في ق، ص ٢٦٩-٢٧٠ . (١٣) انتبه للاختلاط في ترتيب أوراق ف ؛ والنص كامل عنده وإن لم توجد ورقة مرقة بالعدد ٩٠ . (١٤) ب : ولا .

٢٨٢ **ثم يقال لهم** : فيجب أيضاً أن يكون نقل اليهود لأعلام موسى كذباً باطلًا ، لأنهم قد ضمّوا إلى نقل ذلك ما تحيله العقول من قولهم بالتشبيه والتجسيم وأن الله تعالى[١] جسم ذو صورة[٢] متناهٍ محدود أبيض الرأس واللحية وأنه مهموم محزون بما عليه العباد من الظلم والفساد في الأرض ، وأنه[٣] — تعالى عن قولهم — ندم على الطوفان وتغريق العالم وقال : « لن أعود إلى أن أغرق[٤] الأرض أبداً[٥] » ، وتخطّوا[٦] في الجهل إلى حدّ لم[٧] يبلغه النصارى في التثليث والاتّحاد . فإن[٨] قالوا : ليس كل اليهود يقول ذلك . قيل لهم : ولا كل النصارى يقول[٩] بالتثليث وإثبات النبوّة[١٠] على حدّ ما يذهب[١١] إليه[١٢] الملكية[١٣] واليعاقبة والنسطورية . ونحن إنما نحتجّ بنقل[١٤] الموحّدة منهم . فإن قالوا : ليس في النصارى إلا قائل (ب ٤٩ و) بالتثليث الذي تحيله[١٥] العقول . قيل لهم : ولا في اليهود إلا قائل بالتشبيه[١٦] والتجسيم الذي تحيله[١٧] العقول . ولا جواب عن ذلك .

٢٨٣ **ثم يقال لهم** : فخبّرونا[١] عن نقلكم أعلام موسى ، عليه السلام[٢] ، — هل كانت الحجة لازمة[٣] قائمة به قبل[٤] وجود النصارى والمسلمين وإطباقهم معكم على النقل مع خلاف[٥] البراهمة لكم و[٦] سائر (ف ٩١ ظ) من ذكرناه[٧] ؟ فإن قالوا : لا — تركوا (ص ٩٥ ظ) دينهم وأوجبوا سقوط فرض[٨] شريعة موسى عن كل برهميّ ومجوسيّ وملحد وفلسفيّ ، وأنه لا حجة عليها قبل نقل

---

٢٨٢ (١) ص ف : — تعالى . (٢) ب : + و . (٣) ص : وأن الله . (٤) ب : إلى إغراق . (٥) ف : — الأرض أبداً ؛ راجع سفر التكوين ٩ : ١١ . (٦) ب : وتخطى ؛ ف : وتخط . (٧) ب : لن تبلغه . (٨) ب : وإن . (٩) ب : يقولون . (١٠) النبوة : ولعل الأحسن أن نقرأ « البنوّة » ؟ (١١) ب : تذهب . (١٢) ص : — إليه . (١٣) ب : الملكية ؛ ص : الملكية ؛ ف : ؟ (١٤) ب : بقول . (١٥) ص ف : يحيله العقل . (١٦) ص : بالتجسيم والتشبيه . (١٧) ص : يحيله العقل .

٢٨٣ (١) ب : خبرونا . (٢) ص ف : — عليه السلام . (٣) ب ف : — لازمة . (٤) ف : قيل . (٥) ف : اختلاف . (٦) ص ف : في (مكان « و ») . (٧) ص : ذكرنا . (٨) ص : كلمة « فرض » مكتوبة في الهامش وهي مقطوعة .

المسلمين[٩] والنصارى لأعلامه[١٠] . وليس ذلك من قولهم . وإن[١١] قالوا : قد كانت الحجة لازمة قائمة[١٢] بنقل اليهود وحدهم مع خلاف من خالفهم مع[١٣] كثرة عددهم واختلاف دياناتهم . قيل لهم : فما أنكرتم من قيام الحجة بنقل المسلمين لأعلام نبيّهم ، صلى الله عليه[١٤] مع خلاف من خالفهم من أهل الملل ؟ فلا يجدون بدًّا من ترك ما تعلقوا به .

٢٨٤ ثم يقال لهم : هل يخلو نقل المسلمين والنصارى لأعلام موسى ، عليه السلام[١] ، من أن يكون مأخوذًا[٢] في الأصل عنكم أو عن عيسى ومحمد اللذين لم يأخذا عنكم وإنما أخذا عن الله تعالى[٣] ؟ فإن كانوا[٤] إنما أخذوا عنكم ، فأنتم[٥] في الأصل طبقة واحدة ، والحجة بقول الطبقة الواحدة[٦] غير ثابتة . وإن كانوا[٧] أخذوا ذلك عن عيسى ومحمد ، اللذين لم يأخذا عنكم وإنما[٨] أخذا عن الله سبحانه[٩] ، فهذا[١٠] إقرار[١١] منكم بنبوّتهما . فإن[١٢] قالوا : إنما وجب صحة[١١] نقل اليهود لأنهم في دار ذِلّة وممّن تؤخذ[١٣] منهم الجزية ؛ وليس كذلك المسلمون، لأنهم ليسوا في دار[١٤] ذلة ولا ممّن يؤدي[١٥] الجزية . يقال[١٦] لهم : فلا يجب على قولكم إثبات صحة خبر[١٧] نقلة البلدان والسير ، لأنه ليس بوارد عن أهل ذلة ولا ممّن[١٨] يؤدي جزية . (ص ٩٦ و) ويجب لهذه العلة صحة نقل (ف ٩٢ و) النصارى لأعلام المسيح[١٩] ، لأنهم في دار ذلة وممّن يؤدي[٢٠] الجزية . فلا يجدون من[٢١] ذلك بدًّا ، أو

---

(٩) ص : النصارى والمسلمون . (١٠) ب : لأعلام موسى . (١١) ص : فإن . (١٢) ب : — قائمة ؛ ص ف : — لازمة . (١٣) ص : في . (١٤) ص ف : — صلى الله عليه .

٢٨٤ (١) ص ف : — عليه السلام . (٢) ص : في الأصل مأخوذاً . (٣) ص : سبحانه ؛ ف : — تعالى . (٤) ف : كانا انما اخذا . (٥) ب : وأنتم . (٦) ص ف : — الواحدة . (٧) ف : كانا اخذا . (٨) ف : فانما ؛ ب : فقد . (٩) ص ف : — سبحانه . (١٠) ب ف : وهذا . (١١)–(١١) ف : مفقود. (١٢) ص : وإن. (١٣) ص : يوخذ؛ ف : بدون نقط . (١٤) ص : — دار . (١٥) ص : يودّون. (١٦) ب : فيقال . (١٧) ص ف : — خبر ، و « نقل » . (١٨) ب : — لا ؛ ف : ومن . (١٩) ب : عيسى ، و+ عليه السلام. (٢٠) ص : يُعطون ؛ ف : يعطي . (٢١) ص : لذلك .

يتركوا اعتلالهم . ويقال لهم : فيجب سقوط فرض اعتقاد نبوّة موسي ، عليه السلام[٢٢] ، وصحة ما جاء به قبـل أن يحصلوا في دار ذلة ويؤخذ[٢٣] منهم الجزية . فإن مرّوا على ذلك تركوا دينهم ؛ وإن أبوه أبطلوا هذا الشرط في صحة الأخبار .

٢٨٥ **ويقال لهم** : فيجب صحة أعـلام المسيح لإطباقهم[١] والعيسوية ونحن معهم على نقلها . لأن الفريقين يؤدون الجزية[٢] وهم في دار ذلة . وكذلك يجب صحة نقل المسلمين لأعلام محمد ، عليه السلام[٣] ، لإطباق العيسوية على نقلها ، وهم[٤] أهل ذلة وممّن يؤدي الجزية[٥] . فإن قالوا : عنكم أخذوا هذا النقل ، وأنتم في الأصل فرقـة واحدة . قيل لهم : وكذلك المسلمون والنصارى ، ومحمد وعيسى ، عليهما السلام[٦] ، (ب ٤٩ ظ) إنما أخذوا[٧] النقل لأعلام موسى عنكم ، وأنتم في الأصل طبقة واحدة . ونقل الفرقة عندكم[٨] لا تقوم به الحجة . فبطل تعلقكم[٩] .

٢٨٦ **فإن قالوا** : قد شهدتم وشهدت النصارى لنا بصحة أعلام موسى ، وذلك كالبيّنة على دعوانا . ولم نشهد الكم بصحة أعلام نبيّكم . قيل لهم : وشهادتنا وشهادة النصارى هي شهادة على شهادتكم ، وأنتم في الأصل فرقة واحدة . وكثرة الشهادات على (ف ٩٢ ظ) شهادة (ص ٩٦ ظ) واحدة من واحد أو فرقة واحدة ليست بحجة ولا بيّنة . ثم[١] يقال لهم : وكذلك[٢] قد شهدنا نحن والعيسوية بصحة أعلام عيسى[٣] ، عليه السلام ، فيجب إثباتها عندكم[٤] . فإن قالوا : شهادتكم على ذلـك شهادة على شهادتهم ، وهي شهادة في الأصل واحدة[٥] . قيل لهم مثل ذلك فيما تعلقوا به .

---

(٢٢) ص ف : — عليه السلام . (٢٣) ب : وتؤخذ .

٢٨٥ (١) لإطباقهم : أي إطباق النصارى ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ « فيجب صحة نقل النصارى لأعلام المسيح لإطباقهم » . (٢) ب : جزية وهي. (٣) ص : — عليه السلام. (٤) ص ف : + من . (٥) ص ف : جزية . (٦) ص ف : — عليهما السلام . (٧) ص : + هذا . (٨) ف : عنكم . (٩) ب : نقلكم .

٢٨٦ (١) ص ف : ويقال . (٢) ص ف : فكذلك . (٣) ص ف : المسيح ، و — عليه السلام . (٤) ص ف : — عندكم . (٥) ب : « واحدة » قبل « في الأصل » .

٢٨٧ **فإن قالوا** : إنما وجب القول بثبوت أعلام موسى[1] ، لأن الناقلة لها لم يحملوا على نقلهم بالسيف ؛ ونقلة أعلام محمد[2] محمولون على النقل بالسيف. قيل لهم : ولم زعمتم أنّا محمولون على نقل[3] الأعلام بالسيف وما دليلكم على ذلك ؟ وما أنكرتم أن تكون هذه الدعوى كذباً ؟ لأننا لا[4] نحمل أحدًا أسلم وأقر بالشهادتين على نقل أعلام نبيّنا ، عليه السلام[5] . ولو اعترض معترض جمهورَ[6] الأمّة ، لم نجد عندها مِن نقل هــذه الأعلام شيئاً ولا معرفة بكثير منها . وإنما نطالبهم بالدخول في الدين بعد قيام الحجة فقط .

٢٨٨ **ثم يقال لهم** : أليس موسى، عليه السلام[1]، كان من دينه وشريعته أن يقتل من ارتدّ عن دينه وفارق ملته بعــد الدخول فيها ؟ فإذا[2] قالوا : نعم . قيل لهم : فما أنكرتم أن تكونوا[3] محمولين على نقل أعلام موسى ، عليه السلام[4] ، بالسيف ، وأن يكون أسلافكم ، الذين كانت فيهم[5] المُنّة والرئاسة ، إنما دخلوا في دين موسى رغبةً وحبًّا لأسباب الدنيا والترأس (ص ٩٧ و) فيها — وضَمِن لهم ذلك ؟ فلما (ف ٩٣ و) دخلوا في الدين لم يمكنهم الخروج منه خوفَ[6] القتل ، فصاروا محمولين على النقل . فإن قالوا : لم يكن أسلافنا يحملون الناس على الدخول في الدين ، وإن حملوهم على المقام عليه بعد الدخول فيه . فلم يكونوا لذلك محمولين . قيل لهم : وكذلك نحن لا نقتل من دخل في ديننا إذا[7] لم ينقل أعلام نبينا . ولا نقتل أيضاً من أدّى الجزية وأقام على دينه ولم يدخل في ديننا ، إذا[8] كان من أهل العهد والصلح . فلم يجز أن نكون[9] محمولين على نقل أعلام نبيّنا ، عليه السلام[10] .

---

٢٨٧ (١) ب: + عليه السلام . (٢) ب : + عليه السلام . (٣) ب : النقل للأعلام . (٤) ب : لم . (٥) ص ف : — عليه السلام . (٦) ص : جمهورٌ ، و « على » مدرجة فوق.

٢٨٨ (١) ص ف : — عليه السلام . (٢) ص : فإن . (٣) ص : يكونوا ؛ ف : بدون نقط . (٤) ص ف : — عليه السلام . (٥) ب : منهم . (٦) ب : خوفاً من . (٧) ص : إذ . (٨) ب : أو ؛ ص : إذ . (٩) ب ف : يكونوا . (١٠) ص ف : — عليه السلام .

٢٨٩ **ويقال لهم أيضاً**[١] : فيجب صحة[٢] أعلام محمد لنقل[٣] العيسوية ، وهم أمّة عظيمة ، لأنها لم تُحمل على ذلك بالسيف . وكذلك يجب صحة[٤] أعلام المسيح[٥] (ب ٥٠ و) لنقلهم[٦] ونقل العيسوية لها ، لأنهم[٧] غير محمولين على النقل بالسيف . فإن قالوا : النصارى محمولة على النقل بالسيف . قيل لهم : وكذلك أنتم محمولون . وقيل لهم : فالعيسوية[٨] غير محمولة على نقل أعلام المسيح ، فيجب إثبات أعلامه بنقلهم .

٢٩٠ **ويقال للنصارى** — إن قالوا لنا : أنتم محمولون على نقلكم بالسيف — ما أنكرتم أن تكونوا[١] أيضاً[٢] محمولين[٣] على نقلكم بالسيف؟ فإن قالوا : النصارى متفرّقون[٤] في البلاد والمهامه وبطون الأودية (ف ٩٣ ظ) ورؤوس[٥] الجبال والصوامع وأطراف السِند والهند . فكيف يكونون محمولين على النقل بالسيف ، ولا أحد في هذه البقاع يحملهم ؟ (ص ٩٧ ظ) قيل لهم ولليهود[٦] : وكذلك المسلمون منتشرون في البحار[٧] والبراري والقفار والرباطات وأطراف البلاد وفي دار مملكتكم[٨] وتحت غلبتكم[٩] بقسطنطينية وعمورية وروميةوفي قلاعكم ومطاميركم ، وفي أسركم منهم خلق عظيم لا يُحصي عددهم إلا الله تعالى[١٠] — كلهم ينقلون أعلام النبيّ ، صلى الله عليه ، ويتديّنون[١١] بدينه[١٢] . فكيف يكون مَن ذكرنا[١٣] محمولًا على تصديق محمد ، صلى الله عليه[١٤] ، ونقل أعلامه ؟ فإن قالوا : جميع من ذكرتم إنما أخذوا النقل في الأصل عن قوم محمولين عليه . قيل لهم : وكذلك جميع من ذكرتم[١٥] من

٢٨٩ (١) ص ف : — أيضاً . (٢) ب : + نقل . (٣) ب : بنقل . (٤) ب : + نقل . (٥) ب : + عليه السلام . (٦) ص : لنقل المسلمين؛ وهذه القراءة تناسب سياق الحجة المعروضة ؛ ولعل الأفضل أن نقرأ « لنقل النصارى » ، لأن هذا يناسب معنى تتمة الفقرة . (٧) ب ص : وهم . (٨) ف : والعيسوية .

٢٩٠ (١) ب : يكونوا . (٢) ص : — أيضاً . (٣) ب : — محمولين . (٤) ب : مفترقون . (٥) ص : « وبين » ، وهي مصححة إلى « ورؤوس » . (٦) ص : واليهود . (٧) ب : « البحار » بعد « القفار » . (٨) ص ف : مملكتهم . (٩) ص ف : + لعل . (١٠) ص ف : — تعالى . (١١) ب : ويدينون . (١٢) ف : به . (١٣) ب : ذكرناه . (١٤) ص ف : — صلى الله عليه . (١٥) ب ص : ذكرتموه .

النصارى[١٦] واليهود في سائر الأقطار إنما أخذوا النقل[١٧] [١٨]عن قوم محمولين عليه في الأصل أو عمّن حُمل عليه وألجئ إليه بالسيف[١٨] . ولا جواب لهم[١٩] عن ذلك .

٢٩١ ثم يقال لهم : خبّرونا مَن الحامل للمسلمين[١] على النقل — أهم الحاملون لأنفسهم[٢] ، أم غيرُهم ، ممّن باين[٣] ملتهم وكذّب نبيّهم ، حملهم على نقل أعلامه بالسيف ؟ فإن قالوا : غيرهم حملهم ، مع تكذيبهم لنبيّهم — تجاهلوا وتركوا قولهم وما توجبه قضية العقـل والعادة . وإن قالوا : هم الحاملون لأنفسهم على نقل أعلام نبيّهم . (ف ٩٤ و) قيل لهم : وكيف[٤] يحمل الحامل نفسه على الشيء[٥] إلا من حيث لو آثروا ترك[٦] النقل لصاروا[٧] إليه ووقع منهم[٨] ؟ وهذا[٩] يعود إلى أنهم نقلوا ذلك مختارين للنقل . (ص ٩٨ و) وإن[١٠] قالوا : إنما صاروا محمولين على النقل[١١] بأن حمل بعضهم بعضاً . يقال لهم : فلا بد أن تكون[١٢] منهم[١٣] فرقة غير محمولة ، هي الحاملة لغيرها . فإن قالوا : هو كذلك . قيل لهم : فما[١٤] أنكرتم أن تكون أعلام محمد ، صلى الله عليه ، صحيحة[١٥] ثابتة[١٦] بنقل تلك الطبقة[١٧] التي هي غير محمولة أصلًا[١٨] ؟ وهذا يبطل تعلقهم بالحمل . فإن[١٩] قالوا : هذه الفرقة التي ليست بمحمولة يقصر عددها عن عدد[٢٠] من يوجب خبره العلم . قيل لهم : وكذلك الأصل [٢١]في نقل أعلام موسى[٢١] — الذين[٢٢] أخذتم النقل عنهم فرقة (ب ٥٠ ظ) يقصر عددها عن عدد[٢٣] من يوجب خبره العلم .

---

(١٦) ص : اليهود والنصارى . (١٧) ف : بالنقل. (١٨)–(١٨) ص ف : في الأصل عن جماعة من حُمل عليه وألجيء بالسيف إليه . (١٩) ب : — لهم .

٢٩١ (١) ص : المسلمين . (٢) ص : أنفسهم أو . (٣) ص : يأبى . (٤) ب : فكيف . (٥) ص ف : شيء . (٦) ص : تركوا . (٧) ص : لصار . (٨) ص : منه . (٩) ب : فهذا . (١٠) ص : فان . (١١) ص ف : — على النقل . (١٢) ص : يكون ؛ ف : بدون نقط . (١٣) ب ص : فيهم . (١٤) ف : ما . (١٥) ص ف : — صلى الله عليه صحيحة . (١٦) ف : — ثابتة . (١٧) ص : الطبيعة . (١٨) ص : — أصلا ؛ ف : أيضاً . (١٩) ب : وإن . (٢٠) ب : عدة. (٢١)–(٢١) ب : في الذين نقلوا أعلام موسى. (٢٢) ب : — الذين ، و + و ؛ ص : في أن الذين الخ . (٢٣) ب : عدة .

٢٩٢ **فإن قالوا** : قد أخبرت اليهود اليوم[١] ، وهم أهل تواتر ، أن سلفهم كخلفهم ، فوجب صدقهم في ذلــك . قيل لهم : فما بال[٢] البراهمة والمجوس وأهل الإلحاد والتنجيم والفلاسفة ، لا يعلمون ذلك ويجحدونه وينكرونه؟ فإن قالوا : هم يعلمون ذلك ، ولكنهم يكابرون . قيل لهم : وكذلك[٣] المسلمون قد أخبروا اليوم ، وهم أهل تواتر ، أنهم أخذوا النقــل عن سلف كخلفهم ومن آحاد نقلوا بحضرة من هو كخلفهم وادّعوا حضورهم وسلّموا نقلهم ، (ف ٩٩ ظ) فوجب صدقهم . وأنتم وكل واحــد تعلمون ذلك ، ولكنكم تجحدون وتعاندون . ولا جواب عن ذلك .

٢٩٣ **فإن قالوا** : ليس ينكر[١] البراهمة والمجوس والفلاسفة والملحدة ظهور هذه الأمور على يد موسى ، (ص ٩٨ ظ) وإنما يدّعون أنهــا حيل ومخاريق . قيل لهم : ليس ذلك[٢] كما تقولون . لأنهم جميعاً ينكرون فلق البحر وخروج اليد بيضاء ونبع[٣] الماء من الصخر جملةً . وإنما يستضعفون بعض من يسلمون له ذلك جدلًا طمعاً في[٤] انتهاز فرصته وإظهار[٥] عجزه في[٦] كل ذلك . وقيل لهم : وكذلك أنتم لا تنكرون[٧] ، إذا خلوتم بأنفسكم ، أن يكون[٨] محمد ، صلى الله عليه[٩] ، أتى بهذه المعجزات[١٠] الخارقة للعــادة ، وإنما تظنّون أنها حيل ومخاريق . فإن قالوا : لسنا نقول ذلك . قيل لهم : وكذلك البراهمة والمجوس وأهل الإلحاد لا يُقرّون بوجود[١١] شيء مما تدّعونه لموسى ، عليه السلام[١٢] . ولا جواب عن ذلك .

---

٢٩٢ (١) ص ف : « اليوم » بعد « وهم » . (٢) ص : — بال ، و+ أنكرتم أن يكون . (٣) ب : فكذلك ؛ ص : كذلك .

٢٩٣ (١) ب ف : تنكر . (٢) ب : كذلك . (٣) ف : تنبع (لكن بدون نقط) . (٤) ص : — في ، و + و . (٥) ص : وإظهاراً لعجزه . (٦) ب ص : من. (٧) ف : تجحدون . (٨) ف : — يكون ، و « محمداً » . (٩) ص ف : — صلى الله عليه . (١٠) ص ف : العجائب . (١١) ص : — وجود (بشيء) . (١٢) ص ف : — عليه السلام .

٢٩٤ **وقد**[١] **زعم** كثير من اليهود أن من شرط الخبر الموجب للعلم القاطع للعذر أن يكون[٢] الناقلة له[٣] لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد ولا يجوز على مثلهم التكاتب والتراسل ، وأن يتغاير[٤] آباؤهم وتختلف[٥] أنسابهم وتتفرّق دواعيهم وهممهم وأغراضهم ، وأن تختلف مللهم ودياناتهم ، وألّا يُحمَلوا على[٦] نقلهم بالسيف ولا[٧] يضمّوا إلى (ف ٩٥ و) خبرهم ما تحيله العقول ، وأن يكونوا في دار ذلة وأن[٨] يؤخذ منهم الجزية . قالوا[٩] : وكل هذه الشروط موجودة في نقل اليهود دون نقل[١٠] المسلمين والنصارى والمجوس. لأن المسلمين محمولون على نقلهم بالسيف ؛ والمجوس يقولون[١١] بقدم (ص ٩٩ و) اثنين وعبادة النور ، وهو شخص محدود ؛ والنصارى يقولون[١٢] بالتثليث. وكل هذا تحيله[١٣] العقول وتدفعه[١٤] . فوجب القضاء بصحة أعلام موسى[١٥] دون أعلام محمد وعيسى وزرادشت[١٦] . وقد تكلمنا عليهم في الحمل[١٧] على نقل الأعلام بما يغني عن رده . وكذلك قد قدّمنا القول في اشتراطهم كون النقلة في دار ذلة وممن يؤخذ[١٨] منهم الجزية ، وفي ضمّ ما تحيله[١٩] (ب ٥١ و) العقول إلى النقل ، وفي[٢٠] توثيق الخبر بإطباق أهل الملل المختلفة عليه[٢١]. وبيّنا أنه لا تعلق لهم[٢٢] في شيء مما ذكروه .

٢٩٥ **فأما تغاير** الآباء واختلاف الأنساب وتباعد الأوطان والديار ، فإنه لا معنى[١] لاشتراطه . لأنه لو نقل إلينا خبرًا[٢] عن مشاهدة أهلُ بلدة واحدة وبنو[٣] أب واحد وأهل نسب واحد وأهل دين واحد ، وهم أهل تواتر ، لوجب العلم بصدقهم وصحة نقلهم . وكذلك لو كانت حرفتهم واحدة[٤] .

---

٢٩٤ (١) ص : — قد . (٢) ب : تكون ؛ ف : بدون نقط . (٣) ب : — له . (٤) ب : تتغاير ؛ ف : بدون نقط . (٥) ص : ويختلف أنسابهم ويتفرق . (٦) ص : — على . (٧) ص : وان لا . (٨) ب : وممن تؤخذ ؛ ف : بدون نقط . (٩) ص : — قالوا . (١٠) ب : — نقل . (١١) ف : يقول . (١٢) ص ف : يقول . (١٣) ف : يحيله العقل. (١٤) ص ف : ويدفعه . (١٥) ب : + عليه السلام . (١٦) ص : وزرادست . (١٧) ص : الجمل ؛ ف : — الحمل على . (١٨) ب : تؤخذ . (١٩) ص ف : يحيله العقل . (٢٠) ب : — و ؛ ص : ومن . (٢١) ص : — عليه . (٢٢) ص : — لهم .

٢٩٥ (١) ب : + له ولا . (٢) ف : خبر . (٣) ص ف : من بني . (٤) ص : + بصدقهم ، وهي مشطوبة .

وأما اشتراطهم ألا يضمّوا إلى خبرهم ما تحيله العقول ، فإنه باطل . لأن أهل التواتر لا يجوز وقوع الكذب منهم ، ونقل ما تحيله العقول كذب لا محالة . ولو جاز عليهم ذلك ، لبطل العلم (ف ٩٥ ظ) بخبرهم . والنصارى لم تنقل التثليث ، ولكن تأوّلته على ما بيناه من قبل .

٢٩٦ **فإنه**[١] **قالوا** : قد[٢] نقلنا ونقلت النصارى أن المسيح قُتل وصُلب ، فيجب القطع بصحة خبرنا . قيل لهم : و[٣]قد (ص ٩٩ ظ) قال بعض الأئمة وأكثر الناس[٤] : إن النقل مأخوذ عن أربعة من الحواريين ، وهم[٥] لوقا[٦] ومتّى[٧] ومَرْقَس[٨] ويوحنّا — والأربعة يجوز عليهم الكذب . وقال بعضهم : إنكم قد[٩] صدقتم وصدق أسلافكم في[١٠] أن شخصاً صُلب[١١] وقُتل . ولكنكم توهّمتم أنه المسيح . لأن المقتول تحوّل عن صفته[١٢] ، وتقع[١٣] الشُبَه في أمره . والخبر لا يكون موجباً للعلم حتى تكون الناقلة قد اضطرّت إلى ما أخبرت عنه وزالت الشبهة فيه . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما سألتم عنه .

٢٩٧ **وكذلك الجواب** عن المطالبة بصحة أعلام زرادشت . إما أن نقول : إنها في الأصل مأخوذة عن آحاد ، لأن العلم بصدقهم غير واقع لنا ؛ أو نقول : إنه نبيّ صادق ، ظهرت على يده الأعلام ودعا إلى نبوّة نوح وإبراهيم . وإنما[١] كذبت المجوس عليه في إضافة ما أضافته إليه من القول بالتثنية وقدم النور والظلام وحدوث الشيطان من فكرة فكرها[٢] وشكّة شكّها بعض أشخاص النور . وهو بمنزلة كذب النصارى على المسيح ، عليه السلام[٣] ، من دعائه إلى اعتقاد التثليث والاتّحاد والاختلاط ، وأن مريم ولدت

---

٢٩٦ (١) ف : وان . (٢) ب ص : فقد . (٣) ب : — و . (٤) ص : القايلين . (٥) ب ف : — وهم . (٦) ب : لوقى . (٧) ص : ومتىْ ؛ ف : بدون نقط . (٨) ب : ومَرْقُسْ . (٩) ب : — قد . (١٠) ص : — في . (١١) ب : قتل وصلب . (١٢) ب : + هذا . (١٣) ص : ووقع القَبَة ؛ ف : القبة .

٢٩٧ (١) ص : — إنما . (٢) ب ف : — فكرها . (٣) ص ف : — عليه السلام .

مسيحاً بناسوته[٤] دون (ف ٩٦ و) لاهوته ، وغير ذلك من جهالاتهم . فلا[٥] سؤال لهم علينا في شيء من ذلك .

٢٩٨ (ص ١٠٠ و) وسنقول في تفصيل الأخبار ، وذكر التواتر فيها[١] وصفة أهله وما يجب كونهم عليه ، وفي[٢] حال أخبار الآحاد ، وما يُستدل[٣] به على صحة الصحيح منها وبطلان الباطل ، والوقف فيما عَرِي من الدليل[٤] ، وغير ذلك من أحكام الأخبار ، في باب القول في الإمامة بما يوضح الحق[٥] — إن شاء الله تعالى !

---

(٤) ب : بلاهوته دون ناسوته . (٥) ب : ولا .

٢٩٨ (١) ص ف : منها . (٢) ب : — في . (٣) ص : تستدل ، و — به . (٤) ص : التلبيس . (٥) ب ص : — بما يوضح الحق ؛ راجع العدد ٦٣٤ وما يليه .

[الباب الثالث عشر]

باب الكلام على منكر نسخ شريعة موسى، (ب ٥١ ظ) عليه السلام[1]، من جهة السمع دون العقل

٢٩٩ **يقال** [1]لمن زعم ذلك منهم[1] : ما الخبر الموجب لمنع نسخ شريعة موسى، عليه السلام[2] ؟ فإن قالوا : هو ما نقله[3] اليهود خلفاً عن سلف عمّن شاهد موسى[4] منهم[5] أنه قال : « إن[6] هذه الشريعة مؤبدة[7] عليكم ولازمة لكم ما دامت السماوات والأرض[8]، لا نسخ لها ولا تبديل »[9]، ونحو هذا من[10] اللفظ. وأنه أمر بتكذيب كل من دعا[11] إلى نسخ شريعته[12] وتبديلها. فوجب منع النسخ بما ذكرناه من الخبر. فيقال لهم : ما أنكرتم أن لا[13] يكون هذا القول الذي نقلتموه عن موسى، عليه السلام[14]، صحيحاً ؟ ولم[15] زعمتم أن مراده به[16] نفيُ النسخ على كل حال ولزوم العمل بشريعته[17]، وإن (ف ٩٦ ظ) ظهرت الأعلام[18] على يد من يدعو إلى نسخها وتبديلها ؟

(العنوان) (١) ص : — عليه السلام .

٢٩٩ (١)—(١) ص : لهم لم زعمتم ذلك و . (٢) ص ف : — عليه السلام. (٣) ب : تنقله. (٤) ب : + عليه السلام . (٥) ص : — منهم . (٦) ب ف : — إن . (٧) ص ف : موبدة . (٨) ب : — والأرض . (٩) لا يوجد نص هذا القول في أي من أسفار العهد العتيق . (١٠) ف : — من . (١١) ب : دَعَى . (١٢) ص : شريعة . (١٣) ب ص : — لا . (١٤) ص ف : — عليه السلام . (١٥) ب ص : ولكن لم. (١٦) ص : — به . (١٧) ص ف : بشرائعه . (١٨) ص : المعجزات ؛ ف : — الأعلام .

٣٠٠ **وما أنكرتم** أن يكون إنما أراد بقوله : إن شريعته لازمة لكم ما دامت السماوات والأرض – ما لم تظهر المعجزات على يد داع (ص١٠٠ظ) يدعو[١] إلى خلافها وتبديلها ؟ لأنه قد قُيّد في العقل وجوب تصديق من ظهرت الأعلام على يده والمصير إلى حكم قوله وسقوط العمل بما أخبر بنسخه وإزالته، كما أنه قُيّد في عقولنا وجوبُ سقوط فرض العمل بالشريعة مع الموت والعدم والعجز عندكم. فوجب أن يكون معنى قوله: « الشريعة لازمة لكم ما دامت السماوات والأرض » – [٢] ما كنتم أحياء وموجودين و[٣] ما لم تموتوا أو[٤] تعدموا[٥] أو تعجزوا ، وإن لم يكن ذلك في أخبارهم[٦] في سياق اللفظ لأجل أنه مقيّد في العقل .

٣٠١ **وكذلك**[١] ما أنكرتم أن يكون المراد بقوله : « إنها مؤبدة لازمة لكم » – ما لم يبعث الله نبيًّا تظهر[٢] الأعلام على يده يدعو إلى نسخها وتبديلها ؟ فإن قالوا : لولا أن اليهود قد نقلت – وهم[٣] اليوم أهل تواتر – عن مثلهم عمّن شاهد موسى[٤] ، أنه أكّد هذا النفيَ للنسخ وقرنه بما يدل على أنه أراد عموم الأزمان على جميع الأحوال إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأزال بما كان من توقيفه على ذلك وتأكيده [٥] ظهورَ الأسباب التي اضطرّوا عندها إلى أنه أراد أن الله تعالى[٦] لا يبعث أبــدًا[٧] (ف ٩٧ و) نبيًّا بنسخها[٨] ، [لولا ذلك] لأجزنا من التأويل ما قلتموه وسألتم عنه . ولكن الضرورة التي نقلها[٩] إلينا أهل الحجة أمّنت[١٠] مما ذكرتم[١١] ، فوجب حمل (ص ١٠١ و) الخبر على العموم .

---

٣٠٠ (١) ص : – يدعو . (٢) ب : + و . (٣) ص ف : – و . (٤) ص ف : و . (٥) ص : تعجزوا أو تعدموا . (٦) ب : – في أخبارهم .

٣٠١ (١) ص ف : فكذلك. (٢) ف : يُظهر . (٣) ب : وهي . (٤) ب : + عليه السلام . (٥) ب : + و . (٦) ف : – تعالى . (٧) ص : – أبداً . (٨) وفي هذه الجملة شيء من التشويش ؛ فلعل الأفضل أن نضيف بعد «ظهور» ما هو بمعنى هذه الكلمات : « نبيٍّ بعده يدعو إلى نسخ شريعته وتبديلها ، وأوضح » . (٩) ب : نقلتها . (١٠) ف : آمنت . (١١) ب : ذكرتموه .

٣٠٢ **يقال**[١] **لهم** : هذه الدعوى كذب منكم[٢] . لأنــه لو كان الذي أخبركم عن هذه الضرورة الواقعة[٣] بقصد موسى عن سلفكم أهلَ تواتر ، [٤]وكذلك مَن قبلهم إلى القوم الذين شاهدوا موسى — وهم أهل تواتر[٤] — قد اضطرّوا إلى ما أخبروا عنه ، لوجبت[٥] لنا الضرورة بأن موسى[٦] قد وقَف على ذلك (ب ٥٢ و) وأراده ، وثبت أنه[٧] من دينه . لأننا قد سمعنا الخبر كما سمعتم وعرفناه كما عرفتم . فلو كان منه[٨] من التوقيف والتأكيد ما وصفتم — وقد نقله أهل الحجة — لعلمنا ذلك ضرورة ، كما علمنا وجود موسى ، عليه السلام، ضرورةً، لمَّا نقل وجودَه ومشاهدتَه[٩] قومٌ هم حجة إلى مثلهم إلى مثلهم[١٠] إلى من سمعناه. وكذلك سبيل وجوب[١١] العلم بكل أمر تواتر الخبر عنه واستوى فيه طرفا الخبر ووسطه . وفي رجوعنا إلى أنفسنا ووجودنا لها[١٢] غير عالمة[١٣] بذلك في جملة ولا في[١٤] تفصيل — فضلاً عن أن تكون مضطرّة — دليل على كذبكم[١٥] في هذه الدعوى .

٣٠٣ **فإن قالوا** : لو لم تكن هذه[١] الضرورة صحيحة ثابتة ، [٢]لكانت اليهود اليوم كاذبة[٢] (ف ٩٧ ظ) في قولهم إنهم مضطرون إلى العلم بصحة هذه الضرورة التي أخبرهم بحصولها سلفهم . وكذلك أيضاً سلفهم[٣] قد كذبوا ، وسلف سلفهم ، في دعواهم العلم بهذه الضرورة ، وكذبوا في نقلها (ص ١٠١ ظ) وفي[٤] الإخبار عنها . ولو جاز ذلك عليهم ، لجاز أن يكون كل ما نقلوه كذباً ، ولجاز مثل[٥] ذلك على سائر الأمم وعلى نقلة البلدان والأمصار . وهذا يبطل التواتر رأساً .

---

٣٠٢ (١) ص : قيل. (٢) ب : — منكم. (٣) ف : + التي تدعونه. (٤)—(٤) ف : مفقود. (٥) ص : أوجبت ؛ ف : ولوجبت . (٦) ب : + صلى الله عليه . (٧) ص ف : — أنه . (٨) ب ص : — منه . (٩) ف : ومشاهده . (١٠) ف : — إلى مثلهم ؛ ص : لعلها مشطوبة . (١١) ف : + وجود . (١٢) ب : إيّاها . (١٣) ص : عالم . (١٤) ص ف : — في . (١٥) ب : كذبهم .

٣٠٣ (١) ص : — هذه. (٢)—(٢) ص ف : لكانوا اليوم كاذبين. (٣) ص : سلفكم. (٤) ص ف : — في . (٥) ص : — مثل .

٣٠٤ **ويقال لهم** : ولو كانت هذه الضرورة التي تدّعونها صحيحة ثابتة ، وقد سمع المسلمون نقلها[١] كما سمعتموه[٢] ، لوجب أن يكونوا مضطرّين إلى العلم بصحتها وأن تكون حالهم في العلم بذلك كحالكم[٣] . ولو كان ذلك كذلك ، لوجب أن يكون المسلمون ، مع كثرة عددهم وامتناع التراسل والتشاعر عليهم ، قد كذبوا في قولهم : « إنّا غير عالمين بذلك ولا مضطرّين إليه » — لأنهم عندكم مضطرّون إليه . ولو جاز عليهم الكذب[٤] على أنفسهم في جحد ما هم إلى العلم به مضطرّون ، لجاز عليهم الكذب[٤] على غيرهم، ولجاز أن يكونوا كذبة في سائر ما نقلوه ، ولجاز مثل الجائز عليهم على سائر الأمم وأهل[٥] الملل ونقلة البلدان . وهذا يبطل التواتر جملةً . فإن مرّوا على ذلك تركوا دينهم ؛ وإن أبوه أبطلوا دعواهم .

٣٠٥ **ومما يدل** على كذب هذه الدعوى أننا لا نعلم ضرورة أن موسى قال هذا القول جملةً — أعني ما ادّعوه عليه (ف ٩٨ و) من قوله : « هذه[١] الشريعة لازمة لكم[٢] ما دامت السماوات والأرض » — فضلًا عن[٣] أن نعلم[٤] مراده به[٥] . لأن العلم بمراده بالقول إنما[٦] هو فرع للعلم بوجود القول . (ص ١٠٢ و) ونحن فلا نعلم أنه قال هذا القول جملةً — فكيف يُدّعى علينا[٧] العلم بمراده فيه[٨] ضرورةً ؟ ويقال لهم : قد[٩] زعم أكثر اليهود[١٠] ممّن لا يَعتمد البهتَ[١٠] في المناظرة والمدافعة أن الذي نُقل عن موسى ، عليه السلام[١١] ، في هذا الباب هو أنه قال : « إن أطعتموني فيما أمرتكم به[١٢]

---

٣٠٤ (١) ب: بنقلها . (٢) ب: سمعتم . (٣) ف: «كحالهم» ، وهي مصححة إلى «كحالكم» . (٤)–(٤) ص: مفقود . (٥) ب: من أهل .

٣٠٥ (١) ف: + إن ، و — هذه . (٢) ب: «لكم» قبل «لازمة» . (٣) ص: — عن . (٤) ب: يُعْلَم ؛ ف: بدون نقط . (٥) ص: — به . (٦) ب: — إنما . (٧) ص ف: — علينا . (٨) ب: — فيه . (٩) ص: فيزعم (— قد) . (١٠)–(١٠) ب: ومن يُعتمد عليه . (١١) ص ف: — عليه السلام . (١٢) ص: — به ف: «به» ؛ مشطوبة .

ونهيتكم عنه[١٣]، ثبت مُلككم كما ثبتت[١٤] السماوات[١٥] والأرض »[١٦]. وما[١٧] ذكر النسخ، ولا[١٨] أن الشريعة (ب ٥٢ ظ) لا تُنسخ، ولا[١٩] أنه لا نبيّ بعده ينسخها، ولا أنها مؤبدة عليكم ولازمة لكم ما دامت السماوات والأرض[٢٠]، ولا شيئاً من هذه الألفاظ. وكل[٢١] ما يدّعونه من هذه الألفاظ[٢٢] أباطيل ومقايلات النصاري والمسلمين واستعارة لكلامهم وألفاظهم.

٣٠٦ وليس في قوله : « إن أطعتموني فيما أمرتكم به[١] ونهيتكم عنه[٢] ثبت ملككم » دليل على أن الشريعة التي أمر بطاعته في العمل بها لا تُنسخ. لأن الإنسان قد يقول مثل هذا ثم ينسخ الفعل[٣] ويُديم ما ضَمِنه على الطاعة فيه قبل نسخه. لأن القائل إذا قال : « إن أطعتني فيما أمرتك ودعوتك إليه، ثبتت[٤] مُكنتك عندي ودامت كرامتك لديّ وقرب مكانك من مكاني » — جاز أن ينسخ (ف ٩٨ ظ) الأمر[٥] بعد فعله[٥]، ووجب أن يديم بعد نسخه ما ضمنه. وإذا لم يثبت ملك بني إسرائيل، لأنهم عصوه في أيام[٦] حياته وبعد وفاته، (ص ١٠٢ ظ) وحرّفوا وغيّروا وبدّلوا. فزال عند ذلك ملكهم وضُربت عليهم الذلة والمسكنة[٧]، كما قال الله[٨] تعالى، وكان[٩] فيهم المبيح[١٠] بالعَدْوِ في السبت وغير ذلك من ضروب[١١] عصيانهم له. فلا معنى لدعوى هذه الألفاظ التي لا أصل لها على موسى، عليه السلام[١٢].

٣٠٧ **ومما يدل** أيضاً على تخرُّصهم في هذه الألفاظ على موسى، عليه

---

(١٣) ص: — عنه. (١٤) ص: كل النقط موجودة على الكلمة حتى تقرأ « ثبتت » او «تثبت».
(١٥) ص: السما والأرض ؛ ف: السما ت. (١٦) لم أجد نص هذا القول في التوراة، ولكن راجع سفر الخروج ١٩ : ٥، وسفر الأحبار ٢٦، وسفر تثنية الاشتراع ٤ : ١-٢، و ٥ : ٣٢-٣٣ و ٢٩، وغيرها. (١٧) ص: ولم يذكر. (١٨) ص ف: — لا. (١٩) ص ف: — لا.
(٢٠) ب: — والأرض. (٢١) ص: فكل. (٢٢) ب ف: هذا (مكان « هذه الألفاظ »).

٣٠٦ (١) ص: — به. (٢) ب: — عنه ثبت ملككم. (٣) ب: العمل. (٤) ص ف: ثبت. (٥)-(٥) ف: قبل فعله وبعد قوله. (٦) ص: حال. (٧) ب: — والمسكنة ؛ راجع: البقرة ٢ : ٦١/٥٨، وآل عمران ٣ : ١١٢/١٠٨. (٨) ف: — الله ؛ ص: الله جل وعز. (٩) ب: فكان. (١٠) ب: المَسْخ بالعُدُوّ ؛ ص: المسيح (؟) بالسّعي ؛ ف: المسح (؟) بالعَدو. (١١) ف: — ضروب. (١٢) ص ف: — عليه السلام.

السلام[1] ، علمنا أنه عبراني اللسان وأن ما نقلوه[2] عنه ليس بصورة ما يوردونه علينا من قولهم : إن الشريعة مؤبدة ، وإنها لا نسخ لها ، وإن العمل بها واجب ما دامت السماوات والأرض ، وأمثال ذلك . و[3]إنما ينقلون كلام موسى ويترجمونه وينقلونه من لغة إلى لغة ويفسرونه — والغلط والتحريف يدخل في النقل كثيرا . فلم تجب الضرورة بصحة ما نقلوه وفسّروه . ومن ادّعى ذلك ، طولب بأن [4]يأتي بذلك[5] بذكر[4] لفظ موسى بالعبرانية وحروف لفظه لنعرضه[6] على أهل لغته ، فإنك تجد فيه[7] من الخلاف بينهم أمرًا عظيماً .

٣٠٨ فإن[1] هم قبلوا هذا وقالوا : فما[2] الذي يدل عندكم على منع نبيّ بعد نبيّكم[3] ؟ قيل لهم[4] : الخبر الوارد عنه[5] ، صلى الله عليه[6] ، وهو ما نقله[7] كافّة الأمّة من قوله : « لا نبيّ بعدي » . وقد نقلوا مع[8] ذلك عن سلفهم ، والسلف[9] عن سلفه ، حتى يتّصل ذلك عن شاهد (ص ١٠٣ و) النبيّ ، صلى الله عليه[10] ، أنه أكّد هذا القول وعرّاه من[11] كل قرينة توجب[12] تخصيصه ، (ف ٩٩ و) وقرنه بكل ما أوجب العلم بعموم مراده لنفي[13] سائر الأنبياء بعده ممّن ينسخ شريعته وممّن لا ينسخها[14] من العرب ومن[15] غيرها ، وفي عصره وبعد وفاته ، وإلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها ، وهو خير الوارثين[16] !

٣٠٩ فإن قالوا : فمثل هذه الدعوى بعينها حكينا لكم عن موسى[1] ، فلم تقبلوها . فإن كان ما قلتموه من هذا حجةً لكم ، فهو أيضاً حجة لنا . قيل[2] لهم : الفرق بين (ب ٥٣ و) خبرنا وخبركم ، الذى ادّعيتموه[3] على

---

٣٠٧ (١) ص ف : — عليه السلام . (٢) ص : يقوله . (٣) ف : — و . (٤)–(٤) ب : يذكر . (٥) ص : ذلك . (٦) ص : لتعرضه ؛ ف : ليعرضه . (٧) ص : فيهم .

٣٠٨ (١) ب : وإن . (٢) ب : ما . (٣) ب : + عليه السلام . (٤) ص : — لهم . (٥) ص : — عنه . (٦) ص ف : — صلى الله عليه . (٧) ب : نقلوه . (٨) ب : — مع . (٩) ب : والخلف عن سلف . (١٠) ص : + وسلم ؛ ف : عليه السلام . (١١) ب : عن . (١٢) ص : فوجب تخصيصُه . (١٣) ب : للنبي لسائر . (١٤) ص : ينسخ و . (١٥) ب : — من . (١٦) ب : — وهو خير الوارثين ؛ راجع : الأنبياء ٢١ : ٨٩ .

٣٠٩ (١) ب : + عليه السلام . (٢) ب ص : فيقال . (٣) ب : ادعيتم .

موسى، ثلاثة أمور . أحدها أن ما نقلناه لكم هو لفظ الرسول ، صلى الله عليه[٤] ، غير مفسّر ولا منقول بتفسير ونقل[٥] يمكن دخول الغلط والتحريف في مثله . وليس كذلك سبيل خبركم ، لأنه منقول من لغة إلى لغة .

٣١٠ **والآخر**[١] أن نبيّنا ، صلى الله عليه[٢] ، لما قال : « لا نبيّ بعدي » ، [٣]تلا قول[٤] ربّه : « وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّينَ »[٥] ، و[٦]عزّاه مما يوجب تصديق نبيّ بعده وأوجب[٧] تكذيب كل مُدّع لنبوّة معه وبعد موته ، وأكد ذلك وقرنه بما[٨] تقع الضرورة عنده إلى مراده . وموسى ، عليه السلام[٩] ، قرن خبره ، الذي تدّعونه عليه ، بالأمر لكم بتصديق الرسل بعده . وقد صدّقتم[١٠] بنبوّة[١١] يوشع بن نون[١٢] وَحِزْقِيَالَ[١٣] واليَسَع وداود (ص١٠٣ ظ) وسليمان . وقد[١٤] صدّقت العيسوية منكم بنبوّة أبي عيسى الأصبهاني[١٥] . وأنتم تنتظرون المسيح إلى اليوم ، وتنتظرون رسلًا تأتيكم[١٦] إلى وقتنا هذا. ونبيّنا ، صلى الله عليه[١٧] ، منع من ذلك ووقّف عليه وأكّده[١٨] . فبان الفرق بين الأمرين .

٣١١ **والأمر الثالث** أن الله تعالى[١] عندنا (ف ٩٩ ظ) وعندكم لا يُبطل الحجج بعضها ببعض ولا يقلب العلوم ولا يغيّر حقائق الأمور . فلو كان موسى قد وقفكم على منع نسخ شريعته توقيفاً اضطرّكم[٢] به إلى مراده ونفى[٣] سائر وجوه الاحتمال عنه ، لكان لا يُخبر بذلك إلا عن الله سبحانه[٤] .

---

(٤) ص: عليه السلام ؛ ف: — صلى الله عليه . (٥) ص: + لا .

٣١٠ (١) ب : والوجه الآخر . (٢) ص : — صلى الله عليه ؛ ف: عليه السلام . (٣) ص ف: + و . (٤) ب: قوله تعالى . (٥) الأحزاب ٣٣ : ٤٠ . (٦) ص ف: — و ؛ وعزّاه: أي عزّى قوله « لا نبيّ بعدي » . (٧) ب: وأمر بتكذيب . (٨) ص: مما يقع ؛ ف: يقع . (٩) ص ف: — عليه السلام . (١٠) ف: أقررتم . (١١) ب: — بنبوة . (١٢) ب ف: — بن نون . (١٣) ب: وحِزْقِيلَ واليَسَعَ ؛ ف: وحرقيال واليسع . (١٤) ب ص: — قد . (١٥) ص: الاصفهاني . (١٦) ص: ياتيكم ؛ ف: بدون نقط . (١٧) ص ف: عليه السلام . (١٨) ص ف: ووكّده .

٣١١ (١) ص: — تعالى ؛ ف: عز وجل . (٢) ص: اضطُر . (٣) ص: وبقى . (٤) ص: — سبحانه ؛ ف: عز وجل .

ولو أمره الله بذلك ووقّفه عليه وألزمه توقيف خلفه عليه وإعلامهم إيّاه ، لم يجز أن يُظهر[٥] المعجزات على يد من يدعو إلى نسخها وتبديلها . وفي ثبوت نقل المسلمين القرآن[٦] وغيره من الأعلام[٧] ، وثبوت الإعجاز فيما نقلوه عن نبيّهم — بالأدلة التي ذكرناها[٨] والنقل الذي يُجيء مثله — دليل على كذب مدّعي[٩] توقيف موسى ، عليه السلام[١٠] ، على ما قلتم . فهذه فروق[١١] بين الدعويين توضح[١٢] صحة[١٣] ما قلناه وبطلان ما ادّعيتم .

٣١٢ **فإن قال** منهم قائل : قد كذب[١] المسلمون في نقل أعلام محمد[٢] . قيل لهم : وقد كذبت اليهود والنصارى وهم[٣] أيضاً في نقل أعلام موسى ، وكذبت[٤] نقلة الأمصار . وكل طريق تُثبتون به أعلام موسى فيه[٤] [٥] وبما هو أقوى منه نثبت[٦] أعلام محمد ، صلى الله عليه[٧] . (ص ١٠٤ و) وقد بيّنّا ذلك فيما سلف بما يغني عن ردّه .

٣١٣ **وإن[١] قال** منهم قائل : لسنا نعلم ضرورةً ولا غير ضرورة أن[٢] محمدًا[٣] قال[٤] : « إني خاتم النبيين » . قيل لهم[٥] : هذا الآن بهت[٦] منكم . لأنكم تُقرّون بالقرآن وأنه من قبله ظهر . وفي نصّ التلاوة قوله[٧] تعالى[٨] : « وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّينَ »[٩] . وقد نقل كافّة الأمة هذا القول — أعني قوله « لا نبيَّ بعدي » — نقلًا متواترًا لا[١٠] يمكن دفعه . (ف ١٠٠ و) وثبت من دينه وجوب قتل كل مُدّعٍ[١١] (ب ٥٣ ظ) لرسالة بعده ، حتى ولو سُئل سائر أهل الملل والإلحاد عن ذلك لعرفوه . فلا[١٢] معنى للبهت . وبالله التوفيق[١٣] !

---

(٥) ف : تظهر . (٦) ب : للقرآن . (٧) ص : أعلام ، و — و . (٨) ب : نقلناها ؛ ص : ذكرنا . (٩) ص : دعواهم و (— مدعي) ؛ ف : دعواكم و (— مدعي) . (١٠) ص ف : — عليه السلام . (١١) ص : فرق . (١٢) ص : يوضح . (١٣) ف : — صحة .

٣١٢ (١) ف : كذبت . (٢) ب : + عليه السلام . (٣) ب : — وهم . (٤)-(٤) ص : مفقود . (٥) ف : « نبيه » بدل « فيه » . (٦) ب : تثبت . (٧) ص : عليه السلام .

٣١٣ (١) ب : فان . (٢) ص : بأن . (٣) ب : + صلى الله عليه . (٤) ص : — قال إني . (٥) ص : — لهم . (٦) ب : منكم بهت . (٧) ص : قراه . (٨) ص ف : — تعالى . (٩) الأحزاب ٣٣ : ٤٠ . (١٠) ص : « لانه » ، وهي مصححة إلى « لا يمكن » . (١١) ب : مدعي الرسالة . (١٢) ص : ولا . (١٣) ص ف : — وبالله التوفيق .

[الباب الرابع عشر]

باب الكلام على محيل النسخ
منهم من جهة العقل

٣١٤ **يقال لمن** قال ذلك[1] منهم : لم قلتم هذا ، وما دليلكم عليه ؟ فإن قالوا : لأن أمره بالشيء يقتضي كونه مصلحة ، والنهي عنه يقتضي كونه مفسدة . فإذا[2] نهانا عما أمرنا به[3] ، وجب أن يكون سفيهاً — إما في أمره بالفساد ، أو في نهيه عن الصلاح . لأن ما نهى عنه بعد أمره به لا بدّ أن يكون صلاحاً أو فساداً . فلما لم يجز[4] أن يكون الباري سبحانه سفيها غير حكيم ، لم يجز نهيه عما كان أمر به . يقال لهم : ما أنكرتم[5] ، إن كان[6] ما قلتموه من ذلك[7] صحيحاً على تسليم ما بنيتم[8] عليه — وإن[9] كنا لا نقول به — [10]أن يكون ذلك إنما يقتضي أن يكون النهي عن نفس المأمور به قبل[11] امتثاله (ص ١٠٤ ظ) على وجه ما أمر به[12] يوجب[13] ما قلتم وأن يكون ناهياً عن فعل المصلحة ؟ وألا توجب[14] إحالةُ نهيه عن نفس ما أمر به إحالةَ[15] نهيه عن مثله بعد فعله ؟ لأن مثله[16] الذي كان[17] من سبيله أن يقع بعده هو غيره . والنهي عن غير الشيء في غير وقته لا يكون نهياً عنه في وقته . ولا (ف ١٠٠ ظ) جواب لهم عن ذلك .

---

٣١٤ (١) ص : منهم ذلك . (٢) ف : وإذا . (٣) ص : — به . (٤) ص : يجز كون الباري الخ . (٥) ص : + من . (٦) ص ف : أن يكون . (٧) ص : — من ذلك . (٨) ب : بنيتموه (—عليه) ؛ ص : بيّنتموه (— عليه). (٩) ف : فان. (١٠) ص ف : + و. (١١) ف : + وقت . (١٢) ص : + الذي . (١٣) ف : لوجب . (١٤) ب ص : يوجب . (١٥) ص : + عن . (١٦) ف : — مثله . (١٧) ب : — كان ؛ ف : — من ،

٣١٥ **وهذا الجواب** هو جوابهم عن[١] اعتلالهم في هذا الباب بأن[٢] الأمر بالشيء يقتضي كونه طاعةً ، والنهي عنه يقتضي كونه – إذا فُعل – معصيةً . والطاعة لا يجوز أن تكون معصية . لأن مثل الشيء ، إذا نُهي عنه[٣] بعد فعله ، فليس بنهي عنه – فلم[٤] تصر الطاعة معصية . وهو بعينه الجواب عن اعتلالهم بأن نسخ الشريعة بعد الأمر بها[٥] يوجب كون الحَسَن قبيحاً والحكمة سفهاً . لأن الأمر بالشيء يقتضي كونه حكمةً[٦] حسَناً صواباً ، والنهي عنه يقتضي كونه قبيحاً عبثاً ، ولا[٧] يجوز أن يكون الحسن قبيحاً . لأن النهي عن مثل الحسن المأمور به نهي عن غيره ، وليس يمتنع أن يكون مثل الصلاح في وقت فساداً[٨] في وقت آخر ، ومثل الطاعة في وقت[٩] معصيةً في وقت آخر ، ومثل الحسن في وقت قبيحاً في غيره .

٣١٦ ألا ترى أن الأكل والشرب والعلاج بالكيّ والقطع طاعة حسن صواب مصلحة عند الجوع[١] والعطش وحدوث الأمراض المقتضية للعلاج ، وفعل ذلك أجمع (ص ١٠٥ و) عند[٢] الشبع والريّ والصحة والغنى عن التداوي قبيح وسفه ومعصية لله عز وجل[٣] ؟ فليس[٤] يمتنع عند جميع العقلاء أن تكون هذه العبادات السمعية – نحو الصوم والصلاة والتوجه إلى بيت المقدس (ب ٥٤ ظ) وترك العمل في السبت – مصلحةً في وقت و[٥] مفسدةً في غيره[٦] ، و[٧] طاعةً وصواباً[٨] في وقت (ف ١٠١ و) ومعصيةً[٩] وسفهاً في وقت آخر . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل جميع ما يتعلقون به من هذه الأمور .

٣١٧ **والله هم قالوا** : الدليل على منع النسخ من جهة العقل أن الأمر

---

٣١٥ (١) ب: على . (٢) ب: أن ؛ ف: في ان . (٣) ف : – عنه . (٤) ص: ولم . (٥) ص: – بها . (٦) ص: حكماً . (٧) ف: فلا . (٨) ص: فساد او في . (٩) ص ف : – في وقت .

٣١٦ (١) ب ف: العطش والجوع . (٢) ف: مع . (٣) ص ف : – عز وجل . (٤) ف: وليس . (٥) ب: – و . (٦) ب: وقت . (٧) ب: – و . (٨) ف: وصواب . (٩) ب: ومثلها معصية الخ .

بالشيء يدل على أنه مراد للآمر ، والنهي عنه[١] يدل على [٢]أنه قد كرهه[٢]. ومحال أن يكون المراد كونه لله[٣] مكروهاً مع[٤] كونه له مراداً[٥] — أجيبوا بمثل[٦] ما تقدّم . لأن المراد في وقت هو غير [٧]مثله الذي يُكرَه[٧] في وقت آخر ، كما أن المراد من الأكل مع لهب الجوع غير المكروه منه مع البِطْنَة والامتلاء[٨] والشبع التامّ . ولا جواب عن ذلك .

٣١٨ **وإن قالوا** : الدليل على إحالة النسخ من جهة العقل أنه يوجب البداء . لأن الأمر بالشيء يقتضي كونه مصلحة واعتقاد الآمر به[١] كونه كذلك . والنهي عنه بعد الأمر به[٢] يدل على أنه قد بدا[٣] للآمر وانكشف له أن ما كان أمر به مفسدة ليس بمصلحة[٤] على ما[٥] توهمه . وذلك منتفٍ عن الله جل ذكره[٦] — كان الجواب عنه[٧] أيضاً ما تقـدّم . وذلك أن الله تعالى[٨] إنما نهى ، لمّا نسخ شريعة موسى ، عن مثل (ص ١٠٥ ظ) ما كان أمر به ، وأن يُفعل ذلك في وقت[٩] غير وقت ذلك المفعول الأول . والنهي عن مثل[١٠] الشيء في غير وقته ليس بنهي عنه ، كما أن النهي عن العمل في السبت ليس[١١] بنهي عن العمل في الجمعة والأحد ، والأمر بالعمل في الجمعة ليس [١٢]بأمر بالعمل[١٢] في السبت .

٣١٩ **وأيضاً** فإنا نحن[١] نجوّز نسخ الشيء قبل وقت فعله وقبل امتثاله . (ف ١٠١ ظ) ولا[٢] يوجب ذلك[٣] البداء إذا علم الآمر به[٤] أن في[٥]

---

٣١٧ (١) ص : — عنه . (٢)–(٢) ب : كراهته ؛ ص : كراهية . (٣) ص : — لله ؛ ب : + سبحانه . (٤) ص ف : — مع . (٥) ص ف : — مراداً . (٦) ص : مثل . (٧)–(٧) ص ف : المكروه . (٨) ف : — والامتلاء .

٣١٨ (١) ب : + يوجب . (٢) ف : — به . (٣) ص : تبيّن . (٤) ص : لمصلحة . (٥) ف : — ما ، و « توهّمه » . (٦) ص : عز وجل ؛ ف : — جل ذكره . (٧) ف : — عنه . (٨) ص : عز وجل ؛ ف : — تعالى . (٩) ص ف : — ذلك في وقت ، و+ في . (١٠) ص ف : غير . (١١) ف : — ليس . (١٢)–(١٢) ص ف : بنهي عن العمل .

٣١٩ (١) ص : — نحن . (٢) ص ف : وان لم . (٣) ص : — ذلك . (٤) ف : — به . (٥) ب ص : — في .

تبقية الأمر به[٦] مشقّة داعيــة إلى ترك المكلّف كل الواجبات ، وأن تخفيف المحنة[٧] بالنهي عنه مصلحة ولطف في فعل المكلف لمـا بقي[٨] الأمر به . فيكون[٩] الأمر مصلحة [١٠] وإزالته قبل امتثاله مصلحة[١٠] . غير أن النهي[١١] يتناوله على غير الوجه الذي يتناوله[١٢] الأمر . لأن الأمر بالفعل كان أمرًا بأن يُفعَل[١٣] ، إن بقي الأمر به ؛ والنهي عنه [١٤]دفع عنه ورد مع[١٤] زوال الأمر به . وليس[١٥] ذلك[١٦] بنهي عنه مع بقاء الأمر به — والأمر بفعله كان أمرًا به مع بقائه دون إزالته . وقد شرحنا هذا الكلام في اصول الفقه[١٧] بما يغني الناظر فيه ، إن شاء الله[١٨] .

٣٢٠ ويقال لهم في هذا[١] الاعتلال في البداء : مـا أنكرتم[٢] أن يكون الله سبحانه[٣] ، إذا أمات الجسم بعد حياته وأسقمه بعد صحته وآلمه بعد إلذاذه[٤] وغيّره عن حالته ، فقد بدا له وعلم أن ما كان فعله مفسدة ليس بمصلحة ؟ فإن قالوا : الآلام[٥] والعقاب إنما توقع[٦] بهم بعد التفضّل باللذات على سبيل الجزاء والانتقام ، وكان (ص ١٠٦ و) ذلك هو الصلاح (ب ٥٤ ظ) لهم . لأنه أزجرُ لهم عن المعصية وأدعى إلى الطاعة . قيل لهم : اعملوا[٧] على أن ذلك كما ادّعيتم — أليس قد كان الله تعالى[٨] ابتدأهم بالتفضل باللذة ، فلما عصوه[٩] أبدلهم بها ألمًا وسقمًا على سبيل النقمة ؟ فهل بدا له من فعـل اللذة ومثلها ؟ فإن قالوا : أجل — تركوا دينهم . وإن قالوا : لا ، ولكن التفضل

---

(٦) ب : — به . (٧) ب : + به . (٨) ب ف : نفى . (٩) ف : + في .
(١٠)-(١٠) ف : مفقود ؛ ص : +لطفاً في فعل المكلف (قبل «وازالته») . (١١) ب : + عنه . (١٢) ص : تناوله ، و — الأمر لأن . (١٣) ص : يَفعل ؛ ف : بدون حركات . (١٤)-(١٤) ب : يرد مع ؛ ص : ودفع . (١٥) ص : فليس . (١٦) ص ف : — ذلك . (١٧) أصول الفقه : ولعله الكتاب العاشر من فهرست القاضي عياض ، راجع ق ، ص ٢٥٨ . ويمكن أيضاً أن يكون واحداً من الكتابين المذكورين هناك تحت العدد ٣١ والعدد ٣٢ .
(١٨) ص ف : — إن شاء الله .

٣٢٠ (١) ب : في اعتلالهم . (٢) ف : + من . (٣) ص : تعالى ؛ ف : — سبحانه .
(٤) ف : التذاذه . (٥) ص : الألم . (٦) ص : وقع . (٧) ف : اعلموا . (٨) ص ف : — تعالى . (٩) ص ف : عصوا .

في وقت (ف ١٠٢ و) باللذات أصلح لهم ، والانتقام بعد ذلك بالآلام على الأجرام أصلح لهم من اللذات . قيل لهم : فما أنكرتم من مثل ذلك في الأمر لهم بالشيء[10] في وقت والنهي لهم[11] عن مثله [بعده] ، فيكون كفعل الشيء في وقت[12] وترك مثله بعده ؟

٣٢١ ثم يقال لهم : فما[1] تقولون أيضاً في إيلام الأطفال والبهائم والمجانين بعد إلذاذهم ، ونقض بنيتهم بعد صحتها ، وتقطيع[2] جوارحهم بعد سلامتهم ، والذهاب بأسماعهم وأبصارهم ؟ أتقولون إن[3] ذلك على سبيل الانتقام منهم ؟ فإن قالوا : أجل — تركوا قولهم ولحقوا بأهل التناسخ ، الذين يقولون إن هذه الأرواح المحبوسة في البهائم و[4] الأطفال قد غضب[5] الله عليهم[6] ونقلهم في الأكوار[7] والأدوار . وذلك ترك قولهم . وإن قالوا : ليس تغيّر حالات[8] الأطفال في هذه الأمور انتقاماً ، ولكن ذلك على سبيل المصالح فقط — قيل لهم مثله في الأمر بالشيء في وقت والنهي عن مثله بعده .

٣٢٢ وكذلك يسألون عن نقض الجماد بعد تأليفه ، وتربيعه (ص١٠٦ظ) بعد تسديسه ، وترطيبه بعد تيبيسه ، وتحريكه بعد تسكينه ، وتسويده بعد تبييضه ، وغير ذلك من تغيّر أحواله[1] وأوصافه . فيقال لهم : ألبداء من الله تعالى[2] واستدراك علمٍ غيّرَ ما فعله ، ونقّض[3] ما ألفه ، وفرّق ما جمعه ، وحرّك ما سكّنه ، وأحيا ما أماته — أم لا[4] لبداء ؟ فإن قالوا : لبداء[5] — تركوا دينهم (ف ١٠٢ ظ) واعتلالهم . وإن قالوا : لا[6] لبداء ، ولكن لأن النقض في وقت مصلحة للمكلفين والتأليف مصلحة في غيره ؛ وكذلك التحريك والتسكين — قيل لهم مثله في الأمر بالشيء في وقت والنهي عن مثله في غيره . ولا جواب لهم عن شيء من ذلك .

(١٠) ف : بشي ؛ ص : « بالشيء » بعد «في وقت» . (١١) ف : — لهم . (١٢) ب : + بهم ؛ ص : + لهم .

٣٢١ (١) ب : ما . (٢) ب : تقطع . (٣) ص : — إن . (٤) ف : وفي . (٥) ف : عصت . (٦) ف : — عليهم ونقلهم . (٧) ب : الأكوان . (٨) ف : حالة .

٣٢٢ (١) ص : أوصافه وأحواله . (٢) ف : — تعالى . (٣) ص : ونقض ... وفرق ... وتحريك ... وإحياء . (٤) ب : ليس . (٥) ص : للبداء . (٦) ب : ليس .

[الباب الخامس عشر]

باب الكلام على العيسوية منهم[1]

الذين يزعمون أن محمدًا وعيسى ، عليهما السلام[2] ، إنما بُعثا إلى قومهما ولم يُبعثا بنسخ شريعة موسى ، عليه السلام

٣٢٣ يقال لهم : [1] إذا أوجبتم تصديق محمد وعيسى ، عليهما (ب ٥٥ و) السلام[2] ، في قولهما إنهما نبيّان من عند الله ،[1] فما[3] أنكرتم من وجوب تصديقهما في قولهما إنهما[4] قد بُعثا إلى كل أسود وأبيض وأنثى وذكر وبنسخ شريعة موسى وكل صاحب شرع قبلهما ؟ فإن[5] كانا قد كذبا في هذا القول ، مع ظهور المعجزات على أيديهما ، فما أنكرتم أن يكونا كاذبين في سائر أخبارهما ؟ (ص ١٠٧ و) وهذا يبطل النبوّة جملةً . فإن قالوا : نحن لا نكذّب محمدًا وعيسى[6] في هذا القول ، لو قالاه . لأنهما ، لو كذبا في بعض ما يخبران به عن الله سبحانه[7] ، لم يكونا نبيّين . ولكننا نكذّب النصارى والمسلمين في ادّعائهم ذلك عليهما . فالكذب واقع[8] من ناحية أمتيهما ، ولم تقع من جهتهما. يقال لهم : إذا جاز الكذب على النصارى والمسلمين في هذا الخبر الذي يدّعونه على محمد وعيسى ، عليهما السلام[9] ، فلم لا يجوز عليهم[10] الكذب في جميع (ف ١٠٣ و)

(العنوان) (١) ص : — منهم . (٢) ص : — عليهما السلام .

٣٢٣ (١)–(١) ف : مفقود. (٢) ص : صلى الله عليهما. (٣) ف : ما. (٤) ف : أنما ؛ ص ف : — قد . (٥) ف : وان . (٦) ب : + عليهما السلام . (٧) ص : عز وجل؛ ف : — سبحانه . (٨) ص ف : وقع . (٩) ص ف : — عليهما السلام . (١٠) ف : +من.

ما نقلوه عنها وفي نقلهم أعلامها ؟ ولم لا يجوز مثل[١١] ذلك على اليهود أيضاً ونقلة البلدان والسِيَر ؟ وهـذا يعود إلى[١٢] إبطال القول بالأخبار جملةً . وفي إطباقنا[١٣] وإيّاهم على فساد ما أدّى إلى ذلك دليل على فساد قولهم وصحة قول المسلمين والنصارى في هذا الباب .

[الرد على الخرمدانية]

٣٢٤ **وكذلك أيضاً**[١] يقال[٢] للخرمدانية[٣] الذين يقولون بتواتر الرسل : أليس قد نقل مَن خالفكم من كافّة[٤] المسلمين عن نبيّهم أنه قال : « لا نبيّ بعدي » ، وأنه أكّد ذلك وقرنه بما علموا به ضرورةً قصده إلى نفي[٥] كل نبيّ على التأبيد وعلى كل حال ؟ فإذا[٦] قالوا : أجل . قيل لهم : (ص ١٠٧ ظ) فهل[٧] هم صادقون عندكم[٨] في نقلهم ذلـك[٩] أم كاذبون ؟ فإن قالوا : هم صادقون — أبطلوا إثبات نبوّة أحد بعد النبي[١٠] ، صلى الله عليه[١١] . وإن قالوا : قد كذبوا في هذه الدعوى عليه . قيل لهم : فبما أنكرتم أيضاً[١٢] من أن يكونوا[١٣] كاذبين في نقل أعلامه ؟ وما أنكرتم من جواز الكذب على اليهود والنصارى وسائر نقلة الأعلام ؟ وإن جاز هـذا ، جاز أيضاً[١٤] عليكم[١٥] الكذب في نقلكم[١٦] أعلام كل نبيّ أثبتم[١٧] نبوّته وبطل[١٨] أصل دينكم[١٩] ! ولا جواب لهم عن شيء من ذلك .

---

(١١) ف : — مثل . (١٢) ص ف : يعود بإبطال . (١٣) ف : اطباقهم .

٣٢٤ (١) ف : — أيضاً . (٢) ص : نقول. (٣) ب : للخَرْمَدَانِيّة ؛ ص : للخُرّمدانية ؛ ف : للخرمدالية ؛ راجع ق، ص ٢٧٠-٢٧٣ . (٤) ف : — كافة . (٥) ف : — نفي ؛ (٦) ف : واذا . (٧) ص ف : — هل (فهم) . (٨) ب : — عندكم ؛ ف : « عندكم » قبل « صادقون » . (٩) ف : — ذلك . (١٠) ب : محمد . (١١) ص ف : — صلى الله عليه . (١٢) ص : — أيضاً من . (١٣) ب : تكونوا . (١٤) ف : « أيضاً » قبل « جاز » . (١٥) ص : عليهم . (١٦) ص : نقلهم . (١٧) ص ف : يثبتون . (١٨) ص : ويبطل . (١٩) ص : دينهم .

[الباب السادس عشر]

باب الكلام على المجسّمة

٣٢٥ ان[١] قال قائل : لم أنكرتم أن يكون القديم سبحانه[٢] جسماً؟ قيل له : لِمَا[٣] قدّمناه من قبل . وهو أن حقيقة الجسم أنه مؤلّف مجتمع بدلالة[٤] قولهم : « رجل جسيم » و « زيد أجسم (ف ١٠٣ ظ) من عمرو » ، (ب ٥٥ ظ) وعلماً[٥] بأنهم يقصرون[٦] هذه المبالغة على ضرب من ضروب التأليف في جهة العرض[٧] والطول[٨] ، ولا يوقعونها[٩] بزيادة[١٠] شيء من صفات الجسم سوى التأليف. فلما لم يجز أن يكون القديم تعالى[١١] مجتمعاً مؤتلفاً ، وكان شيئاً واحداً، ثبت أنه تعالى[١٢] ليس بجسم .

٣٢٦ فان قالوا : ومن أين استحال أن يكون القديم مجتمعاً (ص ١٠٨ و) مؤتلفاً[١] ؟ قيل لهم من وجوه . أحدها [٢]أنه لو جاز ذلك عليه[٢] ، لوجب أن يكون ذا حيّز وإشغال[٣] في الوجود وأن يستحيل أن يماسّ كل بعض من أبعاضه وجزء من أجزائه غير ما ماسّه[٤] من الأبعاض وأجزاء الجواهر

---

٣٢٥ (١) ف : فان . (٢) ص: جل ذكره ؛ ف : — سبحانه . (٣) ص: بما . (٤) ب : بدليل . (٥) ص ف : وعلمنا . (٦) ص: يقصدون . (٧) ف : الفرض . (٨) ص ف : — والطول . (٩) ص: يوقعون هذه المبالغة . (١٠) ف : لزيادة . (١١) ب ف : — تعالى . (١٢) ف : — تعالى .

٣٢٦ (١) ص ف : مولف. (٢)—(٢) ب : أن ذلك لو جاز عليه. (٣) ب : وشغل. (٤) ف : يماسه .

أيضاً(٥) من جهة مـــا هما متماسَّان . لأن الشيء المماسّ لغيره لا يجوز أن يماسّه ويماسّ غيره من جهة واحدة . وليس يقع هـــذا التمانع من(٦) المماسّة إلا للتحيّز والإشغال(٧) . ألا ترى أن العرض الموجود بالمكان ، إذا(٨) لم يكن له حيّز و(٩)إشغال(١٠) ، لم يمنع وجوده به(١١) من وجود غيره من الأعراض في موضعه؟ وإذا ثبت ذلك ، وجب أن يكون سائر الأبعاض المجتمعة ذا حيّز وإشغال(١٢) ، وما هذه سبيله فلا بدّ أن يكون حاملًا للأعراض ومن جنس الجواهر والأجسام . ولا(١٣) يجوز أن يكون القديم سبحانه(١٤) من جنس شيء من المخلوقات . لأنه لو كان كذلك ، لسدّ مسدّ ذلـــك المخلوق وناب منابه واستحقّ من الوصف لنفسه ما يستحقّه مـــا هو مثله لنفسه . ولما(١٥) لم يجز(١٦) أن يكون القديم سبحانه(١٧) محدثاً والمحدث قديماً ، ثبت أنه لا يجوز أن (ف ١٠٤ و) يكون القديم سبحانه(١٨) مؤتلفاً مجتمعاً .

٣٢٧ **ويدل على ذلك** أيضاً أنه لو كان القديم سبحانه(١) ذا أبعاض مجتمعة ، لوجب أن تكون أبعاضه قائمة بأنفسها ومحتملةً للصفات . ولم يخل كل بعض منها من أن يكون حيًّا(٢) عالمًا قادرًا أو (ص ١٠٨ ظ) غير حيّ ولا عالم ولا قادر . فإن كان واحد منها(٣) فقط هو الحيّ العالم القادر دون سائرها ، وجب(٤) أن يكون ذلك البعض منه هو الإله المعبود المستوجب للشكر دون غيره . وهذا يوجب أن تكون(٥) العبادة والشكر واجبين(٦) لبعض القديم سبحانه(٧) دون جميعه — وهذا كفر من قول الأمة كافّة . وإن كانت(٨) سائر أبعاضه حيّة(٩) عالمة قادرة ، وجب(١٠) جواز تفرّد كل شيء منها بفعل(١١) غير فعل صاحبه وأن

---

(٥) ف : — أيضاً . (٦) ص ف : في . (٧) ب : والشغل . (٨) ف : لما . (٩) ص : أو . (١٠) ب : شغل . (١١) ب : — به . (١٢) ب : وشغل . (١٣) ب : فلما لم يجز ؛ ص : ولما لم يجز . (١٤) ص : تعالى . (١٥) ب : فلما . (١٦) ب : يجب . (١٧) ص ف : — سبحانه . (١٨) ص : تعالى .

٣٢٧ (١) ف : — سبحانه . (٢) ب ف : «حيًّا» بعد «قادراً» . (٣) ب : منهما . (٤) ص ف : فيجب . (٥) ص : يكون ؛ ف : — تكون . (٦) ف : واجبان . (٧) ب ف : — سبحانه . (٨) ص : كان . (٩) ب : عالمة حية . (١٠) ص : فوجب . (١١) ص ف : + وعالم .

يكون كل واحد منها إلهاً[١٢] لما فعله دون غيره . وهذا يوجب أن يكون[١٣] الإله أكثر من اثنين وثلاثة — على ما يذهب[١٤] إليه النصارى — وذلك خروج عن[١٥] قول الأمة وكل أمة أيضاً[١٦] . وعلى أن ذلك لو كان كذلك ، لجاز أن تتمانع[١٧] هذه الأبعاض ويريد بعضها تحريك الجسم في حال ما يريد الآخر تسكينه . فكانت لا تخلو عند الخلاف والتمانع (ب ٥٦ و) من أن يتمّ مرادها مع تضادّه ، أو لا يتمّ بأسره ، أو يتمّ بعضه دون بعض . وذلك يوجب إلحاق العجز بسائر الأبعاض أو بعضها[١٨] والحكم لها بسائر[١٩] الحدث[١٨] ، على ما بيّناه في الدلالة[٢٠] على (ف ١٠٤ ظ) إثبات الواحد . وليس يجوز أن يكون صانع العالم محدَثاً ولا شيء منه . فوجب استحالة كونه مؤلَّفاً .

٣٢٨ **فإن قيل**[١] : فكذلك فجوّزوا تمانع أجزاء الإنسان إذا قدر وأراد وتصرّف[٢] كل شيء منها بقدرة وإرادة غير إرادة صاحبه وقدرته[٣] . قيل له : لا يجب ذلك . ولا يجوز أيضاً تمانع الحيّين المحدَثين (ص ١٠٩ و) المتصرّفين[٤] بإرادتين ، وإن كانا[٥] متباينين ، لقيام الدليل على أنه لا يجوز أن يكون محلّ فعل المحدثين واحداً ، واستحالة تعدّي فعل كل واحد منهما لمحلّ[٦] قدرته . والتمانع بالفعلين لا يصحّ حتى يكون محلّهما واحداً . فلم يجب ما سألتم عنه .

٣٢٩ **وإن قال قائل**[١] : ما[٢] أنكرتم أن يكون الباري سبحانه[٣] جسماً لا كالأجسام كما أنه عندكم شيء لا كالأشياء ؟ قيل له : لأن قولنا «شيء» لم يُبنَ لجنس دون جنس ولا لإفادة التأليف . فجاز وجود شيء ليس بجنس من

---

(١٢) ص : إلهاً بانفراد ما فعله الخ ؛ ف : اله ما فعله الخ . (١٣) ب : تكون الآلهة . (١٤) ب : تذهب ؛ ف : بدون نقط. (١٥) ف : من . (١٦) ف : — وكل أمة أيضاً. (١٧) ص : يتانع ؛ ف : بدون نقط. (١٨)-(١٨) ص ف : مفقود . (١٩) أي : بسائر سمات الحدث ؛ راجع آخر العدد ٤٥ . (٢٠) ب : الدلالات .

٣٢٨ (١) ب : قالوا. (٢) ف : ويصرف . (٣) ب ص : — وقدرته . (٤) ف : + اللذين هما جملتان متصرفتان . (٥) ف : كانتا متباينتين . (٦) ف : عن محل .

٣٢٩ (١) ب : فإن قالوا . (٢) ب : ولم ؛ ص : لم . (٣) ف : — سبحانه .

أجناس الحوادث و(٤) ليس بمؤلَّف، ولم يكن ذلك نقضاً لمعنى تسميته بأنه شيء. وقولنا «جسم» موضوع في اللغة للمؤلَّف دون ما ليس بمؤلَّف، كما أن قولنا «إنسان» و«محدَث» اسم لِما(٥) وُجد عن عدم ولما له هذه الصورة دون غيرها. فكما لم يجز(٦) أن نثبت(٧) القديم سبحانه(٨) محدَثاً لا كالمحدثات(٩) وإنساناً لا كالناس، قياساً على أنه شيء لا كالأشياء، (ف ١٠٥ و) لم يجز أن نثبته(١٠) جسماً لا كالأجسام. لأنه نقض لمعنى الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته.

٣٣٠ فإن قالوا: فما أنكرتم من جواز تسميته جسماً، وإن لم يكن بحقيقة ما وُضع له هذا الاسم في اللغة؟ قيل لهم(١): أنكرنا ذلك لأن هذه التسمية لو ثبتت له(٢)، لم تثبت إلا شرعاً وتوقيفاً(٣). لأن العقل لا يقتضيها، بل ينفيها، إذ(٤) لم يكن القديم سبحانه(٥) مؤلفاً. وليس(٦) في شيء من دلائل (ص ١٠٩ ظ) السمع — من الكتاب والسنّة وإجماع الأمّة وما يُستخرج من ذلك — ما يدل على وجوب هذه التسمية ولا على جوازها(٧) أيضاً. فبطل ما قلتم(٨).

٣٣١ فإن(١) قالوا: ولم منعتم(٢) جواز ذلك، وإن(٣) لم توجبوه؟ قيل لهم: أما العقل، فلا يمنع ولا يحرّم ولا يُحيل إيقاع هذه التسمية عليه تعالى(٤) — (٥)وإن أحال معناها في اللسان(٥). وإنما تَحْرُمُ(٦) تسميته بهذا الاسم وبغيره مما ليس من أسمائه لأجل حظر السمع لذلك. لأن الأمّة مجمعة على حظر تسميته عاقلاً وفطناً وحافظاً، وإن كان بمعنى مَن يستحقّ هذه التسمية. لأنه عالم، وليس الحفظ(٧) (ب ٥٦ ظ) والعقل والفطنة والدراية شيئاً(٨) أكثر من

(٤) ف: — و. (٥) ف: لموجود. (٦) ص: يجب. (٧) ص: يثبت؛ ف: بلا نقط.
(٨) ف: — سبحانه. (٩) ص ف: كالحوادث. (١٠) ص: يثبته؛ ف: نثبت.
٣٣٠ (١) ب ص ف: له. (٢) ب: «له» بعد «لم تثبت». (٣) ب ف: — وتوقيفاً.
(٤) ص ف: اذا. (٥) ص ف: — سبحانه. (٦) ص: فليس. (٧) ف: + عليه.
(٨) ب: قلتموه.
٣٣١ (١) ف: وان. (٢) ب: + من. (٣) ص: — إن. (٤) ص: — تعالى.
(٥)-(٥) ص ف: مفقود. (٦) ص: يحرم؛ ف: بلا نقط. (٧) ب: العقل والحفظ الخ.
(٨) ف: شي.

العلم . وإجازة[٩] وصفه[١٠] وتسميته بأنه نور وأنه ماكر ومستهزئ وساخر من جهة السمع[١١] ، وإن كان العقل يمنع[١٢] معاني هذه الأسماء فيه تعالى[١٣] . فدلّ ذلك على أن المراعَى[١٤] في تسميته (ف ١٠٥ ظ) ما ورد به الشرع والإذن دون غيره . وفي الجملة : فإن الكلام إنما هو في المعنى دون الاسم ، فلا[١٥] طائل في[١٦] التعلل والتعلق بالكلام في الأسماء .

٣٣٢ فإن[١] قال قائل[٢] : ما أنكرتم أن يكون جسماً على معنى أنه قائم بنفسه ، أو بمعنى أنه شيء ، أو بمعنى أنه حامل للصفات ، أو بمعنى أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يقوم به ؟ قيل له : لا ننكر[٣] أن يكون الباري سبحانه[٤] حاصلًا على جميع هذه الأحكام والأوصاف . وإنما ننكر تسميتكم[٥] لمن حصلت له هذه الأحكام[٦] بأنه جسم ، (ص ١١٠ و) وإن لم يكن مؤلفًا . فهذا[٧] عندنا خطأ في التسمية دون المعنى . لأن معنى الجسم أنه المؤلَّف، على ما بيّناه . ومعنى الشيء أنه الثابت الموجود ، وقد يكون جسماً إذا كان مؤلَّفًا ، ويكون جوهرًا إذا كان جزءًا منفردًا ، ويكون عرضاً إذا كان مما يقوم بالجوهر . ومعنى القائم بنفسه هو[٨] أنه غير محتاج في الوجود إلى شيء يوجد به . ومعنى ذلك أنه مما يصح له الوجود ، وإن لم يفعل صانعه شيئاً غيره ، إذا كان محدَثًا ؛ ويصح وجوده ، وإن لم يوجد قائم[٩] بنفسه سواه ، إذا كان قديماً . وليس هذا من معنى قولنا « جسم » و[١٠] « مؤلَّف » بسبيل . فبطل ما قلتم .

٣٣٣ فإن قالوا : ما[١] أنكرتم أن يكون معنى[٢] (ف ١٠٦ و) جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنه[٣] حامل للصفات هو معنى أنه[٤]

---

(٩) ف : واحازت . (١٠) ص : وضعه . (١١) ص ف : — من جهة السمع . (١٢) ب : + من . (١٣) ب : — تعالى . (١٤) ف : المراعا . (١٥) ص ف : ولا . (١٦) ف : في هذا التعليل .

٣٣٢ (١) ف : وان . (٢) ص : — قائل . (٣) ص ف : ينكر . (٤) ف : — سبحانه . (٥) ص : تسميتك . (٦) ب ف : — هذه الأحكام . (٧) ف : وهـذا . (٨) ص ف : + معنى . (٩) ف : قائماً . (١٠) ف : — و .

٣٣٣ (١) ف : فا . (٢) ص : + قولنا . (٣) ف : — أنه . (٤) ف : — أنه .

شيء ؟ لأنه لو لم يكن معنى جسم ومعنى قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنى أنه حامل للصفات هو معنى شيء[٥]، لجاز وجود[٦] حامل للصفات ليس[٧] بشيء [٨]وقائم بنفسه وغير قائم بغيره ليس بشيء[٩]. ولو جاز ذلك، لجاز وجود جسم ليس بشيء[٨]ولا قائم بنفسه ولا حامل للصفات. فلما لم يجز ذلك وجب أن يكون معنى الجسم ما قلناه. [١٠]يقال لهم: [١١]لو كان هذا العكس الذي عكستموه[١٢] صحيحاً واجباً، لوجب أن يكون معنى موجود[١٣] محدَث مؤلّف مركّب[١٤] (ص ١١٠ ظ) حامل للأعراض هو[١٥] معنى أنه شيء. لأنه لو لم يكن ذلك كذلك، لجاز وجود شيء ليس بموجود[١٦] ولا محدَث ولا مؤلف ولا مركب ولا حامل للأعراض ولا قائم بنفسه. ولو جاز ذلك، لجاز وجود محدَث قائم بنفسه مركب مؤلف حامل للصفات ليس بشيء ولا موجود. فلما لم يجز ذلك، ثبت أن معنى شيء[١٧] معنى محدَث مؤلّف حامل الأعراض. فإن لم يجب هذا، لم يجب ما قلتموه.

مسألة

٣٣٤ و[١]يقال لهم: ما الدليل على أن صانع العالم جسم ؟ فإن قالوا: لأننا لم نجد فاعلاً[٢] في (ب ٥٧ و) الشاهد والمعقول إلا جسماً — فوجب القضاء بذلك على الغائب. يقال[٣] لهم: فيجب على موضوع استدلالكم[٤] هذا أن يكون القديم سبحانه[٥]محدَثاً[٦]مؤلّفاً مصوَّرًا ذا حيّز وقبول الأعراض. لأنكم لم تجدوا في الشاهد وتعلقوا فاعلاً إلا كذلك. فإن مرّوا على هذا[٧]، تركوا قولهم[٨] وفارقوا التوحيد؛ وإن أبوه، نقضوا استدلالهم. (ف ١٠٦ ظ).

(٥) ص ف: جسم. (٦) ب: + شيء؛ ف: + جسم، و — حامل للصفات. (٧) ص: — ليس بشيء و. (٨)-(٨) ف: مفقود. (٩) ب ص: وليس بجسم، على أن المعنى يقتضي «ليس بشيء». (١٠) ص: + و. (١١) ف: + ما انكرتم. (١٢) ف: عكسوه. (١٣) ص ف: — موجود. (١٤) ف: — مركب. (١٥) ب: — هو. (١٦) ص ف: — موجود ولا (ليس بمحدث). (١٧) ب: + غير.

٣٣٤ (١) ص: — و. (٢) ب: «فاعلا» بعد «الشاهد والمعقول». (٣) ب: قيل. (٤) ص: هذا الاعتلال ان الخ. (٥) ف: — سبحانه. (٦) ب: مؤلفاً محدثاً. (٧) ب: ذلك. (٨) ص ف: دينهم.

[الباب السابع عشر]

باب الكلام في الصفات

٣٣٥ فإن قال قائل : و[١]لم قلتم إن للقديم تعالى[٢] حياةً وعلماً وقدرةً وسمعاً وبصرًا وكلاماً و إرادةً ؟ قيل له : من قبل أن الحيّ العالم القادر منّا إنما كان حيًّا عالمًا قادرًا متكلماً مريدًا من أجل أن له حياة وعلماً (ص ١١١ و) وقدرة و إرادة[٣] وكلاماً وسمعاً وبصرًا وأن هذا[٤] فائدة وصفه بأنه حيّ عالم[٥] قادر مريد . يدلّ على ذلك أن الحيّ منا لا يجوز أن يكون حيًّا عالمًا قادرًا مريدا مع عدم الحياة والعلم[٦] والقدرة ، ولا توجد[٧] به هذه الصفات إلا وجب بوجودها به أن يكون حيًّا عالمًا قادرًا . فوجب أنها علّة في كونه[٨] كذلك ، كما وجب أن تكون[٩] علة كون الفاعل[١٠] فاعلًا والمريد مريدًا وجودَ فعله[١١] و إرادته التي[١٢] يجب كونه فاعلًا[١٣] مريدًا لوجودهما[١٤] وغير فاعل[١٥] مريد لعدمها[١٦] . فوجب أن يكون الباري سبحانه[١٧] ذا حياة وعلم وقدرة و إرادة وكلام وسمع وبصر ، وأنه لو لم يكن له شيء من هذه الصفات ، لم يكن حيًّا

---

٣٣٥ (١) ص : — و . (٢) ص : سبحانه ؛ ف : — تعالى. (٣) ب : « و إرادةً » بعد « وبصراً » . (٤) ص ف : — هذا . (٥) ص ف : قادر عالم . (٦) ص : والقدرة والعلم . (٧) ص : يوجد ؛ ف : بلا نقط . (٨) ف : كونها . (٩) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (١٠) ف : القادر قادراً . (١١) ف : قدرته . (١٢) التي : هكذا في كل المخطوطات ، ولعل الأحسن أن نقرأ « اللذين » . (١٣) ف : قادراً. (١٤) ب : لوجودها ؛ ص : بوجودها . (١٥) ف : قادر . (١٦) ب : بعدمها ؛ ص : بعدمها . (١٧) ص : الله ، و — سبحانه ؛ ف : — سبحانه .

ولا عالماً ولا قادراً ولا مريداً ولا متكلماً ولا سميعاً ولا بصيراً – يتعالى عن ذلك[١٨] ! كما أنه[١٩] لو لم تكن[٢٠] له إرادة وفعل[٢١]، لم يكن عندنا وعندهم فاعلاً[٢٢] ولا مريداً . لأن الحكم العقلي الواجب عن علة لا يجوز حصوله لبعض مَن[٢٣] هو له مع عدم العلة الموجبة له ولا (ف ١٠٧ و) لأجل شيء يخالفها . لأن ذلك يُخرجها عن أن تكون علة الحكم[٢٤] .

دليل آخر

٣٣٦ ***ومما يدل*** أيضاً على إثبات علم الله تعالى[١] وقدرته ما ظهر من أفعاله الدالّة على كونه عالماً قادراً (ص ١١١ ظ) وأنه مفارق للجاهل العاجز[٢] . وقد ثبت أن الفعل الدالّ على كون الفاعل عالماً قادراً لا بدّ له من تعلق بمدلول، وأن مدلوله لا يجوز أن يكون نفس الفاعل ووجوده ولا صفة ترجع[٣] إلى نفسه، من حيث ثبت أن معنى وصفه بأنه عالم قادر زائد على وصفه بأنه شيء موجود، وأن الوصف له بأنه عالم قادر قد ينتفي عنه مع وجود[٤] (ب ٥٧ ظ) نفسه وكونه شيئاً موجوداً . فوجب اختلاف معنى هذه الأوصاف .

٣٣٧ وكذلك لا[١] يجوز أن تكون[٢] دلالة الفعل على أن[٣] الفاعل عالم قادر دلالةً على صفة ترجع إلى نفسه لأمرين . أحدهما أن ذلك لو كان كذلك، لوجب ألا توجد[٤] نفس العالم القادر [٥]إلا عالمة قادرة[٥]، وألا ينتفي عنه هذان الوصفان إلا بانتفاء نفسه وبطلانها ؛ كما ان السواد الذي هو سواد لنفسه يجب ألا تُعلم[٦] نفسُهُ وتوجد[٧] إلا وهي[٨] (ف ١٠٧ ظ) سواد، وألا

(١٨) ف : – يتعالى عن ذلك . (١٩) ف : – أنه . (٢٠) ص : يكن . (٢١) ف : وقدرة . (٢٢) ف : قادراً . (٢٣) ف : ما . (٢٤) ص ف : للحكم .

٣٣٦ (١) ف : – تعالى . (٢) ص ف : + و . (٣) ص : يرجع . (٤) ص : ثبوت .

٣٣٧ (١) ف : فلا . (٢) ص : يكون . (٣) ص : يكرر «ان» . (٤) ص : يوجد . (٥)–(٥) ف : عالماً قادراً الا كذلك ؛ ص : الا عالماً قادراً . (٦) ص : يعلم . (٧) ص : يوجد . (٨) ص ف : وهو .

ينتفي عنه الوصف بأنه سواد إلا بانتفاء نفسه . فلم يجز لذلك أن تكون[٩] دلالة الفعل على أن الفاعل عالم قادر دلالةً على صفة ترجع إلى نفسه. والأمر الآخر أن ذلك لو كان كذلك ، لوجب أن تكون[١٠] نفس العالم[١١] علماً[١٢] ؛ كما أن الأسود[١٣] إذا[١٤] كان أسود[١٥] (ص ١١٢ و) لنفسه ، وجب أن تكون[١٦] نفسه سواداً . ولما استحال أن تكون[١٧] نفس العالم[١٨] القديم والمحدَث علماً ، استحال أن تكون[١٩] دلالة الفعل على أنــه عالم دلالةً على نفسه ووجوده أو على صفة ترجع إلى نفسه . وإذا ثبت ذلك ، وجب أن يكون مدلول الفعل ومتعلقه هو العلم والقدرة .

دليل آخر[١]

٣٣٨ ويدل على ذلك أيضاً أنه إذا صحّ وثبت أنه ليس معنى أن العالم عالم والقادر قادر أكثر من أنه ذو علم وقدرة ومن وجود هاتين الصفتين به[١]، وأنه ليس له بكونه عالماً قادراً صفتان[٢] وحالتان منفصلتان عن العلم والقدرة أو في حكم المنفصل عن ذلك ، وجب أن تكون[٣] دلالة الفعل عــلى أن العالم القادر عالم قادر دلالةً على علمه وقدرته؛ كما أنه إذا ثبت أنه ليس معنى الأسود الفاعل أكثر من وجود السواد به ووقوع الفعل منه ، (ف ١٠٨ و) وجب أن تكون الدلالة على أنه أسود فاعل دلالةً على وجود السواد به فقط ووقوع الفعل منه .

(٩) ص : يكون . (١٠) ص : يكون . (١١) ف : الفاعل . (١٢) ص : عالماً .
(١٣) ص : السواد . (١٤) ص : لما . (١٥) ص : سوادا . (١٦) ص : يكون .
(١٧) ص : يكون . (١٨) ب : + القادر . (١٩) ص : يكون .
(العنوان) (١) ص : + و .
٣٣٨ (١) ف : له . (٢) ص ف : صفتين وحالتين (ص : او حالتين) منفصلتين .
(٣) ص : يكون .

باب الكلام في الاحوال على ابي هاشم[١]

٣٣٩ **فان قال قائل** : ما أنكرتم أن تكون[١] دلالة الفعل على أن فاعله عالم قادر دلالةً على حال له فارق بها من ليس بعالم ولا قادر ؟ قيل (ص ١١٢ ظ) له : أنكرنا ذلك لأن هذه الحال لا تخلو أن تكون معلومةً أو غير معلومة . فإن كانت غير معروفة ولا معلومة ، فلا سبيل إلى معرفتها والدلالة عليها والعلم بأنها لزيد دون عمرو[٢] . ولأن ما ليس بمعلوم لا يصحّ قيام دليل عليه ، ولا أن يعلم اضطرارًا ، ولا أن يعلم أنه لزيد دون عمرو . [٣]لأن العلم بأن الحال حال لفلان دون فلان فرع للعلم بالحال[٤] . وكذلك (ب ٥٨ و) العلم بأنها[٥] معلومة بالاستدلال دون الاضطرار فرع للعلم بها جملة[٦] . فإذا استحال العلم بها جملة ، استحال العلم بأنها لفلان دون فلان وأنها معلومة بالاستدلال[٧] دون الاضطرار. وقولهم بعد هذا إن نفس مَن له الحال[٨] معلومة على الحال كلام متهافت محال . لأنه إذا استحال أن[٩] تكون الحال معلومة ، استحال أن[٩] يُعلم[١٠] أن النفس على الحال وأن الحال حال[١١] لها دون غيرها ؛ فوجب[١٢] أن يكون العلم علمًا بالنفس فقط دون الحال واستحال قولهم إن العلم علم بالنفس على الحال .

٣٤٠ **ويدل على فساد**[١] (ف ١٠٨ ظ) هذا الكلام أنه لا يخلو العلم بأن النفس على الحال[٢] من أن يكون علمًا بالنفس فقط دون الحال ، أو علمًا

(العنوان) (١) ص ف : العنوان مفقود ؛ أما أبو هاشم ، فهو أبو هاشم عبد السلام ، توفي سنة ٩٣٣/٣٢١ ، وهو ابن أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، ٢٣٥-٣٠٣/٨٥٠-٩١٥ .

٣٣٩ (١) ص : يكون . (٢) ف : عمر ، وبعد الراء علامة صغيرة لا أعرف لها معنى . (٣) ص : + و ؛ ف : الواو لعمر (؟) . (٤) ب : بها . (٥) ص : بأن ، و + الحال كان لفلان دون فلان فإنها . (٦) ص ف : — جملة . (٧) ب ص : باستدلال دون اضطرار . (٨) ص : — من له الحال ، و + الذات ؛ ف : — نفس من له الحال ، و + الذات . (٩)-(٩) ص : مفقود. (١٠) ص ف : تعلم ، و — أن. (١١) ف : — حال . (١٢) ب : ووجب .

٣٤٠ (١) ف : يكرر « فساد ». (٢) ص : حال .

بالحال فقط دون النفس ، أو علماً بهما جميعاً ، أو علماً (ص ١١٣ و) لا بالنفس ولا بالحال . فإن كان علماً لا بالنفس ولا بالحال — فذلك محال من قولنا وقولهم[٣] جميعاً . وإن كان علماً بالنفس دون الحال — فذلك محال[٤] وموجب لأن يكون[٤] العلم بالنفس أنها نفس[٥] علماً بالحال ، وأن يكون[٦] كل[٧] من علم ذات[٧] من له الحال ووجوده عَلِم[٥] اختصاصه بتلك[٨] الحال . وذلك محال . وإن كان العلم بأن النفس على الحال علماً بالحال فقط — فقد ثبت أن الحال معلومة . وإن كان العلم بذلك علماً بالنفس والحال — فقد وجب أن يكونا معلومين جميعاً ، وأن تكون الحال معلومة ، كما أن النفس معلومة[٩] . وهذا يبطل قولهم إن الحال غير معلومة .

٣٤١ وإن[١] كانت هذه[٢] الحال معلومة ، وجب أن تكون إما موجودة أو معدومة . فإن[٣] كانت معدومة ، استحال[٤] أن توجب حكماً وأن تتعلق بزيد دون[٥] عمرو[٦] وبالقديم دون المحدَث[٦] . وإن كانت موجودة ، وجب أن تكون شيئاً وصفة متعلقة بالعالم . وهذا قولنا الذي نذهب إليه . وإنما يحصل الخلاف في العبارة[٧] وفي تسمية هذا الشيء علماً أو حالاً . وليس هذا بخلاف[٨] في[٩] المعنى . (ص ١١٣ ظ) فوجب صحّة ما نذهب إليه في إثبات الصفات .

٣٤٢ وعلى أن هذه الحال تقتضي[١]—[٢] على أصل القائل بها[٢]—إثبات أحوال لا غاية لها . لأنها[٣] لا تخلو أن تكون[٤] حالاً لمن هي حال[٥] له ومختصّة

(٣) ب ص : — وقولهم . (٤)-(٤) ص : من حيث لم يكن . (٥)-(٥) ص : يكرر هذا المقطع . (٦) ب ف : + علم . (٧)-(٧) ف : ذات . (٨) ص : بذلك . (٩) ب : + وأن تكون النفس والحال في حكم معلومين لأنه قد يصح العلم بالنفس مع عدم العلم بالحال وعدم العلم بأن النفس على تلك الحال كما يصح العلم بزيد دون عمرو . ص : + وأن تكون النفس والحال في حكم معلومين بأن النفس على تلك الحال كما يصح العلم بزيد دون عمرو .

٣٤١ (١) ب : فإن . (٢) ف : — هذه . (٣) ص : فاو . (٤) ص : لاستحال . (٥) ف : و . (٦)-(٦) ف : مفقود . (٧) ص : عبارة . (٨) ف : الخلاف . (٩) ص : + هذا .

٣٤٢ (١) ب : «تقتضي» بعد « القائل بها » ؛ ص : يقتضى ؛ ف : بلا نقط . (٢)-(٢) ف : مفقود . (٣) ص : — لأنها . (٤) ص : يكون . (٥) ص : — حال .

به لأنها حال فقط ، أو لأن[٦] لها حالًا اقتضت كونها حالًا (ف ١٠٩ و) لمن هي حال له ، [٧] أو لنفس من له الحال[٧] . فإن كانت حالًا له لأنها حال فقط، وجب أن يكون كل حال حالًا له . وإن كانت حالًا[٨] له لحصولها[٩] على حال أخرى ، فتلك الحال يجب أن تكون حالًا للحال لحال[١٠] ثالثة كذلك[١١] أبدًا إلى غير غاية . وذلك محال باتّفاق ، فسقط ما قالوه . وإن كانت الحال حالًا لمن[١٢] هي حال[١٣] له لنفسه وثبوته ، لم تكن[١٤] نفسه بأن توجب[١٥] كون الحال حالًا لها (ب ٥٨ ظ) أولى من سائر الأنفس ، ولوجب أيضاً ألا توجد[١٦] نفسه إلا وهي موجبة لتلك الحال. وفي[١٧] اتّفاقنا[١٨] على[١٩] أن نفس من له الحال قد توجد غير موجبة لتلك[٢٠] الحال[١٨] دليل على أنها لا تجب ، إذا[٢١] وُجدت ، له لنفسه[٢٢] .

٣٤٣ وإنه[١] قالوا : الحال حال لمن هي حال له لا لنفسه ولا لعلة [٢]ولا لحال هو عليها[٢] ولا لأمر يجب العلم به – [٣]وكذلك كل حكم موصوف فَارقَ غيره لصفة هو عليها[٣] . قيل لهم : فما أنكرتم أيضاً أن يكون العالم[٤] مفارقاً لمن[٥] ليس بعالم لا لنفسه ولا لعلة ولا لحال هو عليها ولا[٦] لأمر يجب العلم به – وكذلك حكم المتلوّن[٧] والمتحرّك وكل موصوف[٨] فارق[٩] غيره لصفة[١٠] هو عليها ؟ وهذا يؤول (ص ١١٤ و) إلى إبطال سائر الأعراض . وفي فساد ذلك دليل على بطلان ما يذهبون إليه في تصحيح الأحوال وصحة[١١] إثبات الصفات التي خبرنا عن ثبوتها . (ف ١٠٩ ظ) .

---

(٦) ب : لأنها على حال اقتضت الخ ؛ ص : «على حال» بعد «لأن لها». (٧)–(٧) ب ص : مفقود . (٨) ص : حال ؛ ف : حاله . (٩) ب ص : بحصولها . (١٠) ب : بحال ؛ ص : لحالة . (١١) ب ص : – كذلك . (١٢) ب : – لمن هي حال . (١٣) ص : حا له ، بسقوط اللام (حا [ل] له) . (١٤) ص : يكن ؛ ف : بلا نقط . (١٥) ص : يوجب ؛ ف : بلا نقط . (١٦) ص ف : يوجد . (١٧) ص : وعلى أن في. (١٨)–(١٨) ص : مفقود. (١٩) ف : – على . (٢٠) ب : لذلك ، – الحال . (٢١) ص : اذ لو وجبت ؛ ب : وجبت . (٢٢) ب ص : نفسه .

٣٤٣ (١) ب : فإن. (٢)–(٢) ص : ولا لأنها حال ؛ ف : ولا انه حال. (٣)–(٣) ص ف : مفقود . (٤) ف : +بالشيء. (٥) ف : لما. (٦) ص : + هي. (٧) ف : المريد . (٨) ب : + بصفة . (٩) ب : + بها . (١٠) ب ف : بصفة . (١١) ب ص : – صحة .

٣٤٤ [١] ويدل على إثبات علم الله وقدرته من نص كتابه قوله : «أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ»[٢]، وقوله : «وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ»[٣]، وقوله : «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً»[٤] — والقوة هي القدرة . فأثبت لنفسه العلم والقدرة .

شبهة لهم في[١] نفي العلم

٣٤٥ يقال لهم : لم[١] أنكرتم أن يكون لله سبحانه علم يعلم[٢] به ؟ فإن قالوا : لأنه لو كان له[٣] علم، لوجب أن يكون عرضاً حادثاً وغيرًا له وحالًّا فيه وغير متعلق بمعلومين على سبيل التفصيل[٤] وأن يكون واقعاً عن ضرورة أو[٥] استدلال وأن يكون مما له ضدّ ينفيه . لأن كل علم عقلناه ثبت لعالم[٦] في الشاهد و[٧]المعقول فهذه سبيله . وإثبات علم على[٨] خلاف ما ذكرناه قول بما[٩] لا يُعقل وخروج عن حكم الشاهد والمعقول . وذلك باطل باتّفاق . قيل[١٠] لهم : ولم زعمتم أن[١١] القضاء بخلاف الشاهد والوجود محال وأن الشاهد[١٢] والوجود دليل على ما وصفتم ؟ فلا يجدون في ذلك متعلقاً . ويقال لهم : ما أنكرتم، على اعتلالكم، من استحالة وجود إنسان لا من نطفة وطائر لا من بيضة وبيضة لا من طائر (ص ١١٤ ظ) وفاعل يفعل[١٣] الأجسام — لأن ذلك أجمع مما لم يوجد ويعقل في الشاهد ؟ وهذا لحوق بأهل[١٤] الدهر . ويقال لهم : فأحيلوا حياً[١٥] عالماً قادرًا بنفسه[١٦] — لأنكم لم تجدوا ذلك في الشاهد .

---

٣٤٤ (١) هذه الفقرة موجودة في ص فقط . (٢) النساء ٤ : ١٦٤/١٦٦ . (٣) فاطر ٣٥ : ١٢/١١ . (٤) فصلت ٤١ : ١٤/١٥ .

(العنوان) (١) ص ف : على .

٣٤٥ (١) ب : ما . (٢) ب : به علم ؛ ص : — يعلم به . (٣) ف : للباري . (٤) ص : التفضيل . (٥) ف : و . (٦) ب : + به . (٧) ص : — و . (٨) ص : بخلاف . (٩) ب : — بما . (١٠) ف : يقال . (١١) ص : + هذه ، وهي مشطوبة . (١٢) ص ف : المشاهدة . (١٣) ب : فعل للأجسام . (١٤) ص : — أهل (بالدهر) . (١٥) ص ف : عالماً حيّاً . (١٦) ب : لنفسه .

٣٤٦ **ثم يقال لهم** : فما أنكرتم ، على اعتلالكم ، ألا يصحّ كون صانع العالَم ، جل ذكره[1] ، عالِمًا ؟ (ف ١١٠ و) لأن العالِم في الشاهد والمعقول وكلَّ من أثبتناه عالِمًا في شاهدنا لا يكون إلا جسمًا محدَثًا متحيّزًا حاملًا للأعراض مؤتلفًا متغايرًا[2] متبعّضًا و[3] مضطرًّا أو مستدلًّا ، ولا بدّ أن يكون ذا قلب ورطوبة . و[ما أنكرتم] أن لا يكون الله سبحانه[4] شيئًا موجودًا ؟ لأن الشيء المعقول لا يخرج عن أن يكون جسمًا أو جوهرًا[5] أو عرضًا . فإن مرّوا على ذلك ، تجاهلوا وتركوا التوحيد ؛ (ب ٥٩ و) وإن أبوه ، تركوا تعلقهم بمجرّد الشاهد والوجود . وإن[6] قالوا : ليس علة كون العالِم عالمًا ما وصفتم ، ولا حدّه[7] ولا[8] معنى كونه عالمًا أنه جسم أو ذو قلب أو مستدِلّ أو مضطرّ . قيل لهم : وكذلك فليس علة كون العلم علمًا ما وصفتم ، ولا حدّه ولا[9] معنى كونه علمًا أنه محدَث عرض غير العالم وحالّ فيه واستحالة تعلّقه بمعلومين وأنه ضرورة أو استدلال . لأنه قد يشركه في جميع هذه الأوصاف (ص ١١٥ و) ما ليس بعلم . لأن الحركة لا تتعلق[10] بمعلومين ، وتقع[11] اضطرارًا أو اكتسابًا[12] ، وهي عرض محدَث غير[13] العالم وليست من العلم بسبيل . فجاز لذلك إثبات علم على خلاف صفة ما ذكرتم ، كما جاز ذلك في الشيء والعالم .

٣٤٧ **ثم يقال لهم**[1] : فإن[2] كنتم على الشاهد تعتمدون وعليه تعولون[3] ، فأوجبوا ، إذا كان الباري سبحانه[4] عالمًا ، أن يكون ذا علم . وهذا أوجب ، (ف ١١٠ ظ) لأنه غير منتقض من أحد[5] طرفيه . لأن كل عالم منّا فهو ذو علم ، وكل ذي علم فهو عالم . وليس كل محدَثٍ عرضٍ[6] غير العالم وحالٍّ[7]

---

٣٤٦ (١) ف : — جل ذكره . (٢) ب : + و . (٣) ص ف : — و . (٤) ف : تعالى . (٥) ص : عرضاً او جوهراً . (٦) ب : فإن . (٧) ف : حد . (٨) ص : — لا . (٩) ص ف : — لا . (١٠) ص : يتعلق ؛ ف : بلا نقط . (١١) ص : يقع ؛ ف : بلا نقط . (١٢) ف : — أو اكتساباً . (١٣) ص : عن .

٣٤٧ (١) ص : — لهم . (٢) ص : وإن . (٣) ص ف : — وعليه تعولون . (٤) ص ف : — سبحانه . (٥) ف : احدي . (٦) ب : عرضاً . (٧) ب : وحالًا .

في قلب[٨] ومما يستحيل تعلقه بمعلومين على وجه التفصيل[٩] فهو علم . فإن جاز إثبات عالم ليس بذي علم ، وإن كان ذلك خلاف[١٠] المعقول ، جاز أيضاً إثبات علم ليس بعرض محدَث[١١] حالّ [١٢]في العالم وغير له[١٢] ، وإن كان ذلك[١٣] خلاف المعروف في الشاهد والوجود . وإن هم قالوا : هذه الأوصاف هي[١٤] شروط في كون العلم علماً ، وليست بعلة لكونه علماً ولا حدّاً[١٥] له . قيل لهم : لم قلتم ذلك ؟ فلا يجدون إلى تصحيح ذلك سبيلاً إلا بأنهم[١٦] لم يجدوا علماً ينفكّ من ذلك . فيقال لهم : فما أنكرتم أيضاً أن يكون جميع ما عارضناكم به في العالم من شروط[١٧] (ص ١١٥ ظ) كونه عالماً ، وإن لم يكن من حدّه ولا[١٨] معنى وصفه بأنه[١٩] عالم ولا من علة كونه عالماً ، [٢٠]بدلالة أنا لم نجد ولم نعقل عالماً[٢١] بيننا[٢٢] إلا كذلك[٢٠] ؟ [٢٣]ولا فصل لهم في شيء من ذلك أبداً[٢٣] .

٣٤٨ [١]**وإن قالوا :** فمن أين نعلم[٢] أن الصفة شرط في استحقاق صفة أخرى ؟ وهل طريق هذا الا أنا لم نجد أحد الوصفين مستحقاً إلا مع وجود الآخر وثبوته ؟ قيل له[٣] : ليس الأمر على ما ظننته[٤] . لأنه لو كان الدليل على أن الصفة شرط في استحقاق صفة أخرى ما ذكرتم ، لوجب أن نقضي[٥] على أن من شرط العالم الموجود القائم بنفسه أن يكون جوهراً من الجواهر قابلاً للأعراض ذا حيّز في الوجود بم[٦] أنا لم نجد عالماً في الشاهد إلا جوهراً (ف ١١١ و) متحيّزاً في الوجود قابلاً للأعراض — وهذا يبطل التوحيد. وإنما المعتمد في هذا الباب هو أن يقال : إنه[٧] إنما يعلم[٨] أن وجود الصفة شرط

(٨) ف : القلب ، و + علم . (٩) ص : التفضيل . (١٠) ص : خلافاً للمعقول. (١١) ف : +و. (١٢)–(١٢) ب ص : غير العالم. (١٣) ف : – ذلك. (١٤) ص : – هي. (١٥) ص : حدّ . (١٦) ص : أنهم. (١٧) ف : شرط . (١٨) ص ف : – لا . (١٩) ب : أنه. (٢٠)–(٢٠) ف : مفقود . (٢١) ب : – عالماً. (٢٢) ص : – بيننا. (٢٣)–(٢٣) ب : مفقود .

٣٤٨ (١) هذه الفقرة موجودة في ف فقط . (٢) بلا نقط . (٣) هكذا ! (٤) هكذا ! (٥) بلا نقط . (٦) ثم . (٧) ولعل إسقاط « إنه » أحسن . (٨) يعلم : ولعل الأفضل أن نقرأ «نعلم».

في استحقاق صفة أخرى إذا علمنا أن وجود إحدى[٩] الصفتين مع عدم الأخرى التي جُعلت شرطاً فيها مؤدٍّ إلى ضرب من المحـال والجهالات وقلب الحقائق والدلالات وما قد دلّ العقل على فساده وأن الضرورة تقضي بإبطاله . وذلك كوصف المتحرك بأنه متحرك بكونه موجودًا ، ووصف العالم بأنه عالم بكونه حيًّا ، [١٠]من حيث علم أنه لو جاز أن يكون المتحرك بالحركة معلوماً والعالم غير شيء[١٠] .

شبهة لهم أخرى

٣٤٩ فإنه[١] قالوا : لو كان للباري[٢] سبحانه[٣] علم[٤] لم يزل به عالمًا لوجب أن يكون العلم[٥] قديمًا لنفسه كما أن العالم به[٦] قديم لنفسه[٧] . ولو كانا قديمَين لأنفسهما[٨] ، لوجب أن يكونا مثلين مشتبهين[٩] ، وأن يكون العلم إلهًا[١٠] حيًّا قادرًا عالمًا قائمًا بنفسه ، وأن يكون العالم صفةً غير حيّ ولا قادر[١١] ولا عالم ولا قائم بنفسه من حيث أشبه ما هذه صفته . فلما[١٢] فسد ذلك ، فسد[١٣] أن يكون له علم . فيقال لهم أولًا[١٤] : لم قلتم إن المشتركين في صفة واحدة من صفات النفس يجب أن يكونا مثلين ؟ فإنا لكم في ذلك مخالفون . (ب ٥٩ ظ) .

٣٥٠ ثم يقال لهم : ما أنكرتم ، إن كان ما قلتموه في[١] ذلـك صحيحاً ، أن يكون السواد والبيـاض مشتبهين من حيث كانا خلافين غيرين لأنفسهما وكان وصفهما بذلك متساوياً ؟ فلا يجدون لذلك مدفعاً . ثم يقال لهم :

---

(٩) احد . (١٠)-(١٠) ولعله يحسن أن نقرأ هذه الفقرة مثل ما يلي: من حيث علم أنه لو جاز ذلك ، لوجب أن يكون كل موجود متحركاً وكل حي عالماً ، وهذا باطل باتفاق . لأننا نعلم أن يكون المتحرك بالحركة معلوماً والعالم بالعلم معلوماً ، ولا لوجود غير شيء .

٣٤٩ (١) ص : وان . (٢) ب : الباري؛ ص : لله . (٣) ف : — سبحانه .
(٤) ب : ذا علم . (٥) ب : — العلم . (٦) ص : — به . (٧) ف : بنفسه . (٨) ف : بأنفسها . (٩) ص : شبيهين . (١٠) ف : حيّاً الهاً . (١١) ب : ولا عالم ولا قادر .
(١٢) ص : فلهذا ، و — فسد ذلك . (١٣) ف : بطل . (١٤) ص : « أولاً » بعد « لم قلتم » .

٣٥٠ (١) ف : من .

ولم قلتم أيضاً إن الباري سبحانه[٢] ، إذا كان قديماً ، كان (ف ١١١ ظ) قديماً بنفسه[٣] وكذلك علمه ؟ وما (ص ١١٦ و) أنكرتم أن يكونا قديمين بقِدَم هو قدم لها ؟ وما[٤] أنكرتم[٥] أن يكون الباري سبحانه[٦] قديماً بقدم والعلم قديماً بنفسه ؟ وما أنكرتم[٥] أيضاً أن يكون العلم ليس بقديم ولا بمحدَث[٧] ، على قول من قال ذلك من أصحابنا ؟ فلا يجدون لذلك[٨] مدفعاً .

٣٥١ *ثم يقال لهم* : إن كان ما قلتموه واجباً ، فما أنكرتم أن يكون الإنسان مثلاً لعلمه ، إذ[١] كانا محدَثين لأنفسهما ؟ فإن قالوا : ليس المحدَث عندنا محدَثاً[٢] لنفسه ، بل هو محدَث لا لنفسه ولا لعلة . فلم يجب ما سألتم عنه . قيل لهم : فما أنكرتم أيضاً[٣] أن يكون كل قديم وُصف بالقدم ، من صفة وموصوف ، فإنه قديم لا لنفسه ولا لعلة ، فلا يجب لذلك تماثل القديمين ؟ فإن قالوا : إنما وجب أن يكون القديم قديماً لنفسه ، لأن نفسه لا تعلم[٥] إلا قديمةً . قيل لهم : فقولوا[٦] لأجل هذا[٧] بعينه إن السواد والبياض شيئان غيران خلافان لونان عرضان لأنفسهما ، لأنهما لا يُعلمان إلا كذلك . وقولوا أيضاً إن كل واحد منهما واحد لنفسه ، لأن نفسه لا تُعلم[٨] إلا واحدة[٩] . فإن مرّوا على ذلك ، قيل لهم : فما أنكرتم من وجوب تماثلهما ، إذا كانا (ص ١١٦ ظ) مشتركين في هذه الأوصاف لأنفسهما ؟ ولا محيص لهم من هذا[١٠] . وإن أبوه وقالوا : إن هذه الأوصاف جارية على السواد والبياض لا لأنفسهما ولا لعلة ، وإن لم تعلم[١١] (ف ١١٢ و) أنفسهما إلا عليها[١٢] . قيل لهم : فما أنكرتم أيضاً أن يكون القديم وعلمه قديمين لا لأنفسهما ولا لعلة ، وإن لم تعلم[١٣] أنفسهما إلا قديمتين[١٤] ؟ ولا فصل لهم[١٥] في ذلك ، وفيه سقوط ما عوّلوا عليه .

---

(٢) ف : — سبحانه. (٣) ب: لنفسه. (٤) ص ف : أو ما. (٥)-(٥) ف : مفقود.
(٦) ب: — سبحانه . (٧) ص ف : محدث. (٨) ص : — لذلك .
٣٥١ (١) ص ف : اذا . (٢) ف : محدث . (٣) ف : — أيضاً . (٤) ب: بذلك .
(٥) ص: يعلم . (٦) ص: قولوا . (٧) ص: ذلك . (٨) ص: يعلم ؛ ف: بلا نقط .
(٩) ف: واحداً . (١٠) ب: ذلك . (١١) ص: يعلم . (١٢) ص: عليهما .
(١٣) ص: يعلم ؛ ف: بلا نقط . (١٤) ص ف: قديمين . (١٥) ص ف: — لهم .

شبهة لهم أخرى

٣٥٢ **وإن[1] هم قالوا** : الدليل على أن[2] الله سبحانه لا يجوز أن يكون عالماً بعلم أنه لو كان له علم ، لوجب أن يتعلق بالمعلومات على وجه تعلق علومنا[3] بها . ولو كان كذلك ، لوجب أن يكون علمه من جنس علومنا . لأن العلمين إنما يجب تماثلهما لتعلقهما بمعلوم واحد على وجه واحد . فلما لم يجز أن يكون علمه من جنس علومنا ، ثبت أنه لا علم له . يقال لهم : لم قلتم إن طريق العلم بتماثل العلمين المحدثين هو أن يكون متعلقهما واحداً[4] على وجه واحد ؟ أباضطرار[5] علمتم هذا ، أم بنظر واستدلال ؟

٣٥٣ **فإن قالوا** : باضطرار – أمسِكَ عنهم ، أو قُلِب الكلام[1] عليهم في منع تماثل ما هـذه سبيله وادُّعي فيه[2] علم (ب ٦٠ و) الاضطرار . وإن قالوا : بنظر . قيل لهم : وما هو ؟ فإن قالوا : هو علمنا بتماثل كل علمين (ص ١١٧ و) من علومنا ، إذا كان متعلقهما واحداً على وجه واحد . قيل لهم : وما في هذا من دليل ؟ وما أنكرتم أنهما[3] لم يتماثلا لهذه العلة ، ولكن لأنفسهما فقط[4] ومن حيث عُلِم أنه لا صفة جازت[5] على أحدهما إلا وهي جائزة[6] على الآخر ، ولا صفة وجبت لأحدهما إلا وهي واجبة للآخر . وليس كذلك سبيل علم القديم سبحانه[7] وعلم المحدَث . ثم يقال لهم : (ف ١١٢ ظ) و[8] لو كان جهة العلم بتماثل ما له تعلق بغيره[9] أن يكون متعلقهما واحداً على وجه واحد ، لوجب أن تكون الإرادة[10] والقدرة المتعلقتان بالشيء الواحد المقدور[11] المراد على وجه الحدوث متماثلتين[12] لتعلقهما بمتعلق واحد على وجه واحد . فلما[13] بطل هذا من قولنا وقولكم ، بطل اعتباركم الذي إليه استندتم .

---

٣٥٢ (١) ف : فان ، و – هم . (٢) ف : انه ، و – الله سبحانه . (٣) ف : علمنا . (٤) ص : واحد . (٥) ف : وباضطرار (– أ) .

٣٥٣ (١) ص : عليهم الكلام . (٢) ف : – فيه علم ؛ ص : – علم . (٣) ص ف : من أنه . (٤) ف : + لا لعلة ، و – و . (٥) ص : جارية . (٦) ص : جارية . (٧) ب ف : – سبحانه . (٨) ب ص : – و . (٩) ب : بغير . (١٠) ف : القدرة والارادة . (١١) ب : + و . (١٢) ب ص : متماثلين . (١٣) ص ف : ولما .

٣٥٤ **ثم يقال لهم** : فيجب على اعتلالكم[1] هـذا ، إذا كان القديم سبحانه[2] يعلم[3] المعلومات بنفسه ، أن تكون[4] نفسه كنفس علومنا . لأنها متعلقة بالمعلومات كتعلق علومنا بها[5] . فلما لم يجز ذلك ، لم يجز أن يكون عالماً بنفسه[6] . فإن قالوا : نحن لا نقول : إنه عالم بالمعلومات بنفسه على معنى[7] أنه بنفسه يعلمها وأن المعلومات متعلقة بها . وإنما نريد بذلك[8] أنه عالم بها لا[9] لمعنى[10] يقارن[11] نفسه ، فعبّرنا عن هذا المعنى بأنه عالم بنفسه . (ص ١١٧ ظ) قيل لهم : وكذلك نحن لسنا نريد بقولنا إن القديم سبحانه[12] يعلم المعلومات بنفس علمه أن علمه آلة له ومتعلق[13] بالمعلومات[14] تعلق[15] الحبل بالحبل والجسم بالجسم . وإنما نعني بقولنا إنه يعلم المعلومات بنفس علمه أنه يعلمها لا لمعنى[16] يقارن العلم ، فعبّرنا عن ذلك بأنه يعلم بنفس العلم . وكذلك كل شيء قلنا فيه إنه موصوف بما وُصف به لنفسه ، إنما نعني به أنه موصوف به[17] لا لعلة . فلم يجب ما قلتم .

٣٥٥ **ثم يقال لهم** : إن كان معنى أن الباري سبحانه[1] عالم (ف ١١٣ و) بنفسه أنه عالم لا لمعنى[2] يقارن نفسه ، فيجب أن يكون المحدَث محدَثاً لنفسه والشيء شيئاً لنفسه ، لأنـه محدَث لا لعلة وشيء لا لعلة . وكذلك يجب أن تجعلوا كل وصف يُستحقّ لا لعلة مستحقاً لنفس الموصوف به . وهذا ترك قولهم بأوصاف تُستحقّ لا للنفس ولا لعلة . فإن قالوا : لا يجب ، إذا علم الباري سبحانه[3] المعلومات بنفسه ، أن تكون[4] نفسه كنفس علومنا . لأن تعلّق نفسه بالمعلومات تعلقُ العالمين وتعلق العالم بها تعلق العلوم . قيل لهم[5] : هذه حيرة

---

٣٥٤ (١) ص : − اعتلالكم . (٢) ف : − سبحانه . (٣) ب : عالماً لنفسه وبنفسه أن تكون الخ . (٤) ص ف : يكون . (٥) ص : − بها . (٦) ف : − بنفسه . (٧) ب ص : − معنى . (٨) ص : − بذلك. (٩) ص : − لا . (١٠) ف : بمعنى . (١١) ص : يفارق . (١٢) ب ف : تعالى . (١٣) ف : ومتعلقة . (١٤) ص ف : بالمعلوم . (١٥) ف : كتعلق ؛ ص ف : + نفس . (١٦) ص ف : بمعنى . (١٧) ف : − به .

٣٥٥ (١) ب ف : − سبحانه . (٢) ف : بمعنى . (٣) ف : − سبحانه . (٤) ص ف : يكون . (٥) ب : − لهم .

وقلة دين وإيثار للتخليط . وذلك أن كون العالم عالمًا بالمعلومات بعلمه هو عندنا وعندكم بمعنى كونه عالمًا بالمعلومات بنفسه ، (ب ٦٠ ظ) [٦]لو ثبت (ص ١١٨ و) أنه عالم بنفسه . لأن كون العالم عالمًا بالمعلوم بنفسه[٦] وكونه عالمًا به[٧] بعلمه لا يختلف ولا يتزايد . فيجب أن يكون مـا أوجب كونه عالمًا بالمعلومات[٨] متماثلًا — إن كانت نفسه وإن كانت علة لا يقال هي نفسه من علم أو حال — متساويًا متماثلًا . لأن المعتبر في ذلك بكون العالم عالمًا على حد متساوٍ و[٩]وجب تماثل ما أوجب هذه الصفة المتساوية. فقولكم بعد هذا إن نفس الباري سبحانه[١٠] تتعلق[١١] بالمعلوم تعلّق العالِمِين ونفس العلم[١٢] تتعلق[١٣] تعلق العلوم تخليط وإيهام أن يكون[١٤] العالم عالمًا بالمعلوم تارةً لنفسه[١٥] وتارةً لمعنى[١٦] يختلف . فإذا[١٧] لم يجز[١٨] ذلك ، (ف ١١٣ ظ) لم يكن لِمَا[١٩] قلتموه محصول ولا معنى معقول[٢٠] . ولا جواب لهم عن ذلك .

شبهة لهم[١] أخرى

٣٥٦ **فإن[١] قالوا** : الدليل على أنه لا علم لله سبحانه[٢] أنه لو كان له علم[٣] ، لم يخل من أن يكون مثلًا للقديم تعالى[٤] أو مخالفًا له . فإن كان مماثلًا له ، وجب أن يكون ربًا[٥] إلهًا عالمًا قادرًا كهو تعالى[٦] — وهذا كفر من قائله . وإن كان مخالفًا له ، وجب أن يكون غيرًا له [٧]وأن يكون معه في القدم غير[٨] له[٧] — وهذا[٩] باطل باتفاق . فوجب أنه لا علمَ له . يقال لهم : لم قلتم إنه لا بدّ

(٦)-(٦) ف : مفقود ؛ ب « لأن كون ..... بالمعلوم بنفسه » مفقود . (٧) ب : — به . (٨) ص : بالمعلوم ؛ ولعل كلمة « متماثلا » زائدة في سياق الكلام . (٩) ف : — و ؛ ص : ووجوب . (١٠) ص ف : — سبحانه . (١١) ص : يتعلق ؛ ف : بلا نقط . (١٢) ف : علومنا . (١٣) ص : يتعلق . (١٤) ب ف : كون . (١٥) ب : بنفسه . (١٦) ص ف : يعلمه مختلفاً (— لمعنى) . (١٧) ص ف : واذا . (١٨) ص : يكن . (١٩) ف : لما ، واللام مشطوبة . (٢٠) ف : محصولاً ولا معنى معقولاً .

(العنوان) (١) ب : — لهم .

٣٥٦ (١) ص : وان . (٢) ف : — سبحانه . (٣) ص : + له (له علم له) . (٤) ف : — تعالى . (٥) ص : + و . (٦) ب ف : — تعالى . (٧)-(٧) ص : مفقود . (٨) ف : غيراً ، ويكرر « أن يكون معه في القدم » . (٩) ب ص : وذلك .

أن يكون علمه ، إذا ثبت ، موافقاً له أو مخالفاً (ص ١١٨ ظ) له[١٠] ؟ وما أنكرتم[١١] أن يكون محالًا[١٢] أن يقال فيما ليس بغيرين إنهما متفقان[١٣] أو مختلفان ؟ كما يستحيل أن يقال إن الباري سبحانه[١٤] مثل[١٥] للأشياء كلها أو مخالف[١٦] لها كلها ، وكما يستحيل أن يقال ذلك في الآية من السورة والبيت من القصيدة والجزء[١٧] من الجملة والواحد من العشرة ، من حيث استحال أن يكون[١٨] أحد المذكورين هو[١٩] الآخر أو غيره . فما الذي به[٢٠] تدفعون هذا ؟

٣٥٧ **ثم يقال لهم** : إن أردتم بقولكم[١] إن علم القديم سبحانه[٢] مخالف له أنه غيرٌ له ، وأنه من جنس[٣] والباري سبحانه[٤] من جنس[٥] غير جنسه — كما يقال ذلك[٦] في السواد والبياض — فذلك محال لقيام الدليل على أن علم[٧] القديم[٨] سبحانه[٩] ليس بغير له ، من حيث لم تجز مفارقته له بزمان أو مكان أو الوجود أو[١٠] العدم . وقد ثبت أن معنى الغيرين وحقيقة وصفهما بذلك أنهما[١١] ما جاز افتراقهما على أحد هذه الثلاثة الأوجه . وكذلك (ف ١١٤ و) فقد دل الدليل على أن القديم سبحانه[١٢] وعلمه ليسا[١٣] بجنسين[١٤] لا مختلفين ولا متفقين . وإن عنيتم بخلاف القديم سبحانه[١٥] لعلمه بُعْدَ شَبَهِه[١٦] منه[١٧] ، وأنه لا يسدّ مسدّه ولا ينوب منابه ، وأنه[١٨] لا يستحقّ (ص ١١٩ و) من الوصف ما يستحقّه[١٩] ولا يجوز عليه من الأوصاف جميع ما يجوز عليه — فهذا صحيح في المعنى ، وإن[٢٠] كانت العبارة ممنوعاً منها لا تجوز[٢١] باتفاق أو

---

(١٠) ب : — له . (١١) ف : + من . (١٢) ف : محال . (١٣) ف : مختلفان أو متفقان . (١٤) ب : جل اسمه ؛ ف : — سبحانه . (١٥) ف : مثلاً . (١٦) ف : مخالفاً . (١٧) ص ف : واليد . (١٨) ص : + المذكور . (١٩) ص : + اكثر . (٢٠) ص : تدفعون به .

٣٥٧ (١) ف : — بقولكم . (٢) ف : — سبحانه ، و « مخالفاً » . (٣) ص : جنسه . (٤) ص : عز وجل ؛ ف : — سبحانه . (٥) ص : — جنس . (٦) ف : — ذلك . (٧) ف : — علم . (٨) ب : الله . (٩) ف : — سبحانه . (١٠) ص ف : و . (١١) ب ف : أنه . (١٢) ف : — سبحانه . (١٣) ف : ايس . (١٤) ب ص : + و ؛ ف : — لا . (١٥) ف : — سبحانه . (١٦) ص ف : شبهة . (١٧) ف : به . (١٨) ب ف : — أنه . (١٩) ب : يستحق . (٢٠) ب : « وإن » غير واضحة لوجود لطخة في الصفحة . (٢١) ص ف : — لا تجوز .

سمع أو دليل أوجب ذلك ، إن قام عليه[٢٢] دليل . وليس الكلام في الإطلاقات والعبارات ، وإنما الكلام في المعاني. لأننا لو لم نعرف لغةً أصلاً و[٢٣]لم نتكلم بها ، لصحّ علمنا بالقضايا العقلية عند التأمّل والنظر في الأدلة . والتعلق بذكر الخلاف وإلزام التسمية به عجز وتقصير عن الخوض فيما يجب أن يكون معلوماً بالأدلة .

٣٥٨ **فإن[١] قالوا** : فما[٢] معنى قولكم إن الله[٣] تعالى[٤] عالماً[٥] ؟ أتعنون بذلك أنه مُلكه أو فِعله أو حالّ فيه أو أنه عالم بنفس[٦] العلم الذي أضيف إليه ؟ قيل لهم : معنى ذلك أنه[٧] عالم بالنفس التي[٨] هي علم له[٩] فقط . وليس ذلك من معنى أنها ملكه أو فعله أو حالّة[١٠] فيه بسبيل. وهذا كما نقول نحن وأنتم إن الإرادة إرادة له ، وإن الحركة حركة للمتحرك ، لا بمعنى أنها ملكه أو[١١] فعله أو حالّة[١٢] فيه ، لأنه قد يحصل فيه ما ليس بحركة ولا إرادة له . وكذلك فقد يريد[١٣] ويتحرك بما ليس بملك[١٤] له ولا فعل[١٥] له[١٦] ويحلّ فيه ما ليس بحركة له . وبالله التوفيق[١٧] !

---

(٢٢) ب : من هنا إلى « باب القول في معنى الخبر » (العدد ٦٣٤) مفقود ! راجع المقدمة .
(٢٣) ف : — و .
٣٥٨ (١) ص: وان . (٢) ص: ما . (٣) ص: الله . (٤) ف : — تعالى . (٥) ص: عالم . (٦) ص: لنفس . (٧) ص: — أنه . (٨) ف : الذي . (٩) ف : — له . (١٠) ص: حال . (١١) ص: و . (١٢) ص: حال . (١٣) ص ف : يزيد . (١٤) ص: بملكه (— له) . (١٥) ص: فعله له . (١٦) ص: + ويفعل .
(١٧) ف : — وبالله التوفيق .

[الباب الثامن عشر]

باب (ص ١١٩ ظ) الكلام في معنى الصفة وهل هي الوصف[١] أم[٢] معنى سواه

٣٥٩ (ف ١١٤ ظ) ان قال قائل : [١]ما الصفة عندكم، وما الوصف، وهل هما واحد أم لا ؟ قيل له : أما الصفة فهي الشيء الذي يوجد بالموصوف أو يكون له ، ويُكسبه الوصف الذي هو النعت الذي يصدر عن الصفة . فإن كانت مما يوجد تارةً ويعدم أخرى ، غيّرت حكم الموصوف وصيّرته عند وجودها على حكم لم يكن عليه عند عدمها . وذلك كالسواد[٢] والبياض والإرادة والكراهة والعلم والجهل والقدرة والعجز وما جرى مجرى ذلك مما يتغيّر به الموصوف إذا وُجد به ويُكسبه حكماً لم يكن عليه .

٣٦٠ وان كانت الصفة لازمه ، كان حكمها أن تُكسب مَن[١] وُجدت به حكماً يخالف حكم من ليست له تلك الصفة . وذلك نحو حياة الباري سبحانه[٢] وعلمه وقدرته وكلامه وإرادته وما عدا ذلك من صفاته الثابتة[٣] الموجبة له مفارقة من ليس على هذه الصفات[٤]، وإن لم يتغيّر القديم سبحانه[٥] بوجودها به عن حالة كان عليها . إذ[٦] كانت لم تزل موجودة ، ولم يكن قط

(العنوان) (١) ص: الموصوف . (٢) ص: او .
٣٥٩ (١) ص: + خبرونا . (٢) ف: السواد .
٣٦٠ (١) ص: متى . (٢) ف: – سبحانه . (٣) ف: – الثابتة . (٤) ص: الصفة . (٥) ف: – سبحانه . (٦) ص: اذا .

سبحانه[٧] موجودًا وليس بذي حياة ولا علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر، ثم وُجدت هذه الصفات[٨] بعد أن لم تكن له. [٩]ولا يجوز (ص ١٢٠ و) أيضاً أن يوجد وقتاً ما وليس له هـذه الصفات، إذ كان العدم عليها مستحيلاً[٩]. وإنما يتغير[١٠] بوجود الصفات مَن[١١] لم تكن له من قبـل [١٢]ومن جاز أن يفارقه الصفات[١٢] — والله سبحانه[١٣] يتعالى عن ذلك.

٣٦١ وقد دللنا فيما سلف على إثبات هذه الصفات لله سبحانه[١]، وبيّنّا أنه لا يجوز حدوثها له. لأن ذلـك يوجب أن تكون[٢] من جنس صفات المخلوقين، وأن تكون[٣] ذات أضداد كصفات المخلوقين، وأن يكون الباري سبحانه[٤]، قبل حدوثها، موصوفاً بما يضادها وينافيها (ف ١١٥ و) من الأوصاف. ولو كان ذلك كذلك، لوجب قـدم أضدادها، ولاستحال أن يكون القديم سبحانه[٥] موصوفاً بها في هذه الحال، وأن يوجد منه من ضروب الأفعال ما يدل على كونه عالماً قادراً حيًّا. وفي بطلان ذلك دليل على قدم هذه الصفات، وأن الله سبحانه[٦] لا يجوز أن يتغير بها ويصير له حكم لم يكن[٧] قبـل وجودها[٨] — إذ لا أول لوجودها.

٣٦٢ وأما الوصف، فهو قول الواصف لله تعالى[١] ولغيره بأنه عـالم حيّ قادر منعم متفضل. وهذا الوصف، الذي[٢] هو كلام مسموع أو عبارة عنه، غير الصفة القائمة بالله تعالى[٣] التي لوجودها به يكون عالمـاً وقادرًا و[٤]مريدًا. وكذلك قولنا «زيد حيّ عالم قادر» إنما (ص ١٢٠ ظ) هو وصف لزيد وخبر عن كونه على ما اقتضاه وجود الصفات به، وهو قول يمكن أن

(٧) ف: — سبحانه. (٨) ص: + له. (٩)–(٩) ف: مفقود. (١٠) ف: «يتغير» مكتوبة في الهامش، وهي مقطوعة: [يتـ]ـغير. (١١) ص: ما لم يكن. (١٢)–(١٢) ف: مفقود. (١٣) ف: — سبحانه.

٣٦١ (١) ف: — سبحانه. (٢) ص: يكون؛ ف: بلا نقط. (٣) ص ف: يكون. (٤) ف: — سبحانه. (٥) ف: — سبحانه. (٦) ف: — سبحانه. (٧) ص: + من. (٨) ص: بوجودها.

٣٦٢ (١) ف: — تعالى. (٢) ص: — الذي. (٣) ف: — تعالى. (٤) ص: او؛ ولعل الأحسن أن نقرأ «عالماً أو قادراً أو مريداً».

يدخله الصدق والكذب . وعلم زيد وقدرته هما صفتان له موجودتان بذاته يصدر الوصف(٥) والاسم عنها ، ولا يمكن دخول الصدق والكذب فيها .

٣٦٣ **فإنه كان** [الله] الواصف لنفسه بأنه حيّ عالم قادر قديم أزلي(١)، كان وصفه لنفسه معنى لا يقال هو علمه وحياته(٢) وقدرته ، ولا يقال هو غير(٣) هذه الصفات — لقيام الدليل ، بما(٤) سنذكره في باب نفي خلق القرآن ، على قدم كلامه سبحانه(٥) وأنه جارٍ مجرى سائر صفات ذاته . وقد ثبت أن الصفات القديمة لا يجوز أن تكون متغايرة من حيث لم تجز مفارقة شيء منها (ف ١١٥ ظ) للآخر بزمان ولا مكان ، ولا بأن يوجد منها شيء مع عدم الآخر . وكان هذا معنى الغيرين وحقيقة وصفها بذلك . فثبت بهذه الجملة أن وصف القديم سبحانه(٦) لنفسه بصفات ذاته ليس بغير لصفات الذات .

٣٦٤ **وإنه فإنه وصف** الله سبحانه(١) لنفسه وصفاً بصفات أفعاله — نحو قوله تعالى(٢) « إني خالق ورازق وعادل ومحسن ومتفضل »(٣) وما جرى مجرى ذلك — كان وصفه لنفسه بهذه (ص ١٢١ و) الصفات(٤) غير صفاته ، التي هي الخلق والرزق والعدل والإحسان(٥) والإنعام . لأن هذه الصفات هي أفعال الله تعالى(٦) ، وهي محدَثات ومن صفات أفعاله . والكلام — الذي هو قوله « إني خالق عادل متفضل محسن(٧) » — من صفات ذاته . وصفات الذات غير صفات الأفعال ، لأنها قد(٨) كانت موجودة مع عدمها . فوجب أن يدل ذلك على تغايرها لأنفسها(٩) . وكذلك كل غيرين إنما يتغايران(١٠) لأنفسهما . وافتراقهما بالزمان والمكان والوجود والعدم إنما(١١) يدل على تغايرهما ويكون تفسيراً لوصفهما بأنهما غيران ؛ وليس من هذه المفارقات ما هو علّة في كون الغيرين غيرين .

(٥) ص : الاسم والوصف .

٣٦٣ (١) ص : + كان وصفه لنفسه بأنه حي عالم قادر قديم أزلي ؛ وهذا تكرار . (٢) ف وحيوته . (٣) ف : — غير . (٤) ف : على ما . (٥) ف : — سبحانه . (٦) ف : — سبحانه .

٣٦٤ (١) ف : — سبحانه . (٢) ص : — تعالى . (٣) لا يوجد هذا القول في القرآن ، وإنما يوجد معناه . (٤) ص : الصفة . (٥) ص : والانعام والاحسان . (٦) ف : — تعالى . (٧) ف : — محسن . (٨) ص : — قد . (٩) ص : لأنفسهما . (١٠) ف : يتغيران . (١١) ص : بما .

٣٦٥ **والله تعالى الواصف** لنفسه محدَثاً ، فإن وصفه لنفسه أيضاً هو قوله : « إني حيّ قادر[١] منعم متفضل عالم » . وذلك القول ، الذي هو الوصف ، هو غير صفاته التي هي من أفعاله ومن غير فعله . لأن جميع صفات الإنسان محدَثة . وكلامه ، الذي هو وصفه لنفسه بما وصفها به ، محدَث . (ف ١١٦ و) وكل محدَثَيْن ليسا بجملة ولا داخلين تحت جملة فهما غيران . وقولنا «وصف» و «كلام» ليس بوصف واقع على كلام الإنسان وشيء من صفاته سوى الكلام.[٢] فيستحيل أن يكون الوصف غيرًا لتلك الصفة[٢] ، فوجب أن يكون وصف الإنسان غير سائر صفاته التي ليست بوصف . ووجب (ص ١٢١ ظ) تفصيل ذلك في وصف القديم سبحانه[٣] وصفاته على ما قلنا[٤] وبيَّنَّاه من قبل .

٣٦٦ **ومما يجب** علمه في هذا الباب هو أن يُعلم أن الوصف — وإن كان غير الصفة التي هي الحركة والعلم والقدرة — فإنه أيضاً صفة من حيث كان كلاماً للمتكلم به ونافياً لسكوته ومحصلًا له ، عند وجوده ، بخلاف[١] صفةِ مَن لا كلام له . فهو في هذا الباب جارٍ مجرى الحركة والسواد والبياض من حيث غيَّر حكم الموصوف به وأوجب له حكماً لا يجب إلا بوجوده . فهو لذلك صفة للمتكلم به[٢] ، وهو أيضاً وصف لغيره ودلالة على وجود شيء به — إذا[٣] كان قولًا صدقاً ليس بكذب . فيجب لذلك أن يكون كل وصف صفةً من حيث كان قولًا وكلاماً ومُكسِباً[٤] للمتكلم المخبِر به[٥] حكماً ، وإن كان مع ذلك وصفاً لكونه إخبارًا عما يوجد بما هو[٦] وصف له . ولا يجب أن يكون كل صفة وصفاً . لأن العلم والقدرة[٧] ليسا بوصفين لشيء ولا خبَرين عن معنى من المعاني ، وإن كانا صفتين للعالم والقادر[٨] . فكل وصف صفة ، وليس كل صفـــة وصفاً . وهذا[٩] جملة القول في الإخبار عن حقيقة الوصف[١٠] والصفة .

---

٣٦٥ (١) ص : — قادر ، و «عالم» هنا . (٢)—(٢) ف : مفقود . (٣) ف : — سبحانه . (٤) ف : — قلناو .

٣٦٦ (١) ف : خلاف . (٢) ف : — للمتكلم به . (٣) ص : اذ . (٤) ض : مكتسبا . (٥) ص : له . (٦) ف : — هو (٧) ص : + والسواد والحمرة . (٨) ص : للأحمر والأسود (— العالم والقادر) . (٩) ص : — و ، و «هذه» . (١٠) ص : الموصوف .

٣٦٧ **وقد زعمت** المعتزلة القدرية ، وكل من اغترّ بشبههم[١] من أهـل الأهواء (ص ١٢٢ و) المضِلّة ، أن الصفـة ليست بمعنى أكثر من الوصف (ف ١١٦ ظ) الذى هو قول القائل وإخبار[٢] المخبر عمن أخبر عنه بأنه عالم قادر . وتفحّموا القول بأن الله تعالى كان في أزله بلا صفة ولا اسم من أسمائه وصفاته العليا . قالوا : لأنه لا يجوز أن يكون في القدم واصفاً لنفسه — لاعتقادهم خلق كلامه — ولا يجوز أن يكون معه في القدم [٣]واصف له مخبر[٣] عمّا هو عليه . فوجب أنه لا صفة لله سبحانه[٤] قبل أن يخلق خلقـه ، وأن الخلق هم الذين يجعلون لله الأسمـاء والصفات ، لأنهم هم[٥] الخالقون لأقوالهم التي هي [٦]صفات الله سبحانه وأسماؤه[٦] . و[٧]لأنهم أيضاً يزعمون أن الاسم هو التسمية وهو قول المسمّي لله تعالى[٨] ، وأن الله سبحانه[٩] كان ، قبل خلق كل مَن كلّمه وأمره ونهاه[١٠] ، بلا اسم ولا صفة . فلما أوجد[١١] العباد خلقوا له الأسماء والصفات — تعالى عن ذلك[١٢] !

٣٦٨ **وهذا القول** خروج[١] عما عليه كافّة الأمّة قبـل خلق المعتزلة ووجودهم . و[٢]مع أنهم أيضاً[٣] ، عند تضييق[٤] الكلام عليهم[٥] وتحصيله ، يُرهبون[٦] أتباعهم ومخالفيهم[٧] من الإخبار عن حقيقة قولهم هـذا[٨] ، ولا يطلقون أن الله تعالى[٩] كان قبل خلق عباده بلا اسم ولا صفة ، وأن العباد هم الذين خلقوا لله تعالى[١٠] الأسماء والصفات . ويخافون تخطُّف الناس لهم وبسط أيديهم عليهم ، علماً منهم بأنه[١١] مخالفة للإجماع (ص ١٢٢ ظ) ومما[١٢] يَنفِرُ عنه[١٣] الخواصّ والعوامّ .

---

٣٦٧ (١) ف : بشبهتهم. (٢) ص : اخباره ، — المخبر. (٣)-(٣) ف : واصفاً له ومخبراً . (٤) ف : — سبحانه . (٥) ص : — هم . (٦)-(٦) ف : صفاته وأسماوه . (٧) ص : — و . (٨) ف : — تعالى . (٩) ف : — سبحانه كان . (١٠) ف : ونهاه وأمره . (١١) ص : وجد . (١٢) ف : — تعالى عن ذلك .

٣٦٨ (١) ف : في النص كلمة غير واضحة وهي مشطوبة ، وفي الهامش « خروجاً » . (٢) ف : + و . (٣) ص : — أيضاً . (٤) ص : تضييق . (٥) ص : — عليهم . (٦) ص : يذهبون . (٧) ص : مخالفوهم . (٨) ص : لهذا . (٩) ص : سبحانه . (١٠) ف : — تعالى . (١١) ف : فانه مخالف . (١٢) ص : وما . (١٣) ف : ينفر عنهم ، و « ينفر » بدون حركات .

مسألة

٣٦٩ فإن قال منهم[١] قائل : فما[٢] الدليل على صحّة ما تذهبون[٣] إليه من[٤] أن الصفة معنى لا يقال هو الوصف (ف ١١٧ و) الذي هو القول ؟ قيل له : يدل على ذلك أمور من جهة وضع اللغة ودلالات العقول أيضاً . فأما ما يدل على ذلك[٥] من جهة اللغة ، فهو أن أهل اللغة قد قالوا : إن الصفة ، التي هي النعت ، على ضروب . فمنها خلقة لازمة — كقولك : أسود وأبيض وطويل وقصير وعاقل وظريف وما جرى مجرى ذلك . ومنها حرفة وصناعة — كقولك : كاتب وبانٍ وحدّاد وبزّاز وما جرى مجرى ذلك . ومنها صفة بالدين — كقولك : مؤمن وكافر ونحو ذلك . ومنها صفة هي نسب — كقولك: عربيّ وعجميّ وقرشيّ وهاشميّ وما جرى مجرى ذلك . ولا خلاف بينهم في أن النعوت هي الصفات التابعة للأسماء .

٣٧٠ وإذا كان ذلك كذلك ، وكانوا قد وقفونا على أن الصفة تكون ديناً وتكون نسباً وتكون خلقةً لازمةً وتكون حرفةً وصناعةً ، وجب أن تكون[١] الصفات عندهم هي هذه المعاني والأفعال[٢] التي [٣]اشتقّت هذه الأسماء منها[٣] . لأن قولنا[٤] في زيد « إنه أسود[٥] وأبيض » ليس بخلقة له لا[٦] لازمة ولا غير لازمة . وكذلك قولنا « بزّاز » و « نجّار » ليس بحرفة ولا صناعة . وكذلك قولنا « قرشي » و « هاشمي » ليس بنسب للموصوف . وأهل (ص ١٢٣ و) اللغة قد وقفونا على أن النعوت والصفات هي الخِلَق والحِرَف والأديان والأنساب . فوجب أن يكون القول[٧] ليس بصفة لمن هو وصف له ، وإنما سُمّي صفةً مجازًا وعلى معنى أنه وصف له[٨] وإخبار عن الصفة (ف١١٧ظ)

---

٣٦٩ (١) ف : — منهم . (٢) ص : ما . (٣) ف : يذهبون . (٤) ف : — من . (٥) ص : عليه .

٣٧٠ (١) ص : يكون. (٢) ف :— والأفعال. (٣)—(٣) ص : تصدر الأسماء عنها . (٤) ف : قولك . (٥) ص : أبيض وأسود . (٦) ف : — لا . (٧) ص : — القول . (٨) ف : — له .

التي اشتق[٩] الاسم منها[١٠] . ويسمّى بذلك أيضاً حقيقة على معنى أنه صفة للمتكلم المخبر به . فأما أن يكون صفة للظريف والأسود والطويل والقصير يكون بها الظريف ظريفاً والطويل طويلاً ، فمحال على ما بيّنا[١١] من قبل .

٣٧١ **وممّا يدلّ** على ذلك أيضاً[١] ويبيّنه إجماع أهل اللغة كافّة على أن القائل إذا قال : « لفلان علم بالكتابة والصناعة ، وله علم بالفقه والهندسة ، وله عقل حسن وخُلُق قبيح » — فقد وصفه بالعلم والمعرفة وحُسن الخلق وقبحه . لأن قائلاً لو قال لسامع هذا الكلام من أهل اللغة : « بماذا وصف زيدٌ عمرًا وبأي شيء[٢] نعته ؟ » — لقالوا بأجمعهم : « وصفه بالعلم والمعرفة والطول والقصر وحسن الخلق وقبحه . » فلو لم تكن هذه المعاني الموجودة بالإنسان صفاتٍ له ، لم يجز أن يكون موصوفاً بها ، لأنه لا يكون موصوفاً بما ليس بصفة . وفي قولهم « وصفه بالعلم » دليل على أن القول ليس بصفة في الحقيقة [٣]لمن أخبر عن صفته[٣] ، لأنه ليس هو علماً[٤] يكون العالم به عالماً .

٣٧٢ **وممّا يدلّ** على ذلك أيضاً إجماع الأمة قاطبةً[١] على أن (ص ١٢٣ ظ) العدل والإحسان[٢] من صفات الله تعالى ، وأن من قال: « إن العدل والإحسان[٣] ليسا من صفات الله » — فقد فارق ما عليه المسلمون . وهذا الإجماع[٤] أيضاً يُبطل قولهم إن الصفة ليست بمعنى أكثر من الوصف ، لأن العدل[٥] والإحسان الذي[٦] يفعله الله تعالى[٧] ليس بقول ولا وصف لواصف .

٣٧٣ (ف ١١٨ و) **وممّا يدلّ** على ذلك أيضاً إجماع الأمة على أن الله تعالى[١] أسماء وصفاتٍ قبل أن يخلق خلقه . ولو كانت أسماء الله وصفاته هي

---

(٩) ص: يصدر . (١٠) ص: عنها . (١١) ص: بيناه .

٣٧١ (١) ف: — أيضاً . (٢) ص: صفة وصفه . (٣)—(٣) ص: مفقود . (٤) ص: عالماً ؛ ف: علم .

٣٧٢ (١) ف : — قاطبة . (٢) ص : + والانعام والتفضل ؛ ف: + والتفضل . (٣) ص: والانعام ليستا . (٤) ص: اجماع . (٥) ص: الاحسان والعدل . (٦) ص ف: هكذا ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ « اللذين يفعلهما الله تعالى ليسا » . (٧) ف: — تعالى .

٣٧٣ (١) ص: سبحانه .

أقوال عباده وتسميتهم وأوصافهم له ، لكان الله تعالى[٢] ، قبل[٣] خلقه لعباده وخلق كلامهم[٣] ، غيرَ مُسمًى ولا موصوف[٤] ولا ذي[٥] اسم . وفي منع الأمة لذلك دليل على أن الوصف والتسمية غير الاسم والصفة التي يكون الموصوف المسمّى بها[٦] مسمّى[٧] موصوفاً .

٣٧٤ **ومما يدل** على ذلك أيضاً إطلاق[١] أهل اللغة[٢] أن المصادر هي أسماء الأفعال والصفات[٣] ، وأنها عن الأفعال صدرت . والأفعال التي أرادوها هي الأحداث الماضية والمستقبلة والكائنة في الحال ، التي يعبّر عنها بالقول « ضَرَبَ[٤] يَضْرِبُ » . والمصادر إنما صدرت عن هذه الأفعال ، لا عن قول القائل وإخبار المخبر . ويوضح هذا أن قائلاً لو قال فيمن لا حركة له ولا علم ولا قدرة ولا ضرب « إنه متحرك عالم قادر ضارب » لكان في هذا الوصف كاذباً . وإنما (ص ١٢٤ و) صار كاذباً لأنه لم يشتقّ هذه التسمية من وجود الأفعال والصفات التي[٥] تصدر هذه الأسماء عنها وتوجد[٦] منها . ولو تقدَّم وجودها ، لكانت الأوصاف حقًّا وصدقاً . وهذا يكشف عن وجوب[٧] تقدُّم الأفعال والصفات ، التي تصدر[٨] التسميات والأوصاف عنها ، لوجود التسمية والوصف . فكيف يكون الصفة والاسم هما[٩] القول الذي من سبيله أن لا يجري ويستحقّ (ف ١١٨ ظ) إلا بعد تقدُّم الاسم والصفة والفعل ؟ وإذا كان ذلك محالاً ، دلّ ما قلناه على أن الاسم والصفة غير تسمية المسمّي[١٠] ووصف الواصف . وهذا واضح من جهة المعنى ومن طريق اللغة أيضاً .

٣٧٥ **ومما يدل** على ذلك أيضاً[١] من جهة المعنى[٢] أنه لو كانت الصفة في الحقيقة ليست بمعنى أكثر من وصف الواصف وقوله « إن زيداً عالم قادر حيّ[٣] » ، لوجب[٤] أن يكون لزيد في الحقيقة في حالة واحدة صفتان متضادّتان.

(٢) ف : — تعالى. (٣)—(٣) ص : خلقهم . (٤) ص : موصوفاً . (٥) ص : ذا .
(٦) ف : بها. (٧) ص : — مسمّى ؛ ف : مسما ، وهكذا يكتب هذه الكلمة عادة .
٣٧٤ (١) ص : اطباق . (٢) ص : + على . (٣) ص : — والصفات . (٤) ص : + و . (٥) ف : ما . (٦) ص : ويوجد . (٧) ف : وجود . (٨) ص : يصدر المسمّيات . (٩) ف : هو. (١٠) ص : المسمّى .
٣٧٥ (١) ص : — أيضاً . (٢) ف : اللغة . (٣) ف : — حي . (٤) ص : يوجب.

ولوجب أن يكون حيًا ميتاً و[٥] قادرًا عاجزًا وعالمًا جاهلاً ، إذا قال بعض الواصفين له[٦] « إنه حيّ » ، وقال آخر[٧] « إنه ميت » ، وقال قائل « إنه قادر[٨] عالم » ، وقال آخر « إنه عاجز جاهل » . فيجب أن لا يكون العلم من صفته أولى من الجهل ، لأنه قد وجدت[٩] له الصفتان ؛ فيجب أن يكون زيد عالماً جاهلاً وحياً[١٠] ميتاً لوجود صفتيه اللتين هما القول . فلما لم يجز ذلك ، وكان (ص ١٢٤ ظ) العالم في الحقيقة هو من وجد به العلم ولوجوده به صار عالماً ، بطل أن تكون[١١] الصفة هي[١٢] القول ، وثبت أنها ما[١٣] يوجد بذات الموصوف ، كما أن الحركة واللون هما ما وُجدا بذات[١٤] المتحرّك والمتلوّن دون القول[١٥] « إنه متحرّك متلوّن » .

دليل لهم[١] آخر

٣٧٦ **وقد استدلوا** على أن الصفة هي نفس الوصف[١] ، الذي هو القول ، بأن أهل العربية قالوا : إن الوصف والصفة بمعنى[٢] واحد ، وإنها بمنزلة « الوجه والجهة » و « الوزن والزنة » و « الوعد والعدة » ؛ فوجب أن تكون الصفة هي القول لأجل (ف ١١٩ و) هذا الإطلاق . يقال لهم : ما أنكرتم[٣] أن يكون معنى إطلاق أهل العربية أن الوصف والصفة واحد[٤] أنهما مصدران، لا غير ذلك[٥] ؟ لأن «الوزن» و«الوعد» و «الوصف» مصادر . تقول: «وعدتُ وعدًا ووزنتُ وزناً ووصفتُ وصفاً » . فهو كقولك : « وعدت عِدة ووزنت زِنةً ووصفت صِفةً » . وكان[٦] الأصل : « وعدت وعدةً ووزنت وزنةً ووصفت وصفةً »، كقولك : « قعدت قعدةً وجلست جلسةً[٧] ومشيت مشيةً».

(٥) ف : — و . (٦) ص : — له . (٧) ص : الآخر . (٨) ف : عالم قادر .
(٩) ص : وجد . (١٠) ف : + و . (١١) ص : يكون ؛ ف : بدون نقط . (١٢) ص : هو . (١٣) ف : « ما » مكتوبة في الهامش ؛ و « توجد » . (١٤) ص : + الموصوف ، وهي مشطوبة . (١٥) ص : قولنا .
(العنوان) (١) ف : — لهم ؛ ص : — آخر .
٣٧٦ (١) ف : الواصف . (٢) ف : معنى . (٣) ف : + من . (٤) ف : واحدة .
(٥) ص : — ذلك . (٦) ف : — كان . (٧) ف : يكرر هنا « وقعدت قعدة » .

فتَكسر[٨] أوله إذا أردتَ[٩] به هيئةً[١٠] من الجلوس والقعود . وليس ذلك بمنزلة قولك : « جلست جَلسةً وقعدت قَعدةً وركبت رَكبةً » بفتح أوله . لأنه إذا فُتح أوله[١١] كان المراد به[١٢] مرّةً واحدةً (ص ١٢٥ و) من الفعل[١٣] ، وإذا كُسر[١٤] أوله كان المراد به هيئة[١٥] ذلك الفعل .

٣٧٧ وإنما حُذفت الواو من قولك « وصفت صفةً ووعدت عدةً » من[١] المصدر ، لأنها حُذفت من[٢] الفعل . وذلك أنهم قالوا « وَعَدَ يَعِدُ ، ووَصَفَ يَصِفُ ووَزَنَ يَزِنُ » — والأصل « يَوْعِدُ ويَوْزِنُ ويَوْصِفُ » . فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في قولك « يَوْصِفُ » . ومن شأنهم إذا غيّروا الفعل ضرباً من التغيير أن يحملوا المصدر عليه . فلذلك قالوا «صِفَة وعِدَة وزنة[٣]» — والأصل « وعدة ووزنة[٤] ووصفة » على ما بيّناه[٥] . فهذا مراد أهل النحو بقولهم : « إن الوصف والصفة واحد[٦] » . ويجوز أيضاً أن نقول : إن أهل العربية إنما أرادوا بقولهم (ف ١١٩ ظ) « إن الوصف هو الصفة » أن وصف زيد لعمرو بأنه عالم هو صفة زيد الواصف لعمرو . فيكون صفة للواصف لقيامه به وإيجابه حكماً له — وهو كونه قائلاً و[٧]مخبرًا به[٨] . ويكون وصفاً لعمرو لكونه خبرًا عن وجود صفته به وأنه[٩] على ما هو عليه . وحَمْل هذا القول على هذا التأويل أولى — فسقط تعلقهم بهذا .

دليل لهم[١] آخر

٣٧٨ [فانه] قالوا : الدليل على أن[١] المعاني الموجودة بالذوات[٢] ، من العلوم والقُدَر والحركات ، ليست بصفات في الحقيقة ، وأن الصفة هي قول

(٨) ص بكسر . (٩) ص: اراد ، و — به . (١٠) ف : هية . (١١) ص : — أوله .
(١٢) ص: منه . (١٣) ص: — من الفعل . (١٤) ف : كثر . (١٥) ف : هية .
٣٧٧ (١) ص: في . (٢) ص: في . (٣) ف : — وزنة . (٤) ف : — ووزنة .
(٥) ص: بينا . (٦) ف : واحدة . (٧) ص: — و . (٨) ص: — به . (٩) ص: فانه .

(العنوان) (١) ف : — لهم .
٣٧٨ (١) ف : — ان . (٢) ص : بالذات .

الواصف، إجماع الأمّة (ص ١٢٥ ظ) على أن الله تعالى[٣] إذا قال: «إن الجسم عالم أسود متحرّك» — فقد وصفه بهذا القول؛ وإذا خلق فيه العلم والقدرة والسواد والحركة، لم يكن واصفاً[٤] له عند أحد من الأمّة . فيجب أن تكون الصفة هي ما يكون الواصف بها واصفاً[٥] دون ما لا يكون به كذلك.

يقال لهم : لم قلتم إن الاشتقاق الواجب من خلق الصفة «واصف»، وما دليلكم على ذلك ؟ وما أنكرتم من أن لا يصحّ من فعل[٦] الصفة اشتقاق على وجه — لا «واصف» ولا «وصف»[٧] ولا «موصوف» ولا غير ذلك — وأن يكون قولنا «واصف» مشتقّاً[٨] من الوصف دون الصفة ؟ لأنهم يقولون: «وَصَفَ فهو واصف»، ولا يقولون: «فَعَلَ الصفة فهو واصف» . و«فَعَلَ» لا يجيء منه أكثر من «فاعل» . وهذا يُبطل ما قالوه .

٣٧٩ ثمّ يقال لهم : ما أنكرتم من أن لا يجب ما قلتموه (ف١٢٠و) من وجه[١] آخر ؟ وهو أنه قد صحّ وثبت من قولنا وقولكم أنه ليس الواجب أن يُشتقّ[٢] لله تعالى[٣] من كل ما خلقه في غيره اسماً . لأن ذلك يوجب أن يُشتقّ له مِن فِعْل الإرادة في غيره «مريداً»[٤]، ومن فعل الأذى بدم الحَيْض وفساد الزرع «مؤذياً ومفسداً»، ومن فعل الهوس والجنون والطيش[٥] «مهوساً ومجنناً ومطيشاً[٦]» — وليس ذلك بقول لأحد . ولا يجب أن لا يُشتقّ له من جميع أفعاله (ص ١٢٦ و) اسم[٧] . لأن ذلك يوجب أن لا يُشتقّ له من العدل «عادل»[٨] ومن[٩] الإحسان والتفضّل «محسناً متفضّلاً»[٩] — وذلك خلاف الإجماع . فوجب أن يُشتقّ له من بعض ما خلق ولا يُشتقّ له من بعض . فلا يجب، إذا لم يُشتقّ له من فعل العلم والسواد في غيره «واصف»[١٠]،

---

(٣) ف: — تعالى. (٤) ف: وصفاً. (٥) ص: + له. (٦) ف: خلق. (٧) ف: — ولا وصف. (٨) ف: مشتق.

٣٧٩ (١) ص ف: وجوه. (٢) ف: بلا نقط. (٣) ف: — تعالى. (٤) ص: + او مؤذياً. (٥) ف: + والطنين. (٦) ف: ومطنناً (بدل « ومطيشاً »). (٧) ص ف: اسماً. (٨) ف: عادلا. (٩)–(٩) ص: الاحسان محسن ومن التفضل متفضل. (١٠) ف: واصفاً.

أن لا يكون العلم صفةً ؛ كما لا يجب ، إذا لم يُشتقّ له من فعل الأرادة والأذى وفساد الزرع «مريد[١١] ومؤذٍ ومفسد» ، أن لا يكون ما خلقه في غيره[١٢] إرادةً وأذًى وفسادًا . ولا جواب عن ذلك — وبالله التوفيق[١٣] |

(١١) ص ف : مريداً أو موذياً ومفسداً . ولعل الأحسن في كل هذه الفقرة أن يُرفع الاسم بعد «يُشتقّ» على أنه نائب فاعل ، لا مفعول ثان . (١٢) ف : غير . (١٣) ص : — وبالله التوفيق .

[الباب التاسع عشر]

باب الكلام
في الاسم ومما[1] اشتقاقه
وهل هو المسمّى أو غيره[2]

٣٨٠ (ف ١٢٠ ظ) **اختلف الناس** في الاسم و[1]مما اشتقاقه . فقال أهل الحقّ : إنه[2] مشتقّ من « السمو » . وقالت المعتزلة وغيرها من أهل الأهواء : إنه مشتقّ من « السِمَة » ، وهي العلامة . والدليل على صحّة ما قلناه — [3]إنه مشتقّ[4] من « سما يسمو » وليس من « وسم يسم » — أن العرب صغّرته فقالت « سُمَيّ » . ولو كان من « السمة » لقالوا « وُسَيْم » ، كما قالوا[5] في تصغير « عِدَة وزِنَة » « وُعَيْدة ووُزَيْنة » . فدل ذلك على أن المحذوف منه لام الفعل دون الفاء . وأهل العربية يعنون بلام الفعل آخِر حرف من حروفه ، ويريدون بفاء الفعل أول حرف من حروفه . وقد (ص ١٢٦ ظ) أطبقوا على أن « اسم » قد حُذف منه ، لأنه[6] على حرفين — السين والميم — وأصله «سمو» على ما قلناه . والألف التي قبل السين في[7] قولك « اسم » ألف وصل[8] لا يُعتدّ بها ، وإنما أُدخلت في الكلام ليُتوصل بها إلى النطق بالساكن . وإذا كان ذلك كذلك ، ثبت أن « اسم » على حرفين فقط — السين والميم . وعلمنا

(العنوان) (١) ص: وما . (٢) ف: غير ذلك .

٣٨٠ (١) ص: — و . (٢) ص: — انه . (٣) ف: + و . (٤) ف: — مشتق .
(٥) ص: قالت . (٦) ف: + اسم . (٧) ف: من . (٨) ص: + و .

بذلك أنه قد حُذف منه حرف، لأن أقلّ الأصول في الأسماء ما كان على ثلاثة أحرف. فإذا وجدنا اسمًا على أقلّ من ذلك، علمنا أنه قد حُذف منه حرف، مثل «يد» و«دم» و«أب»[٩] و«ابن» وما جرى مجرى ذلك مما هو على حرفين.

٣٨١ وإذا[١] ثبت ذلك، فلا يخلو أن يكون المحذوف منه[٢] الفاء أو اللام. ولا يجوز أن يكون المحذوف منه[٣] الفاء، لأن العرب قالت في تصغيره «سُمَيّ»، كما صغّرت «ابنًا» فقالت فيه «بُنَيّ»، فردّت فيه اللام. ولو كان[٣] (ف ١٢١ و) المحذوف منه الفاء، لقالوا «وسيم»، كما قالوا في تصغير «عِدَة وزِنَة وجِهَة» «وُعَيْدَة ووُزَيْنة ووُجَيْهة»، لأنه من «الوعد والوزن والوجه». وإنما حُذفت الواو من المصدر لأنها حذفت من الفعل. لأنهم قالوا «يعِدُ» مكان «يَوْعِدُ». ومن شأنهم، إذا غيّروا الفعل[٤] ضربًا من التغيير، أن يحملوا المصدر عليه فيفعلوا فيه كما يفعلون في الفعل. وإنما حذفت (ص ١٢٧ و) الواو من الفعل المضارع إذا كان في أوله[٥] الياء لوقوعها بين ياء وكسرة. وذلك مثل[٦] قولك «وَعَدَ يعِدُ ووَزَنَ يَزِنُ»، والأصل «يوعِد ويَوْزِن». وحُمِل باقي حروف المضارعة — وهي التاء والنون والألف — على الياء لئلا[٧] يختلف الفعل، فقالوا «نَعِد[٨] وتَعِد وأعِد»،[٩] والأصل «نَوْعِد وتوعِد وأَوْعِد».

٣٨٢ فإذا صغّرتَ «عدة» قلتَ فيه «وعيدة»، ولم يُعتَدّ[١] بهاء التأنيث. فإذا لم يعتدّ[٢] بها بقي الاسم على حرفين، وهما العين والدال. وقد علمنا أنه لا يجوز تصغير الاسم الذي يكون على حرفين، وإنما يصحّ ذلك فيه إذا كان على ثلاثة أحرف فصاعدًا. فاحتجنا أن نَرُدّ المحذوف — وهو الواو — فقلنا في تصغيره «وعيدة». وكذلك القصّة[٣] في تصغير «زنة وجهة». فإذا

---

(٩) ف: — وأب.

٣٨١ (١) ص: فاذا. (٢)–(٣) ف: يكرر هذا المقطع في الهامش. (٣) ص: كانت.
(٤) ص: + أو غيره. (٥) ص: أولها. (٦) ف: — مثل. (٧) ص: لان لا.
(٨) ف: يعد. (٩) ف: + وا (تكرار).

٣٨٢ (١) ص: تعتدّ. (٢) ص: تعتد؛ ف: بلا نقط. (٣) ص: الصفة.

صغَّرتَ « اسماً » ، قلتَ فيه « سُمَيٌّ » ؛ وذلك لأنك[٤] رددتَ المحذوف–وهو الواو – ثم أدخلتَ ياء التصغير إليه ساكنةً . فاجتمع[٥] ياء وواو ، والأول منها ساكن ، فقلبت[٦] الواو ياء وأدغمت[٧] الياء فيها ، فصار « سُمَيّ »– كقولك « حُجَيْر وجُبَيْل وبُنَيّ » . وهذا أصل مطّرد في كلامهم : إذا اجتمعت واو وياء ، (ف ١٢١ ظ) والأول منها ساكن ، أدغم أحدهما في صاحبه فصار ياء مشدّدةً . مثال ذلك قولهم[٨] « سيّد وميّت » . و[٩]أصله (ص ١٢٧ ظ) « سَيْود ومَيْوت » ، لأنه « فَيْعِل » من « ساد يسود ومات يموت » . فلما اجتمعت الياء والواو ، والأول[١٠] منها ساكن ، أُدغم أحدهما[١١] في صاحبه فصار ياء مشدّدةً . فلذلك[١٢] قالوا في تصغير[١٣] « اسم » « سُمَيّ » ، وفي تصغير « ابن» « بُنَيّ». وهذا واضح في إبطال قول من زعم أنه من « وسم يسم » ، وأن المحذوف منه فاء الفعل ، ودل على أنه من « سما يسمو »[١٤] .

فصل

٣٨٣ و[١] **اختلف الناس** في الاسم : هل هو المسمَّى نفسه ، أو[٢] صفة توجد به ، أو قول غير المسمَّى. والذي يذهب إليه أهل الحق أن الاسم هو المسمَّى نفسه أو صفة متعلقة به ، وأنه غير التسمية. وزعمت المعتزلة – مع[٣] سائر مَن وافقها من أهل الأهواء والبدع – أن الاسم غير المسمَّى وأنه قول المسمِّي وتسميته لِما سمّاه[٤] .

٣٨٤ **والذي يدل** على صحّة ما قلناه أن أهل اللغة الذين هم العمدة قد صرّحوا بذلك[١] وقالوا إن الاسم هو المسمَّى نفسه . وبذلك[٢] كان يقول أبو عبيدة[٣] وغيره من أهل اللغة . وأنشد أبو عبيدة في ذلك قول[٤] لبيد :

---

(٤) ف : انك . (٥) لا يتبع المخطوطان وجهاً واحداً في تأنيث الأفعال المسندة إلى اسماء الحروف المجانية (التي يجوز فيها التذكير والتأنيث). (٦) ص: وقلبت . (٧) ص: أدغمتَ ؛ ف : أُدغمت . (٨) ف : – قولهم . (٩) ف : – و . (١٠) ف : والاولى . (١١) ف : – أحدهما . (١٢) ص: فكذلك . (١٣) ف : – في تصغير . (١٤) ص: + الفعل .

٣٨٣ (١) ف : – و . (٢) ف : و . (٣) ف : في . (٤) ص: سمّى.

٣٨٤ (١) ص :– بذلك . (٢) ص: وكذلك . (٣) هو أبو عبيدة معمر بن المثنّى ، من النحاة البصريين ، ٧٢٨/١١٥ – ٨٢٥/٢١٠ (؟) . (٤) ص: للبيد يقول (– قول) .

إِلَى ٱلْحَوْلِ ثُمَّ ٱسْمُ ٱلسَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ ٱعْتَذَرْ[٥]

قالوا : وإنما أراد باسم السلام السلام نفسه . فكيف[٦] يكون الاسم هو التسمية التي هي[٧] قول المسمِّي – وهم قد جعلوا نفس المسمَّى ، وإن كان شخصاً أو عرضاً ، (ص ١٢٨ و) هو الاسم ؟ وليس لقول[٨] من قال : إن لبيداً إنما أراد بقوله « ثم اسم[٩] السلام عليكما » : ثم[١٠] اسم الله عليكما ، وإن السلام اسم من أسماء (ف ١٢٢ و) الله تعالى[١١] ، معنى[١٢] . لأن السلام ، وإن كان اسماً من أسماء الله ، فليس هو الذي يُراد بالقول « سلام عليكم » و « على زيد السلام » . وإنما يراد[١٣] به التحيّة في مثل هذا الكلام ، واسمها هو هي .

٣٨٥ **ويدل على ذلك** أيضاً ويوضحه قول سِيبَوَيْه في كتابه[١] : « والأفعال أمثلة أخذت[٢] من لفظ أحداث الأسماء »[٣] . يريد بذلك قولهم « ضرب[٤] ويضرب وضارب » المأخوذ من الأحداث الماضية وأحداث الحال والأحداث المستقبلة ؛ والأحداث هي[٥] الأفعال . فقد نصّ أن الأحداث للأسماء في قوله « أخذت[٦] من لفظ أحداث الأسماء » . فكيف يجوز أن تكون الأسماء هي الأقاويل ، والأحداث لا يجوز[٧] أن تكون الأقاويل[٨] ، وإنما هي أحداث لمن يصحّ أن يفعلها وتتعلّق[٩] به ، إما[١٠] على سبيل وجودها بذاته أو فعله لها – والقول[١٠] يستحيل فيه الأمران جميعاً .

٣٨٦ **فإن قالوا** : إنما أراد بقوله « أحداث الأسماء » : أحداث[١] أصحاب الأسماء وأحداث من له الأسماء . قيل لهم : إنما يجب[٢] صرف الكلام عن ظاهره إذا كانت دلائل العقل والسمع تمنع[٣] من استعماله على ما ورد به.

---

(٥) طويل . (٦) ص: يكرر « فكيف » . (٧) ص: هو . (٨) ص: قول . (٩) ص: – اسم . (١٠) ص: – ثم ؛ ف: – اسم . (١١) ف: – تعالى . (١٢) ص: – معنى . (١٣) ص: يراد ، و – به ؛ ف: بدون نقط .

٣٨٥ (١) ص: – في كتابه . (٢) ص: احدث . (٣) راجع كتاب سيبويه ، بولاق ١٣١٦ هـ، ص ٢ من المجلد الأول . (٤) ص: تضرب وضارب وضرب . (٥) ص: هو . (٦) ص: احدثَ . (٧) ص: تجوز ؛ ف: بلا نقط . (٨) ص: الأقاويل . (٩) ص: يتعلق ؛ ف: بلا نقط . (١٠)–(١٠) ف: يكرر هذا المقطع .

٣٨٦ (١) ص: – احداث . (٢) ص: – يجب . (٣) ص: يمنع ؛ ف: بلا نقط .

ولا شيء يمنع من أن يكون سيبويه قد اعتقد أن الاسم هو نفس (ص ١٢٨ ظ) الشخص الذي يقع منه الأحداث على ما قاله غيره من أهل اللغة . وقد يمكن أن يقال إن سيبويه إنما عنى بقوله «أخذت[٤] من لفظ أحداث (ف ١٢٢ ظ) الأسماء» أنها أخذت[٥] من لفظ أحداث المصادر ، التي هي الضرب والقتل، على ما ذهب إليه البصريّون من أهل العربية من[٦] أن الفعل مشتقّ من المصدر . غير أن هذا ، وإن كان ممكناً ، فالظاهر من قوله « أحداث الأسماء » أنها أحداث الأشخاص ، لأنه لا يحسن أن يقال في الأحداث إنها أحداث المصادر .

٣٨٧ **وممّا يدل** على أن الاسم قد يكون هو المسمّى قول الله[١] تعالى: «مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللّٰهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ »[٢]. فأخبر أنهم يعبدون أسماء . وهم إنما عبدوا الأشخاص دون الكلام والقول الذي هو التسمية . فدل ذلك على أن الاسم الذي ذكره هو نفس المسمّى . فإن قالوا : إنما عنى[٣] « ما تعبدون إلا أصحاب الأسماء ومن له أسماء سميتموها أنتم[٤] وآباؤكم » — كان الجواب عنه كالجواب عن تأويلهم[٥] لإطلاق سيبويه لذلك . ولا حجّة لهم فيه تمنع[٦] من[٧] استعمال الكلام على ظاهره ، بل الحجج توجب[٨] ذلك وتقتضيه[٩] — فسقط تأويلهم .

٣٨٨ **ويدل على ذلك** أيضاً قول[١] الله سبحانه : « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّٰهِ عَلَيْهِ »[٢] — أي مما لم يذكر الله عليه . كذلك قوله : « سَبِّحِ اسْمَ (ص ١٢٩ و) رَبِّكَ الْأَعْلَى »[٣] — أي سبّح ربّك الأعلى . ولا حاجة بنا إلى حمل ذلك على أنه أُريد به « سبّح باسم ربّك » ، لأنه قد يجوز أن يسبّح باسم ربّه ويجوز (ف ١٢٣ و) أن يسبّح اللهَ ربَّه الذي هو الله

(٤) ص : احدث . (٥) ص : احدث . (٦) ف : — من

٣٨٧ (١) ف : قوله (— الله) . (٢) يوسف ١٢ : ٤٠ . (٣) ص : + بقوله .
(٤) ف : — أنتم وآباؤكم . (٥) ف : تأولهم . (٦) ص : يمنع ؛ ف : بلا نقط .
(٧) ص : — من . (٨) ص : يوجب ؛ ف : بلا نقط . (٩) ص : يقتضيه ؛ ف : بلا نقط .

٣٨٨ (١) ف : قوله ، و — الله سبحانه . (٢) الأنعام ٦ : ١٢١ . (٣) الأعلى ٨٧ : ١ .

نفسه. وكذلك قوله سبحانه[٤] : « تَبَارَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ »[٥]. لأن من له الجلال[٦] والإكرام والإنعام هو الله تعالى[٧] . وكل هذا يؤيّد[٨] أن كثيرًا من الأسماء هي[٩] المسمّاة، وأن الاسم ليس[١٠] من التسمية في شيء.

مسألة

٣٨٩ **فإن قال قائل** : فعلى كم وجه تنقسم أسماء الله تعالى[١] ؟ قيل له : على ضربين . فضرب منها هو هو تعالى، إذا كان اسمًا عائدًا إلى نفسه — ككونه موجودًا وشيئًا وقديمًا وذاتًا و[٢] واحدًا وغيرًا لما غاير[٣] وخلافًا لما خالف وأمثال ذلك من الأسماء الراجعة إلى ذاته تعالى[٤] . لأن ذاته ليست بمعنى سواه أو معنى لا يقال هو هو . وقد دلت الدلالة على أنه شيء موجود قديم وذات وواحد[٥] وغير لما غايره وخلاف لما خالفه لنفسه لا لمعنى[٦]. فوجب[٧] أن تكون هذه الأسماء هي الله تعالى[٨].

٣٩٠ **والضرب الآخر** اسم هو لله تعالى[١] وهو الصفة الحاصلة له . وهي على ضربين : إما أن تكون صفة ذات أو صفة فعل . فإن كانت صفة ذات — كقولنا « عالم » الراجع إلى العلم ، و« قادر » (ص ١٢٩ ظ) و« حي » وما جرى مجرى ذلك — فهي[٢] أسماء له ولا يقال هي غيره لاستحالة مفارقتها له على بعض وجوه[٣] المفارقات الموجبة للغيرية . وما كان من أسمائه راجعًا إلى إثبات صفة من صفات فعله — ككونه عادلًا و[٤] محسنًا ومتفضلًا ومحييًا[٥] ومميتًا — فهي غيره . لأنه قد كان موجودًا[٦] متقدمًا عليها ومع عدمها . غير أن تسميته

---

(٤) ف : — سبحانه . (٥) الرحمٰن ٥٥ : ٧٨ ؛ وفي طبعة القاهرة « ذي الجلال » . (٦) ف : الاجلال . (٧) ف : — تعالى . (٨) ص : يريد . (٩) ص : هو المسمّى ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ « هي المسمّيات » . (١٠) ص : + هو.

٣٨٩ (١) ف : — تعالى . (٢) ص : — و . (٣) ص : غايره . (٤) ف : — تعالى . (٥) ص : — وذات وواحد . (٦) ص : بمعنى . (٧) ف : نوجب . (٨) ص : سبحانه .

٣٩٠ (١) ص : — تعالى . (٢) ص : وهي . (٣) ف : وجود . (٤) ص : — و . (٥) ص : ومجيبًا (بدل « ومحييًا ») . (٦) ص : + تعالى .

سبحانه لنفسه ترجع[٧] إلى إثبات صفة[٨] لنفسه . وصفات[٩] (ف ١٢٣ ظ) ذاته[١٠] غير مختلفة[١١] لا يقال هي الله ولا يقال هي غيره . لأن تسميته هي قوله ، وكلامه من صفات نفسه كسائر صفاته[١٢] الذاتية ، فوجب أن يقال إنها كلام له فقط . وقد زعم قوم من أصحابنا أن جميع أسماء الله سبحانه[١٣] وأسماء غيره هي المساة[١٤] ؛ غير أن منها ما يفيد ذات المسمَّى فقط ، ومنها ما يفيد صفة له . غير أن الاسم المفيد للصفة هو نفس المسمَّى ، لا معنى سواه .

مسئلة

٣٩١ **فإن قال قائل** : فإذا كان الاسم هو المسمَّى نفسه ، فخبِّرونا — أليس قد يجوز أن يكون للشيء الواحد عدّة أسماء يستحقّها لنفسه[١] ؟ فكيف يكون الاسم هو المسمَّى ، والمسمَّى شيء واحد والأسماء[٢] التي له كثيرة ؟ (ص ١٣٠ و) قيل له : الأسماء[٣] كثيرة في العدد على معنى كثرة التسميات والعبارات عنها ، لا على معنى أن الذاتَ[٤] أشياء كثيرة . ألا ترى أن للسواد الواحد صفات كثيرة — وهي[٥] كونه موجودًا ومحدَثًا وسوادًا — وإن كانت هذه الصفات التي تختلف العبارات عن معناها لذات[٦] واحدة ؟ فكذلك قولنا في الله سبحانه « إنه موجود وإنه شيء وإنه قديم وإنه غير لما غاير وخلاف لما خالف » تسميات وعبارات عن أسماء الله تعالى[٧] التي[٨] هي ذاته فقط . غير أن ذاته على أحكام ، وتلك الأحكام هي الأسماء . وهي النفس ،[٩] ولكنا نعبّر عنها بتسميات وعبارات مختلفة[٩] . فإن قالوا : فإذا سُمّي زيد من ناحية كونه زيدًا بعشرة أسماء ، فهي هو . قيل لهم : أما اسم زيد ، فهو زيد ،

(٧) ف : يرجع . (٨) ص : صفات نفسه . (٩) ص : وإثبات صفات . (١٠) ص : + فانه هي . (١١) ص : مخلوقة . (١٢) ص : صفات . (١٣) ف : — سبحانه . (١٤) ص : المسمّى ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ « المسمَّيات » .

٣٩١ (١) ف : — لنفسه . (٢) ص : + هي . (٣) ص : الاسامي . (٤) ص : للذات أسما كثيرة . (٥) ص : هو ، و — و . (٦) ص ف : ذات . (٧) ف : — تعالى . (٨) ص : — التي . (٩)—(٩) ص : ولكنها يعبر عنها بالتسميات وعبارات مختلفة .

وليس له من حيث هو زيد أكثر من اسم واحد ؛ ولكنّ له[١٠] تسميات كثيرةً (ف ١٢٤ و) متغايرةً .

٣٩٢ **وتأويل قول النبيّ[١] صلى الله عليه وسلم[١]** : « لله تسعة وتسعون اسماً مَن أحصاها دخل الجنة » — أي[٢] : له تسع[٣] وتسعون تسميةً هي عبارات عن كون الباري تبارك وتعالى[٤] على أوصاف شتّى ، منها ما يستحقّه لنفسه ، [٥]ومنها ما يستحقّه لصفة تتعلق[٥] به . وأسماؤه العائدة إلى نفسه هي هو ، وما تَعلّق (ص ١٣٠ ظ) منها بصفة[٦] له ، فهي[٧] أسماء[٨] له ، فمنها صفات ذات ومنها صفات أفعال . [٩]وهذا هو تأويل قوله تعالى : « وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا »[١٠] — أي : تسميات .

٣٩٣ **وأما[١] ما يتعلقون** به من الجهل والتعويل على أنه لو كان الاسم هو المسمّى لكان من قال « نار » احترق فوه ، ومن قال « زيد » وُجد زيد في فيه ، لأن اسم النار[٢] واسم زيد في فيه — فإنه من كلام العامّة وتعلق الأغبياء . لأنّ القول « نار »[٣] والقول « زيد »[٤] الموجودين[٥] في الفم ليس[٦] باسم زيد واسم النار[٧] ، و[٨]إنما هو تسمية ودلالة على الاسم — فسقط ما قالوه . ولو وُجد اسم النار واسم زيد[٩] في فم[١٠] الناطق ، لوُجدت[١١] النار وزيد في فيه ، لأن اسم [١٢]النار هو النار واسم زيد هو زيد[١٢] . وكذلك الجواب عن الكتابة الدالّة على النجاسة والنار إذا حصلت على الثوب — قالوا : فيجب أن يحترق الثوب وينجس — لأن الكتابة ، التي هي الحروف ، ليست باسم

---

(١٠) ف : تسميات له .

٣٩٢ (١)–(١) ف : عليه السلام . (٢) ف : « ان » مكان « أي » . (٣) ص ف : تسعة . (٤) ف : — تبارك وتعالى . (٥)–(٥) ص : ويستحق شيئاً لصفة متعلق . (٦) ف : لصفة . (٧) ص : هي . (٨) ف : + هي . (٩) من هنا إلى آخر الفقرة في ف فقط . (١٠) الأعراف ٧ : ١٨٠/١٧٩ .

٣٩٣ (١) ص : فاما . (٢) ص : نار . (٣) ص : نار . (٤) ص : زيد . (٥) ص : — الموجودين في الفم . (٦) ص ف : هكذا ، ولعل الأحسن أن نقرأ « ليسا » . (٧) ف : نار . (٨) ص : — و . (٩) ص : — واسم زيد . (١٠) ف : في . (١١) ص : لوجد . (١٢)–(١٢) ف : زيد هو زيد واسم النار هو النار .

ولا تسمية في الحقيقة ، وإنما هي أجسام من جنس المكتوب عليه . فسقط ما قالوه . (ف ١٢٤ ظ) .

فصل آخر من الكلام[1] في هذا الباب

٣٩٤ — إن قال قائل : فهل تزعمون أن أسماء الله مشتركة بينه وبين خلقه ؟ قيل له : هذه مسئلة محال[1] . لأن أسماءه هي نفسه أو[2] صفة تتعلق بنفسه ، ونفسه[3] تعالى وصفات نفسه لا يجوز أن تكون مشتركة بينه وبين خلقه . إلا[4] أن التسمية التي تُجرى عليه ، التي يُدَلّ بها على اسمه[5] ، يجوز أن يُجرى[6] بعضها على خلقه (ص ١٣١ و) ليُدَلّ بها على أن للخلق أسماء هي هم أو أوصاف تعلّقت بهم — نحو القول بأن[7] الله حيّ عالم[8] قادر سميع بصير متكلم مريد و[9]خالق و[10]رازق وعادل . ومنها تسميات لا يجوز أن تُجرى إلا على الله سبحانه[11] — مثل قولنا « الله الرحمٰن » و[12]« الإلٰه » و « الخالق و[13]المبدع » وما جرى مجرى[14]ذلك مما لا يجوز[14] إجراؤه على الخلق .

مسئلة

٣٩٥ — فإن قال قائل : فما أعمّ الأسماء وما أخصّها ؟ قيل له : هذه أيضاً مسئلة باطلة . لأن الأسماء هي الذوات أو المعاني المتعلقة بها ، والذوات لا يجوز أن تكون عامّة ولا خاصّة ، وكذلك المعنى القائم بها . وإنما العامّ في الحقيقة هو القول والتسمية التي تعمّ أشياء كثيرة تجرى عليها على سبيل واحد . وقولهم « عطاً عامّ ونعيم عامّ » مجازٌ واتساعٌ ، والمراد به أن في زيد من النعيم والألم مثل الذي في غيره ، وليس الذي فيه في[1] الحقيقة هو الذي في غيره

(العنوان) (١) ص : « في الاختلاف » مكان « من الكلام » .

٣٩٤ (١) ص : محالٌ . (٢) ص : و . (٣) ص : ولنفسه . (٤) ف : ولكن . (٥) ص : نفسه . (٦) ص : تجرى ؛ ف : بلا نقط . (٧) ف : ان . (٨) ص : — عالم . (٩) ص : — و . (١٠) ص : — و . (١١) ص : — سبحانه . (١٢) ف : — و . (١٣) ف : — و . (١٤)—(١٤) ص : يكرر هذا المقطع .

٣٩٥ (١) ص : على .

فيعمّها[٢]. و[٣]القول الواقع المجرَى[٤] على شيئين فصاعدًا هو العامّ دون المعاني (ف ١٢٥ و) والذوات[٥].

مسئلة

٣٩٦ **فإنه قال قائل** : فما أعمّ التسميات[١] ؟ قيل له : قولنا « معلوم ومذكور ومخبَر عنه » ، لأن هذه التسميات[٢] جارية على الموجود والمعدوم والقديم والمحدَث . وأعمّ التسميات[٣] بعد هذه قولنا « شيء » ، [٤]لأنه يقع على كل موجود[٤] . وقال (ص ١٣١ ظ) قائلون من أصحابنا وغيرهم : أعمّ الأسماء قولك « شيء وموجود وذات[٥] ونفس وعين[٦] » — ويريدون بالأسماء العامّة التسمية المشتملة على سائر الذوات . وقولنا « قديم » أخصّ من قولنا « شيء » ، لأنه ليس كل شيء قديمًا . وكذلك قولنا « محدث » أخصّ من قولنا « شيء » ، لأن الشيء قد يكون قديمًا غير محدَث . غير أن قولنا « قديم » أخصّ من قولنا « محدَث » بالإضافة إلى[٧] القول « محدَث »[٨] ، لأن القول[٩] « محدث » يشتمل على أكثر من عدد ما يشتمل عليه قولنا « قديم » .

٣٩٧ ثم إن القول « عرض » أخصّ من قولنا « محدَث » ، لأن المحدث قد يكون عرضاً وما ليس بعرض . والقول في[١] العرض « إنه لون » أخصّ من القول « إنه[٢] عرض » ، لأن العرض قد يكون لوناً وما ليس بلون — وهو الحركة والتأليف . ثم إن القول في اللون « إنه سواد » أخصّ من القول « إنه[٣] لون » ، لأن اللون قد يكون سوادًا وما ليس بسواد — كالحمرة وغيرها . والقول « سواد زيد وسواد السَّبَج[٤] والقار والغراب » أخصّ من القول « سواد

---

(٢) ص : فتعمها ؛ ف : بلا نقط . (٣) ف : — و . (٤) ف : المجرا . (٥) ص : والذات .

٣٩٦ (١) ص : المسميات . (٢) ص : السمات . (٣) ص : المسميات . (٤)—(٤) ص : لانه لا يقع إلا على كل موجود . (٥) ص : وذوات وانفس . (٦) ص : وغير . (٧) ص : من . (٨) ص : المحدث . (٩) ص : قول المحدث .

٣٩٧ (١) ف : — في . (٢) ص : بانه . (٣) ص : + ليس ، وهي مشطوبة . (٤) ص : والمسح (؟) والغراب والقار ؛ والسبج هو الخرز الأسود .

مطلق » ، لأن إطلاق السواد لا يفيد الإضافة إلى محلّ ؛ وقولنا « سواد القار » يفيد ذلك ، وإن كانت صفة السواد لا تختلف[(٥)] ، من حيث هو سواد ، في حكم الإضافة والإطلاق . فهذا أخصّ الخاصّ و أعمّ العامّ و[(٦)]ما بدأنا بذكره ، وما بينهما خاصّ من وجه وعامّ من وجه . (ص ١٣٢ و ، ف ١٢٥ ظ) .

فصل[(١)] آخر في الأسماء

٣٩٨ **ومن الأسماء** ما يفيد نفس المسمّى ، كما ذكرنا ، وهي الأسماء العائدة إلى نفس المسمّى — كشيء[(١)] وموجود . ومنها ما يفيد تمييز نفس[(٢)] المسمّى من شيء آخر — كغير وخلاف — وهذا[(٣)] أيضاً هو نفس المسمّى . ومنها ما يفيد صفة للمسمّى[(٤)] . وقد تكون تلك الصفة بنيةً[(٥)] وصورةً له — كفرس ورجل و إنسان وما جرى مجرى ذلك من الأسامي المفيدة للبنية والتأليف ؛ وقد تكون[(٦)] هيئةً له — كالبياض[(٧)] والسواد وغيرهما من الألوان ؛ وقد تكون صفات توجد بذاته ليست بهيئة ولا صورة — كالحياة والعلم والإرادة والنظر وغير ذلك ؛ وقد يكون من الصفات ما هي فعل له — ككاتب وضارب ؛ وقد يكون منها ما ليس بفعل له — كحيّ وقادر ومتلوّن وما جرى مجرى ذلك من الأسماء[(٨)] . وليس في الأسماء[(٩)] ما يخرج عمّا قلناه .

٣٩٩ **فإن[(١)] قال قائل** : فهل في الأسماء والصفات النفسية والمعنوية ما يوجب الاشتراك[(٢)] فيما جانسها من[(٢)] المسمّيات ؟ قيل له : ليس في الأسماء شيء يوجب الاشتراك فيه[(٣)] تجانساً وتماثلاً ، وإنما يجب تجانس الشيئين لأنفسهما. [(٤)]فوجب ، إذا كشفت[(٤)] الدلالة من حالها (ص ١٣٢ ظ) أنّ كل واحد منها

---

(٥) ص : يختلف ؛ ف : بلا نقط . (٦) ف : — و .

(العنوان) (١) ص : باب .

٣٩٨ (١) ص : كالشيء والموجود . (٢) ف : — نفس . (٣) ص : + هو ، والكلمة مشطوبة . (٤) ص : المسمّى. (٥) ص : + وصفة ، و — و . (٦) ص : يكون؛ ف : بلا نقط . (٧) ف : كالسواد والبياض . (٨) ف : — من السماء . (٩) ص : السماء .

٣٩٩ (١) ص : إن. (٢)—(٢) ف : فيها تشابهاً بين. (٣) ص : فيها. (٤)-(٤) ص : ومن حيث اذا انكشفت .

يسدّ مسدّ الآخر وينوب منابـه في جميع أحكامه وأوصافه ، أن(٥) يكونا مثلين. وليس يجب ذلك لها لأجل(٦) اشتراكها في شيء من الأسماء(٧) والصفات. (ف ١٢٦ و) فكذلك(٨) ما لم تجب(٩) مشابهة المحدَث القديم سبحانه(١٠) ، إذا شاركه في كونه شيئاً موجوداً وفي كونه حياً عالماً قادراً سميعاً بصيراً حكيماً(١١) وغير ذلك من الأسماء. ولم(١٢) يجب اختلاف المحدثين ، إذا افترقا في هذه الأسماء والصفات. وليس الذي أوجب تجانس السوادين والجوهرين(١٣) اشتراكها في هذين الاسمين والوصفين المستحقين للنفس ، ولكن لأجل قيام الدليل على أن كل واحد منها سادّ(١٤) مسدّ الآخر ونائب منابه. وكذلك اشتراك الشيئين في الاسمين المشتقين من معنيين لا يوجب تشابه ما اشتقا منه. فلذلك لم يجب اشتباه صفات القديم سبحانه(١٥) وصفاتنا ، وإن كانت توجب الاشتقاق على وجه(١٦) واحد — وبالله التوفيق(١٧) !

---

(٥) ص: — ان يكونا مثلين. (٦) ص: لاشتراكها. (٧) ف: الاشيا. (٨) ف: فلذلك. (٩) ص: يجب ؛ ف: بلا نقط. (١٠) ص: — سبحانه. (١١) ص: + عليماً. (١٢) ف: وليس. (١٣) ف: + و. (١٤) ص: يسد. (١٥) ص: — سبحانه. (١٦) ص: حدّ. (١٧) ص: — وبالله التوفيق.

[الباب العشرون]

باب الكلام
في نفي خلق القرآن

٤٠٠ **قال أبو بكر**[١] : والذي[٢] يدل على نفي خلق القرآن من القرآن[٣] قوله تعالى[٤] : «إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»[٥]. فلو كان القرآن مخلوقاً ، لكان مخلوقاً بقول آخر . وذلك يوجب أن لا يوجد من الله تعالى فعل أصلاً ، إذا (ص ١٣٣ و) كان لا بدّ[٦] أن يوجد قبله[٧] أفعال هي أقاويل لا غاية لها . وذلك محال باتفاق منّا ومنهم .

٤٠١ **دليل آخر** : وهو أنه[١] لو كان القرآن[٢] مخلوقاً ، لكان لا يخلو[٣] أن يكون جسماً قائماً بنفسه أو عرضاً مفعولاً (ف ١٢٦ ظ) في غيره . ويستحيل[٤] أن يكون جسماً ، كما أنه لا يجوز أن يكون بنفسه قائماً ، وأن يكون كلاماً لا لمتكلم ، [٥]لأن الجسم ليس له تعلق بغيره كتعلق الصفات ، و[٥]لأن الأجسام كلها من جنس واحد ؛ فلو كان بعضها كلاماً لخالق أو مخلوق ، لوجب أن تكون[٦] جميعاً كلاماً . وفي فساد ذلك دليل على أن الكلام لا يجوز أن يكون جسماً .

---

٤٠٠ (١) ف : — قال أبو بكر . (٢) ص : — والذي . (٣) ص : — من القرآن . (٤) ص : عز وجل . (٥) النحل ١٦ : ٤٠/٤٢ . (٦) ص : ينكر . (٧) ص : قبل .

٤٠١ (١) ص : — وهو انه . (٢) ف : — القرآن . (٣) ف : + اما . (٤) ص : فيستحيل . (٥)–(٥) ص : مفقود . (٦) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط .

٤٠٢ **ويستحيل** أيضاً[١] أن يكون عرضاً . لأنه لو كان عرضاً مفعولاً ، لم يخل أن يكون الباري سبحانه[٢] فاعلاً له في نفسه أو في[٣] غيره أو لا في مكان . ويستحيل[٤] من قولنا جميعاً أن يفعله في نفسه تعالى[٥] ، لأنه ليس بمحلّ للحوادث . ويستحيل أن يفعله لا في شيء ، كما يستحيل فعل حركة ولون[٦] وحياة لا في شيء . ولأنه لو فعله لا في شيء ، لصحّ أن يحمل[٧] الصفات . لأن الشيء[٨] إنما جاز قيام الصفات به لاستغنائه في الوجود عن شيء يوجد به — ولذلك لم يجز أن تحمل[٩] الصفاتُ الصفاتِ . وإذا استحال كون الكلام حاملاً للصفات ، استحال قيامه بنفسه . ويستحيل أيضاً أن يخلقه في غيره . لأن ذلك يوجب أن يكون صفةً وكلاماً[١٠] لمن خُلق فيه ، كما أن العلم والإرادة المخلوقين (ص ١٣٣ ظ) في الأجسام صفتان[١١] لمن وُجدا به دون الخالق لهما . ولما لم يجز أن يكون كلام الباري صفةً لغيره وكلاماً لغيره ، لم يجز أن يكون مخلوقاً في غيره . وإذا استحال أن يخلقه تعالى[١٢] في نفسه أو في غيره أو قائماً بنفسه ، استحال أن يكون خالقاً له . إذ لو خلقه ، لم يخل من ذلك . (ف ١٢٧ و) .

٤٠٣ **دليل آخر** : وهو[١] أنه لو كان كلام الله سبحانه[٢] مخلوقاً — وليس من جنس الأجسام عندنا وعندهم — لوجب أن يكون عرضاً . ولو كان عرضاً ، لوجب أن يكون فانياً[٣] في الثاني[٤] من حال حدوثه ، وأن لا يكون الباري سبحانه[٥] في وقتنا هذا آمراً بشيء[٦] ولا ناهياً عنه[٧] ولا[٨] واعداً ولا متوعداً ولا مرغباً ولا مخبراً[٨] . وفي إجماع الأمة على أن الله تبارك[٩] وتعالى آمر لخلقه في هذا الوقت بطاعته وناهٍ لهم عن معصيته وأنه متكلم بالأمر[١٠]

٤٠٢ (١) ص : — أيضاً . (٢) ص : — سبحانه . (٣) ف : — في . (٤) ف : فيستحيل . (٥) ص : — تعالى . (٦) ف : وكون الحياة . (٧) ف : يحتمل . (٨) ص : للشيء . (٩) ص : يحمل الصفاتِ ، و — الصفاتُ . (١٠) ص : — وكلاماً . (١١) ص ف : صفات . (١٢) ص : — تعالى .

٤٠٣ (١) ص : — وهو . (٢) ص : — سبحانه . (٣) ص : قايماً . (٤) ف : الباقي . (٥) ص : تعالى . (٦) ف : — بشيء . (٧) ص : — عنه . (٨)-(٨) ص : مرعباً ولا واعداً ولا مخبراً . (٩) ف : — تبارك و . (١٠) ص : — بالأمر والنهي لخلقه .

والنهي لخلقه دليل على أنه لا يجوز أن يكون متكلماً بكلام عرض مخلوق — لأن الدلالة قد دلّت على استحالة بقاء الأعراض .

٤٠٤ **دليل آخر** : وهو[1] أن كلام الله تعالى[2] لو كان مخلوقاً لكان من جنس كلام المخلوقين وغير خارج عن حروف المعجم . ولوجب أن تكون[3] الألف منه مثل الألف[4] من كلامنا ، وكذلك الدال (ص ١٣٤ و) والواو وغيرها من الحروف . ولوجب أن يكون الخلق قادرين على مثله وما هو من جنسه من حيث صحّت قدرتهم على ضروب الكلام الذي[5] لا تخرج جملته من حروف المعجم . وقد أكذب الله تعالى[6] من قال ذلك حيث يقول : « قُلْ لَئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنْسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ »[7]. وأبطل قول من قال : « إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ[8] وَسِحْرٌ يُؤْثَرُ[9] وَإِنَّهُ أَسَاطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ[10] ».

٤٠٥ **والمعتزلة** تزيد على ذلك أجمع ، لأنهم يقولون إنهم يقدرون على ما هو أفصح[1] وأحسن[2] وأوجز من كلام الله ، وإن القدرة على الخطابة والنثر (ف ١٢٧ ظ) والنظم وضروب[3] كلام البشر هي القدرة على مثل كلام الله تعالى[4] . فيقال لهم : فما يؤمننا أن يأتي بمثله وبما هو أفصح منه بعض البشر إذا قصد ذلك[5] وتوفرت دواعيه على التعمّق في طلب العلم بنظمه ؟ فإن قالوا : يؤمننا من ذلك جهل[6] الخلق بكيفية نظم[7] مثله . قيل لهم : فلعلّهم ، أو أكثرهم ، سيكتسبون[8] العلم بذلك ثم[9] يفعلونه . [10]أو لعله سيتفق[10]

٤٠٤ (١) ص : — وهو . (٢) ص : سبحانه . (٣) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (٤) ص : ألف . (٥) ص : التي . (٦) ص : — تعالى . (٧) الإسراء ١٧ : ٨٨/٩٠ . (٨) المدثر ٧٤ : ٢٥ . (٩) المدثر ٧٤ : ٢٤ . (١٠) الأنعام ٦ : ٢٥ .

٤٠٥ (١) ص : + منه . (٢) ف : واوجز واحسن . (٣) ص : + من . (٤) ف : — تعالى . (٥) ص : بذلك . (٦) ص : عجز . (٧) ص : نظمه (— مثله) . (٨) ص : يستكسبون . (٩) ص : و . (١٠)—(١٠) ص : ولعلهم يستوى .

لهم فعله ، لأن فيهم القدرة عليه ، [11]ولأنهم غير مضطرّين إلى الجهل بنظمه ، لا من فعل الله تعالى ولا من فعل غيره . لأن الجهل قبيح ، والله تعالى عندكم لا يفعل القبيح . وإذا كان الجهل به من فعلهم ، وفيهم القدرة على اكتساب العلم به ، صحّ منهم ترك الجهل وفعل العلم[11] . فلا يجدون لذلك مدفعاً ، وفيه ترك الإسلام والطعنُ على الرسالة .

٤٠٦ **دليل آخر** : قوله عز وجل[1] : « أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ[2] ٱللَّهُ »[3]. ففصل بين الخلق والأمر . فلو كان القرآن (ص ١٣٤ ظ) مخلوقاً ، لكان خلقاً — لأن الخلق هو المخلوق — فيصير الكلام في تقدير القول « ألا له الخلق والخلق » . وذلك عيّ من الكلام مستهجَن مستغثّ ، والله يتعالى عن التكلم والإخبار بما لا فائدة فيه . فدل ذلك على أن الأمر ليس بخلق .

فصل

٤٠٧ **فإن قالوا** : فما وجه الاستدلال على نفي خلق القرآن بما قدّمتموه من قوله « إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »[1] ؟ قيل لهم[2] : وجه التعلّق به هو أنه أخبر[3] تعالى أنه يقول لما يخلقه « كن » . فلو كان كلامه مخلوقاً ، لكان قائلًا له « كن » — وذلك محال باتّفاق الأمّة . فبطل أن يكون (ف ١٢٨ و) قوله « كن »[4] مخلوقاً .

٤٠٨ **فإن قالوا** : ومن[1] أين استحال أن يكون قائلًا لقوله ؟ قيل لهم : لأنه لو كان قائلًا له ، لم يخل من أن يقول له بنفسه تعالى ، أو لا بنفسه[2] و[3]لا بقول [آخر] ، أو بقول آخر ، أو بنفسه — أعني بنفس القول .

---

(١١)–(١١) ص : مفقود .

٤٠٦ (١) ص : عز وعلا . (٢) ف : — تبارك الله . (٣) الأعراف ٧ : ٥٤/٥٢ .

٤٠٧ (١) النحل ١٦ : ٤٠/٤٢ . (٢) ص ف : له . (٣) ص : خبر . (٤) ص : — كن .

٤٠٨ (١) ص : فمن . (٢) ص : — تعالى أو لا بنفسه . (٣) ص : او لا يقول ؛ ف : « أو » مكان « و » .

فيستحيل أن يقول له[٤] بنفسه تعالى ، لأن ذلك يوجب أن تكون[٥] نفسه قولًا ، وأن يكون قائلًا لكل شيء بنفسه ، وأن تكون[٦] نفسه لم تزل متكلمةً[٧] ، كما أنه لو كان عالمًا بنفسه ، لوجب أن تكون[٨] نفسه لم تزل عالمةً — وهذا ما أبوه وكرهوه . ويستحيل أن يكون قائلًا لقوله لا بنفسه ولا[٩] بقول آخر ، كما يستحيل أن يكون قائلًا لكل شيء كلّمه وقال له لا بنفسه و[١٠]لا بقول . ويستحيل أن[١١] يكون قائلًا (ص ١٣٥ و) له بقول آخر ، لأن ذلك يوجب تعلّق كل قول بقول إلى غير غاية[١٢] — وذلك ممّا[١٣] اتّفقنا على فساده وإحالته . ويستحيل أن يكون قائلًا لقوله بنفس قوله، لأن ذلك يوجب أن يكون قوله مخلوقًا ، وأن يكون كل قول هو « كن » من جنسه مقولًا له[١٤] بنفسه . وذلك محال ، لأنه[١٥] قد يقول « كن » مَن لا يعتقد أن له كلامًا أصلًا ، إذا كان ممّن ينفي[١٦] الأعراض ؛ فكيف[١٧] يقول لقوله بنفس قوله مَن لا يعتقد أن له قولًا ؟ وإذا فسد[١٨] ذلك ، استحال أن يخلق الله سبحانه[١٩] كلامه[٢٠] وأن يقول لقوله .

مسألة

٤٠٩ فإن[١] قالوا : ما أنكرتم أن يكون قوله « أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ[٢] » مجازًا واتّساعًا ؟ وهو[٣] بمنزلة قوله : « أَتَيْنَا طَائِعِينَ »[٤] . (ف ١٢٨ ظ) وقوله : « جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ »[٥] ؛ وبمثابة[٦] قول الشاعر :

وَقَالَتْ لَهُ ٱلعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً   وَأَحْدَرَتَا[٧] كَٱلدُّرِّ لَمَّا يُنَضَّدُ[٨]

(٤) ف : يكرر هنا « نفسه تعالى أو لا بنفسه أو لا بقول أو بقول آخر أو » ، والتكرار مشطوب . (٥) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (٦) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (٧) ص : تتكلم . (٨) ص: يكون ؛ ف : بلا نقط . (٩) ص: يكرر « ولا » . (١٠) ص : أو لا . (١١) ف : + لا . (١٢) ف : + ان كان القول الآخر محدثًا . (١٣) ص: فيما . (١٤) ص:— له . (١٥) ص: لأن . (١٦) ص: يبغي. (١٧) ص : وكيف . (١٨) ص: افسد . (١٩) ص:— سبحانه . (٢٠) ص: كلامًا .

٤٠٩ (١) ص: ان . (٢) ص: + فيكون . (٣) ف: — هو. (٤) فصلت ٤١ : ١١/١٠ . (٥) الكهف ١٨ : ٧٧/٧٦ . (٦) ص: وكقول الشاعر . (٧) ص: اخبرتا . (٨) طويل .

وقول[٩] الآخر :

وَتُخْبِرُنِي ٱلْعَيْنَانِ مَا ٱلْقَلْبُ كَاتِمُ[١٠]

وقول[١١] الآخر :

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ ٱلسُّرَى ... صَبْرًا[١٢] جَمِيلًا فَكِلَانَا مُبْتَلَى[١٣]

وقول[١٤] الآخر :

فَٱزْوَرَّ مِنْ وَقْعِ ٱلْقَنَا بِلَبَانِهِ ... وَشَكَا إِلَيَّ بِعَبْرَةٍ وَتَحَمْحُمِ[١٥]

وقولهم :

إِمْتَلَأَ ٱلْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي ... مَهْلًا رُوَيْدًا[١٦] قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِي[١٧]

[١٨]في أمثال هذا مما[١٩] ورد مجازًا واتساعاً .

٤١٠ قيل لهم : أنكرنا ذلك لأمور . أحدها أن هذه الأمور التي وُصفت[١] بالكلام والقول والإخبار منها جماد يستحيل أن يتكلم (ص ١٣٥ظ) عندكم ، ومنها[٢] حيوان يُعلم بدليل قاطع أنه غير ناطق — فوجب صرف وصفها[٣] بالقول والإخبار والشكوى إلى المجاز . والباري سبحانه[٤] حيّ لا يستحيل عندنا وعندكم أن يكون قائلًا متكلماً[٥] ، فوجب أن يكون وصفه لنفسه بالقول محمولًا على الحقيقة دون المجاز . ولأنه لو جاز أن يكون وصفه لنفسه بالقول مجازًا ومقيساً على هذه الأمور ، لوجب أن يكون وصفه لنفسه بالإرادة والعلم والقدرة مجازًا واتّساعاً وعلى معنى أنه فاعل فقط ، وأن الأشياء لا تتعذّر[٦] عليه ، قياساً على هذه المجازات التي ذكرتموها . (ف ١٢٩ و) فإن لم يجب هذا — [٧]لأن المجاز لا يقاس عليه[٧] — لم يجب ما قلتم[٨] . و[٩]على أن قوله « قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ »[١٠] حقيقة عندنا ، فلا تعلّق فيه . وإنما يستحيل تكلم الجماد بالكلام الذي يوجد بالنفس مقارناً للقصد والتمييز .

(٩) ص : وقال آخر . (١٠) طويل . (١١) ص : وقال آخر . (١٢) ف : مهلاً قليلاً . (١٣) رجز . (١٤) ص : وقال آخر . (١٥) ف : تجمجم ؛ كامل . (١٦) ف : قليلاً . (١٧) رجز . (١٨) ص : + و . (١٩) ف : ما .

٤١٠ (١) ص : وصفتها . (٢) ص : وفيها . (٣) ص : نفسها . (٤) ص : تعالى . (٥) ص : مكلماً . (٦) ص : يتعذر ؛ ف : بلا نقط . (٧)–(٧) ص : مفقود . (٨) ص : قلتموه . (٩) ف : – و . (١٠) فصلت ٤١ : ١٠/١١ .

٤١١ **ومما يدل** على أنه لا يجوز أن يكون قوله [1]« أن نقول له كن فيكون »[1] مجازًا واتّساعاً وعلى معنى أنه يكوّنه من غير أن يقول له، اتّفاق أهل العربية على أن العرب، إذا ذكرت المصدر وأكّدت به الفعل، وجب أن يكون حقيقة – كقولهم[2] « كلّمته تكليماً وضربتُه ضرباً » ؛ وأنه[3] لذلك[4] لم يجز أن يؤكدوا شيئاً من المجاز الذي سألتم عنه فيقولوا[5] « قال الحائط قولًا وتخبرني[6] العينان إخبارًا ». [7]لأن ذلك يوجب أن تكون هذه الأوصاف[7] حقائق[8] فيما أجريتْ[9] عليه. ولذلك صار قوله « وَكَلَّمَ ٱللهُ مُوسَى تَكْلِيماً »[10] (ص ١٣٦ و) حقيقةً ودلالةً على أنه متولٍّ الكلامه[11] بنفسه لمّا أكّد[12] وصفه بكلامه له[13] بالمصدر، الذي هو قوله « تكليماً ». وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن يكون[14] قوله « أَنْ نَقُولَ[15] لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » حقيقةً، لأن « قَوْلُنَا »[16] مصدر أول و « أَنْ نَقُولَ لَهُ » مصدر ثانٍ قد وُكّد به المصدر الأول . فلم يجز أن يكون مجازًا، وثبت أنه حقيقة .

مسئلة

٤١٢ **فإن قالوا** : فما أنكرتم أن يكون قوله « أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ[1] » يُراد[2] به كل ما يخلقه إلا قوله « كن » من جملة مخلوقاته، لأن العموم لا صيغة له عندكم ؟ قيل لهم[3] : [4]من أصحابنا (ف ١٢٩ ظ) مَن أجراه على العموم – فسقط السؤال . وعلى أنا[4] أنكرنا ذلك لإجماع الأمّة على بطلان هذا التأويل . وذلك أن الأمّة بين قائلين : إما قائل[5] يقول إن

---

٤١١ (١)–(١) ف : النص غير موجود ؛ النحل ١٦ : ٤٢/٤٠ . (٢) ص: كقولك . (٣) ص: وانهم . (٤) ص: + ما . (٥) ص: فتقول . (٦) ص: ويخبرني ؛ ف: بلا نقط. (٧)–(٧) ص: مفقود . (٨) ف: حقيقة . (٩) ص: اخبرت عنه ؛ ف: بلا نقط (احرىب) . (١٠) النساء ٤ : ١٦٢/١٦٤ . (١١) ص: لكلماته . (١٢) ف: وكد . (١٣) ص: – له . (١٤) ص: يقول . (١٥) ص: يقول . (١٦) مما سبق في الآية: « انما قولنا لشيء إذا أردناه » .

٤١٢ (١) ف : « فيكون » مشطوبة . (٢) ف : مراد . (٣) ص ف: له . (٤)–(٤) ص: مفقود . (٥) ف: – قائل، و+ ان.

الله سبحانه[٦] قائل لكل مخلوقاته[٧] على العموم « كُنْ »[٨] ، وبين[٩] قائل يقول[١٠] بأنه لا يقول لشيء مما يخلقه أصلًا[١١] « كُنْ » وإن قوله « أَنْ نَقُولَ لَهُ »[١٢] مجاز . فما سألتم عنه مدفوع بالإجماع .

مسألة

٤١٣ فإن قالوا : فما أنكرتم أن يكون قوله « أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » دلالة على حدث[١] الكلام ؟ لأنه يوجب أن يكون المكوَّن كائنًا[٢] عقيب القول له « كُنْ » بحق[٣] قوله « فَيَكُونُ » . لأن الفاء موضوع[٤] في اللغة للتعقيب ، وقد اتفقنا على أن ما لم يسبق المحدَث إلا بقدر زمان واحد أو أزمان متناهية فمحدَث مخلوق . قيل[٥] لهم : لا يجب ما قلتم . لأن الفاء ، وإن كان[٦] — إذا جاء[٧] للنسق — أوجب[٨] الترتيب والتعقيب[٩] ، فإنه لا يوجب ذلك (ص ١٣٦ ظ) في جواب الأمر وجواب جملة تقدمت ولا في الجزاء أيضًا . لأن القائل إذا قال « لا تسؤني فأسؤك » ليس يريد به التعقيب ، وإنما يقصد الإخبار عن إيقاع المجازاة فقط . وكذلك[١٠] لم يوجب قوله تعالى « وَمَنْ[١١] عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ »[١٢] التعقيب . وكذلك قوله « فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ »[١٣] لا يوجب التعقيب .

٤١٤ فأما الفاء[١] الداخل في جواب الأمر وجواب جملة الكلام ، فلا خلاف بينهم في[٢] أنه لا يوجب التعقيب . لأن القائل إذا قال لعبده « إذا دخلت مكة فاشترِ لي عبدًا و[٣]بعيرًا وثوبًا[٤] » ، فليس يريد تعقيب[٥] شراء

---

(٦) ص : — سبحانه. (٧) ص : مخلوقٍ انه. (٨) ص : — كن . (٩) وبين : ولعل الأحسن أن نقرأ « وإما » . (١٠) ف : — يقول . (١١) ص : — أصلاً . (١٢) ص : + كن فيكون .

٤١٣ (١) ف : حدوث . (٢) ف : — كائناً . (٣) ص : نحو . (٤) ف : موضوعه ، و— في اللغة . (٥) ف : يقال . (٦) ص : كانت . (٧) ص : جا ت. (٨) ص : وجب. (٩) ص : — والتعقيب . (١٠) ص : ولذلك . (١١) ص :— ومن عاد . (١٢) المائدة ٥ : ٩٥/٩٦ . (١٣) طه ٢٠ : ٦١/٦٤ .

٤١٤ (١) ص : — الفاء . (٢) ص : — في . (٣) ص : أو . (٤) ص : — وثوباً . (٥) ص : تعقيبه .

العبد بدخوله . (ف ١٣٠ و) وكذلك قوله[٦] « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَاةِ فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ »[٧] لم يُرِد[٨] به تعقيب القيام بغسل الوجه دون غيره من الأعضاء . و[٩] كذلك قوله « أَنْ نَقُولَ[١٠] لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » جواب[١١] قوله « كن »، وهو[١٢] الأمر، فلم[١٣] يقتض التعقيب لأن ليس هذا فاء[١٤] التعقيب. ويدل على ذلك أيضاً[١٥] أن العرب تقول: « إنما[١٦] جاءك زيد مع عبده أن[١٧] يأمره[١٨] بالفعل فيفعله[١٩] » . وهو لا يريد بذلك تعقيب إيقاع الفعل عقيب الأمر . لأنه قد يأمره بأن يفعل الفعل[٢٠] بعد حول وشهر، ولا يقتضي الأمر تعقيب[٢١] الأمر[٢٠] به معجلاً، لأن ذلك عصيان . وإنما المراد[٢٢] بقولهم « فيفعل » الإخبار عن طاعته . وإذا كان ذلك[٢٣] كذلك، بطل ما توهّموه من كون الفاء موجباً للتعقيب في كل (ص ١٣٧ و) مكان .

مسئلة

٤١٥ فإن قالوا : فما[١] أنكرتم أن يكون قوله « أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » دلالةً على حدث الكلام واستئنافه ؟ لأن أهل العربية قالوا : «أَنْ» الخفيفة[٢] إذا دخلت مع الفعل كانت معه بمنزلة المصدر . فإن كان الفعل ماضياً، كان معنى[٣] المصدر ماضياً[٤] — كقولك « سرّني[٥] أنْ قمتَ »، معناه : سرني قيامك . وإن[٦] دخلت على فعل مضارع، كان المصدر للاستقبال — كقولك[٧] « يعجبني أنْ تقوم »، فيكون معناه : يعجبني قيامك في المستقبل . ويحسن فيه ذكر « غداً »[٨]، ويحسن في المصدر لما مضى[٩] ذكر « أمس » . ولا يجوز أن

---

(٦) ص :— قوله . (٧) المائدة ٥ : ٨/٦ . (٨) ص: يعن ، و — به . (٩) ص: — و . (١٠) ص : يقول . (١١) أي : قوله « فيكون » هو جواب قوله « كن » .
(١٢) ص: وهذا . (١٣) ص: فليس يقتضي . (١٤) ص: — فاء ، و « بالتعقيب ».
(١٥) ف : — أيضاً . (١٦) ص: — إنما . (١٧) أي: لأن . (١٨) ص: يامر .
(١٩) ص : وهو يفعله . (٢٠)—(٢٠) ف : مفقود . (٢١) ولعل الأحسن أن نقرأ « تعقيب المأمور » . (٢٢) ص: أرادوا . (٢٣) ص : — ذلك .

٤١٥ (١) ف : ما . (٢) ص: الحقيقة . (٣) ف : بمعنى . (٤) ف : لما مضى .
(٥) ص: يسرني . (٦) ص: فان . (٧) ف : كقوله . (٨) ص: غد . (٩) ص: مضا .

يكون الفعل الواقع بعد أنْ الخفيفة[١٠] للحال. فوجب أن يكون قوله تعالى[١١] « أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ[١٢] فَيَكُونُ » دلالةً على استقبال (ف ١٣٠ ظ) القول وحدوثه.

٤١٦ **يقال لهم** : لعمري إن أهل العربية قد[١] قالوا : إنّ[٢] أنْ الخفيفة[٣] مع الفعل بمنزلة المصدر . ولذلك صار قوله « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ »[٤] بمعنى[٥] « والصيام خير لكم » . فأما ادّعاؤكم أن الفعل الواقع بعد أنْ الخفيفة[٦] لا يصلح أن يكون فعل الحال ، فباطل غير مسلّم . ومَن قال هذا[٧] من النحاة سألناه عنه[٨] وعن الحجّة عليه لأنه ليس بمحكيّ عن العرب حكاية اللغة ، وإنما هو رأي قوم من النحويّين . فيقال[٩] لمن قال ذلك منهم : لِمَ[١٠] (ص ١٣٧ ظ) قلت هذا ، وما[١١] دليلك عليه ؟ فإن قال : لأن الحال إنما يكون بالاسم — نحو قوله « جاءني زيد ضاحكاً وماشياً وراكباً ، وضربتُ عمرًا مشدودًا[١٢] » . فالحال إنما يكون بأسماء[١٣] الفاعلين والمفعولين . فإذا وقع الفعل موقع[١٤] الاسم ، لم يجز أن يدخل عليه شيء من عوامل الأفعال ، لأن عامل الفعل لا يدخل على الاسم — وأنْ الخفيفة من عوامل الأفعال .

٤١٧ **فيقال له** : ما أنكرت[١] من أن لا يجب ما قلته لأجل أنّ الفعل المضارع قد وقع موقع الاسم في مواضع ؟ منها أنه وقع موقعه في خبر الابتداء ، كقولك « زيد يقوم[٢] » — فهو[٣] بمنزلة قولك[٤] « زيد قائم ». ومنها أنه قد[٥] وقع موقعه في الصفة ، كقولك « مررتُ برجل يقوم » — فهو بمنزلة قولك « مررت برجل قائم » . ومنها أنّ لام الابتداء يدخل عليه كما يدخل على

(١٠) ص: الحقيقة ، وهي مصححة إلى «الخفيفة» . (١١) ص: — تعالى . (١٢) ف: — كن فيكون .

٤١٦ (١) ص : — قد . (٢) ص: — إن . (٣) ص: الحقيقة ، وهي مصححة إلى « الخفيفة » . (٤) البقرة ٢ : ١٨٤/١٨٠ . (٥) ص: + قوله ؛ ف : « اي » مكان « بمعنى » . (٦) ص: الحقيقة . (٧) ص: بهذا . (٨) ف: عن ذلك . (٩) ص: + لهم و . (١٠) ص: يكرر « لم » . (١١) ف: وبما . (١٢) ص: مشداً . (١٣) ص: باسم . (١٤) ص: موضع .

٤١٧ (١) ص : انكرتم . (٢) ص: يقوام . (٣) ص: وهو . (٤) ف : — قولك . (٥) ف: — قد .

الاسم ، كقولك[٦] « إن زيدًا ليقوم » — فهو بمنزلة[٧] قولك « إن زيدًا لقائم». ومنه قوله تعالى[٨] « إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ »[٩] — أي : إنه لحاكم بينهم . فقد (ف ١٣١ و) وقع الفعل المضارع موقع الاسم في هذه[١٠] المواضع ، ولم يمنع ذلك من أن يدخل عليه عوامل الأفعال . ألا ترى أنك تقول « زيد لن يقومَ » ، فنصبته بِلَنْ ؟ ولم[١١] يمنع وقوعه موقع الاسم من أن يدخل عليه عامل[١٢] الفعل فينصبه[١٣] على الأصل الذي يجب في حكم إعراب الأفعال. وهذا مبطل لاعتمادهم إبطالًا ظاهرًا .

٤١٨ **ومما يدل** على بطلان ذلك و[١]فساده أن الخليل بن أحمد[٢] وغيره من جِلّة أهل العربية قالوا : إن الفعل الذي في أوله الزوائد الاربعة مضارع للاسم من الوجوه [٣]التي ذكرناها . وقالوا : إنه مضارع ، وإن وقع بعد أنْ[٣] الخفيفة[٤] . وقال[٥] الخليل : إن الفعل المضارع يصلح أن يكون للحال ويصلح أن يكون للاستقبال . (ص ١٣٨ و) فبهذا الوجه أيضاً[٦] ضارع قولك «رجل» الذي يصلح أَن تريد به زيدًا ويصلح أن تريد به عمرًا . ولم يقل إن دخول أَنْ الخفيفة عليه يُخرجه[٧] عن هذه المضارعة ؛ وإنما قال[٨] : إن السين وسوفَ يُخرجانه[٩] عن الحال إلى الاستقبال . فمن ادّعى أنّ أَنْ الخفيفة في هذا الباب بمنزلة السين وسوف وأنها مبطلة[١٠] للمضارعة ، كان عليه الدلالة على ذلك . لأَن[١١] ذلك غير محكيّ عن العرب حكاية اللغة ، وقد أفسدنا ما احتجّ به القائلون بذلك من النحاة . فبطل قولهم .

---

(٦) ص : — كقولك . (٧) ص : فهو كقولك . (٨) ص : عز وجل . (٩) النحل ١٦ : ١٢٤/١٢٥ ؛ وفي الآية « وإنّ » . (١٠) ص : هذا الموضع . (١١) ص : ولا . (١٢) ف : عوامل . (١٣) ص : فتنصبه ؛ ف : بلا نقط .

٤١٨ (١) ف : — و . (٢) ف : — بن أحمد ، وهو النحوي اللغوي الشهير ، توفي في البصرة ١٧٠–١٧٥/٧٨٦–٧٩١ . (٣)–(٣) ص : مفقود . (٤) ص : الحقيقة . (٥) ص : فقال . (٦) ف : — أيضاً . (٧) ف : تخرجه . (٨) ف : قيل . (٩) ف : تخرجناه . (١٠) ف : مزيلة . (١١) ص : لانه (— ذلك) .

مسئلة

٤١٩ فإن قالوا[١] : فما معنى قوله : « مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ »[٢] ؟ قيل لهم : معناه : ما يأتيهم من وعظ من[٣] النبيّ ، صلى الله عليه ، ووعد وتخويف « إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ». لأن وعظ النبيّ[٤] ، صلى الله عليه ، ووعيده[٥] وتحذيره[٦] ذكر . قال الله تبارك[٧] وتعالى : « فَذَكِّرْ إِنَّمَا (ف ١٣١ ظ) أَنْتَ مُذَكِّرٌ »[٨] . ويقال : « فلان في مجلس الذكر » . وهذا أولى ، لأن قريشاً لم تضحك وتلعب بالقرآن ، ولكن أفحمت[٩] عند سماعه[١٠] وتشتت فيه أهواؤهم[١١] وآراؤهم . ويحتمل أن يكون أراد : ما يأتيهم من نبيّ بعد نبيّ إلا استمعوا قوله ولعبوا[١٢] وأعرضوا عنه . وقد سمّى الله تعالى[١٣] الرسول ذكرًا ، فقال : « ذِكْرًا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ[١٤] آيَاتِ ٱللَّهِ »[١٥] . وأيضاً فإن الله تعالى[١٦] لم يقل : « ما يأتيهم من ذكر من ربّهم إلا كان محدَثاً » . وفي الآية دلالة على أن في الذكر ما ليس بمحدَث[١٧] لأجل نعته للذكر بالحدوث . ولو كان لا ذكر إلا محدث ، لم يكن لقوله « مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ » معنى . كما أنه لا معنى لقول القائل « ما يأتيني من رجل ذكر إلا أكرمته ، ولا هاشميّ شريف إلا قدمته » ، إذا كان الرجل لا يكون إلا ذكرًا والهاشميّ لا يكون إلا شريفاً . فوجب أن يكون نعت الذكر بالحدوث دلالةً على أنه منه ما ليس بمحدث[١٧] . فيجب أن يكون هو[١٨] القرآن للإجماع على أن كل ما عداه من الذكر محدث[١٩] . واختلافنا في كلام الله سبحانه[٢٠] ، والآية بأن تدلّ على قولنا أقرب .

---

٤١٩ (١) ص : قال قائل ما . (٢) الأنبياء ٢١ : ٢ . (٣) ص : — من . (٤) ف : الرسول عليه السلام . (٥) ف : — ووعيده . (٦) ف : وتحذيرهم . (٧) ص : — تبارك و . (٨) الغاشية ٨٨ : ٢١ . (٩) ف : عنه . (١٠) ص : استماعه . (١١) ف : اهواهم . (١٢) ص : ولعنوا . (١٣) ص : — تعالى . (١٤) ف : عليها اياته (— الله) . (١٥) ص : + الآية ؛ الطلاق ٦٥ : ١٠-١١/١١ . (١٦) ص : عز وجل . (١٧)-(١٧) ص : مفقود . (١٨) ف : هذا . (١٩) ف : فمحدث . (٢٠) ص : تعالى .

مسألة

٤٢٠ **فإن قالوا** : فما معنى قوله تعالى « وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا » و« قَدَرًا مَقْدُورًا »[1] ؟ قيل لهم[2] : أراد تعالى[3] عقابه وانتقامه من الكافرين، ونصره للمؤمنين ، وما حكم به وقدّره من الأفعال[4] . ومن ذلك قوله تعالى[5] : « جَاءَ أَمْرُنَا »[6] ، وقوله : « وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ »[7] — يعني شأنه وأفعاله وطرائقه . (ص ١٣٨ ظ) قال الشاعر :

لَهَا أَمْرُهَا حَتَّى إِذَا مَا تَبَوَّأَتْ ... بِأَخْفَافِهَا[8] مَرْعًى تَبَوَّأَ مَضْجَعَا[9]

وقال آخر :

فَقُلْتُ لَهَا أَمْرِي إِلَى ٱللَّهِ كُلُّهُ ... وَإِنِّي إِلَيْهِ فِي ٱلْإِيَابِ[10] لَرَاجِعُ[11]

(ف ١٣٢ و) يعني « شؤوني وأفعالي » ، ولم يُرِد[12] بذلك الأمر الذي هو القول . وجمع [13]هذا « أمور » ، وجمع الأمر من القول « أوامر »[13] . ولولا العجز ، لم يلجأوا[14] إلى مثل هذا التمويه .

مسألة

٤٢١ **فإن قالوا** : فما معنى قوله : « إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا »[1] ؟ قيل لهم : معنى ذلك[2] : إنا جعلنا العبارة عنه بلسان العرب ، وأفهمنا أحكامه [3]والمراد به باللسان العربي[3] ، وسمّيناه عربيًا — لأن الجعل قد[4] يكون بمعنى التسمية والحكم . قال الله عز وجل : « ٱلَّذِينَ جَعَلُوا ٱلْقُرْآنَ عِضِينَ »[5] — يعني : سمّوه كذبًا وحكموا عليه بذلك ؛ ولم يرد أنهم خلقوه . وقال : « وَجَعَلُوا ٱلْمَلَائِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا »[6] — يعني : سمّوهم بذلك

---

٤٢٠ (١) الأحزاب ٣٣ : ٣٧–٣٨ ؛ و « قدراً مقدوراً » في آخر الآية ٣٨ . (٢) ص : له . (٣) ص : — تعالى . (٤) ف : أفعاله . (٥) ص : عز وجل . (٦) هود ١١ : ٤٠/٤٢ ، وغيرها . (٧) هود ١١ : ٩٧/٩٩ . (٨) ص : واخفافها . (٩) طويل. (١٠) ص : الايات. (١١) طويل . (١٢) ف : يريدوا . (١٣)–(١٣) ص : وجمع هذه الأمور أمور وجمع القول من الأمر أوامر . (١٤) ص : يلجؤ ؛ ف : يلجوا .

٤٢١ (١) الزخرف ٤٣ : ٢/٣ . (٢) ف : — معنى ذلك . (٣)–(٣) ص : ومراداته بلسان عربي . (٤) ص : — قد . (٥) الحجر ١٥ : ٩١ . (٦) الزخرف ٤٣ : ١٨/١٩ .

وحكموا لهم به(٧) ؛ ولم يرد أنهم خلقوهم إناثاً . والجعل(٨) إذا عُدِّي(٩) إلى مفعول واحد ، كان بمعنى الفعل لا محالة ؛ وإذا عُدّي(١٠) إلى مفعولين ، صار بمعنى الحكم والتسمية في أكثر الاستعمال — (١١)مثل قوله تعالى : « وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا »(١٢) ، وهذا بمعنى الخلق ؛ ومثل قوله : « وَجَعَلْنَا ٱللَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ آيَتَيْنِ »(١٣) . وأما الذي يُعدّى إلى مفعول واحد ، فمثل(١٤) قوله(١٥) : « ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ »(١١) . ولذلك لم يجز أن يقول قائل : « جعلتُ النجم والرجل » ويقطع ، حتى يصله بقوله : « جعلتُ النجم هادياً ودليلاً ، وجعلتُ الرجل صديقاً ومتألفاً(١٦) » . وقوله « إنَّا(١٧) جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً »(١٨) متعدٍّ(١٩) إلى مفعولين ، فصار بمعنى الحكم والتسمية .

مسألة

٤٢٢ **فإن قالوا** : فيجب على كل حال أن تقولوا إن كلام الله أصوات(١) وحروف ، (ف ١٣٢ ظ) متبعّض متغاير ، لأنكم لم تعقلوا كلاماً إلا كذلك . ويجب أن تقولوا إن الأمر منه(٢) غير النهي ، والخبر غير الاستخبار . يقال لهم(٣) : لو وجب ما قلتموه لأجل الشاهد ، لوجب ، إذا كان القديم سبحانه(٤) (ص ١٣٩ و) موجودًا ، أن يكون جسماً أو جوهرًا أو عرضاً ؛ و(٥)إذا كان بنفسه قائماً ، أن(٦) يكون جوهرًا ذا(٧) حيّز في الوجود ؛ وإذا كان متكلماً ، أن يكون الكلام موجودًا بـه أو أسباب الكلام ؛ وإذا كان حياً عالماً قادرًا ، أن يكون ذا حياة وعلم وقدرة . لأنكم لم(٨) تعقلوا شيئاً إلا كذلك ، ولا متكلماً حياً

(٧) ص : — به . (٨) ص : فالجعل . (٩) ص : عدا . (١٠) ص : عدا .
(١١)–(١١) ص : مفقود . (١٢) المؤمنون ٢٣ : ٥٠/٥٢ . (١٣) الإسراء ١٧ : ١٢/١٣ .
(١٤) ف : مثل . (١٥) الأنعام ٦ : ١ . (١٦) ف : مالفاً . (١٧) ص : — انا .
(١٨) الزخرف ٤٣ : ٣/٢ . (١٩) ص : يتعدى .
٤٢٢ (١) ف : اصواتاً وحروفاً متبعضا متغايرا . (٢) ص : فيه . (٣) ف : — لهم .
(٤) ص : — سبحانه . (٥) ص : — و . (٦) ص : او . (٧) ف : اذا . (٨) ص : لا تعقلوا .

عالماً قادرًا [٩]إلا كما ذكرناه . ولوجب أيضاً عليكم أن لا يكون الباري سبحانه حيًا عالماً قادرًا[٩] سميعًا بصيرًا بنفسه، لأنكم لم[١٠] تجدو انفساً واحدةً تستحقّ هذه الأوصاف لنفسها . فكل[١١] هذا الذي تقولونه خلاف الشاهد والوجود[١٢] .

٤٢٣ **ثم يقال لهم** : قد وهمتم علينا في قولكم إنا لم نعقل كلاماً إلا حروفاً[١] وأصواتاً — لأننا لم نعقل قط ذلك . لأن الكلام فيما بيننا إنما هو معنى قائم بالنفس يُعبَّر عنه بهذه الأصوات المسموعة تارةً وبغيرها أخرى . ولذلك ما يختلف الناس في الفصاحة والبلاغة في العبارة عن الكلام الذي هو[٢] في النفس مع اتّفاقه واختلاف العبارة عنه[٣] بالإطالة[٤] مرّةً والاختصار أخرى . قال الله تعالى[٥] : « وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْ لَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ (ف ١٣٣ و) بِمَا نَقُولُ »[٦] . وقال تعالى[٧] : « سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ »[٨] . وتقول العرب : « في نفسي كلام أريد أن أبديه لك » . و[٩]قال الأخطل : (ص ١٣٩ ظ)

لَا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ أَثِيرٍ خَطُّهُ حَتَّى يَكُونَ مَعَ ٱلْكَلَامِ أَصِيلَا
إِنَّ ٱلْكَلَامَ مِنَ ٱلْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ ٱللِّسَانُ عَلَى ٱلْفُؤَادِ دَلِيلَا[١٠]

فأخبر أن الكلام في النفس يكون ، وإن عُبّر عنه باللسان . [١١]وقد قال الله تعالى : « إِذَا جَاءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ . . . إلى قوله . . . إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ »[١٢] — أراد به فيما[١٣] في نفوسهم ، لا قولهم[١٤] للنبي ، صلى الله عليه[١١] . فقد[١٥] بطل توهّمكم[١٦] وزال تعلّقكم . [١٧]وهذا كافٍ في هذا الباب يتلوه الجزء الثاني من باب الكلام على المعتزلة . (ص ١٤٠ و) .

---

(٩)–(٩) ص : مفقود . (١٠) ص : لا تجدون . (١١) ص : وكل . (١٢) ص : — والوجود .

٤٢٣ (١) ص : + ذات ، وهي مشطوبة . (٢) ص : — هو . (٣) ص : — عنه . (٤) ص : باطالة تارة واختصار . (٥) ص : عز وجل . (٦) المجادلة ٥٨ : ٩/٨ . (٧) ص : عز من قائل . (٨) الرعد ١٣ : ١١/١٠ . (٩) ص : — و . (١٠) كامل . (١١)–(١١) ص : مفقود . (١٢) المنافقون ٦٣ : ١ . (١٣) ولعل الأحسن أن نقرأ «فيها» . (١٤) ف : + ان المنافقين ، والكلمتان مشطوبتان . (١٥) ص : فبطل . (١٦) ص : توهمهم ، و — وزال تعلقكم . (١٧) من هنا إلى آخر الفقرة في ص فقط .

[الباب الحادي والعشرون]

باب[1]
[في بيان آراء المعتزلة]

٤٢٤ [1]**وهذا الكلام**، الذي قدّمناه، على المعتزلة، لأنهم جميعاً يزعمون أنه لا حياة لله ولا علم ولا قدرة ولا سمع ولا بصر[1]. وزعم البغداديون[2] منهم أنه[3] لا إرادة له تعالى[4]. وجحد معمر، شيخ من شيوخهم، أن يكون لله سبحانه[5] كلام[6]. وزعم أن الكلام الذي سمعه موسى، عليه السلام[7]، كلام للشجرة التي وُجد[8] بها، وأنه[9] لم يأمر قط ولم يَنْهَ عن شيء، ولا رغّب في شيء[10] ولا زجر عنه[11] ولا كلّم أحدًا ولا أخبر بخبر بتّة.

٤٢٥ **وزعموا**[1] جميعاً أنه لا وجه لله تعالى، مع قوله عز وجل[2]: «وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»[3]؛ وأنه لا يد له، مع قوله عز

(العنوان) (١) ص: باب الكلام على المعتزلة لأنهم يزعمون أنه لا حيوة له ولا علم له ولا قدرة ولا سمع ولا بصر.

٤٢٤ (١)–(١) ص: مفقود. (راجع التعليق السابق). (٢) ص: البغداذيون (وتكتب هكذا عادة في ص). (٣) ص: أن. (٤) ف: عز وجل. (٥) ص: — سبحانه. (٦) ف: كلاماً. (٧) ص: صلى الله عليه. (٨) ص: وجدها (— بها). (٩) أي: وأن الله. (١٠) ف: — في شيء. (١١) ص: — عنه.

٤٢٥ (١) ص: وزعم (— جميعاً). (٢) ص: — عز وجل. (٣) الرحمن ٥٥: ٢٧.

وجل[٤] : «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ»[٥]، وقوله تعالى[٦] : «مَا مَنَعَكَ (ف ١٣٣ ظ) أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ»[٧]. وزعم أبو الهذيل، شيخ المعتزلة والمقدم فيها، أن الله سبحانه[٨] ليس بمخالف لخلقه، لأن المخالف – زعم[٩] – ما حلّه الخلاف، وذلك لا يجوز إلا على الأجسام. وزعم البغداديون منهم أن الله تعالى[١٠] ليس بسميع ولا بصير، وإنما يوصف بأنه يسمع الأصوات ويبصر الأشخاص على معنى أنه يعلم ذلك، لا مزية له في هذين الوصفين على الضرير والأصمّ الذي لا يسمع ولا يبصر.

٤٢٦ **وقالت** (ص ١٤٠ ظ) المعتزلة بأسرها إن كلمة الله تعالى[١] مخلوقة، يخلقها في الشجرة وغيرها[٢] من الأجسام، اتباعاً منهم للنصارى في قولهم إن كلمة الله مخلوقة[٣] من وجه وحالّة في جسد مخلوق. وقالوا بأسرهم إن كلام الله تعالى[٤] من جنس كلام البشر ومثل له، وإنهم يقدرون على الإتيان بمثله وما هو أحكم منه، وإن مُنعوا من ذلك وقتاً ما انفقد العلم به أو لشر[٥] غيره. وزعم شيخ من رؤسائهم – وهو الجبّائي – أن الله تعالى أحبل مريم بنت عمران بخلقه الحبل فيها، وكذلك هو محبل لسائر نساء العالمين، استخفافاً منه بالدين وتجاوزاً[٦] لما قالته النصارى في ربّ مريم وعيسى وسائر[٧] العالمين.

٤٢٧ **وزعموا** بأسرهم أن الله سبحانه[١] لا يقدر على قليل من أفعالهم ولا[٢] [على] كثير منها، وأنه قد[٣] يقدرهم[٤] على ما لا يقدر عليه، وأنهم أقدر من ربّهم. وقالوا جميعاً – إلا رجلاً[٥] منهم يُعرف ببشر بن المعتمر – إن الله تعالى[٦] ليس في سلطانه (ف ١٣٤ و) ولا في خزائنه شيء يقدر[٧] أن

(٤) ص: – عز وجل. (٥) المائدة ٥: ٦٤/٦٩. (٦) ص: – تعالى. (٧) ص: ٣٨: ٧٥. (٨) ص: – سبحانه. (٩) ص: – زعم. (١٠) ص: – تعالى.

٤٢٦ (١) ص: – تعالى. (٢) ف: + و. (٣) ص: + في، وهي مشطوبة. (٤) ص: – تعالى. (٥) ص: – لشر. (٦) ف: وتجاوز. (٧) ص: – مريم وعيسى وسائر.

٤٢٧ (١) ص: – سبحانه. (٢) ص: – لا. (٣) ف: – قد. (٤) ص: أقدرهم. (٥) ف: رجل. (٦) ص: عز وجل. (٧) ص: + عليه.

يفعله بمن[٨] يعلم أنه يموت كافرًا فيؤمن عنده ؛ و إن العبد نفسه يقدر أن يؤمن؛ و إن الله سبحانه[٩] لا يقدر أن يفعل به مـــا يؤمن عنده ؛ و إنه سبحانه[١٠] يقدر أن يفعل بجميع الخلق ما يكفرون عند وجوده (ص ١٤١ و) ويفسدون ويَعْطبون[١١] ، ولا يقدر على فعل ما يؤمنون عنده ؛ و إنه يقدر على استفسادهم ولا يقدر على استصلاحهم .

٤٢٨ **وزعم** النظّام – وهو شيخهم المعظم وكبيرهم المقدم – أن الله سبحانه[١] لا يوصف بالقدرة على طرح بعض الأطفال في النار ، ولا على[٢] قطع الثواب و إبطال العقاب ؛ وأن بعض الإنس والشياطين يقدر ، من[٣] طرح طفل أو مجنون في جهنم ، على ما لا يقدر الله عليه. لأن ذلك عنده ظلم[٤] ، ولو قدر عليه سبحانه[٥] على أصله ، لم يأمن وقوعه منه .

٤٢٩ **وزعم** أبو الهذيل العلاف أيضاً أن لنعيم أهل[١] الجنة وعقاب أهل النار وسائر أفعـــال القديم سبحانه[٢] آخِرًا[٣] ، لا يوصف [الله] بالقدرة ، إذا فعله ووقع منه ، على قليل الأفعال ولا على كثيرها ؛ ولا يصحّ حينئذ الرغبة إليه ولا الرهبة منه ، لأنه[٤] لا يقدر إذ ذاك على خير ولا شرّ ولا نفع ولا ضرّ . قال : ويبقى أهل الجنة خمودًا سكوتاً ، لا يفيضون بكلمة، ولا يتحرّكون بحركة ، ولا يلتذّون[٥] بلذّة ، ولا يقدرون – ولا ربّهم – على شيء من ذلك . لأن الحوادث – زعم[٦] – كما لا بدّ لها من أوّل تنتهي إليه لم يكن قبله شيء ، فكذلك لا بدّ لها من آخِر (ص ١٤١ ظ) تنتهي إليه لا يكون بعده شيء .

٤٣٠ **وزعم** النظام أن النبيّ ، صلى الله عليه ، (ف ١٣٤ ظ) لم يَرَهُ

(٨) ص: ممن . (٩) ص: – سبحانه . (١٠) ص: تعالى . (١١) ص: ويصلحون .
٤٢٨ (١) ص: – سبحانه . (٢) ص: – على . (٣) ف: على . (٤) ف: مظلم .
(٥) ص: – سبحانه .
٤٢٩ (١) ص: – أهل . (٢) ص: – سبحانه . (٣) ص ف: اخر . (٤) ف: – لأنه . (٥) ص: يتلذذون . (٦) ف: ازعم .

أحد[1] قط ولا شاهده ، و[2]إنما شوهد[3] ظرفه ، الذي هو الشخص الظاهر . لأن النبيّ ، صلى الله عليه[4] ، إنما هو الروح[5] وراء الجسم الظاهر . وزعم الجبائي أن حالفاً ، لو حلف بالله ليعطِيَنَّ زيدًا حقّه غدًا إن شاء الله ، ثم جاء الغد ولم يُعطِهِ مع التمكّن منه[6] ، كان حانثاً . لأن الله تعالى[7] قد شاء أن يدفع إليه الحقّ وكره مطله ، وأن الكفارة تلزمه[8] خلافاً للأمّة وتقحّماً[9] لمشاقّتها .

٤٣١ **وزعموا** بأسرهم أنهم يخلقون كخلق الله عز وجل[1] ويصنعون كصنعه من الحركات والسكون والإرادات والعلوم ، موافقة منهم لمن جعل مع الله شريكاً يخلق كخلقه . [2] قال الله[3] تعالى : « أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ »[4] . وقال تعالى[5] : « وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ[6] اللهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ[7] يُخْلَقُونَ »[8] . وقال : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ؟ »[9] — فنصّ على تكذيبهم في ادّعائهم خالقاً غيره .

٤٣٢ **وزعم** البغداديون منهم ، والنظام من البصريين أيضاً ، أن القديم[1] سبحانه قد استصلح عباده بغاية ما يقدر عليه من الصلاح ، وأنه ليس في خزائنه ولا في[2] سلطانه ولا يُتوهّم منه صلاح يقدر عليه أكثر مما قد استصلحهم به[3] في دينهم ودنياهم . [4]وزعم البصريون منهم خاصّةً أنه تعالى قد استصلح عباده بغاية ما في قدرته من الصلاح في باب دينهم[4] خاصّةً ، وأنه (ص ١٤٢ و) لا يقدر على صلاح[5] لهم في باب الدين أصلح مما فعله بهم . فأوجبوا جميعاً تناهي (ف ١٣٥ و) مقدوراته ، وأنه يقدر على صلاح لا يقــدر على مثله ولا على

---

٤٣٠ (١) ص : قط احد . (٢) ص : — و . (٣) ص : شاهدوا . (٤) ص : + واله وسلم ، و — انما . (٥) ف : + الذي . (٦) ص : — مع التمكن منه . (٧) ص : — تعالى . (٨) ص : يلزمه . (٩) ص : وتقمحا ؛ ف : لمشاقها .

٤٣١ (١) ص : — عز وجل . (٢) ص : + و . (٣) ص : — الله . (٤) الرعد ١٣ : ١٦/١٧ . (٥) ص : — تعالى . (٦) ف : دونه (— الله) . (٧) ص : — وهم يخلقون . (٨) النحل ١٦ : ٢٠ . (٩) فاطر ٣٥ : ٣ .

٤٣٢ (١) ص : الله ، و — سبحانه . (٢) ص : — في . (٣) ص : — به . (٤)—(٤) ص : مفقود . (٥) ص ؛ صلاحهم (— لهم) .

الزيادة عليه . وزعم البصريّون والبغداديّون أنه يكون في سلطانه ما يكرهه[٦] ولا يريده ، وأنه يكون شاءه ام أباه ، وأنه[٧] يريد أبدًا ما لا[٨] يكون ويكون ما لا يريد — ردًّا لما اتّفق عليه[٩] المسلمون من أن ما شاء الله كان وما لم[١٠] يشأ لم يكن .

٤٣٣ **وقالوا** جميعًا[١] — إلا من شذّ منهم — إن الله تعالى[٢] لا يُرى في المعاد ، ردًّا للقرآن وجحدًا للسنن[٣] والآثار . قال الله تعالى : « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ »[٤] . وقال : « فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي »[٥] . وقال[٦] النبيّ ، صلى الله عليه[٦] : « ترون ربّكم كما ترون القمر ليلة البدر . وكيف[٧] بكم إذا رأيتم[٨] الله ؟ » — في أخبار يطول ذكرها[٩] .

٤٣٤ **وقالوا** كلهم بتخليد كل من اقترف كبيرةً ومات مُصرًّا عليها ، وإن كان مسلمًا موحّدًا مصدّقًا لله تعالى[١] ولرسوله عليه السلام[٢] ولجميع[٣] ما جاء به[٤] من عنده ، عالمًا بأن ما ركبه حرام محظور ؛ فإن[٥] الله يبطل بذلك ثواب توحيده وتصديقه وصلواته[٦] (ص ١٤٢ ظ) وسائر طاعاته[٧] ولا يثيبه على شيء أمره بفعله[٨] ففعله ، بل يأخذه بالذنب الواحد — الذي هو شرب جرعة من خمر أو منع خمسة دراهم[٩] من الزكاة[١٠] الواجبة في ماله أو غصب عشرة دراهم ، على حسب اختلافهم في الوعيد — ردًّا لقوله : « إِنَّ ٱلْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّئَاتِ »[١١] ، وقوله تعالى[١٢] : « مَنْ جَاءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ

(٦) ص : يكره . (٧) ص : + لا . (٨) ص : — لا . (٩) ص : « عليه » بعد « المسلمون » . (١٠) ص : لا يشا لا يكون .

٤٣٣ (١) ص : باجمعهم . (٢) ص : — تعالى . (٣) ف : «للنبيين» ، والكلمة مصححة الى «للسنن» . (٤) القيامة ٧٥ : ٢٢–٢٣ . (٥) الاعراف ٧ : ١٤٣/١٣٩ . (٦)–(٦) ف : الرسول عليه السلام . (٧) ص : فكيف . (٨) ص : رأيتموه عز وجل . (٩) ص : شرحها .

٤٣٤ (١) ص : — تعالى . (٢) ص : — عليه السلام . (٣) ص : وبجميع . (٤) ف : — به . (٥) ف : وان . (٦) ف : وصلاته . (٧) ص : طاعته . (٨) ص : — بفعله ؛ ف : —ففعله . (٩) ف : درهم . (١٠) ص : زكوة ، و — الواجبة في . (١١) هود ١١ : ١١٦/١١٤ . (١٢) ص : — تعالى .

خَيْرٌ مِنْهَا »[١٣]، وقوله تعالى[١٤]: « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا »[١٥]، وقوله تعالى[١٦]: « أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى »[١٧]، في نظائر لهذه الآيات . (ف ١٣٥ ظ) واتفقوا بأسرهم على أنه لا شفاعة للنبيّ صلى الله عليه[١٨]، في أحد يستحقّ[١٩] أقلّ العقاب في الآخرة، وأنه إن سأل[٢٠] الله تعالى[٢١] لم يقبل شفاعته ولم يُجِب مسئلته .

٤٣٥ **ولو تتبّعتُ** ذكر ضلالتهم وقبح مذاهبهم وشنيع[١] ما أدخلوا في الدين وخالفوا به توقيف السنن[٢] وقول كافّة المسلمين وسائر السلف الصالحين، لطال بذلك الكتاب ولخرجنا بذكره عمّا له قصدنا، ولم نأتِ مع الإسهاب فيه[٣] إلا على القليل منه . وإنما ذكرتُ[٤] طرفاً من ذلك لسيّدنا الأمير[٥] — أطال الله بقاءه — ليعرف مفارقتهم للدين[٦] وعدولهم عن (ص ١٤٣ و) السبيل، وأنهم أضرُّ فرقة على هذه الأمّة وأشدّها جراءةً[٧] على الله عز وجل[٨] . فإلى[٩] الله المشتكى[١٠] وإليه نرغب[١١] في كشف البلوى ! ثم رجع بنا القول إلى[١٢] إثبات صفات الله تعالى[١٣] لذاته .

---

(١٣) النمل ٢٧ : ٨٩/٩١ . (١٤) ص: — تعالى . (١٥) الانعام ٦ : ١٦٠/١٦١ .
(١٦) ص: — تعالى . (١٧) آل عمران ٣ : ١٩٥/١٩٣ . (١٨) ص: + وآله وسلم .
(١٩) ص: استحق . (٢٠) ص: شا . (٢١) ص: — تعالى .

٤٣٥ (١) ص: وتشنيع . (٢) ف: النبيين . (٣) ص: — فيه . (٤) ف: ذكرنا . (٥) راجع العدد ٣، والمقدمة . (٦) ف: الدين . (٧) ص: جرئة . (٨) ص: تعالى . (٩) ص: والى . (١٠) ف: المشتكا . (١١) ص: يرغب . (١٢) ص: في . (١٣) ف: عز وجل .

[الباب الثاني والعشرون]

[أبواب شتى في الصفات]

باب

[في أن لله وجهاً ويدين]

٤٣٦ **فإن قال قائل** : فما الحجة في[1] أن لله عز وجل[2] وجهاً ويدين ؟ قيل له : قوله تعالى[3] : « وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ »[4]، وقوله : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ؟ »[5] . فأثبت لنفسه وجهاً ويدين .

٤٣٧ **فإن قالوا** : فما[1] أنكرتم أن يكون المعنى في قوله « خَلَقْتُ بِيَدَيَّ » أنه[2] خلقه بقدرته أو بنعمته[3] ؟ لأن اليد في اللغة قد[4] تكون بمعنى [5]النعمة وبمعنى القدرة[5] ، كما يقال « لي عند فلان يد بيضاء » — يراد [به] نعمة ؛ وكما يقال « هذا الشيء في يد فلان وتحت يد فلان » (ف ١٣٦ و) — يراد به أنه تحت قدرته وفي ملكه[6] . ويقال « رجل أيد » — إذا كان قادرًا . وكما قال الله[7] تعالى : « خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا »[8] — يريد : عملنا بقدرتنا . و[9]قال الشاعر :

---

٤٣٦ (١) ص : — في . (٢) ص : تعالى . (٣) ص : — تعالى . (٤) الرحمٰن ٥٥ : ٢٧ . (٥) ص ٣٨ : ٧٥ .

٤٣٧ (١) ف : ما . (٢) ف : اي . (٣) ص : نعمته . (٤) ف : — قد . (٥)—(٥) ص : القدرة والنعمة . (٦) ص : مملكته . (٧) ص : — الله . (٨) يس ٣٦ : ٧١ . (٩) ص : — و .

إذَا مَـا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عُرَابَةُ[١٠] بِالْيَمِينِ[١١]

فكذلك قوله « خَلَقْتُ بِيَدَيَّ » يعني : بقدرتي أو نعمتي[١٢] .

٤٣٨ **يقال لهم** : هذا باطل ، (ص ١٤٣ ظ) لأن قوله « بِيَدَيَّ » يقتضي إثبات يدين هما صفة له[١] . فلو كان المراد بها القدرة ، لوجب أن يكون له قدرتان . وأنتم فلا تزعمون أن للباري سبحانه[٢] قدرةً واحدةً — فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين ؟ وقد أجمع المسلمون ، من مثبتي الصفات والنافين لها ، على أنه لا يجوز أن يكون له تعالى قدرتان — فبطل ما قلتم . وكذلك لا يجوز أن يكون[٣] الله تعالى[٤] خلق آدم بنعمتين ، لأن نِعَم الله تعالى[٥] على آدم وعلى غيره لا تُحصى . ولأن القائـل لا يجوز أن يقول « رفعتُ[٦] الشيء بيدي[٧] » ، أو « وضعته بيدي » ، أو « تولّيته بيدي » — وهو يعني نعمته . وكذلك لا يجوز أن يقال « لي عند فلان يدان » — يعني نعمتين ، وإنما يقال « لي عنده يدان بيضاوان[٨] » . لأن القول « يد »[٩] لا يُستعمل إلا في اليد التي هي صفة للذات[١٠] . ويدل على فساد تأويلهم أيضاً[١١] أنه لو كان الأمر على ما قالوه ، لم يغفل عن ذلـك إبليس وعن أن يقول : « وأيّ فضل لآدم عليّ يقتضي أن أسجد له ، وأنا أيضاً بيدك خَلَقْتني ، التي هي قدرتك ، وبنعمتك[١٢] خلقتني ؟ » وفي العلم بأن الله تعالى (ف ١٣٦ ظ) فضّل آدم عليه[١٣] بخلقه بيديه دليل على فساد ما قالوه . (ص ١٤٤ و) .

٤٣٩ **فإن قال قائل** : فما[١] أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة ، إذ[٢] كنتم لم تعقلوا يد صفة ووجه صفة لا جارحة ؟[٢] يقال[٣] له : لا يجب

---

(١٠) ص : عداية (؟) . (١١) وافر . (١٢) ص : بقدرته أو نعمته .

٤٣٨ (١) ص : — له . (٢) ص : — سبحانه . (٣) ف : — يكون . (٤) ف : — تعالى . (٥) ص : — تعالى . (٦) ص : دفعت . (٧) ص : — بيدي (٨) ص : بيضاء تان ؛ ف : بيضا بان . (٩) ف : يدي . (١٠) ص : الذات . (١١) ص : — أيضاً . (١٢) ص : ونعمتك . (١٣) ف : — عليه .

٤٣٩ (١) ص : ما . (٢)-(٢) ف : مفقود . (٣) ص : قلنا ، و — له .

ذلك ، كما لا يجب ، إذا لم نعقل[٤] حياً عالماً قادرًا إلا جسماً ، أن نقضي نحن وأنتم [٥]على الله تعالى بذلك[٥] . وكما لا يجب ، متى كان قائماً بذاته ، أن يكون جوهرًا أو جسماً[٦] ، لأنا وإياكم لم نجد قائماً بنفسه في شاهدنا إلا كذلك. وكذلك الجواب لهم إن قالوا : فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسائر صفاته لذاته أعراضاً أو أجناساً[٧] أو حوادث[٨] أو أغيارًا له أو حالّة فيه أو[٩] محتاجة له[١٠] إلى قلب ، واعتلّوا بالوجود .

باب

[هل الله في كل مكان]

٤٤٠ **فإن قالوا**[١] : فهل تقولون إنه في كل مكان ؟ قيل : معاذ الله ! بل هو مستوٍ على العرش[٢] ، كما خبّر في كتابه فقال : « ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ »[٣] ؛ وقال تعالى[٤] : « إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُ »[٥] ؛ وقال : « ءَأَمِنتُم[٦] مَّن فِي ٱلسَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ »[٧] . ولو كان في كل مكان ، لكان في جوف الإنسان وفمه وفي الحشوش والمواضع التي يُرْغَب عن ذكرها[٨] — تعالى عن ذلك ! ولوجب أن يزيد بزيادة الأماكن إذا خلق (ص ١٤٤ ظ) منها ما لم يكن خلقه ، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان ؛ ولصحّ[٩] أن يُرْغَب إليه إلى نحو الأرض وإلى وراء ظهورنا وعن أيماننا وشمائلنا . وهذا ما قد أجمع (ف ١٣٧ و) المسلمون على خلافه وتخطئة قائله .

---

(٤) ف : يعقل . (٥)-(٥) ص : بذلك على الله عز وجل . (٦) ف : — أو جسما . (٧) ص : احساسا ، و — أو حوادث أو أغياراً له . (٨) ف : حوادثا . (٩) ف : و . (١٠) ص : — له .

٤٤٠ (١) ف : قال قائل . (٢) ص : عرشه . (٣) طه ٢٠ : ٥/٤ . (٤) ص : — تعالى . (٥) فاطر ٣٥ : ١١/١٠ . (٦) ص : آمنتم ؛ ف : امنتم . (٧) الملك ٦٧ : ١٦ . (٨) ص : ذكره فيها ، و — تعالى عن ذلك . (٩) ص : ويصح .

٤٤١ **فإن قالوا** : أفليس قد قال الله عز وجل(١) : « وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ »(٢) — فأخبر أنه في السماء وفي الأرض ؟ وقال : « إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا وَٱلَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ »(٣) ؛ وقال : « إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ »(٤) ؛ وقال : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ »(٥) — في نظائر لهذه الآيات . فما أنكرتم أنه(٦) في كل مكان ؟

٤٤٢ **يقال لهم** : قوله تعالى(١) « وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ » ، المراد به أنه(٢) إله عند أهل السماء(٣) وإله عند أهل الأرض(٤) ، كما تقول العرب « فلان نبيل مطاع بالعراق ونبيل مطاع بالحجاز » — يعنون بذلك أنه مطاع في المصرين وعند أهلها(٥) ، وليس يعنون أن ذات المذكور بالحجاز والعراق موجودة(٦) . وقوله « إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا وَٱلَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ(٧) » . يعني(٨) بالحفظ والنصر والتأييد ، ولم يرد أن ذاته معهم — يتعالى عن ذلك(٩) ! وقوله « إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ(١٠) » محمول على هذا التأويل . وقوله « مَا يَكُونُ (ص ١٤٥ و) مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ » يعني أنه عالم بهم وبما خفي من سرائرهم(١١) ونجواهم . وهذا إنما يُستعمل كما ورد به القرآن . فلذلك لا يجوز أن يقال ، قياساً على هذا ، إن الله سبحانه(١٢) بالهَمَدان وبمدينة السلام ، وإنه تعالى مع الثور ومع الحمار ؛ ولا أن يقال إنه مع الفسَّاق والمجَّان ومع المصعدين إلى حُلوان(١٣) ، قياساً على قوله « إِنَّ ٱللَّهَ

---

٤٤١ (١) ص : — الله عز وجل. (٢) الزخرف ٤٣ : ٨٤. (٣) النحل ١٦ : ١٢٨ . (٤) طه ٢٠ : ٤٨/٤٦ . (٥) المجادلة ٥٨ : ٨/٧ . (٦) ف : ان يكون .

٤٤٢ (١) ص : — تعالى . (٢) ص : — أنه . (٣) ف : الأرض . (٤) ف : السماء . (٥) ص ف : اهلها . (٦) ص : — موجودة . (٧) ص : — والذين هم محسنون . (٨) ف : — يعني . (٩) ص : — يتعالى عن ذلك . (١٠) ف : — أسمع وأرى . (١١) ف : سرهم . (١٢) ص : تعالى . (١٣) ف : — ومع المصعدين الى حلوان .

(ف ١٣٧ ظ) «مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا وَٱلَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ[١٤]» . فوجب أن يكون التأويل على ما وصفناه .

٤٤٣ **ولا يجوز** أن يكون معنى استوائه على العرش هو استيلاؤه عليه[١] — كما قال الشاعر :

[قَدِ] ٱسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى ٱلْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ[٢]

لأن[٣] الاستيلاء هو القدرة[٤] والقهر ، والله تعالى[٥] لم يزل قادرًا[٦] قاهرًا عزيزًا مقتدرًا . وقوله «ثُمَّ ٱسْتَوَى عَلَى ٱلْعَرْشِ»[٧] يقتضي[٨] استفتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن . فبطل ما قالوه .

باب

[تفصيل صفات الذات من صفات الأفعال]

٤٤٤ **فإن قال قائل** : ففصّلوا لي[١] صفات ذاته من صفات أفعاله لأعرف ذلك . قيل له : صفات ذاته هي[٢] التي لم يزل[٣] ولا يزال موصوفًا بها . وهي الحياة (ص ١٤٥ ظ) والعلم[٥] والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه والعينان[٦] واليدان والغضب والرضى — وهما الإرادة على ما وصفناه[٧] ، وهي الرحمة والسخط[٨] والولاية والعداوة والحبّ والإيثار والمشيئة[٨] — وإدراكه تعالى لكل جنس يدركه الخلق من الطعوم والروائح والحرارة والبرودة وغير ذلك من المدركات . وصفات فعله هي الخلق والرزق

(١٤) ف : — والذين هم محسنون .

٤٤٣ (١) ص: —عليه . (٢) رجز . (٣) ف : — لأن . (٤) ف : القهر والقدرة . (٥) ف : — تعالى. (٦) ص: قاهراً قادراً . (٧) الأعراف ٧ : ٥٤/٥٢ . (٨) ف : يعني .

٤٤٤ (١) ص: لنا . (٢) ص: لنعرف . (٣) ص: — هي . (٤) ف : تزل .
(٥) ص : والقدرة والعلم . (٦) ف : والعينين فاليدين . (٧) راجع العدد ٥٠ .
(٨)–(٨) ص: مفقود .

والعدل والإحسان والتفضُّل والإنعام والثواب والعقاب والحشر[٩] والنشر وكل صفة كان[١٠] موجودًا قبل فعله لها . (ف ١٣٨ و) غير أن وصفه لنفسه بجميع ذلك قديم ، لأنه كلامه — الذي هو قوله « إني خالق رازق[١١] باسط » — وهو تعالى[١٢] لم يزل متكلماً بكلام[١٣] غير محدَث ولا مخلوق .

باب

[البقاء من صفات ذاته]

٤٤٥ **فإن قال قائل** : وما[١] الدليل على أن البقاء من صفات ذاته ؟ قلنا : من قبل أنه لم يزل باقياً ، إذ[٢] كان كائنًا من غير[٣] حدوث ، والباقي منّا[٤] لا يكون باقياً إلا ببقاء . دليل ذلك استحالة بقــاء الشيء في حال حدوثه . [٥]فلو بقي لنفسه ، كان باقياً في حال حدوثه[٥] ، وذلك محال باتّفاق. فصحّ أنه باقٍ ببقاء ، إذ كان قديماً[٦] يستحيل أن تكون[٧] ذاته بقاء أو في معنى الصفات .

باب

٤٤٦ (ص ١٤٦ و) **فإن قال قائل** : فخبّرونا عن الله سبحانه[١] : ما هو ؟ قيل له : إن أردتَ بقولك « ما هو » ما جنسه — فليس هو[٢] بذي جنس لما وصفناه قبل هذا[٣] . وإن أردت بقولك « ما هو » ما اسمه — فاسمه الله الرحمـٰن الرحيم الحيّ القيّوم . وإن أردت بقولك « ما هو » ما صُنعه —

---

(٩) ف : والشر ، و «والنشر» مشطوبة . (١٠) ص : + له . (١١) ف : + و .
(١٢) ف : جل ذكره . (١٣) ص : + هو .
٤٤٥ (١) ص : فا . (٢) ف : اذا . (٣) ف : بغير . (٤) ف : «منا» بعد «باقياً» . (٥)–(٥) ص : مفقود . (٦) ص : + بما . (٧) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط.
٤٤٦ (١) ص : عز وجل . (٢) ف : — هو (٣) ص : — هذا .

— فصنعه العدل ولإحسان والإنعام والسمٰوات والأرض[٤] وجميع ما بينهما . وإن أردت بقولك « ما هو » ما[٥] الدلالة على وجوده — فالدلالة على وجوده[٦] جميع ما نراه ونشاهده[٧] من محكم فعله وعجيب تدبيره . وإن أردت بقولك (ف ١٣٨ ظ) « ما هو » ، أي : أشيروا إليه حتى أراه[٨] — فليس هو اليوم مرئيًّا[٩] لخلقه ومدركًا[١٠] لهم فَتُرِيَكَهُ .

باب

٤٤٧ **فإن قال[١] قائل** : وكيف[٢] هو ؟ قيل له : إن أردتَ بالكيفيّة التركيب والصورة والجنسيّة — فــلا صورة له ولا جنس فنخبرك عنه . وإن أردت بقولك « كيف هو » ، أي : على أيّ صفة هو — فهو[٣] حيّ عالم[٤] قادر سميع بصير . وإن أردت بقولك « كيف هو » ، أي : كيف صُنعه إلى خلقه — فصنعه[٥] إليهم العدل والإحسان .

باب

٤٤٨ (ص ١٤٦ ظ) **فإن قال قائل** : أين[١] هو ؟ قيل له : الأين سؤال عن المكان ، وليس هو ممّن يجوز أن يحويه مكان ولا تحيط به أقطار. غير أنّا نقول : إنه على عرشه[٢] لا على معنى كون الجسم بالملاصقة والمجاورة[٣] — تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا[٤] !

---

(٤) ف : والارضين . (٥) ص : — ما . (٦) ص : ذلك (مكان « وجوده ») . (٧) ف : تراه وتشاهده . (٨) ص : —حتى اراه . (٩) ص: مرئياً ؛ ف : مربي . (١٠) ف : ومدرك.

٤٤٧ (١) ف : قالوا (— قائل) . (٢) ص: فكيف . (٣) ص: + قديم . (٤) ف : قادر عالم . (٥) ص: فصنيعه .

٤٤٨ (١) ف : فأين . (٢) ف : + و . (٣) ف : بملاصقة ومجاورة . (٤) ف : — علوا كبيرا ؛ راجع : الإسراء ١٧ : ٤٣/٤٥ .

باب

٤٤٩ **فإن قال[1] قائل** : فمتى كان ؟ قيل له : سؤالك عن هذا يقتضي كونه في زمان لم يكن قبله ، لأن « متى » سؤال عن الزمان . وقد عرفناك[2] أنه قديم كان قبل الزمان[3] ، وأنه الخالق للمكان والزمان وموجود[4] قبلها . وتوقيت وجود الشيء بعام أو مائة ألف[5] عام يُفيد أن الموقَّت وجوده معدوم قبل الزمان الذي وُقِّت به . وذلك مما يستحيل عليه تعالى.[6]

---

٤٤٩ (١) ف : قيل (– قائل). (٢) ف : عرفنا . (٣) ف : الازمان . (٤) ص : موجوداً . (٥) ص : – الف . (٦) قابل الاعداد ٤٤٦–٤٤٩ بما يقول الباقلاني في « كتاب الإنصاف » ، ص١٧٠ ، طبعة دمشق ١٣٦٩/١٩٥٠ .

[الباب الثالث والعشرون]

باب (ف ١٣٩ و) الكلام
في جواز رؤية الله تعالى[1] بالأبصار

٤٥٠ **فإن قال[1] قائل** : فهل يجوز أن يُرى القديم سبحانه[2] بالأبصار ؟ قيل له[3] : أجل ! فإن قال[4] : فما الحجّة في ذلك ؟ قيل له[5] : الحجة على ذلك أنه موجود تعالى . والشيء إنما يصحّ أن يُرى من حيث كان موجودًا ، إذا[6] كان لا[7] يرى لجنسه ، لأنّا[8] لا نرى الأجناس المختلفة ؛ ولا يرى لحدوثه ، إذ قد نرى الشيء في حال لا يصحّ أن يحدث فيها ؛ ولا لحدوث معنى فيه ، اذ قد تُرى الأعراض التي لا تحدث فيها المعاني[8] .

٤٥١ **فإن قال[1]** : (ص ١٤٧ و) فما الدليل على أنه يجوز أن يُرى من جهة القرآن ؟ قيل له[2] : [3]قوله تعالى مخبرًا عن موسى[3] ، عليه السلام[4] : « رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ »[5] . فلو كانت الرؤية تستحيل عليه كما قالت المعتزلة،

(العنوان) (١) ص: عز وجل .

٤٥٠ (١) ف : قالوا (– قائل) . (٢) ص: – القديم سبحانه . (٣) ف: لهم . (٤) ف: قالوا . (٥) ف: لهم . (٦) اذا: ولعل الاحسن ان نقرأ «إذ» . (٧) ف: ليس . (٨)–(٨) ص : قد نرى الاجناس المختلفة ولا لحدوثه اذ قد نرى في حال لا يصح ان يحدث فيها ولا لحدوث معنى بها .

٤٥١ (١) ص: قيل. (٢) ف: – له . (٣)–(٣) ص: قول موسى. (٤) ف: – عليه السلام . (٥) الأعراف ١٣٩/١٤٣:٧ .

كما يستحيل أن يكون(٦) محدَثاً مربوباً وعبدًا مخلوقاً ، لاستحال على نبيّه وأمينه على وحيه ومَن جعله واسطة بينه وبين خلقه ومتحمّلا لرسالته أن يسأله المستحيل في صفته ، كما يستحيل أن(٧) يقول له «ربّ كن عبدًا مربوباً ومألوها(٨) مخلوقاً». لأن ذلك أجمع استخفاف(٩) بالله سبحانه(١٠) ، سواء سأله السائل لنفسه أو سأله(١١) لغيره . وليس يجوز على الأنبياء الاستخفاف بربّهم ، ولا أن يكون أسلاف المعتزلة وأخلافها أعلم من الرسل بما يجوز(١٢) على الله تعالى(١٣) وما يستحيل في صفته . فدل ما وصفناه على صحّة رؤيته . (ف ١٣٩ ظ) .

باب آخر(١)

٤٥٢ **فإن قال(١) قائل** : فما الدليل على وجوب رؤيته لا محالة في الآخرة ؟ قيل له : قوله تعالى : « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ »(٢). والنظر في كلام العرب ، إذا قُرن بالوجه ، ولم يُضَف الوجه (ص ١٤٧ ظ) الذي قُرن بذكره إلى قبيلة ولا عشيرة ، وعُدِي بحرف الجرّ ، ولم يُعَدَّ إلى مفعولين ، فالمراد به النظرَ بالبصر(٣) لا غير ذلك(٤). ألا ترى إلى قولهم « انظر إلى زيد بوجهك » — يعنون بالعين التي في وجهك ؟

مسئلة

٤٥٣ **فإن قالوا(١)** : أفليس قد تمدّح بقوله تعالى(٢) « لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ »(٣) ، كما تمدّح بقوله « بَدِيعُ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ

---

(٦) ص : + عبداً . (٧) ص : + يكون ، وهي مشطوبة . (٨) ص : مولوهاً . (٩) ف : استخفافاً . (١٠) ص: — سبحانه . (١١) ص: — سأله . (١٢) ص: يجري . (١٣) ص: — تعالى .

(العنوان) (١) ص: — آخر .

٤٥٢ (١) ف : قالوا (— قائل) . (٢) القيامة ٧٥ : ٢٢–٢٣ . (٣) ص: بالبصرة. (٤) ف : — ذلك .

٤٥٣ (١) ص : قال قائل . (٢) ص: — تعالى . (٣) الانعام ٦ : ١٠٣ .

ولم[٤] تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ »[٥] ؟ فكيف يجوز أن تزول عنه مدحته ؟ قيل لهم : إنما تمدّح بقوله « وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَارَ »[٦] ، ولم يتمدّح باستحالة إدراكه بالأبصار . لأن الطعوم والروائح[٧] وأكثر الأعراض لا يجوز عندكم[٨] أن تُرى[٩] بالأبصار ، وليست ممدوحة[١٠] بذلك .

٤٥٤ **فإن قالوا** : فما[١] أنكرتم أن يكون إنما تمدّح بأنه[٢] يدرك الأبصار وأنها لا تدركه ؟ قيل لهم : هذا باطل ، لأن الوصفين اللذين يُتمدح بهما لا بدّ أن يكون في كل واحد منهما مدح بمجرّده ، نحو قوله « إِنَّهُ[٣] عَزِيزٌ حَكِيمٌ »[٤] ، و « عَلِيمٌ قَدِيرٌ »[٥] — وكل واحد من الوصفين مدحة في[٦] نفسه ، [٧]تجرّد أو انضمّ إلى غيره[٧] . ولمّا لم يكن كون المعدوم غير مدرك بالبصر مدحاً له عندنا وعندكم ، بطل ما قلتم . [٨]لأن أكثر (ص ١٤٨ و) الموجودات عندكم لا يجوز أن يدرك بالأبصار[٩] ، (ف ١٤٠ و) وكل المعدومات عندنا وعندكم لا يدرك بالأبصار وليست بذلك ممدوحات . ألا ترى أنه لو قال الله عز وجل[١٠] : « إني عالم معلوم وموجد[١١] موجود » ، لكان متمدّحاً[١٢] بقوله « إني عالم موجد[١٣] » ولم يكن متمدّحاً[١٤] بما ضامّه من كونه معلوماً وموجوداً ، إذا شاركه عندنا وعندكم في هذين الوصفين ما[١٥] ليس بممدوح بهما ؟ فكذلك[١٦] المدح في قوله « وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَارَ » ، دون قوله « لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ » .

٤٥٥ **فإن قالوا** : أفليس قد تمدّح بقوله « لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ »[١] و « مَا ٱتَّخَذَ ٱللهُ مِنْ وَلَدٍ »[٢] ، ولم يجب أن يكون كل من شركه في[٣]

---

(٤) ص : — ولم تكن له صاحبة. (٥) الأنعام ٦ : ١٠١. (٦) الأنعام ٦ : ١٠٣. (٧) ف : والارايبح . (٨) ص : — عندكم. (٩) ص : يرى ؛ ف : بلا نقط. (١٠) ص : بممدوحة .

٤٥٤ (١) ص : ما . (٢) ف : بان . (٣) ص : — انه . (٤) الانفال ٨ : ٦٣/٦٤ . (٥) النحل ١٦ : ٧٠/٧٢ . (٦) ص : من . (٧)-(٧) ص : مجرداً ولا يضم اليه غيره ؛ ف : تجرداً وانضم الى غيره . (٨) ف : + و . (٩) ص : — بالأبصار . (١٠) ف : — الله عز وجل . (١١) ص : وموجود موجد . (١٢) ص : ممتدحاً . (١٣) ص : موجود . (١٤) ص : ممتدحاً . (١٥) ف : فيما . (١٦) ص : وكذلك .

٤٥٥ (١) البقرة ٢ : ٢٥٥/٢٥٦. (٢) المؤمنون ٢٣ : ٩١/٩٣. (٣) ف : يكرر «في».

ذلك ممدوحاً من الأعراض والموات ؟ قيل لهم : إنما تمدَّح[٤] جـل اسمه بنفي الآفات عنه مع جوازها على غيره من الأحياء ، وكل حي يمتنع[٥] ذلك عليه فإنه[٦] ممدوح به وممدوح[٧] أيضاً بكونه حياً ليس بميّت . فنحن إذا قلنا إنه[٨] متمدّح بكونه حيًّا وأن السنة والنوم[٩] لا تأخذه[١٠] ، فقد مدحناه بالأمرين .

[١١]والمعتمد في هذا أنه سبحانه ذكر السنة والنوم تنبيهاً على أن جميع الأعراض ودلالات الحدوث لا تجوز عليه ، ولم يرد نفي السنة والنوم فقط . وفي الأعراض والميت والجماد من دلائل الحدوث مثل ما في النائم والوسنان . وإنما يُمْدَح الشيء بنفي ما يدل على الحدوث إذا لم يكن فيه ما ينوب في الدلالة منابه . فسقط بذلك ما اعترضوا عليه .

٤٥٦ **ويمكن** أن يكون وجه التمدُّح بقوله « لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ »[١] أنه تعالى[٢] يدرك (ص ١٤٨ ظ) الأشياء ، وأنه موجود يصحّ أن يُدْرَكَ ، (ف ١٤٠ ظ) [٣]وأنه قادر على أن يمنعنا من إدراكه[٣] ، وأن كل من[٤] يرانا يمكن أن نراه من الخلق ، وأنه هو تعالى قد منعنا من الإدراك له ، وإن كان مدركاً لنا ، وأنه ليس فيمن[٥] يدركنا ببصره مَن يمكنه أن يخلق فينا مـا يضادّ رؤيته وينفيها . فيكون متمدّحاً[٦] بقدرته على خلق ما يضادّ رؤيته . وكونه قادرًا على خلق ضدّ رؤيته لازم[٧] له أبدًا لا يتغيّر عنه ، وكونه خالقاً لما يضادّ رؤيته تمدُّح ببعض أفعاله . وقد يجوز أن يزول عنه المدح بفعله . ألا ترى أنه تمدَّح[٨] بكونه محيياً مميتاً ، وإن لم يكن في أزله موصوفاً بذلـك ولا[٩] موصوفاً بأنه يميت أهل النار وأهل[١٠] الجنة ثم يحييهم ؟ وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

---

(٤) ص : + تعالى ، — جل اسمه . (٥) ص : ممتنع . (٦) ص : وانه . (٧) ص : — به وممدوح . (٨) ص : — انه ، و « ممتدح » . (٩) ف : — والنوم . (١٠) ولعل الأحسن أن نقرأ « يأخذانه » ، أو أن نسقط « والنوم » السابقة مع ف . (١١) من هنا الى آخر الفقرة في ف فقط .

٤٥٦ (١) ف : + و . (٢) ص : — تعالى . (٣)–(٣) ص : يكرر « الاشياء وانه موجود يصح ان يدرك » . (٤) ص : + يمكن ان ، والكلمتان مشطوبتان . (٥) ص : ممن . (٦) ص : ممتدحاً . (٧) ص : لازماً . (٨) ص : ممتدح . (٩) ف : — موصوفاً بذلك ولا . (١٠) ف : — اهل .

٤٥٧ **ويحتمل** أيضاً أن يكون وجه التمدّح في قوله « لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ » أنها[١] لا تدركه جسماً مصوَّرًا متحيِّزًا ، ولا حالًّا في شيء على ما يقوله[٢] النصارى ، ولا مشبهاً لشيء على ما يقوله[٣] أهل التشبيه ، ولا تدركه والدًا ولا مولودًا على صفة[٤] من يلد أو يولد[٥] — تعالى عن ذلك[٦] ! ويكون القصد[٧] بذلك الردّ على مَن وصفه بهذه الصفات . وليس لأحد من المعتزلة التعلّق بهذه الآية ، لأن الله تعالى إنما نفى عندهم[٨] من إدراك الأبصار ما أثبته لنفسه في قوله « وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَارَ » . ولم يَعْنِ بذلك (ص ١٤٩ و) عند البصريين أنه يرى الأبصار ، [٩]وهو تعالى عندهم لا يدرك الأبصار[٩] لأنها مما لا يصحّ أن يدرك ؛ ولا يرى أيضاً شيئاً بتّة عند البغداديين . وإنما عنى[١٠] عندهم أنه يعلم الأبصار ، فيجب عليهم[١١] أن يكون إنما نفى (ف ١٤١ و) بقوله « لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ » علمنا[١٢] به تعالى .

مسألة

٤٥٨ **فإن قالوا**[١] : فما معنى قوله عز وجل[٢] : « لَن تَرَانِي »[٣] ؟ قيل لهم[٤] : أراد في الدنيا ، لأنه إنما سأل ربّه أن يُريه نفسه في الدنيا ، فقوله « لَن تَرَانِي » جواب هذا السؤال . ولو لم يكن جواباً ، لكان أيضاً مخصوصاً بقوله « إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ »[٥] .

مسألة

٤٥٩ **فإن قالوا** : فما معنى قوله : « تُبْتُ إِلَيْكَ »[١] ؟ قيل لهم : لم يقل جلّ[٢] اسمه إنه[٣] تاب من مسئلته إيّاه الرؤية . فيمكن[٤] أن يكون

٤٥٧ (١) ص : انه . (٢) ص : يقول . (٣) ص : قاله . (٤) ف : صفات .
(٥) ف : — أو يولد . (٦) ف : + أو يولد . (٧) ف : المقصد . (٨) ص : عنهم .
(٩)—(٩) ص : مفقود. (١٠) ص : — عنى. (١١) ص : — عليهم. (١٢) ف : علمها .
٤٥٨ (١) ص : قال قائل . (٢) ف : — عز وجل . (٣) الأعراف ٧ : ١٤٣/١٣٩ .
(٤) ص : له . (٥) القيامة ٧٥ : ٢٣ .
٤٥٩ (١) الأعراف ٧ : ١٤٣/١٤٠ . (٢) ص : الله تعالى (— جل اسمه) . (٣) ص : — انه . (٤) ص : ويمكن .

ذكر[٥] ذنوباً[٦] له قد[٧] قدّم التوبة منها فجدّد التوبة عند ذكرها لهول ما رأى، كما يسارع الناس[٨] إلى التوبة ويجدّدونها[٩] عند مشاهدة الأهوال والآيات[١٠]. ويحتمل أن يكون المعنى في قوله «[١١]تُبْتُ إِلَيْكَ» : من ترك استيذاني لك في هذه المسئلة العظيمة، ومثلها ما لا يكون معه تكليف لمعرفتك والعلم بك.

٤٦٠ **ويحتمل** أن يكون أراد بقوله (ص ١٤٩ ظ) «تُبْتُ إِلَيْكَ» أي : «تبت إليك[١] أن أسألك[٢] الرؤية لهول ما أصابني، لا لأنها مستحيلة عليك، ولا لأني عاصٍ في سؤالي» — كما يقول القائل : «تبت[٣] من كلام فلان ومعاملته، ومن ركوب البحر، ومن الحجّ ماشياً[٤]»، إذا ناله في ذلك تعب[٥] ونصب[٦] وشدّة، وإن كان [ذلك] مباحاً حسناً جائزاً[٧]. والتوبة هي الرجوع عن الشيء، ومن ذلك سُمّي الإقلاع عن الذنوب والعود إلى طاعة[٨] الله تعالى توبة منها. ومعنى المراد بقوله «ثُمَّ[٩] تَابَ[١٠] عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا»[١١] — أي : رجع بهم إلى التفضّل والامتنان[١٢] ليرجعوا عما كانوا (ف ١٤١ ظ) عليه. فقوله «تُبْتُ إِلَيْكَ» — أي : «رجعت عن سؤالي إيّاك الرؤية». وهذا هو أصل التوبة، وليس الرجوع عن الشيء يقتضي كونه عصياناً. فبطل تعلقهم بالآية.

مسئلة

٤٦١ **فإن[١] سألوا** عن[٢] معنى قوله[٢] «فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا»[٣]، وعن تأويل ذلك وما معنى التجلي منه[٤] — قيل لهم[٥] : معنى ذلك

---

(٥) ف : — ذكر. (٦) ف : + كانت. (٧) ص : فقد تقدم. (٨) ص : — الناس. (٩) ص : وتجديدها. (١٠) ف : والاياب. (١١) ص : + اني.

٤٦٠ (١) ص : — اليك. (٢) ف : سألك. (٣) ف : «من ركوب البحر» هنا. (٤) ص : «على جمله» مكان «ماشياً». (٥) ف : — تعب. (٦) ف : وصب. (٧) ص : — جائزاً. (٨) ص : الطاعة، و — الله تعالى. (٩) ف : — ثم. (١٠) ص : ناب. (١١) التوبة ٩ : ١١٩/١١٨. (١٢) ص : والاحسان.

٤٦١ (١) ص : وان سأل سائل. (٢)–(٢) ص : قول الله عز وجل وعن معناه. (٣) الأعراف ٧ : ١٣٩/١٤٣. (٤) ص : — وما معنى التجلي منه. (٥) ص : له.

أنه أرى نفسه للجبل[٦] فتدكدك وصار قطعاً قطعاً[٧] لما أحبّ تعالى من إعلام موسى، صلى الله عليه[٨]، أن أحدًا لا يراه في الدنيا إلّا لحقه ما لحق الجبل لحكمه تعالى بجعل[٩] الدنيا دار تكليف وإيمان بالغيب. ومعنى قوله «تَجَلَّى» أي: أنه رفع عن[١٠] الجبل (ص ١٥٠ و) الآفة المانعة له من رؤيته تعالى[١١] وأحياه وخلق فيه الإدراك له[١٢] فرآه.

٤٦٢ **وقد يكون** التجلي ظهورًا أو[١] خروجاً من وراء السواتر والحجب. وذلك من صفات الأجسام، والله يتعالى عن ذلك. وقد يكون التجلي بمعنى رفع الآفات[٢] المانعة من الإدراك. ومن ذلك قولهم «تجلّت لي الألوان وتجلّت للضرير المبصرات[٣]»، إذا أبصر المرئيات، و«تجلّى لي الأمر»، إذا زالت عوارض الشبه[٤] منه. [٥]وأما الحجاب، فقد يكون بمعنى الساتر المانع؛ وقد يكون آفة موضوعة في البصر تمنع من إدراك المرئيّات. وأصل الحجب المنع[٥]. ومنه سُمّي حاجب الأمير حاجباً لمنعه منه ودفعه عن الوصول إليه. ومنه قوله[٦] تعالى: «كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ»[٧]، يعني الكفّار، أي[٨]: إنهم ممنوعون بالآفات (ف ١٤٢ و) الموضوعة في أبصارهم من رؤيته تعالى[٩] إهانةً لهم[١٠] وتفريقاً بينهم وبين المؤمنين.

مسئلة

٤٦٣ **فإن قالوا**: ما أنكرتم أن يكون موسى، عليه السلام[١]، إنما أراد بقوله «رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ»[٢] أي: «عرّفني نفسك اضطرارًا» أو «أرني آية من آيات الساعة»؟ قيل لهم: أنكرنا ذلك لأنه غير جائز[٣] في

(٦) ف: الجبل. (٧) ف: — قطعاً. (٨) ف: — صلى الله عليه. (٩) ص: وجعل. (١٠) ص: من. (١١) ص: — تعالى. (١٢) ص: — له.

٤٦٢ (١) ص: و. (٢) ص: الايات. (٣) ص: — المبصرات. (٤) ص: الشبهة (والتاء المربوطة مشطوبة؟)، و — منه. (٥)—(٥) ص: مفقود. (٦) ص: قول الله. (٧) المطفّفين ٨٣: ١٥. (٨) ص: — أي؛ ف: — إنهم. (٩) ص: — تعالى. (١٠) ص: بهم.

٤٦٣ (١) ص: — عليه السلام. (٢) الأعراف ٧: ١٤٣/١٣٩. (٣) ف: عيّ (مكان «غير جائز»).

اللغة . لأن القائل لا يجوز أن يقول لمن يسمع كلامه ويعرفه ولا يشكّ فيه «أرني أنظر إليك» وهو يريد «عرّفني نفسك» أو[٤] «أرني فعلًا من أفعالك». هذا غير مستعمل في اللسان . ولأن النظر إذا أُطلق فليس (ص ١٥٠ ظ) معناه إلا رؤية العين . وإن أريد به العلم ، فبدليل . و[٥]لأن النظر الذي في الآية معدًّى بقوله «إِلَيْكَ» ؛ والنظر المعدَّى بـ«إلى» لا يجوز في كلام العرب أن[٦] يراد به إلا نظر العين . فبطل ما قالوا .

مسئلة

٤٦٤ وإن سألوا عن قوله عز وجل[١] : «يَسْأَلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ ٱلسَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً»[٢]،[٣]وعن قوله: «وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً»[٣]، وعن معنى[٤] إنكار الله لذلك من سؤالهم — قيل لهم : لم ينكر الله تعالى[٥] مسئلة أخلاف بني إسرائيل أن ينزّل عليهم كتابًا من السماء ، ومسئلة أسلافهم أن يروا الله جهرة ، لاستحالة ذلك . وإنما أنكره لأنهم سألوا[٦] ذلك على طريق العناد[٧] لموسى ومحمد ، صلى الله عليهما ، والشكّ في نبوّتهما والتقدُّم بين أيديهما والامتناع من فعل ما أوجب عليهم من الإيمان بالله عز وجل[٨] حتى (ف ١٤٢ ظ) يفعل ما يؤثرونه[٩] ويقتاتونه . فأنكر الله ذلك من فعلهم وقولهم ، كما أنكر سؤالهم إنزال كتاب[١٠] من السماء ، لا لاستحالة ذلك في قدرته . وكما أنكر قول من قال : «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنْبُوعًا» إلى قوله «أَوْ تَرْقَى فِي ٱلسَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ»[١١] . لأن هذا أجمع إنما كان على وجه (ص ١٥١ و) الاستخفاف بالرسل والتمرُّد ، لا على طلب الزيادة في العلم .

---

(٤) ص : و . (٥) ص : — و . (٦) ف : — ان .

٤٦٤ (١) ف : — عز وجل. (٢) النساء ٤ : ١٥٣/١٥٢. (٣)–(٣) ص : مفقود؛ البقرة ٢ : ٥٥/٥٢؛ وفي الآية لا توجد «وقالوا» . (٤) ف : — معنى . (٥) ص : — تعالى. (٦) ف : سألوه ؛ و — ذلك . (٧) ف : الاعنات . (٨) ف : — عز وجل . (٩) ص : يوثروته . (١٠) ف : الكتاب . (١١) الإسراء ١٧ : ٩٠–٩٣/٩٢–٩٥ .

٤٦٥ ويجب الاعتماد في تخصيص قوله عز وجل[١] «لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ»[٢] وقوله « لَنْ تَرَانِي »[٣] على[٤] قوله « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ »[٥]، من حيث ثبت أنه لا يجوز أن يكون معناه إلا رؤية الأبصار . وكذلك يجب أن يُعتمد في أنه لا يجوز أن يكون عنى[٦] بقوله « لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ » وقوله « لن[٧] تراني » وقوله « فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّاعِقَةُ »[٨] الدلالة على إحالة رؤيته تعالى[٩]، لأن[١٠] نفي الشيء لا يدل على استحالته. لأنه قد يُنفى[١١] عنه الجائز أحياناً، وينفى[١٢] المستحيل الممتنع في صفته .

٤٦٦ ولمّا صحّ أن قوله « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ » يقتضي[١] النظر إليه بالأبصار – لأن النظر في كلام العرب يحتمل وجوهاً : منها نظر الانتظار، ومنها الفكر والاعتبار، ومنها الرحمة والتعطّف، ومنها الإدراك بالأبصار[٢]؛ وإذا[٣] قُرن النظر[٤] بذكر الوجه وعُدّي بحرف الجرّ ولم يُضَف الوجه إلى قبيلة وعشيرة، [٥]كان الوجه الجارحة التي توصف بالنضارة التي تختصّ بالوجه[٦] الذي فيه العينان – فمعناه[٧] رؤية الأبصار . ألا ترى إلى قوله عز وجل[٨] : « وَٱنْظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ »[٩] – (ص ١٥١ ظ) أي : انظره[١٠] (ف ١٤٣ و) بعينك . ولمّا لم[١١] يرد بقوله تعالى[١٢] « فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ »[١٣] [١٤]نظر العين، لم يُعدِه بـ« إلى » ولا قرنه[١٥] بالوجه . وكذلك قوله « مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً »[١٦]، لمّا أراد به الانتظار دون

٤٦٥ (١) ف : – عز وجل . (٢) الأنعام ٦ : ١٠٣ . (٣) الأعراف ٧ : ١٤٣/١٣٩ . (٤) ص: الى. (٥) القيامة ٧٥ : ٢٢–٢٣ . (٦) ف : عنا . (٧) ص: – لن . (٨) النساء ٤ : ١٥٣/١٥٢ . (٩) ص: – تعالى . (١٠) ف : ان . (١١) ص: نفى . (١٢) ص: ونفى .

٤٦٦ (١) ف : مقتضى للنظر . (٢) ص: ادراك الأبصار . (٣) ص: فاذا . (٤) ف : – النظر . (٥) ف : + و . (٦) ف : الوجه . (٧) ص: ومعناه ؛ والهاء ترجع الى « قوله » في أول الفقرة . (٨) ف : – عز وجل . (٩) البقرة ٢ : ٢٥٩/٢٦١ ؛ وفي نص الآية « فانظر » . (١٠) ف : انظر . (١١) ص: اراد . (١٢) ص: – تعالى . (١٣) النمل ٢٧ : ٣٥ . (١٤) ص: + غير . (١٥) ص: قرن . (١٦) يس ٣٦ : ٤٩ .

نظر الأبصار ، لم يَنُطْهُ[١٧] بالوجه ولا عدّاه بـ « إلى » . قال الشاعر :

فَإِنْ يَكُ صَدْرُ هٰذَا ٱلْيَوْمِ وَلَّى فَإِنَّ غَـدًا لِنَـاظِرِهِ قَرِيبُ[١٨]

فلم يقرن النظر بذكر الوجه ولا عدّاه بـ « إلى » لمّا أراد الانتظار .

٤٦٧ **فإن قالوا**[١] : فما معنى قول جميل بن معمر :

إِنِّي إِلَيْكَ لِمَـا وَعَدْتَ لَنَاظِرٌ نَظَرَ ٱلذَّلِيلِ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْقَاهِرِ[٢]

قيل لهم[٣] : معناه نظر العين المقرون بالذلّ والانكسار ، لأنـه نظر إليه ببصره[٤] مقتضياً[٥] متنجزًا لوعده نظر الذليل إلى العزيز القاهر[٦] . فإن قالوا : فما معنى قول حسان بن ثابت[٧] :

وُجُـوهٌ نَاظِرَاتٌ يَوْمَ بَـدْرٍ إِلَى ٱلرَّحْمٰنِ يَـأْتِي بِٱلْفَلَاحِ[٨]

قيل لهم[٩] : أراد نظر الأبصار إلى سماء الرحمٰن وترقُّب النصر عند رميهم بالأبصار[١٠] إلى الجهة التي منها[١١] يرجى النصر[١٢] ؛ وقوله[١٣] « إلى الرحمٰن » يعني به : إلى سماء الرحمٰن وجهة[١٤] الرغبة إليه ، ولم يرد الانتظار[١٥] .

٤٦٨ **فإن قالوا** : فما[١] أنكرتم أيضاً[٢] أن يكون الله تعالى[٣] إنما أراد بقوله « إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ » ، أي[٤] : إنها إلى جنان ربّها وأفعاله وعظيم ما أعدّه[٥] (ص ١٥٢ و) لأولائك ناظرة ؟ قيل لهم[٦] : هذا التأويل يجعل الآية مجازًا ، (ف ١٤٣ ظ) وليس لنا فعل ذلك إلا بحجة . فإن قالوا : ما أنكرتم أن تكون[٧] الحجّة في ذلك[٨] إحالة العقول لرؤيته[٩] ؟ قيل لهم :

---

(١٧) ص: يقرن . (١٨) وافر .

٤٦٧ (١) ف : قال . (٢) كامل . (٣) ص: له ؛ ف : — لهم . (٤) ص: بنظره . (٥) ص: + له . (٦) ص: — القاهر. (٧) ف :— بن ثابت . (٨) وافر . (٩) ص: له . (١٠) ص: ابصارهم . (١١) ف: يرجا منها النصرة . (١٢) ف : + بقوله الى الرحمن . (١٣) ص: فقوله . (١٤) ص: ووجهة . (١٥) ف : + له .

٤٦٨ (١) ف : ما . (٢) ف : — أيضاً . (٣) ص: — تعالى . (٤) ص: — اي انها . (٥) ف: وعده الله (مكان « أعده ») . (٦) ص: له . (٧) ص: يكون .
(٨) ف : + هو . (٩) ص: الرؤية .

العقول عندنا تجيز[١٠] رؤيته وتبطل[١١] دعواكم ، وقد بيّنّا ذلك فيما سلف[١٢] ، وسنفسد ما تتعلقون به فيما بعد إن[١٣] شاء الله .

٤٦٩ **فإن قالوا** : فما معنى قول الشاعر :

وَيَوْمٍ بِذِي قَارٍ رَأَيْتُ وُجُوهَهُمْ   إِلَى ٱلْمَوْتِ مِنْ وَقْعِ ٱلسُّيُوفِ نَوَاظِرِ[١]

والموت لا يُرى ولا يُنظر إليه ؟ قيل لهم : ما أراد الشاعر إلا رؤية الأبصار ؛ وإنما أراد بالموت الضرب والطعن وفلق الهام . لأن ذلك يسمّى في اللغة موتاً ، لأنه من أسباب الموت وما يقع عنده غالباً – والشيء عندهم يسمّى باسم سببه. ويمكن أيضاً[٢] أن يكون أراد بذكر الموت الأبطال الذين[٣] يوجد الموت عند كرّها وإقدامها[٤] . قال جرير :

أَنَا ٱلْمَوْتُ ٱلَّذِي خُبِّرْتَ عَنْهُ   فَلَيْسَ لِهَارِبٍ مِنِّي نَجَاءُ[٥]

وقال آخر :

يَا أَيُّهَا ٱلرَّاكِبُ ٱلْمُزْجِي مَطِيَّتَهُ   سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هٰذِهِ ٱلصَّوْتُ
وَقُلْ لَهَا بَادِرُوا بِٱلْعُذْرِ وَٱلْتَمِسُوا   قَوْلًا يُبَرِّئُكُمْ إِنِّي أَنَا ٱلْمَوْتُ[٦]

(ص ١٥٢ ظ) يريد به[٧] البطل الذي [٨]يكون عند فعله الموت[٨] .

٤٧٠ **فإن قيل** : فما معنى قول الآخر :

وُجُوهٌ بِهَا لَيْلَ ٱلْحِجَازِ عَلَى ٱلنَّوَى   إِلَى مَلِكٍ رُكْنِ ٱلْمَغَارِبِ نَاظِرَهْ[١]

(ف ١٤٤ و) قيل لهم : هذا شعر لا يعرفه أحد من أهل العلم ، فلا حجّة فيه[٢] . وإن صحّ ، لم يفسد ما قلناه لأننا قد قلنا إن الوجوه المقرونة بذكر البلدة والعشيرة إنما يراد به سادة الناس . والله تعالى[٣] وصف الوجوه التي

---

(١٠) ص : يجيز ؛ ف : بلا نقط . (١١) ص : يبطل ؛ ف : بلا نقط . (١٢) راجع عدد ٤٥٠ . (١٣) ف : يكرر « ان » .

٤٦٩ (١) طويل . (٢) ف : – أيضاً . (٣) ص : التي . (٤) ولعل الأحسن أن نقرأ « كرهم وإقدامهم » ؛ أو أن نحفظ القراءة « التي » (من التعليق السابق) . (٥) ص : النجاء ؛ وافر . (٦) بسيط . (٧) ص : – به . (٨)–(٨) ف : عنده فعل الموت .

٤٧٠ (١) طويل . (٢) ص : له ولو (مكان « فيه وإن ») . (٣) ص : + فقد.

هي[٤] الجوارح بأنها تنظر إليه ، لأنه تعالى[٥] وصفها بما لا يجوز أن يوصف به[٦] إلا الجارحة[٧] حيث قال : « وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ[٨] ». والنضارة[٩] لا تكون[١٠] إلا في الجارحة التي هي الوجه[١١] .

مسألة

٤٧١ **فإن قالوا** : ما أنكرتم من[١] أنه لو رُئِي[٢] بالأبصار لوجب أن يكون جسماً أو جوهرًا أو عرضاً أو محدودًا أو حالًّا في محدود أو مقابلًا[٣] للمكان أو مباينًا[٤] للمكان أو متصلًا بـه الشعاع أو متصلًا بمكانه [٥]أو متخيلًا متمثلًا متصورًا بالقلوب عند غيبته[٥] وأن يكون من جنس المرئيات — لأننا لم نعقل مرئيًا بالبصر إلا كذلك ؟ يقال[٦] لهم : لو وجب هذا ، لوجب، إذا كان معلوماً بالقلوب وموجودًا ، أن يكون جسماً أو جوهرًا[٧] أو عرضاً وفي العالم أو غيره من الأماكن أو ما يُقدَّر تقدير الأماكن[٨] ، لأننا لم نعقل معلوماً إلا كذلك ؛ وإذا كان شيئاً[٩] أن[١٠] لا يخلو (ص ١٥٣ و) من[١١] أن يكون جسماً أو جوهرًا[١٢] أو عرضاً ، [لأننا لم نعقل شيئاً إلا كذلك] ؛ وإذا كان عالماً قادرًا سميعاً بصيرًا أن يكون جسماً مجتمعاً ذا حيّز في الوجود ، لأننا لم نعقل حيًّا عالماً قادرًا رائيًا[١٣] إلا كذلك . فإن مرّوا على ذلك[١٤] تركوا التوحيد ؛ وإن أبوه أبطلوا ما سألوا عنه .

---

(٤) ص : — التي هي . (٥) ص : — تعالى . (٦) ص : — به . (٧) ص : جارحة ، و — حيث . (٨) ف : ناظرة ؛ القيامة ٧٥ : ٢٢ . (٩) ص : والناضرة . (١٠) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (١١) ص : — التي هي الوجه .

٤٧١ (١) ص : — من . (٢) ص : روى ؛ ف : راي . (٣) ف : + او مقابل ، و « المكان ». (٤) ف : + او مباين ، و « المكان » . (٥)—(٥) ص : مفقود . (٦) ص : فيقال . (٧) ص : أو عرضاً أو جوهراً . (٨) ص : — أو ما يقدر تقدير الأماكن . (٩) ص : بيننا . (١٠) ف : — ان . (١١) ف : — من . (١٢) ف : — أو جوهراً . (١٣) ص : — رائياً . (١٤) ص : هذا .

٤٧٢ (ف ١٤٤ ظ) **وأما قولهم**(١) إنه لو رُئِيَ(٢) بالأبصار لوجب أن يكون متمثّلًا متخيّلًا – فإنهم إن أرادوا به أنه إذا تعدم رؤيته نتخيَّل له شكلًا أو جسماً ونعتقد أنّا رأينا ذا هيئة وشكل، فإن ذلك باطل لقيام الدليل على أن القديم سبحانه ليس من جنس المرئيَّات. وإن عنوا به أنَّا نعلم بعد رؤيته أننا رأينا شيئاً «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»(٣)، فإن ذلك صحيح. وتسمية هذا العلم تخيُّلًا وتمثُّلًا باطل بالإجماع.

مسألة

٤٧٣ **فإن قالوا**: ما أنكرتم من أنه لو جاز أن يُرى(١) لرأيناه الساعة؟ لأن الموانع المانعة من رؤية ما يجوز أن يُرى منتفية عنه، وهي(٢) الرقّة واللطافة والحجاب والبعد، وذلك مستحيل على الله تعالى(٣). فوجب أن نراه، لو كان مما يجوز أن يُرى. يقال لهم: ليس فيما ذكرتم شيء يمنع من رؤية المرئيّ. لأنا نرى اللطيف مع لطافته عند زيادة الإدراك، ونرى البعيد مع بعده، ونرى المحجوب إذا قوي الإدراك(٤) وزاد الشعاع عندكم فأنفذ خروقه. والمحتضر بالموت يرى ملك الموت، ونحن لا نراه، وإن كنَّا بحضرته. وكذلك الرسول، صلى الله عليه(٥)، كان يرى جبريل، عليه السلام، والصحابة لا تراه. وكذلك الملائكة يرى بعضهم بعضاً مع رقّتهم، ونحن لا نراهم. وما منع من رؤية الشيء لا يجوز أن يقارن الرؤية له. فوجب أن لا يكون فيما ذكرتموه(٦) (ص ١٥٣ ظ) شيء يمنع من(٧) رؤية المرئيَّات، كما أن الجهل المانع من العلم بالشيء لا يجوز أن يقارنه العلم(٨) بحال. فان قالوا: فما المانع من رؤية هذه (ف ١٤٥ و) الأمور؟ قيل لهم: هو(٩) وجود ما يضادّ إدراكها في أبصارنا، ولو

---

٤٧٢ (١) هذه الفقرة في ف فقط. (٢) ف: رأى. (٣) الشورى ٤٢: ٩/١١.

٤٧٣ (١) ف: نراه. (٢) ف: هو (– و). (٣) ص: – تعالى. (٤) ف: – الإدراك. (٥) ص: عليه السلام. (٦) ص: ذكرتم. (٧) ص: – من. (٨) ص: – العلم. (٩) ف: – هو.

رفعه تعالى[١٠] أدركناها[١١] . وهذا المانع هو[١٢] الذي يمنع[١٣] من رؤية الله تعالى في هذا الوقت .

٤٧٤ **فإن قالوا** : فأجيزوا[١] أن يخلق الله فيكم إدراك ذرّة ويمنعكم من[٢] إدراك فيل إلى جنبها ! قيل لهم : هذا جائز عندنا[٣] في قدرة الله تعالى[٤] . فان قالوا[٥] : فأجيزوا[٦] الساعة ذلك ، وشكّوا في أن بحضرتكم فِيَلَة[٧] وجمالًا وأنهارًا جارية ، وأنتم لا ترون ذلك ، وإن كنتم ترون ما هو أصغر منه. قيل لهم : لولا[٨] أننا مضطرّون إلى العلم بأن ذلك ليس بموجود ، لأجزناه . وليس يجب أن نشكّ[٩] اليوم في أن الله تعالى قد فعل كل مقدور عنده ، كما لا يجب أن نشكّ[٩] في أنه قد[١٠] خلق[١١] اليوم إنسانًا لا من أبوين وفرسًا لا من نتاج ونارًا غير محرقة لشيء وتمرًا لا من نخل ولبنًا لا من ضرع ، وأنه قد أحيا الأموات بسائر الأقطار وعرج بنا البارحة إلى ملكوت السمٰوات ثم ردّنا إلى مضاجعنا ، وأنه قـد أمات كل من فارقناه[١٢] يومًا أو ساعةً من أقاربنا وأصدقائنا[١٣] ألف مرّة ثم أحياهم[١٤] (ص ١٥٤ و) بعد ذلك — وإن كان[١٥] ذلك[١٦] أجمع مقدورًا لله تعالى . فبطل بذلك[١٧] ما سألتم عنه .

---

(١٠) ص : — تعالى . (١١) ف : ادركناه . (١٢) ص : — هو . (١٣) ص : منع .
٤٧٤ (١) ص : فاخبرونا . (٢) ف : — من . (٣) ص : — عندنا . (٤) ف : — تعالى . (٥) ص : قيل . (٦) ص : فاخبرونا بساعة . (٧) ف : افيلة . (٨) ص : — لا ، وانّا . (٩)—(٩) ص : مفقود . (١٠) ف : —قد . (١١) ف : يخلق . (١٢) ف : فارقنا . (١٣) ف : واصداقينا . (١٤) ف : أحياه . (١٥) ف : —كان . (١٦) ص : — ذلك . (١٧) ف : — بذلك .

[الباب الرابع والعشرون]

باب القول في أن الله تعالى مريد[1] لجميع المخلوقات

٤٧٥ **إن[1] قال قائل** : فلِمَ[2] قلتم إن الله تعالى[3] مريد للطاعة[4] والمعصية وسائر الحوادث ؟ قيل له : لأنّ[5] الله تعالى قال في كتابه : « فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ »[6] . وقد قام الدليل على أنه فعال لسائر (ف ١٤٥ ظ) أفعال الخلق وجميع الحوادث ، فوجب أنه مريد لذلك أجمع . و[7]لقوله تعالى[8] : « وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ »[9] ؛ وقوله « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ[10] جَمِيعاً »[11] . فأخبر أنه لو[12] لم يرد منهم العصيان والتكذيب والخلاف ، لما كان ولا فعلوه ؛ وأنه لو شاء أن يؤمنوا جميعاً ، لآمنوا .

٤٧٦ **فإن قالوا** : ما أنكرتم أن يكون إنما أراد أنه لو أراد ذلك على سبيل الإكراه والإلجاء ، لكان[1] لا محالة ؟ قيل لهم : لو جاز أن يريد

(العنوان) (١) ف : مريداً .

٤٧٥ (١) ف : فان . (٢) ص : لم . (٣) ص : – تعالى . (٤) ص : الطاعة . (٥) ص : لانه (– الله) . (٦) هود ١١ : ١٠٧/١٠٩ ؛ البروج ٨٥ : ١٦ . (٧) ص : – و . (٨) ص : – تعالى . (٩) الأنعام ٦ : ١٣٧/١٣٨ . (١٠) ف : – كلهم جميعاً . (١١) يونس ١٠ : ٩٩ . (١٢) ف : – لو .

٤٧٦ (١) ف : كان .

الإيمان منهم[٢] طوعاً فلا يكون ولا يلحقه عجز ولا تقصير عن بلوغ مراده ، لجاز أن يريده[٣] منهم على سبيل[٤] الإلجاء والإكراه[٥] ولا يكون[٦] ولا يلحقه عجز ولا تقصير[٧] عن بلوغ مراده[٨] . (ص ١٥٤ ظ) فإن قالوا : لو لم يتم[٩] ما أراد منهم على سبيل الإلجاء ، لدل ذلك على عجزه عن[١٠] فعل[١١] سبب يلجئهم[١٢] به إلى[١٣] الإيمان ، من ترهيب وإحضار نكال وغير[١٤] ذلك — والعجز غير جائز عليه . قيل لهم : ولو لم يتمّ ما أراده من إيمانهم طوعاً واختياراً ، لدل ذلك على عجزه عن فعل لطف[١٥] وسبب من الأسباب يختارون[١٦] عند فعله الإيمان — وذلك منتف عنه . فإن قالوا : قد لا يكون في المعلوم شيء يؤمنون عنده ، فلا يلحق العجز بفقد القدرة عليه قيل لهم : وقد لا يكون في المعلوم شيء يلتجئون[١٧] عند فعله بهم إلى الإيمان به ، وإن[١٨] قطعوا إرباً إرباً[١٨] وأنزل عليهم أعظم العذاب[١٩] والنكال والآلام[٢٠] ، بأن يُعلم أنهم[٢١] لا يختارون عند[٢٢] شيء من ذلك فعل الإيمان . فلا يجب (ف ١٤٦ و) بنفي القدرة عليه إثبات عجز[٢٣] عنه . ولا جواب عن هذا .

٤٧٧ **ومما يدل** على أن الله تعالى مريد لجميع أفعال العباد أنه لو كان في سلطانه منها ما ليس بمريد لكونه ، للحقه العجز والتقصير عن بلوغ المراد . وكذلك لو أراد منها ما لم يكن — كما أنه لو أراد من فعل (ص ١٥٥ و) نفسه ما لم يكن ، أو[١] كان منه عندنا وعندهم ما لم يرده ، وهو مما يصحّ أن يكون مراداً[٢] — لدلّ ذلك على عجزه وتقصيره وتعذّر الأشياء عليه . فلا فرق في ذلك بين فعل نفسه وفعل خلقه[٣] الذي جعله لهم كسباً ، كما أنه لا

(٢) ص : — منهم ؛ ف : منه . (٣) ص : يريد . (٤) ف : طريق . (٥) ص : — والإكراه . (٦) ص : + منهم ذلك . (٧) ف : نقص . (٨) ص : ما يريده . (٩) ف : يكن . (١٠) ص : من . (١١) ف : فعله بسبب . (١٢) ص : يلحقهم . (١٣) ص : — الى . (١٤) ص : وغيره (— ذلك) . (١٥) ص : لطيف . (١٦) ص : تختارون ؛ ف : بلا نقط . (١٧) ص : يلتحق ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ «يلتجأون»؟ (١٨)—(١٨) ص : يطيعوا ار ناباً ؛ ف : قطعوا ارابا . (١٩) ص : — العذاب و . (٢٠) ف : — والآلام . (٢١) ص : غير واضح . (٢٢) ص : عن . (٢٣) ص : عجزه ، و — عنه .

٤٧٧ (١) ص : و . (٢) ص : ما أراد . (٣) ص : غيره .

فرق بين أن يكون من فعل نفسه ما لا[٤] يعلم ولا يكون منه ما علم أنه يكون ، وبين أن لا يكون من خلقه ما يعلم أنه يكون ، وبين[٥] أن يكون منهم ما علم أنه لا يكون ، في إيجابه لتجهيله — تعالى عن ذلك[٤] !

٤٧٨ **فإن قالوا** : فيجب ، إذا كان من خلقة ما لم يأمرهم به ، أن يدل ذلك على عجزه . قيل لهم : هذا ساقط باتّفاق ، لأنه قد كانت أكثر أفعاله ولم يأمر بها أحدًا من خلقه[١] ، ولم[٢] يلحقه العجز . فكذلك حكم فعل لخلقه له[٣] . ولأنه[٤] ، إذا لم يكن ما[٥] أمر بكونه[٦] وكان ما لم[٧] يأمر به ، وهو تعالى مريد لكون[٨] ما لم يأمر[٩] به وغير مريد لما أمرهم به ، لم يلحقه عجز ولا تقصير . لأن ذلك إنما يلحق من خُولف في أمره[١٠] إذا أراد ما أَمر به وكره ما نهى عنه . فسقط ما سألتم[١١] عنه .

مسئلة

٤٧٩ **فإن قالوا** : فكيف يكون (ص ١٥٥ ظ) آمرًا بما لا يريده ويكون بذلك حكيماً ؟ قيل لهم : هذا مما[١] قد ورد به القرآن واتّفق عليه سلف الأمّة . لأن الله تعالى (ف ١٤٦ ظ) أمر إبراهيم[٢] بذبح اسمٰعيل ، عليهما السلام[٣] ، ولم يُرد ذلك منه ، بل نهاه[٤] عنه بعد أمره به وفداه مما[٥] أَمره بفعله من ذبحه . ولو كان قد فعل الذبح ، لم يكن لافتدائه[٦] معنى .

---

(٤)—(٤) ص : يعلمه ان يكون وبين ان لا يكون منه ما علم انه لا يكون . (٥) ولعل إسقاط « بين » أحسن .

٤٧٨ (١) ولعل المعنى : « قد كانت أكثر أفعال الله ، ولم يأمر اللهَ بها أحدٌ من خلقه » ؛ فيجب أن نقرأ « أحدٌ » لا « أحداً » . (٢) ص : ولا . (٣) ص : — له ؛ والمعنى : فكذلك الحكم في أفعال الخلق بالنسبة الى الله ، لأنهم يفعلون أفعالاً كثيرةً لم يأمرهم الله بها ، ولكن ليس ذلك دالًّا على عجز الله ، بل على إرادته لتلك الأفعال . (٤) ف : وانه . (٥) ص : + لا يكون في ايجابه لتحصيله . (٦) ص : يكونه . (٧) ص : لا يأمره (— به) . (٨) ص : لكونه . (٩) ص : يأمره (— به) . (١٠) ص : اوامره . (١١) ف : سألوا .

٤٧٩ (١) ص : ما . (٢) ف : + عليه السلام . (٣) ف : — عليهما السلام . (٤) ص : نهى . (٥) ف : بما . (٦) ف : لافدايه .

ولو كان إنما أمره بالإضجاع وإمرار السكين فقط دون الذبح ، لم يكن ذلك امتحاناً منه ولم يكن لقوله « إِنَّ هٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَاءُ ٱلْمُبِينُ »[٧] معنى ولا كان لافتدائه[٨] من إضجاع قد وقع معنى . وكذلك لو ذبحه ثم التحم ، لم يكن للفداء معنى[٩] ولا لبلائه معنى . وكذلك لو[١٠] كان قد منعه من ذبحه بقلب صفحة عنقه نحاساً ، على ما يقوله[١١] بعض جهالهم ، لكان عندهم[١٢] بذلك سفيهاً ومكلِّفاً للفعل مع العجز عنه والمنع منه — وذلك عندهم[١٣] باطل .

مسألة

٤٨٠ **فإن قالوا** : وجدنا كل مريد للقبح[١] والسفه سفيهاً[٢] عابثاً . فلو كان الباري تعالى مريداً للسفه ، لكان عابثاً سفيهاً[٢]. قيل لهم : لم قلتم هذا[٣]؟ وما أنكرتم أن يكون مريد السفه منّا سفيهاً[٤] إذا كان منهيّاً عن إرادة السفه ، والباري تعالى[٥] لا يجوز ذلك عليه ؟ (ص ١٥٦ و) ولهذا لم يكن الطفل[٦] والمجنون سفيهين بإرادتهما للسفه[٧] ، إذا لم يكونا عن فعل[٨] الإرادة لذلك منهيّين . ثم يقال لهم : فيجب على اعتلالكم أن يكون بإرادته[٩] الطاعة والصلاح والتقى مطيعاً صالحاً تقيّاً[١٠] ، لأننا وإيّاكم لم نجد مريداً[١١] للطاعة إلا طائعاً . فإن مرّوا على ذلك تركوا دينهم ؛ وإن أبوه أبطلوا سؤالهم . وإن قالوا : مريد (ف ١٤٧ و) الطاعة منّا مطيع لأنه مأمور بفعل إرادة الطاعة ، والله يتعالى[١٢] عن ذلك . قيل لهم[١٣] : ومريد السفه منّا سفيه لأنه منهيّ عن فعل[١٤] إرادة السفه ، والله يتعالى عن ذلك .

---

(٧) الصافات ٣٧ : ١٠٦ . (٨) ف : لافدايه . (٩) ص : — معنى . (١٠) ص : ان . (١١) ف : يقولونه . (١٢) ف : — عندهم . (١٣) ص : باطل عندهم .

٤٨٠ (١) ف : للقبيح . (٢)–(٢) ص : مفقود . (٣) ص : ذلك . (٤) ف : سفهاً . (٥) ص : عز وجل . (٦) ص : + والصبي . (٧) ص : السفه . (٨) ص : فعلهما ، و — الإرادة لذلك . (٩) ص : بارادة . (١٠) ص : متقياً . (١١) ف : مريد الطاعة . (١٢) ص : تعالى . (١٣) ص : له . (١٤) ف : — فعل ؛ ص : الإرادة ، و — السفه .

مسئلة

٤٨١ **فإن قالوا** : فما معنى قوله : « وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ »[١]؟ قيل لهم : معناه أنه لا يحبّ كونه ديناً وصلاحاً ، ولا يحبّه من أهل الصلاح ، وإن أحبّ أن يكون قبيحاً من أهل الفساد .

مسئلة

٤٨٢ **فإن قالوا** : فما معنى قوله : « وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ »[١]؟ قيل لهم : معنى ذلك أنه لا يرضى كونه ديناً وشريعةً لهم ، ولا يرضاه[٢] للمؤمنين من عباده دون الكافرين .

مسئلة

٤٨٣ **فإن قالوا**[١] : فما معنى ذمّ الله للكافرين[٢] في قوله : « وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا[٣] وَلَا آبَاؤُنَا »[٤] الآية[٥] ؟ قيل لهم : معنى ذلك أنهم قالوا ذلك على جهة الهزل والاستهزاء بالرسل والمؤمنين في قولهم (ص ١٥٦ ظ) « لو شاء الله لهداكم »[٦] ، و « لو شاء لآمنتم »[٧] . فقالوا في جواب هذا مستهزئين : « لَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا » ، منكرين بذلك لما قاله الرسل والمؤمنون . وهذا جواب[٨] على حدّ ما تقولونه أنتم[٩] أبدًا لنا[١٠] : « لو شاء الله أن نؤمن لآمنّا » ، و « لو قدر وقضى لنا الطاعة لأطعنا » ، مستهزئين بذلك ومنكرين لقضاء الله وقدره ومشيئته .

---

٤٨١ (١) البقرة ٢ : ٢٠١/٢٠٥ .

٤٨٢ (١) الزمر ٣٩ : ٩/٧ . (٢) ص : يرضى .

٤٨٣ (١) ف : قيل . (٢) ص : الكافرين . (٣) ف : + نحن . (٤) الأنعام ٦ : ١٤٩/١٤٨ ؛ وفي الآية « سيقول الذين » ؛ راجع : النحل ١٦ : ٣٧/٣٥ . (٥) ص : – الآية . (٦) راجع : الأنعام ٦ : ١٥٠/١٤٩ ، والنحل ١٦ : ٩ . (٧) راجع : يونس ١٠ : ٩٩ . (٨) ص : – جواب . (٩) ص : – أنتم . (١٠) ص : – لنا .

٤٨٤ وعلى هذا النحو جاء قوله في إنكاره عـلى المنافقين في قولهم للنبيّ ، صلى الله عليه[1] : « إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللهِ »[2] حيث قال : « إِذا جَاءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللهِ[2] وَٱللهُ يَعْلَمُ (ف ١٤٧ ظ) إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ »[3] . فأنكر الله ذلك عليهم لكونهم غير معتقدين لصحّة ما قالوه . وكما أنكر على من قال : « أَنُطْعِمُ[4] مَنْ لَوْ يَشَاءُ ٱللهُ أَطْعَمَهُ »[5] ، لقولهم[6] هذا على سبيل الاستهزاء والهزل بالرسل لما أخبروهم أن الله تعالى لو شاء أن يطعمهم لأطعمهم .

مسألة

٤٨٥ فإن قالوا : كيف يجوز أن يريد الله الفواحش وقد ذمّ من أحبّ « أَنْ تَشِيعَ ٱلْفَاحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ آمَنُوا »[1] ؟ قيل لهم : الله عز وجل[2] إنما ذمّ من وصف أهل الطهارة بما ليس فيهم وأحبّ كون ذلك حقًّا وصواباً . (ص ١٥٧ و) والله تعالى[3] لم يُرد أن يكون[4] قذف المحصنات حقًّا و[5]صواباً ، فلم يرد من ذلك ما أرادوا . ولأنهم أيضاً قد نُهوا عن إرادة ذلك . [6]وإذا كان ذلك كذلك ، و[7]كان النهي لله عن كونه مريدًا محالاً[8] في صفته ، فبطل ما قالوه[6] .

---

٤٨٤ (١) ف : عليه السلام . (٢)–(٢) ص : مفقود . (٣) المنافقون ٦٣ : ١ .
(٤) ص : + على ، وهي مشطوبة . (٥) يس ٣٦ : ٤٧ . (٦) ص : فقولهم ، و — هذا .
٤٨٥ (١) النور ٢٤ : ١٨/١٩ . (٢) ف : — الله عز وجل . (٣) ف : — تعالى .
(٤) ف : — ان يكون . (٥) ص : + لا . (٦)–(٦) ص : وان كان كذباً والله لا يجوز ذلك عليه . (٧) ولعل إسقاط الواو أحسن . (٨) ف : محال .

[الباب الخامس والعشرون]

باب الكلام[1] في الاستطاعة

٤٨٦ **فإن قال قائل**[1] : فهل تقولون[2] إن الإنسان مستطيع لكسبه ؟ قيل له : أجل . فان قال : ولم قلتم ذلك ؟ قلنا : لأن الإنسان يعرف من نفسه فرقاً بين قيامه وقعوده وكلامه إذا كان واقعاً بحسب اختياره وقصده ، وبين ما[3] يضطرّ إليه مما لا قدرة له عليه ، من الزمانة والمرض والحركة من الفالج وغير ذلك . وليس يفترق[4] الشيئان في ذلك لجنسهما ، ولا للعلم بهما ، ولا لاختلاف محلّهما ، ولا للإرادة لأحدهما . (ف ١٤٨ و) فوجب أن[5] يحصل مع كسبه[5] على هذه الصفة لكونه قادرًا عليه .

مسئلة[1]

٤٨٧ **فإن قال** : فهل تزعمون أنه يستطيع أن يكتسب بنفسه ، أو بقدرة ؟ قلنا : لا[1] ، بل بقدرة تحدث له . والدليل على ذلك كونه قادرًا على الحركة مرّة ، وغير قادر عليها أخرى[2] ، وعلى ما هو مثلها ومن (ص ١٥٧ ظ) جنسها مرّة أخرى[3] .

(العنوان) (١) ص : القول .

٤٨٦ (١) ص : — قائل . (٢) ف : يقولون . (٣) ص : + يظهر مما . (٤) ص : يقترن . (٥)–(٥) ص : يحل محل كسبه .

(العنوان) (١) ص : مسئلة ، وفوقها « باب » .

٤٨٧ (١) ص : — لا . (٢) ص : — أخرى . (٣) ف : — مرة أخرى .

مسئلة[١]

٤٨٨ **فإن قال** : فهل تزعمون أنه يستطيع الفعل قبل اكتسابه ، أو في حال اكتسابه ؟ قلنا : لا ، بل في حال اكتسابه ، ولا يجوز أن يقدر عليه قبل ذلك . فان قال[١] : لم قلتم ذلك ؟ قيل له[٢] : لأمور . منها أن القدرة على الكسب عرض لا يصحّ أن يبقى. فلو وُجد الفعل في ثاني حال حدوثها ، وهي معدومة في تلك الحال ، لكان قد وجد بقدرة معدومة[٣] قد كانت وفنيت . ولو جاز ذلك ، لجاز وقوع الإحراق بحرارة[٤] معدومة كانت وفنيت ، والبطش بيد معدومة — وذلك أجمع محال باتّفاق . ولأن الإنسان لو كان يستطيع أن يفعل الفعل قبل كونه ، لكان في حال اكتسابه له مستغنياً عن ربّه وغير محتاج إليه في أن يعينه على الفعل . ولو جاز أن يستغني عن[٥] معونة الله في حال الفعل ، لكان بالاستغناء عنه ، إذا لم يكن فاعلاً ، أولى . وذلك محال باتّفاق . فوجب أن الاستطاعة مع الفعل للفعل .

باب

٤٨٩ (ف ١٤٨ ظ) **فإن قال قائل**[١] : ولم قلتم إنه لا يجوز أن تبقى[٢] (ص ١٥٨ و) إلى حين وجود الفعل ، ولا شيء من الأعراض ؟ قيل له : لأنه لو جاز بقاؤها ، لكانت إنما تبقى لنفسها[٣] أو لعلة . ولو[٤] بقيت لنفسها ، لبقيت في حال حدوثها — وذلك محال . ولو بقيت لعلة ، لوجب أن تقوم بها العلل ، [٥]وذلك يوجب[٥] أن تكون جسماً أو جوهرًا ليس بعرض — وذلك[٦] فاسد لما قدّمناه من قبل[٧] .

(العنوان) (١) ص : باب ؛ ف : مسلة ، وفوقها « باب » .

٤٨٨ (١) ص : قيل . (٢) ص : — له . (٣) ف : معلومة. (٤) ص : حرارةً .
(٥) ص : مع .

٤٨٩ (١) ف : — قائل . (٢) ص : يبقى ؛ ف : بلا نقط ؛ والضمير المستتر يرجع الى « القدرة » . (٣) ف : لانفسها . (٤) ص : فلو . (٥)–(٥) ف : في ذلك ولوجب .
(٦) ص : وهذا . (٧) ص : — من قبل .

مسئلة[١]

٤٩٠ **فان قالوا** : فإذا جاز أن يقدر القادر على الشيء في حال[١] حدوثه ووجوده ، فأجيزوا أن يقدر في تلك الحال على ضدّه أو[٢] تركه . قيل لهم : لا يجب ما قلتموه[٣] ، لأن الدليل قد قام على أن القدرة الواحدة المحدثة لا يصحّ أن يقدر [القادر] بها على مقدورين ، لا مثلين ولا مختلفين غيرين ولا ضدّين ولا خلافين ليسا بضدّين . فلو[٤] صحّ أن يقدر القادر منّا على الفعل قبل حال[٥] حدوثه ، لم يجب أيضاً[٦] أن يكون قادرًا على تركه .

مسئلة[١]

٤٩١ **فان قالوا** : لو[١] جاز أن يقدر القادر على الشيء في حال حدوثه ، وهو موجود في تلك الحال ، لصحّ[٢] أن يقدر عليه في الثاني والثالث من[٣] حال حدوثه مع اتّصال وجوده — وذلك محال باتّفاق . (ص ١٥٨ ظ) يقال لهم : لو وجب ما قلتم ، لوجب ، إذا جاز أن يقدر القادر على الشيء قبل حال حدوثه بوقت ووقتين[٤] ، [٥]أن يقدر عليه قبل حال حدوثه[٦] بسنة[٧] وسنتين ، لأنه معدوم (ف ١٤٩ و) في سائر هذه الأزمان ؛ ولجاز أن يقدر على الشيء بعد عدمه وتقضّيه[٨] ، لأنه معدوم في تلك الحال — [٩]كما جاز أن يقدر عليه قبل حال حدوثه ، لأنه معدوم في تلك الحال[٩] ، والعدم في سائر هذه الأحوال متساوٍ غير متزايد . فان لم يجب هذا لم يجب ما قلتم[١٠] . ويقال لهم : لو لزم ما قلتم ، للزم — إذا كان الفاعل للشيء[١١] فاعلًا له في حال حدوثه ، وهو[١٢]

(العنوان) (١) ف : باب .

٤٩٠ (١) ص : « عند » مكان « في حال » . (٢) ف : و . (٣) ص : قلتم .
(٤) ص : ولو . (٥) ص : — حال . (٦) ص : — أيضاً .

(العنوان) (١) ص : — مسئلة .

٤٩١ (١) ص : فاذا . (٢) ص : لصلح . (٣) ص : في . (٤) ص : — ووقتين .
(٥) ص ف : + لجاز . (٦) ص : — قبل حال حدوثه ، و + بوقتين . (٧) ص : وسنة .
(٨) ص : ويقضيه . (٩)–(٩) ف : مفقود. (١٠) ص : قلتموه. (١١) ف : الشيء.
(١٢) ص : — هو .

موجود في تلك الحال — أن يصحّ كونه فاعلاً له[١٣] في ثاني حال حدوثه[١٤] وثالثها مع اتّصال[١٥] وجوده ، لأنه موجود في هذه الأحوال . فإن لم يجب هذا أجمع عندنا وعندكم ، لم يجب أيضاً ما سألتم عنه .

مسئلة

٤٩٢ **فإن[١] قالوا** : لو كانت القدرة مع الفعل في حالة واحدة[٢] ، لم يكن أحدهما بأن[٣] يكون قدرة على صاحبه أولى من الآخر . قيل لهم : لم قلتم ذلك ؟ ثم يقال لهم : لو كان الجوهر موجودًا مع الكون في حالة واحدة[٤] ، لم يكن أحدهما (ص ١٥٩ و) بأن يكون كوناً لصاحبه أولى من الآخر . وكذلك لو كانت حركة اليد مع حركة الخاتم ، ودخول الحجر في[٥] القدح مع خروج الماء منه ، والإرادة مع المراد ، والعلم بالألم مع وجود الألم ، لم يكن السبب بأن يكون سبباً أولى من أن يكون مسبّباً ، ولا كانت الإرادة بأن تكون إرادة أولى من أن تكون مرادًا ، ولا كان العلم بالألم بأن يكون علماً به أولى من المعلوم . فإن لم يجب ذلك[٦] عندنا وعندكم ، بطل ما قلتموه[٧] .

مسئلة

٤٩٣ **فإن قالوا** : متى استطاع أن يطلّق المطلّق زوجته[١] ويعتق المعتق عبده ؟ أستطاع ذلك في حال (ف ١٤٩ ظ) العتق والطلاق أم قبله ؟ فإن قلتم : إنه مستطيع لذلك في حال العتق والطلاق —[٢] والمرأة ليست بزوجة في حال الطلاق والمعتق ليس بعبد في حال العتق[٢] — فإنما استطاع أن يطلق من ليست بزوجة له ويعتق من ليس بعبد له . وإن قلتم : إنه قدر على الطلاق والعتق

---

(١٣) ص : — له . (١٤) ص : + حال . (١٥) ص : + حال .
٤٩٢ (١) ف : وان . (٢) ف : — واحدة . (٣) ص : ان . (٤) ف : — واحدة .
(٥) ص : — في . (٦) ص : هذا . (٧) ص : قلتم .
٤٩٣ (١) ص : امراته . (٢)—(٢) ص : مفقود .

قبل وجودهما ، أقررتم بما نقول . قيل لهم : المطلق والمعتق إنما يستطيع الطلاق والعتاق في حال وجودهما وقدر[٣] في تلك الحال[٤] على طلاق من ليست بزوجة له في حال الطلاق وقد كانت (ص ١٥٩ ظ) زوجة له قبل ذلك ، كما أنّا وأنتم نقول إنما يطلق المطلق في حال وجود الطلاق من ليست زوجة له في تلك الحال[٤] وقد كانت زوجة له قبل ذلك . وهذا هو الجواب[٥] عن سؤالهم عن القدرة على إلقاء العصا وكسر الكوز[٦] والانتقال من الظل إلى الشمس وكل ما يوردونه من هذا الجنس[٧] .

٤٩٤ ثم يقلب[١] هذا السؤال عليهم فيقال لهم : متى طلّق المطلّق زوجته وأعتق المعتق عبده ؟ أطلّقها[٢] في حال وجود الطلاق أم قبل ذلك ؟ فإن قالوا : طلقها قبل وجود الطلاق — خلطوا وصاروا إلى أن المرأة تطلق قبل وجود طلاقها . وإن قالوا : إنما طلق في حال وجود الطلاق منه . قيل لهم : فإذا كانت المرأة عندنا وعندكم في تلك الحال ليست بزوجة ، فإنما طلق من ليست بزوجة له . وكل جواب تعاطوه فهو جوابنا عما سألوا عنه .

مسألة

٤٩٥ فإن قالوا : فما معنى قوله تعالى[١] : « لَا يُكَلِّفُ ٱللهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا »[٢] ، و « لَا يُكَلِّفُ ٱللهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا »[٣] ؟ قيل لهم : المراد بذلك — والله أعلم[٤] ! — أنه لم يكلف أحدًا من نفقات[٥] الزوجات إلا ما وجد[٦] وتمكّن منه دون ما لا تناله[٧] يده . ولم يرد به (ف ١٥٠ و) إثبات[٨] الاستطاعة قبل الفعل .

---

(٣) ف : + على ذلك . (٤)–(٤) ف : مفقود . (٥) ص : جوابهم . (٦) ص : المكسور . (٧) ص : — الجنس .

٤٩٤ (١) هذه الفقرة في ف فقط . (٢) ف : اطلقها .

٤٩٥ (١) ص : — تعالى . (٢) البقرة ٢ : ٢٨٦ . (٣) الطلاق ٦٥ : ٧ . (٤) ف : — والله أعلم . (٥) ص : نفقة . (٦) ص : يوجد . (٧) ص : يناله . (٨) ص : — إثبات .

مسألة

٤٩٦ **فإن قالوا** : فما معنى قوله عز وجل[١] : « وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ[٢] فِدْيَةٌ »[٣] ؟ قيل لهم : معنى[٤] ذلك : على الذين يطيقون الصيام إن أرادوه[٥] وتكلّفوه[٦] [٧]وعدلوا عن الإفطار[٧]. والآية منسوخ حكمها على هذا التأويل. ويمكن أن يكون المراد[٨] : وعلى الذين يطيقون الإطعام ولا يقدرون على الصيام فدية ، إذا أفطروا . وقد قُرِئ « وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطَوَّقُونَهُ فِدْيَةٌ » (ص ١٦٠ و) — يعني يُؤمَرون به ويُكلَّفونه ، ولم يعرض على[٩] هذه القراءة لذكر القدرة والطاقة .

مسألة

٤٩٧ **فإن قالوا** : فما معنى قوله تعالى[١] : « وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »[٢] ؟ قيل لهم : معناه أن الله أوجب الحجّ على كل من وجد زادًا[٣] وراحلة . وقد سُئل رسول[٤] الله ، صلى الله عليه وسلم[٥] ، عن هذه[٦] الاستطاعة ، فقال: « زاد وراحلة » . ونحن لا ننكر تقدُّم الأجسام للفعل . وكذلك تأويل قوله : « وَسَيَحْلِفُونَ[٧] بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ »[٨]. وذمّه[٩] تعالى القاعدين عن الجهاد والخالفين[١٠] أنهم غير مستطيعين[١١] إنما ينصرف[١٢] إلى الاستطاعة التي هي الظهر[١٣] والمال[١٤] دون استطاعة الأبدان .

---

٤٩٦ (١) ص : — عز وجل . (٢) ف : يطقونه . (٣) البقرة ٢ : ١٨٤/١٨٠ .
(٤) ص : معناه (— ذلك) . (٥) ص : ارادوا . (٦) ص : ويكلفوه . (٧)—(٧) ص : اذا عدلوا عنه الى الإفطار . (٨) ص : اراد . (٩) ف : + معنى .

٤٩٧ (١) ص : — تعالى . (٢) آل عمران ٣ : ٩١/٩٧ . (٣) ص : راحلة وزاداً .
(٤) ص : الرسول (— الله) . (٥) ف : — وسلم . (٦) ص : — هذه . (٧) ص : يحلفون ؛ ف : ويحلفون . (٨) التوبة ٩ : ٤٢ . (٩) ص ف : وذم . (١٠) ص : — الخالفين أنهم غير مستطيعين . (١١) ص : + مع وجود استطاعته . (١٢) ص : تتصرف . (١٣) ص : القهر . (١٤) ف : — والمال .

مسئلة

٤٩٨ **فإن قالوا** : فما معنى قوله : « قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ ٱلْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ »[١] ؟ قيل لهم[٢] : أراد هذا العفريت أنه قويّ عليه في حال حمله ، إن قوّاه الله على حسب ما جرت به عادته ؛ كما يقول القائل : « أنا أقدر أن[٣] آتيك (ف ١٥٠ ظ) وأخاطبك في آخر اليوم وآخر الشهر » على تأويل « إن أقدرني الله على ذلك » ، وعلى أنه[٤] يقدر في غالب الأحوال[٥] . فإن لم يكن العفريت (ص ١٦٠ ظ) عنى ذلك ، فقد كذب وافترى في دعواه بِقِدَم[٦] قدرته والغنى عن ربّه . ولعلّ سليمان ، صلى الله عليه[٧] ، قد أنكر عليه وأدّبه . فلا حجّة[٨] في دعوى العفاريت !

مسئلة

٤٩٩ **فإن قالوا** : فما معنى قوله تعالى[١] : «فَٱتَّقُوا[٢] ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ»[٣] ؟ قيل لهم[٤] : معناه : ما كنتم مستطيعين للفعل أو لتركه ، غير مؤوفين ولا عاجزين .

مسئلة

٥٠٠ **فإن قالوا** : فما معنى قوله : « فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا »[١] ؟ قيل لهم[٢] : معناه أن[٣] مَن لم يستطع الصيام لعجز[٤] أو آفة ، فعليه الإطعام دون من[٥] لم يستطعه لإيثار تركه[٥] .

---

٤٩٨ (١) النمل ٢٧ : ٣٩ . (٢) ص: له . (٣) ص: – ان . (٤) ف: ان . (٥) ف: الامر . (٦) ص: لعدم . (٧) ف: – صلى الله عليه . (٨) ص: + له .

٤٩٩ (١) ص: – تعالى . (٢) ف: اتقوا . (٣) التغابن ٦٤ : ١٦ . (٤) ف: – لهم .

٥٠٠ (١) المجادلة ٥٨ : ٤/٥ . (٢) ص: له . (٣) ص: – معناه ان . (٤) ص: لعجزه . (٥)–(٥) ص: يستطيع الاتيان وتركه .

مسألة

٥٠١ **فإن قالوا** : فإذا[1] قلتم إن القادر منّا على الفعل لا يقدر عليه إلا في حال حدوثه ولا يقدر على تركه وفعل ضدّه ، لزمكم أن يكون في حكم المطبوع[2] المضطرّ إلى الفعل . قيل لهم : لا يجب ما قلتم لأنه[3] ليس هاهنا[4] مطبوع[5] على كون شيء أو تولّدٍ عنه[6] . وأما[7] المضطرّ إلى الشيء ، فهو المكرَه المحمول على الشيء الذي يوجد به ، شاء أم أبى . والقادر على الفعل يؤثره ويهواه ولا يُستنزل[8] عنه برغبة ولا رهبة . فلم يجز أن يكون مضطرًا مع كونه مؤثرًا[9] مختارًا . ولو كان الأمر على ما وصفتموه[10] لوجب أن يكون (ف ١٥١ و) الفاعل للشيء[11] مضطرًا إليه في حاله ، لأنه في تلك الحال غير قادر عندنا وعندكم على تركه . فبطل ما سألتم عنه .

مسألة[1]

٥٠٢ **فإن قال قائل** : فجميع (ص ١٦١ و) الذين لم يفعلوا ما أمروا به غير قادرين على ذلك . قيل له[1] : أجل ، هم غير قادرين عليه لتركهم له ، لا لعجزهم عنه .

مسألة[1]

٥٠٣ **فإن قال قائل** : أتزعمون[1] أن الله يكلف عباده ما لا يطيقون ؟

---

٥٠١ (١) ص : اذا . (٢) ص : المتطوع . (٣) ص : لان . (٤) ص : هذا . (٥) ص : متطوعاً . (٦) ف : — أو تولدٍ عنه ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ « أو تولّده عنه »، أي : تولّد شيء عن المطبوع ؛ على أن الباقلاني نفسه ينكر التولد . (٧) ص : فاما . (٨) ف : يستزل (ولعلها « يستنزل ») . (٩) ص : مورثاً . (١٠) ف : وصفتم . (١١) ص : — للشيء .

(العنوان) (١) ص : باب .

٥٠٢ (١) ف : لهم .

(العنوان) (١) ص : باب .

٥٠٣ (١) ص : اتقولون .

قيل له : هذا كلام على أمرين . فإن أردتَ[٢] بعدم الطاقــة عدم القدرة على الفعل ، فذلك جائز . وإن أردتَ[٣] بعدم الطاقة وجود ضدّها من العجز ، فلا يجوز ذلك . لأن العجز يُخرج عن الشيء وضدّه ، ولا وجه لتكليف مَن هذا سبيله . وعدم القدرة على الشيء لا يوجب ذلك .

مسئلة[١]

٥٠٤ **فإن قال قائل** : [١]تقولون إن الله يكلف عباده ما لا يطيقون حسب ما ذكرتم[١]. فما[٢] الدليل على جواز هذا التكليف وحُسنه من القديم ؟ [٣]قيل له : قوله تعالى[٤] : « وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعاً »[٥]. والسمع هاهنا القبول باتّفاق ، لأن[٦] الكفّار قد كانوا يسمعون ما يؤمرون به ويُنهون عنه ويدركون[٧] دعوة الرسل . وهو محمول على تأويل قولهم : « فلان لا يسمع ما يقال له » ، و « لا يسمع مما[٨] نقوله شيئاً » — أي : لا يقبل ذلك . وليس يريدون أنه لا يدرك الأصوات . ويدل على ذلك أيضاً قوله : « وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ ٱلنِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ »[٩]. وقد أمر الله[١٠] بالعدل بينهنّ وأوجبه مع إخباره أنّا لا نستطيع ذلك .

٥٠٥ **ويدل** على صحّة ذلك من القديم ، وأنه عدل وحكمة ، إخباره عمن أحسن الثناء عليه والمدح له أنهم رغبوا إليه في أن لا يُحمّلهم (ف ١٥١ ظ) ما لا طاقة لهم به . فقال (ص ١٦١ ظ) إخبارًا عنهم[١] : « رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ »[٢] . فلو كان تكليف ما لا يطاق ظلماً وعبثاً وقبيحاً من الله[٣] تعالى ، لكانوا قد رغبوا إليه[٤] في أن لا يظلمهم ولا يسفه عليهم ولا

(٢) ص: اردتم . (٣) ص: اردتم.
(العنوان) (١) ص: باب .
٥٠٤ (١)–(١) ف : مفقود ؛ ص: أتقولون الخ. (٢) ف: وما . (٣) ف: + ثم .
(٤) ف: – تعالى . (٥) الكهف ١٨ : ١٠١ . (٦) ص: فان . (٧) ص: ويلدركون .
(٨) ص: ما . (٩) النساء ٤ : ١٢٨/١٢٩ . (١٠) ص: – الله .
٥٠٥ (١) ص: + انهم قالوا . (٢) البقرة ٢ : ٢٨٦ . (٣) ف: القديم ، و – تعالى .
(٤) ص: – اليه .

يوجب[٥] من الأوامر[٦] ما يخرج به عن حدّ[٧] الحكمة . والله أجلّ من أن يثني على قوم أجازوا ذلك عليه[٨] . فدل هذا أيضاً[٩] على ما وصفناه .

باب

٥٠٦ [١]فإن قال قائل : وهل يحسن مثل هذا التكليف منّا أو يسوغ لنا ؟ قيل له : أجل ، لأنّا قد نكلف القاعد القيام والتصرّف في حال قعوده، وهو لا يقدر في تلك الحال على ما نكلفه لما قد أوضحناه من الدليل — فوجب صحّة ذلك من فعلنا .

---

(٥) ص: يركب . (٦) ص : الامر . (٧) ف : — حد . (٨) ص : عليهم .
(٩) ص: — أيضاً .
٥٠٦ (١) هذه الفقرة في ص فقط .

[الباب السادس والعشرون]

باب الكلام في إبطال التولُّد

٥٠٧ **قال أبو بكر**[1] : فان[2] قال قائل : خبّرونا عن الألم الموجود عند الضرب ، والكسر الحادث عند الزجّ ، وذهاب الحجر الموجود عند الدفعة، والألم واللذّة الحادثين عند الحكّة ، وغير ذلك من الحوادث الموجودة عند وجود حوادث أخر — هل هي[3] عندكم كسب للضارب الدافع على سبيل التولُّد ، أم [4]مخترعة لله وغير[4] كسب لأحد من الخلق ؟ قيل له[5] : بل هي عندنا ممّا ينفرد الله تعالى[6] بخلقها وليست[7] بكسب للعباد .

٥٠٨ **فان قال** : ولم أنكرتم أن تكون[1] من أفعال العباد و[2]واقعة منهم على سبيل التولُّد عن الأسباب التي يكتسبونها[3] في أنفسهم من الحركات[4] والاعتمادات ؟ قيل له : أنكرنا ذلك لأجل أنه لو كانت هذه الحوادث اكتساباً للعبد ، لم تخل[5] (ص ١٦٢ و) من أن يكون فاعلها[6] من الخلق قادراً عليها أو غير قادر عليها[7]. فان كان غير قادر عليها ، (ف ١٥٢ و) صحّ وقوع جميع أفعاله منه ، وهو غير قادر عليها . لأنه ليس بعض الأفعال

٥٠٧ (١) ف : — قال أبو بكر . (٢) ص : ان. (٣) ص : — هي. (٤)-(٤) ص : يخترعه الله من غير . (٥) ص ف : لهم . (٦) ص : — تعالى . (٧) ص : ليس .

٥٠٨ (١) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (٢) ف : — و . (٣) ص : يكسبونها . (٤) ص : الحوادث . (٥) ص : يخل ؛ ف : بلا نقط . (٦) ص : فاعلاً . (٧) ف : — عليها .

بالغنى[٨] عن كون[٩] فاعلها قادرًا عليه بأولى من غنى[١٠] سائرها عن ذلك . كما أنه لو جاز وأمكن وقوع بعض الأفعال لا من فاعل ، لجاز ذلك في جميعها، ولم يكن[١١] بعضها بالغنى[١٢] عن فاعل أولى من بعض . وإذا كان ذلك كذلك ، لم يجز أن يكون فاعل هذه الأمور من الخلق غير قادر عليها .

٥٠٩ وإن كان الفاعل لها[١] قادرًا عليها ، فلا يخلو أن يكون قدر عليها في حال وجودها[٢] ، أو في حال وجود أسبابها التي تقدّمتها . فان كان قادرا عليها في حال وجودها ، فلا يخلو أن يكون قدر[٣] عليها بالقدرة على سببها المتقدّم[٤] على وجود المسبَّب ، أو بقدرة[٥] توجد معها في حالها . فان كان[٦] قادرًا عليها بالقدرة على سببها ، وقد تكون مخالفة لأسبابها ، فسد ذلك من وجهين . أحدهما ما ذكرناه وبيّناه قبل هذا الباب من استحالة تقدُّم القدرة على الفعل ووجودها مع عدمه وكونها قدرة على ما يوجد بعد وجودها . والوجه الآخر ما ذكرناه أيضاً سالفاً[٧] من استحالة تعلّق القدرة المحدَثة بمقدورين مثلين أو ضدّين أو خلافين[٨] ليسا بضدّين . وإذا فسد ذلك بما[٩] شرحناه ، استحال أن تكون[١٠] هذه الحوادث مقدورة للعبد بالقدرة على ما هو عند القوم سبب لها .

٥١٠ وإن كان العبد قادرًا على هذه الحوادث بقدرة تقارنها[١] وتوجد (ص ١٦٢ ظ) معها وتكون[٢] قدرة عليها كالقدرة على المباشرة[٣] من الأفعال ، بطل ذلك من وجوه على قولنا وقولهم . فأما وجه بطلانه (ف ١٥٢ ظ) على قولنا ، فهو أنه لو صحّ أن يقدر القادر منّا على هذه الحوادث بقدرة توجد[٤]

---

(٨) ف : بالغنا . (٩) ص : كونه (– فاعلها) . (١٠) ف : غنا . (١١) ف يمكن .
(١٢) ف : بالغنا .

٥٠٩ (١) ص : عليها . (٢) ص : حدوثها . (٣) ف : قد . (٤) ص : المتقدمة .
(٥) ص : بقدر يوجد . (٦) ص : كانوا قادرين . (٧) ص : – سالفاً . (٨) ص : خالفين . (٩) ص : لما . (١٠) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط .

٥١٠ (١) ص : يقارنها ويوجد . (٢) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (٣) ف : المباشر .
(٤) ص : يوجد ؛ ف : بلا نقط .

معها ، لم يَحْتَجْ مع وجود تلك القدرة عليها إلى وجود سبب لها تتولد[٥] عنه ، ولصحّ[٦] أن يفعلها بالقدرة مع عدم الأسباب ؛ كما لا[٧] يحتاج في كونه مكتسباً للمقدورات المباشرات[٨] من مقدوراته في نفسه إلى وجود أسباب لها تتولد[٩] عنها . لأنه لا[١٠] دليل يُلجئ إلى ذلك ويوجبه مع وجود القدرة عليها ؛ كما أنه لا دليل يوجب أن لا يفعل العبد المباشرات من مقدوراته في نفسه إلا[١١] بأسباب تتولد[١٢] عنها ؛ و[١٣] كما أنه لا دليل أيضاً يوجب أن لا يفعل القديم ما قدر عليه إلا بأسباب تُولِّده[١٤] وتوجبه . وهذا يُبطل كونها متولّدة ويُدخلها في معنى المباشرة من الأفعال .

٥١١ والوجه الآخر أنه لو كان الفاعل لهذه الأسباب قادرًا عليها بقدرة تقارنها[١] لصحّ أيضاً أن يقدر على أضدادها بدلًا من القدرة عليها بقدرة تقارنها[٢] . فكان يجب أن تصحّ[٣] قدرة العبد على تسكين الحجر والسهم وحبسها[٤] متى لم يكن قادرًا على تحريكها ، وأن لا يصحّ خُلُوُّه من فعل الحركة والسكون[٥] في جسم غيره ، إذا لم يكن ميتاً ولا عاجزًا . لأن مَن صحّت قدرته على الشيء وقدرته على ضدّه ، لم ينفكّ[٦] من القدرتين جميعاً على الضدّين إلا بالعجز عنهما أو بالموت المخرج للميت عن صحّة (ص ١٦٣ و) كونه قادرًا على شيء أصلًا . وفي العلم بأن العبد قد يخلو من القدرة على تحريك جسم غيره وتسكينه ، مع كونه حيًّا سليماً غير عاجز ولا مؤوف[٧] ، دلالة (ف ١٥٣ و) على[٨] فساد هذا القول . وعلى أنه لو صحّ أن يقدر العبد على تحريك ما قرب[٩] منه من الأجسام وعلى تسكينه بغير سبب ، لصحّ أن يقدر على تحريك الجسم وتسكينه بغير سبب ، إذا كان [هو] بمدينة السلام والجسم بأقصى تخوم خراسان . ولو

---

(٥) ص ف : يتولد . (٦) ص : ويصح . (٧) ص : — لا . (٨) ف : المباشرة ، و — من مقدوراته . (٩) ص ف : يتولد . (١٠) ف : — لا. (١١) ص : لا . (١٢) ص : يتولد ؛ ف : بلا نقط . (١٣) ص : — و . (١٤) ص : يولده ويوجبه .

٥١١ (١) ص : يقارنها ؛ ف : بلا نقط . (٢) ص : يقارنها ؛ ف : بلا نقط . (٣) ص ف : يصح . (٤) ص : وحبسها . (٥) ص : والسكونة . (٦) ص : ينف . (٧) ص : ماوف ؛ ف : ماووف . (٨) ف : — على . (٩) ص : قدر .

صحّت[١٠] قدرته على ذلك ، لصحّت قدرته على ذلك[١١] في سائر الأجسام ، ولم يكن بعضها أولى من بعض[١٢] . وفي فساد ذلك دليل على سقوط هذا القول .

٥١٢ **وأما ما يدل** على فساد ذلك على قولهم ، فهو أنه إذا قدر على المتولّد بقدرة توجد[١] معه ، صحّت[٢] القدرة على الموجود في حال وجوده — وذلك باطل عندهم — وخرجت هـذه الحوادث أيضاً عن أن تكون متولدة ولحقت بالمباشرة[٣] من الأفعال ، إذا لم[٤] يكن ها هنا دليل[٤] يُلجئ إلى حاجتها إلى الأسباب مع وجود القدرة عليها . وكما أنه لا تحتاج[٥] عندهم[٦] في حال وجودها[٧] إلى قـدرة عليها ، فكذلك لا تحتاج[٨] إلى سبب يُولدها . ولو لم تَحْتَجْ[٩] إلى الأسباب ، لصحّ أن أحرّك الجسم وإن لم أفعل سبباً لتحريكه ، ولوجب أن أسكّنه إذا لم أحرّكه — وذلك باطل . وإذا كان ذلك كذلك ، فقد فسد كون القادر منّا قادرًا على هذه الحوادث بقدرة توجد[١٠] معها أو قبلها. فإذا[١١] فسد ذلك ، بطل أن تكون[١٢] أفعالًا للعبد ، إذا كان لا بدّ من كونه قادرًا على ما هو فِعْل له . وهذا يُبطل ما قالوه بطلاناً ظاهرًا .

٥١٣ **ثم يقال لهم**[١] : ما الدليل على أن هذه الحوادث أفعال للعباد ؟ فان قالوا : (ص ١٦٣ ظ) الدليل على ذلك أنّا نجدها واقعة عند وجود هذه الأسباب ، (ف ١٥٣ ظ) وبمقدار قصد العبد إليها ، وبحسب قدرته[٢] عليها ، وكونها تابعة في الوجود لأسبابها . لأن الإنسان إذا أراد اليسير من إيلام غيره وحركته ، دفعه دفعاً يسيرًا وضربه ضرباً رفيقاً . وإذا أراد الكثير من إيلامه

---

(١٠) ص : ويصح (— لو) . (١١) ص : — لصحت قدرته على ذلك . (١٢) أي : أولى بأن يحركه ذلك العبد أو يسكنه .

٥١٢ (١) ص : يوجد . (٢) ص : صحة . (٣) ص : بالمباشر . (٤)—(٤) ص : تكن ماهنا حاجة . (٥) ص : يحتاج ؛ ف : بلا نقط . (٦) ف : عندكم . (٧) ف : وجوده . (٨) ص : يحتاج ؛ ف : بلا نقط . (٩) ص : يحتج ؛ ف : بلا نقط . (١٠) ص : يوجد . (١١) ص : واذا . (١٢) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط .

٥١٣ (١) ص : — لهم . (٢) ص : القدرة .

وتحريكه ، ضربه[٣] الضرب الشديد ، فكان[٤] عند ذلك الألم الكثير . وإذا قصد إلى ذهاب الحجر في[٥] جهة منه[٦] ، دفعه في تلك الجهة ولم يدفعه في غيرها . وكل هذا يدل على أن هذه الحوادث فِعْل للعبد الفاعل لما يكون عنده من هذه[٧] الأمور .

٥١٤ **يقال لهم** : لم قلتم ذلك وما دليلكم عليه ، ففي نفس هذا خالفناكم ؟ فلا تجدون فيه متعلقاً سوى الدعوى[١] . ثم يقال لهم : فيجب على موضوع اعتلالكم – لو أجرى الله العادة بفعل سكون الحبل[٢] وحبس الحجر في مكانها[٣] عند مباينة يد[٤] الإنسان لها وترك اعتماده[٥] عليها ، وفعل تحريكها وخروجها عن المكان عند مماسّة يد الإنسان لها[٦] واعتماده عليها ، حتى يحبس الحجر في مكانه ويُسكنه كلما[٧] فارقه العبد وباينه ، ويُخرجه عن المكان ويفعل[٨] ذهابه كلما ماسّه واعتمد عليه وقصد حبسه في المكان – أن يكون[٩] ذهاب الحجر عن المكان وحركته متولدًا عن مباينة يده له وترك اعتماده عليه ، وذهابه وخروجه عن المكان متولدًا عن مماسّة يده له واعتماده عليه (ف ١٥٤ و) في جهة المكان وقصده إلى حبسه فيه ، إذا فعل[١٠] الله ذلك أبدًا على وتيرة واحدة وأجرى[١١] به (ص ١٦٤ و) العادة ، لأن ذلك مقدور عندنا وعندكم .

٥١٥ **وكذلك** لو أجرى العادة بأن[١] يفعل الألم الشديد العظيم عند الضرب اليسير ، ولا يفعل الألم العظيم الكثير[٢] عند شديد الضرب ، بل يفعل ما ينافيه من اللذّات ، [لوجب] أن[٣] يكون يسير الضرب مُولِدًا لعظيم الألم[٤]

(٣) ص : + ودفعه . (٤) ص : وكان . (٥) ف : من . (٦) ف : يمنة . (٧) ف : – هذه .

٥١٤ (١) ص : الدعاوى . (٢) ف : الحيل . (٣) ص ف : مكانه . (٤) ص : – يد . (٥) ف : الاعتماد . (٦) ف : لها . (٧) ص : كما . (٨) ص : بفعل (– و) . (٩) أن يكون : في محل الرفع ، فاعل « يجب » السابقة (بعد « ثم يقال لهم ») . (١٠) ص : فعله ، و – الله . (١١) ف : واخري ، و – به .

٥١٥ (١) ف : ان . (٢) ص : – الكثير . (٣) ص : او . (٤) ص : اللذات .

وشديده مولدًا ليسيره . و [لو أجرى العادة] بأن يفعل اجتماع أجزاء الكون ومجاورتها عند الزجّة وتفرُّق أبعاضه ومباينتها عند إمساكه[٥] الوفيق في اليد وحبسه ، [لوجب] أن يكون الكسر[٦] متولدًا عن حبسه[٧] في اليد[٨] والصحّة والاجتماع والمجاورة متولدًا[٩] عن دفعه وزجّه ، إذا أجرى العادة بأن يجعل ذلك على وتيرة واحدة[٨] . فإن مرّوا على هذا تجاهلوا وتركوا قولهم[١٠] ؛ وإن أبوه وقالوا[١١] : لو أجرى العادة بفعل ذلك ، لم تكن هذه الأسباب مُولِّدة لما سألتم عنه – أبطلوا دليلهم إبطالًا ظاهرًا .

٥١٦ **وإن قالوا** : هذا مما لا يجوز أن يفعله الله ، لأن فيه ، لو فعله ، إفسادًا للأدِلّة[١] . قيل لهم : هذا جهل عظيم[٢] منكم ، لأنه لو كان ما[٣] ذكرتموه دليلًا عقليًا[٤] (ف ١٥٤ ظ) صحيحاً ، لم يجز فساده بفعل من الأفعال يخرج الى الوجود ؛ كما أنه[٥] لا يجوز فساد دلالة[٦] تعاقُب الأعراض على الأجسام على حدوثها[٧] بفعل يخرج إلى الوجود . وكل ما جوّزنا[٨] فساده يوماً ما من الأدلة العقلية[٩] خرج عن[١٠] أن يكون دليلًا . ثم يقال لهم : ويجب[١١] على اعتلالكم هذا[١٢] أن يكون حدوث الموت عند ضرب العنق ، واللذّة عند الحكّة ، واللون عند الضرب[١٣] ، والبياض والصلابة في الدبس عند سوطه ، والصحّة عند الشدّ والجبر ، وحدوث النماء عند السقي والتسميد ، فعلًا لضارب العنق وفاعل الحكّة[١٤] وسائط الدبس ومسقي الزرع (ص ١٦٤ ظ)

---

(٥) ص : – إمساكه . (٦) ص : الكثير . (٧) ص : مسكه ، و + الرفيق . (٨)–(٨) ف : وامساكه وزجه مولداً لاجتماعه وتأليف أجزائه. وكذلك اذا اخري (اقرأ : أجرى) العادة بان يفعل الألم الشديد العظيم عند يسير الضرب ويسيره عند كثير الضرب وشديده وفعل ذلك على وتيرة واحدة وجب القضاء على ان يسير الضرب ورفيقه يولد كبير الالم وعظيمه وان عظيم الضرب يولد يسير الالم . (٩) متولداً : ولعل الأحسن أن نقرأ « متولدة » . (١٠) ص : ملهبهم . (١١) ص : وقالوا جرى ، باسقاط « لو أ » من « وقالوا (لو أ) جرى » .

٥١٦ (١) ص : افساد الادلة . (٢) ص : – عظيم . (٣) ص : مما . (٤) ص : عقيلاً . (٥) ص : – انه . (٦) ف : دلااله . (٧) ص : + لا . (٨) ص : ظننا . (٩) ص : العقيلة . (١٠) ص : – عن . (١١) ص : فيجب . (١٢) ص : – هذا . (١٣) ص : الضربة . (١٤) ص : الحركة .

ومسَّده . وكذلك الشبع والريّ والإسكار يجب أن يكون فعلًا للآكل الشارب . فإن مرّوا على هذا أجمع تركوا قولهم ، لأنه ليس منهم[15] من يجمع بين جميع[16] هذه الأقاويل . وإن أبوه ، أو شيئاً منه[17] ، نقضوا اعتلالهم نقضاً ظاهراً[18] . وبالله التوفيق[19] !

---

(١٥) ص: فيهم . (١٦) ف: — جميع . (١٧) ص: — أو شيئاً منه . (١٨) ف: ظاهر . (١٩) ص: — وبالله التوفيق .

[الباب السابع والعشرون]

باب الكلام في خلق الأفعال

٥١٧ **ان قال قائل** : لم قلتم إن الباري عز وجل خالق لجميع أفعال العباد ؟ قيل له : الدليل على ذلك من جهة العقول أنه تعالى[1] قادر على جميع الأجناس التي يكتسبها العباد[2] . فإذا ثبت من قولنا جميعاً أنه قادر على فعل مثل ما يكتسبه العباد على الوجه الذي (ف ١٥٥ و) يوجد عليه كسبهم ، وجب [3]أنه قادر[3] على نفس كسبهم . لأنه لو لم يقدر عليه مع قدرته على مثله ، لوجب عجزه عنه واستحالة قدرته على مثله . فثبت بذلك أن أفعال الخلق مقدورة له ، فإذا وجدت ، كانت أفعالًا له . لأن القادر على الفعل إنما يكون فاعلًا له إذا حصل مقدوره[4] موجودًا ، وليس يحصل المقدور مفعولًا إلا لخروجه إلى الوجود فقط . فدل ما قلناه على خلق الأفعال .

٥١٨ **ومما يدل** أيضاً على خلق أعمال العباد علمنا بوقوعها على أحكام وأوصاف وحقائق لا يعلمها العباد ، من نحو كونها أعراضاً وأجناساً مختلفة وأدلة على ما هي أدلة عليه وموجودة[1] على صفة دون صفة ، مع العلم بجحد كثير منهم للأعراض وإنكار الأدلة عليها[2] والجهل بحقائق ما وقعت عليه الأفعال

---

٥١٧ (١) ف : — تعالى. (٢) ص : العبد. (٣)–(٣) ف : ان يكون قادراً. (٤) ص : مقدوراً .

٥١٨ (١) ص : وموجوداً . (٢) ف : — عليها .

والصفات التي هي عليها . وليس يجوز أن[٢] يخلقها على الحقائق والأحكام والأوصاف التي قدّمنا ذكرها[٣] الساهي عنها والجاهل بحقائقها (ص ١٦٥ و) ومَن ليس بقاصد إلى إيجادها[٤] . لأن ذلك لو جاز ، لجاز وقوع[٥] جميع المخلوقات من فاعل هذه[٦] سبيله ، ولاستغنى[٧] جميعها عن أن يكون فاعلها عالماً قاصداً — كما أنه لو جاز وقوع بعضها من غير فاعل ، لجاز ذلك في جميعها . وهذا يوجب بطلان دلالة شيء[٨] من الخلق على علم فاعله وقصده — يتعالى عن ذلك[٩] ! فثبت أن الخالق لضروب الأفعال هو الله العالم بحقائقها و[١٠]القاصد إلى (ف ١٥٥ ظ) إيجادها[١١] .

٥١٩ ومما[١] يدل على ذلك أيضاً من القرآن قوله تعالى[٢] : « وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ »[٣] . فأخبر أنه خالق لنفس عملنا — كما قال : « جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ »[٤] ، فأوقع الجزاء على نفس أعمالهم . فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون أراد[٥] أنه خلق الأصنام[٦] التي عملوا فيها ؟ قيل لهم[٧] : الأصنام أجسام[٨] ، والأجسام لا يجوز أن تكون[٩] أعمالاً[١٠] للعباد على الحقيقة . فإن قالوا : أليس قد قال تعالى[١١] : « تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ »[١٢] ، وهي[١٣] لم تلقف[١٤] إفكهم ؟ قيل لهم : أجل ، لأن الله تعالى[١٥] ما ذكر إفكهم ، بل ذكر مأفوكهم ، لأن ما يأفكون هو المأفوك — كما أن ما يأكلون ويشربون ويضربون هو المأكول والمشروب والمضروب . وكذلك[١٦] قوله « أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ »[١٧] لم[١٨] يعرض تعالى[١٩] فيه لذكر النحت ، وإنما ذكر المنحوت ، لأن ما ينحتون[٢٠] هو منحوتهم لا نحتهم . فبطل تعلقهم وتعليلهم .

---

(٢)–(٣) ص : يخلق كثيراً من المخلوقات . (٤) ف : انجادها . (٥) ص : ان يقع . (٦) ص : هذا . (٧) ص : لا يستغنى . (٨) ص : كثير . (٩) ص : – يتعالى عن ذلك . (١٠) ف : – و . (١١) ف : انجادها .

٥١٩ (١) ف : – مما . (٢) ف : – تعالى . (٣) الصافات ٣٧ : ٩٤/٩٦ . (٤) الأحقاف ٤٦ : ١٣/١٤ . (٥) ص : المراد ، و – انه ؛ ف : ارادا به . (٦) ف : خالق للاصنام . (٧) ص : له . (٨) ص : اجساماً . (٩) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (١٠) ص : افعالاً . (١١) ف : – تعالى . (١٢) الأعراف ٧ : ١١٤/١١٧ . (١٣) ص : – وهي . (١٤) ص : يتلقف . (١٥) ص : – تعالى . (١٦) ص : فكذلك . (١٧) الصافات ٣٧ : ٩٣/٩٥ . (١٨) ص : ولم . (١٩) ف : – تعالى . (٢٠) ص : ينحتونه .

٥٢٠ **ويدل على ذلك** أيضاً من القرآن قوله عز وجل[١] : « وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّاماً آمِنِينَ »[٢] . والتقدير منه هو خلق الشيء[٣] وجَعْله على مقدار ما وإيقاعه بحسب قصده وإرادته . و[٤]يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى[٥] : « وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ (ص ١٦٥ ظ) وَٱخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ »[٦] . يريد تعالى[٧] باختلاف الألسن عند كافّة أهل التأويل اختلاف اللغات[٨] والكلام بالألسن ؛ ولم يرد اختلاف مقاديرها ، لأنه يُبطل معنى تخصيص اختلاف الألسن بكونه آية له[٩] . فلما كان كلامنا (ف ١٥٦ و) المختلف من آياته ، وجب أن يكون خلقاً له تعالى[١٠] .

٥٢١ **ويدل على ذلك** أيضاً قوله تعالى : « وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ »[١] . يقول تعالى[٢] : كيف لا أعلم ما تسرّونه[٣] وتخفونه من القول ، وأنا الخالق له ؟ لأن خلقه لموضع القول لا يدل عندنا وعندهم[٤] على العلم بما فعل فيه[٥] ، كما لا يدل عندهم بناء الدار وعمل الطوب[٦] على علم فاعله بما أودعه غيره وجعله فيه . والله تعالى[٧] جعل كونه خالقاً دليلاً على علمه ، فيجب أن يكون إنما عنى خلقه نفس القول دون خلقه[٨] مكانه وموضعه .

٥٢٢ **ويدل على ذلك** أيضاً قوله تعالى : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللّٰهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ[١] ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ »[٢] . فنفى أن يكون خالقاً[٣] غيره ، كما

---

٥٢٠ (١) ف : — عز وجل . (٢) سبأ ٣٤ : ١٧/١٨ . (٣) ص : السير . (٤) ص : + بما . (٥) ص : عز وجل . (٦) الروم ٣٠ : ٢١/٢٢ . (٧) ف : — تعالى. (٨) ص : اللغة . (٩) ص : — له . (١٠) ف : — تعالى .

٥٢١ (١) الملك ٦٧ : ١٣—١٤ . (٢) ف : — تعالى . (٣) ف : يسرونه. (٤) ص : عندكم . (٥) ص : منه . (٦) ص : الطرق ؛ ف : في الهامش « الطوب اللبن » . (٧) ف : — تعالى . (٨) ف : خلق .

٥٢٢ (١) ف : — من السماء والارض . (٢) فاطر ٣٥ : ٣ . (٣) ولعل الأحسن أن نقرأ « خالقٌ غيرُهُ » ، و « يكون » بمعنى « يوجد » ؛ وتمكن القراءة « خالقاً غيره » بتقدم خبر كان على اسمها ؛ ويجوز أيضاً إسقاط «أن يكون» .

نفى إلهًا غيره في قوله: «[٤]مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ»[٥]. فان قالوا: إنما نفى خالقاً غيره يرزق من[٦] السماء والأرض. قيل لهم: وكذلك[٧] إنما نفى إلهًا غيره يأتي بليل تسكنون فيه. فإن مرّوا على هذا[٨] فارقوا الدين؛ وإن أبوه أبينا تأويلهم. ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى[٩]: «وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ[١٠] ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ»[١١]. وقد عبدت الإنس،[١٢] الملائكة، وقد نفى الله تعالى[١٣] أن يكونوا خالقين لشيء على وجه.

٥٢٣ **ويدل** (ص ١٧٣ و)[١] **على ذلك** أيضاً قوله تعالى[٢]: «أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ»[٣]. فحكم تعالى[٤] بشرك من ادّعى أنه يخلق كخلقه ومن أثبت ذلك لأحد من خلقه. فلو كان العباد يخلقون كلامهم (ف ١٥٦ ظ) وحركاتهم وسكونهم[٥] وإراداتهم وعلومهم، وهذه الأجناس أجمع كخلقه ومن جنس ما يوجده[٦]، لكانوا قد[٧] خلقوا كخلقه وصنعوا كصنعه، ولتشابه[٨] على الخلق خلقه وخلقهم — تعالى عن ذلك[٩]!

ذكر شبه لهم ونقضها

٥٢٤ **فد قالوا**: لو كانت أفعالنا[١] خلقاً لله، لكانت مقدورة لنا وله. ولو كان ذلك كذلك، لجاز أن [٢]نفعلها ويتركها هو أو نتركها[٢] ويفعلها، فيكون[٣] الشيء الواحد مفعولاً متروكاً. قيل لهم: هذا باطل، لأن الإنسان لا يقدر على الفعل إلا في حال وجوده، فلا[٤] يجوز أن يتركه في حال

(٤) ف: + هل. (٥) القصص ٢٨: ٧٢. (٦) ف: + في. (٧) ص: فكذلك.
(٨) ص: ذلك. (٩) ص: — تعالى. (١٠) ف دونه (— الله). (١١) النحل ١٦: ٢٠.
(١٢) ف: + و. (١٣) ف: — تعالى.

٥٢٣ (١) انتبه للاختلاط في ترتيب أوراق ص. (٢) ف: — تعالى. (٣) الرعد ١٣: ١٦/١٧. (٤) ف: — تعالى. (٥) ص: وسكوتهم. (٦) ف: + منها.
(٧) ص: — قد. (٨) ص: وتشابه، و — على الخلق. (٩) ص: — عن ذلك.

٥٢٤ (١) ص: افعالهم. (٢)—(٢) ص: يفعلها ويتركها او يتركها. (٣) ص: ويكون.
(٤) ص: ولا.

قد وجد فيها . ولا يجوز أيضاً أن يتركه الله في تلك الحال ، لأنه هو الموجد[٥] لعينه دون العبد الذي يكسبه ، فلو[٦] تركه لم يكن موجودًا .

٥٢٥ **فإن[١] قالوا** : الدليل على أن افعالنا خلق لنا كونها واقعة بحسب قصودنا وإرادتنا وامتناعنا منها[٢] إذا شئنا . قيل لهم : ما أنكرتم أن يكون الله هو الخالق لها والخالق لقصودكم إليها ، وهو التارك لخلقها في حال انصرافكم عنها وإعراضكم عن القصد إلى اكتسابها ؟ فلا[٣] يجدون في ذلك متعلقاً .

٥٢٦ **فإن[١] قالوا** : الدليل على أنه لا يجوز أن تكون[٢] أفعالنا خلقاً لله تعالى[٣] أنه لو كان هو الخالق لها ، لم يصحّ أمره بها ونهيه عن بعضها وإثابته على الحسَن (ف ١٥٧ و) الجميل منها وعقابه على القبيح من جملتها . قيل لهم : لم قلتم ذلك[٤] ؟ فلا يجدون[٥] في ذلك وجهاً. ثم يقال لهم : (ص ١٧٣ ظ) ما أنكرتم أن لا يكون الله تعالى[٦] آمرًا لأحد من خلقه بخلق شيء من الأفعال[٧] ولا ناهياً له عن ذلك ولا مثيباً لأحد على أن خلق شيئاً ولا معاقباً له على ذلك ، لأن الخلق مستحيل من العبد ؛ وأن يكون إنما أمر باكتساب ما خلقه ونهى عن ذلك وأثاب وعاقب وذمّ ومدح ووعد وتوعّد[٨] على أن اكتسب العبد ما نهى عنه وأمر به فقط ؟ بل ما أنكرتم أن يكون إنما[٩] جعل هذه[١٠] الأفعال علماً على إثابة من أحبّ إثابته وعقاب من أحبّ عقابه فقط ؟

٥٢٧ **فإن قالوا** : لا نعقل معنى قولكم « اكتسب الفعل » حتى نعقل[١] الأمر به والنهي عنه . قيل لهم : معنى الكسب أنه تصرّف[٢] في الفعل بقدرة تقارنه في محلّه[٣] فتجعله[٤] بخلاف صفة الضرورة من حركة الفالج وغيرها .

---

(٥) ص : الموجود . (٦) ص : ولو .
٥٢٥ (١) ف : وان . (٢) ص : وامتناعه منا . (٣) ص : ولا .
٥٢٦ (١) ف : وان . (٢) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (٣) ف : — تعالى .
(٤) ص : هذا . (٥) ف : تجدون . (٦) ف : — تعالى . (٧) ص : — من الأفعال .
(٨) ص : تواعد . (٩) ص : — انما . (١٠) ص : هذا ، و — الأفعال .
٥٢٧ (١) ص : يفعل . (٢) ص : يتصرف . (٣) ص : مختلفه . (٤) ص : فيجعله ؛ ف : بلا نقط .

وكل[٥] ذي حِسّ سليم يفرق بين [٦]حركة يده على طريق الاختيار[٦] وبين حركة[٧] الارتعاش من الفالج ، وبين اختيار المشي والإقبال والإدبار وبين الجرّ والسحب والدفع . وهذه الصفة المعقولة[٨] للفعل حِسًّا هي[٩] معنى كونه كسباً. فلا معنى لدعواكم أن ما نقوله[١٠] غير معقول .

٥٢٨ [١]فإن[٢] قالوا : الدليل على أن الله غير خالق لأفعال العباد أن منها الظلم والجور[٣] والفساد . فلو كان خالقاً[٤] لها ، لكان بخلق[٥] الظلم والجور والسفه ظالماً[٦] جائرًا سفيهاً . فلما لم يجز ذلك، صحّ ما قلناه . يقال لهم : لم قلتم إن هذا واجب ، وما دليلكم عليه ؟ فإن قالوا : لأن فاعل الظلم منّا ظالم (ف ١٥٧ ظ) وفاعل الجور منّا[٧] جائر . قيل لهم : ما أنكرتم أن يكون فاعل الظلم والجور منّا ظالماً جائرًا[٨] لأنه منهيّ عنه[٩] وفاعل له في نفسه ولنفسه[١٠] ؟ (ص ١٦٧ و)[١١] والقديم تعالى[١٢] يخلق الظلم والجور والسفه جورًا وظلماً وسفهاً لغيره لا لنفسه ولا في نفسه . وهو تعالى[١٣] غير [١٤]مأخوذ بذلك[١٤] ولا مطالب بتركه ولا مخالف بفعله[١٥] أمرَ مَن يلزمه طاعته والانقياد له[١٦] . فبطل ما قلتم .

٥٢٩ ثم يقال لهم : إن وجب أن يكون الباري بفعل الظلم ظالماً قياساً على الشاهد وجب أن يكون بفعل[١] الإرادة لغيره مريداً ، وبفعل فساد الزرع ودم الحيض – الذي هو أذًى كما أخبرنا[٢] – مريدًا[٣] موذياً مفسدًا ،

---

(٥) ف : فكل . (٦)–(٦) ف : اختيار حركة اليد . (٧) ف : – حركة . (٨) ص : المفعولة . (٩) ص : هو . (١٠) ص : تقولونه .

٥٢٨ (١) ص : + شبهة لهم اخرى . (٢) ف : وان . (٣) ص : والفساد والجور . (٤) ص : خالقها (– لها) . (٥) ص : يخلق . (٦) ص : – ظالماً . (٧) ص : – منا . (٨) ص : ظالم جائر . (٩) ف : عن فعل ذلك . (١٠) ص : – ولنفسه . (١١) انتبه للاختلاط في ترتيب أوراق ص. (١٢) ف :– تعالى. (١٣) ف :– تعالى . (١٤)–(١٤) ف : مزجور عن ذلك . (١٥) ص : لفعله . (١٦) ص : اليه .

٥٢٩ (١) ص : بخلق . (٢) ف : أخبر ؛ راجع : البقرة ٢ : ٢٢٢ . (٣) ص : « مريداً » بعد « مفسداً » ؛ ولعل إسقاطها أحسن .

لأن فاعل الإرادة[٤] والأذى والفساد منّا مفسد مؤذٍ[٥] مريد . فإن مرّوا على ذلك فارقوا[٦] الدين ؛ وإن أبوه لعلّة ما ، تركوا التعلق بالوجود . ويقال لهم : فيجب على اعتلالكم أن يكون الباري سبحانه[٧] بخلقه حركة غيره وموته وحياته وعلمه وجهله وصحّته وسقمه وجنونه وهوسه ولونه وضرورته متحركاً متلوناً وحيًا و[٨]ميتاً ومضطرًا وصحيحاً وسقيماً . فإن مرّوا على ذلك فارقوا الدين ؛ وإن أبوه تركوا اعتلالهم .

٥٣٠ **ويقال لهم** : قولنا « ظالم » و « جائر » إنما أُخذ في[١] اللغة من « جارَ » و « ظَلَمَ » ، ولم يؤخذ من فعل الجور[٢] والظلم . كما أن قولنا «ضارب» و « متلوّن » و « متحرّك » إنما أُخذ من قولنا « تحرّكَ » و «ضَرَبَ» و « تلوّن » ، لا من خلق الحركة والضرب واللون وفعل[٣] ذلك . فكما[٤] جاز[٥] (ف ١٥٨ و) أن يخلق[٦] الحركة واللون والضرب مَن ليس بضارب متلوّن متحرّك ، جاز أيضاً أن يخلق الظلم والجور مَن ليس بظالم ولا جائر . ولا جواب عن ذلك . (ص ١٦٧ ظ) .

باب ذكر آيات من القرآن[١]
يحتج[٢] بها القدرية[٣] في أن العباد يخلقون أفعالهم

٥٣١ **وإنه[١] استدلوا[٢]** بقوله تعالى : « وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً »[٣] ، فالجواب عنه أنه تعالى[٤] عنى : « إنكم[٥] تختلقون كذباً » ، أي : تتخرّصون وتكذبون

(٤) ص : الاذى والارادة . (٥) ص : مريد موذ ؛ ف : مريداً . (٦) ص : تركوا دينهم .
(٧) ص : — سبحانه . (٨) ص : — و .
٥٣٠ (١) ص : من . (٢) ص : الظلم والجور . (٣) ف : وفعلها (— ذلك) .
(٤) ص : فلما . (٥) ف : + لاجل ذلك . (٦) ص : يلحق .
(العنوان) (١) ص : — من القرآن . (٢) ص : يحتجون . (٣) ص : — القدرية في أن العباد يخلقون أفعالهم .
٥٣١ (١) ص : فان . (٢) ف : + في ذلك . (٣) العنكبوت ٢٩ : ١٧/١٦ .
(٤) ف : — تعالى . (٥) ص : — انكم ، و « تخلقون » .

كذباً . فالخلق[٦] يكون بمعنى الكذب والاختلاق . ومنه قوله تعالى[٧] : « إِنْ هٰذَا إِلَّا[٨] ٱخْتِلَاقٌ »[٩] و « إِنْ هٰذَا إِلَّا[٨] خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ »[١٠] — يعنون[١١] كذبهم . وقولهم « هذا حديث مخلوق » يريدون[١٢] به هذا المعنى .

٥٣٢ **وانه[١] استدلوا** بقوله عز وجل[٢] : « وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْئَةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي »[٣] ، فالمراد بذلك[٤] : « إنك[٥] تُقدِّر بقلبك وتصوّر بيدك » . والخلق يكون بمعنى تقدير القلب وفكرته ويكون معناه تصوير اليد وحركاتها واعتماداتها التي يخلق عنده أشكال ما ماسّته اليد وباشرته . ونحن لا ننكر أن يكون عيسى ، عليه السلام[٦] ، مفكرًا[٧] بقلبه ومحركاً[٨] ليده وجوارحه حركات وفكرًا يخلق الله عنده[٩] اجتماع المصوّرات من الأجسام . قال الشاعر :

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـضُ ٱلْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي[١٠]

(ف ١٥٨ ظ) يعني تمضي[١١] ما قدرت ومنهم من يقدر[١٢] ثم لا يمضي . وقال آخر[١٣] :

وَلَا يُنِيطُ[١٤] بِأَيْدِي ٱلْخَالِقِينَ وَلَا أَيْدِي ٱلْخَوَالِقِ إِلَّا جَيِّدَ ٱلْأَدَمِ[١٥]

يريد أيدي المقدّرين للأدم بأيديهم وقلوبهم .

٥٣٣ **وانه[١] استدلوا** بقوله تعالى[٢] : « فَتَبَارَكَ[٣] ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَالِقِينَ »[٤] ، فالجواب[٥] عنه أنه تعالى[٦] عنى – وهو أعلم – أحسن المقدّرين تقديرًا وأحسن

---

(٦) ص : والخلق ، و – يكون . (٧) ص : عز وجل . (٨)–(٨) ص : – اختلاق وان هذا الا . (٩) ص ٣٨ : ٦/٧ . (١٠) الشعراء ٢٦ : ١٣٧ . (١١) ص: يعني . (١٢) ص: يراد .

٥٣٢ (١) ص: فان . (٢) ف : – عز وجل . (٣) ص : – باذني ؛ المائدة ٥ : ١١٠ . (٤) ص: به . (٥) ف : – انك . (٦) ف : – عليه السلام ، و + وغيره . (٧) ص: تفكر . (٨) ص: وتحرك بيده . (٩) ص: عند . (١٠) كامل . (١١) ص: – تمضي؛ ف : يمضى . (١٢) ص : يصور . (١٣) ف : الآخر . (١٤) ف : نط . (١٥) بسيط .

٥٣٣ (١) ص: فان ؛ ف: – ان . (٢) ف: – تعالى . (٣) ف: فبارك (؟) .
(٤) المؤمنون ٢٣ : ١٤ . (٥) ف : والجواب . (٦) ف : – تعالى .

المصوّرين تصويرًا . يقول إن تصويره ألطف وأحسن من تصويرهم ، (ص ١٦٨ و) وإن تقديره ، التي هي إرادته وقصده ، أصوب من تقديرهم وارتيائهم. ويحتمل أن يكون الله تعالى[٧] ، لما[٨] ذكر نفسه مع غيره الذي ليس بخالق ، سمّاهم باسمه مجازًا واتّساعاً . كما قالوا « عدل العمرين » — يعنون أبا بكر وعمر . وكما قالوا « الأسودان » يعنون الماء والتمر . وكما قال الشاعر :

أَخَذْنَا بِآفَاقِ ٱلسَّمَاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَرَاهَا وَٱلنُّجُومُ ٱلطَّوَالِعُ[٩]

يعني الشمس والقمر . فكذلك قوله[١٠] « الخالقين » ، والخالق منهم واحد .

٥٣٤ **فإن قالوا** : الألف الذي في قوله « أَحْسَنُ »[١] ألف مبالغة لا يدخل في مثل[٢] هذا الكلام إلا للاشتراك وإيقاع التفاضل في الوصف . قيل لهم : الأصل في هذه[٣] الألف كما زعمتم . إلا أنها قد تجيء للإفراد[٤] بالوصف[٥] وتكذيب دعوى من ادّعى مشاركة ما ليس له الوصف لما[٦] هو له : نحو قوله تعالى[٧] : « آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ »[٨] على (ف ١٥٩ و) وجه التكذيب لدعواهم الخير فيما يشركون به ؟ وقول حسان بن ثابت :

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَـهُ بِنِدٍّ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا ٱلْفِـدَاءُ[٩]

يعني : إن كان في هجاء[١٠] النبيّ ، صلى الله عليه وسلم[١١] ، خير على ما ادّعاه[١٢] . وكذلك قول الفرزدق :

إِنَّ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُـهُ أَعَزُّ وَأَطْـوَلُ[١٣]

يريد : إن كان بيت جرير عزيزًا طويلًا على ما يدّعيه . وكذلك (ص ١٦٨ ظ) قوله تعالى : « وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ »[١٤] ، يعني[١٥] : عندكم وفي اعتقادكم وظنونكم

---

(٧) ف : — تعالى . (٨) ص : اذا . (٩) طويل . (١٠) ص : — قوله .

٥٣٤ (١) ص : + الخالقين . (٢) ف : — مثل . (٣) ص : ذلك (— الألف) .
(٤) ص : للاقرار . (٥) ص : + « نحو قول الله عز وجل خير اما تشركون على وجه التكذيب » ، وهذا تكرار مأخوذ مما يلي أدناه . (٦) ص : الذي . (٧) ص : — تعالى . (٨) ص ف : تشركون ؛ النمل ٢٧ : ٥٩/٦٠ . (٩) وافر . (١٠) ص : فيما هجا . (١١) ف : — وسلم .
(١٢) ص : ادعوا . (١٣) ف : واطوال ؛ كامل . (١٤) الروم ٣٠ : ٢٧/٢٦ .
(١٥) ص : يريد تعالى انه .

أن ابتداء الشيء على كل فاعل[١٦] أهون عليه من إعادته . فكذلك[١٧] قال: « وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ »[١٨] . فكذلك لما علم الله[١٩] أن قوماً ادّعوا مع الله خالقاً غيره ، منكم ومـَن[٢٠] سلف من إخوانكم ، قال : « فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَالِقِينَ »[٢١] الذي ادّعى[٢٢] المبطلون أنهم يخلقون . فسقط[٢٣] ما توهموه .

٥٣٥ **فإن قالوا** : أفليس[١] قد قال الله تعالى[٢] : « ٱلَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ »[٣] ؟ فكيف يكون القبيح من خلقه وليس بحَسَن ؟ قيل لهم : ليس « أَحْسَنَ » من معنى « حَسَنٌ » بسبيل ، وإنما معنى « أَحْسَنَ » أنه يُحسِن ويعلم كيف يخلق — كما يقال « فلان يُحسن الظلم ، ويحسن السفه ، ويحسن فعل الخير والجميل[٤] » ، أي : يعلم كيف يفعل ويعرفه . وليس معنى قولهم « يُحسن القبيح والسفه » أنه يجعل ذلك حسَناً . فبطل ما قلتم .

٥٣٦ **فإن قالوا** : أفليس قد قال الله عز وجل[١] : « وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا »[٢] ؟ وقال : « وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِٱلْحَقِّ »[٣] . (ف ١٥٩ ظ) والباطل من أفعال العباد ليس بحق . قيل لهم[٤] : معنى ذلك أنه ما خلق السمٰوات والأرض وما بينها[٥] ، وهو لا يريد إثابة المتقين الطائعين ولا مجازاة المسيئين المذنبين [٦]والكافرين ، على ما يتوهّمه مَن زعم أنه لا حشر ولا نشر ولا ثواب[٦] ولا عقاب . فلذلك قال تعالى[٧] : « ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ ٱلنَّارِ » ، [٨]يعني : من إنكارهم الثواب والجزاء والعقاب[٨] . وقوله « وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا (ص ١٦٩ و)

---

(١٦) ف : عاقل . (١٧) ص : وكذلك . (١٨) الروم ٣٠ : ٢٦/٢٧ . (١٩) ف : — الله . (٢٠) ص : ومن . (٢١) المؤمنون ٢٣ : ١٤ . (٢٢) ص : ادعاه . (٢٣) ص : — فسقط .

٥٣٥ (١) ص : اليس . (٢) ف : — الله تعالى . (٣) السجدة ٣٢ : ٦/٧ . (٤) ص : — والجميل .

٥٣٦ (١) ف : — الله عز وجل . (٢) ص : ٣٨ : ٢٦/٢٧ . (٣) الحجر ١٥ : ٨٥ . (٤) ف : له . (٥) ف : + باطلاً . (٦)–(٦) ص : مفقود . (٧) ص : — تعالى ؛ ص ٣٨ : ٢٦/٢٧ . (٨)–(٨) ص : في انكار الجزاء والثواب والعقاب.

إِلَّا بِٱلْحَقِّ » يعني[٩] أنه ما خلق ذلك إلا بقوله وكلامه الذى هو الحق . ويمكن أن يكون عنى : « إني ما خلقتها ظالماً لخلقها[١٠] ولا تجاوزتُ بفعلها أمر آمر ولا زجر زاجر » . [١١]ويحتمل أن يكون عنى : « إني ما خلقتها وكلفت أهلها [إلا] وأنا مريد لإثابة الطائعين وعقوبة العاصين » .

مسألة

٥٣٧ فإن قالوا : أفليس قد قال الله[١] : « مَا تَرَى فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ »[٢] ؟ فكيف يجوز أن[٣] يكون خالقاً للكفر والقبائح ، وهي أفعال فاسدة متفاوتة ؟ يقال[٤] لهم : إن الله تعالى[٥] خبر أنه لا يُرى في خلق السموات[٦] من تفاوت ، لأنه قال : « خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقاً » — يعني بعضها فوق بعض — « مَا تَرَى فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِنْ تَفَاوُتٍ » — يعني السموات والأرض ؛ ثم قال : « فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ » — يعني في السماء — « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » — يعني من صدوع وشقوق ، يريد الإخبار عن إتقان فعلها وعجيب صنعها . والكفر لا فطور فيه ولا شقوق . ولولا الجهل ما تعلقوا بمثل[٧] (ف ١٦٠ و) هذا التأويل .

مسألة

٥٣٨ فإن قالوا : فما معنى قول[١] الله تعالى : « أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ »[٢] وتبرُّئه من شركهم ؟ قيل لهم : إن الله تعالى[٣] لم يعرض في[٤] هذه الآية لذكر الشرك بتولٍّ[٥] له ولا تبرُّؤ[٦] منه . وإنما قال : « بَرَآءَةٌ

(٩) ص: بمعنى . (١٠) ف: بخلقها . (١١) من هنا الى آخر الفقرة في ف فقط .

٥٣٧ (١) ف: — الله . (٢) الملك ٦٧ : ٣ . (٣) ص: — يجوز أن . (٤) ص: قيل . (٥) ف: — تعالى . (٦) ف: الرحمن . (٧) ف: يكرر « بمثل » .

٥٣٨ (١) ص: قوله عز وجل . (٢) التوبة ٩ : ٣ . (٣) ف: عز وجل . (٤) ف: — في . (٥) ص: بقول . (٦) ص: تبريا ؛ ف: تبرى .

مِنَ ٱللهِ وَرَسُولِهِ [٧]إِلَى ٱلَّذِينَ عَاهَدتُّمْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ » إلى قوله « أَنَّ ٱللهَ بَرِيءٌ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ »[٧] — يعني : من العهود والمواثيق التي كانت بينهم وبين [٨]رسوله ، صلى الله عليه وسلم[٨]. ثم[٩] قال : « إِلَّا ٱلَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ »[١٠] . فيجب على تأويلهم ألا يكون قد برئ من شرك الذين عاهدوا منهم—وهذا جهل من قائله . ويقال لهم : فيجب على تأويلكم[١١] أن[١٢] تكون براءة الرسول منهم براءة (ص ١٦٩ ظ) من خلق[١٣] فعلهم — وهذا جهل لا يقوله أحد . فدل ذلك على أن التأويل ما ذكرناه . ثم يقال لهم : فيجب أن يدل قوله تعالى[١٤] « ٱللهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا »[١٥] على[١٦] أنه متولِّ لخلق برِّهم وإيمانهم . فإن مرّوا على هذا ، تركوا دينهم وقالوا بالحق[١٧] ؛ وإن أبوا هذا التأويل ، أبطلوا استدلالهم وتعلقهم .

مسئلة

٥٣٩ وإن[١] قالوا : فما معنى قوله : « يَلْوُونَ[٢] أَلْسِنَتَهُمْ بِٱلْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللهِ »[٣]؟ قيل لهم : معنى ذلك[٤] أنهم كذّبوا التوراة[٥] وحرّفوها وكتموا صفة النبيّ ، صلى الله عليه وآله وسلم[٦] ، والبشارة به ، وادّعوا أن الله تبارك وتعالى[٧] كذلك أنزل التوراة وتعبّدهم أن يقولوه . فأنكر الله ذلك وقال[٨] : « وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللهِ » ، أي لم أنزل التوراة كذلك ولا تعبّدتهم

(٧)–(٧) ص : مفقود؛ التوبة ٩ : ١–٣ . (٨)–(٨) ف : رسول الله عليه السلام . (٩) ص : — ثم . (١٠) التوبة ٩ : ٧ . (١١) ص : — على تأويلكم . (١٢) ص : + لا ، و « يكون » (ف : بلا نقط) . (١٣) ص : خلقهم ، و — فعلهم . (١٤) ص : — تعالى . (١٥) البقرة ٢ : ٢٥٨/٢٥٧ ، (١٦) ص : — على . (١٧) ص : — وقالوا بالحق .

٥٣٩ (١) ص : فان . (٢) ص : يلون . (٣) آل عمران ٣ : ٧٢/٧٨ . (٤) ص : — معنى ذلك . (٥) ف : وحرفوا التورية . (٦) ف : — وآله وسلم . (٧) ف : — تبارك وتعالى . (٨) ص : فقال .

بالإخبار (ف ١٦٠ ظ) بما أخبروا به[٩] . [١٠]ولم تكن[١١] المناظرة في خلق الأفعال ، فيكون[١٢] للجهّال في ذلك متعلق .

مسئلة

٥٤٠ فإن قالوا : فما معنى قوله : « فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَانِ »[١] ؟ فكيف[٢] لم يقل « هذا[٣] من عمل الرحمٰن » ؟ قيل لهم : لا خلاف بين الأمّة أن وكز موسى القبطيّ ليس من عمل الشيطان وخلقه ، فلا تعلق لكم في الظاهر . وإنما أراد ، عليه السلام[٤] ، أنه[٥] من جنس الشرّ[٦] الذي يفعله الشيطان ، وأنه من دين (ص ١٧٠ و) الشيطان ومما يأمر به ويدعو إليه ، وأنه ليس من دين الرحمٰن ولا مما[٧] تعبّد به ودعا إليه وضمن الثواب عليه . ولم يرد إخراج الباري عز وجل[٨] عن الخلق وإثبات شريك له فيه[٩] من شيطان أو[١٠] غيره . لأن[١١] هذا شرك من قائله ، وهو نبيّ يجلّ عن هذه الصفة . وهـذا هو معنى قول أبي بكر الصدّيق[١٢] وابن مسعود وغيرهما من الصحابة : [١٣]« وإن يكن خطأً فمن الشيطان »[١٣] .

مسئلة

٥٤١ فإن قالوا : فما معنى قوله[١] : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ »[٢] ؟ قيل لهم : معنى[٣] ذلك : إلا[٤] ليطيعه مَن في المعلوم[٥]

---

(٩) ص : فيه .　(١٠) ص : + « قيل لهم لا خلاف بين الأمة ان وكز موسى القبطي » ، والمقطع مشطوب . والنص سيأتي في المسئلة التالية .　(١١) ص : يكن ؛ ف : بلا نقط .
(١٢) ص : فكيف .

٥٤٠ (١) القصص ٢٨ : ١٥/١٤ .　(٢) ف : وكيف .　(٣) ص : — هذا .
(٤) ف : — عليه السلام .　(٥) ص : — انه .　(٦) ف : — الشر .　(٧) ص : فيما .
(٨) ص : — عز وجل .　(٩) ف : — فيه .　(١٠) ص : و .　(١١) ص : لكن .
(١٢) ص : — الصديق .　(١٣)-(١٣) ص : وانه ان يك خطأً فمني ومن الشيطان .

٥٤١ (١) ص : — فما معنى قوله .　(٢) النساء ٤ : ٦٤/٦٧ .　(٣) ص : معناه (— ذلك) .
(٤) ف : — الا .　(٥) ص : العلوم ان .

أنه يطيع وينقاد[٦] دون من علم أنه لا يطيع ولا ينقاد[٧] . ويمكن أن يكون التأويل في ذلـك : إلا ليأمر بطاعته والانقياد له[٨] ، [٩]فيكون معنى « إِلَّا لِيُطَاعَ » : إلا ليأمر بطاعته جميع المكلفين[٩] ، لا[١٠] لتقع الطاعة من جميعهم.

مسئلة

٥٤٢ فإن قالوا : فما معنى قوله تعالى[١] : « وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ »[٢] ؟ قيل لهم[٣] : أراد بعض الجن[٤] والإنس ، وهم الذين علم أنهم يعبدونه . لأنه قال تعالى[٥] في آية أخرى : (ف ١٦١ و)[٦] « وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا [مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ] »[٧] — أي[٦] : إنه خلق لجهنم كثيرًا من الجنّ والإنس . فإن قالوا : معنى ذلك : « إنّا سنذرأ » . قيل لهم : وقوله « إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللهِ[٨] » يعني : في الآخرة ؛ وقوله « لِيَعْبُدُونِ[٩] » يعني : في المعاد. وإن عبادته و[١٠]الاعتراف به والتصديق له[١١] يقع [١٢]في الآخرة اضطرارًا[١٢]، و[١٣]إن كان من جنس الطاعة إذا وقع[١٤] اختيارًا . [١٥]ويمكن أيضًا أن يكون المراد[١٦] بقوله « وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ » أي : ما خلقتهم إلا لآمرهم بعبادتي . ويكون المقصود بالأمر بالعبادة مَن بلغ حدّ التكليف من عقلاء الجنّ والإنس دون غيرهم . فسمّى الأمر بالعبادة عبادة لما بينهما من التعلق. وهذا أيضًا ليس ببعيد في التأويل .

---

(٦) ص : — وينقاد . (٧) ص : — ولا ينقاد . (٨) ص : — والانقياد له. (٩)–(٩) ص : مفقود . (١٠) ص: او الا ليقع .

٥٤٢ (١) ص : — تعالى . (٢) الذاريات ٥١ : ٥٦ . (٣) ص: له . (٤) ف : الانس والجن. (٥) ص: — تعالى. (٦)–(٦) ص : مفقود. (٧) الأعراف ٧ : ١٧٨ .

(٨) ف : — باذن الله ؛ النساء ٤ : ٦٤/٦٧ . (٩) ص : « ليعبد » في آخر السطر ، و «ن» بدون الواو في أول السطر التالي ؛ وتقسيم الكلمات بين سطرين يأتي كثيراً في ص . (١٠) ص : — و . (١١) ص : — له . (١٢)–(١٢) ص : فهذا قسر (؟) . (١٣) ص : — و . (١٤) ص : وقعت . (١٥) من هنا الى آخر الفقرة في ف فقط . (١٦) ف : المرادا .

مسألة

٥٤٣ **وإن سألوا[1] فقالوا** : ما معنى قوله[1] : « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى »[2] ؟ قيل لهم : معنى ذلك أن قوماً من أصحاب[3] ثمود آمنوا فاهتدوا ، ثم ارتدّوا عن الإيمان[4] (ص ١٧٠ ظ) وكفروا واستحبّوا[5] العمى على الهدى . ويمكن أن يكون أراد أنه هَدَى فريقاً من ثمود فاستحبّ[6] فريق[7] منهم[8] آخر العمى على الهدى . لأن الله تعالى[9] أخبر أنهم فريقان ، فقال عز من قائل[10] : « وَ [لَقَدْ أَرْسَلْنَا] إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا[11] هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ »[12] .

مسألة

٥٤٤ **فإن قالوا** : فما معنى قوله : « وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ »[1] ؟ فكيف يكون خالقاً لمحبّة الكافرين لكفرهم ؟ يقال لهم[2] : هذا خطاب من الله تعالى[3] للمؤمنين المستحبّين الراشدين كما وصفهم الله[4] ، (ف ١٦١ ظ) وليس المراد به الكافرين وسائر المكلفين .

مسألة

٥٤٥ **فإن قالوا** : فما معنى قوله عز وجل[1] : « لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ

---

٥٤٣ (١)–(١) ص : عن قوله . (٢) فصلت ٤١ : ١٦/١٧ . (٣) ف : — أصحاب. (٤) ف : — عن الإيمان . (٥) ف : فاستحبوا . (٦) ف : واستحب . (٧) ف : فريقاً . (٨) ص : اخر منهم . (٩) ف : — تعالى . (١٠) ص : — عز من قائل . (١١) ف : وإذا . (١٢) النمل ٢٧ : ٤٥/٤٦ .

٥٤٤ (١) الحجرات ٤٩ : ٧ . (٢) ص : — لهم . (٣) ف : — تعالى . (٤) في آخر الآية : « أولائك هم الراشدون » .

٥٤٥ (١) ف : — عز وجل .

وَهُمْ يُسْأَلُونَ»[٢]، وهم[٣] لم يفعلوا عندكم شيئاً ؟ قيل لهم : معنى[٤] ذلك أنهم يُسألون عمّا يكسبون ولا يُسأل[٥] هو تعالى[٦] عمّا يخلق[٧]، لأنه لا آمر فوقه ولا تكليف[٨] عليه فيما يخلق، وعليهم الأمر والتكليف فيما يكسبون[٨].

مسئلة

٥٤٦ فإن قالوا : و[١] كيف يكون الباري سبحانه[٢] خالقاً لمعاصي العباد وسيئاتهم، وقد قال[٣] : «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ»[٤]، فالله[٥] يتعالى أن تكون[٦] السيئة من عنده ؟ يقال لهم : أول ما في هذا أنه يجب[٧]، على موضوع تعلقكم بالآية، أن يكون خالقاً للطاعات والحسنات من أفعال العباد لإضافتها إلى نفسه — وهذا (ص ١٧١ و) ما[٨] تكرهون . ثم يقال لهم[٩] : هذه الآية دلالة على فساد قولكم، لأنها إنكار عليكم[١٠] وعلى من دان بدينكم[١١] . وذلك أن القوم كانوا يُضيفون الحسنات إلى الله تعالى[١٢] ويضيفون السيئات إلى أنفسهم . وكانوا[١٣]، إذا أصابهم الرخاء والخير، أضافوه إلى الله وبرّأوا[١٤] الرسول منه . وإذا أصابهم الجدب والشدّة، أضافوا[١٥] ذلك إلى[١٦] النبيّ، صلى الله عليه وآله وسلم[١٦]، وقالوا : «هذا منه وبشؤم طائره». فأنكر الله تعالى[١٧] ذلك من قولهم، فقال على سبيل التعجّب من قولهم والتفنيد لهم[١٨] : «إِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِ ٱللهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هٰذِهِ مِنْ عِنْدِكَ»[١٩].

---

(٢) الأنبياء ٢١ : ٢٣ . (٣) ف : فهم . (٤) ص : معناه (–ذلك) . (٥) ف : يسل. (٦) ف : – تعالى. (٧) ف : خلق . (٨)–(٨) ف : النص مكتوب في الهامش ، وبعض حروفه مقطوعة .

٥٤٦ (١) ص : – و . (٢) ص : – سبحانه . (٣) ف : + الله تعالى . (٤) النساء ٤ : ٨١/٧٩ . (٥) ف : ونفيه تعالى. (٦) ص : يكون؛ ف : بلا نقط . (٧) ف : يوجب . (٨) ص : مما يكرهون . (٩) ص : – لهم . (١٠) ف : عليهم . (١١) ف : دينهم . (١٢) ف : – تعالى . (١٣) ص : فكانوا . (١٤) ص ف : وبروا . (١٥) ص : اضافوه (+ذلك). (١٦)–(١٦) ف : الرسول عليه السلام. (١٧) ص : – الله تعالى . (١٨) ص : – والتفنيد لهم . (١٩) النساء ٤ : ٨٠/٧٨ .

ثم قال ردًا لهم[٢٠] : « قُلْ[٢١] كُلٌّ[٢٢] مِنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَا لِهَٰؤُلَاءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ (ف ١٦٢ و) حَدِيثًا مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ » ، تعجّباً[٢٣] من قولهم هذا .

٥٤٧ **وفي هذا[١] الكلام** حذف لا بدّ منه ، وتقدير الكلام : « يقولون[٢] مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ[٣] ٱللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن[٤] نَّفْسِكَ » . فحذف « يقولون » اقتصارًا على شاهد الحال ومفهوم الخطاب والعلم بسبب إنزال هذا الكلام . وهو جارٍ مجرى قوله عز وجل[٥] : « وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا »[٦] ، [أي][٧]« يقولون « مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا »[٧] ؛ وقوله تعالى[٨] : « وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا أَنفُسَكُمُ »[٩] ، أي[١٠]« يقولون أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ »[١٠] ؛ وقوله تعالى[١١] : « فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ »[١٢] ، أي « يقال لهم[١٣] أَكَفَرْتُم (ص ١٧١ ظ) بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ » . ومتى لم يُقدّر هذا الحذف ، بطل الكلام ومعناه[١٤] .

٥٤٨ [١] **ومما يدل** على صحّة هذا التأويل الذي ذكرناه إضافة الله تعالى السيّئة والحسنة اللتين ذكرهما إلى نفسه دون النبيّ ، صلى الله عليه ، وإخبارهم بأن الحسنة والسيّئة نازلتان بهم . ولا يجوز أن يكون النبيّ ، عليه السلام ، خالقاً لما أضافوه من السيّئات والحسنات عند أحد من الأمّة ، ولا أن يكون الله خالقاً لحسناتهم التي اكتسبوها عند المعتزلة . فصحّ بذلك ما قلناه في تأويل الآية .

---

(٢٠) ف : لهذا . (٢١) ص : قال . (٢٢) ص : + هذه . (٢٣) ص : يعجباً .

٥٤٧ (١) ص : — هذا . (٢) ص : يقرون . (٣) ص : في . (٤) ص : في .
(٥) ص : — عز وجل . (٦) آل عمران ٣ : ١٩١/١٨٨ . (٧)—(٧) ف : — يقولون ما خلقت هذا باطلاً . (٨) ص :— تعالى. (٩) الأنعام ٦ : ٩٣. (١٠)—(١٠) ص :— أي يقولون أخرجوا أنفسكم . (١١) ص : — تعالى ؛ ف : واما . (١٢) آل عمران ٣ : ١٠٦/١٠٢
(١٣) ص : — لهم . (١٤) ص : — ومعناه .

٥٤٨ (١) هذه الفقرة في ف فقط .

مسألة

٥٤٩ **فإن قالوا** : فإذا[١] قلتم إن الله تعالى[٢] خلق شتم نفسه وشتم رسله[٣] وبغض مَن أبغض[٤] من عباده له ولرسله وسبّه[٥] لها ، فما أنكرتم أن يكون الله تعالى[٦] أهلًا للشتم والعداوة والبغض ومستحقًّا لذلك ؟ قيل لهم : لا يجب[٧] (ف ١٦٢ ظ) ذلك ، كما لا يجب عندنا وعندكم ، إذا خلق سبحانه[٨] القدرة على شتمه وشتم رسله والبغض له[٩] ولهم ، أن يكون هو[١٠] تعالى ورسله[١١] أهلًا للشتم والعداوة[١٢] والبغض ؛ وكما لا يجب ، إذا خلق الجنون والإقدار والإتيان[١٣] ، أن يكون أهلًا لما خلقه[١٤] ؛ وإذا خلق عذاب الكافرين ومحن الممتحنين ، أن يكون أهلًا لأن[١٥] يُعذَّب ويمتحن — تعالى عن ذلك ! وكما لا يجب عندكم ، إذا خلق الإنسانُ الطاهر الوالدين شَتْمَ نفسه وأبويه وخلق قَتْلَ[١٦] نفسه ، أن يكون أهلًا لأن يُشتَم[١٧] وأن يُشتم أبواه وأن يكون مستحقًّا للشتم له ولها[١٨] ولقتل نفسه . وليس كل فاعل الشيء يجب كونه مستحقًّا[١٩] له وأهلًا له[٢٠] ، فسقط ما قلتموه[٢١] . ويقال لهم : فيجب أن يكون الباري سبحانه[٢٢] خالقًا لحبّ المحبّين له ولرسوله[٢٣] وثنائهم عليها ومدحهم لها ، لأنها أهلان[٢٤] لذلك . فإن لم يجب ذلك ، لم يجب ما قلتم .

---

٥٤٩ (١) ص: اذا . (٢) ص: عز وجل . (٣) ف : — وشتم رسله . (٤) ف : ابغضه . (٥) ص: وسبهم . (٦) ص : + ورسوله ؛ ومن هنا الى آخر الفقرة يوجد بعض الالتباس في استعمال الكلمات «الله» و «الرسل» و «الرسول» . (٧) ف : يكرر « لا يجب » . (٨) ف : — سبحانه . (٩) ف : لها (مكان « له ولهم »). (١٠) ف : — هو. (١١) ف : ورسوله ؛ ولعل الأحسن أن نسقط «ورسله» و «ورسوله» . (١٢) ص : — والعداوة ؛ ف : — والبغض . (١٣) ص : — والإتيان . (١٤) ف : + من ذلك . (١٥) ص: ان . (١٦) ف : صل . (١٧) ف : + وان شتم . (١٨) ص: له ؛ ف : لها ؛ وتضاف الواو ليتم المعنى . (١٩) ص :— مستحقاً . (٢٠) ف :— له . (٢١) ف : قلتم . (٢٢) ص: — سبحانه . (٢٣) ص : ورسوله ؛ ف : ولرسله . (٢٤) ف : اهلا .

٥٥٠ **فإن قالوا** : وإذا قلتم[١] إن الله تعالى[٢] يُضلّ عن الدين، فلِمَ لا يجوز أن يظهر المعجزات على أيدي[٣] الكذّابين ليضلّ عن الدين ؟ قيل لهم : لأن (ص ١٧٢ و) في فعله لذلك إيجاب تعجيزه عن أن يَدلّنا على[٤] صدق الصادقين والفرق بينهم وبين الكذّابين . وليس ذلك[٥] واجباً في خلق غيره من الضلالة[٦] . فإن[٧] قالوا : فإذا أجزتم فعل القديم لجميع ما يقبح منّا، وإن لم يقبح ذلك منه، فأجيزوا عليه الكذب في خبره[٨] — ولا يكون ذلك منه قبيحاً[٩] . قلنا : إنما نُحيل[١٠] ذلك عليه، كما نُحيل[١١] عليه العجز والسهو، لقيام[١٢] الدليل على أنه لم يزل (ف ١٦٣ و) متكلماً[١٣] قادرًا صادقاً، لا لقبح ذلك منه . فبطل ما ظننتم[١٤] .

---

٥٥٠ (١) ف : — وإذا قلتم . (٢) ص : — تعالى . (٣) ص : يدي . (٤) ص : عن . (٥) ف : — ذلك . (٦) ف : الضلالات . (٧) ف : فإذا . (٨) ص : — في خبره . (٩) ف : — ولا يكون ذلك منه قبيحاً . (١٠) ص : يستحيل . (١١) ص : يستحيل . (١٢) ص : + وهي، و «قيام» . (١٣) ص : قادراً متكلماً، و — صادقاً لا لقبح ذلك منه . (١٤) ص : قلتم .

[الباب الثامن والعشرون]

باب في وجوب تسميتهم قدرية[١]

٥٥١ **فإن قالوا**[١] : فلِمَ سمّيتمونا قدريّة ؟ قيل لهم : لادّعائكم لأنفسكم الكذب الذي لا أصل له من خلق أعمالكم وتقديرها والتفرُّد بملكها والقدرة عليها دون ربّكم . وهذا اسم وُضع[٢] في الشريعة لذمّ من قال بالكذب[٣] في خلق[٤] الأفعال خاصّةً ودان بغير الحقّ. فلمّا كان ما قدّمناه من الأدلّة على خلق الأفعال[٥] قد أبطل دعواكم ، وجب[٦] أن تكونوا أحقّ الناس بهذا الاسم . وقولهم[٧] بعد ذلك[٨] إنهم ينفون القدر عن ربّهم[٩] وإننا[١٠] نحن نثبته ، فيجب أن نكون[١١] أولى بهذه التسمية ، تمويه[١٢] منهم[١٣]. لأنهم ينفون تقدير الأعمال وخلقها عن[١٤] ربّهم ويثبتون ذلك لأنفسهم . وهم[١٤] كاذبون مبطلون[١٥] في هذه[١٦] الدعوى ، فلزمهم[١٧] هم اسم الذمّ لادّعائهم[١٨] غير الحقّ .

(العنوان) (١) ف : ُقدرية .

٥٥١ (١) ص: قال قائل . (٢) ص: موضوع . (٣) ف: الكذب . (٤) ف: + الله ، وهي مشطوبة . (٥) ص: الأعمال . (٦) ف: فوجب . (٧) ص: وقولكم . (٨) ص: هذا ، و « اسرت » (؟) مكان « أنهم ينفون القدر » . (٩) ص: ربكم ، و + القدرة . (١٠) ص: – اننا (ونحن) . (١١) ص: يكون ؛ ف: بلا نقط . (١٢) ص: عومية . (١٣) ص: منكم لانكم تنفون. (١٤)–(١٤) ص: ربكم وتثبتون ذلك لانفسكم وانتم. (١٥) ف: – مبطلون . (١٦) ص: هذا. (١٧) ص: فلزمكم انتم . (١٨) ص: والادعايكم.

٥٥٢ **فإن قالوا** : فالباري سبحانه[١] قد أثبت الخلق والتقدير لنفسه ، وأثبتُّموه أنتم له ، فيجب أن تكونوا بذلك (ص ١٧٢ ظ) قدريّة . قيل لهم[٢] : لا يجب ما قلتم ، لأن الله تعالى صادق[٣] محقّ في إثبات الخلق والتقدير لنفسه، وكذلك نحن صادقون محقّون في إضافة[٤] ذلك إلى الله تعالى[٥] ، (ف ١٦٣ ظ) فلم يلزمنا اسم الذمّ[٦] . وأنتم مبطلون في دعواكم[٧] لهذه الأمور . فان قالوا : فأنتم[٨] تكثرون ذكر القدر والقول بأن كل شيء قضاء[٩] وقدر ، فيجب لزوم هذا[١٠] الاسم لكم . قيل لهم : نحن محقّون في هذا القول ، ولا[١١] يلزم[١٢] المحقّ اسم الذمّ . وأنتم تكثرون ذكر تقديركم لأفعالكم[١٣] وتفرُّدكم بملكها وخلقها ، وتكذبون وتفترون في هذه[١٤] الدعوى ، فوجب لزوم الاسم لكم . على أنه لو سُئل جميع الفرق وعامّة الناس و[١٥]خاصّتهم عن القدريّة ، لم يرشدوا إلا إليكم دون كل فرقة[١٦] من فرق الأمّة . وجملة هذا القول أن قدريًّا[١٧] نسبة[١٨] إلى القول بالباطل[١٩] في القدر .

٥٥٣ **والقدر يكون** بمعنى القضاء ، ويكون بمعنى جعل الشيء على قدر ما . وقد يقال قَدَرَ وقَدَّرَ ، مخفّف ومثقّل . والعرب تقول : قدَرتُ الشيء ، وقدَّرتُه . قال النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم[١] ، في الهلال[٢] : « فَإِن غُمَّ عليكم فَأَقْدِرُوا له[٣] ثلاثين » ، أي : قدّروا . وقد[٤] قال الله[٥] تعالى : « وَ[٦]مَا قَدَرُوا ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ »[٧] ، وتثقيلها[٨] جائز . وكذلك قوله :

---

٥٥٢ (١) ف : — سبحانه . (٢) ص : له لم . (٣) ص : + و . (٤) ص : اضافته (— ذلك) . (٥) ص : عز وجل. (٦) ص : القدرين (؟) . (٧) ف : دعوى هذه . (٨) ص : فانكم . (٩) ف : بقضاء ؛ ص : يلوح ان الناسخ صحح « بقضاء » الى « قضاء » . (١٠) ص : هذه . (١١) ص : فلم . (١٢) ص : + في . (١٣) ص : لاعمالكم . (١٤) ص : هذا . (١٥) ف : من (مكان « و ») . (١٦) ف : فريق . (١٧) ف : قدرنا . (١٨) ص : يسند . (١٩) ص : الباطل .

٥٥٣ (١) ف : —وآله وسلم . (٢) ص : — في الهلال . (٣) ص : + و . (٤) ف : — قد . (٥) ف : — الله . (٦) ص : — و . (٧) الأنعام ٦ : ٩١ . (٨) ص : ويبطلها .

« فَسَالَتْ[٩] أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا »[١٠]. و[١١]لو خففت لكان ذلك[١٢] جائزًا شائعًا. والعرب تقول[١٣]: قدَر الله، وقدَّر الله. و[١٤]قال الشاعر:

كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى أَخِيكَ مَتَاعٌ وَبِقَـدْرٍ تَفَرُّقٌ وَاجْتِمَاعُ[١٥]

(ص ١٦٦ و[١٦] — ف ١٦٤ و) وقال آخر:

وَمَا صَبَّ رِجْلِي فِي حَدِيدِ مُجَاشِعٍ مَعَ الْقَدْرِ إِلَّا حَاجَةٌ[١٧] لِي[١٨] أُرِيدُهَا[١٩]

يعني بالقَدْر القدرة[٢٠]. وكل من قال في القدر قولًا باطلًا لزمه اسم[٢١] قدريّ، لأنه وُضع لذمّ المبطل.

---

(٩) ص: فسالة. (١٠) الرعد ١٣: ١٧/١٨. (١١) ف: — و. (١٢) ص: — ذلك؛ ف: — جائزًا؛ ص: — شائعاً. (١٣) ص: يقول؛ ف: بلا نقط. (١٤) ص: — و. (١٥) خفيف. (١٦) انتبه للاختلاط في ترتيب اوراق ص. (١٧) ف: حاجة. (١٨) ف: لي. (١٩) طويل. (٢٠) ف: القدر فكل. (٢١) ص: — اسم.

[الباب التاسع والعشرون]

باب القول[1] في أن الله قضى المعاصي وقدرها[2] قبيحة على ما خلقها[3]

٥٥٤ **فإن قال[1] قائل** : أفتقولون إن الله تعالى قضى المعاصي وقدرها كما أنه خلقها وأوجدها ؟ قيل له : أجل ، نقول ذلـك على معنى[2] أنه خلق العصيان وجعله على حسب قصده ، ولا نقول إنه قضى بذلك بمعنى أنه[3] أمر به .

مسألة[1]

٥٥٥ **فإن قيل[1]** : فعلى كم وجه ينقسم القضاء ؟ قيل له : على وجوه. منها القضاء بمعنى الخلق . قال الله تعالى[2] : « فَقَضَاهُنَّ[3] سَبْعَ سَمٰوَاتٍ فِي[4] يَوْمَيْنِ »[5] ، يعني : خلقهنّ . وقال تعالى[6] : « فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ »[7] ، يعني : خلقناه وأوجدناه[8] به[9] . وقد يكون القضاء بمعنى الإخبار والكتابة

(العنوان) (١) ص: القدر . (٢) ص: وقدر . (٣) ص: قدرها .

٥٥٤ (١) ص: قالوا (ـ قائل) . (٢) ص: ـ معنى . (٣) ص: ـ انه .

(العنوان) (١) ص: باب .

٥٥٥ (١) ف: قالوا ؛ ولعل الاحسن ان نقرأ « قال » . (٢) ص: ـ تعالى . (٣) ص: فقضيهن . (٤) ص: ـ في يومين . (٥) فصّلت ٤١: ١١/١٢ . (٦) ص: ـ تعالى . (٧) سبأ ٣٤: ١٣/١٤ . (٨) ص: اوجدنا . (٩) ف: ـ به .

والإعلام ، وكذلك القدر . قال الله عز وجل[١٠] : « وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي ٱلْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ[١١] فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ[١٢] »[١٣] ، أي : أعلمناهم ذلك وأخبرناهم به[١٤]. وقال في القدر بمعنى التقدير : « وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا »[١٥] . والقدر أيضاً بمعنى الخلق. ومنه قوله (ف ١٦٤ ظ) تعالى[١٦]: « قَدَّرَ فَهَدَىٰ »[١٧] . وقد يكون القضاء بمعنى الأمر . قال الله عز وجل[١٨] : « وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ »[١٩] ، أي : أمر ربّك . وقد يكون القضاء بمعنى الحكم والإلزام [وهو] مأخوذ من قولهم: « قضى القاضي[٢٠] على فلان بكذا » ، أي: حكم عليه به[٢١] وحتمه . فنقول : إنه قضى المعاصي وقدرها على كل[٢٢] هذه الوجوه إلا على معنى أنه فرضها وأمر بها وحتم على العباد أن يفعلوها .

باب

٥٥٦ (ص ١٦٦ ظ) **فإن قال** : فالقضاء[١] عندكم[٢] هو المقضيّ أو غيره ؟ قيل له : هو[٣] على ضربين . فالقضاء بمعنى الخلق هو المقضيّ ، لأن الخلق هو المخلوق . والقضاء الذي هو الإلزام والإعلام[٤] والكتابة غير المقضيّ ، لأن الأمر غير المأمور والخبر غير المخبَر عنه – إذا لم يكن[٥] خبراً عن نفسه أو[٦] عمّا يستحيل مفارقته له على بعض وجوه المفارقات المقتضية[٧] للغيرية . وكذلك الكتابة غير المكتوب .

---

(١٠) ص : تعالى . (١١) ص : لتفسدنت (؟) ، و – في . (١٢) ف : – مرتين . (١٣) الإسراء ١٧ : ٤ . (١٤) ص : – به . (١٥) فصلت ٤١ : ٩/١٠ . (١٦) ص : – تعالى . (١٧) الأعلى ٨٧ : ٣ . (١٨) ص : جل وعز . (١٩) الإسراء ١٧ : ٢٣/٢٤ . (٢٠) ف : الحاكم . (٢١) ف : – به . (٢٢) ص : – كل .

٥٥٦ (١) ص: القضاء . (٢) ف : – عندكم . (٣) ص : – هو . (٤) ص : والكتابة والاعلام . (٥) ص : كان (مكان « لم يكن ») . (٦) ف : و ؛ ص : عن ما . (٧) ف : المقضية (؟) .

باب

٥٥٧ **فإن قالوا** : أفترضون بقضاء الله وقدره ؟ قيل لهم[1] : نرضى بقضاء الله الذي هو خلقه الذي أمرنا أن نريده ونرضاه . ولا نرضى من ذلك ما نهانا[2] أن نرضى[3] به ، ولا نتقدّم[4] بين يديه ولا نعترض على[5] حكمه.

٥٥٨ **وجواب آخر** ، وهو أننا نقول : إنّا[1] نرضى بقضاء الله في الجملة على كل حال . فان قالوا : أفترضون الكفر والمعاصي التي هي من قضاء الله ؟ قيل لهم[2] : نحن نطلق الرضى[3] بالقضاء في الجملة ، ولا نطلقه (ف ١٦٥ و) في التفصيل لموضع الإيهام[4] . كما يقول المسلمون كافّة على الجملة : «[5]الأشياء لله » ، ولا يقولون على[6] التفصيل : « الولد لله ، والصاحبة والزوجة والشريك له » . وكما نقول : « الخلق يفنون ويبيدون ويبطلون » ، ولا نقول[7] : « حجج الله تفنى[8] وتبطل وتبيد » — في نظائر هذا[9] من القول الذي يُطلَق من وجه ويُمنَع من وجه . ثم يقال لهم : أوَليس[10] قد قضى الله تعالى[11] موت النبيّ ، صلى الله عليه وآله وسلم[12] ، وعجز المسلمين ، والإقدار على غزوهم وهدم[13] ثغورهم وسبي نسائهم[14] ، وقضى إعانة الفراعنة والشياطين وسائر الكافرين وتعاونُهم[15] واستظهارهم (ص ١٧٤ و)[16] على المسلمين[17] ؟ فان[18] قالوا : أجل . قيل لهم : أفترضون بذلك أجمع ؟ فان قالوا : نعم — قيل لهم مثله فيما سألوا عنه ، وخرقوا الاجماع بركوب[19] هذا الإطلاق . وإن قالوا : لا — قيل لهم مثله[20] فيما سألونا[21] عنه .

٥٥٧ (١) ص : له . (٢) ف : نهى . (٣) ص : نرضاه (— به) . (٤) ص : قدم . (٥) ف : — على .

٥٥٨ (١) ص : — إنا . (٢) ص : — لهم ؛ ف : له . (٣) ص ف : الرضا . (٤) ص : الايهام . (٥) ص : + و . (٦) ص : في . (٧) ص : يقولون . (٨) ص : يفنى ويبطل ويبيد . (٩) ص : لهذا . (١٠) ص : اليس . (١١) ص : — الله تعالى . (١٢) ف : — وآله وسلم . (١٣) ص : — غزوهم وهدم . (١٤) ص : سبايهم . (١٥) ف : بقاءهم . (١٦) ص : انتبه للاختلاط في ترتيب اوراق ص . (١٧) ف : المومنين . (١٨) ف : فاذا . (١٩) ص : في ركوب . (٢٠) ص : مثل هذا . (٢١) ف : طالبوا به .

[الباب الثلاثون]

باب القول في الأرزاق

٥٥٩ فإن[1] قالوا : أفتقولون[1] إن الله يرزق الحلال والحرام؟ قيل[2] لهم : أجل، وقد دلّ على ذلك بقوله : «ٱللَّهُ[3] ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ»[4] . فلما كان منفردًا بالخلق والإماتة والإحياء،[5] كان منفردًا بتولّي الأرزاق . فإن قالوا[6] : فما[7] معنى قولكم إنه يرزق الحرام ؟ قيل لهم[8] : تأويل ذلك أن[9] يجعله غذاء للأبدان وقوامًا للأجسام، لا على (ف ١٦٥ ظ) معنى التمليك والإباحة لتناوله، لأن ذلك مما[10] قد أجمع المسلمون على خلافه . وهو تعالى[11] رازق الحلال على الوجهين جميعًا .

٥٦٠ فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون معنى الرزق هو معنى[1] التمليك ؟ قيل لهم[2] : أنكرنا ذلك لإجماع الأمّة على أن الطفل مرزوق لما يرتضعه من ثدي[3] أمه ؛ و[4] على أن البهائم من ولد النعم مرزوقة لما تتغذّى[5]

٥٥٩ (١)–(١) ص : قال قائل فهل تقولون. (٢) ص : فقيل ،و– لهم . (٣) ص : – الله . (٤) الروم ٣٠ : ٣٩/٤٠ . (٥) ص :– والاحياء (٦) ف : قال . (٧) ص : وما . (٨) ص ف : له . (٩) ف : انه جعله . (١٠) ص : ما ، و – قد . (١١) ف : – تعالى .

٥٦٠ (١) ص : بمعنى (؟). (٢) ص ف : له . (٣) ف : + من . (٤) ص : – و . (٥) ف : تغتذي .

به[٦] من لبنها ، وكذلك هي كلها مرزوقة لما ترتعيه[٧] من حشائش الأرض ونباتها ؛ وأن البهيمة والطفل لا يملكان ذلك مع كونه رزقاً لها[٨] ، لأنهم متَّفقون على أن لبن سائر النعم ملك لربّها دون سِخالها . فبطـل ما سألتم[٩] عنه . وعلى أنه لو كان الرزق هو التمليك ، والملك عندهم بمعنى القدرة ، لكان الباري مملكاً للحرام من حيث كان مقدراً عـلى تناوله وعلى[١٠] أن يكون رازقاً له[١١] بهذا المعنى . ولا مهرب لهم من ذلك .

(٦) ص : — به . (٧) ص : ترتعه . (٨) ف : لهم . (٩) ص : سالت . (١٠) ف : — على . (١١) ص : — له .

[الباب الحادي والثلاثون]

باب القول في الأسعار

٥٦١ (ص ١٧٤ ظ) **فان قالوا**[1] : فخبّرونا[2] عن الأسعار غلائها[3] ورخصها — من قِبَل مَن هو ؟ قيل لهم[4] : من قبل الله تعالى[5] ، الذي يخلق الرغائب في شرائه ويوفر الدواعي[6] على احتكاره ، لا لقلة ولا لكثرة ؛ ولأنه طبع الخلق على حاجتهم إلى تناول الأغذية التي لولا حاجتهم إليها لم يُكترث[7] بها ولا فُكّر فيها . فان قالوا : أفليس لو حاصر بعض السلاطين أهل حصن (ف ١٦٦ و) أو بلد وقطع الميرة عنهم ، لغلت أسعارهم وقلّ ما في أيديهم ، ولصلح[8] أن يقال : إن[9] السلطان أغلى أسعارهم ؟ قيل لهم : قد يقع الغلاء عند مثل هذا الحصار . ولكن يقال « إن[10] السلطان أغلى أسعارهم » مجازًا واتّساعاً ، كما يقال « قد أماتهم السلطان جوعاً[11] وضرًّا وهزلًا » ، و « قد قتلهم بالحصار » . وهو في الحقيقة لم يفعل بهم موتاً ولا قتلًا ، وإنما فعل أفعالًا أحدث الله عندها[12] موتهم وهلاكهم ، وإن نُسب الموت والهلاك إلى السلطان مجازًا .

---

٥٦١ (١) ف : قال . (٢) ص : خبرونا . (٣) ف : وغلاتها . (٤) ف : له .
(٥) ف : عز وجل . (٦) ص : الدوعى (؟) . (٧) ف : يكرث . (٨) ص : ويصلح .
(٩) ص : — ان . (١٠) ص : — ان . (١١) ص : ضرا وجوعا . (١٢) ص : عند .

٥٦٢ **فإن قالوا** : فيجب أن يكون الغلاء الحادث واقعاً[١] عن فعل السلطان الذي أوقع الحصار ، لأنه لو لم يفعله لم يقع الغلاء . يقال لهم[٢] : ليس الأمر كما ظننتم[٣] ، لأنهم لو[٤] لم يُطبَعوا[٥] طبعاً يحتاجون معه إلى المأكول والمشروب ، لم يمسّ أطعمتهم شيء من الغلاء . فعُلم أنه واقع من فعل مَن طبعهم على الحاجة إلى الغذاء ، ولولا طبعه لهم كذلك ما احتاجوا إليه — وهذا أولى وأحرى . ومع أنه[٦] لو خلق الزهد فيهم عن الاغتذاء وإيثار الموت ، لما اشتروا[٧] ما عندهم ، وإن قلّ ، بقليل ولا كثير . وعلى أنه لو وجب[٨] أن يكون غلاء الأسعار من السلطان الذي يوقع الحصار (ص ١٧٥ و) ويحمل الناس ويجبرهم على تسعير الطعام — ولأنه لو لم يفعل ذلك[٩] لم يقع الغلاء على قولهم — لوجب[١٠] ، إذا ماتوا جوعاً عند الحصار ، أن[١١] يكون هو أماتهم وفعل موتهم . وإذا رفع ذلك[١٢] عنهم وأمدّهم[١٣] بالميرة فحيوا بأكل ما يحمله إليهم ، [لوجب] أن يكون هو أحياهم . فدل[١٤] ما وصفناه[١٥] على أن جميع هذه[١٦] الأسعار من الله تعالى[١٧] . (ف ١٦٦ ظ)

٥٦٢ (١) ص : — واقعاً . (٢) ف : له . (٣) ف : ظننت . (٤) ف : — لو .
(٥) ف : تطبعوا . (٦) ص : انهم . (٧) ف : اشترى . (٨) ص : — لو وجب .
(٩) ف : — ولانه لو لم يفعل ذلك . (١٠) ص : ولو وجب . (١١) ص : — ان . (١٢)
ص : عنهم ذلك . (١٣) ص : وايدهم . (١٤) ص : + على . (١٥) ص : وصفنا .
(١٦) ص : هذا . (١٧) ص : عز وجل .

[الباب الثاني والثلاثون]

باب القول في الآجال

٥٦٣ **فإن قال قائل** : فخبّرونا عن المقتول — أيموت بأجله المحكوم له به ، أم هو مقطوع[1] عليه أجله ؟ قيل له : بل يموت بأجله المقدور[2]. فان قال: وما[3] الحجة في ذلك ؟ قيل له : قوله عز وجل[4] : « فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ[5] سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ »[6] . وأجل الموت هو وقت الموت ، كما أن أجل الدَّين هو وقت حلوله . وكل شيء وُقت به شيء فهو أجل له . وأجل الإنسان هو الوقت الذي يعلم الله أنه يموت فيه لا محالة . وهو وقت لا يجوز تأخير موته عنه ، لا من حيث إنه ليس بمقدور تأخيره . وأجل حياته هو مدّة الزمان[7] الذي علم الله عز وجل[8] أنه يحيا إليه ، لا تجوز[9] الزيادة عليه ولا الانتقاص[10] منه .

٥٦٤ **وقد[1] قال** كثير من المعتزلة ، إلا مَن شذّ منهم ، إن المقتول مات بغير أجله الذي ضُرب له[2] ، وإنه لو لم يُقتل لحيي . وهذا غلط عندنا ،

---

٥٦٣ (١) ص: منقطع . (٢) ف: المقدور ، والواو مشطوبة . (٣) ص: فا . (٤) ف: — عز وجل . (٥) ص: + عنه . (٦) الأعراف ٧: ٣٢/٣٤ ؛ النحل ١٦: ٦١/٦٣. (٧) ص: زمانه . (٨) ف: — عز وجل . (٩) ص: يجوز ؛ ف: بلا نقط. (١٠) ف: النقصان .

٥٦٤ (١) ص: — قد . (٢) ص: — له .

لأن المقتول لم يمت من أجل[٣] قتل غيره له، بل من أجل ما فعله الله سبحانه[٤] من الموت الذي وُجد[٥] به . وليس يجوز أن يقال فيما لم يمت الإنسان من أجله : « لو لم يكن ، لحيي » . لأن القتل ليس بضدّ للحياة ولا بدل منها ، فيقال له : « إنه[٦] لو لم يكن ، لحيي المقتول » . ولأن في[٧] ذلك دفع ما تلوناه[٨] من التنزيل . وقد[٩] قال قوم منهم : (ص ١٧٥ ظ) يجوز أن يحيا لو لم يُقتل، ويجوز أن لا يحيا وأن يكون ذلك الوقت وقت موته .

٥٦٥ **فإن قال قائل** : فهل (ف ١٦٧ و) كان جائزًا في قدرة الله تعالى أن يُبقي من أماته ابن عشرين سنة إلى[١] ثلاثين سنة أو[٢] ما هو أكثر منها[٣]؟ قيل له : أجل ، لو بقّاه لبقي . وإن كان لا يفعل ذلك ، [٤]كان المعلوم عن[٥] حاله أنه يُميته ابن عشرين سنة ، وإن[٦] يجوز ترك[٧] فعل ما في المعلوم أنه يفعل ، وإن كان مقدورًا تركه . على أنه لو ترك ، لكان[٨] السابق في المعلوم أنه[٩] يترك .

٥٦٦ **فإن قال قائل** : فما أنكرتم أن يكون أجله ثلاثين سنة[١]، لأنه لو لم يُمته[٢] ، لبقي إلى ذلك الوقت ؟ قيل له : لا يجب ذلك ، لأن أجل الإنسان وقت موته على ما بيّنا . وليس يجوز[٣] أن يكون ما لم يبق[٤] إليه[٥]، مما كان يصح[٦] في العقل أن تمتدّ[٧] حياته إليه ، أجلًا له ، [٨]إن كان المعلوم من حاله أنه يُخترم[٩] دونه . كما لا يجوز[١٠] أن تكون[١١] جهنّم دار الأنبياء

---

(٣) ف : لاجل . (٤) ص : عز وجل . (٥) ص : اجل . (٦) ص : — انه . (٧) ف : — في . (٨) ص : تلونا . (٩) ص : — قد .

٥٦٥ (١) ف : — الى . (٢) ف : و . (٣) ص : من ذلك . (٤) ص ف : + و ، وإسقاطها لفهم المعنى افضل . (٥) ف : من . (٦) ص : وان . (٧) ص : — ترك . (٨) ص : فكان . (٩) ف : ان .

٥٦٦ (١) ص : — سنة . (٢) ص : يقتله . (٣) ص : يجب . (٤) ف : + الله . (٥) ف : — اليه . (٦) ص : فيصح ، و — في العقل . (٧) ص : بمته (؟) . (٨) ص ف : + و ، وإسقاطها لفهم المعنى أفضل . (٩) ص : انه يخترمه . (١٠) ف : يجب . (١١) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط .

والصالحين وسائر المؤمنين ، لأنه جائز في العقل أن يدخلوها[١٢] لو كفروا ، وأن تكون الجنة دار الفراعنة والكفرة على أنهم[١٣] لو آمنوا لسكنوها[١٤]. وكما لا يجب أن تكون[١٥] المرأة التي يعلم الله أن الإنسان لو بقي لتزوّج بها زوجةً له على معنى أنه[١٦] لو بقي وتزوجها لكانت زوجة له . فكذلك لا يجوز أن يكون ما لم يَبْقَ إليه[١٧] من الأوقات أجلًا له[١٨] لأنه[١٩] لو لم يمت لصحّ[٢٠] أن يبقى إليه .

---

(١٢) ف : يدخوها . (١٣) ص : معنى انه . (١٤) ف : لسكونها . (١٥) ص : — تكون . (١٦) ص : — انه . (١٧) ص : + وقتا . (١٨) ص : لحيوته . (١٩) ف : لاجل انه . (٢٠) ص : يصح .

[الباب الثالث والثلاثون]

باب الهدى والإضلال[1]

٥٦٧ (ص ١٧٦ و – ف ١٦٧ ظ) **فان قال قائل** : فهل[1] تقولون إن الله يهدي المؤمنين ويُضلّ الكافرين ؟ قيل له : أجل . فان قال : وما[2] معنى هدايته[3] للمؤمنين ؟ قيل له[4] : قد يهديهم بأن يخلق هداهم[5] ويُنوّر بالإيمان قلوبهم . وقد يهديهم أيضاً بأن يشرح صدورهم ويتولّى توفيقهم له وإعانتهم[6] عليه وتسهيله لهم السبيل إليه – كل ذلك هداية منه لهم . وقد يهديهم أيضاً في الآخرة إلى[7] الثواب وطريق الجنّة – وذلك هدى لهم من فعله[8] .

٥٦٨ **فان قال**[1] : فما[2] معنى إضلاله الكافرين[2] ؟ قيل له : قد أضلّهم[3] بأن يخلق ضلالهم قبيحاً[5] فاسداً – وقد مرّ[6] بيان ذلك سالفاً . وقد يُضلّهم بترك توفيقهم وتضييق[7] صدورهم وإعدام قدرهم على الاهتداء . [8]وقد يُضلهم عن الثواب وطريق الجنّة في الآخرة – كل ذلك إضلال[9] لهم . فان

(العنوان) (١) ف : والضلال .

٥٦٧ (١) ص : افتقولون ؛ ف : فهل يقولون . (٢) ف : فما . (٣) ص : هديته .
(٤) ص : لهم . (٥) ص : هديهم . (٦) ص : اعالتهم . (٧) ف : – الاخرة الى .
(٨) ص : جعله ؛ ف : قبل « فعله » « الله » ، والكلمة مشطوبة .

٥٦٨ (١) ف : قالوا . (٢)–(٢) ص : الضلالة للكافرين . (٣) ولعل الاحسن أن نقرأ « يضلهم » . (٤) ف : خلق . (٥) ص : قبيح . (٦) ف : + من . (٧) ف : وتضيق.
(٨) ف : يكرر « وقد يضلهم بترك توفيقهم » ، والتكرار مشطوب . (٩) ص : اضلالهم (– لهم).

قالوا : وما الدليل على ما قلتم ؟ قيل لهم[١٠] : يدل على ذلك قوله تعالى[١١] : « وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّالِمِينَ »[١٢] . فأخبر أنه يُضل ويهدي ووصف نفسه بذلك .

٥٦٩ **فإن قال[١] قائل** : ما أنكرتم أن لا يكون معنى الإضلال منه والهداية أكثر من الحكم والتسمية ، كما يقول[٢] الناس : « قد ضلّل فلان فلاناً » ، و « قد عدّله » ، و « قد سرّق فلان فلاناً » ، لا[٣] على معنى أنه[٤] جعله ضالًّا[٥] فاسقاً[٦] سارقاً وفعل له[٧] ما من أجله يكون[٨] كذلك من السرقة والضلال[٩] والعدالة ؟ قيل له : لو كان ذلك[١٠] على ما قلته[١٠] ، لم يكن لله على المؤمنين في[١١] هدايته لهم إلا ما (ف ١٦٨ و) لبعضهم على بعض ، لأنّا قد يسمّي (ص ١٧٦ ظ) بعضنا بعضاً بالهداية ويخصّ بعضنا بعضاً بهذه التسمية . وكذلك كان يجب أن يكون إضلال بعضنا بعضاً[١٢] كإضلال الله[١٣] الظالمين[١٤] ، وهذا خلاف ما اتّفق[١٥] عليه المسلمون . لأن الله عز وجل[١٦] قد امتنّ على المؤمنين بهدايته لهم[١٧] فقال : « يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ »[١٨] . فلو كانت هدايته لهم هي[١٩] الحكم والتسمية ، لكانوا قد منّوا على أنفسهم بهذه المنّة ، ولكان[٢٠] رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم[٢٠] ، قد منّ بها عليهم كمنّ الله ، إذ قد سمّاهم بذلك وحكم لهم به — وهذا خلاف الإجماع .

٥٧٠ وكذلك لو كانت هدايته لهم التي منّ بها عليهم[١] هي دعوته إيّاهم وبيانه[٢] لهم ، لكان بعضهم قد منّ على بعض بهذه المنّة . لأنه[٣] قد يدعو بعضهم بعضاً ويبين[٤] بعضهم لبعض[٥] كما يدعو الله — وهذا أيضاً خلاف

---

(١٠) ص : له . (١١) ف : — تعالى . (١٢) ابراهيم ١٤ : ٣٢/٢٧ .

٥٦٩ (١) ف : قيل (— قائل) . (٢) ص : يقال (— الناس) . (٣) ص : — لا . (٤) ص : — انه . (٥) ص : ضلالاً . (٦) ف : — فاسقاً ؛ ولعل الاحسن ان نقرأ « عادلاً » . (٧) ف : — له . (٨) ص : — يكون . (٩) ص : والاضلال . (١٠)—(١٠) ف : كما قلنا . (١١) ص : من هدايتهم (— لهم) . (١٢) ف : لبعض . (١٣) ص : — الله . (١٤) ف : للضالين . (١٥) ص : تفق . (١٦) ف : — عز وجل . (١٧) ص : — لهم . (١٨) الحجرات ٤٩ : ١٧ . (١٩) ص : في . (٢٠)—(٢٠) ف : الرسول .

٥٧٠ (١) ص : — عليهم . (٢) ف : وثناؤه عليهم . (٣) ص : لانهم . (٤) ف : ويثني . (٥) ف : على بعض .

الاتّفاق . وعلى أنه لو كانت[٦] الهداية والإضلال من الله تعالى[٧] بمعنى مـا وصفتم ، لكان إبليس[٨] قد أضلّ الأنبياء وسائر المؤمنين ، إذ كان[٩] قد دعاهم إلى الضلال[١٠] وسمّاهم ضالّين وحكم لهم بذلك ؛ ولكان النبيّ ، صلى الله عليه وآله وسلم[١١] ، والمؤمنون قد أضلوا الكافرين أجمعين ، إذ[١٢] كانوا قد سمّوهم كافرين وحكموا[١٣] لهم بحكم الضالّين . و[١٤]في إجماع الأمة على خلاف هذا دليل[١٥] على سقوط ما قلتم . (ص ١٧٧ و)

(٦) ص: كان . (٧) ص: — تعالى . (٨) ص: الابليس ؛ وف يكرر « قد » .
(٩) ص: — كان . (١٠) ص: الاضلال . (١١) ف: — وآله وسلم . (١٢) ص: اذا.
(١٣) ف: وحكمها . (١٤) ف: — و . (١٥) ف: الدليل .

[الباب الرابع والثلاثون]

باب القول في اللطف[1]

٥٧١ (ف ١٦٨ ظ) **فإن قال قائل** : فهل تقولون إن في قدرة الله تعالى[1] لطفاً لو لطف به لسائر[2] من يعلم أنه يموت كافراً لآمن ؟ قيل له : أجل ، هو على ذلك قادر . فإن قال : [3]ولم قلتم ذلك[3] ؟ قيل له : لأنه قادر على أن يُقدرهم على الإيمان ، كما صحّ أن يُقدر على ذلك أمثالهم ، وكما[4] صحّ أن يُقدرهم على ضدّه من الكفر والضلال . فلو[5] فعل فيهم القدرة على الإيمان ، لوجد[6] إيمانهم لا محالة ، لِمَا بيّنا[7] من قبل من وجوب كون الفعل في حال وجود القدرة عليه[8] واستحالة تقدّمها له ووجودها مع عدمه . فصحّ بذلك ما قلناه . و[9]يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى[10] : « وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ »[11] ؛ وقوله : « وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِنْ يُنَزِّلُ[12] بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ »[13] . فخبّر أنه يقدر على ما لو فعله بهم[14] ،

(العنوان) (١) ص : النصد (؟) .

٥٧١ (١) ص : — تعالى . (٢) ص : + الناس . (٣)-(٣) ف : وما الدليل على ذلك . (٤) ص : فكما يصح . (٥) ف : ولو . (٦) ص : وجد . (٧) ف : بيناه . (٨) ف : عليهم . (٩) ص : — و . (١٠) ف : — تعالى . (١١) الزخرف ٤٣ : ٣٢/٣٣ . (١٢) ف : نزل . (١٣) الشورى ٤٢ : ٢٦/٢٧ . (١٤) ص : — بهم .

لضلّوا[١٥] وكفروا . فيجب أيضاً أن يكون قادرًا على ما لو فعله بهم ، لآمنوا[١٦] واهتدوا .

فصل[١]

٥٧٢ **ويدل على ذلك** أيضاً[١] قوله[٢] تعالى : « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً »[٣] . فوجب أنه قادر على ما لو فعله بهم[٤] ، لآمنوا واهتدوا . فان قالوا[٦] : أراد بذلك أنه يقدر على فعل لو فعله بهم ، لآمنوا كرهاً . قيل لهم[٧] : وكذلك إنما أخبر أنه يقدر على بسط الرزق[٨] لو فعله بالخلق ، لضلّوا كرهاً لا طوعاً . ولا خلاص لهم من ذلك . فان قالوا[٩] : (ف ١٦٩ و) أفليس قد قال : « وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا[١٠] ٱلْكِتَابَ (ص ١٧٧ ظ) بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ »[١١] ، فخبّر أنهم لا يتبعون قبلته ؟ قيل لهم : إنما خبّر أن النبيّ ، صلى الله عليه وآله وسلم[١٢] ، لو أتاهم بكل آية ، ما تبعوا قبلته ؛ ولم يخبر أنه لو أتاهم [١٣]هو بالآيات ، ما تبعوا قبلته ، أو أتاهم[١٣] غيره ، عليه السلام[١٤] ، بالآيات ، لما[١٥] آمنوا — فلا[١٦] حجة في هذا الظاهر .

فصل

٥٧٣ **فان قال قائل** : أفليس قد قال الله تعالى : « وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمِ ٱلْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا

(١٥) ص : لبغوا ؛ ف : لضلو ، وبعد الواو شيء مشطوب . (١٦) ص : امنوا .

(العنوان) (١) ص : — فصل .

٥٧٢ (١) ف : — أيضاً . (٢) ص : قول الله عز وجل . (٣) يونس ١٠ : ٩٩ . (٤) ص : — بهم . (٥) ص : لاهتدوا وامنوا . (٦) ص : قال . (٧) ص : له . (٨) ف : — الرزق . (٩) ص : قال . (١٠) ف : اوتو . (١١) البقرة ٢ : ١٤٥/١٤٠ . (١٢) ف : — وآله وسلم . (١٣)—(١٣) ف : مفقود. (١٤) ف : — عليه السلام. (١٥) ص : لامنوا . (١٦) ص : ولا .

لِيُؤْمِنُوا »[1] ؟ قيل له[2] : قد استثنى في آخر الآية بقوله : « إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ » — فبطل ما قلتم[3] . وعلى أنه أخبر[4] أنهم لا يؤمنون أبدًا[5] عند هذه الآيات ، التي[6] هي إنزال الملائكة وتكلم[7] الموتى وحشر كل شيء قبلًا ، ولم يقل ليس في المقدور فعل[8] شيء يؤمنون عنده[9] . فقد يمكن أن يكون في المعلوم أنه لو فعل بهم غير هذه الآيات لآمنوا . فبطل ما قالوه .

---

٥٧٣ (١) ص : + الا ان شاء الله ؛ الأنعام ٦ : ١١١ . (٢) ص : لهم . (٣) ص : تعلقتم به . (٤) ص : خبر . (٥) ص : — أبداً . (٦) ص : — التي . (٧) ف : تكليم . (٨) ف : — فعل ؛ ص : — شيء . (٩) ص : — عنده .

[الباب الخامس والثلاثون]

باب الكلام[١] في التعديل والتجوير

٥٧٤ **فإن قال قائل** : فهل[١] يجوز أن يؤلم الله[٢] تعالى الأطفال من غير عِوَض[٣] ، وأن يأمر بذبح الحيوان وإيلامه لا لنفع يصل[٤] إليهم ، وأن يسخر بعض[٥] الحيوان لبعض ، وأن يفعل العقاب الدائم على الأجرام المنقطعة ، وأن يكلف عباده ما لا يطيقون ، وأن يخلق فيهم ما يعذبهم عليه ، وغير ذلك من الأمور[٦] ؟ قيل له : أجل ، ذلك عدل من فعله ، جائز مستحسَن في حكمته[٧] .

٥٧٥ (ف ١٦٩ ظ) **فإن قال** : فكيف[١] جاز ذلك منه[٢] (ص ١٧٨ و) وحسن مع قبح[٣] ذلك أجمع[٤] منّا ؟ قيل له : إن[٥] ذلك إنما قبح منّا وصار جورًا من فعلنا لأجل[٦] نهي مالك[٧] الأعيان والأشياء لنا عن فعله ؛ فلو[٨] لا تقبيحه لذلك ونهيه عنه ، لما قبح منّا . وقد أوضحنا ذلك فيما

(العنوان) (١) ص : القول .

٥٧٤ (١) ص : هل . (٢) ص : القديم . (٣) ص : غرض . (٤) ص : يصير .
(٥) ف : بعضهم (– الحيوان) . (٦) ص : – وغير ذلك من الأمور . (٧) ص : حكمه .

٥٧٥ (١) ص : كيف . (٢) ص : – منه . (٣) ص : قبيح . (٤) ص : منا اجمع .
(٥) ص : انما ذلك قبح . (٦) ف : كتب فوق « لأجل نهي مالك الأعيان » بخط صغير كلمة « مطلب » . (٧) ص : ملك . (٨) ف : ولو .

سلف لما قلنا إن ذلك ليس بقبيح في العقل لنفسه ، لأنه كان يجب أن يشترك في علمه جميع العاقلين ، ولكان يجب ، إذا كان الألم الموجود على هذه السبيل قبيحاً لكونه ألماً على هذه الصفة ، أن لا يشركه[9] في كونه قبيحاً إلا ما كان ألماً هذه صفته — وذلك باطـل باتّفاق[10] . وكذلك القول في كل ضرب من ضروب القبيح . والباري عز وجل[11] هو المالك القاهر الذي الأشياء له وفي قبضته[12]، لا آمر عليه ولا مبيح ولا حاظر . فلم يجب أن يقبح جميع ما ذكرناه من فعله قياساً على قبحه منّاً .

٥٧٦ **فإن قال قائل** : فما[1] أنكرتم أن يكون كل إيلام ، لا نفع[2] للمؤلم فيه في عاجل[3] ولا آجل ولا هو مستحَقّ ، ظالماً في العقل و[4] قبيحاً لنفسه ؟ قلنا : من قبل ما بيّنا[5] أولًا من أن ذلـك لو كان كذلك ، لعلمنا قبح الضرر[6] الجاري هذا المجرى اضطرارًا . وفي كوننا غير مضطرّين إلى ما وصفتَ[7] دليل على سقوط هذا السؤال . ولأن ذاك لو كان كذلك ، لوجب قبح هذا الضرر[8] من كل من وُجد منه ، وكان لا معتـبر باختلاف فاعليه وتبايُن[9] محالّه . ألا ترى أن الحركة التي تكون حركة لنفسها يجب أن تكون[10] (ص ١٧٨ ظ) أبدًا حركة حيث وُجدت ؟ (ف ١٧٠ و) وهذا يوجب أن يكون الكلب والسبع وسائر[11] الحيوان الذي لا يعقل ظالماً راكباً للقبيح مستحقّاً للذمّ والتأنيب ، وأن يكون عاصياً[12] فاسقاً بإيلامه الغير على هذه السبيل[13] . وفي الاتّفاق على فساد ذلـك دليل على سقوط ما سألت[14] عنه . ولأنه لو كان الأمر على ما وصفت[15] ، لم يكن الجهل والكذب قبيحين ، لأنهما ليسا بألم هذه[16] سبيله . وقـد بيّنا من قبل أن الحكم العقلي الواجب لعلّة ولوجه

---

(٩) ص : يشتركه . (١٠) ف : بالاتفاق . (١١) ص : تعالى . (١٢) ص : قبضه .
٥٧٦ (١) ص : ما . (٢) ص : لنفع لمولم . (٣) ص : اجل ولا عاجل . (٤) ف : — و . (٥) ص : بيناه . (٦) ص : الضرب . (٧) ص : وُصف دليلنا . (٨) ص : الضرب . (٩) ص : وتغاير مخالفه . (١٠) ص : يكون ؛ ف : بلا نقط . (١١) ص : — سائر . (١٢) ص : فاسقاً عاصياً . (١٣) ص : — بايلامه للغير على هذه السبيل .
(١٤) ف : سالتم . (١٥) ص ف : وصفتم . (١٦) ص : هذا .

مخصوص لا يجوز ثبوته لبعض من هو[١٧] حكم له بغير تلك العلة[١٨] وذاك الوجه[١٩] ، لأن ذلك نقض للعلل وإبطال لها . فبطل بذلك ما قلت[٢٠] .

٥٧٧ **فإن قال قائل** : فهل[١] يصحّ على قولكم هذا أن يؤلم[٢] الله سبحانه[٣] سائر النبيّين[٤] وينعم سائر الكفرة[٥] والعاصين من جهة العقل قبل ورود السمع ؟ قيل له : أجل ، له[٦] ذلك . ولو فعله ، لكان[٧] جائزًا منه غير مستنكر من فعله . فان قال[٨] : فما الذي يؤمنكم من تعذيبه المؤمنين وتنعيمه الكافرين ؟ قيل له : يؤمننا[٩] من ذلك توقيف النبيّ ، [١٠]صلى الله عليه وآله وسلم[١٠] ، وإجماع المسلمين على أنه لا يفعل ذلك . وعلى أنه قد أخبر اخبارًا علموا قصده به[١١] ضرورة إلى أن ذلك لا يكون . ولولا هذا التوقيف والخبر ، لأجزنا ما سألت عنه .

٥٧٨ **فإن قال** : وهل[١] يجوز وقوع الكذب منه والأمر به وبسائر[٢] المعاصي ؟ قيل له : أما الكذب، فلا يجوز عليه — لا لانه يُستقبح منه ، ولكن لأن الوصف له بأنه صادق (ص ١٧٩ و) من صفات نفسه . ومن كان صدقه من صفات نفسه استحال عليه الكذب ، كما أن (ف ١٧٠ ظ) من كان الوصف له بانه قادر عالم من صفات النفس استحال أن يعجز أو[٣] يجهل . وليس وجه[٤] إحالة هذه الأمور[٥] عليه لأجل القبح ، لكن[٦] لاستحالتها عليه بأدِلّة العقول[٥] . فأما قولك[٧] : هل يجوز أن يأمر بالمعاصي والكذب — فإن ذلك

---

(١٧) ص : — هو . (١٨) ف : الصفة . (١٩) ص : — وذاك الوجه . (٢٠) ص ف : قلتم .

٥٧٧ (١) ص : وهل . (٢) ص : «يؤلم» بعد «الله» . (٣) ص : — سبحانه . (٤) النبيين : ولعل الأحسن أن تقرأ «المؤمنين» . (٥) ص : الكافرين . (٦) ص : — له . (٧) ف : كان . (٨) ص : قالوا. (٩) ص : يومن. (١٠)–(١٠) ف : عليه السلام. (١١) ص : بها .

٥٧٨ (١) ف : فهل . (٢) ف : ساير . (٣) ص : وان . (٤) ص : — وجه . (٥)–(٥) ص : من طريق القبح لكن استحالتها بدلالة العتق. (٦) ف :—لكن؛ أخذتُ هذه الكلمة من ص . (٧) ص : قوله .

جائز على معنى أنه[٨] لو[٩] أمر بها لكان[١٠] أمره بها قديماً ، ولكانت تكون طاعات مستحسَنات بدلًا من كونها معاصي . إذ[١١] كان العصيان إنما يصير عصياناً بالنهي ، لا لجنسه ونفسه . وقد أمرنا[١٢] بالكذب في بعض المواضع ، وأبيح للخائف في دار الحرب على نفسه الكذب . فبان بجميع[١٣] ما قلناه صحّة ما ذهبنا إليه في هذا الباب[١٤] .

(٨) ص : – انه . (٩) ص : لم . (١٠) ص : كان . (١١) ص : اذا . (١٢) ص : امر . (١٣) ف : – جميع (بما) . (١٤) ص : – في هذا الباب .

[الباب السادس والثلاثون]

باب القول في معنى الدين

٥٧٩ فإن قال قائل : فما[1] معنى الدين عندكم ؟ قيل له : معنى[2] الدين يتصرّف على وجوه . منها الدين بمعنى الجزاء . ومنــه قوله تعالى[3] : « مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ »[4] . ومنه قول الشاعر :

وَٱعْلَمْ وَأَيْقِنْ أَنَّ مُلْكَكَ زَائِلٌ وَٱعْلَمْ بِأَنَّ كَمَا تَدِينُ تُـدَانُ[5]

يريد : كما تَفعل يُفعل بك . وقد يكون بمعنى الحكم ، كقوله[6] : « مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ »[7] ، أي في حكمه . وقد يكون الدين بمعنى الدينونة بالمذاهب[8] والملل . ومنه قولهم : « فلان يدين بالإسلام[9] ، واليهودية[10] » ، أي : إنه يتديّن بذلك على معنى أنه[11] (ف ١٧١ و) يعتقده وينطوي عليه ويتقرّب به . والدين أيضاً بمعنى الانقياد والاستسلام لله عز وجل[12] . (ص ١٧٩ ظ) من ذلك قوله : « إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَامُ »[13]— يريد : دين الحق[14]، لا على أن اليهودية لا تسمّى ديناً في اللغة[15] وغيرها من الأديان.

---

٥٧٩ (١) ص : ما . (٢) ص : — معنى. (٣) ص : — تعالى . (٤) الفاتحة ١ : ٣/٤.
(٥) كامل . (٦) ص : قال الله عز وجل . (٧) يوسف ١٢ : ٧٦ . (٨) ص : بالمذهب والملك . (٩) ص : الاسلام . (١٠) ولعل الأحسن أن نقرأ « أو اليهودية » . (١١) ص : — انه . (١٢) ف : — لله عز وجل . (١٣) آل عمران ٣ : ١٧/١٩ . (١٤) ص : الله .
(١٥) ص : « في اللغة » بعد « اليهودية » .

[الباب السابع والثلاثون]

باب الكلام
في الإيمان والإسلام والأسماء[١] والأحكام

[باب القول في معنى الإيمان]

٥٨٠ **فإن قال قائل** : خبّرونا ما الإيمان عندكم ؟ قلنا : الإيمان هو التصديق بالله تعالى[١] ، وهو العلم ، والتصديق يوجد بالقلب . فان قال : وما[٢] الدليل على ما قلتم ؟ قيل له : إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان في اللغة قبل نزول القرآن وبعثة [٣]النبيّ ، صلى الله عليه[٣] ، هو التصديق ، لا يعرفون[٤] في لغتهم إيماناً[٥] غير ذلك . ويدل على ذلك قوله تعالى[٦] : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ »[٧] ، أي : ما أنت[٨] بمصدّق لنا . ومنه قولهم : « فلان يؤمن بالشفاعة » ، و « فلان لا يؤمن بعذاب القبر » ، أي : لا يصدّق بذلك . فوجب أن يكون[٩] الإيمان في الشريعة هو[١٠] الإيمان المعروف في اللغة ، لأن الله عز وجل[١١] ما غيّر لسان[١٢] العرب ولا قلبه . ولو فعل ذلك

(العنوان) (١) ص : — والأسماء .

٥٨٠ (١) ص : — تعالى . (٢) ف : فما . (٣)–(٣) ص : الرسول . (٤) ص : يعرفونه .
(٥) ص : — إيماناً . (٦) ص : عز وجل . (٧) يوسف ١٢ : ١٧ . (٨) ص : — ما أنت .
(٩) ص : — يكون . (١٠) ص : هي . (١١) ف : — عز وجل . (١٢) ف : اللسان (— العرب) .

لتواترت الأخبار بفعله[١٣] وتوفّرت دواعي الأمّة على نقله[١٤] ولغلب إظهاره[١٥] وإشهاره على طيّه[١٦] وكتمانه. وفي علمنا بأنه لم يفعل[١٧] ذلك بل أقرّ أسما.[١٨] (ف ١٧١ ظ) الأشياء والتخاطب بأسره على ما كان فيها دليل على أن الإيمان في الشرع هو الإيمان اللغوي .

٥٨١ [١]ومما يدلّ على ذلك ويبينه[١] قول[٢] الله تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ »[٣]وقوله[٤] تعالى: « إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا»[٥]. فخبّر[٦] أنه أنزل القرآن بلغة القوم وسمّى الأشياء بتسمياتهم . فلا وجه للعدول (ص ١٨٠ و) بهذه الآيات[٧] عن ظواهرها بغير حجّة ، وسيّما مع قولهم بالعموم وحصول التوقيف على أن الخطاب نزل بلغتهم . فدلّ[٨] ما قلناه على أن الإيمان هو ما وصفناه دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات[٩] .

باب القول في معنى الإسلام

٥٨٢ فإن[١] قال قائل : ما[٢] الإسلام عندكم ؟ قيل له : الإسلام هو الانقياد والاستسلام . وكل[٣] طاعة انقاد العبد بها لربّه تعالى[٤] واستسلم فيها لأمره فهي[٥] إسلام. والإيمان خصلة من خصال الإسلام. وكل إيمان إسلام، وليس كل[٦] إسلام إيمـاناً[٧] . فإن قال[٨] : فلم قلتم ذلك[٩] ، وان معنى الإسلام هو[١٠] ما وصفتم ؟ قيل له : لأجل قوله تعالى : « قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا

---

(١٣) ف : بنقله . (١٤) ف : ذلك (مكان «نقله») . (١٥) ف : اشهاره واظهاره .
(١٦) ص: — طيه و . (١٧) ص: ينقل . (١٨) ص: — أسماء .
٥٨١ (١)–(١) ف: ومما يبين ذلك. (٢) ف: قوله، و — الله تعالى. (٣) إبراهيم ١٤ : ٤ . (٤) ص: وقال، و — تعالى . (٥) الزخرف ٤٣ : ٢/٣ . (٦) ص: فاخبر .
(٧) ص: الاية . (٨) ص: + على . (٩) ف : والمفترضات .
٥٨٢ (١) ف: ان . (٢) ص: فما . (٣) ص: فكل . (٤) ص: — تعالى .
(٥) ص: فهو . (٦) ص: على . (٧) ف: ايمان . (٨) ف: قيل . (٩) ص: — ذلك و . (١٠) ف: — هو .

قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَـكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا »[١١] . فنفى عنهم[١٢] الإيمان وأثبت لهم الإسلام ، وإنما أراد بما أثبته الانقياد والاستسلام . ومنه[١٣] قوله : « لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْـكُمُ[١٣] (ف ١٧٢ و) ٱلسَّلَامَ »[١٤] . وكل من استسلم لشيء فقد أسلم ، وإن كان أكثر ما يُستعمل ذلك[١٥] في المستسلم لله عز وجل[١٦] ولنبيّه[١٧] ، صلى الله عليه وسلم .

باب القول في معنى الكفر[١]

٥٨٣ **اِن قال قائل** : وما[١] الكفر عندكم ؟ قيل له : هو ضدّ الإيمان ، وهو الجهل بالله عز وجل[٢] والتكذيب به[٣] الساتر لقلب الإنسان عن العلم به[٤] ، فهو كالمغطّي للقلب[٥] عن معرفة الحقّ . ومنه قول الشاعر : فِي لَيْلَةٍ كَفَرَ ٱلنُّجُومَ غَمَامُهَا[٦] — أي : غطّاها[٧] . ومنه قولهم : « زيد متكفّر بسلاحه » . ومنه سُمّي مُغطّي الزرع « كافرًا » . وقد يكون الكفر بمعنى التكذيب والجحد والإنكار . ومنه قولهم : « كفرني حقّي » ، (ص ١٨٠ ظ) أي : جحدني . وليس في المعاصي كفر غير ما ذكرناه[٨] ، وإن جاز[٩] أن يُسمّى أحيانًا[١٠] ما جُعل عَلَمًا على الكفر[١١] كفرًا — نحو عبادة الأفلاك والنيران ، واستحلال المحرّمات ، وقتل الأنبياء ، وما جرى مجرى ذلك مما ورد به[١٢] التوقيف وصحّ الإجماع على أنه لا يقع إلا من كافر بالله و[١٣] مكذّب له[١٤] وجاحد له .

---

(١١) الحجرات ٤٩ : ١٤ . (١٢) ص : الايمان عنهم . (١٣)–(١٣) ف : القاء .
(١٤) النساء ٤ : ٩٤/٩٦ . (١٥) ص : — ذلك . (١٦) ص : — عز وجل . (١٧) ص : ولرسوله ، و — صلى الله عليه وسلم .
(العنوان) (١) ف : — القول في معنى الكفر .
٥٨٣ (١) ف : فما معنى . (٢) ص : تعالى . (٣) ف : له ، وهي مصححة الى «به»(؟) .
(٤) ص : بالله . (٥) ص : لقلبه . (٦) كامل . (٧) ص : — أي غطاها . (٨) ص : وصفناه . (٩) ف : كان ، و — أن . (١٠) ص : — أحياناً . (١١) ص : + أحياناً .
(١٢) ص : — به . (١٣) ص : — و . (١٤) ص : لله .

باب القول[1] في تسمية الفاسق الملّي مؤمناً

٥٨٤ **فإن قال قائل** : فخبّروني[1] عن الفاسق الملّيّ – هل تُسمّونه مؤمناً بإيمانه الذي فيه ، وهل تقولون إن فسقه لا يضادّ إيمانه[2] ؟ قيل له : أجل . فإن قال : فلم قلتم[3] إن الفسق ، الذي ليس[4] بجهل بالله ، لا يضادّ الإيمان ؟ قيل له : لأن الشيئين إنما (ف ١٧٢ ظ) يتضادّان في محلّ واحد . وقد علمنا أن ما يوجد بالجوارح لا يجوز أن ينفي علماً وتصديقاً يوجد بالقلب . فثبت[5] أنه غير مضادّ[6] للعلم بالله والتصديق له . والدليل على ذلك أنه قد يعزم[7] على معصية الرسول ، صلى الله عليه وآله وسلم[8] ، بقلبه مَن لا ينفي عزمُه على ذلك[9] معرفةَ النبيّ ، صلى الله عليه وآله وسلم[10] ، وتصديقه له[11] . وكذلك حكم القول في العزم[12] على معصية[13] الله عز وجل[14] ، و[15]أنه غير مضادّ[16] لمعرفته والعلم[17] به – والتصديق له هو الإيمان لا غير . فصحّ بذلك اجتماع الفسق ، الذي ليس بكفر ، مع الإيمان ، وأنهما غير متضادّين[18] .

٥٨٥ **فإن قال** : ولم قلتم إنه يجب أن يُسمّى الفاسق الملي[1] بما فيه من الإيمان مؤمناً ؟ قيل[2] له : لأن أهل اللغة إنما يشتقّون هذا الاسم للمسمّى به من وجود الإيمان[3] به . [4]فلما كان الإيمان موجوداً[4] بالفاسق[5] الذي وصفنا حاله ، وجب أن يُسمّى (ص ١٨١ و) مؤمناً ، كما أنه لما لم يضادّ ما فيه من الإيمان فسقه ، الذي ليس بكفر ، وجب أن يُسمّى به فاسقاً . وأهل

(العنوان) (١) ف : – القول .

٥٨٤ (١) ص : خبرونا . (٢) ص : الايمان . (٣) ف : + لولا ؛ ولعل الناسخ أراد «أولاً» . (٤) ص : – ليس . (٥) ص : ثبت . (٦) ف : متضاد . (٧) ف : يقدم . (٨) ف : – صلى الله عليه وآله وسلم . (٩) ف : + و . (١٠) ف : – وآله وسلم . (١١) ف : – له . (١٢) ص : المعزم . (١٣) ف : معصيته (– الله) . (١٤) ف : –عز وجل. (١٥) ص : – و . (١٦) ف : متضاد. (١٧) ص : – والعلم. (١٨) ص : + لمعرفته والعلم به .

٥٨٥ (١) ص : – الملي. (٢) ص : فقيل ؛ ف : – له . (٣) ص : + موجوداً . (٤)–(٤) ص : مفقود . (٥) ص : الفاسق .

اللغة متفقون على أن اجتماع الوصفين المختلفين لا يوجب منع اشتقاق الأسماء منهما ومن[٦] أحدهما . فوجب بذلك ما قلناه[٧] .

٥٨٦ **فإن قال قائل**[١] : فا[٢] أنكرتم أن يكون حكم اللغة[٣] ما ذكرتم ، غير أن الله تعالى[٤] عظم زجر[٥] الفاسق والمبالغة في عقوبته بأن حرمه التسمية بإيمانه وجعل تسمية المؤمن مؤمناً عَلَماً على استحقاقه ضرباً عظيماً من الثواب ؟ وكذلك جعل[٦] تسمية الفاسق فاسقاً من أسماء الدين علماً لاستحقاقه ضرباً من العقاب العظيم ، وأن يكون حكم هذه الأسماء (ف ١٧٣ و) في الشريعة منقولاً عن حكم اللغة ؟

٥٨٧ **قيل له** : هذه دعوى لا شبهة في سقوطها . ولو جاز لمدّعٍ[١] أن يدّعي ذلك ، لجاز لآخر أن يدّعي أن الله تعالى[٢] ، لما عظم شأن الإيمان وبالغ في الترغيب في فضله ، وجب سقوط التسمية بما قارنه[٣] من الفسق لِما أراده[٤] من تغليب حكم الإيمان على الفسق وجعله ممّا يعلو ولا يُعلى[٥] وقصد به[٦] إلى الدلالة على استحقاق الثواب . وهذا[٧] يوجب أن يكون الفاسق هو الكافر فقط ، وأن مَن سواه فليس بفاسق ولا يُسمّى بذلك . فإن لم يجب هذا، لم يجب ما قالوه. ولأن في هذه الدعوى تصحيح تغيّر[٨] الأسماء عن[٩] طريقة اللغة ودفع ما تلوناه[١٠] من التنزيل . وقد أبنّا[١١] فساد ما يوجب ذلك من الأقاويل فيما قبل . (ص ١٨١ ظ)

---

(٦) ص : احدهم (؟) (بدل «ومن») . (٧) ف : قلنا .

٥٨٦ (١) ص : — قائل . (٢) ص : ما . (٣) ص : + على . (٤) ف : — تعالى . (٥) ص : درجه . (٦) ص : — جعل .

٥٨٧ (١) ص : لدع ، و — أن . (٢) ف : — تعالى . (٣) ف : يقارنه . (٤) ف : + و . (٥) ف : يعلا . (٦) ص : — به . (٧) ص : فهذا . (٨) تغير : ولعل الأحسن أن نقرأ «تغيير» . (٩) ص : على طريق . (١٠) ص : تلونا . (١١) ف : ابنانا .

[الباب الثامن والثلاثون]

باب القول في الوعد والوعيد

٥٨٨ **فإن قال قائل** : خبّرونا[١] عن جميع الكفرة والعصاة[٢] بضروب المعاصي — هل كان جائزًا في العقل أن يغفر الله[٣] لجميعهم[٤] ؟ قيل له : أجل ، لو قسم جميعهم للجنّة[٥] ، لجاز ولم[٦] يكن ما وجد من كفرهم وعصيانهم دليلًا على أنه يؤلمهم بالنار لا محالة . لأن إيلام الله تعالى لمن يؤلمه ليس يوجد منه لعلّة لولاها لم يوجد ، بل جعل الله تعالى[٧] أفعال العباد دليلًا على ما قسمه[٨] لهم . ويدل على ذلك أن العقاب حقّ له يجوز له[٩] أخذه وتركه . فوجب أن يكون جاريًا[١٠] مجرى التفضّل بإنعام غير مستحَقّ . ولأنّا قد علمنا جميعًا حُسن ترك عقوبة[١١] الذنب (ف ١٧٣ ظ) ممن استحقّه[١٢] بجناية عليه .

٥٨٩ **وقد اتفق** المسلمون وغيرهم[١] أيضًا على حُسن العفو والصفح عن عقوبة الذنب[٢] وعلى مدح من لا يُتمّ ما يتوعّد[٣] به وتعظيمه ومدحه بالعفو عن فعله . قال كعب بن زهير :

نُبِّئْتُ أَنَّ رَسُولَ ٱللهِ أَوْعَدَنِي ۝ وَٱلعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ ٱللهِ مَأْمُولُ[٤]

---

٥٨٨ (١) ص: فخبرونا . (٢) ص: والعصات . (٣) ف: — الله . (٤) ص: لجميعها . (٥) ص: الجنة . (٦) ص: ان يكون . (٧) ف: — تعالى . (٨) ص: قسم . (٩) ص: — له . (١٠) ص: جايراً ؛ ف: جار . (١١) ف: عقوبته للذنب . (١٢) ص: استحق الجناية ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ «استحقها» .

٥٨٩ (١) ص: — وغيرهم . (٢) ف: الدنيا . (٣) ص: يتواعد . (٤) بسيط .

وأنشده[٥] للنبي، [٦]صلى الله عليه وآله وسلم[٦]، فلم ينكره ولا أحد من المسلمين. وقال آخر:

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ[٧] وَعَدْتُهُ   لَمُخْلِفُ[٨] إِيعَادِي وَمُنْجِزُ[٩] مَوْعِدِي[١٠]

وقال آخر في ذمّ من يفي بوعيده[١١] أبدًا وليس الصفح من سجيته:

كَأَنَّ فُؤَادِي بَيْنَ أَظْفَارِ طَائِرٍ   مِنَ ٱلْخَوْفِ فِي جَوِّ ٱلسَّمَاءِ[١٢] مُعَلَّقِ
حِذَارَ ٱمْرِئٍ قَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ   مَتَى مَا يَعِدْ مِنْ نَفْسِهِ ٱلشَّرَّ يَصْدُقِ[١٣]

(ص ١٨٢ و) فذمّه على الوفاء بالوعيد. ولا خلاف بين أهل اللغة[١٤] أن العفو عن الذنب بعد تقدّم الوعيد لا يوجب ذمّ المتوعّد ولا جعل خبره كذباً.

٥٩٠ **وكيف** لا يحسن من الله العفو عن الذنب، وقد أمرنا به وحضّنا عليه ومدح من هو من شأنه؟ وقد أجمع الكل على أن ما أمر به وحضّ عليه ومدح فاعله فليس بقبيح. قال الله تعالى[١]: «وَٱلْكَاظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ»[٢]، ثم[٣] قال تعالى[٤]: «وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ»[٥] — يعني الواهبين[٦] لما استحقّوه[٧] بما جُني عليهم. وقال: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»[٨]. وقال: «وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا»[٩]. وكيف لا تجوز هبة الحقّ لمن يملك أخذه وتركه[١٠]؟ فدل جميع ما وصفناه على صحّة عفو الله تعالى[١١] عن سائر المذنبين وجواز ذلك منه لو لم يرد الخبر بأنه لا بدّ أن يعاقب بعضهم.

٥٩١ (ف ١٧٤ و) **فإن قال**[١]: فما يؤمنكم أن يغفر الله[٢] لسائر الكفرة أو لبعضهم[٣]، وإن كان قد قدّم وعيده لهم بالنار؟ قيل له[٤]:

(٥) ف: فانشده. (٦)–(٦) ف: عليه السلام. (٧) ص: و. (٨) ص: لاخلف.
(٩) ص: انجز. (١٠) طويل. (١١) ص: ابداً بوعيده. (١٢) ص: السما علق.
(١٣) طويل. (١٤) ص: + في ذلك.

٥٩٠ (١) ص: عز وجل. (٢) آل عمران ٣: ١٣٤/١٢٨. (٣) ف: و.
(٤) ص: — تعالى. (٥) آل عمران ٣: ١٣٤/١٢٨. (٦) ص: الوهابين. (٧) ف: استحق. (٨) البقره ٢: ٢٣٧/٢٣٨. (٩) ف: — وتغفروا؛ التغابن ٦٤: ١٤.
(١٠) ص: فتركه. (١١) ف: — تعالى.

٥٩١ (١) ف: قالوا. (٢) ص: — الله. (٣) ص: لبعض الكفرة. (٤) ص ف: لهم.

يؤمن من ذلك توقيف النبي، صلى الله عليه وآله وسلم[٥]، وإجماع المسلمين، الذين[٦] لا يجوز عليهم الخطأ، أن الله لا يغفر لهم ولا لأحد منهم. لأن الأمة بأسرها نقلت[٧] عن شاهد[٨] النبي، صلى الله عليه وآله وسلم[٩]، وهم[١٠] حجة و[١١] أهل تواتر[١٢]، أنهم علموا من دينه ضرورة أن جميع الكفار[١٣] في النار خالدين فيها؛ وعرفوا قصده إلى استغراق الوعيد لجميعهم وإرادته لكلهم وأن الله يفعل ذلك بسائرهم. ولولا هذا الإجماع والتوقيف الذي اضطررنا[١٤] إليه، (ص ١٨٢ ظ) لجاز العفو عما سألت عنه.

٥٩٢ **فإن قال قائل** : وكيف[١] يكون هذا إجماعاً من الأمة، وقد زعم[٢] قوم من المتكلمين بأن مقلدة اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الكفر[٣] ليسوا في النار؟ قيل له[٤] : هؤلاء إنما أنكروا أن يكون المقلد كافراً لشبهة دخلت عليهم، ولم يزعموا أن المقلد كافر وأنه مع ذلك ليس في النار. والعلم بأن المقلد كافر أو غير كافر طريقه[٥] النظر دون التوقيف والخبر.

٥٩٣ **فإن قال**[١] : فما تقولون في مذنبي أهل ملة[٢] الإسلام — هل يجوز العفو عنهم حتى لا يعاقب الفاسق بما كان من ظلمه[٣] لنفسه أو[٤] غيره؟ قيل له : نعم. فإن قال[٥] : فما الدليل على ذلك؟ قيل له : ما قدمناه من حسن العفو[٦] من الله ومن غيره، وإن[٧] لم يرد توقيف اضطررنا[٨] إليه (ف ١٧٤ ظ) على[٩] تعذيب سائرهم. ومع أن الله تعالى قد[١٠] بين ذلك في نص كتابه[١١] فقال : «إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»[١٢].

---

(٥) ف : — وآله وسلم. (٦) ص : الذي. (٧) ص : نقل. (٨) ص : شهادة.
(٩) ف : — وآله وسلم. (١٠) ص : وهو. (١١) ص : — و. (١٢) ص : التواتر.
(١٣) ص : الكافرين. (١٤) ص : اضطرنا.

٥٩٢ (١) ص : فكيف. (٢) ص : زعموا قوما. (٣) ص : — من أهل الكفر.
(٤) ص ف : لهم، ص : + و. (٥) ص : طريق.

٥٩٣ (١) ص ف : قالوا. (٢) ص : — ملة. (٣) ص : ظلم. (٤) ف : و.
(٥) ف : قالوا. (٦) ص : + عنهم. (٧) ف : وانه. (٨) ف : اضطره. (٩) ف : — على، و «بتعذيب». (١٠) ص : مذ. (١١) ف : الكتاب. (١٢) ص : شا؛ النساء ٤ : ٥١/٤٨، و١١٦.

فاستثنى من المعاصي التي[١٣] يجوز أن يغفرها الشرك . فألحقت [١٤]الأمة به ما كان بمثابته[١٥] من ضروب الكفر[١٦] والشرك . وقال : « إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعاً »[١٧]، فلم يخرج من ذلك إلا الكفر[١٨] والشرك. وقال تعالى[١٩] : « إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ »[٢٠] . [٢١]والكبائر هاهنا الكفر[٢١] بدليل قوله : « إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن[٢٢] يَشَاءُ »[٢٣] . والسيئات[٢٤] التي يغفرها هي ما دون الشرك .

٥٩٤ وقال تعالى[١] : « إِنَّهُ[٢] لَا يَيْأَسُ[٣] مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَافِرُونَ »[٤]، وقال تعالى[٥] : « لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ »[٦] — في نظائر لهذه[٧] الآيات يطول تعدادها ، وهي كلها فيمن ليس بكافر ولا مشرك . (ص ١٨٣ و) فلما كان الملّي[٨] الفاسق ليس بكافر ولا مشرك من قولنا وقول المعتزلة ، ثبت أنه ممّن يجوز أن يُغفر له ، وإن مات[٩] مصرًّا ، إذا[١٠] كان التائب لا عيب[١١] عليه ولا معه عندهم شيء يحتاج معه إلى غفران . وقد دللنا قبل هذا على أن معصية الله بغير الكفر والتكذيب لا تضادّ[١٢] معرفته التي هي الإيمان به . وكذلك معصية غيره[١٣] لا تنفي العلم بالمعصيّ . فوجب أن يكون العاصي مؤمناً بالله ، والمؤمن لا يكون كافرًا[١٤] ولا مشركاً .

(ف ١٧٥ و)

---

(١٣) ص ف : + لا ؛ وإسقاطها لفهم المعنى أفضل . (١٤) ص : والحق الامر .
(١٥) ص : بماقبه. (١٦) ص : «اللغة» مكان «الكفر والشرك». (١٧) الزمر ٣٩ : ٥٣/٥٤.
(١٨) ص : الشرك والكفر . (١٩) ص : — تعالى . (٢٠) النساء ٤ : ٣١/٣٥ .
(٢١)–(٢١) ص : والكفار هاهنا اللقب . (٢٢) ص : لم . (٢٣) النساء ٤ : ٤٨/٥١ ، و١١٦ . (٢٤) ص : فالسيبات .

٥٩٤ (١) ص : — تعالى. (٢) ف : — انه . (٣) ص : يئس . (٤) يوسف ١٢ : ٨٧.
(٥) ص : — تعالى . (٦) الزمر ٣٩ : ٥٣/٥٤ . (٧) ص : هذه . (٨) ص : — الملي .
(٩) ص : كان . (١٠) إذا : ولعل الأحسن أن نقرأ «اذ» . (١١) ص : عتب .
(١٢) ص : يضاد ؛ ف : بلا نقط . (١٣) ص : + و . (١٤) ص : مشركاً ولا كافراً .

[الباب التاسع والثلاثون]

باب القول في الخصوص والعموم

٥٩٥ فإن قال[١] قائل : فما معنى قوله تعالى[٢] : « وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا ٱلسَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ[٣] بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ ٱللَّيْلِ مُظْلِمًا[٤] أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ »[٥] ، وقوله تعالى[٦] : « وَمَنْ يَعْصِ[٧] ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ[٨] فِيهَا »[٩] ، وقوله تعالى[١٠] : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا »[١١] ، وما ورد بمعنى هذه الآيات[١٢] ؟ قيل له[١٣] : المراد بذلك العاصي الكافر الذي لا إيمان ولا حسنة معه[١٤] . لأن الله تعالى قد بيّن في آيات[١٥] أخر أنه يُدخل المؤمنين[١٦] جنّته ، ومن أتى بحسنة جازاه بعشر[١٧] أمثالها ، وأنه يعطيه خيرًا منها ويؤمنه من الفزع الأكبر ومن فزع يومئذ ، وأنه لا يضيع عمل عامل[١٨] من ذكر أو[١٩] أنثى ، ويجازي بالحسنة ويعفو عن السيّئة ، وأن الحسنات يذهبن السيّئات .

---

٥٩٥ (١) ف : قيل (– قائل) . (٢) ص : – تعالى . (٣) ف : سيته . (٤) ص : ملظما . (٥) يونس ١٠ : ٢٧/٢٨ . (٦) ص : – تعالى . (٧) ص : يعصى . (٨) ف : خالدا . (٩) الجن ٧٢ : ٢٣/٢٤ . (١٠) ص : – تعالى . (١١) النساء ٤ : ٩٣/٩٥ . (١٢) ف : الآي . (١٣) ف : – له . (١٤) ص : «معه» بعد «إيمان» . (١٥) ص : آية اخرى . (١٦) ص : الموين الجنة . (١٧) ف : بعشره . (١٨) ص : + منكم . (١٩) ف : و .

٥٩٦ [1]قال تعالى[2] : «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ»[3] . وليس في الحسنات أكبر ولا أعظم شأناً[4] من الإيمان الذي يُحبط الكفر (ص ١٨٣ ظ) ويزيل عقابه . وقال[5] : «إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ»[6] ، و[7]«إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ»[8] . وقال : «يَا عِبَادِيَ[9] لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ»[10] .وقال تعالى[11] : «إِنَّ ٱلْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّئَاتِ»[12] . فخبّر أن الحسنات تُبطل[13] السيّئات وتذهب[14] بها . ولا شيء من الحسنات أولى أن يكون (ف ١٧٥ ظ) كذلك من الإيمان الذي يذهب بالكفر ويمحوه . وقال : «أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى»[15] .وقال:«فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ»[16] . وإذا كان الفاسق المليّ مؤمناً ، على ما بيّناه ، وكان معه حسنات أكبرها[17] الإيمان ، وكانت له أعمال لا تُضيّع[18] عليه ، وجب أنه ممّن[19] لم يُرِدْ بالخلود في جهنّم ، وأن يُرتّب ذلك ترتيباً لا يجوز معه نقض بعض الآيات بعضاً .

٥٩٧ فإن قال[1] : إنما أراد بقوله : «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا»[2] — إذا لم يقتل نفساً مؤمنة ولم يعص ولم يتعدّ حدوده . قيل له : لا ، بل أراد بالوعيد على قتل النفس المؤمنة وتعدّي حدوده وفعل معصيته مَن لم يكن منه إيمان ولا حسنة ، وهم الكفّار[3] — وهذا أولى . فان قال[4] : قوله[5] «مَنْ» ورد مورد الشرط والجزاء ، وهذا[6] يوجب استغراق المجازين .

---

٥٩٦ (١) ف : + و . (٢) ص : — تعالى . (٣) النمل ٢٧ : ٨٩/٩١ . (٤) ص : شيا . (٥) ص : فقال . (٦) الطور ٥٢ : ١٧ . (٧) ص : — وان المتقين في جنات ونهر . (٨) القمر ٥٤ : ٥٤ . (٩) ص : — يا عبادي ، و + للذين امنوا ؛ ف : + الذين امنوا . (راجع : الزخرف ٤٣ : ٦٩) . (١٠) الزخرف ٤٣ : ٦٨ . (١١) ص : — تعالى . (١٢) هود ١١ : ١١٤/١١٦ . (١٣) ص : يلهبن . (١٤) ص : ويبطل . (١٥) آل عمران ٣ : ١٩٥/١٩٣ . (١٦) الزلزلة ٩٩ : ٧ . (١٧) ف : اكثرها . (١٨) ص : يضيع ؛ ف : بلا نقط . (١٩) ف : — ممن .

٥٩٧ (١) ص ف : قالوا . (٢) النمل ٢٧ : ٨٩/٩١ . (٣) ص : الكافرون . (٤) ص ف : قالوا . (٥) ص : + و . (٦) ص : فهو .

قيل له : فقل لأجل هــذا بعينه إن من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وإنه[٧] يعطى خيرًا منها وهو من فزع يوم[٨] القيامة آمن لأجل قوله : « مَنْ جَــاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا »[٩] . فان قال : إن[١٠] صاحب الكبيرة[١١] لا يُسمَّى محسناً . قيل له[١٢] : والمؤمن الموحــد المصدّق لله ولرسوله لا يُسمَّى عاصياً متعدّياً لحدوده .

٥٩٨ وكل ذلك خروج عن[١] اللغــة . و[٢]مع أن قوله « مَنْ » يصلح[٣] للعموم[٤] (ص ١٨٤ و) وللخصوص وهو معرض لهما[٥] . لأن القائل يقول : « جاءني من دعوته وكلمت[٦] من عرفته » ، وهو يريد الواحد منهم[٧] الذي عرفه ودعاه ، (ف ١٧٦ و) وهو بعض من دعاه[٨] وعرفه : وقال الله عز وجل[٩] : « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَائِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ »[١٠] ، ولم يُرد أن حكّام المسلمين كفّار إذا تركوا الحكم بمـا أنزل الله ، وإنما أراد بعض من لم يحكم بما أنزل الله . و[١١]قال الشاعر :

وَمَنْ لَا يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ يُهَدَّمْ وَمَنْ لَا يَظْلِمِ ٱلنَّاسَ يُظْلَمِ[١٢]

ولم يُرد أن كل من لا يَظلِم الناس[١٣] يُظلم ، لأن الله عز وجــل[١٤] لا يظلم الناس ولا يجوز أن يُظلم ؛ ولا[١٥] كل من كان غــير ذائد عن حوضه[١٦] بسلاحه هُدِّم . وإذا كان ذلك كذلك ، فقد بطل التعلق بظاهر هذه[١٧] الآي مع جواز احتمالها .

---

(٧) ص : وان . (٨) ص : — يوم . (٩) النمل ٢٧ : ٨٩/٩١ . (١٠) ص : — ان .
(١١) ف : الذنب الكبير . (١٢) ف : — له .

٥٩٨ (١) ف : من . (٢) ص : — و . (٣) ص : — يصلح . (٤) ف : المخصوص والعموم . (٥) ف : لها . (٦) ص : علمت . (٧) ف : — منهم . (٨) ف : ادعاه .
(٩) ص : تعالى . (١٠) المائدة ٥ : ٤٤/٤٨ . (١١) ص : — و . (١٢) طويل ؛ والبيت من معلقة زهير المعروفة . (١٣) ص : — الناس . (١٤) ص : — عز وجل . (١٥) ص : ولان . (١٦) ص : حوض . (١٧) ف : — هذه ؛ ص : الآية .

٥٩٩ **وكذلك الجواب** إن تعلقوا بقوله تعالى[١] : « وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ »[٢] وبما[٣] جرى مجراه[٤] . قيل لهم[٥] : يحتمل أن يكون أراد بعض الفجار دون سائرهم . وعورضوا بقوله : « إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ »[٦] — وأعظم البرّ التوحيد والإيمان الذي لا يحصل الإنسان باراً مطيعاً إلا بوجوده . وقيل لهم : قال الله تعالى : « أَنِّي لَا[٧] أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ »[٨] و « لَا[٧] أُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ »[٩] . وليس في الطاعات حسنة أكبر من الإيمان بالله ورسوله[١٠] وتصديق ما جاء به[١١] من عنده . وإذا كان الأمر كذلك ، وجب تفويض أمر عصاة أهل الملّة إلى الله سبحانه[١٢] وتصحيح غفرانه لهم وترك القطع بعقابهم وإيجاب القول بأنه لا يُخلَّد في[١٣] النار منهم أحد[١٤] وإن أُدخلها .

٦٠٠ **مع أنّا** لو صرنا إلى [١]ظاهر مقتضى القرآن[١] ، (ص ١٨٤ ظ) لوجب أن لا يدخل (ف ١٧٦ ظ) النّار[٢] إلا كافر[٣] . قال الله عز وجل[٤] : « وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِٱلْكَافِرِينَ »[٥] ؛ وقال : « فَأَنْذَرْتُكُمْ[٦] نَارًا تَلَظَّىٰ لَا يَصْلَاهَا[٧] إِلَّا ٱلْأَشْقَى ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ »[٨] ؛ و[٩]قال : « وَأَمَّا[١٠] من أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ وَلَمْ أَدْرِ[١١] » إلى قوله تعالى : « فِي[١٢] سِلْسِلَةٍ[١٣] ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ »[١٤] ؛ وقال : وَأَصْحَابُ ٱلشِّمَالِ مَا[١٥] أَصْحَابُ ٱلشِّمَالِ فِي سَمُومٍ

٥٩٩ (١) ص: — تعالى ؛ ف: — و . (٢) الانفطار ٨٢ : ١٤ . (٣) ف: وما . (٤) ف: مجراها . (٥) ف: له . (٦) الانفطار ٨٢ : ١٣ . (٧)–(٧) ف: مفقود . (٨) آل عمران ٣ : ١٩٥/١٩٣ . (٩) راجع : التوبة ٩ : ١٢٠/١٢١ ، وهود ١١ : ١١٥/١١٧ ، ويوسف ١٢ : ٥٦ و ٩٠ . (١٠) ص: ورسله . (١١) ص: — به . (١٢) ص: عز وجل . (١٣) ص: — يخلد في . (١٤) ف: احداً .

٦٠٠ (١)–(١) ص: ظاهرها في القرآن . (٢) ص: — النار . (٣) ف: كافراً . (٤) ص: — عز وجل . (٥) التوبة ٩ : ٤٩ ، والعنكبوت ٢٩ : ٥٤ . (٦) ف: — فأنذرتكم . (٧) ص: يصليها . (٨) الليل ٩٢ : ١٤–١٦ . (٩) ص: — و . (١٠) ف: فاما . (١١) ف: — ولم أدر . (١٢) ص: — تعالى في . (١٣) ف: سلسة . (١٤) الحاقة ٦٩ : ٢٥–٣٣ . (١٥) ف: يكرر «ما» .

وَحَمِيمٍ[١٦] وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ » إلى قوله « وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنْثِ الْعَظِيمِ » — يريد الشرك — « وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا[١٧] مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا[١٨] لَمَبْعُوثُونَ »[١٩] . فأوجب[٢٠] النار لمن[٢١] ينكر البعث ويكفر بالله وبرسله ولا يؤمن بهم . وليس في فسّاق أهل الملّة من هذا وصفه . فإن لم يجب المصير إلى عموم[٢٢] هذه الآيات ، لم يجب المصير إلى عموم الظواهر[٢٣] التي تلوها . فصحّ ما ذهبنا[٢٤] إليه من جواز العفو[٢٥] عن فسّاق أهل ملّتنا[٢٦] .

مسئلة

٦٠١ **فإن قال قائل**[١] : أفليس الله[٢] قد أوجب عداوة الفاسق والتبرّؤ[٣] منه ولعنه ، وأمرنا بأن[٤] لا تأخذنا رأفة به ، وأمرنا بالنكال به[٥] ، فقال : [٦]« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » الآية[٧] ، وقال[٦] : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ[٨] وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ[٨] » ،[٩] مع قوله : « وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا »[١٠] ؟ فكيف يجوز أن يكون صاحب الكبيرة مؤمناً ، والمؤمن مرحوم ووليّ لله تعالى[١١] ؟ قيل[١٢] له : لسنا نقول إن الفاسق عدوّ لله[١٣] ، ولا[١٤] إن الله لعنه ، إلا بشريطة (ف ١٧٧ و) أن يكون في معلومه أنه يعذّبه ، وأن يكون أراد ذلك[١٥] وقصده . (ص ١٨٥ و) وإنه متى لم يكن ذلك[١٦] كذلك ، وكان المعلوم من حاله أنه يثيبه[١٧] ويغفر له ويُشفّع فيه نبيّه[١٨] ، فإنه غير

---

(١٦) ص : وحموم . (١٧) ص ف : اذا . (١٨) ف : انا . (١٩) الواقعة ٥٦ : ٤١-٤٧/٤٠-٤٧ . (٢٠) ص : + ان . (٢١) ص: لم . (٢٢) ف: — عموم ، و « هذه الظواهر » . (٢٣) ص : الظاهر الذي . (٢٤) ص : اليه ذهبنا . (٢٥) ف: الكفر . (٢٦) ص: الملة .

٦٠١ (١) ف: — قائل . (٢) ص: « الله تعالى » بعد «أوجب» . (٣) ص ف : التبري . (٤) ص: ان . (٥) ص: بهم . (٦)—(٦) ف: مفقود . (٧) المائدة ٥ : ٤٢/٣٨ . (٨)—(٨) ص: مفقود . (٩) النور ٢٤ : ٢ . (١٠) الأحزاب ٣٣ : ٤٢/٤٣ . (١١) ص: — تعالى . (١٢) ص: يقال ؛ ص ف: لهم . (١٣) ص: الله . (١٤) ص: — لا . (١٥) ص: بذلك . (١٦) ف: — ذلك . (١٧) ص: — يثيبه و ، و «سيغفر» . (١٨) ص: — فيه نبيه ، وبعد «يشفع» فراغ .

ملعون ولا عدوّ لله[١٩] ولا ممّن حكم بعقابه. لأن العداوة والبغض من الله[٢٠] إنما هي[٢١] إرادته لعذاب من علم أنه يُعذّبه، على ما بيّنا في باب الصفات .

٦٠٢ **وهذا**[١] كما تعبّدنا بلعن[٢] من ظهر منه كلمة الكفر في دار الحرب والحكم عليه بأنه عدوّ لله بشريطة أن[٣] كان معتقداً للكفر وكان ظاهره كباطنه[٣] ؛ وكما أمر عندكم بلعن من أظهر الفسق وذمّه والبراءة منه ، إذا لم تُعلم[٤] توبته ، بشريطة أن لا يكون[٥] قد تاب وندم . وكذلك تعبّدنا الله بلعن شهود[٦] الزنى والبراءة منهم ، إذا اختلفت[٧] شهادتهم وقصر[٨] عددهم ، والحكم بفسقهم[٩] إن كانوا عند الله كذبة ، لا على الإطلاق[١٠] . وكذلك قد أمرنا بموالاة من أظهر لنا[١١] الإيمان وتوليه[١٢]، بشريطة أن يكون[١٣] عند الله معتقداً لذلك . وإذا كان هذا هكذا ، بطل ما قلتم . لأن الله تعالى[١٤] إن كان قد علم أنه سيغفر[١٥] للفاسق المليّ ويُشفّع فيه[١٦] نبيّه ، فليس[١٦] بملعون عنده ولا عدوّ له .

٦٠٣ **فأمّا** إن[١] كان في المعلوم أنه سيعاقبه[٢] ، فإن معنى عداوة الله له[٣] أنه أراد عقابه على ذنبه ، وهو أيضاً موالٍ له على إيمانه لأنه مريد لإثباته. وليس بمستحيل[٤] أن يريد[٥] الله عقاب[٦] الفاسق في وقت وإثابته[٧] في وقت آخر ، كما أنه ليس بمحال أن يريد الإنسان عقاب ولده على ذنبه فيريد أيضاً (ف ١٧٧ ظ) تبجيله وإثابته[٧] على عمله الجميل وحسن طاعته فيما أطاعه فيه. وإنما تمتنع وتتضادّ[٨] العداوة والولاية من وجه واحد وعلى عمل واحد[٩]. وقد قال

(١٩) ص: الله . (٢٠) ص: — من الله . (٢١) ص: ار هي ادته .

٦٠٢ (١) ص: وهكذا. (٢) ص: للعن. (٣)–(٣) ص: باطنه كظاهره. (٤) ص ف: يعلم . (٥) ف: تكون . (٦) ص: شهدنا لزنا . (٧) ص: اختلف . (٨) ف: وقصرت عدتهم . (٩) ص: بتفسيقهم . (١٠) ص: اطلاق . (١١) ص: — لنا . (١٢) ف: وتوليته . (١٣) ص: كان . (١٤) ص: — تعالى . (١٥) ص: يستغفر . (١٦)–(١٦) ص: رسوله فانه ليس .

٦٠٣ (١) ف: اذا . (٢) ف: سيعافيه لان . (٣) ف: — له . (٤) ص: يستحيل. (٥) ص: الله يريد . (٦) ص: عذاب . (٧)–(٧) ص : مفقود . (٨) ص: يمتنع ويتضاد ، ف: يضاد . (٩) ص: — وعلى عمل واحد .

الله تعالى : «ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا»[١٠]، [١١]وقال عز وجل : «وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ»[١١] . وقد بيّنا فيما سلف أن الفاسق الملّي مؤمن (ص ١٨٥ ظ) بما يغني عن إعادته[١٢] . فوجب أن يكون وليًا لله[١٣] تعالى بإيمانه وبما[١٤] معه من طاعاته[١٥] والتقرُّب إليه .

٦٠٤ **وقوله** عز وجل[١] : «وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا»[٢]، فالمراد[٣] به إرادته لإثابتهم على إيمانهم في الآخرة وطاعاتهم[٤] له، لأنه لا بدّ أن[٥] يثيبهم على الإيمان . وإرادته[٦] أيضاً إرادة[٧] للحكم عليهم في الدنيا بأحكام المؤمنين من المناكحة والموارثة[٨] وعيادة مريضهم ودفنهم في مقابر المسلمين . ويحتمل أن يكون أراد بقوله تعالى[٩] : «وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا» أنه رحيم بهم في كل شيء إلا ما علم أنه يجازيهم[١٠] عليه من ذنوبهم . فبطل ما قالوه .

٦٠٥ **وأما الفاسق** من المؤمنين، فلا يجوز أن يكون معاديًا لله بمعصيته مع إقراره بوجوده وإيمانه بربّه وتصديقه له، لأن العداوة لله متضمّنة[١] للكفر به . وقد يمكن أن يكون الله سبحانه[٢] إنما تعبَّدنا بذمّ الفاسق ولعنه وجلده وقطعه محنةً له ليثيبه على ذلك في الآخرة، كما أمر بجلد التائب وقطعه محنةً له[٣] ليثيبه على ذلك في[٤] المعاد . بل فلا جهة[٥] لهم في ذمّ الفاسق وحده .

٦٠٦ **فإن قالوا** : لو كان مع الفاسق إيمان يستحقّ به الثواب والتعظيم

---

(١٠) البقرة ٢ : ٢٥٧/٢٥٨ . (١١)–(١١) ص : مفقود ؛ يونس ١٠ : ٢ . (١٢) ص : رده . (١٣) ص : له . (١٤) ف : ما . (١٥) ف : طاعته .

٦٠٤ (١) ص : — عز وجل. (٢) الأحزاب ٣٣ : ٤٢/٤٣ . (٣) ص : المراد . (٤) ص : وطاعتهم ؛ ف : — له . (٥) ص : أ . (٦) ص : وا ، وبعد الألف فراغ . (٧) ص : ارادته ليحكم . (٨) ص : والمواريث . (٩) ص : — تعالى . (١٠) ص : يحاذيهم .

٦٠٥ (١) ص : مضمنة . (٢) ص : تعالى . (٣) ف : — له . (٤) ص : — في . (٥) ف : — بل فلا جهة .

في الآخرة ، لأزال[1] عنه الحدَّ في الدنيا . (ف ١٧٨ و) فلما لم يُزِل ذلك عنه[2] ، بطل ما قلتم . قيل لهم : لم قلتم ذلك ؟ ثم يقال لهم : و[3]لو كان مع التائب المنيب ما يستحقّ[4]عليه الثواب في الآخرة[4] ، لاستحقّ به إزالة العقاب[5] والحدود في الدنيا . فلما كان التائب عندنا وعندهم مقطوعاً ومحدوداً مع توبته ، بطل أن يكون من أهل التعظيم والثواب (ص ١٨٦ و) في الآخرة. فان قالوا : [6]إنما لم تُزِل التوبة قطع التائب وحدَّه وتعمل في إحباطه لأجل أن قطعه و إقامة الحدود عليه ليس بعقاب و إهانة ، و إنما هو محنة من الله عز وجل له . وليس يجب أن تؤثر التوبة في إزالة المحن التي ليست بنكال ولا عقاب[6] . قيل لهم : وكذلك قطع المؤمن[7] الموحّد المصدّق لله ولرسوله ليس بعقاب ولا نكال ، وإنما هو امتحان من الله . و إنما المراد بقوله : « نَكَالًا مِنَ ٱللَّهِ »[8] : إن كانا مستحلَّيْن للزنى[9] ومتن قد حكم بعقابها في الآخرة. فلذلك لم يُزِل إيمانُهُ وولايته قطعَهُ وحدَّه[7].

٦٠٧ ثم يقال لهم : لو لم يكن مع المؤمن ما يستحقّ به ثواباً في الآخرة ، لبطلت موارثته ومناكحته وحُرمت زيارته[1] وعيادة مريضه ودفنه في مقابر المسلمين . فلما لم يزل ذلك ، علمنا أنه من أهل الثواب في الآخرة . فان قالوا : جميع هذا ليس يدل على أن المفعول به ما وصفتم[2] من أهل الثواب ، لأن جميع هذه الأحكام تُجرى على المنافقين[3] وليسوا بها مثابين . قيل[4]لهم : وكذلك مدحنا[5] للمؤمنين وتولّيهم وحسن الثناء عليهم ليس بثواب ، لأننا (ف ١٧٨ ظ) نفعل ذلك أجمع بالمنافقين متى[6] أظهروا لنا الإيمان ، وليس ذلك بثواب ولا دلالة على حصول الثواب في الآخرة .

---

٦٠٦ (١) ص: لزال. (٢) ص: — عنه. (٣) ص: — و. (٤)-(٤) ف: به ثواب الآخرة. (٥) ص: العذاب. (٦)-(٦) ص: قطع التايب وجلده في الدنيا محنة يستحق عليه الثواب في الآخرة فلذلك لم تزله التوبة. (٧)-(٧) ص: وجلده محنة له لم يزله ايمانه. (٨) المائدة ٥: ٣٨/٤٢ . (٩) للزنى: ولعل الأحسن أن نقرأ «للسرقة» ، فان الآية تقيم حدّ السارق والسارقة.

٦٠٧ (١) ف: — زيارته و . (٢) ص: — ما وصفتم . (٣) ص: فقين ، وقبلها فراغ . (٤) ص: يقال . (٥) ص: حنا ، وقبلها فراغ . (٦) ف: من اظهر .

٦٠٨ **واعلم** **قالوا** : لو جاز أن نعادي الفاسق ونذمّه ونلعنه بشريطة[1] أن يكون ممّن يعاقب في الآخرة ، لجاز أن يعاديه الله ويلعنه[2] على هذه الشريطة . يقال لهم : و[3]لو جاز أن نلعن نحن[4] شهود الزنى ونبرأ[5] منهم بشريطة[6] أن كانوا كاذبين ، لجاز أن يلعنهم الله ويعاديهم على هذه الشريطة . فإن[7] لم يجب[8] هذا ، لم يجب ما قلتم[8] . [9]والسبب المفرق بين لعننا وعداوتنا بشريطة يجوز أن تكون[10] ويجوز أن لا تكون[11] وامتناع لعن الباري لهم بشريطة ، لأننا نحن لا نعلم عواقب أمورهم ، والباري سبحانه عالم بذلك ؛ فلم يجز عليه لعنهم والعداوة لهم بشريطة ، وإن جاز وصحّ ذلك فينا .

مسئلة

٦٠٩ **واعلم**[1] **قالوا** : الدليل على خلود الفاسق المِلّي في جهنم أنه قد ثبت أنه مستحقّ للعقاب وثبت أن ما يستحقّه من ذلك[2] دائم ، كما أنه مستحقّ للذمّ[3] دائماً ما لم يتب[4] ؛ فوجب أنه غير مثاب[5] . يقال لهم : و[6]ما أنكرتم أن يكون الفاسق غير معاقب بالنار بهذه العلّة (ص ١٨٦ ظ) بعينها ؟ لأنه قد ثبت أنه مستحقّ لثواب[7] دائم على إيمانه وطاعته ، كما أنه مستحقّ لمدح دائم ، فوجب أنه غير معاقب بالنار . فإن قالوا : لو كان مستحقاً للثواب ، لم يُلعن ولم[8] يُهَن في الدنيا ولزالت (ف ١٧٩ و) عنه الحدود . قيل لهم[9] : هذه الحدود ليست بعقاب ، وإنما هي امتحان . ثم يقال لهم : ولو لم يستحقّ الفاسق بطاعته[10] الثواب ، لم يستحقّ المناكحة والموارثة والدفن

---

٦٠٨ (١) ف : بشرط . (٢) ف : + بشرط ان يكون ممن يعاقبه في الاخرة . (٣) ص : — و . (٤) ص : — نحن . (٥) ص : ويتبرى . (٦) ص : بشرايط . (٧) ص : وان . (٨)—(٨) ص : ذلك بطل ما قلتم . (٩) من هنا الى آخر الفقرة في ف فقط . (١٠) ف : يكون . (١١) ف : يكون .

٦٠٩ (١) ص : فان . (٢) ف : — من ذلك . (٣) ص : الذم . (٤) ص : يشب . (٥) ص : متاب . (٦) ص : — و . (٧) ص : الثواب . (٨) ف : ويهان . (٩) ص : له . (١٠) ف : بطاعاته .

في مقابر المسلمين . فان قالوا : هذه الأمور ليست بثواب . قيل لهم : والحدود ليست بعقاب ، لأنها جارية على التائب[11] الوليّ . وكذلك ذمّنا وبغضنا[12] ليس بعقاب ، لأنه جار على شهود الزنى إذا اختلفت شهادتهم[13] ونقص عددهم ، وإن كانوا[14] صادقين أبرارًا عند الله عز وجل[15] . ولا فصل[16] في شيء من ذلك .

(١١) ص: التايب ، و – الولي . (١٢) ف: + وعداوتنا ، و «ليست» . (١٣) ص: شهاتهم . (١٤) ص: كانت . (١٥) ف: – عز وجل . (١٦) ص: فضل .

[الباب الاربعون]

باب الكلام[1] في الشفاعة

٦١٠ **ومما يدل** على جواز الغفران لعصاة أهل الملّة ما ورد من[1] الأخبار الثابتة المتظاهرة في إثبات شفاعة الرسول،[2] صلى الله عليه وآله وسلم[2]، في أهل الكبائر — نحو قوله، عليه السلام[3]: « ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي » . وقد روى خبر الشفاعة[4] عن النبيّ، صلى الله عليه وآله وسلم[5]، عدّة منهم أنس بن مالك وجابر بن عبدالله . ورواه حذيفة عن أبي بكر الصديق، رضي الله عنه[6]، عن النبيّ، صلى الله عليه . وروى معبد بن هلال وثابت البُناني ذلك[7] في خبر طويل عن أنس بن مالك . و[8]رواه أيضاً أبو سعيد الخُدْري عن النبيّ، صلى الله عليه وآله وسلم[9].

٦١١ **قال** أنس بن مالك[1] : سمعت (ص ١٨٧ و) محمدًا[2]، صلى الله عليه وآله وسلم[3]، يقول : إذا كان يوم القيامة، ماج الناس بعضهم في بعض . فيؤتى آدم (ف ١٧٩ ظ) فيقال له : يا آدم[4] اشفع في ذرّيّتك. فيقول:

(العنوان) (١) ص: القول .

٦١٠ (١) ص: في . (٢)–(٢) ف: عليه السلام . (٣) ص: — عليه السلام . (٤) ص: الشفعة . (٥) ف: — وآله وسلم . (٦) ف: — رضي الله عنه . (٧) ف: — ذلك . (٨) ف: — و . (٩) ف: — وآله وسلم .

٦١١ (١) ص: — بن مالك . (٢) ص: رسول الله . (٣) ف: — وآله وسلم . (٤) ص: يادم .

لست لها ، ولكن عليكم بإبراهيم ، فإنه[٥] خليل الرحمٰن . فيؤتى إبراهيم فيقال له مثل ذلك[٦] . فيقول : لست لها ، ولكن عليكم بموسى ، فإنه كليم الرحمٰن . فيؤتى[٧] موسى ، فيقول : لست لها ، ولكن عليكم بعيسى ، فإنه روح الله وكلمته . قال : فيؤتى عيسى ، فيقول : لست لها ، ولكن عليكم بمحمد[٨] . فأوتى ، فأقول[٩] : أنا لها . فأنطلق فأستأذن على ربّي . فيؤذن لي عليه[١٠] ، فأقوم بين يديه ، فيُلهمني محامده فأحمده بتلك المحامد . ثم أخرّ ساجدًا فيقال لي[١١] : يا محمد ، ارفع رأسك وقل تُسمَع[١٢] وسل تُعطَ[١٣] واشفع تُشفَّع . فأقول : يا ربِّ ، أمّتي أمّتي ! فيقال[١٤] لي : انطلق ، فمن كان في قلبه ، إما قال[١٥] مثقال ذرّة أو مثقال شعيرة من إيمان، فأخرجه[١٦] [منها]. قال: فأخرجه ، ثم أعود فأحمده بتلك المحامد وأخرّ ساجدًا. فيقال لي: يا محمد[١٧]، ارفع رأسك وقل تسمع وسل[١٨] تعط[١٩] واشفع تشفع . فأقول : يا ربِّ ، أمّتي أمّتي ! فيقال لي : انطلق ، فمن كان في قلبه مثقال[٢٠] خردلة من إيمان ، فأخرجه منها[٢١] . قال[٢٢] : فأنطلق فأفعل ذلك . ثم أحمده بتلك المحامد ، ثم أخرّ ساجدًا ، فيقال لي[٢٣] : يا محمد ، ارفع رأسك وقل تسمع وسل تعطه واشفع تشفع . فأقول : يا ربّ ، أمّتي أمّتي ! فيقال : انطلق ، فمن كان في قلبه أدنى من[٢٤] مثقال حبّة من خردل من إيمان، فأخرجه من النار — ثلاث مرّات .

٦١٢ وزاد[١] الحسن البصري (ص ١٨٧ ظ) في هذه الرواية عن أنس ابن مالك وثلاثة وعشرين[٢] رجلًا[٣] . قال : حدثني أنس[٤] أنه قال: «فأقوم

---

(٥) ص : — فانه . (٦) ف : — فيقال له مثل ذلك ؛ ص : فيقول : (٧) ف : فياتون . (٨) ص : + صلى الله عليه وسلم وعلى جميع الأنبياء . (٩) ص : فيقول . (١٠) ص : — عليه . (١١) ص : — لي . (١٢) ص : — وقل تسمع . (١٣) ف : تعطه . (١٤) ص: فيقول . (١٥) ف : — قال . (١٦) ص: فاخر ، وبعدها فراغ ؛ و — قال فأخرجه ثم . (١٧) ص: — يا محمد . (١٨) ص: — وقل تسمع وسل . (١٩) ف: تعطه . (٢٠) ف: مقدار . (٢١) ف: — منها . (٢٢) ص: — قال . (٢٣) ص: — لي . (٢٤) ف: — من .

٦١٢ (١) ص: وروى . (٢) ص: عشرون . (٣) ف: — بن مالك وثلاثة وعشرين رجلا . (٤) ص: — قال حدثني أنس .

الرابعة فأحمده بتلك المحامد ، (ف ١٨٠ و) ثم أخرّ ساجدًا . قال[٥] : فيقال لي[٦] : ارفع رأسك وقل تسمع[٧] وسل تعطه واشفع تشفع . فأقول[٨] : يا[٩] ربّ ائذن لي فيمن قال : لا إله إلا الله . فيقال لي : ليس لك ذلك ، ولكن – وعزّتي وكبريائي وعظمتي – لأخرجنّ منها من قال : لا إله إلا الله ! »

٦١٣ **والاخبار** في الشفاعة أكثر من أن يؤتى عليهـا ، وهي كلها[١] متواترة[٢] متوافية على خروج الموحّدين من النار بشفاعة الرسول ، [٣]صلى الله عليه وآله وسلم[٣] ، وإن اختلفت[٤] ألفاظها . ففي بعضها [٥]أنهم يخرجون بعد ما امتحشوا فيه وصار فحماً . وفي خبر[٥] أنهم يخرجون منها[٦] ضبائر ضبائر فيلقون في[٧] نهر الحياة فينبتون كما تنبت الطراثيث[٨] والحبّة[٩] في جميل السيل ، وأنهم يدخلون الجنة مكتوباً على جباهم « الجهنّميّون » – وفي خبر آخر « عتقاء الله من النار » – وأن آخر من يخرج من النار رجل يقول في النار : « يا حنّان يا منّان[١٠] » .

٦١٤ **وقد أطبق** سلف الأمّة على تسليم هذه الرواية وصحّتها مع ظهورها وانتشارها والعلم بأنها مرويّة في الصحابة والتابعين . ولو كانت مما لم تقم[١] الحجّة بها ، لطعن طاعن فيها بدفع[٢] العقل والسمع لها على ما يقوله المعتزلة ، ولكانت الصحابة أعلم بذلك وأشدّ تسرّعاً إلى إنكارها . ولو[٣] كانوا قد فعلوا ذلك ، أو بعضهم ، [٤]لظهر ذلك وانتشر ولتوفّرت[٤] الدواعي على[٥] إذاعته[٦] وإبدائه ، حتى يُنقَل (ص ١٨٨ و) نقل[٧] مثله ويحلّ العلم به محلّ العلم بخبر الشفاعة ، لأن هذه العادة ثابتة في الأخبار . وفي العلم بفساد ذلك

(٥) ص : – قال . (٦) ص : – لي . (٧) ص : فسمع ذلك . (٨) ص : فيقول . (٩) ف : اي .

٦١٣ (١) ص : محلها . (٢) ف : – متواترة . (٣)–(٣) ف : عليه السلام . (٤) ص : اختلف . (٥)–(٥) ف : مفقود . (٦) ص : عنها . (٧) ف : على . (٨) ف : الطرانيب . (٩) ص : والجنه . (١٠) ص : يا حنان .

٦١٤ (١) ص : يقع . (٢) ص : يلفع . (٣) ص : فلو كان . (٤)–(٤) ص : لظهرت وانتشرت ولتوفر . (٥) ص : + ما . (٦) ص : ادعته ، و – إبدائه . (٧) ص : نقلة .

دليل على ثبوت خبر الشفاعة وبطلان قول المعتزلة إن (ف ١٨٠ ظ) الغفران باطل بالعقل وموجب لتكذيب[٨] السمع وغير ذلك مما يدّعونه .

مسئلة

٦١٥ **فإن قالوا** : هذه الأحاديث معارضة بمثلها . فروى[١] الحسن البصري وغيره عن النبيّ ، صلى الله عليه وآله وسلم[٢] ، أنه قال : « لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمّتي » . فوجب إطراحها . يقال[٣] لهم : هذه الرواية التي ذكرتموها غير معروفة ولا ثابتة عند أهل النقل . فلا[٤] يجب أن يُدفع بها[٥] ما قد علمنا[٦] نحن وأنتم أنه مرويّ . ثم يقال لهم : لو سلمت روايتكم ، لوجب حملها مع الأخبار التي رويناها على ضرب من البناء و[٧]التأويل ، حتى لا يُدفَع من السنن[٨] شيء[٩] يمكن استعمالها وتصحيحها[١٠] — كما يصنع ذلك[١١] في قوله تعالى[١٢] : « هٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ »[١٣] وقوله[١٤] : « وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ »[١٥] . فنقول[١٦] : قوله : « لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمّتي » أراد بذلك : إن[١٧] كانت الكبائر[١٨] الواقعة منهم ردّة بعد إسلام أو[١٩] كفراً[٢٠] بعد إيمان[٢١] ، بدلالة الأخبار الأُخر[٢٢] التي فيها إخراج أهل الإيمان بشفاعته — فلا[٢٣] يكون لذلك[٢٤] معارضاً . [٢٥]فإن قالوا : قوله : « لا تنال شفاعتي أهل الكبائر من أمّتي » يمنع تأويلكم هذا ، لأنه حكم بأنهم من أمّته ، وذلك يقتضي أنهم قوم مسلمون . قيل لهم : يحتمل أن يكون أراد

---

(٨) ص : — لتكذيب .

٦١٥ (١) ص : روى . (٢) ف : — وآله وسلم . (٣) ص : قيل ، و — لهم . (٤) ص : ولا . (٥) ص : — بها . (٦) ص : علمتم ونحن . (٧) ص : في التاويل . (٨) ص : الشيين . (٩) ص ف : شيا . (١٠) ص : — وتصحيحها ؛ ولعل الأحسن أن نقرأ « استعماله وتصحيحه » . (١١) ص : بذلك . (١٢) ص : عز وجل . (١٣) المراسلات ٧٧ : ٣٥ . (١٤) ف : — قوله و . (١٥) الصافات ٣٧ : ٢٧ ، والطور ٥٢ : ٢٥ . (١٦) ص : فيقول ؛ ف : بلا نقط . (١٧) ص : اذا . (١٨) ص : الكبيرة . (١٩) ف : و . (٢٠) ص ف : كفر . (٢١) ص : الايمان . (٢٢) ص : لاخر . (٢٣) ص : ولا . (٢٤) ص : بذلك ؛ ف : متعارضاً . (٢٥) من هنا الى آخر الفقرة في ف فقط .

بقوله «أمّتي» : الذين كانوا من أمّتي ثم ارتدّوا . ويحتمل أن يكون أراد : أهل قرني وعصري الذين بُعثت فيهم — فلا تعلق لهم في ذلك .

مسئلة

٦١٦ (ف ١٨١ و) **فإن قالوا** : أفليس[١] قد رُوي عن النبيّ ، [٢]صلى الله عليه وآله وسلم[٢] ، أنه قال : «من تحسّى[٣] سمًّا فقتل نفسه ، فهو يتحسّاه في نار جهنّم خالدًا مخلدًا[٤] فيها[٥] أبدًا» ؟ ورُوي مثله فيمن قتل نفسه بحديدة ومن تردّى من جبل . (ص ١٨٨ ظ) وكذلك رُوي عنه أنه قال : «لا يدخل الجنّة مُدمن خمر[٦] ولا عاقّ لوالديه[٧]» . وهذه الأخبار معارضة لأخبار الشفاعة . قيل لهم : لو ثبتت[٨] هذه الأخبار كثبوت خبر الشفاعة ، لم تكن متعارضة . بل يجب أن يكون قوله «من تحسّى[٩] سمًّا فقتل نفسه ، ومن أدمن الخمر ، ومن عقّ والديه ، وتردّى من جبل ، وقتل نفسه بحديدة» ينصرف[١٠] إلى من فعل ذلك أجمع على وجه الاستحلال وتكذيب الخبر والتوقيف على تحريمه . لأن ذلك لا يقع على جهة التكذيب ممّن[١١] يستحقّ الشفاعة .

مسئلة

٦١٧ **فإن قالوا** : أفليس[١] الرسول ، [٢]صلى الله عليه وآله وسلم[٢] ، عندكم[٣] لا يشفع إلا في مؤمن ؟ وقد وردت الروايات بأن السارق لا يسرق حين يسرق[٤] وهو مؤمن ، ولا يزني الزاني حين يزني[٥] وهو مؤمن . فكيف يشفع الرسول ، صلى الله عليه وآله وسلم[٦] ، فيمن ليس بمؤمن ؟ وكذلك

٦١٦ (١) ف : أليس. (٢)–(٢) ف : عليه السلام. (٣) ف : تحسا. (٤) ص : — مخلدا . (٥) ف : ابداً فيها. (٦) ف : الخمر . (٧) ف : الوالدين. (٨) ص : ثبت. (٩) ف : تحسا . (١٠) ص : متصرفاً . (١١) ف : من مومن .

٦١٧ (١) ص : اليس. (٢)–(٢) ف : عليه السلام. (٣) ص : — عندكم. (٤) ف : — حين يسرق . (٥) ص : — حين يزني . (٦) ف : — صلى الله عليه وآله وسلم .

رُوي عنه أنه قال : « [٧]ليس منّا من بات بطيناً وجاره خميص[٨] ، ومن غشّنا فليس منّا[٩] ». فكيف تحصل[١٠] الشفاعة لمن ليس من أهل ملّته[١١] ؟ يقال لهم : هذه[١٢] الأخبار أيضاً محتملة لوجوه[١٣] ، إذا صُرفت إليها لم تكن معارضة لخبر الشفاعة . فيحتمل أن يكون المراد بقوله « لا[١٤] يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق[١٥] وهو مؤمن » : إذا فعلا[١٦] ذلك مستحلّين للزنى والسرقة[١٧] ومكذّبين (ف ١٨١ ظ) بتحريمها . ولا شفاعة لمن زنى مستحلّاً لذلك .

٦١٨ ويحتمل أن يكون المراد بذلك أنه[١] ليس بمؤمن كالمؤمن الذي لم يكن منه (ص ١٨٩ و) زنى ولا سرقة[٢] في البرّ والطهارة والسلامة من الذنوب . ويحتمل أن يكون ذلك إنما خرج على مذهب التغليظ والمبالغة في[٣] الزجر على سبيل قوله : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » . وكذلك قوله : « من غشنا فليس منا ، وليس منا من بات بطيناً وجاره خميص[٤] » . وإذا حملت هذه[٥] الأخبار على هذا التأويل بطل التعارض . وقد روى أبو الدرداء عن النبيّ ، صلى الله عليه وآله وسلم[٦] ، أنه قال : « من قال : لا إله إلا الله ، دخل الجنة » . قال[٧] : فقلت : يا رسول الله ، وإن زنى[٨] وإن سرق ؟ وأنه ردّد[٩] ذلك عليه[١٠] حتى قال له في الثانية أو الثالثة : « نعم ، وإن رغم أنف أبي الدرداء ! » وإذا كان ذلك كذلك ، وجب حمل هذه الأخبار على البناء والترتيب ، كما يجب ذلك في آي القرآن المتعارضة[١١] الظواهر .

---

(٧) ص : + ليس منا من غشنا . (٨) ف : خيصاً . (٩) ص : – ومن غشنا فليس منا . (١٠) ف : تقع . (١١) ف : الملة . (١٢) ف : عده . (١٣) ص : الوجوه . (١٤) ص : ما . (١٥) ص : – حين يسرق . (١٦) ص : فلا . (١٧) ف : والسرق ؛ ص : والمكذبين .

٦١٨ (١) ص : – المراد بذلك انه . (٢) ف : سرق ، و + و . (٣) ص : و (مكان «في») . (٤) ص ف : خيصاً . (٥) ف : – هذه . (٦) ف : – وآله وسلم . (٧) ف : – قال . (٨) ص : زنا . (٩) ص : رد . (١٠) ف : – عليه . (١١) ص : المعارضة .

٦١٩ **فإن قالوا**[١] : فما معنى قوله: « وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ »[٢] ؟ قيل لهم : معنـاه : و[٣]لا يشفعون إلا لمن رضي[٤] الله سبحانه أن يشفعوا له وأذن فيه . ولم يُرد بذلك أنهم لا يشفعون إلا لمن رضي[٥] عمله ، لأن من رضي الله سائر[٦] عمله لا يحتاج إلى الشفاعة . ويحتمل أيضاً[٧] أن يكون أراد أنهم[٨] لا يشفعون إلا لمن ارتضى عمله الذي هو غير[٩] ذنبه الذي يستوجب[١٠] به العقاب. فكأنه قال : لا يشفعون إلا لمن معه عمل مرتضى. والفاسق معه طاعات وبرّ (ف ١٨٢ و) وقرب وتصديق وتوحيد ، وذلك أجمع مرتضى منه . وإنما تدل هذه الآية على أنه لا شفاعة لكافر ، لأن الكافر لا طاعة معه .

مسئلة

٦٢٠ **فإن قالوا** : فما معنى قوله عز وجل[١] : « مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ »[٢] ؟ قيل لهم : معنى ذلك أنه (ص ١٨٩ ظ) لا شفاعة للظالمين بالكفر والشرك الذين لا طاعة معهم . قال الله تعالى : « إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ »[٣] . ولم يُرد أهل التوحيد ، كما أنه لم يرد عندكم أهل الصغائر الواقعة منهم مع مجانبة الكبائر . فلا تعلق لهم في ذلك .

مسئلة

٦٢١ **فإن قالوا** : فما معنى قوله : « لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ »[١] ، و « لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا »[٢] ، و « كُلَّمَا نَضِجَتْ

---

٦١٩ (١) ص: قال. (٢) الأنبياء ٢١ : ٢٨/٢٨–٢٩. (٣) ف : – و. (٤) ص : ارتضى ، و – الله سبحانه . (٥) ص: ارتضى . (٦) ص: – الله سائر ، والكلمتان في هامش ف . (٧) ف : – أيضاً . (٨) ف : انه ، ويكرر «لا» . (٩) ص: – غير ، و «دينه». (١٠) ص: استوجب به الثواب .

٦٢٠ (١) ف : – عز وجل . (٢) غافر ٤٠ : ١٨/١٩ . (٣) لقمان ٣١ : ١٣/١٢ .

٦٢١ (١) الزخرف ٤٣ : ٧٥ ؛ وفي الآية « لا يُفتَّر » . (٢) فاطر ٣٥ : ٣٦/٣٣ .

جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا ٱلْعَذَابَ»[٣]؟ قيل لهم: جميع[٤] هذه الآيات وما كان بمعناها يراد[٥] بها أهل الكفر والجحد[٦] والتكذيب. وكذلك قوله: «فَمَا تَنفَعُهُمْ[٧] شَفَاعَةُ ٱلشَّافِعِينَ»[٨]. لأن الله تعالى[٩] خبّر عنهم[١٠] أنهم قالوا: «لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ[١١] ٱلْمِسْكِينَ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَائِضِينَ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ»[١٢]. ولم يَعْنِ بهذا الوعيد أحدًا من أهل الإسلام والتصديق.

مسألة

٦٢٢ فإن قال قائل منهم: ما أنكرتم أن تكون[١] شفاعة الرسول، [٢]صلى الله عليه وآله وسلم[٢]، وشفاعة[٣] الملائكة مستحقّة للمؤمنين على وجه الثواب لهم والجزاء على أعمالهم وطاعاتهم[٤] وتوبتهم[٥]؟ لأن الله تعالى أخبر بذلك فقال: «ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ (ف ١٨٢ ظ) وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا: رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَٱتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ[٦] وَذُرِّيَّاتِهِمْ»[٧]. فأخبر سبحانه[٨] أن ذلك على وجه الثواب لهم.

٦٢٣ يقال لهم: (ص ١٩٠ و) متى أخبر الله سبحانه[١] بذلك، وليس في الآية[٢] أكثر من أن الملائكة يستغفرون[٣] لهم فقط؟ ثم يقال لهم:

---

(٣) النساء ٤: ٥٦/٥٩. (٤) ص: – جميع. (٥) ف: مراد. (٦) ص: والجحود.
(٧) ف: ينفعهم. (٨) المدثر ٧٤: ٤٨/٤٩. (٩) ص: – تعالى. (١٠) ص: – عنهم. (١١) ف: يطعم. (١٢) المدثر ٧٤: ٤٣–٤٦/٤٤–٤٧.

٦٢٢ (١) ص: يكون؛ ف: بلا نقط. (٢)–(٢) ف: عليه السلام. (٣) ص: – وشفاعة. (٤) ف: وطاعتهم. (٥) ص: وثبوتهم. (٦) ص: – وأزواجهم وذرياتهم؛ و + الآية. (٧) غافر ٤٠: ٧–٨. (٨) ص: – سبحانه.

٦٢٣ (١) ص: – سبحانه. (٢) ف: الخبر. (٣) ص: تستغفرون.

لو كان استغفار الرسول والملائكة وشفاعتهم[٤] إلى الله سبحانه[٥] ثواباً على أعمالهم — والرسول و[٦] الملائكة هم الفاعلون الخالقون لكلامهم وطلبهم[٧] وشفاعتهم عندكم — لكانوا هم المثيبين للمؤمنين التائبين بهذه الشفاعة . لأن فاعل الثواب مثيب ، كما أن فاعل العقاب معاقب وفاعل الألم والتفضُّل مؤلم متفضِّل . فلما[٨] أجمع المسلمون على أن الأنبياء والملائكة لا يثيبون الطائعين لله على طاعاتهم[٩] له سبحانه[١٠] ، وأن الله هو المثيب[١١] على ذلك دون كل أحد ، بطل[١٢] ما توهَّمتم .

٦٢٤ **ثم يقال لهم** : لو سلّمنا لكم أن الشفاعة مستحقَّة بالإيمان[١] ، لم يدل ذلك[٢] على أنها ليست بشفاعة في غفران الذنوب . لأن الإيمان بالله سبحانه[٣] والتوبة من الكفر يُستحقّ به الثواب عندكم . فيجوز أيضاً أن يُستحقّ به شفاعة النبيّ ، صلى الله عليه وآله وسلم[٤] ، في ذنوبهم[٥] التي قارنت الإيمان. فما الذي يدفع ذلك[٦] ؟ فان قالوا[٧] : لأنه أخبر عنهم (ف ١٨٣ و) أنهم يقولون : « فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ[٨] » — والمصِرّ ليس بتائب . قيل لهم : ما أنكرتم أن يكون أراد[٩] بقوله : للذين تابوا من كفرهم وطعنهم على النبيّين ودين المسلمين واتّبعوا سبيله سبحانه[١٠] واعتقدوا توحيده وتصديق رسله والإقرار بما[١١] جاء من عنده ؟ فهل تجدون[١٢] لهذا مدفعاً ؟

٦٢٥ **ولو كانت** الملائكة لا تشفع إلا لمؤمن تقيّ تائب مقلع متنسِّك لا سبيل ولا حجّة عليه ، لم يكن لشفاعتها[١] معنى إلا الرغبة إلى الله عز وجل[٢]

---

(٤) ف : بشفاعتهم . (٥) ص : — سبحانه . (٦) ص : — و . (٧) ص : وطلبتهم .
(٨) ف : لما . (٩) ص : طاعتهم . (١٠) ص : — سبحانه . (١١) ف : المبت .
(١٢) ص : — بطل .

٦٢٤ (١) ص : — بالإيمان . (٢) ص : — ذلك . (٣) ص : تعالى . (٤) ف : — وآله وسلم . (٥) ص : ذنوبه . (٦) ف : بذلك . (٧) ف : قال . (٨) ص : — واتبعوا سبيلك. (٩) ص : المراد. (١٠) ص : تعالى. (١١) ف : لما . (١٢) ص ف : بلا نقط .

٦٢٥ (١) ص : لشفاعته . (٢) ص : — عز وجل .

في أن[٣] لا يظلمه ولا يجور عليه ولا يسفه بعقابه ، (ص ١٩٠ ظ) لأن عقاب من هذه سبيله ظلم وسفه على أصولهم . والأنبياء والملائكة أجلّ عند الله عز وجل[٤] وأعظم قدرًا من أن ترغب إليه[٥] في أن لا يظلم عباده ولا يجور في حكمه . ويمكن أيضاً على أصولنا أن يكون معنى قوله : « فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا » ، أي : تفضَّلْ عليهم بقبول توبتهم فاغفر[٦] لهم . لأن قبول التوبة[٧] تفضُّل[٨] من الله له أن يفعله وله أن لا يفعله . وهذا التأويل[٩] غير مطّرد على أصول المعتزلة ، لأنها توجب قبول التوبة على الله وتُظلّمه[١٠] وتُجوّره في ردّها وترك قبولها والعقاب على ما هي توبة منه[١١] . فلا يسوغ لهم مع ذلك[١٢] مثل تأويلنا .

فصل

٦٢٦ **وقد افترقت** المعتزلة فريقين[١] . فأنكر فريق منهم الشفاعة جملة وحمل نفسه على جحد الأخبار وردّ القرآن . وقال الفريق الآخر إن للأنبياء والملائكة شفاعة ، (ف ١٨٣ ظ) إلا أنها تشفع لثلاثة فرق من الناس المؤمنين. ففريق[٢] من أهل الشفاعة هم أصحاب الصغائر الذين واقعوها مع مجانبة الكبائر . والفريق الآخر أصحاب الكبائر الذين تابوا منها[٣] وندموا عليها . والفريق الآخر هم[٤] المؤمنون الذين لا ذنب لهم أصلًا . فتكون شفاعة الأنبياء والملائكة فيهم شفاعة في الزيادة لهم من النعيم على قدر ما يستحقّون بأعمالهم . فأما الشفاعة في صاحب كبيرة[٥] ، إذا مات[٦] مصرًّا عليها ، فإنها[٧] باطلة .

٦٢٧ **فيقال لهم** : أما الشفاعة للفريقين الأولين ، فلا[١] معنى لها .

(٣) ف : انه . (٤) ص : — عز وجل . (٥) ص : الى الله . (٦) ص : واغفر .
(٧) ف : + على الله عندنا . (٨) ف : بفضل . (٩) ف : الدليل . (١٠) ف : بظلمه . (١١) ف : عنه . (١٢) ص : ذنوب .
٦٢٦ (١) ف : فرقتين . (٢) ص : وفريق . (٣) ص : — منها . (٤) ف : — هم . (٥) ص : الكبيرة . (٦) ف : وافى باصراره . (٧) ص : — فانها .
٦٢٧ (١) ف : لا .

لأنها شفاعة إلى الله في أن لا يظلم[٢] ولا يجور على عباده بعقاب غير مستحق-[٣] . لأن صاحب (ص ١٩١ و) الصغيرة غير مستحِقّ للعذاب[٤] إذا فعلها مع مجانبة الكبائر عندكم وعلى أصولكم . وكذلك التائب من الكبيرة قد أزال[٥] عن نفسه العقاب بتوبته وصار عقابه عليها مع التوبة ظلماً قبيحاً . فلا معنى للشفاعة فيمن هذه حاله . فأما الشفاعة للسالم من كل[٦] الذنوب في أن[٧] يزاد على قدر ما يستحقّه ، فإنها خلاف الشفاعة المرويّة عن النبيّ ،[٨] صلى الله عليه وآله وسلم[٨] ، ولأن ذلك لم يُذكر في شيء من الأخبار . وكذلك هي مخالفة القرآن ، لأن الشفاعة التي ذكرها الله سبحانه[٩] عن الملائكة إنما هي شفاعة في الغفران للذين تابوا من الكفر والظلم لأن يَقِيَهُم[١٠] السيّئات ، وليس فيها ذكر[١١] الزيادة في النعيم .

٦٢٨ **ولولا العناد** والميل إلى سبيل الضالّين[١] ووساوس المردة و[٢]الشياطين ، لم يعدلوا عن إثبات الشفاعة المذكورة في نصّ الكتاب[٣] والمأثور (ف ١٨٤ و) في الأخبار إلى التّرهات وطريق التأويلات وتلفيق الجهل والضلالات . ويقال لهم : ليس الكلام بين الأمّة في الزيادة على قدر الثواب، وإنما[٤] الكلام في الشفاعة التي جاءت بها الأخبار والقرآن — فهل لها عندكم معنى أم لا ؟ فان قالوا : لا — صاروا إلى جحد القرآن والروايات ، و[٥]سألناهم على[٦] حدّ ما تقدّم . وإن أثبتوها وتأوّلوها على بعض ما تقدّم — [٧]كلّمناهم بما سلف، ولا جواب لهم[٨] عن شيء منه .

---

(٢) ص: + عباده . (٣) ف: + للعقاب . (٤) ف: — للعذاب. (٥) ص: + الله.
(٦) ف: — كل. (٧) ف: انه . (٨)–(٨) ف: عليه السلام . (٩) ص: — الله سبحانه . (١٠) ص: نيتهم . (١١) ف: ذكره .
٦٢٨ (١) ص: الظالمين ووسواس . (٢) ف: — و . (٣) ف: الخطاب . (٤) ف: واما ، ويكرر « ليس الكلام... قدر الثواب » ، والتكرار مشطوب . (٥) ص : — و .
(٦) ص: عن . (٧) ص: + و . (٨) ف: — لهم .

مسئلة لهم في هذا الباب[(١)]

٦٢٩ فإن قالوا : خبّرونا[(١)] عمّن حلف بالطلاق أنه يعمل عملًا ينال به شفاعة الرسول ، [(٢)]صلى الله عليه وآله وسلم[(٢)] – ما الذي يجب عليه[(٣)] أن يعمل ؟ أتأمرونه (ص ١٩١ ظ) بعمل المعاصي ، أو بماذا تأمرونه ؟ يقال لهم : لا[(٤)] ، بل نأمره أن يطيع الله سبحانه[(٥)] حتى ينال شفاعة الرسول ، صلى الله عليه وآله وسلم[(٦)] ، في الزيادة على قدر عمله على ما ارتضيتموه[(٧)] في[(٨)] أقسام الشفاعة . وفي ذلك سقوط سؤالكم[(٩)] . وكذلك الجواب[(١٠)] إن قالوا : حلف أن يعمل عملًا يصير به من أهل الشفاعة . ثم[(١١)] يقال لهم : الذي يجب عندنا على هذا الإنسان[(١٢)] أن يستديم الإيمان ويتمسّك بفعل الخير والطاعات ، لأنه بذلك عندنا[(١٣)] ينال الشفاعة دون ذنوبه . لأنه لو أذنب ولم يتب مع ذلك ويؤمن ، لم ينل الشفاعة . فالذى به[(١٤)] تثبت له الشفاعة بِرّه وإيمانه ، كما أن الذي [به] تثبت[(١٥)] لزيـد شفاعة (ف ١٨٤ ظ) صديقه ووليّه إنما[(١٦)] هو صداقته وسالف الجميل منه ، وليس هو نفس الذنب[(١٧)] والجناية عليه[(١٨)] . وهذا معلوم بما يغني عن الحجاج والإكثار .

مسئلة[(١)]

٦٣٠ وإن سألوا عمّن[(١)] حلف أنه يفعل ما يستحقّ أو يستوجب به شفاعة النبيّ ، صلى الله عليه وآله وسلم[(٢)]– فإنه إن عنى بالاستحقاق والاستيجاب

(العنوان) (١) ص : – لهم في هذا الباب .

٦٢٩ (١) ص : اخبرونا عن من. (٢)-(٢) ف : عليه السلام. (٣) ف :– عليه. (٤) ص : – لا . (٥) ص : تعالى. (٦) ف :– صلى الله عليه وآله وسلم. (٧) ص : رىتموه ، ولعلها «رأيتموه» . (٨) ص : من . (٩) ص : سوالهم . (١٠) ص :– الجواب . (١١) ف : – ثم . (١٢) ص : – الإنسان . (١٣) ف : «عندنا» بعد « دون ذنوبه » . (١٤) ف : – به . (١٥) ص : ثبت . (١٦) ص : – انما . (١٧) ص : + اليه . (١٨) ص : – عليه .

(العنوان) (١) ف : – مسئلة .

٦٣٠ (١) ص : عن من . (٢) ف : – وآله وسلم .

النيل لها[٣] والكون من أهلها ، أمرناه بما سلف[٤] من طاعة الله عز وجل[٥]. وإن عنى به[٦] الاستحقاق على الله أو على رسوله [٧]واعتقد ذلك ، فلا مخرج له عن يمينه لقيام الدلالة على أنه لا يجوز أن يستحقّ على الله ولا على رسوله[٧] وملائكته الشفاعة بشيء من الأعمال .

مسئلة

٦٣١ *وإن[١] قالوا* : فما[٢] تقولون فيمن[٣] حلف أن يفعل فعلًا يجوز أن يشفع له فيما استحقّ عليه من العقاب ؟ قيل لهم[٤] : هذا لا نأمره بشيء من معاصي الله تعالى[٥] . فإن ابتُلِي بشيء من ذلك ، فقد زال عنه حكم اليمين . كما أنكم لا تأمرونه بفعل الصغير من الذنوب ، فإن ابتلي بشيء من ذلك ، زال عنه حكم اليمين . (ص ١٩٢ و) ثم يقال لهم : فما تقولون أنتم[٦] فيمن أحبّ[٧] أن يكون من التوّابين والمستغفرين لما سمع الله يثني على التوّابين والمستغفرين[٨] ، فحلف أن يعمل عملًا تصحّ[٩] توبته واستغفاره منه ؟ فان قالوا : نأمره بفعل الخير والبرّ . قيل لهم : وكيف تصحّ[١٠] توبته واستغفاره من فعل الخير وتقرّبه بالندم عليه — وهذا ما[١١] لا يقوله مسلم ؟ وإن[١٢] قالوا : نأمره بفعل بعض معاصي الله سبحانه[١٣] — خرجوا من الإجماع واستجازوا[١٤] ما حظره الله ، (ف ١٨٥ و) لأن الأمر بالعصيان عصيان . وان قالوا : لا نأمره بفعل المعصية ، [١٥]لكن إن ابتلي بشيء من ذلك ، قلنا له : قد فعلت ما يصحّ استغفارك وتوبتك منه ، وزال حكم اليمين عنك — أُجيبوا بمثل[١٦] ذلك فيما سألونا[١٧] عنه . وبالله التوفيق[١٨] !

---

(٣) ص : — النيل لها . (٤) ف : شا . (٥) ف : — عز وجل. (٦) ص : بالاستحقاق (— الضمير المتصل). (٧)–(٧) ص : مفقود .

٦٣١ (١) ص : فان . (٢) ص : ما . (٣) ص : يكرر «فيمن» . (٤) ص : له . (٥) ص : — الله تعالى . (٦) ص : — أنتم . (٧) ف : حلف . (٨) راجع : البقرة ٢٢٢:٢ ، وآل عمران ١٥/١٧:٣ . (٩) ص : يصبح ؛ ف : بلا نقط . (١٠) ص : يصبح ؛ ف : بلا نقط . (١١) ص : — ما . (١٢) ص : فان . (١٣) ص : — سبحانه . (١٤) ف : واستجاز . (١٥) ص : + و . (١٦) ف : مثل . (١٧) ف : سالوا . (١٨) ف : — وبالله التوفيق .

[ملحق[1]]

باب الكلام[2] في الامامة
وذكر جمل من أحكام الأخبار
ومما[3] يدل على فساد النصّ وصحّة الاختيار

٦٣٢ **قال** ، أدام الله تأييده[1] : [2]قد كنا أملينا مختصرًا في الإمامة جعلناه مدخلًا إلى «كتاب مناقب الأئمّة ونقض المطاعن على سلف الأمّة»[3]، اختصرنا العبارة فيه[4] وأوضحنا معانيه ، ولم يخل بمعنى يحتاج إليه في فصول[5] منه . فرأينا أن ننقل تلك الفصول على وجهها إلى هـذا الكتاب ، ونزيد في بعضها وننقص من بعض[6] ، طلبـاً لسرعة الفراغ من ملتمس الأمير — أطال الله بقاءه[7] !

٦٣٣ **فنقول**[1] : إن أصل هذا الباب ، الذي بمعرفته يُتوصَّل[2] إلى علم الصواب منه ، هو الوقوف عـلى جملة أقسام الأخبار ، وما يوجب العلم منها[3] اضطرارًا ، وما يقتصر[4] عن ذلك مما يُعلم نظرًا واستدلالًا ، (ص ١٩٢ ظ)

(العنوان) (١) راجع المقدمة . (٢) ص: القول . (٣) ف: وما .

٦٣٢ (١) ص: — قال أدام الله تأييده . (٢) ص: + و . (٣) راجع المقدمة .
(٤) ص: منه . (٥) ص: فصول . (٦) ف: بعضها . (٧) ف: — أطال الله بقاءه .

٦٣٣ (١) ص: — فنقول . (٢) ف: نتوصل . (٣) ص: بها . (٤) ص: نقص .

وما لا سبيل إلى العلم[٥] بصحّته مما يمكن أن يكون صدقاً ويمكن أن يكون[٦] كذباً ، وما يوجب[٧] العمل دون العلم[٨] من هذه الأخبار ، وما قد قطع الدليل على بطلانه وكذب ناقليه[٩] منها[١٠] . (ف ١٨٥ ظ — ب ٦١ و)

باب[١] القول في معنى الخبر

٦٣٤ **إن قال قائل** : ما معنى وصفكم للشيء بأنه خبر ؟ قيل له[١] : معنى ذلك أنه كلام[٢] يصحّ أن يدخله الصدق أو[٣] الكذب . لأنه متى أمكن دخول الصدق أو[٤] الكذب فيه ، أو هما[٥] ، كان خبرًا . ومتى لم يمكن[٦] ذلك[٧] فيه ، خرج عن أن يكون خبراً . وبهذا لاختصاص فارق الخبر[٨] ما ليس بخبر من الكلام وسائر الذوات[٩] التي ليست بخبر .

باب[١] القول[٢] في أقسام الأخبار

٦٣٥ **فإن قال[١] قائل** : فعلى كم وجه تنقسم[٢] الأخبار ؟ قيل له : على ثلاثة أضرب . فضرب منها خبر عن واجب . وهو كل خبر عن[٣] أمر ثابت قضت الضرورات ودركُ الحواسّ على إثباته أو[٤] قامت الأدِلّة[٥] على ذلك من أمره — نحو الخبر عن حضور ما ندركه ونشاهده بحواسّنا ، والخبر عن امتناع[٦] اجتماع الضدّين وكون الجسم في مكانَين معاً ، وأمثال ذلك مما

(٥) ص : علم صحته . (٦) ف : يكونا . (٧) ص : يجب العلم . (٨) ص : العمل .
(٩) ص : ناقله . (١٠) ف : — منها . وهنا ينتهي ذلك القسم من النص الذي سقط من المخطوط الباريسي (ب) ؛ راجع المقدمة .
(العنوان) (١) ف : مسئلة .
٦٣٤ (١) ص : — له ؛ ف : لهم . (٢) ب : ما ؛ ص : قول . (٣) ص : و .
(٤) ص : و . (٥) ب : — أو هما . (٦) ص ف : يكن . (٧) ف : فيه ذلك .
(٨) ف : — الخبر . (٩) ص : الروايات .
(العنوان) (١) ف : مسلة ، و — القول في أقسام الأخبار . (٢) ب : الكلام .
٦٣٥ (١) ف : قيل (— قائل) . (٢) ص : ينقسم ؛ ف : بلا نقط . (٣) ص : من .
(٤) ب : و . (٥) ف : الدلالة . (٦) ف : — امتناع .

يُعلم فساده بضرورات العقول ؛ ونحو[٧] الخبر عن حدث[٨] العالم وإثبات محدِثه، وأنه على ما يجب كونه عليه من صفاته ، وصحّة[٩] أعلام رسله ، وما جرى مجرى ذلك من كل أمر ثبت العلم بصحّته استدلالًا ونظرًا . وهذا الخبر[١٠] لا يقع أبدًا إلا صدقاً — من قديم ومحدَث ، ومؤمن وكافر ، وعدل وفاسق ، وجماعة[١١] وآحاد — لثبوت مخبَره وصحّته و[١٢] كيف تصرّفت بالمخبِرين عنه (ص ١٩٣ و) الحال .

٦٣٦ **والضرب الثاني** خبر عن محال[١] ممتنع ، إما بقضية الحواس والضرورات أو موجب العادات[٢]، (ف ١٨٦ و) وإما[٣] بما قام عليه من الحجج والدلالات — نحو الخبر عن [٤]عدم ما نشاهده[٤] وكونه على خلاف صفة ما ندركه[٥] عليه ؛ والخبر عن قيام الأموات ، وقلب العصي[٦] حيات ، وانقلاب دجلة[٧] دهباً في وقتنا هـذا ؛ والخبر عن وجود الضدّين[٨] في محلّ واحد ، وكون الجسم في مكانين معاً[٩] ، وما جرى[١٠] مجرى ذلك من المحال[١١] الممتنع المعلوم بطلانه وإحالته بقضايا الحواسّ و[١٢] موضوع العادات وأوائل[١٣] العقول والضرورات . وهذا الخبر لا يقع أبدًا إلا[١٤] كذباً ممن وقع[١٥] ، لثبوت العلم ببطلان مخبَره وتناوله له[١٦] على غير ما هو به .

٦٣٧ **وليس**[١] **يجوز** أن يقع هذا الخبر من القديم سبحانه[٢] ، ولا من نبيّ ، ولا ممّن[٣] خبَّر نبيّ عنه أنــه لا يكذب ، ولا من قوم يثبت بهم[٤] التواتر ويُعلم صدقهم اضطرارًا ، إذا نقلوا عن مشاهدة مِن غير جبر[٥] وقهر[٦]

---

(٧) ب : — نحو . (٨) ف : حدوث . (٩) ص : وصفة . (١٠) ب ص : ما (مكان «الخبر») . (١١) ص : — وجماعة . (١٢) ف : — و .

٦٣٦ (١) ف : مخبر . (٢) ب ص : — أو موجب العادات . (٣) ب ف : أو . (٤)-(٤) ص : عددنا شاهده (؟) . (٥) ص : نذكره ؛ ف : يدركه . (٦) ب : العصا . (٧) ص : الدجلة . (٨) ص : ضدين . (٩) ب : — معاً . (١٠) ف : جرت . (١١) ب : — المحال . (١٢) ص : «من» ، وهي مصححة الى «و» . (١٣) ص : ودلايل . (١٤) ص : + على . (١٥) ص : — ممن وقع . (١٦) ص : — له .

٦٣٧ (١) ص : ولا . (٢) ب : — سبحانه . (٣) ص : من . (٤) ص : به . (٥) ب : — جبر و . (٦) ب : + واجبار .

وأسباب يظهر[٧] عليهم الحديث بها . لأن الكذب لا يجوز على من[٨] ذكرناه فيما هذه حاله[٩] . ونحو[١٠] الخبر عن حدوث القديم وقدم المحدَث وإبطال المعجزات وغير ذلك مما قد دل[١١] الدليل[١٢] على (ب ٦١ ظ) ثبوته وأن[١٣] الخبر قد تناوله على خلاف ما هو به . وهذا الخبر لا يقع أبدًا[١٤] من الله سبحانه[١٥] ، ولا من رسوله ، ولا ممّن أخبر أنه لا يكذب في خبره . وقد يجوز أن يقع من قوم ، لو[١٦] خبّروا عن مشاهدة لحجوا وعُلم صدقهم[١٧] ضرورةً ، لشبهة[١٨] تدخل عليهم ، لأنهم غير عالمين بما أخبروا[١٩] عنه[٢٠] ، فضلًا عن أن يكونوا إليه مضطرّين .

٦٣٨ **والضرب الثالث** من الأخبار[١] خبر عن[٢] ممكن في العقل كونه وجائز[٣] مجيء التعبُّد به — (ص ١٩٣ ظ — ف ١٨٦ ظ)[٤] نحو الإخبار عن مجيء المطر ببلد آل فلان[٥] ، وموت رئيسهم ، ورخص سعرهم ؛ وعن[٦] كون زيد في داره أو[٧] خروجه عنها ؛ ونحو الإخبار عن نص[٨] الرسول ، صلى الله عليه[٩] ، على إمام بعده ، وعلى حجّ وصلوات وعبادات أكثر من المتعبَّد[١٠] بها[١١] في الشريعة[١٢] ؛ وأمثال ذلك مما يمكن أن يكون[١٣] صدقاً ويمكن أن يكون كذباً . وما[١٤] هذه حاله موقوف[١٥] على ما يوجبه[١٦] الدليل من أمره . فإن قام الدليل[١٧] على أنه صدق ، قُطع به . وإن قام على أنه كذب ، قطع ببطلانه وكذب ناقله . وإن عُدم دليل صحّته ودليل فساده ، وجب الوقوف[١٨] في أمره وتجويز كونه صدقاً وكونه كذباً . وإذا وقع الخبر

---

(٧) ف : تظهر . (٨) ص : ما . (٩) ص : — فيما هذه حاله . (١٠) ف : ولنحو . (١١) ب : يدل ، و — قد . (١٢) ص : الدلايل. (١٣) ص : فان. (١٤) ب ف : أيضاً . (١٥) ب ص : — سبحانه . (١٦) ف : له ، وهي مشطوبة . (١٧) ف : قصدهم . (١٨) ب : بشبهة . (١٩) ب : خبروا . (٢٠) ص ف : + من ذلك .

٦٣٨ (١) ف : إخبارِ خبرٍ . (٢) ص : — عن . (٣) ب ف : — جائز . (٤) ف : + من . (٥) ب : بالبلد الفلاني . (٦) ص : ونحو . (٧) ب : و . (٨) ب : — نص. (٩) ص : + وآله وسلم ؛ ف : عليه السلام . (١٠) ص : المقرر ؛ ف : المتقرر . (١١) ص ف : منها . (١٢) ص ف : شريعته . (١٣) ص : + ان . (١٤) ص : — ما ، و «هذا». (١٥) ص : موقوفة . (١٦) ب : يوجب . (١٧) ص : الدلايل . (١٨) ب ف : الوقف .

عن[19] الممكن كونه[20] من الله تعالى[21] ، ومن رسوله ، وممّن أخبرا[22] عنه أنه لا يكذب في خبره ، ومن جماعة أسندوا ما أخبروا عنه إلى مشاهدتهم يثبت[23] التواتر بمثلهم[24] ، قُطع بصدقهم[25] . وكذلك كل مَن[26] خبَّر[27] عن جائز قام الدليل على صدقه[28] . وهذه[29] جملة من[30] القول في تقسيم[31] الأخبار مختصرة[32] مقنعة إن شاء الله[33] .

باب القول[1]

في إثبات التواتر واستحالة الكذب على أهله

٦٣٩ **فإن[1] قال قائل** : ما[2] الدليل على استحالة الكذب على العدد الذين يثبت بهم التواتر ؟ قيل له : ما قدّمناه[3] عند القول في نقل أعلام[4] الرسل . وهو أن العادة لم تَجْرِ باجتماع (ف ١٨٧ و) مثل عدد أهل التواتر على نقل كذب عن مشاهدة ، ولا على كتمان ما هم به[5] عالمون ، من غير ظهور الحديث به بينهم والإقرار — إذا خلوا — بأنهم كتموا[6] وتشاعروا لعلة[6] دعتهم إلى ذلك . لأنه[7] لا يجوز أن يستمرّ بهم ترك ذلك (ص ١٩٤ و) والخوض فيه والحديث به زماناً طويلاً أو[8] الأبد حتى لا يُعلم مِن[9] حالهم[10] أنهم قد افتعلوا — وإن جاز ذلك على الواحد والاثنين منهم . كما أنه لم تَجْرِ

---

(١٩) ب : على . (٢٠) ص : — كونه . (٢١) ب : — تعالى ؛ ف : عز وجل. (٢٢) ب : اخبر . (٢٣) ب : ليثبت . (٢٤) ص : مثلهم . (٢٥) ص : بتصديقهم . (٢٦) ب : — من؛ص : ما. (٢٧) ص : يخبر . (٢٨) ب : صدق نقلته . (٢٩) ص ف : فهذه . (٣٠) ص : — من . (٣١) ب : تفسير ؛ ص : نفس . (٣٢) ب ص : — مختصرة . (٣٣) ب ص : — ان شاء الله .

(العنوان) (١) ب ف : الكلام .

٦٣٩ (١) ب : ان . (٢) ص : فاين قام الدلايل . (٣) ب : قدمنا ؛ راجع الباب العاشر والباب الثاني عشر . (٤) ص : اعمال. (٥) ب : «به» بعد «عالمون» . (٦)-(٦) ف : وتشاعرو لو العلة التي . (٧) ص ف : وانه. (٨) ص ف : و . (٩) ب : في . (١٠) ص : خالفهم ؛ ف : حالتهم .

العادة باجتماع مثلهم علــى التشويه بأنفسهم والتجالع[١١] وتسويد[١٢] وجوههم وكشف سَوْءاتهم[١٣] وعوراتهم ، وطلاق نسائهم ، والخروج من (ب ٦٢ و) ديارهم وشخوص أجمعهم إلى بلد[١٤] كرمان وشيراز وبلد الصين ، واحتمال هول البحر وغير ذلك من المتاجر والصنائع ، لما[١٥] جعلهم الله سبحانه[١٦] عليه من تفرّق[١٧] الدواعي واختلاف الهمم والأغراض. فمن أراد أن يجيز الكذب على جميعهم عند الاجتماع لجواز[١٨] ذلك على آحادهم عند الانفراد ، فهو كمن جوّز[١٩] عليهم جميع الذي وصفناه[٢٠] مع اجتماعهم لجواز[٢١] ذلك على آحادهم عند الانفراد[٢٢] . وكل ذلك محال معلوم امتناعه وتعذّره في العادة[٢٣] .

٦٤٠ **فإن قال قائل** : ما[١] الدليل على أن العلم بخبَر خبر مَن ذكرتم يقع اضطرارًا ؟ قيل له : الدليل على ذلك أننا نجد أنفسنا عالمة بما يخبرون[٢] عنه على حدّ ما نجدها عالمة بما ندركه[٣] بحواسّنا[٤] وما نجده من أنفسنا مما لا يمكننا الشكّ فيه. ولأنه قد شاركنا في العلم به النساء والعامّة والمتنقصون[٥] الذين ليسوا من أهل النظر . فثبت[٦] أن العلم بذلك (ف ١٨٧ ظ) ضرورة على ما قلناه .

باب آخر[١]

٦٤١ **فإن قال قائل**[١] : فهل[٢] يجب أن يكون لأهل التواتر صفات

---

(١١) ب : والتمالج ؛ ف : والتحالع ؛ ص : — والتجالع . (١٢) ب : لتشويه ؛ ف : بتسويد (— و) . (١٣) ص : سوتهم ؛ ف : سواتهم. (١٤) ص : فراغ بعد «بلد» ، ثم « او سرير او بلد الصين » ؛ ف : — بلد ، ثم «كله وسريره (؟) وبلــد الصين » . (١٥) ص : لم . (١٦) ب ص : — سبحانه . (١٧) ص : تفريق . (١٨) ف : كجواز . (١٩) ص : كجوز . (٢٠) ب ف : وصفنا . (٢١) ص ف : لتجويز . (٢٢) ص : — عند الانفراد . (٢٣) ص ف : — في العادة .

٦٤٠ (١) ص : وما . (٢) ف : تخبرون . (٣) ب : + من ؛ ص : يدركه . (٤) ب ص : حواسنا . (٥) ص : والمتنقصين . (٦) ص : + بذلك.

(العنوان) (١) ص : — آخر ؛ ف : — باب آخر .

٦٤١ (١) ص : — قائل ؛ ف : فان قالوا . (٢) ب : هل .

لا بدّ من كونهم عليها ? قيل له[٣] : أجل . فان قال[٤] : و[٥]ما هي ? قيل له[٦] : منها أنه[٧] يجب أن يكونوا عالمين بما ينقلون علم ضرورة[٨] واقعاً[٩] عن مشاهدة أو سماع أو مخترع في النفس من غير نظر واستدلال، وإلا لم يقع (ص ١٩٤ ظ) العلم بخبرهم . وكذلك ما لم يجب أن يقع العلم بخبر كافّة المسلمين لمن خالفهم بحدث الأجسام وإثبات صانعها وكون[١٠] القرآن معجزًا و[١١]غير ذلك من الأخبار عن صحّة الأمور المعلوم ثبوتها عندهم من جهة الاستدلال . لأن الله تعالى لم يُجْرِ العادة بفعل العلم بالمخبَر عنه إذا عَلِمه المخبِرون عنه من هذه الطريقة . ولأنا إنما نخبر عن استدلال واقع لنا به العلم ؛ فمن عرفه واستعمله ورتّبه[١٢] في موضعه ، عرف من ذلك ما عرفناه[١٣] ؛ ومن صدف عنه وأعرض عن تأمّله ، لم يعرف صحّة ما عنه[١٤] خبّرنا .

٦٤٢ ***ومن صفاتهم*** أيضاً[١] أن يكونوا عددًا يزيدون على الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة وكل عدد أمرنا الله تعالى[٢] بالاستدلال على صدق المخبر به — كالشاهد الواحد[٣] ومن أمرنا بالاجتهاد في عدالتهم وتأمّل أحوالهم. لأنه تعالى[٤] لو علم[٥] أن خبر الواحد يوجب علم الاضطرار وأنه سيفعل ذلك عند خبره ، لمّا أمرنا بالاستدلال على صدق أخبار الرسل خاصّة ، مع عدالتهم وارتفاع أقدارهم وشدّة تنزّههم عن الكذب وتجنّبهم له . وكذلك[٦] لو علم أن الاثنين أو الرجل (ف ١٨٨ و) والمرأتين[٧] ، والأربعة إذا شهدوا بالزنى ، وقع[٨] العلم بخبرهم إذا كانوا صادقين[٩] لمّا تعبّدنا[١٠] بالاجتهاد في عدالتهم وبقبول[١١] (ب ٦٢ ظ) شهادتهم إذا كانوا عندنا على[١٢] هذه الصفة وردّها

---

(٣) ص ف : لهم . (٤) ص ف : قالوا . (٥) ص : — و . (٦) ف : لهم .
(٧) ف : انهم . (٨) ف : الضرورة . (٩) ص ف : واقع . (١٠) ص : ويكون .
(١١) ص : او . (١٢) ف : ورينه . (١٣) ص : عرفنا . (١٤) ص : خبرنا عنه .
٦٤٢ (١) ب : — أيضاً . (٢) ب : — تعالى ؛ ف : سبحانه . (٣) ف : — كالشاهد الواحد ؛ ص : في الشيء الواحد . (٤) ب : — تعالى . (٥) ب : + تعالى . (٦) ص : وذلك . (٧) ص : والمراتان . (٨) ص ف : يقع . (٩) ص ف : — اذا كانوا صادقين .
(١٠) ب : لم يتعبدوا . (١١) ب ص : وقبول . (١٢) ص : بهذه .

إذا كانوا فسّاقاً . لأننا إنما نستدلّ[١٣] ونجتهد إذا لم نعلم صدق[١٤] المخبر. فأما إذا عُلم صدقهم ضرورةً ، فلا معنى ولا[١٥] وجــه للنظر والاستدلال على ما نحن إلى العلم بصحّته مضطرّون . فوجب أن مِن صفات أَهل التواتر (ص ١٩٥ و) أَن يجاوز[١٦] عددهم عدد[١٧] مَن أمرنا بالاجتهاد في عدالتهم[١٨] . ويـكفي[١٩] في ذلك على أصولنا أن نقول : ويجب[٢٠] أن يـكونوا عددًا يتجاوزون عدد[٢١] مَن جرت العـادة بألّا يقع[٢٢] العلم بصدق خبرهم ضرورةً ، دون ذكر الأربعة والاجتهاد في العدالة .

٦٤٣ ***ومن صفاتهم*** أن يـكونوا عددًا كل مَن خبّر عن مشاهدة وكان في الكثرة والعدد كهم وقع العلم بخبرهم ضرورة . ومن صفاتهم ، إذا كانوا خلفاً[١] لسلف ولسلفهم سلف ، أن يـكون أول خبرهم[٢] كآخره ووسط[٣] ناقلته[٤] كطرفَيْه في أنهم قوم بهم[٥] يثبت التواتر ويقع العلم بصدقهم إذا نقلوا عن مشاهدة .

٦٤٤ ***هذه [هي] الصفات*** التي يجب لزومها لأهل التواتر دون ما يغلط قوم من أَهل النظر بذكره من اختلاف الديانات والملل، وتفرُّق الأوطان وتباعُد الديار ، واختلاف الأنساب[١] ، وتغايُر[٢] الأسباب ، وأن يـكونوا في دار ذلّة ، وأَن تؤخذ[٣] منهم الجزية[٤] ، إلى غير ذلــك مما يذكرونه (ف ١٨٨ ظ) من الأوصاف . لأنه قد[٥] يقع العلم بخبر أَهل ملّة واحدة و[٦] بني أَب واحد وأَهل بقاع متجاورة وبلدة واحدة . ويقع العلم بخبرهم ، وإن لم[٧] يـكونوا في دار ذلّة ولم تؤخذ منهم الجزية[٨] . كما وقع لنا[٩] العلم بالبلدان وغيرها من الأمور بنقل من ليس في دار ذلّة ولا من يعطي الجزية .

(١٣) ص :— نستدل و . (١٤) ب : بصدق . (١٥) ب ف :— معنى ولا. (١٦) ب ف : يجاوز (و — أن). (١٧) ب ف : لعدة . (١٨) ب ص : شهادتهم . (١٩) ص : يكتفي . (٢٠) ف : فيجب . (٢١) ب ص : عدة . (٢٢) ب : يعقل .

و ٦٤٣ (١) ب : خلفاء ؛ ص : خلفا . (٢) ص : خبره . (٣) ص : ووسطه ، و — ناقلته. (٤) ب : ناقليه . (٥) ص : يثبت بهم .

٦٤٤ (١) ف : الاسباب ؛ ص : الاسباب (؟) . (٢) ف : وتغايرها ، و — الأسباب . (٣) ف : يوخذ . (٤) ب ص : جزية . (٥) ص : — قد . (٦) ص : — و . (٧) ف : — لم . (٨) ب ص : جزية . (٩) ص : له .

باب[١] آخر[٢]

٦٤٥ فإن قال قائل وما[١] معنى وصفكم للخبر بأنه خبر[٢] واحد ؟ قيل له : أما حقيقة هذه الإضافة في اللغة ، فإنه[٣] خبر واحد و[٤]إن الراوي له واحد فقط ، لا اثنان[٥] ولا أكثر من ذلك . غير[٦] أن الفقهاء والمتكلمين قد تواضعوا على تسمية كل خبر (ص ١٩٥ ظ) قصر عن إيجاب العلم بأنه خبر واحد ، وسواء عندهم رواه الواحد أو[٧] الجماعة التي تزيد على الواحد . وهذا الخبر لا يوجب العلم على ما وصفناه أولا ؛ ولكن يوجب العمل[٨] إذا[٩] كان ناقله عدلا ولم يعارضه ما هو أقوى منه على حدّ ما نذهب إليه مما ليس هذا موضع ذكره .

(العنوان) (١) ف : مبلة . (٢) ص ف : – آخر .

٦٤٥ (١) ب : فا . (٢) ص : – خبر . (٣) ص ف : انه . (٤) ص : – و . (٥) ص : الاثنان . (٦) ص : الا . (٧) ص : و . (٨) ص : + به . (٩) ب : ان.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

تنبيه : قد أشرت إلى أرقام الآيات كما ترد في طبعة القاهرة ١٣٤٢/١٩٢٣ وطبعة « فليگل » (Flügel) . وعند الاختلاف بين أرقام الطبعتين ، يكون الرقم الأول بعد النقطتين رقم الآية في طبعة القاهرة ، والرقم الثاني (بعد الخط المائل) رقم الآية في طبعة «فليگل». أما أرقام العمود الثاني، فهي للصفحة والسطر في طبعتي هذه .

فهرس الكتاب

تصحيحات

الصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
١٥ : ٤	المنجّمين	المنجّمين
١٥ : ١٠	المخترع	المخترع
١١ : ٣٠	لداعٍ	لداعٍ
٨ : ٣٥	يللزمكم	يلزمكم
٧ : ٤٠	الشيء	الشيء
١٨ : ٤١	فـ لا	فلا
٢ : ٤٤	العام	العلم
٦ : ٤٧	فيجّب	فيجب
٥ : ٦١	تباين	تباين
٨ : ٦٤	نقصوا	نقضوا
١٩ : ٦٧	فزق	فرق
١٣ : ٨١	مسئله	مسئلة
١٤ : ١٠١	حـ ل	حمل
٢ : ١٠٢	الإ جيل	الإنجيل
٢ : ١٠٥	(١٣)	(١٢)
٨ : ١٠٨	وذالك	وذلك
٢ : ١٢٢	ونعام	ونعلم
١٤ : ١٢٤	المعترلة	المعتزلة
١٧ : ١٤٦	للعرآن	للقرآن
١٧ : ١٤٦	(١)	(١٨)
٨ : ١٥٢	الكلاد	الكلام
١٣ : ١٦٦	عليه السلام	عليه السلام (٢)
١٠ : ١٧٤	(١٠)	(١٢)
١٦ : ٢١٠	وجب	وجب
١٨ : ٢١٥	إ ءا	إنما

٤:٢١٦	با	بما
٢:٢١٩	المذبر	المخبر
٦:٢١٩	الحلق	الخلق
١٠:٢١٩	لس	ليس
١١:٢١٩	لس	ليس
١٣:٢٢٠	وصدفاً	وصدقاً
٩:٢٢٢	قا وا	قالوا
١٥:٢٢٢	وحَ ل	وحَمْل
١:٢٢٤	صفةُ	صفةٌ
٢:٢٢٦	اماً	اسماً
٨:٢٢٦	وُعَيْدَة	وُعْبَدَة
٩:٢٢٨	سيِبويه	سيبويه
١٦:٢٣٢	الجواب.	الجواب
٩:٢٣٦	الش لين	الشيئين
٧:٢٤٨	ع د	عند
٤:٢٤٩	وم	وما
٢:٢٥١	تجدو انفساً	تجدوا نفساً
٤:٢٧٦	لواظرُ	نواظرا (أما الخطأ فهو في المخطوطين)
٢٠:٣١٦	١٧٨:٧	١٧٨/١٧٩:٧
١٢:٣٣٥	يَضلهم	يُضلهم
٤:٣٦١	والتَّرُّب	والتقرُّب
١٩:٣٦٢	وا س	وليس
٢:٣٦٣	لحاز	لجاز
١٦:٣٧١	ف ا	فا

وأود أن أسجل هنا شكري وتقديري لإدارة المطبعة الكاثوليكية والعمال الذين بذلوا الجهد الكثير وأعانوني في إخراج هذا الكتاب بصورته الحالية . وأخص بشكري وثنائي المعلم سليم عون ، رئيس فرقة صفافي اللغة العربية ، والصفاف الخبير ، السيد ادمون خوري ، لمساعدتهما القيمة ومهارتهما الفنية . والأخطاء المذكورة أعلاه ، فيعود أغلبها إلى سهو مني وتقصير .

استدراكات

إن « البداء » لا يجوز على الله تعالى ؛ أما العباد ، فمعرضون له كثيراً . عندما عدت فأمعنت النظر في النص المطبوع بدا لي أن القراءات التي نضعها أدناه هي أفضل من التي وردت في نصنا المطبوع . والله أعلم !

الصفحة والسطر	التعليق	القراءة المفضلة
١٥ : ١٠	(٧) – (٧)	ب
١٩ : ٧	(٤)	ب
٣١ : ١٠	(١٢)	ب ص
٣١ : ١٥	(٢)	ب ص
٣٥ : ١١	(٥)	ب
٣٧ : ٨	(٣)	ب
٤٠ : ٢	(٢)	ب
٤٠ : ١١	(٦)	ب
٤٢ : ١٣	(٤)	ب ص
٥٢ : ٦	(١٢)	ب
٥٦ : ١٤	(٥)	ب ص
٦٦ : ١٠	(٥)	ب (واقرأ: أن الدنيا)
٧٩ : ٢	(١٠)	ب
١١٨ : ١٣	(٣)	ب ص
١٢٢ : ٧	(٨)	ب
١٢٤ : ١٤	(١)	ص (واحذف الفارزة بعد «والبراهمة»)
١٢٥ : ١٥	(٦)	ب ص
١٢٨ : ٧	(٧)	ص
١٣٠ : ٧	(٧)	ب

٨:١٥٢	(١٠)	ب ص
١٠:١٧٨	(١٢)	ب
١٠:١٨١	(٨)	ب
٨:٢٠١	(٩)	ب
٤:٢٩١	(٧) – (٧)	ص (راجع تفسير الطبري)
٦:٣٣١	(٦)	ص
٣٦٠: ٤–٥	(٣) – (٣)	ص

٤٤: ٥–٧ اقرأ : من جهة الاضطرار ، فكيف نعلم حدوثها من محدث بعينه وعن شيء بعينه اضطراراً ؟ وكثير من الناس يجهلون وجود هـــذه الأعراض وأعيانها ، فكيف يضطرون الخ .

٤:١١٩ اقرأ « حُذِّر » مكان « حَذَّر » .

١:٣٨٣ التجالع : وقد نحفظ قراءة ب « التعالج » بمعنى التقاتل ؛ وقد نقرأ « التخالع » بمعنى نقض الحلف بينهم ؛ على أن « التجالع » ، بمعنى التنازع والتكالم بالفحش ، يوافق سياق الكلام .